

المرصد

AL - MARSAD

مجلة دورية إلكترونية جامعية، لأبرز الأحداث والتطورات

Fourth Season



الربع الأخير
2018

المشهد التركي

رؤى - تحليلات - دراسات

رئيس التحرير:

محمد شيخ عثمان

+964-7701564347

هيئة التحرير:

محمد مجيد عسكري

ديارى هوشيار خال

ليلى رحمن الجاف

هه لو ياسين البرزنجي

الاشراف اللغوي:

عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني:

هريم عثمان امين

العنوان:

السليمانية-اقليم كردستان-العراق

e-mail: ensatmagazen@gmail.com

Facebook : ENSAT.PUK

هذا المرصد...

تمر المنطقة والعالم بمرحلة دقيقة وبالأغة الحساسة والتي افرزت محاور عديدة تتصارع فيما بينها على مصير المنطقة ومستقبل النظام العالمي الجديد ونفوذها وثقلها في هذا النظام، ويصح القول بان هنالك عاصفة كبرى تعبرها وهي خطيرة ومعقدة جدا فيما يبدو ان الإمكانات التي تتوفر لدى بعض دول المنطقة قوية وكثيرة وفي المقابل ضعيفة او غير مدروسة عند غيرها وهذه العوامل المتعارضة ستدفع التوتر إلى مرحلة اكثر حساسة بالتأكيد.

اتجاهات الاحداث واهداف الاحلاف ومآلات الصراعات الخفية والمكتشوفة ومعرفة الحدث اليومي والرؤية الدقيقة والثاقبة للحاضر والآتي تتطلب اللامام التام بسير التطورات والمواقف في السابق والماضي البعيد للوصول الى مستوى من القدرة على تحليل آفاق وابعاد مجمل القضايا العالمية التي تشوبها الابهام وعنصر المفاجأة في اغلب الاحيان عند الكثيرين ولكن عند المطلع على خلفية هذه الاحداث وبداياتها لن تكون مبهما او حتى مفاجئا الا في حالات نادرة. انطلاقا من هذه الحقائق، نضع بين ايدي القاريء الكريم من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار والمؤرخين حصادا شاملا لفصول العام ٢٠١٨ .

وحسب اطلعنا على ابرز المنشورات التحليلية على مستوى المنطقة وجدنا ان (المرصد) هي الاولى من نوعها التي تتضمن ابرز التحليلات السياسية والستراتيجية فيما يخص القضايا الكردستانية والعراقية والشرق اوسطية والابرز عالميا وقد تم تصنيف المواضيع بمايسهل على القراء اختيار ما يخص توجهاتهم الفكرية واهتماماتهم البحثية والتحليلية وقد ارتائنا في مرصد العام ٢٠١٨ ان تقتصر الاعداد بفصولها الاربعة كالآتي :

١. من العراق واقليم كردستان... اخبار وتقارير

٢. قضايا كردستانية ... رؤى وتحليل ودراسات

٣. اضواء عراقية ... رؤى وتحليل ودراسات

٤. قضايا عالمية ... رؤى وتحليل ودراسات

٥. المشهد السوري ... اخبار ورؤى ودراسات

٦. المشهد التركي ... اخبار ورؤى ودراسات

مجموع اعداد المجلة الديجتالية الذي يبلغ (٢٤) عددا اضافة الى نشرها في رابط المجلة على موقع مكتب اعلام الاتحاد الوطني(www.pukmedia.com/ensat) سيتم تقديمها الى النخبة الاعلامية والسياسية والمؤرخين على قرص خاص بعنوان(٢٠١٨ في المرصد) .

الربع الاخير اكتوبر 2018

استمرار سياسة التتريك في المناطق الكردستانية

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٠/١

ضمن واقع السياسة التركية المنتهجة وفي كل الاتجاهات وعلى كافة النواحي والجوانب والتي تقوم على سياسة تتريك الأرض والحجر والشجر وخصوصاً في المناطق والمدن الكردستانية، قامت الحكومة التركية وبقرار من المدعو "أحمد أوداباشي" المكلف من حكومة العدالة والتنمية AKP رئيساً "بلدية قوسر" التابعة لمدينة آمد وفي إطار سياسة التتريك هذه قام بتغيير أسماء ثلاثة أحياء كردية من الناحية. يشار إلى أن الأسماء أطلقت على الأحياء من رئاسة البلدية سابقاً "عندما كانت تدار من قبل حزب الأقاليم الديمقراطي DBP لكن المدعو أوداباشي أمر بإزالة كل الشاخصات واللوحات الإرشادية التي تحمل الأسماء الكردية حتى قبل إطلاق التسمية التركية عليها بشكل رسمي وذلك لطمس كل ما يدل على أنه كردي. الجدير بالذكر أن هذه السياسة (سياسة التتريك) متبعة من قبل كل رؤساء البلديات الذين يحملون بصمة وطابع حكومة العدالة والتنمية.

بعد أن وصفها بالفاشية.. أردوغان: نبدأ عهداً جديداً مع ألمانيا

زمان التركية: ٢٠١٨/١٠/١

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال افتتاح الجامع المركزي في ولاية كولونيا "نبدأ عهداً جديداً مع ألمانيا" وذلك بعد أن وصف هذا البلد العام الماضي بالفاشي النازي. وشارك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في احتفال افتتاح الجامع المركزي في ولاية كولونيا التابع للاتحاد الإسلامي التركي التابع لهيئة الشؤون الدينية التركية، على هامش زيارته الرسمية التي أجراها للعاصمة الألمانية برلين. وقال أردوغان في كلمته خلال الافتتاح: "حتى وإن كنا قد وقعنا في بعض اختلافات الرأي مع ألمانيا، إلا أننا سنقوم بتعزيز تعاوننا في كافة المجالات. فقد تناولنا الموضوعات التي تهم البلدين خلال اللقاءات سواء مع الرئيس الألماني شتاينمر أو المستشارة أنجيلا ميركل... أرى أن اللقاءات التي أجريناها على مدار يومين ستعميق الصداقة الألمانية التركية". وأكد أردوغان أن هذا التعاون سيشعر به المواطنون الأتراك الذين يبلغون حوالي ٣,٥ مليون نسمة في ألمانيا، قائلاً: "العهد الجديد سيكون أكثر إضاءة، وسيكون وسيلة لأيام أكثر هدوءاً". يذكر أن الحكومة الألمانية رفضت السماح لوزراء أترك بعمل دعاية سياسية على أراضيها قبيل الاستفتاء على الدستور الجديد الذي حول البلاد إلى النظام الرئاسي، الأمر الذي جعل أردوغان يستشيط غضباً، قائلاً: "إن إجراءاتكم اليوم لا فرق بينها وبين إجراءاتكم النازية في الماضي".

قمع أردوغان يتخطى الحدود.. عقوبات ترامب في محلها

موقع "ذا دايلي كولر" ٢٠١٨/١٠/١٠

انتقدت ميرزا سفيرسكي ضمن مقالها في "مشروع كلاريون" لمكافحة التطرف، الآمال التي علقها بعض الصحفيين على زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى الولايات المتحدة لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة. تصريحات كهذه ليست فقط خرقاً جدياً للقانون الدولي بل هي تمثل أيضاً أعلى درجات الوقاحة وتعكس نظاماً خارجاً عن السيطرة

وفي الوقت الذي رأى هؤلاء في زيارة الرئيس التركي فرصة لإعادة العلاقات بين واشنطن وأنقرة إلى طبيعتها، برز الحدث في مكان آخر، عندما هدد أحد أبرز مستشاري أردوغان بعمليات ضد المعارضين الأتراك داخل الولايات المتحدة. ووصفت الكاتبة كلامه بالصادم والمقلق.

ونذكر موقع "ذا دايلي كولر" أن أبراهيم كالين قال لمراسلين إن جهاز الاستخبارات الوطنية سيتحرك ويستهدف داعمي فتح الله غولن داخل الولايات المتحدة التي يعيش فيها منذ ١٩٩٩.

دون أي خجل، أعلن كالين أن أردوغان أمر بإطلاق "عمليات" ضد معارضين على التراب الأمريكي، بما في ذلك الاختطاف المحتمل أو حتى الاغتيال.

وتابعت سفيرسكي أن على من يعتقد أن الرئيس التركي الإسلامي لا يطلق سوى مجرد تهديدات فارغة، أن يعلم أن المخابرات التركية اختطفت ستة أتراك في كوسوفو في مارس (آذار) الماضي، وأعيدوا إلى تركيا لمحاكمتهم بتهمة دعم غولن.

وفي ٢٠١٣ اغتيل ثلاثة ناشطين كرد في باريس على يد مسؤولين من المخابرات التركية، وفق ما رجحت السلطات الفرنسية.

ويوم الجمعة الماضي، أعلن كالين أن "عمليات شبيهة بتلك التي أطلقت في كوسوفو يمكن أن تشن في دول أخرى. يجب على الجميع أن يعلموا أن تركيا لن تسمح لفيتو، بتنفس الصعداء". وفيتو هي اختصار السلطات التركية لعبارة "منظمة فتح الله الإرهابية". وأضاف كالين أن أردوغان "أعطى تعليمات واضحة جداً حول هذه المسألة". وكما أشار إلى ذلك موقع ذا دايلي كولر في ٢٠١٧، صُور ستة صحفيين وأكاديميين على الأقل من قبل وسائل إعلامية مؤيدة للحكومة التركية. أما صورههم فنشرت مع فيديوهات تظهر نشاطاتهم اليومية ومن ضمنها التبضع أو تأدية بعض المهام أو حتى حمل أولادهم.

وأكد كالين أن المعارضين سيشعرون بأن تركيا حاضرة بشكل قريب جداً منهم، مضيفاً: "تعمل وحداتنا ذات الصلة بطريقة مهنية جداً. لا أستطيع مشاركتكم أي تفاصيل، لكن يمكن أن يحدث أي شيء في أي وقت".

وفي هذا الإطار تواصل مشروع كلاريون مع صحافي فرض مسؤولو المخابرات التركية ضغطاً على رب عمله من أجل إسكاته. وخلال زيارة أردوغان للولايات المتحدة في مايو (أيار) ٢٠١٧، هاجم "مؤيدو" الرئيس التركي مجموعة من المتظاهرين السلميين في العاصمة واشنطن.

لقد اخترق هؤلاء طوقاً من رجال الشرطة واعتدوا بالضرب على المجموعة التي ضمت أقليات في تركيا مثل الكرد، والأرمن، واليونانيين، والأيزيديين الذين عانوا تحديداً من وطأة سياسات أردوغان القمعية.

وقال ضحايا الاعتداء، ومن بينهم نساء ومتقدمون في السن، إن المعتدين لم يكونوا مدنيين عاديين بل كانوا يتمتعون بتدريب عسكري على الأرجح من أجهزة أردوغان الأمنية.

شدت الكاتبة على ضرورة أخذ تهديدات كالين على محمل الجد بغض النظر عن محاولة البعض تقديمها في صورة محاولة لتخويف معارضي أردوغان.

إن تصريحات مماثلة ليست فقط خرقاً جدياً للقانون الدولي بل تمثل أيضاً أعلى درجات الوقاحة، وتعكس نظاماً خارجاً عن السيطرة. لقد كان ترامب محقاً حين فرض عقوبات قاسية على تركيا لسجنها القس الأمريكي أندرو برانسون الذي يقول أردوغان نفسه إنه يحتجزه ليقايضه بغولن.

انهيار العدالة في زمن حزب العدالة والتنمية

*برهان اكينزي

أحوال تركية: ٢٠١٨/١٠/١

"العدالة التي تأتي متأخراً ليست عدالة." حسن، ولكن ما ماذا عن العدالة التي لا تأتي مطلقاً؟ منذ إنشاء الجمهورية التركية وحتى اليوم كان "الإخوة الكرد" أكثر القطاعات في تركيا حاجة إلى العدالة. لم يُحاسب أحد ممن حصدت أرواحهم بالمدافع الرشاشة من الأطفال والنساء العجائز في "وان" وفي خور "زيلان"، والقتلى الذين لقوا حتفهم أثناء عملية قصف منطقة "درسيم"، ولا عمن القوا في نهر "مونذور". لقد حدثت " في شهر يوليو من عام ١٩٤٣ تلك المجزرة التي شكلت موضوع قصيدة "٣٣ رصاصة" للشاعر أحمد عارف في قضاء "أوز ألب" التابع لولاية "وان" حيث اتهم ٣٣ قروياً كردياً بتورطهم في تهريب الحيوانات، وقد تم إعدامهم رمياً بالرصاص دون محاكمة ولا مقاضاة، بأمر من "مصطفى موغلة لي" قائد الجيش الثالث فقد ٣٢ شخصاً أرواحهم، بينما نجا شخص واحد فقط.

وفي "روبوسكي" أيضاً، وقبل سبع سنوات، مرّقت الطائرات التركية أجساد ٣٤ قروياً -كان بينهم أطفال- إلى مجموعة من الأشلاء. وقد قال أردوغان وقتها بأن سيتم البحث عن الجناة ومعاقتهم، كما شكر رئيس الأركان العامة في تلك الفترة. ولم تتم محاكمة ولا حتى معاقبة فرد واحد من الضالعين في كلا المجزرتين. لم تسع أية سلطة على الإطلاق إلى تحقيق الشعور بالعدالة لدى الشعب الكردي، فيما يتصل بـ "جرائم الإعدام المدني الشهيرة" التي حدثت بأمر الدولة في التسعينيات من القرن الماضي، وعرفت تاريخياً باسم "جرائم مجهولة الجناة".

أما سلطة حزب العدالة والتنمية فقد مهدت الطريق لإغلاق جميع الملفات واحداً تلو الآخر عبر تحقيقات ومحاكمات شكلية زائفة، وذلك بدلاً من جعل أقارب المفقودين يشعرون وجود عدالة، ومعاينة الجناة، وكشف حقيقة جرائم القتل التي اشتهرت بأنها مجهولة الجناة.

أحد هذه الملفات كان قضية إعدام ١١ قروياً في قضاء "كلوب"، والتي تم رفعها خلال الفترة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية. وكان "ياووز أرتورك" القائد الجلال الشهير في تركيا خلال فترة التسعينيات يُحاكم في هذه القضية، وقد تمت تبرئته على يد سلطة أردوغان. وبينما كان الجاني المتسبب في إعدام هؤلاء الـ ١١ قروياً معروفاً تحول إلى "جان مجهول".

وفي السنوات الأخيرة باتت عدالة حزب العدالة والتنمية/أردوغان تمارس التكتيك نفسه في الملفات المماثلة. وتعمل سلطة أردوغان على تبرئة الدولة من الجرائم التي ارتكبت في التسعينيات من القرن المنصرم. وعندما نفكر في تحالف حزب العدالة والتنمية مع حزب الحركة القومية في هذا السياق يبدو أن الأحداث قد جرت في إطار خطة منهجية منظمة.

لا تتم معاقبة من تلطخت أيديهم بدماء المدنيين الكرد، وتم إغلاق ملفات الجريمة وكأنهم يكافئون الجرائم الجنائية التي ارتكبوها في الـ ١٩٩٠. فالعقلية واحدة: "لا عقوبة على ارتكاب جريمة باسم الدولة، بل مكافأة عليها".

وبينما كانت الحكومات السابقة تحفظ ملفات إعدام المدنيين على الرفوف المغبرة، باتت سلطة أردوغان تنزل تلك الملفات من على الرفوف، وتتركها عرضة للتلف والضياع مرتكبة بذلك جريمة ضد الإنسانية. ومن المؤسف أن ارتكاب جرائم ضد الكرد في تركيا وعدم معاقبة الجناة أصبح ظاهرة اعتادت عليها الغالبية العظمى في المجتمع التركي.

وقد برأت المحكمة "ياووز أرتورك" بحجة التقادم لتغلق بذلك ملف قضية "كلوب"، مما جعلني أرجع بذاكرتي إلى الماضي، حيث كنت وقتها مراسلاً شاباً بدأت العمل منذ عامين. كان ذلك في العام ٢٠٠٤. وكان الطقس غائماً وممطراً. وعندما انطلقنا من ديار بكر بدأ المطر ينزل رذاذاً على طول الطريق بعد أن كان محتبساً.

وكانت قافلة سيارات تُقْلُ صلاح الدين دميرطاش رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان في وقتها، والمحامين والناشطين المدافعين عن حقوق الإنسان، ومجموعة من أقارب المفقودين، ونحن الصحفيين وتعبّر بنا جسر "كلوب" مارة من بين الجبال، ومن خلال الوديان العميقة تتحرك ببطء وفي خط متعرج.

وأخيراً وصلنا، فتم إيقاف السيارات على حافة الطريق، وعبرنا الجدول المتدفق سيراً فوق الأحجار. وبداناً نتسلق صوب أعلى المرتفع، كان المرتفع حاداً، ومتعباً، والوحل في كل مكان. توقفنا للاستراحة عند أنقاض المنازل المحترقة والمدمرة، وسيطر علينا الحزن مدةً، ثم واصلنا الطريق. كان ذلك المكان هو ضيعة "الاجه".

كانت هناك امرأة عجوز في المقدمة. كانت قوية وحازمة. تدعى "ديلبر شيمشك". كانت زوجة "محمد صالح" أحد القرويين الـ ١١ الذين قتلوا بعد أن اعتقلوا أثناء العملية العسكرية التي نفذتها عام ١٩٩٣ قيادة "لواء بولو" بقيادة "ياووز أرتورك".

لقد بحث "ديلبر" عن زوجها لسنوات طويلة، ولكنها لم تستطع العثور عليه. لقد مضى على الأمر ١١ عاماً. وإذ أدت المياه إلى تآكل التربة، وُجدت بعض الآثار المتعلقة بالقرويين المفقودين. وصلنا إلى الخور بفضل توجيه وإرشاد "ديلبر شيمشك". فكانت العظام منتشرة في جميع الأنحاء.

كما وجدت في ذلك اليوم أيضاً خرقة صوف، ومطفأة سجائر، وسترة، وكذلك كثير من فوارغ الرصاص في كل الأنحاء.

كان لون الخرقة الصوف قد تغير، ولكن "ديلبر شيمشك" عرفت عظام زوجها ورفاته من الخرزات التي صنعتها فيها قبل ١١ عاماً.

ونتيجة تحليل الحمض النووي الذي تم إجراؤه لما تم جمعه من العظام والرفات ثبت أنها للقرويين المفقودين. وكانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد أدانت تركيا بشأن القرويين الـ ١١ المفقودين، لكن القضاء التركي لم يكن مهتماً ولا شغوفاً كثيراً نظراً لتعلق الأمر بالكرد. وقد تردد ملف القضية بين النيابة المدنية والنيابة العسكرية لسنوات، وانتقل من يد إلى أخرى بسبب عدم الاختصاص.

وبعد سنوات قامت النيابة العامة في ديار بكر بإعداد لائحة الاتهام. ورفعت دعوى قضائية ضد "ياووز أرتورك" لدى المحكمة الجنائية العليا الدائرة الـ ٧، وطلبت فيها معاقبة المذكور بالمؤبد المشدد ١١ مرة والحبس لمدة ٢٥ عاماً.

وقد عقدت الجلسة الأولى لـ "ياووز أرتورك" في ديسمبر ٢٠١٣. وبناء على طلبه نقلت محكمة الاستئناف القضية إلى أنقرة بحجة "دواع أمنية".

لقد شاهدنا في السنوات الأخيرة كثيراً من أحداث نقل القضايا وتغيير محل نظرها. لقد نقلت إلى الغرب جميع الجرائم المدنية تقريباً التي تم رفعها في المنطقة الكردية باعتبارها مسرح الجريمة.

لم يقبل أرتورك الاتهامات التي وجهت إليه في جميع المحاكمات، حتى إنه وصف العمليات التي قام بها في المنطقة خلال تلك الفترة بـ "الناجحة". وعليه فإن القضاء التركي التابع لسلطة حزب العدالة والتنمية-أردوغان التي تفاهمت مع عناصر "أرغكون" و"الدولة العميقة" رأى أن "أرتورك" كان محقاً، وبذلك قامت تركيا المدانة لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بإغلاق ملف تلك القضية.

الديمقراطية غادرت تركيا بالفعل

*نورجان بايسال

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/١٠/١

أنا ناشطة كردية وكاتبة أتيت من ديار بكر.

أود اليوم أن أتحدث بإيجاز عن الوضع في المنطقة الكردية في تركيا.

دعوني أبدأ بالحديث عن تجاربنا ككرد في السنوات الثلاث الأخيرة في تركيا.

انهارت عملية السلام بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني في يوليو ٢٠١٥. في أغسطس ٢٠١٥ بدأت الاشتباكات في مدن كردية. في تلك المرة كانت الاشتباكات في مراكز المدن، وهو ما كان مختلفا عما كان يحدث دوما في السنوات الثلاثين الماضية. أعلنت الدولة حظر تجول عسكريا في المدن الكردية. في البداية كان الحظر يستمر ليومين فقط، لكن مع مرور الوقت أصبح الحظر اعتياديا وكان يستمر لشهر.

عندما كان مكتب حاكم المحافظة يعلن حظر التجول، كان القصف يبدأ. مرت أيام تحت القنابل وإطلاق النار. لم يكن بوسع أحد دخول منطقة حظر التجول. وكان الناس في تلك المناطق محاصرين داخل بيوتهم، بينما وصلوا العيش اعتمادا على ما قاموا بتخزينه من إمدادات محدودة من الطعام والماء قبل الحظر. وبرغم أن الناس لم يكونوا يخرجون حتى من بيوتهم، فقد كانوا يموتون بداخلها عندما ضربت الشظايا البيوت. كما لم تسمح الدولة للأسر بدفن جثث القتلى. في بعض المدن، مثل الجزيرة، وضعت أمهات جثث أبنائهن في برادات كي لا تتحلل. في بعض مناطق حظر التجول، تم إطلاق النار أيضا على أناس يرفعون أعلاما بيضاء لمغادرة المنطقة أو لدفن القتلى. في مسقط رأسي ديار بكر، ظلت الجثث في الشوارع لشهور.

كنا شهودا على انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان وجرائم حرب.

للأسف، أغلقت وسائل الإعلام التركية والمجتمع الدولي أعينهم عن الحرب الدائرة وجرائم الحرب في منطقتنا. بعد محاولة الانقلاب في ١٥ يوليو ٢٠١٦، أعلنت السلطات حالة الطوارئ. استغلت الحكومة حالة الطوارئ لقمع كل المعارضة. وجرى فصل مئات الآلاف من أعمالهم أو اعتقالهم دون سبب. وأغلقت منظمات للمجتمع المدني ووسائل إعلام. كما سُجن أكثر من ١٧٠ صحفيا وكاتبا. ولا تزال تركيا على رأس الدول التي تسجن الصحفيين. والوضع في المنطقة الكردية التركية أسوأ من ذلك. تم سجن رؤساء البلديات الكرد وتعيين مديريين تابعين للدولة محل رؤساء البلديات الكرد المنتخبين. وأغلقت وسائل الإعلام الكردية كلها تقريبا، بما في ذلك قناة الأطفال الكردية. أغلقت الحكومة منظمات المجتمع المدني الكردية بزعم دعمها لجماعات إرهابية. وفصلت السلطات آلاف المعلمين والأطباء الكرد من وظائفهم في المنطقة (بتهمة الارتباط بالمسلحين الكرد). وتم قطع كل سبل الاتصال السياسي بالشعب الكردي. واعتقل مئات السياسيين والنشطاء الكرد. وحتى الرئيس المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي تم اعتقاله. والشعب الكردي تحت تهديد دائم بالاعتقال. ونحن نتقصى بشكل منتظم في كل صباح لمعرفة من تم اعتقاله.

من خلال تلك السياسات، تبعث الحكومة برسالة إلى الشعب الكردي. فقد قطعت كل سبل الاتصال السياسي بالشعب الكردي في هذا البلد. كيف يمكن للجيل الشاب أن يؤمن بأن هناك سبيلا قانونيا للحصول على حقوق الشعب الكردي؟

بعد عامين، في يوليو ٢٠١٨ جرى رفع حالة الطوارئ. خلال هذين العامين، تم إصدار ٣٦ مرسوما بقانون. وفصلت السلطات ما لا يقل عن ١٢٦ ألف شخص من وظائفهم واعتقلت ٢٢٠ ألفا على الأقل. جميع المؤسسات، ولا سيما سلطات القضاء والقوات المسلحة والجامعات والإعلام لم تعد مستقلة. كل شيء يدور حول رجل واحد، صوت واحد فقط.

قبل رفع حالة الطوارئ، أقرت الحكومة قانونا في ١٥ يوليو يمدد حالة الطوارئ فعليا ثلاث سنوات أخرى على الأقل. وبسبب تعديلات أدخلت على بنود كثير من القوانين، بما فيها قانون مكافحة الإرهاب وقانون الاجتماعات والمظاهرات وقانون الإدارة المحلية، لا تزال حالة الطوارئ مستمرة فعليا في تركيا. لم تنته حالة الطوارئ مطلقا في تركيا، لقد ظلت قائمة بشكل دائم.

يهيمن الإحباط على الكرد في تركيا بسبب نتائج انتخابات يونيو الماضي والقوانين الجديدة التي تحاكي قوانين حالة الطوارئ الخاصة وسياسات تركيا العدائية تجاه الكرد في روج آفا والعراق. وليس لدى الكرد أي آمال في الدولة التركية.

واليوم، إذا ذهبتم إلى المدن الكردية فسوف تجدون حواجز الشرطة أمام مباني البلديات ومراكز الشرطة والمباني الرسمية. ستجدون الدبابات والعربات المدرعة والشرطة وقوات الجيش المدججة بالأسلحة الثقيلة في الشوارع.

سترون مدنا مدمرة وأناسا مشردين. سترون أناسا يعيشون في خيام في المناطق الريفية في شرناق وهكاري. سترون آلاف المعلمين والأطباء والأكاديميين والكتاب والصحفيين بلا عمل. سترون نقاط التفتيش في كل مكان. وداخل السجون، سترون ما بين ٤ و٦ أشخاص يحاولون النوم في سرير واحد بسبب التكدس. ستدخلون شرناق والجزيرة ونصيبين كما لو كنتم تمررون نقطة حدودية إلى بلد آخر. ومن الصعب اليوم حتى أن تدفن أحبابك في تركيا إن كنت كرديا. ولا تمنح الدولة تصاريح لدفن جثث أعضاء حزب العمال الكردستاني.

ولا يزال حظر التجول قائما في مناطق ريفية مختلفة بالمنطقة وفي قلب مدينتي. كل تلك التغييرات حدثت في ثلاث سنوات. لقد غادرت الديمقراطية تركيا.

دعوني أختتم حديثي بكلمات شاب كردي من سلوان (تدعى فارقين بالكردية) أثناء حظر التجول العسكري: "الوضع مشتعل إلى جوارنا... شباب الجزيرة يموتون، شباب فارقين يموتون، شباب بيسميل يموتون. ألا يساؤون أي شيء؟ اليوم فارقين تدافع عن الجميع. لكن لا أحد يدافع عن فارقين. لن ننسى هذا. نقسم بدماء شهدائنا أننا لن نتخلى عن الكفاح. أخواتنا يمتن اليوم. وإخوتنا يموتون اليوم، إخوتنا. ألا نساوي حتى شجرة اليوم؟ (في إشارة إلى احتجاجات غازي). نهض الجميع من أجل شجرة في إسطنبول. الآن ينهمر علينا الرصاص كالمطر منذ سبعة أيام. لا يوجد شيء هنا، لا خبز، لا طعام... ألسنا بشرا؟ نحن بشر، بشرا! ... لماذا لا يدعمنا الناس؟... يهاجموننا بالقنصاة والدبابات. الأمر لا يطاق. فليسمع أحد أصواتنا. أين أنتم أيها الثوار؟... أين المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؟... هذا يكفي. نحن نموت. هل يحدث هذا لأننا كرد؟ إنهم يقتلوننا كل يوم، في كل مكان... كفى."

لقد لقينا ما يكفي!

هذا المقال عبارة عن كلمة ألقته نرجان بايسال في ندوة مشتركة أعدتها "أحوال تركية" ومركز الدراسات التركية لبحث الوضع في تركيا في ضوء أحدث التطورات في المنطقة الكردية المضطربة.

البرلمان الأوروبي يعاقب تركيا نتيجة سياساتها الاستبدادية

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٠/٣

تسببت السياسة الاستبدادية التي تنتهجها الحكومة التركية بدفع البرلمان الأوروبي إلى معاقبتها، وإلغاء مساعدات مالية بقيمة ٧٠ مليون يورو كانت مشروطة لتمنح لها، وذلك لأنها لم تحرز أي تقدم في مجال سيادة القانون والديمقراطية وحرية الصحافة وحماية حقوق الإنسان.

وشطب البرلمان الأوروبي، يوم الثلاثاء، مساعدات مالية لتركيا بقيمة ٧٠ مليون يورو، وذلك كرد فعل على ما اعتبره البرلمان سياسة استبدادية تنتهجها تركيا.

وأيد المقترح الخاص بهذه الخطوة، ٥٤٤ نائبا مقابل اعتراض ٢٨ نائبا وامتناع ٧٤ نائبا عن التصويت أثناء انعقاد البرلمان في جلسة عامة في ستراسبورغ.

وكان هذا المبلغ مخصصا بالأساس في ميزانية الاتحاد الأوروبي كمساعدات تقارب لتركيا، لكن صرفه كان مشروطا بأن تحقق تركيا تقدما مهما في مجال سيادة القانون والديمقراطية وحرية الصحافة وحماية حقوق الإنسان. وكانت المفوضية الأوروبية انتهت في أبريل الماضي إلى أن تركيا "ابتعدت بصورة ملحوظة عن (نهج) الاتحاد الأوروبي" في هذه المجالات.

ومن المنتظر أن يتحول هذا المبلغ لاستخدامه فيما يعرف بموارد الجوار لدول الاتحاد الأوروبي، والتي يتم تخصيصها بهدف دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول المجاورة للتكتل.

وقد وافق النواب الأوروبيون بغالبية كبيرة جدا على إلغاء مساعدة قيمتها ٧٠ مليون يورو لتركيا، عقابا لها على انتهاك حقوق الإنسان وحرية الصحافة في هذا البلد، بعد ثلاثة أيام على زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى برلين.

وقال النائب الأوروبي من رومانيا سيغفريد موريسان، عضو الحزب الشعبي الأوروبي، العائلة السياسية للمستشارة أنغيلا ميركل، إن "تركيا تبتعد عن الاتحاد الأوروبي، والمعايير الديمقراطية تتراجع والحقوق الأساسية تتعرض للانتهاك. ما يعني أن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه منح أموال".

وكانت المساعدة وضعت قيد الاحتياط في نوفمبر ٢٠١٧، واشترط لمنح هذه الاموال أن تحقق تركيا "تقدما كافيا ويمكن قياسه في مجالات دولة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الصحافة". وأكدت المفوضية الأوروبية عدم ملاحظة أي تحسن وهذا ما دفع النواب الأوروبيين إلى أن يتخذوا قرارهم. وخلال زيارته إلى برلين، لم يبدد الرئيس التركي اهتماما بالعدد الكبير من الصحفيين المسجونين، حتى أنه طالب بتسليم الصحافي جان دوندار، المنفي في ألمانيا. والمساعدة الأوروبية الممنوحة لتشجيع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، قد قلصت بالتالي بنسبة ٤٠٪ للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. ومن المفترض أن تتلقى أنقرة ١,١٨ مليار يورو من الاتحاد الأوروبي للتأقلم مع المعايير الأوروبية. وأبقى الاتحاد الأوروبي في المقابل على المساعدات للاجئين السوريين، التي لا علاقة لها بأموال الانضمام. وتلقت أنقرة منذ عام ٢٠١٦ حوالي ٣ مليارات يورو لمساعدة ٣,٥ ملايين سوري لاجئ في تركيا. وشهدت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا تدهورا كبيرا منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو ٢٠١٦ وعمليات التطهير الكثيفة التي شملت معارضين وصحافيين. ولاحظ وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع في لوكسمبورغ أواخر يونيو إن مفاوضات الانضمام التي بدأت مع أنقرة منذ ٢٠٠٥ "متوقفة تماما".

تركيا ضحية التحول إلى نظام الرجل القوي

مجلة "أتلانتيك" الأمريكية ٢٠١٨/١٠/٣

كتب الباحث فانس سيرجوك في مجلة "أتلانتيك" الأمريكية عن تدهور الوضع المالي لتركيا، مشيراً إلى أنه منذ ستة أشهر تقريباً، أصيب أحد أقوى الاقتصادات الناشئة في العالم بأزمة أثارت مخاوف من انتقال عدواها المالية إلى نطاق أوسع.

يتخيل الرجال الأقوياء أنفسهم كمنقذين وطنيين لا غنى عنهم. لكن في كثير من الأحيان يتحولون إلى قنابل موقوتة فمذ الربيع انكمشت العملة التركية وارتفع التضخم، مهدداً الأسواق الناشئة من الأرجنتين إلى أندونيسيا. ومع ذلك، فإن التحذير الأهم الذي يمكن استخلاصه من التوترات الأخيرة في تركيا، هو أن المخاوف الاقتصادية هي أقل وطأة من المخاوف السياسية، وتحديدًا الخطر الكامن في الرهان على حكم الرجل القوي. والحقيقة، وفق رأي الكاتب فأن المخاوف على انصهار تركيا في الاقتصاد العالمي في غير محلها. فعلى عكس الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينيات، عندما أدى انهيار العملة التايلاندية إلى إطلاق العنان للإضطرابات الإقليمية، فإن مشاكل تركيا لا ترتبط بالضعف المنهجي في الاقتصادات الناشئة، بقدر ارتباطها بعوامل خاصة بأنقرة.

ويشمل ذلك السياسة النقدية الموجهة، وأعلى عجز في اقتصادات مجموعة العشرين، وأكبر ديون للقطاع الخاص في الخارج من أي سوق ناشئة أخرى، وصراع غير مبرر مع واشنطن أسفر عن عقوبات. أنظمة الرجل القوي

ومع ذلك ورغم أن خطر تمدد الأزمة المالية إلى خارج تركيا أثار عاصفة من العناوين الرئيسية، إلا أن انتشار النموذج السياسي، هو السبب الرئيسي في مشاكل أنقرة، وهو الخطر الأكبر. وفي الواقع فإن تركيا في ظل حكم أردوغان كانت في طليعة الاتجاهات العالمية. وفي الوقت الذي اجتاحت فيه موجة من الديمقراطية كوكب الأرض في منتصف السبعينيات، بقلب الديكتاتوريات من البرتغال إلى كوريا الجنوبية، وفي نهاية المطاف الإمبراطورية السوفياتية، شهدت الأعوام الخمسة عشر الأخيرة صعوداً في أنظمة تستند إلى الرجل القوي في العالم.

وأوضح أنه في كل من هذه البلدان، باتت سلطة الحكومة شخصية جداً، تتركز إلى حد كبير حول حاكم واحد يحاول التحكم بكل نواحي الدولة والمجتمع تقريباً.

ويميل هؤلاء القادة وأنصارهم إلى تبرير تراكم السلطة الجارفة كطريقة وحيدة لدفع البلد إلى الأمام، الطريق إلى القوة الوطنية والتجديد. ومسّ الانتقال إلى سياسات الرجل القوي كل زاوية من زوايا الكرة الأرضية في السنوات الأخيرة، بصرف النظر عن الجغرافيا أو الثقافة. وكان الإسلامي أردوغان من بين روادها، بدءاً من منتصف العقد الأول من القرن العشرين إلى جانب فلاديمير بوتين في روسيا، والراحل هوغو تشافيز في فنزويلا. ولكن اليوم يمتد تأثيره إلى أبعد من ذلك، من فيكتور أوربان في المجر، إلى رودريغو دوتيرتي في الفلبين.

تآكل الديمقراطية

وبطبيعة الحال، فإن صعود أنظمة الرجل القوي، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتآكل الديمقراطية على مدى الأعوام الـ١٥ الأخيرة. لكن تأثير نموذج الرجل القوي هو في الواقع أوسع من ذلك، ليس فقط لبثه الحياة في ديمقراطيات خادعة، ولكن أيضاً بسبب تشكيل حكومات استبدادية بلا خجل مثل الصين.

وعندما يستثمر عدد متزايد من البلدان آماله في شخصيات عوض المؤسسات، على أساس أنها سر النجاح، فإن الإضطرابات الحالية في أنقرة تصلح تذكيراً بالمكان الذي يقود إليه هذا النوع من الحكم.

يتخيل الرجال الأقوياء أنفسهم منقذين وطنيين لا غنى عنهم. لكن في كثير من الأحيان يتحولون إلى قنابل موقوتة، ينفجرون في وجه الذين يفتقرون للحكمة بما يكفي ليراهنوا بمستقبلهم عليهم.

تركيا تعيش أسوأ أيامها... اختبار حاسم للنظام الرئاسي

مجلة "ذا ناشيونال إنترست" الأمريكية ٢٠١٨/١٠/٣

تناول الباحث نادر حبيبي في مجلة "ذا ناشيونال إنترست" الأمريكية الأزمة الاقتصادية في تركيا، قائلاً إن أنقرة تعاني أسوأ أزماتها الاقتصادية منذ ٢٠٠٠، وتواجه خطر الانهيار الاقتصادي إذا لم تتخذ سياسات طارئة مناسبة في وقت قريب.

سيجعل النظام الرئاسي الحكومة التركية أكثر فاعلية في التعامل مع الأزمات الاقتصادية الحالية، فإن الحريات الديمقراطية - خصوصاً حرية الإعلام والصحافة والتعبير والنقاش - هي ضرورة وعانت الليرة التركية من انخفاض قيمتها في الأشهر الأخيرة بسبب ارتفاع الدين الخارجي، وفقدان الثقة في القدرة على خدمة الدين على المدى القريب. وتسارع انخفاض الليرة بعد ١٠ أغسطس (آب) وبعد تدهور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة. وأبدى الرئيس دونالد ترامب إحباطه من موقف تركيا في الكثير من القضايا الدبلوماسية، عبر مضاعفة التعريفات الجمركية على صادرات تركيا من المعادن، وهي خطوة غير متوقعة وعمقت تدهور قيمة الليرة. إصلاحات مؤلمة

ولتفادي كارثة اقتصادية، مماثلة لما حدث في اليونان عام ٢٠١٦ وأخيراً في فنزويلا، يرى الكاتب أن على تركيا إجراء إصلاحات مالية مؤلمة. وسيتوقف على طريقة معالجة الرئيس رجب طيب أردوغان للأزمة تشكيل إرث قيادته السياسية رئيساً للوزراء ورئيساً للجمهورية منذ ٢٠٠٢.

والأكثر أهمية، أن هذا الاختبار هو الأول للنظام الرئاسي الذي أقر في أبريل (نيسان) ٢٠١٧ ودخل حيز التنفيذ بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في يونيو (حزيران) ٢٠١٨. فهل سيكون هذا النظام مفيداً في التعامل مع الأزمة الاقتصادية؟

وكان أردوغان وحزبه العدالة والتنمية أطلقا حملة للموافقة على الإصلاحات الدستورية في استفتاء أبريل (نيسان) ٢٠١٧ مع وعد بأن النظام الرئاسي سيجلب المزيد من الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى تركيا. وأكد أن تركيا عانت من اضطراب اقتصادي حاد في ظل نظامها البرلماني قبل فوز حزب العدالة والتنمية بانتخابات ٢٠٠٢، بسبب ضعف الحكومات الائتلافية التي لم تكن قادرة على فرض الانضباط المالي والنقدي. وقيل إن النظام الرئاسي سيكون أكثر قدرة على مقاومة الضغوط الشعبية والسياسات الفئوية التي تؤدي إلى عجز مالي كبير ومعدلات تضخم.

وأوضح حبيبي أنه في ذلك الاستفتاء، وافق الناخبون على إصلاحات سياسية شاملة، ألغت منصب رئيس الوزراء، وعززت صلاحيات الرئاسة، ومهدت الطريق لانتخابات رئاسية مباشرة. بعد ذلك الانتصار، دعا أردوغان إلى أول انتخابات رئاسية في البلاد في يونيو (حزيران) ٢٠١٨، وفاز فيها.

وحتى عندما كان أردوغان يشكل حكومته الجديدة بعد انتخابات يونيو (حزيران)، كانت العلامات على المتاعب الاقتصادية واضحة، بعد سنوات من الاعتماد على استراتيجية قائمة على النمو الائتماني، لدعم النمو الاقتصادي القوي. وأثناء رئاسته للحكومة، شجع أردوغان على تسهيلات كبيرة للشركات، والأسر لتمويل ازدهار ضخ في قطاع البناء. وبفضل أسعار الفائدة المنخفضة وسياسات الائتمان السهلة للاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة، اقترضت الشركات والبنوك التركية مبالغ كبيرة بالدولار الأمريكي واليورو في ظل التوقعات بأن المشاريع الأساسية ستكون مربحة ويمكنها بسهولة خدمة ديونها.

وبينما سيجعل النظام الرئاسي الحكومة التركية أكثر فاعلية في التعامل مع الأزمات الاقتصادية الحالية، فإن الحريات الديمقراطية، خاصة حرية الإعلام والصحافة والتعبير، ضرورة تتيح للشعب والخبراء معاينة عيوب برنامج الاستقرار وعيوبه، وتوفير قناة لأحزاب المعارضة والخبراء المستقلين ليتقدموا باقتراحاتهم والإعراب عن قلقهم من السياسات الاقتصادية للحكومة، والمواطنين أيضاً.

الديمقراطية التركية وأزمة الليرة وعلاقة تركيا بأوروبا

*يوشكا فيشر

بروجيكت سنديكيت؛ ٢٠١٨/١٠/٣

هل يواصل إردوغان أخذ تركيا إلى القرن الحادي والعشرين أم يعيدها إلى القرن العشرين؟ ففي الربيع العربي كان ثمة إشادة محقة بتركيا كنموذج ناجح "للديمقراطية الإسلامية" وبعد ٧ سنوات يبدو أن تركيا أصبحت في عالم مختلف يعيد إليها لقب "الرجل المريض". وزير خارجية ألمانيا الأسبق يوشكا فيشر يرى أنه من أجل الاستقرار الأوروبي والديمقراطية التركية يتوجب على الاتحاد الأوروبي مواجهة أزمة تركيا بصبر وبراعة.

لقد كانت إحدى أهم القضايا الجيوسياسية في أوروبا القرن التاسع عشر ما كان يطلق عليه اسم المسألة الشرقية. لقد كانت الإمبراطورية العثمانية والتي كانت تعرف عندئذ باسم "رجل أوروبا المريض" تتفكك بسرعة ولم يكن احد يعرف آنذاك من هي القوة الأوروبية التي ستخلفها.

وعندما حل التدمير الذاتي لأوروبا القديمة المتمثل في الحرب العالمية الأولى في نهاية المطاف، لم يكن من المصادفة أن تلك الحرب انطلقت من البلقان وهي ملعب جيوساسي للإمبراطوريات العثمانية والنمساوية-الهنغارية والروسية.

لقد جاءت نهاية تلك الإمبراطوريات الثلاث العظام بعد الحرب وعندما قام الحلفاء بتقسيم الإمبراطورية العثمانية، انسحب الجنرال مصطفى كمال أتاتورك والجيش التركي المهزوم إلى الأناضول حيث تمكنوا وبجاح من هزيمة التدخل اليوناني ورفضوا لاحقا لذلك معاهدة "سيفر" والتي حلت مكانها معاهدة لوزان وهي المعاهدة التي مهدت الطريق لتأسيس جمهورية تركيا.

لقد كان طموح أتاتورك يتمثل في تحويل تركيا إلى دولة حديثه وعلمانيه تنتمي إلى أوروبا والغرب وليس للشرق الأوسط ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، حكم بشكل سلطوي وأنشأ دولة هجينة مبنية على أساس حكم عسكري على أرض الواقع وديمقراطية متعددة الأحزاب وخلال فترة القرن العشرين، نتج عن ذلك الترتيب أزمات متكرره تم خلالها استبدال الديمقراطية بدكتاتوريات عسكريه مؤقتة.

بعد سنة ١٩٤٧، تأثرت السياسه التركية بشكل كبير بالحرب الباردة وفي سنة ١٩٥٢ انضمت تركيا للناتو وأصبحت أحد حلفاء الغرب الذين لا يمكن الاستغناء عنهم ولعقود عديده استخدمت تركيا موقعها الاستراتيجي بين شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود من أجل حماية الخاصره الجنوبيه للتحالف من التعديات السوفييتية . ومع ذلك بقيت تركيا كيانا سياسيا غير مستقر والتأرجح الدائم بين الديمقراطية والحكم العسكري أوقف تقدمها تجاه التحديث. وبالنسبة لأنصار الديمقراطية من الأتراك فإن أفضل أمل للبلاد يتمثل في أوروبا، والانضمام الرسمي للاتحاد الأوروبي هو بمثابة إشارة على اكتمال عملية التحديث تلك. وبينما احتفظ العثمانيون بالسيطرة على الشرق الأوسط لقرون من الزمان، فإن لتركيا أن تصبح عضوا كامل الصلاحيات في الغرب.

لقد انضمت تركيا سنة ١٩٩٥ إلى اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي وعند وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي للسلطة سنة ٢٠٠٢، بدت البلاد وكأنها قد توجهت نحو أوروبا ولأبد. لقد سعت حكومات حزب العدالة والتنمية بقيادة رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب إردوغان وبالشراكة مع حركة رجل الدين الإسلامي فتح الله غولن إلى

تبني إصلاحات واسعة مؤسساتية واقتصادية وقضائية بما في ذلك إلغاء عقوبة الإعدام وهو شرط مسبق ضروري من أجل عضوية الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك وخلال السنوات الأولى لفترة رئاسة إردوغان للوزراء، شهدت تركيا تحديثا سريعا ونموا اقتصاديا قويا مما جعلها تقترب كثيرا من الاتحاد الأوروبي. وبحلول سنة ٢٠١١ عندما حل الربيع العربي، كانت هناك إشادة محقة بتركيا كنموذج ناجح "للديمقراطية الإسلامية" والتي يتم فيها الجمع بين الانتخابات الحرة والنزيهة وبين حكم القانون واقتصاد السوق.

وبعد مضي سبع سنوات، يبدو أننا أصبحنا في عالم مختلف تماما فتركيا تستعيد وبسرعة لقبها "كرجل أوروبا المريض" ونظرا لموقعها الاستراتيجي وإمكاناتها الاقتصادية والبشرية، كان من المفترض أن تتحرك تركيا قدما باتجاه مستقبل رائع خلال القرن الحادي والعشرين ولكن عوضا عن ذلك فإنها تتراجع نحو القرن العشرين تحت راية القومية والتوجه مجددا نحو الشرق وعوضا عن تبني التحديث الغربي، ترمي تركيا بحظوظها في الشرق الأوسط والأزمات الدائمة لتلك المنطقة.

إن إردوغان والذي تولى الرئاسة سنة ٢٠١٤ كان قد أشرف على التحديث السريع لتركيا وتراجعها السريع كذلك ولقد كانت لديه الفرصة لأن يحذو حذو أتاتورك وأن يكمل مهمة دمج تركيا بالغرب ولكنه فشل في ذلك. ما الذي يفسر هذه المأساة؟ ان أحد تلك الاحتمالات هي أن إردوغان قد أصابته الثقة الزائدة خلال فترة الازدهار الاقتصادي التي سبقت الأزمة المالية سنة ٢٠٠٨ وهناك احتمالية أخرى بأنه قد أصبح يشعر بالاستياء من الغرب وذلك بسبب إذلال تعطيل عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وطموحاته السلطوية الخاصة به والتي سعى أخيرا لتحقيقها بشكل جدي بعد الانقلاب العسكري الفاشل في صيف سنة ٢٠١٦ .

على أي حال فلقد ضيع إردوغان فرصة نادرة لتركيا والعالم الإسلامي بشكل عام فبلاده تعاني حاليا من أزمة العملة وهي أزمة من صنع يده وحتى أنها يمكن أن تواجه إمكانية الإفلاس على المستوى الوطني وبينما يقوم بشكل متزايد بتقسيم ولائته بين الشرق والغرب، فإنه يخاطر بزعزعة استقرار الشرق الأوسط بشكل أكبر. لقد اندلعت مجددا الصراعات العرقية الداخلية في تركيا- وخاصة مع الكرد- بكامل قوتها وحتى على الرغم من أن التجارب السابقة تظهر أنه لا يمكن حلها عسكريا وبفضل إردوغان أصبحت تركيا جزءا من المشكلة في المنطقة بدلا من الحل.

ولكن أهمية تركيا الاستراتيجية لأوروبا ما تزال باقية فملايين المواطنين الأوروبيين هم من أصول تركية وسوف تستمر تركيا بجسر الهوة بين الشرق والغرب والشمال والجنوب علما بأنه تحت ظل حكم إردوغان، لم تعد تركيا مرشحا محتملا لعضوية الاتحاد الأوروبي ولكن يجب أن يركز الاتحاد الأوروبي على تحقيق الاستقرار في تركيا وإنقاذ ديمقراطيتها.

في واقع الأمر فإن تركيا غير مستقرة هي آخر شيء تحتاجه أوروبا وبغض النظر عن تعاطف المرء مع إردوغان أو كراهيته له فإن أمن أوروبا يعتمد بشكل كبير على تركيا والتي استوعبت ملايين المهاجرين واللاجئين الهاربين من صراعات الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة. ومن أجل كلا من الاستقرار الأوروبي والديمقراطية التركية، يتوجب على الاتحاد الأوروبي مواجهة أزمة تركيا بالصبر والبراغماتية المبنية على أساس المبادئ الديمقراطية الخاصة به.

أردوغان يكتب: الأمم المتحدة تعيش أزمة مصداقية حقيقية.. كيف نصلح ذلك؟

مجلة فورين بوليسي: ٢٠١٨/١٠/٣

كتب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مقالاً نشر بمجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، تحت عنوان: «كيف نُصلح الأمم المتحدة.. ولماذا؟» يتحدث فيه عما يتوجب فعله لإصلاح مجلس الأمم المتحدة، وما العائد من ذلك؟ وتالياً نعرض لكم الترجمة الكاملة لمقاله:

«يجتمع هذا الأسبوع القادة من حول العالم في الأمم المتحدة، بنيويورك، ليتبادلوا رؤاهم حول أكثر مشاكل البشرية إلحاحاً. السمة الأساسية التي يُخبر بها اجتماع هذا العام «جعل الأمم المتحدة مُتصلةً بالجميع». تجسد السمة التحدي الأساسي الذي تواجهه المنظمة: أعني أزمة المصداقية غير المسبوقة التي تُعانيها، على الرغم من العمل الجاد لموظفيها في مختلف الوكالات.

فشل مجلس الأمن من الحفاظ على وعده بحفظ السلام والأمن حول العالم هو السبب الرئيس لمازق الأمم المتحدة الحالية. من البوسنة ورواندا إلى سوريا واليمن وفلسطين، لم يمنع الجهاز الأعلى لصناعة القرار في الأمم المتحدة الأفعال الوحشية، ولم يُقدّم المسؤولين عنها للعدالة.

استخدمت الأنظمة الاستبدادية حول العالم، على مرأى من الأمم المتحدة، الأسلحة العادية وأسلحة الدمار الشامل ضد مدنيين بريئين. أوقعت بعض الأنظمة إبادةً جماعية دون أن تُواجه عواقب لها. أهملت الأمم المتحدة أيضاً ملايين الأطفال ممن عانوا الفقر المدقع وسوء التغذية، وأيضاً، كما تعلم تركيا جيداً، لم تكن الأمم المتحدة قادرة على اتخاذ التدابير اللازمة لتخفيف معاناة اللاجئين. والقائمة تطول، ولكن من الواضح أنّ الأمم المتحدة التي أُريد لها أن تكون القلب النابض للإنسانية، لا نبض لها.

بين ناقدتي المنظمة معسكران مُنقسمان حول ما يجب فعله. في المجموعة الأولى بلدانٌ مثل تركيا وألمانيا تُريد إصلاح الأمم المتحدة لتعالج ضعفها. المعسكر الثاني أصغر ويضمّ الولايات المتحدة. يُفضّل هذا المعسكر استغلال نقاط ضعف الأمم المتحدة لتقويض النظام الليبرالي الدولي. خذ على سبيل المثال القرار الأخير لرئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب بالانسحاب من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. الانسحاب من اليونسكو، جهاز الأمم المتحدة للتعاون التعليمي والعلمي والثقافي، وقطع تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة الفلسطينيين، الأونروا. في الجمعية العامة وصف ترامب موقفه يوم الثلاثاء بأنه «سياسة الواقعية المبدئية (ذات المبادئ)».

من المهم جداً تطوير الأمم المتحدة بدلاً من تدميرها في الوقت الذي تكون الحاجة ماسةً فيه لقيادة عالمية. إذا كانت القوى العظمى لا تريد تحمّل المسؤولية، وإذا كانت حفنة من الدول تجني منافع النظام الدولي الحالي ولا تريد أن تلتزم بالإصلاح، وإذا كان بعض مُصممي الأمم المتحدة، بما في ذلك الولايات المتحدة، مُستمرين في الإضرار بالتعددية باتخاذ إجراءات أحادية بشكل متزايد، فسيكون حان الوقت لإعادة تعريف القيادة العالمية. علينا إنهاء احتكار عدد صغير من الأمم، وعلينا تعزيز قيادة جماعية للبلدان التي تهدف إلى حل التحديات العالمية الرئيسية. إذا لم تُظهر القوى الكبرى رغبةً أو قدرةً لتتصرف، فعلى مجتمع الأمم – تحت مظلة الأمم المتحدة أو منظمات أخرى – أن يقوم باللازم.

تركيا ستكون عضواً في ذلك المجتمع. ركزت البلاد خلال العقدين الماضيين على رفع مستوى قضايا مهمة. أطلقت تركيا في ٢٠١٣ حملةً لتؤكد أن «العالم أكبر من خمسة»، في إشارة للأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن. حذرت من أنّ الأمم المتحدة تعيش أزمة مصداقية حقيقية وحثّت جميع الأطراف لأخذ إجراءات لجعل المنظمة أكثر ديمقراطية، ومساواة، وتعددية. أتابع حثّ مجتمع الأمم ليُلغي ممارسة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، ورفع عدد أعضائها إلى ٢٠، وتبني قواعد جديدة وفقاً لها سيكون هنالك دورٌ لكافة الأمم لتجلس في اللجنة.

رغم أن تركيا ليست قوةً عظمى اقتصادياً أو عسكرياً، ولكنها برزت كقائد دولي بكونها جزءاً من الحل في العراق، وسوريا، وأماكن أخرى. واليوم هي أرض أربعة ملايين لاجئ، ثلاثة ونصف منهم سوريون، ومن بين أعلى مانحي المساعدات الإنسانية على مستوى العالم. يجب على آخرين في المجتمع الدولي أن يقوموا بدورهم، ولكن حجم أزمة اللاجئين تُظهر أنه من المستحيل حلّ مشكلة طارئة دون العمل معاً من خلال منظمات مثل الأمم المتحدة.

إذا لن تساعد القوى العالمية، فعلى بقية المجتمع الدولي أن يتولّى الأمور بأيديها، وتبدأ عملية إصلاح شامل للأمم المتحدة. فبعد كل شيء، لا نعتقد أننا بحاجة لتفكيك النظام الحالي لكي نبني نظاماً دولياً أكثر ملاءمة. الناس حول العالم لديهم التزام بالاجتماع وأخذ الإجراءات اللازمة لتعزيز السلام والاستقرار والأمن لكل البشر. يجب أن تكون الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من مكانٍ لقادة العالم ليلقوا الخطابات ويشاركوا الشكاوى. يجب أن يكون هذا العام لوضع الأسس لنظام جديد للأمم المتحدة».

الزعيم الكردي دميرتاش: لو لم أكن معتقلاً لأصبحت رئيس تركيا

زمان التركية: ٢٠١٨/١٠/٦

استهدف رئيس حزب الشعوب الديمقراطي الكردي السابق المعتقل في تركيا صلاح الدين دميرتاش الرئيس رجب طيب أردوغان ووزير الداخلية سليمان سويلو خلال جلسة محاكمته الأخيرة.

ومثل الرئيس السابق لحزب الشعوب الديمقراطي الكردي دميرتاش والمرشح الرئاسي السابق أمام القضاء لأول مرة منذ الانتخابات الرئاسية التي شهدتها تركيا في يونيو/ حزيران الماضي وكان أحد منافسي أردوغان فيها على منصب الرئاسة، حيث وصف دميرتاش استمرار اعتقاله بأكبر الحيل الانتخابية لفوز أردوغان.

وهاجم دميرتاش وزير الداخلية، قائلاً: "أتفهم وضعك المثير للشفقة، أما أنا لا يزال يدعمني الملايين".

واعتبر صلاح الدين دميرتاش أنه تم التلاعب بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي شهدتها تركيا في الرابع والعشرين من يونيو/ حزيران هذا العام، كما أشار دميرتاش إلى استهداف أردوغان له أثناء حملته الانتخابية بوصفه "بالإرهابي" و"زعيم العمال الكردستاني".

وزعم دميرتاش أنه لو لا استمرار اعتقاله لفاز بمنصب رئيس الجمهورية، وقال: "ما كنت لأهرب، فانتخابات يونيو/ حزيران شهدت حيلًا، ولعل اعتقالي هو أكبر حيلة. ما كان أردوغان ليفوز بالانتخابات من الجولة الأولى لو لم أكن معتقلاً".

جدير بالذكر أنه تم رفع دعوى قضائية ضد دميرتاش تطالب بحبسه حتى ١٤٢ عاماً، ونقلت القضية إلى الدائرة التاسعة عشر للمحكمة الجنائية في أنقرة لدوافع أمنية.

وخلال العام الأخير رفعت ٣٣ دعوى قضائية ضد دميرتاش.

هذا ويعتقد أن هيئة المحكمة ستصدر قراراً تمهيدياً، وتقرر مواصلة اعتقال دميرتاش.

وتطالب النيابة بحبس دميرتاش المعتقل داخل سجن أدرنة منذ نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ٢٠١٦ حتى ١٤٢ عاماً من الحبس بتهمة "تأسيس وإدارة تنظيم إرهابي" و"الترويج للإرهاب" و"مدح الجريمة ومركبها".

وتضم القضية التي تنظر فيها الدائرة التاسعة عشر للمحكمة الجنائية في أنقرة ٣١ مذكرة أرسلت إلى البرلمان بشأن دميرتاش.

تركيا، فرقة استشارات دفاعية لاستهداف قيادات الشعوب الديمقراطي

أحوال تركية: ٢٠١٨/١٠/٦

كشف أحد رجال الشرطة العاملين ضمن فرقة مكافحة الإرهاب في رها، أن فرقة مؤلفة من ٤٠ عنصراً من شركة الاستشارات الدفاعية الدولية "SADAT" بينهم أربعة قضاة كلفت بالعمل في رها من قبل الرئيس التركي ووزارة الداخلية لاستهداف قيادات وأعضاء حزب الشعوب الديمقراطي HDP.

انتشرت الكثير من حالات انتهاك حقوق الإنسان في مختلف المدن والولايات التركية بحجة حالة الطوارئ التي فرضت على تركيا من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية وحليفها حزب الحركة القومية.

وكانت أحد أكثر الولايات التي نالت نصيبها من الانتهاكات هي ولاية رها، التي شهدت عمليات اعتقال وتوقيف طالت الآلاف وتعرض المئات من مواطنيها لشتى أنواع التعذيب الممنهج.

وفي هذا السياق رفعت المئات من الشكاوي والقضايا بحق المجرمين الذين ارتكبوا تلك الانتهاكات وقاموا بتعذيب المواطنين دون سبب.

وأكد محامو الدفاع الذين تولوا مثل هذه القضايا أن جميع المحاولات لتطبيق العدالة ومعاقبة المجرمين لم تثمر ولم تصدر أي قرارات تُنصف حق المواطنين المضطهدين. وبات شائعاً في الولاية أن القضاء فيها غير نزيه ولا يتمتع بالاستقلالية، وأن هناك سلطة فوق القضاء الذي يدير تلك القضايا.

ووفقاً لشهادة أحد رجال الشرطة، كان يعمل ضمن فرقة مكافحة الإرهاب في رها خلال فترة فرض الحظر على الولاية، فإنه وبجدة عدم كفاءة فرع مكافحة الإرهاب وشعبة الاستخبارات تم تكليف فرقة للقيام بمهام أمنية في الولاية تضم أربعين عنصراً من شركة استشارات الدفاعات الدولية "SADAT" بينهم أربعة قضاة. وأوضح الشرطي أن هذه الفرقة تعمل بشكل سري وجميع الأعضاء فيها غير معروفين بالأسماء إنما معروفين بالرموز.

وقال الشرطي: "تم تشكيل منظمة موازية ضمن مديرية الأمن تضم أربعين فراداً، ليسوا من رجال الشرطة أو جنود الجيش. إنما هي فرقة تشكلت للقيام بمهام خاصة".

وأوضح الشرطي أن هؤلاء جميعهم في السابق خدموا ضمن مجموعات الكونترا في مختلف مناطق شمال كردستان. وتابع: هذه الفرقة تابعة لشركة استشارات الدفاعات الدولية "SADAT" والتي تدار من قبل مستشار الرئيس التركي أردوغان الجنرال عدنان تنريفدي.

وأكد الشرطي أن هذه الفرقة تكتف من نشاطها في مراكز المدن والنواحي ويسكنون في منازل خاصة تابعة لمديرية الأمن، تقع على طريق TOKÎ في حي معشوق في ناحية كاراكوبرو، ومباني TOKÎ بالقرب من مزرعة افرن صناعي في ناحية الأيوبية وكذلك في المساكن العسكرية.

وكشف الشرطي أن هذه الفرقة تابعة بشكل مباشر للرئيس التركي أردوغان ووزارة الداخلية التركية، مضيفاً: "هذه المجموعة تتنقل بشكل جماعي وتنفذ عمليات ضد قيادات وأعضاء حركة فتح الله غولن وحزب العمال الكردستاني. هذه الفرقة غير خاضعة لأي مسؤول ويملكون كامل الصلاحيات بالتحرك والعمل بشكل كفي، ويملكون الصلاحيات لتعذيب الناس وأتباع جميع الأساليب الممنوعة في التحقيقات. ومديرية الأمن غير مخولة لإيقافهم أو التدخل في عملهم وتعتبر سلطتهم أعلى من سلطة الشرطة وجميع الفروع الأمنية الأخرى. وتعتبر النسخة الحديثة عن الاستخبارات التركية الـ (MÎT)، لكن لا أعلم إذا ما كان لهم اسم خاص بهم أم لا".

وأضاف الشرطي السابق أن هناك أربعة مدعون عامون ضمن المجموعة المذكورة وهم روشن غوناش، سلمان اسكيلر وفاتح جاك. وقال: "هؤلاء لا يشرفون على التحقيقات الروتينية اليومية في رها، إنما يتدخلون في القضايا المتعلقة بحزب العمال وحركة جولن ويركزن على هيئات المحاكم التي تتولى هذه القضايا".

وأوضح الشرطي أن ١٥ من أفراد هذه الفرقة كانوا يجرون التحقيقات مع المعتقلين تحت التعذيب خلال السنتين الأخيرتين. وأضاف "هذه الفرقة تطبق جميع أساليب التعذيب الجسدية والنفسية بشكل متقن، وقاموا بتعذيب العديد من المعتقلين بشكل لا يحتمل للحصول على معلومات عن قيادات وأعضاء حزب الشعوب الديمقراطي".

وأكد أن "الكثير من قيادات وأعضاء الحزب تم اعتقالهم على أساس التحقيقات والاعترافات التي حصلوا عليها من معتقلين آخرين تحت التعذيب، وأن غالبية هؤلاء لا يزالوا معتقلين".

البرلمان التركي يمدد العمليات العسكرية على الحدود مع سوريا والعراق

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٠/٦

أقر البرلمان التركي المذكرة الرئاسية المتعلقة بتمديد الصلاحيات المخولة للحكومة لتنفيذ عمليات على الجانب الآخر من الحدود مع سوريا والعراق.

وبينما رفض حزب الشعوب الديمقراطي المعروف بقربه من الكرد هذه المذكرة، وأقرت بأصوات نواب حزب العدالة والتنمية الحاكم وحزب الحركة القومية وحزب الخير وحزب الشعب الجمهوري.

ومن جانبه انتقد نائب حزب الشعوب الديمقراطي عن مدينة ديار بكر حشيار أوزاي بحث البرلمان "مذكرة حرب" في أول أسبوع له، قائلاً: "يجب علينا حالياً مناقشة الأزمة الاقتصادية وليس مذكرة الحرب. في الوقت الذي يتوجب علينا بحث مشاكل الشركات المفلسة وارتفاع الأسعار والأشخاص المقدمين على الانتحار والأسر المشتتة نبحث سياسات الحرب أي السياسات التي أنهكت الاقتصاد والموازنة".

وبناء على المذكرة التي تم إقرارها مدت السلطات التركية صلاحية تنفيذ عمليات على الجانب الآخر من الحدود مع سوريا والعراق حتى الثلاثين من أكتوبر/ تشرين الأول لعام ٢٠١٩.

ونفذت تركيا هذا العام عملية ضد المقاتلين الكرد في شمال سوريا، استهدفت وحدات حماية الشعب الكردية في مدينة عفرين عبر عملية "غصن الزيتون" العسكرية بالتعاون مع فصائل الجيش السوري الحر، كما تهدد تركيا بعملية عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل وسنجار شمال العراق، ومن حين لآخر تنفذ غارات تستهدف مقاتلين من "الكردستاني" على الحدود مع العراق، وتقول تقارير صحفية أن القوات التركية توغلت بعمق ٢٠ كم في الأراضي العراقية وتنفذ عمليات ضد المقاتلين الكرد.

الدفاع الشعبي يصدر بياناً بشأن عملية إيله

ANF : ٢٠١٨/١٠/٦

أصدر المركز الإعلامي لقوات الدفاع الشعبي بياناً بشأن عمليات ٤ تشرين الأول في إيله والهجمات الجوية التي شنها الجيش التركي على مناطق الدفاع المشروع (ميديا).

وفيما يأتي نص البيان:

عملية في إيله

في إطار الحملة التي بدأت باسم الشهيدة دلال وشهداء بستنا نفذت قواتنا بتاريخ ٤ تشرين الأول في تمام الساعة ٠٦,٠٠ عملية هجومية ضد عربة مدرعة من نوع كوبرا تابعة للجيش التركي كانت تتحرك على طريق قرية جيليك وبوتيك الواقعة بين منطقة ماوا وناحية كربوران في ماردين.

وقُتل في هذه العملية ضابط و ٧ من صف الضباط وأصيب جندي آخر بجروح خطيرة.

الهجمات الجوية

قصفت الطائرات الحربية التابعة لجيش الاحتلال التركي بتاريخ ٥ تشرين الأول مناطق الدفاع المشروع.

وهذه بعض المعلومات المفصلة عن الهجوم:

قصفت الطائرات الحربية التركية في تمام الساعة ١١,٠٠ منطقة ساخا التابعة لزاب، وكما قصفت كل من منطقة سيدا، جسر باليندا وقرية فليحة التابعين لمنطقة زاب ما بين الساعة ١٥,٥٠ - ١٦,٠٠.

وقصفت ما بين الساعة ١٦,٤٥ و ١٧,٠٠ منطقة دولا مارا وتبي كارتال في منطقة أفاشين.

ارتفاع تاريفى للتضخم وتراجع الليرة فى تركيا

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٠/٦

تواصلت تداعيات أزمة الليرة التركية، حيث سجل معدل التضخم فى تركيا ارتفاعا قياسيا جديدا ليبلغ ٢٥٪ على أساس سنوي خلال سبتمبر الماضى، مسجلا أعلى مستوياته فى ١٥ عاما، الأمر الذى يعكس مدى تأثير أزمة العملة على الاقتصاد إجمالا والمستهلكين بشكل خاص.

وأظهرت بيانات معهد الإحصاء الحكومى، أن التضخم ارتفع إلى ٢٤,٥٢٪ فى سبتمبر مقارنة مع مستواه قبل عام. وارتفعت أسعار الأغذية والمشروبات عدا الخمر، بنسبة ٦,٤٪ عن الشهر السابق، وأشارت البيانات إلى أن أسعار الأثاث والأجهزة المنزلية سجلت أعلى زيادة شهرية بنسبة بلغت ١١,٤١٪، تليها أسعار النقل التى ارتفعت ٩,١٥٪. جاء ذلك فى الوقت الذى عاودت فيه الليرة الانخفاض أمام الدولار فى تعاملات الجمعة، متأثرة ببيانات التضخم، بعد أن كانت قد استعادت عافيتها جزئيا.

وقبل إعلان تلك البيانات كان الرئيس التركى رجب طيب أردوغان قد أكد ثقته فى قدرة حكومته على تخليص البلاد مما وصفه بـ «محور الشر الثلاثى»، المتمثل فى الفائدة والتضخم وانخفاض سعر الليرة أمام العملات الأجنبية.

تركيا «المضطربة» تراجع عن مواقفها السابقة

أحوال تركية: ٢٠١٨/١٠/٦

أردوغان لا يمانع فى لقاء ترامب فى الأمم المتحدة! هذا هو العنوان الذى خطه موقع «أحوال» لافتتاحيته يوم الأحد قبل الماضى لكن السؤال الذى طرحته بالتوازي وسائل التواصل الاجتماعى: هل الرئيس التركى بالفعل لا يمانع أم أنه يود لو حدث ذلك؟

فوفقا لما ذكره الموقع، من الواضح أن الرئيس التركى رجب طيب أردوغان وبموجب سياسته المعروفة، أنه براغماتى يدفع علاقاته بالدول الى حافة الهاوية، ثم يتراجع طالبا العفو والصفح والرضا، يروج أمام جمهور حزبه العدالة والتنمية الحاكم أشد المواقف تشددا ثم سرعان ما يتراجع كليا تاركا لمساعديه وخاصة وزير خارجيته مولود تشاويش أوغلو ترميم الخراب الذى أحدثه وتصحيح الفوضى التى تسبب بها. والأمثلة فى هذا الصدد كثيرة من الصعب حصرها، حديثا تأتي مهمة روسيا فى المقدمة على خلفية سقوط إحدى مقاتلاتها الساخوي واعتذاره عنها وأخيرا إسرائيل التى كشف إعلامها عن سعيه لرأب الصدع معها وعودة سفيره قريبا لتل أبيب.

موقع أحوال عزز كلامه قائلا «إن أردوغان سيشارك فى أعمال الدورة ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك وهو أمر بروتوكولى كان امكانه إيفاد نائبه فؤاد أوكتاي أو تشاويش أوغلو لإلقاء كلمة تركيا عوضا عنه، لكن أوساطا دبلوماسية وصحفية أشارت الى جهود بذلت وراء الكواليس خلال الأسابيع القليلة الماضية من أجل ايجاد مقاربة فى الأزمة المتفاقمة بالعلاقات التركية – الأمريكية وذلك من خلال الترتيب للقاء يجمع أردوغان بنظيره ترامب. فالهدوء الحذر الذى تلا التصريحات المتشنجة خلال الشهرين المنصرمين لم يأت مصادفة، بيد أنه اعتبر مدخلا لأيجاد حل وإيقاف حدة التصعيد الذى تسببت آثاره الجانبية فى توجيه ضربة قاسية للاقتصاد التركى لاتزال تداعياتها قائمة. وفى النهاية التقى أردوغان بترامب، وكتب مدير الاتصالات بالرئاسة التركية، فخر الدين الطون، على «تويتر» يزف الخبر أن الرئيسين أجريا «محادثة قصيرة»، وهو ما جعل مراقبين يتوقعون انفراجة فى قضية القس أندرو برانسون المحتجز قيد الإقامة الجبرية فى منزله بإزمير غرب الأناضول، فالمشهد النيويوركى لا يمكن له أن يتم بتلك البشاشة (حتى ولو كانت زائفة) دون أن يحصل البيت الأبيض على أنباء سارة بشأن مواطنه برانسون خلال جلسة محاكمته فى ١٢ أكتوبر الجارى.

وأوروبيا سرعان ما نسي أردوغان، وتلك هى كعادته، توبيخاته الفجة إلى نعت بها القارة العجوز وقاداتها خلال زيارته لقلب أوروبا ومركزها الاقتصادى «ألمانيا القوية» حيث مد يده مصافحا بحرارة لافتة المستشارة إنجيلا ميركل التى لم تنج من نعوته، وفى ختامها قالت وكالة أنبائه كانت الزيارة «مثمرة وناجحة للغاية» وبالطبع لم تشر الى التظاهرات الصاخبة التى رافقتها رفضا واعتراضا وتنديدا بها.

بالطبع ما ذهبت إليه الوكالة الحكومية به قدر من المبالغة فواقع حال لم يكن يمثل تلك الصورة البراقة، فالأجواء بدت سلبية واختلافات بوجهات النظر وتقاطعات في المواقف ظلت مخيمة على المباحثات لكن الثابت أن ثمة تغيرا حدث يعكس بدوره مستجدات غيرت حسابات السياسة الأوروبيين.

فمعهده سياسات الشرق الأوسط، وهو يحاول قراءة التغيرات الجديدة، قال في تقرير له : « إن الدول الأوروبية ستستجيب لإشارات ساكن القصر الرئاسي بالعاصمة أنقرة لفتح صفحة جديدة» خشية أن يؤثر انهيار الاقتصاد التركي على الاتحاد الأوروبي». ولفت إلى أن قرار أردوغان بـ «إعادة العلاقات مع هولندا وتخفيف انتقاداته لأوروبا» وإطلاق سراح معظم السجناء الألمان يهدف إلى الحصول على مساعدة اقتصادية ومالية للحيلولة دون انهيار كامل للأوضاع الاقتصادية ببلاده» عزز ذلك أن ميركل «أنعشت آمال ضيفها قبل أن يأتي لها عندما انتقدت العقوبات الأمريكية على تركيا، وحذرت من أن انهيار الاقتصاد التركي لن يكون في مصلحة أحد».

ولا بأس في إذا وضع القادة الأوروبيون، حينما يمدون مساعداتهم عددا من الشروط تتلخص في الدعوة لتحسين وضع حقوق الإنسان في تركيا»، ومن جانبه سيرد الرئيس التركي «دعونا نترك خلافاتنا جانبا ونركز على مصالحنا المشتركة»!!

أما على صعيد العلاقات بين بوتين وأردوغان فقد اعتراها قدر من التذبذب كاشفا نفور بات يسمم الأجواء بين بلديهما بسبب الأزمة السورية، فرغم اتفاقهما على منطقة منزوعة السلاح، بدءاً من ١٥ أكتوبر الحالي، تمتد لمسافة ١٥-٢٠ كم بين القوات الحكومية والمتمردين إلا أن فجوة طففت على السطح ومرشح لها أن تتسع والسبب هو تناقض الرؤى والمواقف حيال معضلة إدلب آخر. فوفق هذا الاتفاق، سترحل الجماعات المتشددة، المدعومة أردوغانيا ومن بينها هيئة تحرير الشام وجبهة فتح الشام التي تربطها علاقة قديمة بتنظيم القاعدة، عن هذه المنطقة تماماً، وسيتم تسليم الأسلحة الثقيلة في موعد غايته ٢٠ الشهر الحالي وفي نفس الوقت ستضمن تركيا عدم قيامها، بأي أنشطة استفزازية».

وبحسب الباحث الأمريكي «جيفري أرونسون» لم تنجح تركيا في الفصل بين القوات التابعة للجماعات المتطرفة والمعارضة الشرعية، وهو ما يثير حفيظة الروس الذين ضاقوا ذرعا من هذا الترهل التركي وهو ما جعلهم يجهرن بأن الاتفاق ما هو إلا إجراء مؤقت وكأنهم أرادوا أن يخيروا الاتراك: إما أن تسرعوا وإلا فالحجوم على أدلب سيكون وشيكاً جداً.

المرأة الحديدية تحمل حليف أردوغان مسؤولية اقتحام منزلها من قبل قوميين

زمان التركية: ٢٠١٨/١٠/٦

على خلفية تعرضها للتهديد من قبل مجموعة قومية تكونت من نحو ٥٠ شخصاً، اتهمت زعيمة حزب الخير التركي مرال أكشنار، الملقبة بـ «المرأة الحديدية»، رئيس حزب الحركة القومية دولت بهتشالي بالوقوف وراء الحادثة.

كانت مجموعة متشددة تنتمي إلى حزب الحركة القومية حاولوا اقتحام منزل أكشنار ليلة الخميس - الجمعة، من أجل التهديد والوعيد، إلا أنها تحدث عليهم قائلة: «من يخاف الحديد لا يركب القطار! تعالوا فأنا لا أخاف تهديداتكم أبداً».

ومن اللافت أن هذه العملية الاستفزازية للمجموعة القومية جاءت في أعقاب توجيه الزعيمة المعارضة انتقادات لاذعة للرئيس أردوغان لقبوله طائفة فارحة من أمير قطر كهدية أو شراءه إياها، واتهامها زعيم الحركة القومية بهتشالي باتخاذ «موقف مهادن» من تسليم أردوغان إدارة اقتصاد البلاد إلى شركة أمريكية.

وهاجمت أكشنار الزعيم القومي بهتشالي الذي انشقت من حزبه وأسست حزب الخير الجديد قائلة: «بهتشالي لم يعد قومياً، بعد أن تحالف مع أردوغان وبات مثل البلاستيك في يده يشكله كيفما يشاء»، على حد تعبيرها.

من جانبها، أطلقت النيابة العامة في مدينة إسطنبول تحقيقاً حول القوميين المتشدد الذين بادروا إلى اقتحام منزل أكشنار وأمرت بتوقيف ١٢ شخصاً منهم، غير أن أكشنار لم تقدم شكوى عنهم مبررة ذلك بقولها: «لأن الشباب الذين جاؤوا لتهديد مساكين مسيرين، فهم نفذوا التعليمات التي صدرت إليهم»، في إشارة منه إلى دولت بهتشالي.

الحكومة التركية تحت المواطنيين على الوشاية باخوانهم

*نورجان بايسال

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/١٠/٦

جرى استدعاء المطرب التركي مابل ماتيز مؤخراً إلى النيابة العامة لسماع أقواله فيما تُسبب إليه بشأن استخدام ورقه من فئة "واحد دولار" في أغنيته المصورة الأخيرة للترويج لتقديم الدعم لمنظمة فتح الله غولن التي تعتبرها تركيا منظمة إرهابية.

ووفقاً لما توافر لدينا من معلومات بهذا الصدد، فقد اتخذ مكتب المدعي العام في مدينة إسطنبول قرار التحقيق مع المطرب ماتيز عقب وشاية قُدمت في حقه من جانب أحد المرشدين التابعين للحكومة في مركز اتصالات رئاسة الوزراء.

والحقيقة هي أن المشكلة هنا لا تكمن في وجود أشخاص يقومون بهذا الدور فحسب، ولكن ما يدعو للسخرية في هذا الموضوع هو وجود وكلاء نيابة في تركيا ينساقون وراء ادعاءات لا تستند إلى أدلة قاطعة، ويفتحون تحقيقاً بناء على هوى في أنفسهم.

ذُكرني ما حدث مع المطرب مابل ماتيز بواقعة مشابهة حدثت معي بسبب هؤلاء المخبرين التابعين للدولة أيضاً. اسمحو لي أن أحكي لكم عن أحد المرشدين أو المخبرين، الذي وشى بي أيضاً بعد مقالة كتبتها عن الوضع في بلدة جيزرا بتركيا" مما تسبب في صدور حكم ضدي بالحبس ١٠ أشهر مع وقف التنفيذ" لقد وشى بي اثنان من مخبري الدولة. الحروف الأولى من اسم أولهما هي B. O. Ö، والذي قَدّم البلاغ ضدي من مدينة أسكي شهر. أما المخبر الآخر، فأول حرفين من اسمه هما Y. Y، وقدم شكواه ضدي من منطقة أرناؤوط كوي في إسطنبول. لم أكتب اسم عائلة أي منهما. على أية حال، فهما يعرفان نفسيهما جيداً. وأنا بالطبع أعرف شخصيتهما أيضاً.

ادّعى كلا منهما في شكواه ضدي أنني "تعمدت المجاهرة في إهانة الأمة التركية والجمهورية التركية ومجلس النواب التركي في مقالتي التي حدّثكم عنها". وقد تسبب هذان المخبران في صدور حكم ضدي بالحبس ١٠ أشهر مع إيقاف التنفيذ، بعد خضوعي لتحقيق ومحاكمة استمرت مدة لم تقل عن عامين.

أتساءل ما إذا كان هذان المخبران قد ذهبا إلى بلدة جيزرا من قبل. أتساءل: هل كلف أي منهما نفسه عناء البحث ليعرف أين تقع هذه البلدة من الأساس؟ هل لدى أي منهما معلومات عنها؟ هل يعرفان ما الذي كان يحدث في هذه البلدة وقت إعلان حالة الطوارئ هناك؟ بالطبع لا!

هل شعرا بالسعادة بعد أن صدر حكم بالحبس ضدي؟! هل احتفلا بذلك قائلين "ما أجمل ذلك، لقد لقّنا هذه المجرمة درساً، وجعلناها تعرف حدودها"؟! هل شعرا بالراحة الآن، ونام كل منهما قريراً العين بعد صدور هذا الحكم الجائر؟!

أتساءل إذا كان لهذين المخبرين أب وأم أو أطفال أو زوجة أو أصدقاء. وهل يعلم هؤلاء بما فعله هذان الشخصان من وضاعة الوشاية بشخص آخر بريء؟ هل ظنا أنهما قد "خدما الوطن" بما حصلوا عليه من أموال لقاء الوشاية بشخص بريء؟

والواقع أن مهنة المخبر أو المرشد، كما يطلقون عليه، ليست وليدة الفترة الراهنة في تركيا فحسب، بل امتدت عبر فترات طويلة من عمر الجمهورية التركية. وقد أعادت الدولة في عام ٢٠١١ العمل بنظام التخابر المعمول به في ١٢ مارس ١٩٧١، و١٢ سبتمبر ١٩٨٠.

وفي سبيل ذلك، قامت وزارة الداخلية بإضفاء الطابع الرسمي على هذا الأمر، وفق المادة ١٩ من القانون رقم ٥٥٣٢ لسنة ٢٠٠٦ والتي تقضي بمنح مكافآت مالية إلى "كل من يرشد عن هوية أو مكان أي شخص يرتكب جريمة يدخل ضمن قانون مكافحة الإرهاب، أو يساعد في إلقاء القبض عليه، شريطة ألا يكون هذا الشخص شريكاً في ارتكاب هذا الجرم". ومعنى هذا، أن هؤلاء المخبرين سيحصلون، وفق هذا الإجراء الذي يمكن تلخيصه بالقول "أرشد عن أخيك، واحصل على المال"، على مكافأة مالية مقابل الكشف عن هوية المجرم أو المساعدة في إلقاء القبض عليه.

ولم تكتف الدولة بهذا الأمر، بل قامت بتوسيع دائرة عمل هؤلاء المخبرين السريين خلال السنوات الثلاث الأخيرة. والسؤال الآن: هل أصبح هذا الأمر وظيفة يرتزق منها أولئك الذين يوشون بأصدقائهم في نفس الجامعة بالقول "هذا ينتمي لجماعة غولن أو هذا خائن للوطن؟" ما رأيكم في هذا؟

فتارة تجد أحدهم، وهو يراقب سيدة تتحدث مع صديقتها في الحافلة، وتارة أخرى يكون سائق سيارات الأجرة هو نفسه المرشد.

ليس هذا فحسب، بل قد يرشد أحدهم عن أي شخص يترنم بأغنية باللغة الكردية في أحد الأفراح، ويهرول بإرشاد السلطات، و يتهمه ظلماً وبهتاناً، ويقول "كان يرتكب جريمة إرهابية". وقد يلجأ صاحب العمل للطريقة نفسها للتخلص من عامل لديه إذا لم يُرد أن يوفيه أجره. وهذا ما رأيناه في مجال الصحافة كذلك فلم يتردد زملاء المهنة في القيام بدور المخبر السري والوشاية بزملائهم عند السلطات طمعاً في الحصول على المال.

المخبر السري يتنقل، حسب قول الحكومة نفسها، بين الأغصان. والأمر لا يستغرق وقتاً طويلاً حتى يبدأ في عمله" فهو يتولى مهام عمله على الفور، وبمجرد نقله خبر إخوانه إلى السلطات. والواقع أن الحكومة الحالية لم تكتف بأن يكون المرشد الخاص بها من صفوف المواطنين العاديين فحسب، بل وسعت الدائرة لتشمل التجار والمختارين (عمد القرى) الذين تقع عليهم مسؤولية كبيرة في هذا العمل الجديد.

ولم تقتصر دائرة عمل هؤلاء المخبرين على المحافظات الواقعة في غرب تركيا فحسب، بل امتد إلى المدن التي يقطنها الكرد كذلك، والتي صارت ممتلئة عن آخرها بمثل هؤلاء الأشخاص. ومن بين الموضوعات التي يجري تداولها في الوقت الحالي بين المواطنين في هذه المناطق أن الدولة قامت بتعيين أعداد كبيرة من الشباب للتجسس عليهم، كما يتهامس آخرون عن قائمة طويلة من العملاء الذين زرعتهم الدولة كذلك داخل المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الكردية. وكانت النتيجة أن هناك الكثير من السياسيين الكرد يقعون في السجون اليوم بعد وشاية حقيرة تقدم بها أحد هؤلاء العملاء.

أود أن أحدثكم كذلك عن عميل آخر، أو لنقل عميلاً ثالثاً يتعقبني، علمتُ بأمره قبل شهرين. هذا المخبر السري هو أحد الأكاديميين في جامعة دجلة.

تقدم هذا الأكاديمي بشكوى في حقي إلى النيابة العامة بسبب إحدى مقالاتي، اتهمني فيها بـ "دعم الإرهاب". على أية حال، فقد كنت سعيدة الحظ هذه المرة بعد أن أنصفني أحد وكلاء النيابة المعتدلين، وأطلق سراحي بعد رفض ادعاءات هذا الأكاديمي، الذي لم يرق له هذا الأمر، فتقدم بشكوى أخرى ضدي.

أنا لا ألقى بالأمر هذا المخبر، ولكني أود أن أوجه سؤالاً إلى زوجة هذا الشخص وطلابه، هذا الذي يبذل كل طاقته كي يزج بالأبرياء في السجون باتهامات زائفة، وأقول: "هل تعرفين أن زوجك يعمل مخبراً للسلطات؟ هل تعرفون أن معلمكم يعمل مرشداً لدى السلطات مقابل المال؟"

وبالطبع فأنا لم أكن الوحيدة التي عانت من هؤلاء المخبرين السريين" فهناك مجموعة أخرى من المخبرين دأبت على الوشاية بأناس يدافعون عن العدالة والمساواة، مع تجدد الصدمات خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وكانت النتيجة أنهم ظلوا يترددون على وكلاء النيابة، ومخفر الشرطة لفترات طويلة.

أعتقد أن أكثر هؤلاء المخبرين يقظة هم الذين يترددون على المدعين العامين ووكلاء النيابة، وليس على مركز اتصالات رئاسة الوزراء، ويتهمون ظلماً الكُتّاب والرسّامين وأصحاب الحرف والأطباء والمعلمين "الذين يدعمون الإرهاب في رأيهم بالطبع". وسأفرد لهؤلاء الأشخاص مقالة كاملة في وقت لاحق. على أية حال، نحن نعيش في قرية صغيرة، يُسمع فيها دبيب النملة، والتاريخ لن يرحم هؤلاء.

لا أعرف لماذا يخطر على بالي، كلما تحدثت عن موضوع المخبرين هذا، حوار، جاء في أحد الأفلام التركية، لطفل نشأ، وقد حُرِمَ من الأب، يسأل أمه قائلاً:

- أمي الحبيبة، ماذا كان يعمل أبي؟

- كان أبوك يعمل مخبراً لدى السلطات يا بُني.

هل يعني انفجار باتمان حساباً جديداً مع الكرد؟

أحوال تركية: ٢٠١٨/١٠/٨

ياوزليدار: إن حادث الرابع من أكتوبر الدموي في إقليم باتمان الذي تقطنه أغلبية كردية ما هو إلا تذكير بتقلب الصراع الذي لم يحل. في الساعات الأولى من اليوم، لقي ما لا يقل عن سبعة جنود أتراك حتفهم عندما فجر مسلحون كرد قنبلة على جانب الطريق.

ربما كان هذا الهجوم بمثابة تغيير في استراتيجية حزب العمال الكردستاني. وقد اختار أن يبقى بعيداً عن الأنظار في أعقاب انتخابات ٢٤ يونيو في تركيا، حتى بعد تكثيف قصف مواقع حزب العمال الكردستاني عبر الحدود في جبال قنديل في شمال شرق العراق. ينبغي قراءة واقعة باتمان في إطار الرد.

لا تزال هناك قضية أخرى، قضية لها صدى في المناطق التي يسيطر عليها الكرد في سوريا وتتركز على منبج. عندما كان التركيز على جيب إدلب، المتاخم للحدود التركية السورية في اتجاه الغرب أكثر، رفع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من خطورة الوضع. من منطلق الإحساس بمواجهة موقف غير مريح فيما يتعلق بالإشراف على انسحاب الجهاديين من إدلب، ذكر أردوغان هجوماً عسكرياً محتملاً إلى الشرق من نهر الفرات، وكانت منبج مركزاً لهذا الهجوم المزمع.

كان الهدف العسكري لأردوغان واضحاً ألا وهو كسر ظهر الإدارات الكردية المحلية، المعروفة بأنها مرتبطة تنظيمياً بحزب العمال الكردستاني ووحداته المقاتلة عبر حزام الجزيرة كوباني في تل أبيب ورأس العين.

القضية الكردية مترابطة. إذا تأثر جزء واحد عبر الحدود، فيتأثر الجزء الآخر. ومن هنا، يأتي الارتباط بين باتمان ومنبج. ومع ذلك، يبقى السؤال: هل ستطلق القوات المسلحة التركية هجوماً آخر دون الاهتمام بموافقة مسبقة من القيادة الأمريكية في المنطقة؟ قامت القوات التركية بذلك مرتين في عام ٢٠١٦ مع عملية درع الفرات وفي يناير من هذا العام بهدف بسط السيطرة على عفرين.

من الواضح أن أنقرة ستواجه مأزقاً آخر. قال الصحفي فهيم تستكين إن الوضع قد تغير بشكل كبير منذ عام ٢٠١٦. وقال تستكين لموقع (أحوال تركية) "لم يكن العامل الأمريكي موجوداً عندما تدخلت تركيا بشكل غير مباشر في تلك المناطق... (لكن الآن) قد لا تبقى الولايات المتحدة متفرجة لتشهد تركيا تفعل شيئاً يعرقل خطتها في مكان وجود قواتها".

لديه وجهة نظر. كان "العامل الأمريكي" واضحاً للغاية عندما وقع وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو على اتفاق في أوائل الصيف مع وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو. وقال جاويش أوغلو إن الاتفاق كان من أجل انسحاب المقاتلين الكرد المدعومين من الولايات المتحدة من منبج في غضون ستة أشهر، لكن هذا لا يبدو أنه يحدث. وبدلاً من ذلك، كانت هناك تقارير عن عمليات نقل أسلحة وذخيرة أمريكية إلى المقاتلين الكرد المحليين، وهو ما أثار غضب أردوغان.

الآن، ثمة تعاون فاطر. وبدأ الحليفان في حلف شمال الأطلسي التدريب على دوريات مشتركة لكن القوات التركية غير مسموح لها بالدخول إلى مركز مدينة منبج. بمعنى أن الأمريكيين قد وضعوا درعاً أمام رغبة تركيا في بسط السيطرة. كما قال مصدر مجهول للصحافية أمبرين زمان: "الهدف من ذلك هو خفض التصعيد". ورد المصدر كلمات فاروق الماشي، من المجلس التشريعي في منبج، الذي قال في الذكرى السنوية الثانية لتحرير المدينة من تنظيم الدولة الإسلامية، إنها آمنة وجزء لا يتجزأ من سوريا. وقال المصدر: "ليست هناك حاجة للجيش التركي في (مدينة) منبج لأنها هادئة بالفعل. (إذا) كان الجيش التركي (موجوداً) في منبج فمن المرجح أن يزعزع الاستقرار". ومع ذلك، فإن هجوم باتمان قد يقدم لأردوغان حجة أخرى، حتى وهو يزيد من استيائه إزاء تسليح الولايات المتحدة لوحدات حماية الشعب الكردية.

هناك فرصة أن يجد صدى إيجابياً في واشنطن. وكما هو الحال في الجبهات الأخرى، لا تزال السياسة التي تنتهجها إدارة ترامب إزاء تركيا وسوريا غير واضحة، حيث تثير إشارات مختلطة ومتناقضة في الغالب البلبلة بشأن أهدافها وأولوياتها. ينظر الدبلوماسيون الأمريكيون بقيادة جيمس جيفري، مبعوث الولايات المتحدة الخاص بشأن سوريا، في مطالب تركيا لكن وكالات أمريكية أخرى تنظر إلى الوضع بشكل مختلف للغاية. بالنسبة لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، الكرد حلفاء ويمثلون قوة برية ليس ضد الجهاديين فحسب ولكن ضد إيران التوسعية أيضاً.

هذا يضع تركيا والولايات المتحدة في موقف صعب. يجب على أردوغان أن يسترضي القوميين الموالين لروسيا حتى وهو يتحدى الحظر الإيراني. الولايات المتحدة لا تزال تكافح بشأن أي جانب تعطيه الأولوية: الكرد أم تركيا.

أردوغان يتوعد الحزب الكردي بإجراء حال فوزه بانتخابات المحليات

(زمان التركية) : ٢٠١٨/١٠/٨

هدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بتعيين وصاية على مدن بلديات كردية في حال فوز حزب الشعوب الديمقراطي الكردي بإدارتها في انتخابات المحليات المقبلة. وفي كلمته خلال حفل الافتتاح الجماعي في كزيلجه حمام، تطرق أردوغان إلى العمليات ضد فصائل حزب العمال الكردستاني الإرهابي قائلاً: "تواصل عملياتنا دون توقف على مدار العام دون النظر إلى فصول السنة. حررنا عفرين من هيمنة الانفصاليين بتحسيننا ٤ آلاف و ٥٨٤ إرهابياً". وفي إشارة منه إلى حزب الشعوب الديمقراطي الكردي أوضح أردوغان أن تركيا ستشهد في مارس/ آذار من العام القادم انتخابات المحليات، متوعداً باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع سيطرة الحزب على البلديات، ومنها تعيين وصاية في حال ما أسفرت الانتخابات عن "فوز المتورطين في الإرهاب" برئاسة بلديات، على حد تعبيره. جدير بالذكر أن الحكومة التركية أقدمت العام الماضي على تعيين وصاية على البلديات التي فاز بإدارتها حزبي الشعوب الديمقراطي الكردي والاتحاد الديمقراطي بزعم "دعم الإرهاب وتمويله". ويتولى الوصاية إدارة العديد من البلديات والمدن في شرق وجنوب شرق تركيا. وقبل الانتخابات الرئاسية التي شهدتها تركيا في الرابع والعشرين من يونيو/ حزيران الماضي وصف أردوغان رئيس حزب الشعوب الديمقراطي السابق المعتقل صلاح الدين دميرتاش الذي كان مرشحاً في الانتخابات الرئاسية بالإرهابي.

احتجاز ١٤٠ عضواً من حزب كردي خلال ٣ أيام

وكالات متعددة : ٢٠١٨/١٠/٨

كشفت المتحدثة باسم لجنة الحقوق بحزب الشعوب الديمقراطي في تركيا عائشة أجار باشاران، أن قوات الأمن شنت حملات أمنية خلال الأيام الثلاثة الأخيرة أسفرت عن إلقاء القبض على ١٤٠ من أعضاء حزبيها الذي يمثل الكرد، مشيرة إلى أن السلطات الأمنية وجهت لهم تهمة دعم تنظيم حزب العمال الكردستاني ودعم الإرهاب. وجاءت الحملات الأمنية من قبل قوات الأمن التركية في أعقاب مقتل ٨ جنود أترك في مدينة باطمان في غرب تركيا، على يد عناصر تابعة لحزب العمال الكردستاني الذي تضعه الحكومة التركية في قائمة التنظيمات الإرهابية. وعلقت النائبة عن مدينة باطمان عائشة أجار باشاران على العملية الأمنية التي استهدفت أعضاء بالحزب في عدد من المدن التركية، من خلال بيان كتابي.

وجاء في البيان: "قوات الأمن التركية شنت حملات أمنية خلال الأيام الثلاثة الأخيرة أسفرت عن إلقاء القبض على ١٤٠ من أعضاء حزبيها الذي يمثل الكرد"، مشيرة إلى أن السلطات الأمنية وجهت لهم تهمة دعم تنظيم حزب العمال الكردستاني ودعم الإرهاب".

وقالت باشاران في بيانها إنه "لا يمكن في أي دولة تعمل وفق مبادئ سيادة القانون وتتمتع بالديمقراطية وتفعّل آليات القضاء أن تقوم باعتقال المدنيين بزعم منع الأحداث المحتملة"، وإنه "لا يمكن أن يتم توجيه التهم للساسة بناء على أعمال لم يقوموا بها. إلا أن تركيا باتت مسرحاً لكل هذه الأمور".

وأشارت إلى أن تركيا تريد من كل ذلك إسكات وتكميم أفواه المعارضة من خلال العمليات الأمنية، قائلة: "من الواضح أنهم أطلقوا العمليات الأمنية مرة أخرى من أجل الحفاظ على حكمهم واستمراره، والحفاظ على مقاعدهم التي بدأت تهتز أسفلهم بسبب الأزمة الاقتصادية، والتستر على الأزمة الاقتصادية الطاحنة. من يعتقد أن بإمكانهم إخافتنا ودحرنا من خلال حملات الاعتقال، عليهم أن ينظروا مرة أخرى إلى نتائج انتخابات ٢٤ يونيو/ حزيران الماضي. هذا التوجه الذي أعلنه حزبنا على أنه حزب غير شرعي، وتلك المقاربة التي تحاول تصفيتنا من السياسية الديمقراطية باستخدام كافة الطرق الغير قانونية، هي التي تحكم الآن اعتماداً على نتائج انتخابات مشبوهة غير مشروعة".

وطالبت النائبة عائشة أجار باشاران السلطات التركية بالإفراج الفوري عن المعتقلين، قائلة: "محاولات إيقافنا من خلال عمليات الاعتقال والاحتجاز لن تأتي بنتيجة".

المجتمع التركي يقاوم تغييرات أردوغان الجذرية

بداية تبديد الحلم العثماني

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/١٠/٨

تميزت تحركات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان منذ تسلمه الحكم في البلاد، وخاصة خلال حملته الانتخابية الأخيرة التي تمكن فيها من الفوز بولاية جديدة نصب عبرها سلطانا عثمانيا جديدا على تركيا بعد بتجدد محاولاته لإعادة تشكيل المجتمع التركي والزج بشبابه في التدين في خطوة لكسر المدرسة الأتاتورية التي تربي عليها الأتراك طيلة عقود.

آخر تحركات أردوغان وحزبه العدالة والتنمية الذي يخطط الاستراتيجيات لآليات اختراق المجتمع تمثلت حتما في محاولات استبدال مناهج التعليم المدنية وسن برامج تعليمية إسلامية، وهو ما أثار حفيظة كل المنتقدين له خاصة من أحزاب المعارضة.

ورغم امتلاك أردوغان لكل السلطات الحكومية للسيطرة على المجتمع، إلا أن محاولاته وفق العديد من المتابعين اصطدمت بلا شك برفض مجتمعي لكل أفكار الرئيس العثمانية.

منذ وصوله إلى سدة الحكم ما انفك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في خطوة حالمة بإعادة الإمبراطورية العثمانية يحاول تشكيل المجتمع التركي من جديد والدفع به بصفة تدريجية نحو الأسلمة، وذلك بعد أن استهدف وحزبه العدالة والتنمية عدة مجالات تبقى من أهمها مناهج التعليم وكل ما يتعلق بالعبادات والمعتقدات لدى الأتراك المسلمين.

في هذا السياق نشر موقع "ورلد بوليتيك ريفيو" في مقال لصاحبه ويليام ارمسترونغ، أنه يجري بناء مسجد جديد على الطراز العثماني التقليدي في ساحة تقسيم المركزية في إسطنبول، وأنه من المقرر الانتهاء منه في وقت لاحق من هذا العام، وهو يعتبر واحدا من الآلاف من المساجد الجديدة التي تنتشر الآن في أنحاء تركيا. و بناء المساجد في ساحة تقسيم أمر رمزي، يدل بوضوح على استيلاء أردوغان على المشهد السياسي.

ورغم حملة المعارضة النشطة، ظل أردوغان هو المرشح المفضل في الانتخابات الرئاسية، لكن قد لا تكون الأمور بهذه البساطة. فالمجتمع التركي اليوم أصبح أكثر تطورا من أن يعاد تشكيله بالكامل على يد رجل واحد. ومنذ أن أصبح ميدان التقسيم مسرحا لتحديث الإمبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر، سعت أجيال ذات قناعات وأيديولوجيات مختلفة إلى تغيير الساحة بما يتوافق مع نظرتها للعالم. ففي عام ١٩٢٨، أي بعد مرور خمس سنوات على تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، تم بناء النصب التذكاري للجمهورية في تقسيم، وكان يمثل رمزا للنظام القومي الجديد للمؤسس مصطفى كمال أتاتورك.

ثم خضعت الساحة في ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي، إلى إعادة تصميم شاملة من قبل المخطط الفرنسي هنري بروسست، والذي أنشأ في الساحة طرقا كبيرة وحدائق ومنتزهات ومباني عصرية تغلف الروح العلمانية للقضية الكمالية. وقال موسيلا يابيشي، وهو مهندس معماري في منصة تكافل تقسيم، وهو تحالف من جماعات المصالح، مؤخرا للإعلام التركي "تعتبر ساحة تقسيم مثالا للعلمانية والليبرالية".

ويحظى ميدان تقسيم أيضا بأهمية كبرى بين المحافظين المتدينين. حيث اشتعلت مظاهرات "منتزه غيزي" في صيف عام ٢٠١٣ في معارضة خطة مدعومة من أردوغان لتدمير المنتزه وإعادة بناء الثكنات العثمانية التي كانت في مكانها. وكانت هذه الثكنات تحمل معنى رمزيا، وذلك لأنها كانت موقع تمرد عثماني اشتعل في عام ١٩٠٩ ضد الحقبة الدستورية الثانية.

وفي كتابه "العمارة والمدينة التركية: التاريخ الحضري في إسطنبول منذ العهد العثماني"، يصف مراد غول الأستاذ في جامعة إسطنبول التقنية، أيضا كيف أن الدوائر الدينية "عملت بلا كلل منذ خمسينات القرن الماضي على إنشاء مسجد في ساحة تقسيم، اعتقادا منها أنه سيكون رمزا للهوية الإسلامية ونصرا رمزيا للحركة الإسلامية السياسية".

وبالتالي فإن إنشاء هذا المسجد الجديد في الميدان يمثل وفاء أردوغان لرغبة الإسلاميين الأتراك القديمة. وهذا لم يشمل إسطنبول فقط حيث فرض أردوغان سيطرته على جميع مجالات الحياة في تركيا.

وخضعت مؤسسات الدولة، التي لطالما تخللتها مختلف الفصائل الأيديولوجية في جميع أنحاء التاريخ التركي الحديث، تدريجيا لإرادة أردوغان منذ أن تولى المنصب لأول مرة في عام ٢٠٠٣ كرئيس للوزراء، وخاصة منذ أن أصبح رئيسا في عام ٢٠١٤. وفي ظل حالة الطوارئ المستمرة، التي أعلنها أردوغان بعد محاولة الانقلاب العسكري في يوليو ٢٠١٦، استطاع أن يحكم من خلال القرارات التي تمنح القوة الكاملة للقانون. وأطلق عليه مؤيدوه اسم "الرئيس" أو "الرئيس".

وتحولت محاولات الحكومة الرامية إلى تشكيل المجتمع التركي وفقا لمبادئ حزب العدالة والتنمية في السنوات الأخيرة إلى التعليم والأسرة والسياسة الثقافية. وتم إغداق مديرية الشؤون الدينية بالأموال، والتي عملت على الترويج للفكر السني في جميع أنحاء تركيا، وحظيت الآن بميزانية سنوية تزيد على ٤ مليارات ليرة تركية (أي حوالي ٨٩٠ مليون دولار)، مما جعلها أغنى من معظم الوزارات الأخرى.

وأعلن أردوغان عن هدفه الذي يرمي إلى تنشئة أجيال تقية ورعة. وبطريقة تقليدية شعبية يمينية، وضع هذا الأمر في شكل عودة إلى نظام تركي أكثر أصالة وانسجاما، مستنكرا التيارات الليبرالية والعلمانية واعتبرها تيارات غريبة وغير مرغوب فيها.

إلا أن الاتجاهات طويلة الأجل تشير إلى أن المجتمع التركي قد لا يسلك طريقا إسلاميا متجانسا، حيث انشغل الكثيرون في وسائل الإعلام التركية المحافظة بالنقاش المكثف حول تزايد عدد الشباب المحافظين الأتراك الذين ابتعدوا عن المعتقدات الإسلامية التقليدية.

واستندت هذه المخاوف على تقرير صدر في أوائل أبريل أعده الفرع المحلي لوزارة التعليم في مدينة قونية بوسط الأناضول، حيث حذر الاستطلاع الذي تم عمله على طلاب المدارس الدينية التابعة للدولة، والمعروفة باسم مدارس "إمام خطيب" من أن "الشباب ينزلقون إلى الربوبية"، في إشارة إلى الإيمان بآله لا يتدخل في الأمور الدنيوية. ومن خلال التشكيك في عقيدتهم ومعايشتهم للتناقضات في المعتقدات الإسلامية التقليدية، فإن العديد من الشباب الأتراك يميلون نحو فهم أكثر شخصية وأقل مؤسسية للدين.

وقد تكون ظاهرة "الربوبية" أمرا مبالغ فيه، لكن حقيقة أنها أثارت مثل هذا القلق تشير إلى انعدام الأمن بين الإسلاميين في تركيا.

وتأثرا بقوة التحضر المتزايدة، تراجع معدل المواليد في تركيا بثبات على الرغم من تحفيز أردوغان للنساء بإنجاب "ثلاثة أطفال على الأقل". كما ارتفعت معدلات الطلاق بشكل متزايد كل عام.

وتدعمت الدلائل على رفض خطط أردوغان حين وجد استطلاع أخير أجراه مركز "التقدم الأمريكي ومقدم استطلاع الآراء التركي" أن الشباب الأتراك، بما في ذلك أنصار حزب العدالة والتنمية، لا يعتبرون الدين الإسلامي الآن محور حياتهم ودليل قوميتهم.

تركيا تعزل نفسها وتخسر علاقاتها الإقليمية والدولية

*د. سالم حميد

صحيفة (الاتحاد) الاماراتية: ٢٠١٨/١٠/٨

رغم معرفة أنقرة بحساسية قيامها بإيواء المتطرفين وذيولهم الإعلامية، إلا أنها تسبّح عكس التيار وتمارس السياسة بمنطق لا يتناسب مع الدبلوماسية الدولية التي ترفع من شأن العلاقات بين الدول وتجعلها أرقى من الانحياز للمجموعات المتطرفة.

اختزل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان العلاقات السياسية لتركيا مع العالم إلى حدود ضيقة. ولعبت تركيا أدواراً سلبية في سوريا تجعلها لا تختلف عن ممارسة النهج الإيراني الذي يتمدد في الشام بحجة دعم النظام السوري ومحاربة المجموعات المتطرفة. بينما لدى الإيرانيين أهداف أخرى. وبالمثل كان الدور التركي حريصاً على تسويق كاذب للصورة الإعلامية، بدليل حرص أردوغان في كل حواراته التلفزيونية على التذكير بالدور التركي في إيواء اللاجئين السوريين، في حين أن تركيا كانت مجرد محطة عبور للسوريين الذي توزعوا بين دول أوروبا.

ومن خلال أيديولوجيا الإخوان المسلمين التي قام أردوغان بتوطئتها بشكل جذري في الساحة التركية، عمل على موازنة علاقات تركيا الخارجية بناءً على تفضيل الإخوان وصدقاتهم ومصالحهم، ونعني التنظيم الدولي الذي يتحرك عبر أجندة محددة، ويتخذ من تركيا والمملكة المتحدة قاعدتين لتجميع صفوف التنظيم بعد الفرار الجماعي لإخوان مصر منذ انهيار حكم الرئيس السابق محمد مرسي.

ومع مرور الوقت تخسر تركيا حليفاً قديماً أو أكثر. بل إن تموضع السياسة التركية على المستويين الإقليمي والدولي يحدث وفقاً لأجندة إخوانية تضحى بسمعة تركيا القديمة، وتنسج خيوط تركيا إخوانية جديدة، بحيث لم يعد لتركيا العلمانية كما كنا نعرفها أي ملامح في العلاقات الخارجية، لأنها أصبحت تتحرك في المشهد السياسي الخارجي بما يتواءم مع الخطاب التحريضي للإخوان والمجموعات المتحالفة معهم تحت مسميات متعددة، بما فيها الفصائل الإرهابية التي تقوم بالتنظير لتخريب السلم الأهلي في الدول العربية المستقرة.

والسؤال الذي يطرح نفسه باستمرار ونحن نتابع السقوط التركي والعزلة المتدرجة، مقابل الإصرار على تبني سياسة تركية خارجية متطرفة، بحيث لا يبقى أمامنا سوى التساؤل بحيرة واستغراب، كيف توحدت النزعة النرجسية لدى أردوغان مع المشروع الإخواني الحالم بالهيمنة والتمكين؟ إن لا بد أن أحد الطرفين يخدع الآخر. والأرجح أن الإخوان هم الذين يخدعون أردوغان ويغازلون طموحه بالزعامة الإسلامية السلطانية، ويصفقون للهالة الكاذبة التي يعيش في أجوائها، بينما يتركز طموح المجموعات الإخوانية الهاربة في تركيا في أن تبقى قاعدة الإخوان في تركيا حاضنة آمنة ومنصة فاعلة لاستقطاب المزيد من المغامرين والحالمين بالتمكين.

لقد خسرت تركيا شخصيتها الاعتبارية كدولة من المفترض أن تكون سياستها الخارجية انعكاساً لمصالح الشعب التركي، وليس تعبيراً عن مصالح مجموعات إخوانية هاربة من بلدانها وفاشلة في توطئتها نهجها داخل أوطانها التي لفظتها كما يلفظ الجسم السليم السموم من داخله. وكلما مرّ الوقت تستسلم تركيا أكثر للأجندة الإخوانية.

ومقابل خسارة العلاقات الطبيعية مع دول الخليج العربي على سبيل المثال، سوف يكتشف المعارضون الأتراك أن حكومة بلادهم تورطهم في إيواء مجموعات إرهابية، يخسرون بسببها العلاقات المثمرة مع دول لها ثقلها في العالم، مقابل ثمن بخس لا يتعدى حصول أردوغان على من يرفعون صورته ويوهومونه بأنه قد أصبح خليفة بني عثمان الجديد.

وكلما بقي خيط رفيع يحمي العلاقات الخليجية التركية، لا تتورع السلطة التركية الحالية في العمل بدأب على قطع آخر الصلات. ورغم معرفة أنقرة بحساسية قيامها بإيواء المتطرفين وذيولهم الإعلامية، إلا أنها تسبّح عكس التيار وتمارس السياسة بمنطق لا يتناسب مع الدبلوماسية الدولية التي ترفع من شأن العلاقات بين الدول وتجعلها أرقى من الانحياز للمجموعات المتطرفة.

وكما خسرت تركيا علاقاتها مع الولايات المتحدة، تهرول كل يوم باتجاه قطع الشجرة الأخيرة التي تربطها مع دول أخرى. لدرجة أن المتابع أصبح يتوقع أن يكون قطع العلاقات بين بعض دول الخليج وتركيا وارداً في أي لحظة. وخاصة أن تركيا تمادت كثيراً في استثمار هلع وخوف قطر التي سارعت إلى تحويلها إلى حليف عسكري يخترق الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج من أجل سد مخاوف المرتبكين في الدوحة والعاجزين عن فتح جسور التفاهم مع محيطهم الخليجي.

وبمناسبة أزمة قطر مع نفسها ومع محيطها الخليجي وقيامها باستدعاء تركيا إلى الخليج، هناك تشابه كبير بين الدوحة وأنقرة، من زاوية عيش الطرفين داخل قوقعة الأوهام السياسية الذاتية. فكلاهما، تركيا وقطر، تعتقدان أن إيواء ودعم مجموعات الإخوان بالمال والمنصات الإعلامية قد يخدمهما في المستقبل، وهذا غير صحيح، بالقياس إلى تاريخ الإخوان الذين يعتبرون كل ما في طريقهم أدوات لخدمتهم في سبيل الوصول إلى مرحلة التمكين والسيطرة. إن توقعات انهيار العلاقات الخليجية التركية والدخول في قطيعة أشمل تنطلق من مؤشرات الأداء التركي المنهمك في توتير علاقات تركيا الإقليمية والدولية. ويبدو أن الساحة التركية تمر بمرحلة صمت وترقب بهدف توريث أردوغان أكثر في المسار الخاطئ الذي يمضي فيه منذ سنوات.

يبدو أن هذا الأسلوب هو الطريق الوحيد لدى الأتراك لدفع أردوغان إلى أعماق النفق المظلم الذي يسير فيه، وخاصة أنه لم يعد يصغي إلى أحد بما في ذلك من كانوا يوصفون بالحكماء في حزب العدالة والتنمية، بل قام بالتخلص منهم وتهميشهم ودفعهم إلى الظل.

عندما تتوحد أزمات تركيا الداخلية والخارجية مع أزمات أردوغان نفسه، وعندما تصبح الحالة السلطانية العثمانية المتحكم الأول بمسار السياسة التركية في الوقت الراهن، يمكن توقع مآلات المستقبل وطبيعة العلاقات والأزمات التركية المستقبلية بما مضى من أحداث وردود أفعال وأساليب أردوغانية، لأن العالم لم يعد يتعامل مع سياسة تركية مؤسسية واضحة، بل يتعامل مع زعامة متورمة ترتفع لمشاعر ناتجة عن الولوج بتصفيق مجموعات إخوانية تحيط برئيس دولة كان من المفترض أن تكون سياستها أكثر عقلانية في المنطقة.

وضع أردوغان نفسه في تناقضات حتى مع تصريحات سابقة كان يغازل فيها الشعب التركي من خلال تمجيد شخصية أتاتورك، بينما يمضي عملياً في تكريس سياسة مناقضة لعلمانية أتاتورك ونهجه الذي كان بعيداً عن الخضوع للإسلام السياسي. لذلك يرى المحللون والمتابعون لأداء أردوغان أن السنوات الماضية راكمت تجارب ومعطيات يمكن من خلالها الحكم بسهولة على أسلوب الرجل، بحيث يمكن التنبؤ بسهولة بردود أفعاله ومواقفه التي لا تحتكم إلى أطر مؤسسية، بقدر ما يكون دافعها ومنطلقها شخصية أردوغان وتطلعاته وما يعتقد أنه كفيل بحماية الهالة التي يحيط نفسه بها.

بمعنى أن مواقف وتحركات أردوغان تتمحور بشدة حول كل ما يحقق مصلحته ويلمع صورته التي يريدها أن تظل في واجهة المشهد التركي. وعندما يقوم بتغيير مواقفه والتراجع عن تصريحات سابقة يكون التراجع حاملاً لتناقضات ومؤكداً على البعد الدعائي المنافق. وأبرز مثال على ذلك حديثه على خلفية انهيار قيمة العملة التركية عندما توجه بالخطاب إلى الشعب التركي وطالبه بالتنقش، في حين أن أردوغان مستمر في إنفاق مبالغ باهظة على قصوره.

وكمثال أيضاً على فوضوية وعبثية السياسة الخارجية التركية وتدخلاتها الإقليمية، يتذكر الجميع عبث إيران وجنونها الطائفي خارج حدودها، لكن الإخوان وأدواتهم الإعلامية يخفون ممارسات تركيا ولا يتحدثون عن نهج أردوغان العبثي في الساحة السورية، رغم أنه يسير على خطى إيران ويتحرك برافعة أيديولوجية إسلامية لنشر فكر الإخوان في شمال سوريا، حيث قام مؤخراً بتكليف رئاسة الشؤون الدينية التركية بالعمل الميداني عبر مرشدين دينيين، تحت اسم "ديانت"، للعب دور مشبوه في سوريا وترسيخ دور تركيا الأيديولوجي بعد تدخلها العسكري المباشر في بعض المناطق السورية.

فاشية العدالة والتنمية وحليفها الحركة القومية شارفت على النهاية

ANF: ٢٠١٨/١٠/٩

هنأت الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني KCK قوات الكريلا التي تخوض المعارك ضد الاحتلال التركي في "إيله"، موضحة أن فاشية حكومة العدالة والتنمية والحركة القومية تحاول إطالة عمرها من خلال دعاية الحرب.

أصدرت الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني KCK بياناً بصدد هجمات الدولة التركية الفاشية بقيادة حزب العدالة والتنمية AKP ضد الشعب الكردي. وأشار البيان إلى مرحلة الحرب منذ ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٥، مشيراً إلى أن تحالف حكومة حزب العدالة والتنمية AKP و حزب الحركة القومية MHP في طور الانهيار من الناحية السياسية، العسكرية، الاقتصادية والاجتماعية.

بيان منظومة المجتمع الكردستاني أوضح أن جيش الاحتلال التركي هزم في حربه ضد الكريلا، مهنئاً قوات الكريلا الذين نفذوا عملية الرابع من شهر تشرين الأول الجاري في منطقة إيله.

وقال البيان: "صعدت الحكومة الفاشية لحزبي العدالة والتنمية والحركة القومية منذ الـ ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٥ وإلى اليوم حربها ضد شعبنا، وجزء كبير من هذه الحملة يعتمد على الحرب النفسية، فالأزمات السياسية، الاقتصادية، العسكرية والاجتماعية دفعت الفاشية التركية إلى تصعيد الحرب النفسية. منذ انطلاقة ثورة الخامس عشر من شهر آب/أغسطس ١٩٨٤ وبدء عمليات الكريلا جميع الحكومات التي تعاقبت على الحكم في تركيا أعلنت أنها ستقضي على حزب العمال الكردستاني PKK وروجت لنفسها عبر هذه التصريحات لتظهر انتصارها. الرئيس تركوت اوزال قالها، ورئيسة الوزراء الفاشية تانسو تشيلر في العام ١٩٩٠ قالت نفس الكلام، وبعد المؤامرة الدولية التي استهدف القائد أوجلان جميع المسؤولين في الدولة التركية قالوا أن العمال الكردستاني انتهى. رجب طيب أردوغان وبعد أن فاز في حملته الانتخابية في العام ٢٠٠٢ قال: "لا يوجد شيء اسمها القضية الكردية". لكن في المقابل حركة التحرر الكردستاني ومع مرور السنوات تمكنت من تطوير نفسها من الناحية السياسية، العسكرية والإيديولوجية. واليوم في ظل الحرب العالمية الثالثة باتت قوة تؤثر على جميع التوازنات السياسية".

وأشار البيان إلى الانقلاب الأخير في تركيا قال: "الانقلاب الفاشي الحقيقي في تركيا بدأ بعد محاولة انقلاب ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦، بتاريخ ٢٠ تموز ومع إعلان حالة الطوارئ. انقلاب التحالف الفاشي اثبت أنه لا يستهدف جماعة فتح الله غولن كما يدعي، إنما استهدف جميع القوى الديمقراطية وحركة التحرر الكردية". ولفت البيان إلى محاولات الفاشية التأثير على الشعب الكردي من خلال غرف الإعلام الكاذب، وقال: "في هذه الحرب التي تديرها الفاشية التركية ضد الشعب الكردي والقوى الديمقراطية جانبها الأهم هو الجانب النفسي. أردوغان يتحدث بشكل يومي عن العمليات العسكرية ويكرر الانباء الكاذبة في محاولة لكسر معنويات الشعب الكردي وفي الجانب الآخر يحاول عبر هذه الأكاذيب إخفاء حقيقة الأزمة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها تركيا بسبب سياساته الخاطئة.

وأشار البيان إلى العمليات القوية التي تخوضها قوات الكريلا ضد الاحتلال التركي بالقول: "قوات الكريلا وبشكل يومي تنفذ هجمات ضد الجيش التركي وتكبده خسائر كبيرة، ليثبت مواصلة المقاومة الكبيرة. آخر تلك العمليات كانت في المنطقة التي منع الجيش التركي فيها دفن جثمان الشهيد اوميد آجار الذي احرق نفسه في ألمانيا احتجاجاً على العزلة المفروضة على القائد أوجلان. وكانت تلك العملية بمثابة الرد القوي على انتهاكات الدول التركية الفاشية".

وكانت مدينة إيله التي تشهد الكثير من الممارسات القمعية والانتهاكات بشكل يومي آخرها الاعتداء على جثمان آجار، نفذت قوات الكريلا فيها عملية قوية. باسم منظومة المجتمع الكردستاني KCK نهماً الرفاق الذين نفذوا العملية الناجحة وقيادة إيله على هذا النجاح، كما نتمنى لهم دوام النصر.

وختم البيان بالقول: "فاشية تحالف حكومة العدالة والتنمية والحركة القومية AKP,MHP وعلى مدار الساعة تدير غرف عمليات الحرب النفسية الخاصة وتنشر الأكاذيب والإشاعات بهدف التأثير على معنويات شعبنا والقوى الديمقراطية وتحاول إظهار نفسها بصفة المنتصر، هذا بهدف إطالة عمرها. لكن يجب أن تدرك الفاشية أنها شارفت على النهاية. فمع مواصلة المقاومة ستتعمق الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها تركيا وهذه الأزمات بسبب سياسات الفاشية الخاطئة هي التي ستقضي عليها. على هذا الأساس ندعو جميع أبناء كردستان وأصدقاء شعبنا إلى تصعيد النضال في كل مكان لهدف التخلص من فاشية AKP,MHP".

كالكان: الدولة التركية وقعت في فخ مكائدها

من جهته قال عضو الهيئة القيادية في حزب العمال الكردستاني، دوران كالكان إن ما تشهده كردستان من أحداث "مرتبط بجميع الأحداث على الصعيدين الإقليمي والدولي"، منوهاً في حديث له لراديو "صوت الوطن" إلى أن النضال الذي يخوضه الشعب الكردي في مواجهة العقليّة التسلّطية للأنظمة التي تحتلّ جغرافية كردستان مستمرّ وبشكل أقوى من ذي قبل.

وأوضح كالكان أن حرب الإبادة التي يتعرّض لها الشعب الكردي من قبل الدولة التركية "أشدّ من تلك التي شنت ضدّ الشعبين الأرمني والسريرياني في أوائل القرن الماضي"، مضيفاً بالقول: "تحمل هذه الحرب الجديدة ملامح الإبادة الثقافية، وقد شرح لنا القائد عبد الله أوجلان أن الأنظمة الاستبدادية تحاول حصر الشعوب بين مخالف هذه الحرب"، ولذلك "يخوض الشعب الكردي كفاحه بشراسة ضدّ هذه العقليّة، ليحافظ على وجوده، وهذا كان الهدف من تأسيس حزب العمال الكردستاني، الذي لا يزال يواصل حربه ضدّ النظام الذي يعمل على محو الهوية الكرديّة". وشبّه القيادي الكردي الرئيس التركي، رجب طيّب أردوغان ب"هتلر العصر، بل أن الحرب التي يشنّها تجاوزت تلك التي أشعلها هتلر قوة وظلماً"، متسائلاً عن النهج الوحشي الذي يسير عليه أردوغان "هل ترغب بأن تصبح

كثيرون وتحرق العالم كله؟"، وذلك في تقييّمه لتصريحات الرئيس التركي التي أُلح فيها إلى 'تطهير مناطق شرق الفرات' في سوريا، حيث قال: "أردوغان يتحدث عن المناطق التي تمّ تحريرها من داعش، وهذا يعني أنّه حزين لأنّ تلك المناطق خرجت من تحت سيطرة التنظيم الإرهابي، فقد ذكر أكثر من مرّة أنّ سيطرة داعش على تلك المناطق كانت أفضل من سيطرة قوّةات سوريا الديمقراطية عليها" وهذا يعني بكلّ تأكيد أنّه "داعشيّ بامتياز، ويعتبر نفسه سلطان الإخوان المسلمين، على العالم أجمعه أن يعرف هذه الحقيقة"، "يريد شنّ حربٍ في عموم الشمال السوري، لأجل ماذا؟، بالتأكيد لأجل بقائه، ولهذا الغرض هو مستعدّ أن يحرق كردستان، فقط أن يبقى في سدّة الحكم".

وأشار كالكان إلى أنّ حقّ تقرير المصير للشعب الكردي، ونضاله لأجل الحصول على حرّيته والعيش بإرادته كجميع شعوب العالم هي التي "ستكسر ذهنيّة النظام التركي الاستبدادي" وتعني "نهاية العقليّة التسلّطية للدولة التركيّة ورئيسها أردوغان"، مشدّداً أنّ نيل الكرد لحقوقهم "سيجلب الديمقراطية، العدالة وأخوة الشعوب لمنطقة الشرق الأوسط بالعموم"، وبالتالي "إذا تابعتنا الوضع الذي وصل إليه أردوغان، سنرى أنّ قناعه قد سقط عنه وظهر وجهه الحقيقي، وهذا ما يجعلّ نهايته، لقد سقط في فخّ مكائده التي عمل عليها طوال سنين مع حزبه ومع العنصريّين من الأتراك".

ونوّه القيادي في حزب العمّال الكردستاني إلى أنّ "الحرب التي يخوضها مقاتلو الكريلا قد أثبتت حقيقة مفادها أنّ لا يمكن التهاون مع العقليّة التركيّة التي تهدف لإنهاء وجود الشعب الكردي، وأنّ فكرة التخلّي عن السلاح هي فكرة مميتة بدون أدنى شك"، كما أضاف "البطولات التي يقوم بها مقاتلوننا هي مثال للعالم أجمع، لأنها تحمي القيم الإنسانيّة وتصون مفاهيم الحرّية والسعي لأجل تحقيقها. وهذا النضال هو تجسيد لقيم القائد أوجلان الذي شدّد على النضال لأجل حماية الإنسانيّة، وأيضاً لفكر القياديّ الشهيد كمال بير الذي قال 'نعشق الحرّية بالقدر الذي نناضل لأجل الوصول إليها'، ولا يجب أن ننسى أنّ هناك إرادة صلبة تقف سنداً للكريلا، ألا وهي إرادة الشعب".

ووصف كالكان أردوغان بأنّه "جلّاد تركيا، الذي حولها إلى معتقل كبير، يسجن فيها كلّ من يعارضه وكلّ ذي رأي حر"، مشيراً إلى الإجراءات التي تتّخذها الدول التركيّة من حيث بناء جدران عازلة على حدودها مع سوريا، إلى جانب نشر قوّةات كبيرة من جيشها على الحدود مع العراق، ودعم تلك القوّةات بمختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، وهذا ما يؤكّد أنّ الرئيس التركي "يرغب بجعل تركيا مملكته الخاصّة به، ليمارس دكتاتوريتّه كما يشاء".

وختم عضو الهيئة القياديّة في حزب العمّال الكردستاني حديثه بالقول: "يجب أن نتّخذ من كلام القائد أوجلان أساساً في نضالنا، حيث طالب دوماً بأنّ نكون على أهبة الاستعداد في مواجهة آلة الحرب التركيّة، التي تعمل على محو هويّة الشعب الكردي، وأيضاً تبذل جهوداً جبّارة لإرساء أسس الدكتاتوريّة والاستبداد ضدّ جميع شعوب المنطقة"، معاهداً على مواصلة النضال لأجل "إنهاء الاستبداد والظلم اللذين تمارسهما الدولة التركيّة بقيادة حزب العدالة والتنمية".

حكومة أردوغان تصعد حملة الاعتقالات بحق الكرد

أحوال تركية: ٢٠١٨/١٠/٩

صعدت حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حملة الاعتقالات التي تشنها منذ أيام بحق مئات الكرد الذين تتهمهم بالانتماء لحزب العمال الكردستاني الذي تصفه أنقرة بـ "الإرهاب". وقالت وزارة الداخلية التركية إن السلطات اعتقلت ٩٠ شخصا، اليوم الثلاثاء، للاشتباه في صلتهم بحزب العمال الكردستاني المحظور. وأضافت في بيان أنه تم تنفيذ العملية في ثمانية أقاليم لوقف أنشطة أعضاء حزب العمال الكردستاني مشيرة إلى أن العملية مستمرة.

ولم تتضح بعد هوية المعتقلين في عملية اليوم. وقال حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد يوم الأحد إن ١٤٠ من أعضائه اعتقلوا خلال الأيام الثلاثة الماضية لدوافع سياسية. وتتهم الحكومة التركية الحزب بأن له صلات بحزب العمال الكردستاني الذي تصنفه تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تنظيمًا إرهابيًا.

وينفي حزب الشعوب الديمقراطي أن له صلات بحزب العمال الكردستاني الذي يشن تمردًا على تركيا منذ عام ١٩٨٤. وتصاعد العنف في جنوب شرق تركيا ذي الأغلبية الكردية بعد انهيار هدنة في عام ٢٠١٥. ونفذت تركيا في الشهور الأخيرة ضربات بشكل منتظم على قواعد حزب العمال الكردستاني بشمال العراق خاصة على معقل الحزب في جبال قنديل حيث هددت أنقرة أيضا بتنفيذ هجوم بري.

وفي سياق مساعيها لمواجهة ما تصفه الحكومة التركية بالخطر الكردي داخل تركيا وخارجها، يأتي تمديد فترة تفويض الحكومة من قبل البرلمان لعام واحد "يبدأ في ٣٠ أكتوبر الجاري" لإجراء عمليات عسكرية في العراق وسوريا. ونشرت الجريدة الرسمية التركية، في عددها الصادر، اليوم الثلاثاء، المذكرة الرئاسية المتعلقة بهذا التمديد.. وفي ٣ أكتوبر الجاري، بحسب الأناضول، وافقت الجمعية العامة بالبرلمان التركي، على المذكرة الرئاسية التي بدأ سريانها بمجرد نشرها في الجريدة الرسمية.

ووفق قرار البرلمان الذي ورد في الجريدة الرسمية، الثلاثاء، فإن التطورات، وأجواء الاشتباكات المستمرة بالمناطق المجاورة للحدود البرية الجنوبية لتركيا، ما زالت تشكل تهديداً خطراً بالنسبة للأمن القومي التركي. كما أن المذكرة الرئاسية المنشورة بالجريدة ذاتها، شددت على الأهمية الكبيرة التي توليها تركيا للحفاظ على وحدة أراضي الجارة العراق، ووحدتها الوطنية، واستقرارها.

وأوضحت المذكرة، بحسب الأناضول، أن "استمرار وجود عناصر تنظيمي داعش، وبني كاسا والإرهابيين بالعراق، وكذلك المبادرات القائمة على النزعة الانفصالية العرقية، يشكلان تهديداً مباشراً للسلام والاستقرار الإقليميين، ولأمن بلادنا".

كما لفتت إلى أن "تركيا تتكفل بكل الالتزامات في سياق إنهاء الأنشطة الإرهابية في مناطق خفض التصعيد التي أعلنت داخل الحدود السورية، وتحقيق الاستقرار، والسلام، والأمن بها".

وذكرت كذلك أن "كل هذه التطورات جاءت نتيجة مسافة هامة قطعتها الجهود التي تقوم بها تركيا مع الدول الأخرى المعنية في سبيل الوصول إلى حل وسلام دائمين في سوريا من خلال وقف إطلاق النار الذي بدأ وفق مسار أستانة".

وأضافت المذكرة ذاتها "ومن ثم وفي إطار كافة هذه التطورات، وفي ضوء حقوقنا التي يكفلها القانون الدولي، فإنه من المهم بمكان بالنسبة لأمننا القومي اتخاذ كافة التدابير اللازمة، ضد انتهاك وحدة التراب العراقي والسوري من خلال الإرهاب، وضد خلق سياسة أمر واقع بالمنطقة، وضد كافة أشكال المخاطر والتهديدات، والإجراءات التي قد تشكل تهديداً لأمننا القومي".

تركيا في شرق المتوسط: تصعيد أم تأمين مصالح ؟

*أحمد طرابيش

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/١٠/٩

أحييت توصية للبحرية التركية بإنشاء قاعدة للقوات التركية في مياه البحر الأبيض المتوسط، نقاشاً سابقاً حول إقامة قاعدة مماثلة في الجانب التركي من جزيرة قبرص. توقيت التقرير التركي، وسط ازدهار المنطقة بالوجود العسكري لقوى دولية عدة، أثار جملة أسئلة حول الأهداف والجدوى وطموح أنقرة الجيوسياسي. تكاد المياه الدولية لشرق البحر الأبيض المتوسط تنفذ من الفضاء الحر، وتصبح أكثر ازدهاراً بعناصر الأسطول السادس للولايات المتحدة، والسفن البحرية الروسية المدججة بفرقة العمل المتوسطية الروسية، إضافة إلى الغواصات البريطانية، والفرقاطات الفرنسية وغيرها. بالطبع فإن الأزمة في سوريا والتنافس على احتياطات النفط والغاز وجملة مطامع ومصالح أخرى تقف وراء هذا التركيز العسكري البحري غير المسبوق.

وأدت التوترات المتزايدة والتحركات العسكرية البحرية في منطقة شرق المتوسط إلى إحياء النقاش في تركيا حول إقامة قاعدة بحرية دائمة في الجزء التركي من قبرص (جمهورية شمال قبرص التركية، أو جمهورية شمال قبرص). وفقاً لتقارير تسربت إلى وسائل الإعلام التركية، قدّمت البحرية التركية تقريراً وتوصية لوزارة الخارجية حول الحاجة الملحة إلى إنشاء قاعدة في مكان مناسب هناك.

وأشار التقرير إلى أن مثل هذه القاعدة، بالإضافة إلى ضمان «الحقوق السيادية» لشمال قبرص، ستحافظ أيضاً على حقوق ومصالح شمال قبرص وتركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، ومنع انتهاكات مناطق الطاقة البحرية، ومنح شمال قبرص وتركيا أوراقاً أقوى في أي مفاوضات قد تستأنف بشأن الأزمة القبرصية. وتشير التوصية إلى أن القاعدة البحرية المقترحة يجب أن تكون على غرار القاعدة ذات السيادة البريطانية في «قبرص الرومية».

ونقلت صحيفة «yeni akıt» التركية عن مصادر أمنية في أنقرة مناقشة الفكرة في المستويات العليا للحكومة. كذلك، لاحظت الصحيفة اهتمام صناع القرار التركي بشكل أكثر من المعتاد بـ«الحقوق السيادية» لتركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، بينما تقوم أنقرة بالفعل بتنفيذ عملية الدرع المتوسطية منذ عام ٢٠٠٦ لـ«الدفاع عن مصالحها في شرق البحر الأبيض المتوسط».

في الوقت الحالي، تقوم غواصة واحدة وفرقاطة واحدة وزوارق دورية بمراقبة شرق الجزيرة. علاوة على ذلك، تعمل طرادات تركية أخرى مع قوات الأمم المتحدة في لبنان للكشف عن دخول الأسلحة والمعدات المحظورة في المياه اللبنانية.

ومن أجل عدم التخلي عن مبادراتها في المنطقة الاقتصادية الخالصة والسماح لأمر واقع على الجرف القاري، نشرت تركيا قوة بحرية كبيرة مشكّلة من غواصتين و١٤ سفينة حربية في شرق البحر المتوسط لفترة مؤقتة كما قالت. هذه القوة مدعومة حالياً من مرافئ إسكندرون ومرسين. لكن على البحرية أن تشارك هذه الموانئ بالسفن المدنية، ما يحدّ من إعادة الإمداد والصيانة والإصلاح والدعم التي يمكنها توفيره. تقع أقرب قاعدة بحرية تركية رئيسية في منطقة أقصاز «Aksaz»، التي تقع على الساحل الجنوبي الشرقي لبحر إيجه في مدينة مرمريس.

أوروبا وأمريكا تسعيان إلى عزل تركيا في شرق البحر المتوسط

ويعتقد الرائد السابق في البحرية، ديفريم يايلاي، أن توصية البحرية بإنشاء قاعدة دائمة في شمال قبرص هي واحدة من أهم التطورات الجيوسياسية في الآونة الأخيرة. ويقول في حوار تلفزيوني مع قناة «NTV» التركية: «مثل هذه القاعدة في شمال قبرص ستوفر تسهيلات كبيرة للبحرية. قبل كل شيء، سيتم اختصار الوقت اللازم لسفر البوارج إلى مناطق العمليات، وبالتالي (السماح لهم) بتمديد إقامتهم في المنطقة». وأضاف: «لا توجد مرافق صيانة وإصلاح عائمة للبحرية التركية في شرق البحر الأبيض المتوسط، وتوفير هذه المرافق مع وجود قاعدة دائمة، يعني أن هذه السفن لن تضطر للذهاب إلى مرفأ أقصان في مدينة مرمريس، أو إلى أحواض بناء السفن مثل حوض علي بيه في ازير للصيانة والإصلاحات».

ويقدر خبراء أن منطقتي غوزاليورت وفاماجوستا في قبرص التركية، مناسبتان لمثل هذه القاعدة الدائمة، حيث إنهما أقرب إلى المناطق التشغيلية للسفن التركية، ولديهما بنى تحتية جيدة للتواصل والنقل، بالإضافة إلى وجود مدن رئيسية قريبة يمكنها دعم القاعدة. ومن المهم أيضاً حماية القاعدة الدائمة من التهديدات المحتملة من البر والجو، لذلك من المتوقع أن يرسو فيها عدد من الغواصات، بالإضافة إلى طرادات دورية قصيرة المدى وزوارق حربية وعدد من الفرقاطات التي لا بد من وجودها.

تقول أمينة أوق تشاداغ، المؤرخة والخبيرة الاستراتيجية في شؤون البحرية التركية، إن أوروبا والولايات المتحدة تسعيان بشدة إلى عزل تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، وإن القوة التي تصارع تركيا قد انخرطت مع روسيا من جهة ومع كتلة «قبرص الرومية، اليونان، مصر وإسرائيل» من ناحية أخرى. وتشير أوق تشاداغ إلى أن أنقرة يجب أن تتعلم البقاء على قيد الحياة بمفردها. وتضيف: «قد لا يكون هناك أي منطق عسكري لإقامة قاعدة بحرية على بعد ٤٠ ميلاً فقط من قاعدتنا البحرية في الإسكندرون، لكن الواقع الجيوسياسي يتطلب ذلك. في هذه اللحظة، لم يتحدد ما إذا كانت القاعدة المقترحة ستكون قاعدة تشغيلية لوجستية، أو قاعدة متطورة مع مرافق منع الوصول. وبطبيعة الحال، فإن غياب البنية التحتية التقنية واللوجستية في قبرص لتنفيذ مثل هذا المشروع سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنشاء مثل هذه القاعدة».

وقال خبير عسكري تركي، طلب عدم الكشف عن اسمه، لـ«الأخبار»: «إذا تم إنشاء مثل هذه القاعدة، أعتقد أنها ستكون خارج حدود منطقة فاماغوستا، وأنا واثق من أن البحرية التركية التي سيتم نشرها هناك ستضمن الهيمنة على المنطقة بمساعدة الفرقاطات العالية الجودة من الفئة G، والأسلحة المضادة للطائرات، بالإضافة إلى قدرات الغواصات المضادة للسطوح، والطوافات، ولن أكون مندهشاً إذا كانت القاعدة ستشمل أيضاً غواصات تقليدية ذات مستوى عالٍ من الردع». ويعتقد خبراء البحرية في أنقرة أن إقامة قاعدة بحرية خارج الحدود سيوفر ثقة بالغة في النفس، ليس فقط بالنسبة إلى البحرية التركية ولكن أيضاً للقوات المسلحة بأكملها. وبالإضافة إلى خطط إقامة قاعدة بحرية دائمة، تفكر تركيا أيضاً في إعادة تنشيط مطار مدني غير مستخدم حالياً. المطار الموجود في منطقة Gecitkale، يمكن استخدامه لتلبية احتياجات أنشطة الجيش في البحر الأبيض المتوسط. لكن مصادر أكدت أن هذه الخطة قد نوقشت، من دون اتخاذ أي إجراء بعد. ما هو واضح، أن أنقرة التي تشعر بالقلق إزاء الأنشطة الروسية والتفاهات الروسية - اليونانية والقبرصية - اليونانية والإسرائيلية والمصرية، سوف تتخذ قريباً بعض الخطوات للدفاع عما تعتبره «حقوقها السيادية»، وهذا بدوره سيزيد من حدة التوترات الحالية في شرق البحر المتوسط.

سقوط تركيا الأردوغانية !

*بهجت العبيدي

صحيفة (صدى البلد) المصرية : ٢٠١٨/١٠/٩

لا يحتاج المرء كثيرا من التأمل ليدرك أن تركيا ذاهبة في أتون العديد من الأزمات نتيجة للسياسة الرعناء التي انتهجها ومازال ينتهجها الرئيس التركي رجب طيب اردوغان.

فالمحيط الجغرافي للدولة التركية يلفظها بكل ما تحمل المعنى من كلمة، فعلى الرغم مما يبدو تقارباً بين تركيا وإيران إلا أن هناك صراعاً خفياً وآخر ظاهرياً، الأول يمثل الصراع المذهبي: الذي تمثل الشيعة فيه إيران، وتمثل تركيا السنة، والأخيرة كانت تسعى - عن طريق المشروع الشرق أوسطي الذي كانت تلعب فيها جماعة الإخوان المسلمين رأس الحربة لمخطط الولايات المتحدة الأمريكية - أن تكون هي الفاعل الرئيسي، في محاولة منها لإحياء مشروع الخلافة العثمانية.

والصراع الثاني بين الجارتين اللدودتين يتضح أوضح ما يكون في الأزمة السورية التي تناصر فيها إيران بكل ما أوتيت من قوة نظام الرئيس بشار الأسد، في ذات الوقت الذي تناصر فيه تركيا جماعات المعارضة المسلحة، كما تدعم الجماعات الإرهابية في أدلب آخر معاقلها على الأراضي السورية والتي تبذل أقصى ما لديها من مجهود، وتلعب مغامرة بكل أوراقها لكي تحافظ على أدلب في يد الجماعات الإرهابية، لتضمن لنفسها موضع قدم في سوريا، خاصة بعد أن استفاد الكرد أكثر من يقضون مضاجع تركيا مكاسب دولية في الأزمة السورية.

ونفس ما يقال على إيران بالنسبة لتركيا يقال على روسيا التي تتجاذب العلاقات بينهما مرة الخلاف حول الأزمة السورية، وأخرى المصالح الاقتصادية، وثالثة المكايدة للحليف الأمريكي الذي تخلى عن صاحبة ثاني أكبر مشاركة في حلف الناتو، في محاولة منها لقص أجنحة الرئيس التركي الذي لم يصبح - نتيجة لتغير موازين القوى في المنطقة - ذا دور مؤثر في المنطقة.

ولا يمكن أن نغادر المحيط الإقليمي اللافت لتركيا نتيجة للسياسة الرعناء لرجب طيب اردوغان دون الإشارة لعلاقته المتوترة بالقاهرة - هي رمان ميزان المنطقة - بعد ثورة الثلاثين من يونيو والتي حطم من خلالها الشعب المصري آمال اردوغان وجماعته، خاصة بعد أن اعتلى حكم مصر الرئيس القوي عبد الفتاح السيسي والذي أصبح شبحاً بالنسبة لاردوغان يطارده حتى في منامه، أما علاقات تركيا بالمملكة العربية السعودية التي هي أحد أهم دول المنطقة، وأحد أقوى الاقتصاديات في العالم، فلا يحتاج المرء كثير عناء ليدرك أنها في أقل مستوياتها، نتيجة للموقف التركي من الأزمة الخليجية، وكذلك المساندة الواضحة لتركيا للجماعات الإرهابية، هذا التوتر في العلاقة مرشح لمزيد من التوتر نتيجة لاختفاء الصحفي السعودي جمال خاشقجي على الأراضي التركية، والتي استبقت فيها تركيا التحقيقات واتهمت المملكة في مقتل محتمل للصحفي السعودي وهو ما سيكون له آثار سلبية هائلة خاصة بعدما استدعت الخارجية التركية السفير السعودي مرتين خلال الأيام القليلة الماضية، ورغم إعلان ولي العهد السعودي في مقابلة صحفية عن إمكانية قيام تركيا بتفتيش القنصلية السعودية في إسطنبول، ولكن بدلاً من أن تتحلى الإدارة التركية بالحكمة المناسبة - التي يفتقدها دائماً نظام رجب طيب اردوغان - تحدث مسؤولان تركيان لوكالة رويترز يؤكدان أن خاشقجي تم قتله داخل مبنى القنصلية السعودية وتم نقل جثمانه إلى الخارج، في محاولة مستميتة من نظام اردوغان لوضع السعودية تحت ضغط عالمي! وهو ما يشير إلى الوجهة التي تسير إليها العلاقات السعودية التركية!

أما علاقات تركيا أردوغان بالاتحاد الأوروبي الجار الأهم لتركيا، فلم تشهد العلاقات التركية الأوروبية تدهوراً في تاريخها الحديث، مثلما هو حادث الآن، وأكبر دليل على ما نذهب إليه، هو تلك الزيارة الأخيرة للرئيس التركي إلى ألمانيا، والمواجهة الحادة بينه وبين الرئيس الألماني شتاينماير، وكذلك رفض العديد من الساسة الألمان لحضور العشاء الذي أقيم لرجب طيب اردوغان في قصر الرئاسة ببرلين، بالإضافة للمظاهرات المناهضة لهذه الزيارة، كل ذلك يعكس إلى أي مدى وصلت علاقة بألمانيا من ناحية، والاتحاد الأوروبي الذي أعلن أن تركيا أبعد ما تكون الآن عن القيم الأوروبية ومن ثم لا مكان لها بالاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. فضلا عن العلاقة العدائية لتركيا لكل من اليونان وقبرص.

أما الأزمة الاقتصادية الحادة التي تضرب تركيا والتي جعلت العملة التركية تفقد ما يقترب من نصف قيمتها، فإنها أكدت أن ما كان يتم تصديره من قوة الاقتصاد التركي ما هو إلا وهم، وأن تلك القوة المزعومة كانت فقاعة خاوية، ما أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية بعض العقوبات الاقتصادية على تركيا إلا وانفجرت هذه الفقاعة التي حاول الرئيس التركي استثمارها من خلال رفع الروح الوطنية عند شعبه حينما وصّف الحالة بأنها حرب على تركيا المسلمة، ليحيي صراعاً دينياً في نفوس أبناء الشعب التركي التواق لمجد غابر، وليخلق نوعاً من التحدي والإصرار لدى شعبه، الذي لن يصمد طويلاً، والحال على ما هي عليه، تلك الحال التي تؤكد أن تركيا على حافة الهاوية.

أردوغان يكرّر سيناريو يوجال: إخلاء سبيل برانسون لا يصفرّ الخلافات

*حسني محلي

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/١٠/١٣

إسطنبول: قرّرت محكمة إزمير إخلاء سبيل القس الأمريكي أندرو برانسون، بعد أن أسقطت عنه تهمة «الجاسوسية» وحكمت عليه بالسجن ثلاث سنوات وشهراً و١٥ يوماً، مع وقف التنفيذ كونه قضى مدة عامين في السجن. توقع محامو برانسون أن القس الأمريكي سيغادر إزمير فوراً على متن طائرة خاصة جاءت من فرانكفورت لتقله إلى بلاده، وهو عاد إلى منزله ليل أمس، وبات بالإمكان له السفر من منتصف الليل بالتوقيت المحلي. وبدأ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، سعيداً بالخبر، في تغريدة له اقتصرت فيها على تمني عودة برانسون «سريعاً» إلى الولايات المتحدة. في أوساط المعارضة، وخصوصاً بعد أن تسرّب خبر الاتفاق بين أنقرة وواشنطن على إخلاء سبيل برانسون في جلسة الجمعة، اعتبر قرار المحكمة ضربة قوية لسمعة القضاء التركي الذي أثبتت محكمة إزمير أنه لم يعد مستقلاً، وبات يتلقى التعليمات من الرئيس رجب طيب أردوغان، الذي هدد وتوعد برانسون ثم عاد وأمر بإخلاء سبيله لمنع المزيد من التوتر في العلاقة مع الرئيس ترامب. وعلى رغم تشديد الرئاسة التركية أمس على أن القرار تأكيد لـ «حيادية القضاء التركي»، استعادت الأوساط المعارضة في قراءتها لقضية برانسون قضية الصحافي الألماني دنيز يوجال، الذي أخلى سبيله في ١٦ شباط فبراير الماضي، بعد اعتقال دام قرابة العام، حيث اتهمه وكيل النيابة في ٢٧ شباط/ فبراير العام الماضي بالعمل على تحريض المواطنين للتمرد ضد الدولة عبر كتاباته كمراسل في تركيا لصحيفة «دي فلت» الألمانية. كان اعتقال يوجال سبباً لتوتر وتوتر جدي بين برلين وأنقرة، بعد أن تدخل أردوغان في القضية وقال في ١٤ نيسان/ أبريل، العام الماضي، إنه «لن يتم إخلاء سبيل يوجال لأنه عميل وإرهابي»، ثم زاد من حدة اتهاماته ليقول: «لدينا الكثير من الأدلة القاطعة والصور والأشرطة التي تثبت تورطه في قضايا خطيرة ضد الدولة التركية، فهو جاسوس وعميل وإرهابي ولن يخلى سبيله طالما أنا في السلطة». يومها، عزت الأوساط السياسية إخلاء سبيل يوجال إلى الضغوط التي تعرضت لها أنقرة من قبل الحكومة الألمانية والمستشارة أنجيلا ميركل، التي هددت تركيا باتخاذ إجراءات شديدة ضدها في حال استمرار اعتقال يوجال.

وكانت قضية برانسون سبباً لتوتر خطير في العلاقات التركية - الأمريكية، وعدّ الإعلام الموالي لأردوغان التوتر سبباً للأزمة المالية التي تعاني منها تركيا. وكان الرئيس الأمريكي دعا نظيره التركي في تموز/ يوليو الماضي، عبر تغريدة على «تويتر» إلى إخلاء سبيل برانسون، قائلاً: «الأترك يتهمونه بالتجسس، فإذا كان كذلك فأنا جاسوس أكثر منه»، ثم عاد وهدد تركيا بعد أيام بفرض عقوبات اقتصادية عليها إذا لم تخل سبيل برانسون فوراً. وقال أردوغان، قبل هذه التهديدات، إنه «لن يتم إخلاء سبيل برانسون لأنه متهم بالتجسس والعلاقة مع الإرهاب»، والمقصود به «حزب العمال الكردستاني» وجماعة فتح الله غولن. يذكر أن برانسون يقيم في تركيا منذ ٢٢ عاماً، وتم اعتقاله بعد محاولة الانقلاب بتهمة العلاقة بمجموعة غولن. وكانت المحكمة قررت في ٢٥ تموز/ يوليو الماضي وضعه تحت الإقامة الجبرية في منزله بسبب وضعه الصحي.

لكن إخلاء سبيل برانسون، وإن مهد له وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، باعتباره في تصريح قبل أيام «خطوة إيجابية»، لم يظهر بعد من المؤشرات ما يدل على أن الأزمة بين البلدين في طريقها إلى حل سريع وشامل. فالخلافات بين أنقرة وواشنطن لا تقتصر على ملف برانسون. إذ تتهم تركيا الولايات المتحدة بإيواء وحماية غولن

المتهم بالمسؤولية عن الانقلاب. كما أن السلطات الأمريكية اعتقلت في آذار/ مارس ٢٠١٦، رجل الأعمال التركي الإيراني رضا زراب، المتهم بالمسؤولية عن عمليات تهريب العملات الأجنبية إلى إيران والتجارة معها بمليارات الدولارات. إضافة إلى ذلك، اعتقلت السلطات الأمريكية في آذار/ مارس العام الماضي، هakan أتيلا، نائب مدير عام مصرف «التسليف الشعبي» التركي، أثناء زيارته نيويورك. والمصرف المذكور تورط في التعاملات المصرفية مع إيران، ومن المتوقع أن يتعرض لعقوبات قاسية من الخزانة الأمريكية. تطالب السلطات التركية الولايات المتحدة بتسليمها كلاً من غولن وزراب وأتيلا، إلا أن واشنطن ترفض هذه المطالب المتكررة. وهذا فضلاً عن ملفات سياسية خلافية، عناصر تجعل من الاعتقاد بأن إخلاء سبيل برانسون وإن يسهم في تخفيف التوتر، فهو ليس نهاية سريعة للأزمة المعقدة.

برانسون <حرّ>: نهاية الأزمة بين واشنطن وأنقرة؟

بعد الإفراج عن برانسون، غرّد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأنه يأمل عودته «السريعة» إلى الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تحدث خطوة الإفراج عنه تأثيراً في العلاقات الأمريكية - التركية التي تدهورت بشكل سريع في الآونة الأخيرة، على خلفية احتجاز برانسون، وهو ما أوصل إلى إقرار واشنطن إجراءات ضد الاقتصاد التركي أضرت به كثيراً. وفي صحيفة «حرييت»، كتب عبد القادر سلوي، أمس، أن «الجزء السياسي من الأزمة مع ترامب، التي كانت بدأت في ١٠ آب/ أغسطس (عندما فرضت العقوبات وانهارت العملة)»، سيُحلّ مع إطلاق سراح برانسون.

خلفية القضية

أندرو برانسون حوكم بتهم التجسس والتعاون مع منظمة «الخدمة» التابعة للداعية التركي فتح الله غولن، إضافة إلى «حزب العمال الكردستاني». هو كان يشرف على كنيسة بروتستانتية صغيرة في إزمير، وفرضت عليه منذ نهاية تموز/ يوليو الإقامة الجبرية بعد حبسة لسنة ونصف سنة. ورفضت المحكمة في جلسات سابقة إطلاق سراحه، لكنّ مقرّبين منه وواشنطن أبدوا نوعاً من التفاؤل حيال جلسة اليوم. ونقلت شبكة «إن بي سي» الإخبارية الأمريكية عن مسؤولين في الإدارة الأمريكية تأكيدهما، أمس، أن القس برانسون سيطلق سراحه بموجب اتفاق بين أنقرة وواشنطن التي تعهّدت في المقابل «تخفيف ضغوطها الاقتصادية على أنقرة»، لكن «الخارجية» الأمريكية نفت «علمها» بوجود اتفاق من هذا النوع.

إلا أنّ الانفراج قد بدأ يتبيّن في الآونة الأخيرة، إذ ظهرت مؤشرات بتراجع التوتر الأمريكي - التركي، وقد أبدى وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، أمله بإطلاق تركيا سراح القس الأمريكي، فيما أعرب أردوغان عن أمله بأن تعيد أنقرة بناء علاقاتها مع حليفها في «حلف شمال الأطلسي»، كما بدا أيضاً أن الرئيس التركي الذي هاجم برانسون في الماضي، قد نأى بنفسه عن القضية في تصريحاته الأخيرة التي أكد فيها عدم التدخل في المسائل القضائية.

اتفاق سرّي بين واشنطن وأنقرة مهدّ الطريق لإطلاق سراح برانسون

أحوال تركية: ٢٠١٨/١٠/١٣

واشنطن- تسربت أنباء عن صفقة سرية بين الولايات المتحدة وتركيا من أجل إطلاق القس الأمريكي أندرو برانسون المحتجز في تركيا منذ حوالي سنتين تقريباً، والموضوع قيد الإقامة الجبرية بانتظار محاكمته يوم غد الجمعة.

وذكر تقرير إخباري أن الولايات المتحدة وتركيا توصلتا إلى اتفاق بشأن حالة القس أندرو برانسون المحتجز في تركيا.

ونقلت شبكة إن.بي.سي نيوز عن مسؤولين كبيرين في الإدارة الأمريكية ومصدر مطلع قولهم إن البيت الأبيض يتوقع أن تفرج الحكومة التركية عن القس الأمريكي المنحدر من نورث كارولينا أندرو برانسون وتعيده إلى الولايات المتحدة خلال الأيام القادمة، وذلك بعد مرور عامين على احتجازه.

وقال المسؤولان والشخص المطلع على الموضوع إن من المفترض أن يتم الإفراج عن برانسون بموجب اتفاق توصل إليه مسؤولون كبار من إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع تركيا في الآونة الأخيرة. وأشاروا إلى أن إطلاق سراح القس سيتم بعد إسقاط اتهامات معينة عنه خلال جلسة المحاكمة المقبلة، والمزمع عقدها يوم الجمعة.

وتفاصيل الاتفاق غير واضحة، لكن المصادر المطلعة على المباحثات قالت إنها تشمل التزاماً من جانب الولايات المتحدة بتخفيف الضغط الاقتصادي عن تركيا.

بيد أن التقرير نقل عن أحد المسؤولين الكبار في إدارة ترامب قوله إن الإدارة ليست واثقة كل الثقة في أن تمضي تركيا قدماً في تنفيذ الاتفاق الخاص ببرانسون نظراً لأن أنقرة كانت قريبة من التزام بالإفراج عنه قبل بضعة أشهر ولم تفعل.

وقال مسؤول ثالث في الإدارة الأمريكية "ما زلنا نؤمن بأن القس برانسون بريء، وجلسة الجمعة فرصة أخرى للنظام القضائي في تركيا لإطلاق سراح مواطن امريكي".

وقال مسؤولان كبيران في الإدارة إن البيت الأبيض لم يُبلّغ حتى صباح الخميس بأي تغيير في جلسة محاكمة برانسون التي ستعقد في الثاني عشر من أكتوبر.

وذكر التقرير أن متحدثاً باسم السفارة التركية في واشنطن لم يرد على طلب التعليق، بينما أحجم البيت الأبيض عن التعقيب. وقالت عائلة برانسون إنها أيضاً لن تعلق على هذا الموضوع في الوقت الحالي.

وقالت المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيزر ناووت في إفادة إعلامية، اليوم الخميس، إن الوزارة ليست على علم بأي صفقة لتأمين إطلاق سراح أندرو برانسون القس الأمريكي المحتجز في تركيا.

وذكرت شخصيات مطلعة أن الاتفاق يتضمن موافقة الولايات المتحدة على رفع الضغوط الاقتصادية عن تركيا. وأضافت أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ليست مقتنعة بأن تركيا ستطبق هذا الاتفاق.

وأرجعت هذه الشخصيات السبب في ذلك إلى أن الحكومة في أنقرة أوشكت قبل عدة أشهر أن توافق على اتفاق مماثل، لكنها لم تفعل.

إلا أن الحالة الاقتصادية للدولة التركية ساءت بشدة منذ ذلك الوقت.

وقال المسؤولان الكبيران في الإدارة الأمريكية والمصدر المطلع إن اتفاقاً بشأن إطلاق سراح برانسون جرى طرحه خلال مباحثات الشهر الماضي بين مسؤولين أترك وأمريكيين كان بينهم وزير الخارجية مايك بومبيو ومستشار الأمن القومي جون بولتون. وكان ذلك خلال تواجد زعماء العالم في نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة.

زار القائم بالأعمال الأمريكي في تركيا، جيفري هوفنير، الخميس، القس برانسون في منزله.

ونقلت إن بي.سي عن سونر كاغابتاي مدير "برنامج الأبحاث التركي" في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى قوله إن احتمال إطلاق سراح برانسون قد يكون أكبر نظراً لأن جلسة محاكمته تأتي في وقت تسعى فيه تركيا إلى الدعم الأمريكي في مواجهة المملكة العربية السعودية رداً على اختفاء الصحفي جمال خاشقجي.

وقال كاغابتاي إن إطلاق سراح برانسون "قد يعيد ضبط العلاقة بين ترامب وأردوغان".

كما نقل التقرير عن مسؤولين في الإدارة الأمريكية قولهم إن إطلاق سراح برانسون وغيره من المواطنين الأمريكيين سيكون خطوة كبيرة باتجاه إصلاح العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا.

وقال المسؤول الكبير الثالث إن "هذه الإدارة تعمل بنشاط منذ شهور سعياً للإفراج عن القس برانسون وسيركان غولجي العالم في وكالة الفضاء والطيران الأمريكية (ناسا)، فضلاً عن موظفي البعثة الأمريكية في تركيا... ومن شأن تحقيق تقدم إيجابي في قضايا القس برانسون، وسيركان غولجي، والموظفين المحليين الذين يعملون لدى البعثة الأمريكية في تركيا، أن يقدم الكثير لتحسين مستوى الثقة واستعادة العلاقات الثنائية".

وزار القائم بالأعمال الأمريكي في تركيا، جيفري هوفنير، الخميس، القس أندرو برانسون المتهم بالتجسس والإرهاب، في منزله بمدينة إزمير حيث يخضع للإقامة الجبرية.

ووفق مراسل الأناضول، استغرقت زيارة هوفنير لمنزل برانسون الذي يخضع لتدابير أمنية واسعة، نحو ٤٥ دقيقة.

وعقب خروجه، لم يدل هوفنير بتصريحات إعلامية.

وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أمس إنه لا يمكنه التدخل في عمل القضاء وذلك رداً على سؤال بشأن محاكمة القس برانسون بتركيا.

وأمل وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الأربعاء أن تُفرج تركيا قريباً عن القس أندرو برانسون الذي لا يزال قيد الإقامة الجبرية..

وقال بومبيو في العشاء السنوي للمعهد اليهودي للأمن القومي الأمريكي بواشنطن "إنه الشيء الصحيح الذي يتعين عليهم فعله وهو الشيء الإنساني الذي ينبغي لتركيا القيام به.. يحدوني أمل كبير في أن يتمكن هو وزوجته من العودة إلى الولايات المتحدة قريباً".

ويواجه برانسون في تركيا تهماً بدعم جماعات إرهابية وبالتجسس.

وقال جيم هالافورت، محامي برونسون، في تصريحات لوكالة الأنباء الألمانية إن الإقامة الجبرية سترفع عن موكله وسوف يتمكن من السفر خارج تركيا.

وقد يحكم على برونسون بالسجن حتى ٣٥ عاماً، بتهمة التجسس وأنشطة "إرهابية"، وهي اتهامات يرفضها جملة وتفصيلاً.

وكانت هذه القضية تسببت في أزمة عميقة بين تركيا والولايات المتحدة العضوتين في حلف شمال الأطلسي.

وأواخر يوليو الماضي، فرضت محكمة جنائية في إزمير الواقعة أقصى غربي تركيا، الإقامة الجبرية، عوضاً عن الحبس، على برانسون بسبب وضعه الصحي.

وكانت محكمة تركية ردت في أغسطس طلباً جديداً لرفع الإقامة الجبرية التي فرضت في ٢٥ يوليو على القس برانسون، الذي كان قبل ذلك موقوفاً منذ أكتوبر ٢٠١٦.

وأثار اعتقاله سنة ونصف السنة ثم وضعه في الإقامة الجبرية تحت المراقبة في تركيا، أزمة دبلوماسية حادة بين تركيا والولايات المتحدة.

وكان ترامب أعلن في أغسطس الماضي مضاعفة الرسوم المفروضة على الصلب والألومنيوم المستوردين من تركيا، ما أسفر عن انهيار سريع لليرة التركية.

وقد فرضت واشنطن مجموعة من العقوبات على تركيا التي ردت بتدابير مماثلة بسبب هذه القضية.

وتقول تركيا إنه تم توقيف برانسون، في ٩ ديسمبر ٢٠١٦، ويُحاكم بتهمة التجسس وارتكاب جرائم لصالح منظمي "غولن" و"PKK" اللتين تصفهما أنقرة بالإرهابيتين.

أزمة القس برانسون.. قصة الرضوخ التركي

راديو سوا (العالم الآن) : ٢٠١٨/١٠/١٣

"لدينا مشاكل مع تركيا منذ أمد طويل، لديهم رجل مسيحي رائع، القس برانسون، والأم لم ينته وعليكم تقرب ما سيحدث".

"برانسون سيصل إلى الولايات المتحدة قريباً، عملنا بجهد من أجله".

تغريدتان للرئيس الأمريكي دونالد ترامب بينهما نحو شهرين، حدث فيهما الكثير.

كان القس أندرو برانسون يعيش في تركيا منذ ٢٠ عاماً، ويشرف على كنيسة بروتستانتية صغيرة في إزمير، لكن السلطات التركية اعتقلته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ واتهمته بالتجسس وبمساعدة شبكة غولن وحزب العمال الكردستاني المحظور، وهي التهم التي نفاها برانسون بشكل قاطع. وتعتبر أنقرة وواشنطن هذا الحزب "منظمة إرهابية".

مبادلة القس بغولن

في ٢٠ تموز/يوليو، رفضت واشنطن اقتراحاً بمبادلة القس مع غولن.

وفي ٢٥ تموز/يوليو تم نقله إلى الإقامة الجبرية.

وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو "نرحب بهذه الأنباء التي طال انتظارها.. ولكنها ليست كافية".

وفي وقت لاحق، طالب ترامب تركيا بالإفراج عن القس "فوراً"، محذراً من أن الولايات المتحدة مستعدة لفرض "عقوبات هائلة" على تركيا.

عقوبات اقتصادية

في الأول من آب/أغسطس، أعلنت الولايات المتحدة فرض عقوبات على وزير الداخلية والعدل التركيين، بعد اتهامهما بلعب دور رئيسي في اعتقال واحتجاز القس.

في الرابع من آب/أغسطس، قال أردوغان إن أنقرة ستجمد أصول وزير الداخلية والعدل التركيين في تركيا من دون أن يوضح من يقصد تحديداً.

وفي ١٠ آب/أغسطس، أعلن ترامب مضاعفة الرسوم على واردات بلاده من الفولاذ والألمنيوم التركيين إلى ٥٠٪ و ٢٠٪ على التوالي. وكتب على تويتر "علاقاتنا مع تركيا ليست جيدة في هذا الوقت".

انهيار اقتصادي

انخفض سعر الليرة التركية وخسرت ١٦٪ من قيمتها مقابل الدولار في يوم واحد.

وتحدث أردوغان عن "حرب اقتصادية" ودعا الأتراك إلى دعم عملتهم من خلال استبدال أي أموال أجنبية لديهم بالليرة التركية. وقال "هذا نضال وطني".

في ١١ آب/أغسطس، حذر أردوغان من أن تركيا ستبحث عن "أصدقاء وحلفاء جدد.. إلا إذا بدأت واشنطن في احترام سيادة تركيا".

وقال "من الخطأ التجرؤ على تركيع تركيا من خلال التهديدات بسبب القس".

حرب اقتصادية

في ١٢ آب/أغسطس، قال أردوغان إن انهيار الليرة هو بسبب "مؤامرة سياسية". وقال "بإذن الله سنتغلب على هذا".

في ١٣ آب/أغسطس، اتهم الولايات المتحدة بالسعي إلى طعن تركيا "في الظهر". في الرابع عشر من آب/أغسطس، أعلن أردوغان أن بلاده ستقاطع الأجهزة الإلكترونية الأمريكية كهواتف آيفون. في الخامس عشر من الشهر نفسه، زادت تركيا بشكل كبير الرسوم الجمركية على العديد من البضائع القادمة من الولايات المتحدة مثل السيارات والتبغ. وقال نائب الرئيس التركي فؤاد أوكتاي إن هذا القرار "رد على الهجمات المتعمدة من الإدارة الأمريكية على الاقتصاد التركي". واعتبر البيت الأبيض أن "الرسوم الجمركية التركية الجديدة هي بالتأكيد مؤسفة وخطوة في الاتجاه الخطأ". ورفضت في اليوم نفسه محكمة تركية طلبا جديدا لرفع الإقامة الجبرية عن القس الأمريكي.

لن ندفع

في ١٦ آب/أغسطس، تعهد الرئيس دونالد ترامب بألا تدفع الولايات المتحدة شيئا مقابل إطلاق سراح القس الأمريكي أندرو برانسون. واتهم الرئيس ترامب، في تغريدة على تويتر، تركيا باستغلال الولايات المتحدة لسنوات طويلة، وقال إن إدارته ماضية في فرض مزيد من القيود على أنقرة. وقبل ساعات من الحكم كان وزير الخارجية مايك بومبيو أعرب عن تفاؤله باقتراب إطلاق سراح القس برانسون، فيما كان أردوغان قد عبر عن أمله بتحسين العلاقات مع واشنطن. وأخيرا، تم إسدال الستار على القضية، بالإفراج عن القس الأمريكي أندرو برانسون، بعد قرار المحكمة بحبسه ثلاث سنوات كان قد قضى منها عامين، وبالتالي الإفراج عنه حسب القانون التركي. وفيما علق مدير الإعلام والاتصال في رئاسة الجمهورية التركية فخر الدين ألتون، على قرار الإفراج عن برانسون، بقوله إنه "دليل قوي على إستقلالية عمل القضاء التركي"، قال ترامب إنه "بذل جهدا كبيرا" من أجل برانسون.

الكلمات الأخيرة للقس الأمريكي قبل مغادرة تركيا

(زمان التركية: ٢٠١٨/١٠/١٣)

قال القس الأمريكي أندرو برونسون بعد قرار الإفراج عنه، إنه يحب تركيا التي قضى بها ٢٠ عاماً من حياته، وسيظل مخلصاً لهذا الحب. وقال برونسون قبل مغادرة تركيا مع زوجته نورينا، في طائرة خاصة: "بالرغم من كل ذلك نحب تركيا".

وغير ٤ شهود شهاداتهم، مما أدى إلى إصدار المحكمة حكماً برفع قرار الإقامة الجبرية وحظر السفر. ومعاقبته بالسجن ٣ سنوات وشهر و١٥ يوماً مع وقف التنفيذ، مما يعني الإفراج عنه عند حساب المدة التي قضاه داخل السجن. وبحلول مساء الجمعة سافر برونسون وزوجته على متن طائرة خاصة إلى ألمانيا مودعين ٢٠ عاماً قضوها في تركيا.

من جهة أخرى، أعرب دولت بهتشلي رئيس حزب الحركة القومية، وحليف الحزب الحاكم في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الماضية، عن غضبه من قرار إطلاق سراح القس الأمريكي المعتقل لدى السلطات التركية أندرو برونسون، قائلاً: "القرار تسبب في إيذاء الشعور الوطني".

وقال دولت بهتشلي في تعليقه على القرار: "إن حزب الحركة القومية يحترم قرارات القضاء بكل تأكيد. إلا أن قرار الإفراج عن القس برانسون أدى إلى إيذاء الشعور الوطني".

وأضاف رئيس حزب الحركة القومية الذي دخل في تحالف انتخابي مع العدالة والتنمية في يونيو/حزيران الماضي: "إن تلك المرحلة التي وصلنا إليها، حيث تم إطلاق سراح القس برانسون نتيجة ضغوط واستفزازات سياسية، رغم ثبوت تورطه في أنشطة مضادة لتركيا، ووجود علاقة تربطه بالتنظيمات الإرهابية، أمر مؤسف للغاية. فقد تم إطلاق سراحه في نهاية مرحلة مظلمة لا يمكن أن يوافق عليها أي إنسان يتمتع بضمير مستيقظ".

قضية برانسون ليست المشكلة الوحيدة بين أنقرة وواشنطن

*إلهان تانير

أحوال تركية: ٢٠١٨/١٠/١٣

على الرغم من توتر العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية في الشهور الأخيرة، إلا أن جماعات الضغط المؤيدة لتركيا في واشنطن لم تتوقف عن سعيها للخروج من هذا المأزق.

عمل اللوبي التركي بقوة خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة لإيجاد سبيل لعقد لقاء بين الرئيس التركي أردوغان والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، بعد أن أبلغت أمريكا أنقرة صراحة أنه لا سبيل لعقد أي لقاءات بين الجانبين قبل أن تتخذ تركيا خطوات ملموسة في قضية القس الأمريكي أندرو برانسون، الذي تعرّض للسجن مدة عامين في السجون التركية، والذي أطلقت تركيا سراحه بعد أن كان يخضع للإقامة الجبرية في منزله.

من المعروف لدى الجميع أن مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون، الذي يطلقون عليه اسم صقر الصقور في البيت الأبيض، وهو ثالث مستشار للأمن القومي يُعينه ترامب خلال عامين فقط، ينتهج سياسةً متشددةً تجاه تركيا، تقوم على عدم تقديم أي تنازلات فيما يخص قضية القس برانسون.

وقد حل بعض الضيوف الخاصين على بولتون في مكتبه المجاور للمكتب البيضاوي الخاص بترامب في البيت الأبيض. كان هؤلاء الضيوف عبارة عن مجموعة من المديرين التنفيذيين لعدد من الشركات الأمريكية، التي تربطها بتركيا علاقات عمل وثيقة حيث جاء هؤلاء الأشخاص كي يطلبوا من بولتون التدخل لدى ترامب لإصلاح علاقة أمريكا بتركيا، آمليين أن ينجح، من خلال علاقته الوطيدة مع الرئيس الأمريكي، في هذا الأمر.

أعدّ المديرين التنفيذيون، وهم من الأمريكيين، أنفسهم جيداً لهذا اللقاء، وطلبوا من بولتون أن يبلغ ترامب رسالة مفادها أن تحسين العلاقة مع أردوغان يخدم المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية.

من المعروف أن بولتون ليس من مؤيدي الرئيس التركي أردوغان، كما أنه لا يحبذ سياساته فقد أدلى بتصريح إلى قناة "فوكس نيوز" الإخبارية الأمريكية ليلة ١٥ يوليو ٢٠١٦، وهي الليلة التي تعرض فيها أردوغان لمحاولة انقلاب فاشلة من قبل الجيش، أعرب فيه عن قناعته بأن نجاح أردوغان في إجهاض حركات الجيش كان شيئاً سيئاً.

كان رد بولتون صامداً لممثلي الشركات الأمريكية العاملة في تركيا، الذين طالبوا بانتهاج سياسة أكثر مرونة تجاه تركيا، بعد أن أخرج بولتون من جيب سترته العلوي صورة، ووضعها في مواجهتهم.

أعلن بولتون صراحةً لضيوفه، الذين يتمتعون بسطوة في عالم المال والأعمال، أن العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية لن تشهد أي تغير قبل أن تقوم تركيا بإطلاق سراح القس برانسون، وتسمح له بالعودة إلى وطنه. ولا نعرف إن كان بولتون يحمل صورة القس برانسون في جيبه باستمرار، أم أنه جلبها كي يُريها أصدقاء تركيا من المديرين التنفيذيين الأمريكيين.

وعلى الرغم من وجود محتجزين آخرين في تركيا، بخلاف القس برانسون، بين مواطنين أمريكيين، وأمريكيين يحملون الجنسية التركية قاربت أعدادهم نصف دسنة، إلا أنه من الواضح أن إصرار بولتون على الحديث عن برانسون وحده، وإخراج صورته من جيبه بهذا الشكل، كان انعكاساً لحالة الإجماع والتوافق بين المسؤولين الأمريكيين خلال الأشهر الأخيرة، وتشدهم حيال هذا الموضوع.

من ناحية أخرى، تشهد العلاقات التركية-الأمريكية أسوأ حالاتها كذلك، خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات النصفية في أمريكا.

ويعدّ يوم ١٢ أكتوبر يوماً حاسماً في تاريخ العلاقة بين البلدين حيث حدد القضاء التركي = مصير القس برانسون. وفي مقابل القرار الذي صدر عن المحكمة التركية سيصدر قرار آخر عن البيت الأبيض يحدد العلاقة بين البلدين، ويتوقع أن تكون هناك انفراجة على خلفية إطلاق سراح القس برانسون.

ومن ناحية أخرى، سيكون يوم ١٥ أكتوبر هو التاريخ المحدد لانسحاب المعارضة المدعومة من تركيا من حدود إدلب في سوريا. وقد بدأت أنباء سحب الأسلحة الثقيلة من هذه المنطقة تتوارد بالفعل. ومن المنتظر كذلك أن يدخل الحظر على استيراد الطاقة من إيران حيز التنفيذ في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر، وهو أيضاً أمر يضر بتركيا.

ومن ناحية أخرى، نحن في انتظار صدور قرار من القضاء الأمريكي بشأن قضية "بنك خلق" التركي.. وعلى الطرف الآخر، ما زال لغز منبج مستمراً هو الآخر، فقد مر الآن ستة أشهر على خريطة الطريق التي أعلن عنها وزير الخارجية الأمريكي بومبيو، ولا تزال القوات التركية والأمريكية مرابطة على الحدود الشمالية للمدينة. وفي الوقت الذي تؤكد فيه وزارة الدفاع الأمريكية أن القوات التركية لن تدخل إلى المدينة، نجد أن التصريحات الصادرة من تركيا تؤكد، على العكس من ذلك، أن مفتاح المدينة أصبح في يدها.

وفيما يتعلق بشرق الفرات، فمن المعروف أن الولايات المتحدة لا تشعر بالارتياح من العمليات التي تقوم بها تركيا في هذه المنطقة.

ومن المتوقع أن تتصاعد حدة خطابات أردوغان الرنانة خلال المرحلة المقبلة إذا لم تأت نتائج هذه المشكلات مرضية بالنسبة إليه.

وعلى الجانب الآخر، من المنتظر أن يظهر ترامب بوجه أكثر شراسة في عام ٢٠١٩، بعد أن يكون قد قضى عامين في تقلد مهام الرئاسة في أمريكا، اكتسب خلالهما المهنية الكافية للتعامل مع مثل هذه الأمور.

وفي سياق متصل أثار نبأ ترك سفيرة أمريكا في الأمم المتحدة نيكي هالي لمهام منصبها بشكل مفاجئ في التاسع من أكتوبر الجاري دهشة الكثيرين، بعد عامين لها في المنظمة الدولية، وبعد أن كانت قوتها تزداد خلالهما يوماً بعد يوم. ومن المتوقع أن يستمر ترامب خلال المرحلة المقبلة في تعيين المزيد من الأسماء والمسؤولين المعروفين بنزعتهم المتشددة في المواقع المهمة في الولايات المتحدة، وداخل الأمم المتحدة كذلك.

ومن المنتظر، على مستوى المسؤولين رفيعي المستوى في البيت الأبيض، أن يتم عزل وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، الذي عرف باسم "المخضرم"، والذي وقف حائلاً أمام اندلاع الفوضى داخل البيت الأبيض على حد وصف الصحفي بوب ودورد في كتابه "الخوف".

ويتكرر الحديث في الوقت الراهن، وفق تصريح أدلت به مصادر مطلعة لموقع 'أحوال تركية' عن وجود توافق على اسم بعينه "ليخلف ماتيس في وزارة الدفاع الأمريكية. وتذكر هذه المصادر أن الجنرال المتقاعد جاك كين هو الأوفر حظاً لتولي هذا المنصب خلفاً لماتيس.

وقد تقاعد الجنرال كين في عام ٢٠٠٣، ويعمل في الوقت الراهن رئيساً لمعهد دراسات الحرب في واشنطن، بالإضافة إلى عمله محلاً في قناة "فوكس نيوز" الإخبارية الأمريكية، وقد عرف عن كين أنه من أكثر الجمهوريين المؤيدين لسياسة ترامب.

كان كين أول المرشحين لشغل منصب أول وزير الدفاع في عهد ترامب عام ٢٠١٦، ولكنه رفض "لأن زوجته كانت قد توفيت حديثاً في ذلك الحين، واقتُرح آنذاك تعيين ماتيس بدلاً منه، وهو القرار الذي دعمه كين نفسه، وعدد آخر من المسؤولين. وتكرر الآن في كواليس الإدارة الأمريكية أنباء عن تكليف كين من جديد" ليخلف ماتيس في وزارة الدفاع "البنتاغون". ومن المتوقع ألا يرفض كين التكليف هذه المرة.

وسنرى في حالة حصول الديمقراطيين على الأغلبية في الكونغرس، أو في مجلس الشيوخ في الانتخابات النصفية المقبلة، ما إذا كانت خطوات عزل ترامب من منصبه ستبدأ أم لا، وذلك على خلفية التحقيقات الخاصة بروسيا، التي يجريها المفتش الخاص روبرت مولر.

على أية حال، فنحن في انتظار أيام عصيبة، سيحركها، في الأساس، الوضع في الولايات المتحدة.

ليلى جوفان: أكثر من مجرد سياسية كردية

*نورجان بايسال

أحوال تركية : ٢٠١٨/١٠/١٤

تقبع ليلي جوفان في السجن منذ يناير بتهمة انتقاد الهجوم العسكري التركي على منطقة عفرين الكردية في سوريا.

وفي السجن، نجحت جوفان في الفوز بمقعد في البرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد في الانتخابات العامة التي جرت يوم ٢٤ يونيو.

وفي ٢٩ يونيو، قررت محكمة الإفراج عنها لأن حصولها على عضوية البرلمان يمنحها حصانة من المقاضاة. لكن وفي نفس اليوم قدم مدعون طعنا في القرار وحُرمَت جوفان من الخروج.

وكما هو الحال مع سياسيين كرد آخرين، تحتجز السلطات جوفان بتهمة واحدة ثم تضاف تهم أخرى عديدة إلى ملف القضية.

إذن، لماذا تقبع جوفان في السجن؟

تقول لائحة الاتهام المعدة بعد احتجازها إن جوفان متهمة بالمشاركة في رئاسة مؤتمر الجمعية الديمقراطية وهو تنظيم جامع للحركة السياسية الكردية، وصنفته اللائحة بأنه منظمة غير مشروعة.

وسبق أن تلقى المؤتمر دعوة من مكتب رئيس البرلمان لعرض أفكاره. وتوجد العديد من المنظمات غير الحكومية داخل المؤتمر كما شارك في اجتماعاته العديد من أعضاء البرلمان والسياسيين والسفراء أيضا.

ومع تغير المناخ السياسي في العامين الأخيرين، شنت الحكومة حملة صارمة على مؤتمر الجمعية الديمقراطية. وتواجه جوفان تهمة دعم منظمة إرهابية نظرا لدعوتها إلى إقامة "كونفدرالية ديمقراطية" خلال أحد خطبها وهو نفس نظام الحكم الذي يؤيده حزب العمال الكردستاني المحظور.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قال في مقابلة مع محطة (سي.إن.إن.تورك) خلال عملية السلام مع حزب العمال التي انتهت الآن، "لا يوجد خوف من إقامة كونفدرالية في الدول المتقدمة".

وفي السابق، نشأت دولة سنجق داخل حدود الإمبراطورية العثمانية القوية. ونشأت دولة كردستان أيضا.

وينبغي بحث إقامة نظام كونفدرالي إذا اقتضت الضرورة وذلك من أجل ضمان السلام الاجتماعي.

كما وجهت السلطات لجوفان تهمة الانتماء إلى منظمة إرهابية بناء على سبعة أنشطة مختلفة.

ومن بين الأنشطة المذكورة المشاركة في إضراب عن الطعام، والمشاركة في ورشة عمل واحتفال بالمرأة الكردية، وإلقاء كلمة في اجتماع لحزب المناطق الديمقراطية المؤيد للكرد، وانتقاد الهجوم التركي الذي بدأته الحكومة هذا العام في منطقة عفرين الكردية في سوريا.

لكن كل هذه الأنشطة السياسية مشروعة وكانت كلماتها علنية. وعلى سبيل المثال، وصفت لائحة الاتهام الغناء بكلمة "كردستان" بأنه جريمة.

ومرة أخرى، فقد استخدم أردوغان كلمة كردستان في خطاب عام ٢٠١٣، وكذلك العديد من السياسيين المنتمين لحزبه العدالة والتنمية.

ولم تلق جوفان خطبا إلا في ثلاث مناسبات من الأنشطة السياسية السبعة المذكورة في لائحة الاتهام بينما لم تتحدث في الأربعة الأخرى واكتفت بالحضور فقط.

وباختصار، فإن جوفان عضو البرلمان متهمة بالانتماء إلى منظمة إرهابية، ومحتجزة في السجن منذ تسعة أشهر بسببها خطبها، تلك الكلمات التي استخدمتها في بيانات صحفية ومناسبات حضرتها. لكن أعضاء في الحزب الحاكم استخدموا نفس المفردات لا يزالون في البرلمان.

وفي يوم ٢٦ يوليو، ذكرت تقارير صحفية أن جوفان تلقت عقوبة تأديبية لمدة شهر بعدما فسرت إدارة السجن أغنية أنشدتها مع أحد الأصدقاء على أنها نشيد غير مشروع.

يذكرنا ذلك بالكاتب الكردي موسى عنتر الذي عوقب لإنشاده أغنية كردية في عام ١٩٤٣. وبعد ٧٥ عاما أخرى، تعاقب ليلي جوفان على الغناء بالكردية. ومن المؤلم أن نرى أن الدولة لم تتقدم بعد ٧٥ عاما.

لذلك، لماذا تقبع جوفان في السجن؟ للإجابة على هذا السؤال يلزمك أن تعرفها جيدا.

جوفان واحدة من أهم الشخصيات السياسية النسائية في الحركة الكردية. إنها امرأة صادقة تفي بما تقول، وتتحدى بالمتابعة، وتمنح الشعب الكردي الأمل والثقة، كما أنها من الشخصيات المؤثرة في المجتمع الكردي. فهي أكثر من مجرد سياسية. وبالطبع تعلم الحكومة هذه الحقيقة، وهذا هو سبب سعيها لسجن هذه المرأة الاستثنائية. لكن الحكومة مخطئة، فأعتقد أنه حتى وإن بقت جوفان خلف القضبان فإن أغنياتها وضحكاتهما ستصل إلينا. ولقد قابلت ريجان بإيديمير المحامية الموكلة بالدفاع عن جوفان وسألتها إن كان قرار الإفراج عن أنيس بربر أوغلو وهو عضو بالبرلمان عن حزب المعارضة الرئيسي سيخدم قضيتها. كان بربر أوغلو عوقب العام الماضي بالسجن خمسة أعوام وعشرة أشهر بتهمة التجسس وتزويد صحيفة بتسجيل فيديو يزعم أنه يعرض شاحنات تابعة للمخابرات التركية تنقل أسلحة إلى داخل سوريا. وأيدت المحكمة الإدانة ومدة العقوبة في ٢٠ سبتمبر لكنها أمرت بالإفراج عنه حتى نهاية فترة عضويته بالبرلمان. وقالت محامية جوفان لي خلال اللقاء إنه بعد إطلاق سراح بربر أوغلو فإنها تقدمت على الفور بطلب للمحكمة لإطلاق سراح موكلتها لكنها لم تتلق رداً بعد. إن القضاء التركي يتعرض للاختبار مرة أخرى فيما يخص التزامه بحكم القانون. ولنأمل أن تقدم المحكمة شرحاً طيباً عن نفسها.

أردوغان يواصل تهديد الحزب الجمهوري والكردي

جريدة الزمان التركية ٢٠١٨/١٠/١٤

هدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مجدداً بطرح ملف نقل ملكية أسهم حزب الشعب الجمهوري في بنك إيش التركي إلى خزانة الدولة، أمام البرلمان. ويمتلك حزب الشعب الجمهوري ٢٨٪ من أسهم وحصص بنك إيش التركي - بنك العمل - بموجب وصية مؤسسة الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك“ مما يضمن له تواجد أربعة أعضاء في مجلس إدارة البنك. ولكن أردوغان يريد نقل ملكية أسهم الحزب لصالح الدولة. وبحسب وصية أتاتورك فإن حزب الشعب الجمهوري لا يحصل على أرباح من حصصه وأسهمه في البنك، وإنما يتم إرسالها إلى مؤسسة أتاتورك العليا للثقافة واللغة والتاريخ. وكان أردوغان قد صرح في وقت سابق أنه سيقوم بعمل مشروع قانون مع حزب الحركة القومية يتعلق بهذا الشأن. وأثار أردوغان الجدل في هذا الموضوع للمرة الأولى في ١٧ سبتمبر/ أيلول الماضي، قائلاً: “الأحزاب السياسية لا يمكنها تأسيس بنك. إلا أن حزب الشعب الجمهوري لديه ٢٨٪ من أسهم بنك إيش. صحيح أنه لا يحصل على أموال، ولكن لديه أربعة أعضاء في مجلس الإدارة. ماذا يفعل هؤلاء الأعضاء الأربعة؟ يجب إعادة النظر في ذلك. أنا أقول: ميراث أتاتورك لا يمكن أن يتم اقتصره تحت اسم حزب سياسي بعينه. ورأيت أنه يجب أن يدخل خزانة الدولة”. وجاءت تصريحات أردوغان خلال افتتاح أحد المشروعات في مدينة قيصري، مهدداً حزب الشعب الجمهوري بالاستيلاء على أسهمه في بنك إيش، وكذلك هدد حزب الشعوب الديمقراطية الكردي. وكانت تصريحات أردوغان السابقة تسببت في تراجع أسهم (بنك إيش التركي TÜRKiYE İŞ BANKASI) في البورصة. ومن جانبه رد البنك، على التصريحات الأولى لأردوغان، قائلاً: “إن بنك إيش مؤسسة على قدر من الأهمية لا يمكن أن تكون أداة للسجلات السياسية”. ولم يسلم أيضاً حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، من تهديدات أردوغان، إذا قال: “إن نهض أحد من هؤلاء المتورطين في الإرهاب، وحاول الترشح لرئاسة بلدية ما، سنقوم بفرض وصاية عليها” ما يعني استمرار سياسة فرض الوصايا التي اتبعا حزب العدالة والتنمية الحاكم مع البلديات التي تخرج من تحت يديه ويفوز برئاسة مرشحوه كرد عن حزب الشعوب الديمقراطي.

حزب الشعوب الديمقراطي يسعى لإسترداد البلديات التي سُلبت منه

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/١٠/١٤

دنيز أوز: هناك تطلع لمعرفة الاستراتيجية التي سيتبعها حزب الشعوب الديمقراطي بخصوص البلديات التي عيّن عليها النظام الحاكم مجموعة من الأوصياء في الانتخابات المحلية الأخيرة.

فالرسائل الواردة من حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية تشير إلى احتمالية تعيين أوصياء مجدداً على تلك البلديات حال فوز حزب الشعوب الديمقراطي بها ثانية.

وكان تصريح رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان "عذراً أيها المتجاسرون على الترشح بالتعاون مع المنظمة الإرهابية! لا تتوقعوا منا أية مقاربة ديمقراطية على الإطلاق"، وكذلك تصريحات دولت بهجلي رئيس حزب الحركة القومية "يجب إدارة البلديات التي يتولى تسييرها الأوصياء وتشكيلها وتحسينها وفقاً لهيكل النظام الجديد وفي إطار إرادة شعبنا" تحمل خطراً وتهديداً من ذلك القبيل.

لقد بدأت الأحزاب السياسية استعداداتها للانتخابات المحلية التي من المخطط إجراؤها في شهر مارس المقبل. ولا تزال أسماء مرشحي الأحزاب غير معلومة. وكان حزب الشعوب الديمقراطي دخل سابقاً الانتخابات في ولايات المنطقة بمرشحي حزب الأقاليم الديمقراطي، ولكنه سيدخل الانتخابات هذه المرة ويظهر في الميادين بمرشحيه نفسه. والهدف الأساسي بالنسبة لحزب الشعوب الديمقراطي هو استرداد البلديات التي عيّن عليها الأوصياء. وجدير بالذكر أنه تم تعيين أوصياء على ٩٤ بلدية من بين ١٠٢ بلدية فاز بها حزب الشعوب الديمقراطي في الانتخابات المحلية عام ٢٠١٤.

والسؤال الأخطر بالنسبة له حالياً يتعلق بنوعية الاستراتيجية التي سيتبعها إزاء ذلك. ويبدو الحزب حالياً في مرحلة البحث عن "تحالف طبيعي في القاعدة الانتخابية"، وسيظهر في الساحات خلال هذه العملية الانتخابية المقبلة بالتركيز على "نموذج إدارة محلية جديد" وفي حديثه إلى "موقع أحوال تركية" قال سيزاي تيميلي الرئيس المشارك لحزب الشعوب الديمقراطي "سنفوز من جديد بالبلديات التي في المناطق المعين عليها أوصياء. فالوصاية منطق يتجاهل إرادة الشعب بالدرجة الأولى ويغتصب حقه في أن يحكم نفسه بنفسه. لقد ظهرت للعيان وبوضوح تام خلال العامين الماضيين الحقيقة المتوارية خلف تعيين أوصياء على البلديات. في الواقع لقد تم التذرع بالأمن، فهناك مساع حثيثة للمحافظة على اقتصاد الإنشاءات والحرب الواسع. لقد أرادت السلطة نشر هذه العقلية التي حاولت الحفاظ عليها في هذه المناطق أيضاً. إن سكان المنطقة لديهم اعتراض قوي ضد ذلك."

كما ذكر تيميلي أن الأوصياء المعيّنين على البلديات يعتدون على حقوق الشعب الثقافية والتاريخية والمحلية خلال الحياة اليومية، واصل حديثه قائلاً: "تم الاعتداء على جميع النساء والأطفال وأهالي المدينة بهدف تدمير البنية الاجتماعية المختلفة التي تم انشاؤها للنساء والأطفال، وتم إنزال اللوحات باللغة المحلية. فقُضي على الخدمة باللغة المحلية. لقد تحولت الوصاية في الأساس إلى ظلم، واغتصاب كبير للحقوق. وسوف يحول الشعب هذه الانتخابات إلى فرصة مهمة لاستعادة حقوقه مرة أخرى، وإدارة مدينته بنفسه."

وقد صرح تيميلي أنهم غير قلقين من إعادة تعيين أوصياء على البلديات. ولو تراجع هذا التحالف في كل أنحاء تركيا "فلن تبقى لديهم أية قوة للتحالف، وليس مجرد تعيين أوصياء من جديد فحسب. إننا أمام سلطة تحاول الصمود باستخدام تكتيكات الحرب النفسية وإدارة مثل هذا التصور لمنع الناس من حماية أصواتهم وصناديقهم ومستقبلهم."

أما ما سيهتم به حزب الشعوب الديمقراطي في هذه العملية الانتخابية فهو التركيز على نموذج الإدارة المحلية الجديد، وهو ما يشرحه بقوله: "يجب علينا أن نتجاوز نظام البلديات الذي شكلته السلطة بمفردها ضمن نطاق خدمات البلدية. علينا أن نخلق فلسفة إدارية محلية تستطيع تنفيذ الديمقراطية المحلية وإرساء الديمقراطية

الشعبية بالمعنى الحقيقي. وإلا فقد تكون هناك فلسفة منحصرة في الخدمات البلدية فحسب، وتنفذ هذه الخدمات في إطار المعايير التي تحددها السلطة.

من المهم إيجاد فلسفة يشارك فيها صانعو القرار من الشعب، وليس صانعو القرار من مديري البلديات فحسب. إنه نموذج نسيميه الديمقراطية الراديكالية. لدينا استراتيجية لا تركز على مجرد الفوز بالبلديات ومجالسها، بل وتركز على إحداث تغيير وتحول يستطيع بعث الديمقراطية من جديد في تركيا.

إن محاولات حزب الشعوب الديمقراطي الترشيح في الانتخابات المحلية ستتشكل حول إنشاء "تحالف طبيعي في قاعدة الناخبين". ويقول تيميلي "إنها تحالفات في قاعدتنا الانتخابية وشوارعنا وأحيائنا وولايتنا سوف تبرز وتكشف عن إرادة الشعب على أفضل نحو."

وقد ذكر أيهان بيلغين نائب رئيس مجموعة حزب الشعوب الديمقراطي البرلمانية أن نتائج انتخابات ٢٤ يونيو هي بمثابة استفتاء مقارنة بالانتخابات المحلية.

ويقول إن نسبة الأصوات في المناطق التي يحكمها الأوصياء رد فعل على دعم المجتمع لمن اختارهم بنفسه، واستجابة لتلك الإرادة، ويستخدم التعبيرات الآتية:

"هناك حملة تنفذ، وبشكل واعٍ ومقصود، وتلوح بعزل المرشحين من الوظيفة حال انتخابهم من جديد وإعادة تعيين أوصياء على بلدياتهم".

وعلى الرغم من أن الخريطة الزمنية للانتخابات لا تزال غير واضحة، فإن الدخول في مثل هذا الخطاب منذ البداية هو في الواقع جزء من حملة انتخابية مبكرة.

وقد وصف بيلغين الحديث من الآن عن إمكانية تعيين أوصياء على البلديات التي سيفوز بها حزب الشعوب الديمقراطي بأنه "عار كبير" بالنسبة للديمقراطية في البلاد.

وقد تحدث بيلغين بشأن بحث الحزب عن تحالف في الانتخابات المحلية فقال "إننا ننظر إلى هذا الموضوع باهتمام، ويلزم أن تهتم جميع أحزاب المعارضة في عموم تركيا، وينبغي تطوير صيغة من التعاون حولها، وأن تكون الأحزاب السياسية حساسة تجاه هذه القضية."

تقول عائشة آجار باشاران -عضو المجلس التنفيذي للإدارة ودعم القرار لحزب الشعوب الديمقراطي "إن هناك محاولات لخلق تصور لدى الرأي العام بشأن الأوصياء، ولكن المجتمع لا يمتلك رأياً يدعم تصوراً كهذا".

وتقول باشاران: "إن الشعب يعلن في كل المنتديات والأروقة أن هذا ليس منهجاً ديمقراطياً، وتعيين أوصياء بدلاً من المنتخبين الشرعيين تذرّعاً بحجج واهية هو أمر غير ديمقراطي، واعتداء على الإرادة السياسية."

حتى إن قاعدة حزب العدالة والتنمية في المنطقة لديها هذا الرأي. حيث يزعم أردوغان أن أموال البلدية أرسلت إلى أماكن أخرى، وأنها نقلت إلى المنظمة الإرهابية، ولكنه لا يملك دليلاً قانونياً واحداً على هذه المزاعم."

وتذكر باشاران أن الأوصياء عُيّنوا بسبب حملة التصور لتكوين فهم بديل للبلديات، وتلفت الانتباه إلى الآتي:

"إنهم يسعون منذ الآن إلى وضع عقبات تحول دون ذهاب الناس إلى صناديق الاقتراع، وتعبيرهم عن إرادتهم. إنهم يقولون للمجتمع: "حتى وإن صوتم فإننا سوف نعين وصياً. يجب علينا القول إن الأمر لن يكون بسيطاً إلى هذا القدر هذه المرة. في السابق ترددت مزاعم تنفي دعم الشعب ومساندته. أما هذه المرة فإنه لن يبقى لديهم أية بيانات ولا معلومات توضح تلك المزاعم للمجتمع في حال فرزنا بالبلديات من جديد."

وتصرح باشاران برغبتهم في الذهاب إلى الانتخابات ومعهم أوسع تحالف اجتماعي، وتصرح "أمامنا كتلة فاشية تتمثل في حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية. ولدينا جهود لتطوير أي تحالف اجتماعي يمكنه الإطاحة بهذه الكتلة. الأسماء لم تتضح تماماً بعد. لكننا نناقش وجهة نظر حكومة محلية جديدة أكثر من مناقشتنا الأسماء".

إقالة أردوغان لرؤساء البلديات يمثل رفضاً للديمقراطية

*برهان اكينزي

أحوال تركية : ٢٠١٨/١٠/١٤

تهديد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بإقالة أي رئيس بلدية يعتبر "ملوثاً بالإرهاب"، سوف يتم اختياره في الانتخابات المحلية المقبلة التي تجرى في شهر مارس، يشكل رفضاً للديمقراطية ومحاولة لبث الخوف في صفوف الناخبين للابتعاد عن الحزب الرئيسي الموالي للکرد، حسبما ذكرت واحدة من أعضائه في البرلمان. وكثفت السلطات التركية ضغوطها على حزب الشعوب الديمقراطي المعارض المؤيد للکرد في أعقاب انهيار وقف إطلاق النار مع مسلحي حزب العمال الكردستاني في شهر يوليو عام ٢٠١٥. وتقول الحكومة إن حزب الشعوب الديمقراطي هو في الواقع الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني.

بعد مرور عام على انهيار وقف إطلاق النار، اكتسبت حملة القمع زخماً في أعقاب محاولة انقلاب فاشلة تلقي فيها حكومة أردوغان باللوم على حلفائها الإسلاميين السابقين في حركة غولن. واعتقل عشرات الآلاف وتمت إقالة أكثر منهم من وظائفهم فيما يقول منتقدون إنها محاولة لكبت المعارضة من كل المشارب.

ومن ١٠٢ بلدية في جنوب شرق البلاد الذي تقطنه أغلبية كردية، تمت إقالة ٩٧ من قادتها المنتخبين ويقودها الآن مسؤولون إداريون معينون من قبل الحكومة المركزية. وألقي القبض على عشرات رؤساء البلديات ولا يزال كثيرون منهم رهن الاحتجاز خلال فترة احتجاز مطولة قبل المحاكمة.

لكن مع إجراء انتخابات محلية جديدة في شهر مارس، يمكن للناخبين مرة أخرى اختيار مرشحين جدد من حزب الشعوب الديمقراطي لقيادة البلديات في جنوب شرق البلاد ذي الأغلبية الكردية. ومع ذلك، حذر أردوغان الأسبوع الماضي من أن الحكومة قد تقوم بتغيير رؤساء البلديات المنتخبين حديثاً أيضاً.

وقال الرئيس خلال مراسم افتتاح في وسط تركيا "الانتخابات المحلية تقترب. إذا ما تم انتخاب من لوثهم الإرهاب مرة أخرى، فسوف نعين على الفور مسؤولاً إدارياً". ورداً على ذلك، عبر الساسة الكرد عن غضبهم.

وقالت ميرال دانيش بشطاش وهي واحدة من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي الذين انتخبوا في البرلمان خلال انتخابات شهر يونيو والبالغ عددهم ٦٧ عضواً "قبل كل شيء، من خلال التشكيك في شرعيتنا بهذا الخطاب، يبرهن أردوغان على أنه ليس زعيماً شرعياً".

وتابعت بشطاش قائلة "يدير المعينون غير المنتخبين المقاطعات الكردية منذ فترة طويلة. هذا يمثل اختطافاً تاماً لإرادة الشعب. لا يمكن لأي نظام يسمي نفسه ديمقراطياً أن يسمح بعدم الاعتراف بإرادة الشعب. هذا التصريح يمثل رفضاً كاملاً للديمقراطية".

ومنذ فوزه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في نفس اليوم الذي أجريت فيه الانتخابات البرلمانية في شهر يونيو، حصل أردوغان على سلطات جديدة شاملة في إطار رئاسة تنفيذية جديدة تقلل من دور البرلمان الرقابي. ويقول المنتقدون إن الرئيس قام بتخريب الديمقراطية وتحويل تركيا إلى دولة استبدادية.

في حين أن حزب الشعوب الديمقراطي اليساري يكاد يكون دائماً في صدارة الانتخابات في جنوب شرق البلاد الذي تقطنه أغلبية كردية، يأتي عادة حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه أردوغان في المرتبة الثانية، إذ يجتذب الناخبين الكرد المحافظين والموالين للقبائل التي انحازت إلى الدولة ضد حزب العمال الكردستاني في صراع أودى بحياة عشرات الآلاف منذ عام ١٩٨٤.

وقالت بشطاش "بهذه التصريحات، جعلوا الناس يخافون من التصويت لصالح حزب الشعوب الديمقراطي، هم يحاولون الفوز في السباق من خلال التهديدات".

وأضافت بشطاش أن الرئيس لم يكن عليه أن يقرر من كان ملوثاً بالإرهاب.

وتابعت بشطاش قائلة "هذا ليس ضمن سلطة الحزب الحاكم ولا ضمن سلطة أي حزب. معايير الخاصة ليست هي تلك التي اتفقنا عليها، ولا تلك التي اتفق عليها المجتمع المحلي، ولا المجتمع الدولي... نحن نتحدث عن شخص يرى الجميع باستثناء نفسه على أنه إرهابي".

وقالت بشطاش إن حزب الشعوب الديمقراطي، وهو ثالث أكبر حزب في البرلمان، لم يرضخ أبداً للتهديدات وسيواصل كفاحه بالوسائل الديمقراطية. وأضافت "نحن لسنا أولئك الذين يلجؤون إلى الحيلة والقمامة والابتزاز والتهديدات، هو كذلك. نحن حزب سياسي بقدر ما هم، لكننا لا نستخدم الأساليب التي يقومون باستخدامها. نحن لا نمارس السياسة بوعود اقتصادية كاذبة أو تهديدات أو فصل العمال أو استخدام إجراءات غير قانونية. نحن نستخدم شرعية الدستور".

واختتمت بشطاش حديثها قائلة "خوفهم الحقيقي، تماماً مثلما كان في الانتخابات السابقة، هو أننا سنفوز في هذه الانتخابات المحلية. إنهم يبذلون كل جهد لمنع هذا. لم نستسلم لتهديداتهم في أمس ولن نستسلم لها اليوم".

المجلس الأوروبي يدعو تركيا لتطبيق مبادئ محكمة حقوق الإنسان

جريدة الزمان التركية : ٢٠١٨/١٠/١٤

أوصى المجلس الأوروبي تركيا بتطبيق مبادئ محكمة حقوق الإنسان الأوروبية من قبل المدعين العامين ومحاكم الجنايات، معرباً عن قلقه بشأن ظروف الاعتقال قبل المحاكمة.

وناقشت الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت بين مسؤولي المجلس الأوروبي ووزارة العدل التركية في ٤-٥ أكتوبر/ تشرين الأول الجاري بأنقرة، تأثيرات تطبيق حالة الطوارئ لفترة طويلة في تركيا.

وعقب إلغاء تركيا في يوليو/ تموز الماضي حالة الطوارئ التي ظلت مفروضة في البلاد طيلة عامين، وفصل واعتقل بموجبها الآلاف، أقر البرلمان التركي بعدها بأيام قانون "مكافحة الإرهاب" الذي اعتبرته المعارضة كبديل عنها.

وشارك في الاجتماعات ممثلو وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع ولجنة فحص تطبيق حالة الطوارئ، وممثلو محكمة النقض التركية.

وبحسب البيان الصادر عن المجلس الأوروبي، وتناولت الاجتماعات حرية التعبير، وحرية الرأي، والحريات، وحقوق الاجتماع، وحرية تأسيس جمعيات ومؤسسات في ضوء اتفاقيات حقوق الإنسان الأوروبية، ومحكمة حقوق الإنسان الأوروبية.

وأعرب وفد المجلس الأوروبي عن قلقه بشأن تمديد فترة الاعتقال قبل المحاكمة، قائلاً في بيانه: "تم التطرق إلى أهمية تطبيق التدابير البديلة الأخرى الموجودة في قانون العقوبات التركي".

كما تناولت اللقاءات التعليق بشكل مفصل على قانون مكافحة الإرهاب الفضفاض، وتأخر الخطوات والإجراءات المتعلقة بالتحقيقات. وأوصى وفد المجلس الأوروبي في لقاءاته الحكومة التركية باتخاذ التدابير الإضافية اللازمة، من أجل ضمان تطبيق مبادئ محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بشكل سليم.

وأعطى الوفد الأوروبي أولوية زائدة لمسألتَي المحاكمة العادلة والفصل التعسفي من الوظائف خلال اللقاءات التي جرت بين الأطراف. وسوف يعاد عقد اجتماع لمجموعة عمل مشتركة بين تركيا والمجلس الأوروبي في مدينة ستراسبورغ الشهر المقبل.

ترامب يشكر أردوغان ويستضيف القس

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٠/١٤

أعرب الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، عن امتنانه لنظيره التركي، رجب طيب أردوغان، إزاء "المساعدة" المقدمة من جانبه في إطلاق سراح رجل الدين المسيحي الأمريكي، أندرو برانسون، الذي أطلق سراحه السبت في تركيا، بعد قضاء سنتين محبوساً احتياطياً.

قال ترامب، على تويتر إنه "سيستضيف في المكتب البيضاوي، بعد ظهر السبت،" حسب التوقيت المحلي في واشنطن العاصمة"، القس أندرو برانسون الذي أفرجت عنه تركيا الجمعة".

وغادر برانسون تركيا، بعد أن أصدرت محكمة تركية، حكماً بسجنه مع إيقاف التنفيذ في خطوة يمكن أن تحسن العلاقات الأمريكية التركية، التي تصدعت بسبب الخلافات حول سوريا وإيران.

والتقى ترامب القس برانسون في الساعة الثانية والنصف، مساءً بتوقيت شرق الولايات المتحدة ١٨:٣٠ بتوقيت غرينتش.

ونفى الرئيس الأمريكي، عقد صفقة بين واشنطن وأنقرة، تقضي برفع العقوبات عن تركيا بعد الإفراج عن برانسون.

ما فجوى رسالة أردوغان لترامب بعد أزمة القس؟

وفي تغريدة على "تويتر" وجه أردوغان رسالة إلى الرئيس الأمريكي ترامب كتب فيها: "كما أكدت دائماً، فإن القضاء التركي بت في القضية بطريقة مستقلة".

معرباً عن أمله في أن تواصل الولايات المتحدة وتركيا التعاون بشكل "يليق بدولتين حليفيتين"، وأن تكافحاً بشكل مشترك "المنظمات الإرهابية" وفي مقدمتها "حزب العمال الكردستاني"، و"داعش"، و"غولن".

تركيا على شفا أزمته رغم إطلاق سراح القس

Pydrojava: ٢٠١٨/١٠/١٤

بضغط أمريكي ترافق بفرض عقوبات اقتصادية على تركيا أطلقت محكمة في مدينة ازمير التركية يوم الجمعة الماضي سراح القس الأمريكي أندرو برانسون (المحكوم بالسجن ثلاث سنوات وشهر) من الإقامة الجبرية، إلا أن المراقبين يجدون أن مشاكل تركيا لن تنتهي بعد إطلاق سراح برانسون. ويتوقعون أن تستمر مشكلات تركيا المالية وعلاقتها المشحونة مع الولايات المتحدة، على الرغم من إطلاق سراح القس، حيث يواجه اقتصاد تركيا ركوداً شديداً بعد هبوط الليرة بنحو ٤٠ في المئة أمام الدولار مما أدى إلى ارتفاع التضخم وزيادة أسعار الفائدة.

ولا يزال كثير من الأمريكيين ومن بينهم موظفون بالقنصلية الأمريكية في تركيا يقبعون وراء القضبان لاتهامات بالإرهاب تتعلق بمحاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في يوليو ٢٠١٦. وثمة آلاف من الصحفيين والأكاديميين والقضاة والموظفين الحكوميين محتجزون أيضاً باتهامات مماثلة.

وكان مستشار أردوغان إنور جفيك قد حذر يوم الجمعة عبر عمود في إحدى الصحف من أن إغلاق ملف قضية برانسون "قد لا يذلل جميع العقبات التي نشهدها" رغم أنه توقع تغييرات جذرية في العلاقات الأمريكية التركية بفضل إطلاق سراح برانسون.

أردوغان حنى رأسه أمام عقوبات إدارة ترامب

جريدة الزمان التركية : ٢٠١٨/١٠/١٤

المتابع لتصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان طيلة عام مضى حول أزمة القس أندرو برونسون، سيلاحظ كيف كان الرفض الحاد من قبله القبول بالإفراج عن القس الأمريكي أندرو برونسون، واعتبارها قضية سيادية. إلا أن القضاء التركي فاجأ الجميع بقراره يوم الجمعة الماضي بالإفراج عن القس برونسون، الذي تعتبره السلطات التركية أبرز وأهم الأسماء في محاولة انقلاب ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦.

أردوغان حنى رأسه أمام ترامب

ومن جانبه أعرب رئيس حزب الحركة القومية المتحالف مع أردوغان عن غضبه من قرار الإفراج عن برونسون، مشيراً إلى أنه يزعم ضمير الشعب التركي "بينما علق حزب الشعوب الديمقراطية المعارض واصفاً الأمر بأن القضاء التركي أصبح في قبضة أمريكا وألمانيا.

أما الخبراء والمحللون فيرون أن أردوغان أجبر على حنى رأسه أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أردوغان قرر الإفراج عن برونسون لمنع تفاقم الأزمة الاقتصادية. ويرى سياسيون أن الإفراج عن القس برونسون أفسد أكذوبة حكومة حزب العدالة والتنمية وأردوغان حول أن محاولة انقلاب ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦ تمت من قبل حركة الخدمة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وكان القس همزة وصل بين الطرفين، على زعمهم.

ومن جانبها علقت صحيفة "ذي إكونوميست" على تصريحات أردوغان بأن برونسون رهن المشاجرة المشتعلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حاول استغلال القضية في عقد صفقة مع واشنطن، وقال في تصريحات سابقة له يوم ٢٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧ أن الإفراج عن برونسون ممكناً مع تسليم فتح الله كولن المقيم في ولاية بنسلفانيا الأمريكية لتركيا.

وفي يوليو/ تموز ٢٠١٨ كان القضاء التركي أصدر قراراً بخروج برونسون من السجن دون تبرئته ووضعه تحت الإقامة الجبرية ومنعه من السفر واستمرار اعتقاله على ذمة القضية، بحجة ظروفه الصحية.

إلا أن هذا القرار لم يؤد إلى تحسن وتطبيع العلاقات بين أنقرة وواشنطن مرة أخرى كما كان متوقعاً، وإنما تحول الأمر إلى دخول العلاقات بين البلدين في أكثر مراحلها توتراً في التاريخ.

وفي تلك الفترة قالت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية إن اللقاء الذي جمع بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الأمريكي دونالد ترامب على هامش قمة حلف الناتو، شهد مساومة بين الطرفين حول إطلاق سراح برونسون مقابل إطلاق سراح الصحفية إبرو أوزكان التي يجري محاكمتها في إسرائيل.

وأكد ترامب تلك الادعاءات في تصريحاته مع وكالة (رويترز) للأنباء، موضحاً أنه تم التوصل لاتفاق مع أردوغان، مشيراً إلى أنه بموجب الاتفاق سيتم إطلاق سراح التركية إبرو أوزكان التي اعتقلتها القوات الإسرائيلية، في المقابل سيقوم أردوغان بالإفراج عن أندرو برونسون "بينما كذب أردوغان ادعاءات وجود مساومات أو مقايضة في هذا الملف.

وانعكس توتر العلاقات على قرار من الإدارة الأمريكية بفرض عقوبات ضد وزيرين تركيين، وتأجيل تسليم تركيا طائرات F-35 التي ساهمت في تصنيعها.

وبعد قرار العقوبات بدأت الليرة التركية مسلسل الانهيار أمام الدولار الأمريكي، ليصل إلى ٧ ليرة تركية للمرة الأولى.

كما قال نائب الرئيس الأمريكي مايك بينسي: "نحن مستعدون لتطبيق عقوبات على تركيا حتى يتم الإفراج عن القس أندرو برونسون". وأضاف بينسي: "هناك رسالة باسم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية للرئيس التركي أردوغان وحكومة تركيا. أطلقوا سراح برونسون الآن، أو استعداداً لتحمل النتائج... فإن لم يتم إطلاق سراح ذلك رجل الدين البريء، ولم يعود إلى بلاده، سيتم تطبيق عقوبات خطيرة على تركيا حتى يتم إطلاق سراحه".

كما قال الرئيس الأمريكي ترامب: "سنفرض عقوبات كبيرة على تركيا نتيجة الاعتقال طويل الأمد للقس برونسون".

ورد وزير الخارجية التركي على تصريحات ترامب، قائلاً: "لا يمكن لأحد أن يخيف أو يهدد تركيا".

وبعد سلسلة التهديدات والعقوبات الأمريكية، ها هو القضاء التركي يصدر حكماً بالإفراج عن القس الأمريكي أندرو برونسون ورفع قرار وضعه تحت الإقامة الجبرية ومنع السفر، رغم توجيه تهم له بارتكاب جرائم باسم حركة الخدمة وحزب العمال الكردستاني، والتورط في أعمال تجسس سياسي وعسكري.

وبعد صدور القرار بساعات قليلة غادر برونسون وزوجته تركيا متجهين إلى ألمانيا في طريقهم للعودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

مشاكل تركيا لن تنتهي بعد إطلاق سراح برانسون

*مارك بنتلي

أحوال تركية: ٢٠١٨/١٠/١٤

من المتوقع أن تستمر مشكلات تركيا المالية وعلاقتها المشحونة مع الولايات المتحدة، على الرغم من إطلاق سراح القس الأمريكي أندرو برانسون يوم الجمعة.

في البداية، كان رد فعل الأسواق باهتا على إنهاء احتجاز برانسون الذي استمر عامين، لكنه ما لبث أن تحول إلى رد فعل سلبي، مما يظهر أن الإفراج عن القس لن يكون كافيا لتبديد مخاوف المستثمرين من ضخ أموال في البلاد.

جرى إطلاق سراح برانسون يوم الجمعة من الإقامة الجبرية التي فرضتها عليه محكمة في غرب تركيا، وذلك تحت ضغط من الولايات المتحدة، بعدما سحب الشهود إفاداتهم الرئيسية بصورة غامضة. لكن قرار الإفراج عن القس، الذي يعيش في تركيا منذ عقدين من الزمان، قد شابه الحكم الذي أصدره بحقه رئيس المحكمة بالسجن ثلاث سنوات وشهر بتهمة مساعدة منظمات إرهابية والتحريض على الإرهاب. وأطلق سراح برانسون لحسن سلوكه ومع الأخذ في الاعتبار الفترة التي قضاها رهن الاحتجاز.

وقف الاقتصاد التركي الذي شهد نشاطا محمومًا بالفعل على شفا أزمة مالية كاملة في أغسطس بعدما دفع احتجاز برانسون الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى فرض عقوبات على وزيرين تركيين وزيادة الرسوم الجمركية على واردات الصلب والألومنيوم من تركيا إلى المثليين. وشددت واشنطن وعدد من المنظمات غير الحكومية على أن برانسون بريء تماما من جميع الاتهامات المنسوبة إليه.

والآن يواجه اقتصاد تركيا ركودا شديدا بعد هبوط الليرة بنحو ٤٠ في المئة أمام الدولار مما أدى إلى ارتفاع التضخم وزيادة أسعار الفائدة. وعلى الرغم من إطلاق سراح برانسون، لا يزال كثير من الأمريكيين ومن بينهم موظفون بالقنصلية الأمريكية في تركيا يقعون وراء القضبان لاتهامات بالإرهاب تتعلق بمحاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في يوليو ٢٠١٦. وثمة آلاف من الصحفيين والأكاديميين والقضاة والموظفين الحكوميين محتجزون أيضا باتهامات مماثلة.

وتهدد تركيا أيضا بتوسيع نطاق عملياتها العسكرية في سوريا لتشمل مناطق خاضعة لسيطرة الولايات المتحدة وحلفائها الكرد، الأمر الذي توعد به الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مجددا يوم الخميس.

وتراجعت العملة التركية ٠,٢ في المئة إلى ٥,٩٣ ليرة للدولار مساء يوم الجمعة، لتبديد المكاسب التي حققتها قبل قرار المحكمة، بينما صعد مؤشر البورصة الرئيس بي.آي.إس.تي-١٠٠ بنسبة ١,٧ في المئة إلى ٩٦٣١٣ نقطة.

وذكر تيم آش الخبير الاستراتيجي المعني بالأسواق الناشئة لدى بلو باي أسيت مانجمنت في لندن أنه أيا كانت نتيجة محاكمة برانسون، فإن تركيا تواجه مشكلات اقتصادية خطيرة ستتطلب منها على الأرجح أن تسعى للحصول على مساعدة صندوق النقد الدولي.

وقال آش في مذكرة مرسلة بالبريد الإلكتروني يوم الجمعة إنه على الرغم من معارضة أردوغان لطلب المساعدة المالية، يبدو أن تركيا ستتجه مرغمة لطلب العون من الصندوق الذي يتخذ من واشنطن مقرا له في غضون ستة أشهر، إن لم يكن في أعقاب الانتخابات المحلية المقررة إجراؤها في شهر مارس مباشرة. تتلخص نقاط الضعف الاقتصادية في تركيا في التضخم الذي ارتفع إلى نحو ٢٥ في المئة في سبتمبر، في حين تصل معدلات تضخم أسعار المنتجين إلى نحو مثلي هذا المستوى. وسعر الفائدة الأساسي البالغ ٢٤ في المئة، ارتفعا من ١٧,٧٥ في المئة في سبتمبر، يبدو الآن غير كاف لكبح زيادات الأسعار.

في الوقت نفسه، أعلن وزير الخزانة والمالية بيرات البيروق، صهر أردوغان، في الأسبوع الماضي عن برنامج لمواجهة التضخم لم يتطرق لذكر السياسة النقدية. وبدلا من ذلك، أعلن البيروق أن الكثير من الشركات وافقت على خفض الأسعار بما لا يقل عن عشرة في المئة، وقال إن الشركات ستتسلم ملصقات كي تضعها في منافذها التجارية لتبرز دعمها لجهود الحكومة.

لقد أصابت مبادرة البيروق المستثمرين ببعض الارتباك والحيرة. ووصف بول ماكنامارا، المسؤول عن استثمارات الأسواق الناشئة في شركة جي.إيه.إم السويسرية، هذه الخطة بأنها "هراء" قائلا إنها ستفرض مزيدا من الضغوط على هوامش أرباح الشركات.

وتحمل الشركات التركية على عاتقها أعباء ديون بالعملة الأجنبية تقدر قيمتها بنحو ١٧٠ مليار دولار يتعين عليها إما تمديد أجلها أو سدادها في غضون سنة، وهو مشهد مخيف بعد هبوط الليرة. وقدم عدد من الشركات البارزة بالفعل طلبات إلى البنوك، ومعظمها محلي، لإعادة هيكلة قروض بعشرات المليارات من الدولارات. في الوقت نفسه، تضغط الحكومة على البنوك لخفض أسعار الفائدة على القروض حتى في ظل تسارع معدلات التضخم.

ويخضع بنك خلق، المصرف الذي تديره الدولة ويسيطر عليه صندوق الثروة السيادي التركي الذي يرأسه أردوغان، لتحقيقات تجريها وزارة الخزانة الأمريكية بسبب انتهاك عقوبات على إيران، وقد تُفرض عليه غرامات بمليارات الدولارات. وتكهن بعض المعلقين الأتراك بأن أنقرة قد تتلقى تطمينات من واشنطن بأن تكون أي غرامة محدودة للغاية في نطاقها. غير أن ذلك من شأنه أن يخالف نهج وزارة الخزانة الأمريكية تجاه مثل هذه التجاوزات التي ترتكبها بنوك أجنبية أخرى.

وكتب إنور جفيك، وهو مستشار لأردوغان، في عمود بإحدى الصحف يوم الجمعة إنه يتوقع "تغييرات جذرية" في العلاقات الأمريكية التركية بفضل إطلاق سراح برانسون.

بيد أن جفيك حذر من أن إغلاق ملف قضية برانسون "قد لا يذلل جميع العقبات التي نشهدها". وقال: "لا يزال هناك الكثير من القضايا العالقة، خصوصا الدعم الأمريكي للمسلحين في شمال سوريا الذين ينتمون لجماعة حزب العمال الكردستاني الإرهابية التي تشن حملة انفصالية في تركيا على مدى العقود الأربعة الأخيرة".

وأضاف: "الأمر المحزن هو أن واشنطن لا تنظر إلى تركيا من نفس الزاوية التي تنظر بها إلى بعض حلفائها الرئيسيين مثل إسرائيل".

أزمة خاشقجي مرآة لمشاكل تركيا الأردنية

صحيفة حرييت: ٢٠١٨/١٠/١٥

كتب الباحث أيكان إردمير، وهو نائب تركي سابق، أن أزمة اختفاء الصحافي السعودية جمال خاشقجي في اسطنبول هي مرآة لتركيا.

سيطر أفراد من عائلة أردوغان ورجال أعمال مقربون منه على سبعة تجمعات إعلامية كبرى تملك حالياً ٢١ من الصحف اليومية التركية الـ٢٩.

وتدعي الحكومة التركية أن فريقاً سعودياً وصل إلى اسطنبول وقتل خاشقجي، وهو ما تنفيه السلطات السعودية نفيًا قاطعاً مؤكدة أن الرجل غادر قنصليتها ذلك اليوم.

ومع أن الجانبين اتفقا على تشكيل لجنة تحقيق مشتركة، تتواصل التسريبات في تركيا. وانضم رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو إلى الانتقادات، قائلاً إن "مصير خاشقجي هو اختبار للعالم كله في ما يتعلق بحرية التعبير والصحافة. معاقبة مواطن بسبب انتقاده أو انتقادها لا ينسجم وأياً من القيم الإنسانية".

ويأسف الباحث كون تلك الكلمات جوفاء، إذ إنه في ظل حكم الرجل القوي لأردوغان المستمر منذ ٢٠٠٢، سجنّت أنقرة ٥٣٥ إعلامياً وصارت السجن الأكبر للصحافيين حول العالم. ووصف أردوغان وسائل الإعلام الاجتماعي بأنها "التهديد الأسوأ للمجتمع"، وعلق فيس بوك وتويتر ويوتيوب واتساب مراراً لأسباب تعلق بالأمن القومي، مع منع الوصول إلى ويكيبيديا في شكل دائم.

إلى ذلك، سيطر أفراد من عائلة أردوغان ورجال أعمال مقربون منه على سبعة تجمعات إعلامية كبرى تملك حالياً ٢١ من الصحف اليومية التركية الـ٢٩، وهو ما يعني سيطرتهم عملياً على ٩٠ في المئة من المطبوعات الوطنية.

وليست عمليات التسليم غير القانونية غريبة على تركيا أيضاً. ففي أبريل (نيسان) أعلن نائب رئيس الوزراء التركي أن وكالة الاستخبارات سحبت ٨٠ مواطناً من ١٨ دولة في عمليات سرية. ويمكن العدد الحقيقي أن يكون أكثر من مئة. وما عرف منها كان جزءاً من حملة أنقرة لمحاكمة أفراد في شبكة الداعية فتح الله غولن الذي تتهمه السلطات بالوقوف وراء محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦.

وتسببت العمليات السرية التي نفذتها أنقرة بغضب عالمي، فمثلاً أثار خطف ستة مواطنين من كوسوفو أزمة مع بريستينا انتهت بإقالة رئيس الوزراء ورئيس الاستخبارات.

وأفلت أستاذ تركي عاش في منغوليا ٢٤ سنة من عملية خطف بعدما أوقفت السلطات المغولية الطائرة التي كانت ستنقله إلى تركيا. وفي سويسرا، أصدرت السلطات تحذيراً لـ ١٠ دبلوماسيين تركيين بعد محاولة فاشلة لخطف رجل أعمال سويسري تركي الأصل.

ولا يزال التحقيق الأمريكي مستمر في مؤامرة لممثلين للحكومة التركية لإخراج غولن من منزله في بنسلفانيا بعد عشرين سنة في المنفى.

ويخلص الباحث إلى وجوب توجيه المواطنين الأتراك غضبهم صوب حكومتهم لأن الأساليب البشعة لحكومة أردوغان دمرت حرية التعبير في بلادهم، ولم يعد المواطن التركي آمناً لا في بلده ولا في الخارج.

مشكلة أمريكا مع أردوغان تتعلق بنظام ظالم... لا برنسون وحده !

موقع "ذا هيل" الإخباري : ٢٠١٨/١٠/١٥

يرى مايكيل روبن، كاتب رأي في موقع "ذا هيل" الإخباري، أن إطلاق تركيا سراح القس الأمريكي أندرو برنسون يسلط الضوء على فساد ينخر السياسة والقضاء في تركيا. فقد حررت محكمة تركية، في ١٢ أكتوبر (تشرين الأول) برنسون الذي أثار اعتقاله قبل قرابة عامين بتهمة الإرهاب أزمة دبلوماسية. ومنذ يوليو (تموز)، كتب كل من الرئيس الأمريكي ترامب ونائبه مايك بنس على تويتر مراراً عن قضيته. وحتى في أوج الانقسام الحزبي في واشنطن، حظي القس بدعم الحزبين. يشير كاتب المقال لاجتماع هادئ، كشف النقاب عنه لاحقاً، بين عضوي مجلس الشيوخ الأمريكي ليندسي غراهام وجيان شاهين، بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان لبحث إطلاق سراح برنسون. ويشاع أن صفقة شارك في التفاوض عليها جون بولتون، مستشار الأمن القومي ومايك بومبيو، وزير الخارجية الأمريكي قدمت من خلالها الولايات المتحدة وعداً بتخفيف الضغط الاقتصادي على تركيا، مقابل الإفراج عن برنسون.

ويتساءل الكاتب عما إذا كانت عودة برنسون إلى وطنه ستحسن العلاقات بين تركيا وأمريكا. ولكنه لا يتوقع أن يتم شيء من هذا القبيل لأن الظروف التي أحاطت بالإفراج عن برنسون، ربما تزيد من تعقيد الخلافات الثنائية المتبقية بين الجانبين.

ورقة مساومة

وفي رأي كاتب المقال، ربما انتهت قضية برنسون، ولكنها، ومن بدايتها حتى نهايتها، سلطت الضوء على الفساد في السياسات والقضاء التركي. فقد احتجز القس، بعدما اعتقلته قوات أمنية تركية ١٨ شهراً دون توجيه أي تهمة له. ولم يخف أردوغان رغبته في استخدام برنسون ورقة مساومة لإجبار واشنطن على ترحيل فتح الله غولن، الواعظ التركي المقيم طوعاً في بنسلفانيا، والذي كان يوماً حليفاً لأردوغان ثم تحول إلى خصم يتهمة الرئيس التركي بتدبير انقلاب فاشل ضده في صيف ٢٠١٦.

ويقول الكاتب إنه مع تنامي الضغوط عليه، قال أردوغان قبل أيام: "لا ندرى ما ستقرره المحكمة، ولن يتدخل الساسة في الحكم". ولكن هذا القول لا يصدقه عقل.

فقد خضع أردوغان بعدما واجه عقوبات، وتراجعت قيمة العملة التركية. وصمم ببراءة خطة الإفراج عن برنسون، فتراجع شهود عن أقوالهم، وصدر حكم بالإفراج عن برنسون الذي سرعان ما نقلته سيارات نحو طائرة كانت في انتظاره بالمطار. وحسب الكاتب، يظهر المشهد بأكمله كيف غدا القضاء التركي أضحوكة.

ويرى الكاتب أن استخدام قضية برنسون نافذة تطرح مزيداً من الأسئلة عما إذا كانت مجمل رواية أردوغان عن الانقلاب صحيحة. فهل حاول الجيش التركي فعلاً خلعه؟ أم كان ذلك نسخة تركية من حريق الرايشتاغ الذي قاد لتأسيس ألمانيا النازية؟

هناك قضية معتقلين آخرين. فعندما أرادت إدارة أوباما التوصل لاتفاق مع إيران لإطلاق سراح أمريكيين احتجزتهم إيران أو عملاء لها، تركت لديها رجلاً واحداً، بوب ليفنسون. وبنفس الطريقة، يسلط تحرير برنسون الضوء على آخرين لا يزالون قيد الاحتجاز داخل معتقلات تركية، مثل عالم ناسا سركان غولغي، التركي المحتجز عشوائياً، مثل برنسون.

ويرى كاتب المقال أن الإفراج عن برنسون لن يؤدي للتصدي لتحديات أمنية أوسع، ويتساءل هل يمكن الثقة بأردوغان، وهو الذي يقود تركيا للتقارب مع روسيا، ويسعى بوضوح لانتزاع تنازلات، أن يكون محل ثقة ليحافظ على أسرار تقنية معقدة كتلك التي تتوفر في المقاتلة إف ٣٥؟

ويختم مايكل روبن رأيه بتأكيد أنه يحق للديمقراطيين وللجمهوريين على حد سواء الاحتفال بإطلاق برنسون. وفي الوقت ذاته، لا يرى الكاتب مجالاً للتفاؤل بأن ذلك يعني إحياء العلاقات الأمريكية التركية لأن المشكلة لم تكن تخص برنسون وحده، بل تتعلق بنظام يمارس ظلماً.

تركيّا على شفا أزمتهّا رغم إطلاق سراح القس

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٠/١٥

بضغط أمريكي ترافق بفرض عقوبات اقتصادية على تركيا أطلقت محكمة في مدينة ازمير التركية يوم الجمعة الماضي سراح القس الأمريكي أندرو برانسون (المحكوم بالسجن ثلاث سنوات وشهر) من الإقامة الجبرية، إلا أن المراقبون يجدون أن مشاكل تركيا لن تنتهي بعد إطلاق سراح برانسون. ويتوقعون أن تستمر مشكلات تركيا المالية وعلاقتها المشحونة مع الولايات المتحدة، على الرغم من إطلاق سراح القس، حيث يواجه اقتصاد تركيا ركوداً شديداً بعد هبوط الليرة بنحو ٤٠ في المئة أمام الدولار مما أدى إلى ارتفاع التضخم وزيادة أسعار الفائدة. ولا يزال كثير من الأمريكيين ومن بينهم موظفون بالقنصلية الأمريكية في تركيا يقبعون وراء القضبان لاتهامات بالإرهاب تتعلق بمحاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في يوليو ٢٠١٦. وثمة آلاف من الصحفيين والأكاديميين والقضاة والموظفين الحكوميين محتجزون أيضاً باتهامات مماثلة. وكان مستشار اردوغان إنلور شفيق قد حذر يوم الجمعة عبر عمود في إحدى الصحف من أن إغلاق ملف قضية برانسون "قد لا يذلل جميع العقبات التي نشهدا" رغم أنه توقع تغيرات جذرية في العلاقات الأمريكية التركية بفضل إطلاق سراح برانسون.

خبير أمريكي: واشنطن لاحظت جدوى ممارسة سياسة العصا على أردوغان

(زمان التركية): ٢٠١٨/١٠/١٥

أكد ماكس هوفمان، المدير المساعد لشؤون الأمن القومي والسياسة الدولية في "مركز التقدم الأمريكي Center for American Progress"، أن الإدارة الأمريكية لاحظت مؤخراً جدوى ممارسة "سياسة العصا والجزرة" على تركيا بعد أن نجحت في الإفراج عن القس الأمريكي أندرو برونسون المحتجز لديها منذ عام ٢٠١٦. قال هوفمان في تصريحات أدلى بها للنسخة التركية لإذاعة "صوت أمريكا" إن إطلاق سراح القس الأمريكي أندرو برونسون من قبل تركيا كان مرضياً، ولكنه لن يحل المشاكل الرئيسية العالقة بين البلدين. ونوه هوفمان بأن الشارع الأمريكي لا ينظر إلى قضية الإفراج عن القس الأمريكي على أنه حكم قضائي، بل ترسخت لدى الشعب الأمريكي والسلطات الأمريكية قناعة بأن القضاء بات ميسياً للغاية وأن مفهوم العدل غائب في تركيا منذ زمن. ولفت الخبير الأمريكي إلى أن إدارة الرئيس دونالد ترامب أدركت في نهاية المطاف مدى تأثير ممارسة سياسة العصا والجزرة على الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بحيث اضطر إلى إطلاق سراح القس على الرغم من كل تصريحاته وتحدياته الصارخة بهذا الصدد. وكان القضاء التركي أصدر قراراً بالإفراج عن القس الأمريكي أندرو برونسون، ورفع حظر السفر وقرار الإقامة الجبرية عنه، في ١٢ أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، رغم اتهامه بالتجسس السياسي والعسكري والتورط في محاولة انقلاب ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦، ودعم التنظيمات الإرهابية. يذكر أن أنقرة خضعت أيضاً للضغوطات التي مارستها برلين من أجل الإفراج عن الصحفي الألماني تركي الأصل دنيز يوجيل المعتقل بتهمة الإرهاب والصلة بالانقلاب الفاشل في ٢٠١٦، حيث غادر الصحفي تركيا إلى ألمانيا في فبراير من هذا العام على متن طائرة حكومية ألمانية، بعد إطلاق سراحه من السجن، على الرغم من إدانته من قبل المحكمة.

حزب الشعوب الديمقراطي يبدأ التحضير للانتخابات المحلية المرتقبة

ANF : ٢٠١٨/١٠/١٦

يبدأ حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) في العشرين من شهر تشرين الأول الجاري التحضير للانتخابات المحلية من خلال إطلاق "ورشة الإدارات المحلية"، حيث سينظم الحزب الورشة تحت عنوان "تجارب الحكم المحلي الديمقراطي في تركيا"، سيحضر الورشة كل من الرئيسين المشتركين العامين لحزب الشعوب الديمقراطي بروين بولدان وسزاي تملي، والسياسي الكردي أحمد تُرك، والناطقين الرسميين باسم المؤتمر الديمقراطي للشعوب (HDK) والرئيس المشترك لمؤتمر المجتمع الديمقراطي (KCD) بدران أوزتُرك وناشطات من حركة المرأة الحرة (TJA) ونواب حزب الشعوب الديمقراطي وممثلون عن المؤسسات الديمقراطية. ستتألف الورشة من ٦ جلسات، حيث ستدور النقاشات حول "المرأة داخل نظام الحكم المحلي" و"مسودة السياسات ومشروع الإدارات المحلية الديمقراطية". كما ستتم مناقشة سياسات قائمي المقام الذين عينتهم سلطات الاحتلال التركي مكان الرؤساء المشتركين المنتخبين من قبل الشعب.

حقوق الإنسان كذبة تركيا الكبرى

ANF : ٢٠١٨/١٠/١٦

أوضح المحامي محمد عطي والعضو الإداري في مجلس محامي كوباني، أن عبدالله أوجلان معتقل سياسي قضيته مرتبطة بشكل وثيق بالقوانين الدولية وقوانين حقوق الإنسان العالمية. وأفاد عطي أن الدولة التركية بتخوفها من أوجلان تفرض عليه حالة من العزلة المشددة وتحرمه من حقوقه الطبيعية. مؤكداً على أن قوانين حقوق الإنسان التي تنادي تركيا هي كذبتها الكبرى، وسلطة أنقرة لا تحترم بشكل من الأشكال القوانين الدولية منوهاً إلى أن المؤسسات الحقوقية الدولية عليها الضغط على الدولة التركية بغية كسر اللاعدالة في تركيا، مشيراً إلى أن ذلك ينوط بالشعوب المؤمنة بفكر وفلسفة أوجلان التوحيد ورفع صوتهم عالياً للضغط على أنقرة.

المجلس الأوروبي يدين العنف ضد المرأة في تركيا

ANF : ٢٠١٨/١٠/١٦

في ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية والأمنية في تركيا تحت حكم حزب العدالة ورئاسة أردوغان يزداد قمع الحريات وكتم الأفواه بكافة الاتجاهات واليوم ادان مجلس الاتحاد الأوربي بشدة العنف ضد المرأة وزواج الأطفال نتيجة التسبب في عمل القضاة. ووفق التقرير الذي اصدره مجلس اوربا في ستراسبورغ والذي يبلغ عدد أعضائه ٤٧ دولة بما فيها تركيا إنه من بين كل اربع نساء تتزوج إحداهن قبل بلوغها سن الثامنة عشر وهذه النسبة اكبر في المناطق الريفية حيث يزداد نسبة زواج الأطفال، وتتزوج فئات واحدة من بين كل ثلاثة قبل الـ ١٨. وحسب التقرير فان العديد من ضحايا العنف والاعتصاب من النساء في تركيا لا يطلبن المساعدة لانهم يعتمدون مالياً على معذبيهن أو يخافون من العار الانتقام، غالباً ينظر الى الاغتصاب إنه عار وإهانة للأسرة كما يقول الخبراء. وفي ظل الفهم المشوه تماماً للعنف فإن كل الضحايا عرضة للمزيد من العنف، إضافة الى ذلك هناك تساهل من القضاة ضد ممارسي العنف. دعت لجنة الخبراء في مجلس اوربا تركيا الى تحسين موقفها مقابل العنف ضد المرأة مطالبينها اعتبار الزيجات تحت سن ١٨ جريمة جنائية في القانون التركي.

باخجلي يهاجم أردوغان: لا يمكن الثقة في رئيس هبط بقيمة تركيا إلى قس أمريكي

جريدة الزمان التركية : ٢٠١٨/١٠/١٦

هاجم رئيس حزب الحركة القومية في تركيا وحليف الحزب الحاكم في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الماضية، دولت باخجلي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بسبب إفراج تركيا الجمعة الماضي عن القس الأمريكي أندرو برونسون.

وقال باخجلي خلال كلمة أمام كتلته البرلمانية للحزب اليوم الثلاثاء: "لا يمكن الثقة في رئيس هبط بقيمة تركيا إلى قس أمريكي". على حد تعبيره.

كما انتقد باخجلي حليفه قائلاً إنه كان لا بد أن تسلم الولايات المتحدة رجل الدين التركي فتح الله كولن المقيم في ولاية بنسلفانيا الأمريكية مقابل القس الأمريكي.

وقال باخجلي سنرى في الأيام القادمة إن كان قرار الإفراج عن القس الأمريكي له تأثيرات إيجابية على الاقتصاد التركي أم لا. وأمر القضاء التركي، الجمعة الماضية برفع كافة القيود القضائية المفروضة على القس الأمريكي أندرو برونسون وإطلاق سراحه.

وكان رونسون، الذي أوقف عقب المحاولة الانقلابية في عام ٢٠١٦ وضع قيد الإقامة الجبرية في تموز/ يوليو الماضي في تركيا بعد ٢١ شهراً من الاحتجاز. وألقي القبض على برونسون في مدينة إزمير التركية بتاريخ ٩ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٦ بتهمة التجسس ودعم الإرهاب. ووجهت المحاكم التركية إلى برونسون تهم تتضمن روابط مزعومة مع نشطاء كرد وأنصار ملهم حركة الخدمة التركي فتح الله كولن، الذي تعتبره الولايات المتحدة لاجئ تركي منذ العام ١٩٩٩. وبعد صدور قرار الإفراج عن القس الأمريكي، أعلنت رئاسة الجمهورية التركية، أن إطلاق سراح برونسون أظهر أن تركيا دولة قانون ديمقراطية وقضاءها محايد ومستقل. وذكرت الرئاسة التركية أن "أنقرة ومحاكمها لا تتلقى تعليمات من أي جهاز أو سلطة أو مرجع أو شخص".

الساسة الأتراك غاضبون

من جانب آخر أشعل قرار الإفراج عن القس الأمريكي أندرو برونسون الذي كان متهما بالتجسس ودعم الإرهاب غضبا لدى السياسيين والمعارضين في تركيا.

واعتبر نائب رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري المعارض في تركيا أوزجور أوزيل أن الرئيس التركي هو صاحب قرار الإفراج عن القس الأمريكي وليس القضاء.

وقال البرلمان التركي المعارض "الشعب التركي والعالم أجمع يعرف جيداً أن أردوغان من يقرر من سيدخل السجن، بينما زعماء العالم هم من يقررون من سيخرج من السجن". وحول مسألة حرية القضاء في تركيا، أضاف أوزيل: "فليقل أردوغان كما يشاء إن القضاء في تركيا حر ومستقل. ولكن هذا ليس إلا عملية تشكيل وعي ضمن سياسته الداخلية".

وكان دولت باخجلي رئيس حزب الحركة القومية، عبر في وقت سابق عن غضبه من قرار إطلاق سراح برونسون، قائلاً: "القرار تسبب في إيذاء الشعور الوطني". وأضاف باخجلي: "إن تلك المرحلة التي وصلنا إليها، حيث تم إطلاق سراح القس برانسون نتيجة ضغوط واستفزازات سياسية، رغم ثبوت تورطه في أنشطة مضادة لتركيا، ووجود علاقة تربطه بالتنظيمات الإرهابية، أمر مؤسف للغاية. فقد تم إطلاق سراحه في نهاية مرحلة مظلمة لا يمكن أن يوافق عليها أي إنسان يتمتع بضمير مستيقظ".

تركيا تثير الصراعات الخارجية للتغطية على مشاكلها الداخلية

*جنكيز أكتار

اختلاق خلافات خارجية

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/١٠/١٦

يلجأ الحكام المستبدون في الكثير من الأحيان إلى إثارة الصراعات الخارجية، بل وحتى إطلاق شرارتها، عندما تكون المشاكل تحاصرهم في الداخل من كل اتجاه“ وهم يفعلون هذا لكي يعيدوا اللُحمة الجماهيرية حول الشوفينية ليجعلوا تلك الجماهير تنسى جوعها وتصبح مشلولة لا حول لها ولا قوة. وعلى الرغم من أن غالبية السكان لا يذهبون لخوض الحرب، تشعر الجماهير بالسعادة، حتى وبطونها تقرقر جوعا. لكن مثل هذه المغامرات دائما ما تمثل نهاية لتلك الأنظمة أيضا.

كان المجلس العسكري اليوناني يقف وراء انقلاب عام ١٩٧٤ في قبرص، والذي أطاح بالرئيس مكاروريوس وأتى بخلفه نيكوس سامبسون. وانهار نظام حكم العسكر اليوناني بعد الغزو التركي للجزيرة، وسيق ضباط المجلس العسكري ليمثلوا أمام العدالة.

وبالمثل، بدأ المجلس العسكري الأرجنتيني جهودا أخيرة في عام ١٩٨٢ لإنقاذ نفسه من براثن أزمة اقتصادية مدمرة ومقاومة مدنية واسعة النطاق، من خلال غزو جزر فوكلاند/ مالفيناس. أرسلت بريطانيا قواتها البحرية بسرعة واستعادت السيطرة على الجزر على الفور. وفي عام ١٩٨٣، انهار النظام العسكري بعد أن ظل يخرب في الأرجنتين من عام ١٩٧٦، ومثل قادته أمام العدالة.

ويسهل الترويج لمثل هذا النوع من المغامرات بين الأتراك“ فقط تذكروا حماسة القوميين الأتراك خلال غزو منطقة عفرين السورية أوائل العام الجاري. فأتباع الرئيس التركي ممن يصمون آذانهم، وعلى أعينهم غشاوة لا يُبصرون، يكفون لخلق حالة من النشوة الوطنية داخل تركيا.

وحتى إذا كانت تركيا محاطة بالأعداء، فلا يمكن لأحد أن يحاربهم بسهولة“ فالدخول في صراع مع دول القوقاز مستحيل، كما أن إيران والعراق بهما تعقيدات على نحو مشابه، وتركيا متورطة بالفعل في سوريا. أيضا، لا يمكن لأحد أن يبرر بسهولة حربا مع بلغاريا“ أما الدخول في صراع مع اليونان فلن يقابل فقط باحتجاج من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إذ أن لدى اليونان قوات مسلحة قوية، وهي أيضا عضو في حلف شمال الأطلسي. من ثم، فإن الهدف الوحيد الممكن لتصعيد خارجي يبدو قبرص، وذلك لعدة أسباب أيضا.

ولن يكون من شأن مثل هذا التحرك فقط المساعدة في تخفيف الصعوبات المالية والاقتصادية في الداخل، ولكنه أيضا سيكون معناه حربا من أجل الغاز الطبيعي. ومع ذلك فإن كل الحديث الخشن هو أمر سخيف، لأنه منذ عام ١٩٨٣ وتركيا تؤكد وتطالب وتصر على أن جمهورية شمال قبرص التركية المعلنة ذاتيا دولة مستقلة.

والآن قد يعني التفاوض نيابة عن تلك الدولة ذات السيادة فقط أنها جزء من الأراضي التركية بحكم الأمر الواقع. وبالمثل، فإن الحكومة التركية لا يمكنها الادعاء بأنها متحدث شرقي باسم جمهورية شمال قبرص

التركية. إذا، سيكون الخيار الوحيد هو ضم جمهورية شمال قبرص التركية إلى تركيا. وإذا لم يكن ذلك كافيا، فقد تبدأ أنقرة حتى صراعا عسكريا مع الجمهورية القبرصية.

بيد أن الحقائق على أرض الواقع ليست وريدية في هذا السيناريو، بل هي في حقيقة الأمر حالكة السواد. ففي ما يتعلق بقضية التنقيب عن الغاز حول جزيرة قبرص، تقف الحكومة التركية التي تتحدث بلغة خشنة وحيدة بمعنى الكلمة“ فهي تواجه بلدين عضوين في الاتحاد الأوروبي هما قبرص واليونان“ كما تواجه أيضا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإسرائيل ولبنان ومصر وسوريا. أما روسيا، فليست سعيدة لا بالخطاب التركي ولا بطموحات أنقرة، على الرغم من عدم كونها طرفا في القضية.

ومن منظور معقد للغاية، تبدو القضية مفصلة تقريبا من أجل أنقرة“ فالشعب التركي يحارب كل القوى العالمية! وليس من الصعب تخمين العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام الموالية للحكومة“ فقد تبتهج وسائل الإعلام تلك بالحديث عن “الوحدة الثمينة” التي تعيش فيها تركيا، وهو الوصف الذي ذكره رئيس الوزراء السابق أحمد داوود أوغلو، لكن مثل تلك المغامرة لن تختلف نهايتها بأي شكل من الأشكال عن تلك التي خاضتها العصبتان العسكريتان في كل من اليونان والأرجنتين.

تعد قبرص من الناحية العملية محمية روسية في ظل تواجد كبير ومصالح اقتصادية في الجزيرة. وناهيك عن موقع الجزيرة القريب من سوريا، والتي صارت دولة تابعة لروسيا في الشرق الأوسط.

الأهم من ذلك أن أنقرة -بالتحرك نحو المطالبة بحصة في حقول الغاز القبرصية- تسعى إلى تقليص اعتمادها على الغاز الطبيعي الروسي. فكيف يناسب ذلك المصالح الروسية؟ فضلا عن ذلك فإن جميع المطلعين على بواطن الأمور في قطاع الطاقة يعلمون أن بند “الغرامة في حالة عدم الشراء” في اتفاق الغاز الطبيعي المبرم بين تركيا وروسيا، يجعل أنقرة معتمدة على الغاز الروسي لثمانى سنوات أخرى على الأقل.

وفي الوقت ذاته، نجد دول المنطقة، إسرائيل وقبرص ولبنان ومصر واليونان، منشغلة بتوقيع اتفاقيات ثنائية وثلاثية الأطراف في المجالات التجارية والصناعية والعسكرية. وتركيا ليست طرفا في أي من هذه الاتفاقيات. وحتى بلغاريا، فقد عبرت عن رغبتها في الانضمام إلى مشروع الغاز بين مصر واليونان وقبرص.

ماذا عن شركات التنقيب عن الغاز الكبرى النشطة في المنطقة؟ هذه الشركات لها نفوذ في القطاع، مثل شركات إيني وإكسون موبيل وقطر للبترول ونوبل إنرجي. وعلى الرغم من أن البحرية التركية طاردت سفينة استكشاف تابعة لإيني، فإن السفينتين ميد سيرفيور وأوشن انفستجيتور تمكنتا من الوصول إلى ميناء ليماسول دون اعتراض طريقهما. وهذا الميناء تستخدمه روسيا والولايات المتحدة بشكل مشترك. وبالإضافة إلى قاعدتيها العسكريتين على الجزيرة، نقلت بريطانيا عددا قليلا من السفن الحربية إلى قبرص.

وتستخدم فرنسا القواعد البحرية والجوية في قبرص في إطار برنامج للتعاون العسكري الثنائي جرى توقيعه بين البلدين عام ٢٠٠٧. ومن ثم فإنه بالنظر إلى جميع اللاعبين وجميع الدول في المنطقة، لا يبدو أن المسؤولين الأتراك يمكنهم أن يحولوا تنمرهم اللفظي في ما يتعلق بالتنقيب عن الغاز في قبرص إلى أفعال في أي وقت قريب.

لكن أنقرة غير حريصة منذ فترة على المنطق أو الاعتدال أو التعاون، بل هي على العكس تماما، شأنها في ذلك شأن المجلسين العسكريين اليوناني والأرجنتيني اللذين فشلا فشلا ذريعا في حساب التكلفة السياسية لتصرفاتهما وكتبا نهايتيهما بأيديهما في آخر المطاف.

بن سلمان وابن زايد: لورانس عرب القرن الحادي والعشرين

*إبراهيم قراغول

رئيس تحرير صحيفة (يني شفق) الموالية لأردوغان: ٢٠١٨/١٠/١٦

لقد خسر ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ونظيره الإماراتي محمد بن زايد مرتين شر خسارة وسقطا شر سقوط. وقد كانت العمليات السرية التي نفذها هذا الثنائي إلى يومنا هذا في العديد من البلدان في اليمن إلى ليبيا، ومن الصومال إلى السعودية، رفعت من مستوى ثقتهم بنفسيهما وعنادهما لدرجة أنهما ظنا أن بإمكانهم فعل ما بدا لهم في المنطقة بأسرها.

فهما على أي حال كانا خلف الاستخبارات الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية وكانا يتعاونان معها ويرسمان ملامح المنطقة نيابة عنها. كانا يديران التنظيمات الإرهابية باسمها، ويرسمان ملامح السياسة الداخلية في السعودية ويتحكمان بحركة الأموال نيابة عنها. كما كانا باسم تلك الاستخبارات يوفران أماكن عمل لكياناتهم على الأرض وينفذون عمليات الاغتيال.

سيناريوهات إسقاط أردوغان

كانت تركيا تعلم جيدا أن هذا الثنائي شارك ماديا ومعنويا في كل الهجمات التي استهدفت تركيا، ووصلت إلى ذروتها مع محاولة الانقلاب الفاشلة، وأنهما توليا عملية تنفيذ السيناريو الدولي الرامي لعزل تركيا إقليميا عن طريق تشكيل موجة قومية عربية جديدة، وأنهما شاركا بشكل فعال في المخططات الداخلية والخارجية لإسقاط أردوغان، وأن هذه السيناريوهات اضطلعت بأعمال قذرة.

بيد أن أنقرة كانت مدركة لجميع الحسابات الإقليمية، ولهذا لم تكن تتحرك وفق هذا الثنائي، محاولة التعامل مع ما يحدث وما سيحدث بعقلية أرقى، وكانت تسعى لمواجهة أسياذ هذا الثنائي أكثر من الثنائي نفسه. لقد تحركت تركيا بطريقة في غاية الهدوء والانتباه حتى في مواجهة العمليات السرية التي استهدفت شخص الرئيس أردوغان. كما لم تسمح أبدا لتنفيذ الرغبة الرامية لتحريضها من جانب هذين الرجلين اللذين فقدوا صوابهما.

لن تستطيعا إيقاف تركيا

دعونا نقولها صراحة إن بن سلمان وابن زايد يعتبران ممثلي الخريطة الثانية لإعادة رسم ملامح المنطقة عقب الحرب العالمية الأولى. إنهما نموذجان معاصران من لورانس العرب. لا يهتمان بشأن القدس ولا مكة ولا المسلمين ولا الإسلام ولا التاريخ أو الجغرافيا. ففي الوقت الذي بدأ فيه تنفيذ المخطط الإقليمي للبعض أقدا على مبادرات من شأنها أن تفتح الطريق أمام حتى أمام تدمير السعودية.

وللوصول إلى هذا المأرب مولا الإرهاب في سوريا والعراق واليمن وحتى داخل تركيا وزودوه بالسلاح وشاركوا في ارتكاب الجرائم. إنهم أكبر ممولي ممر الإرهاب شمال سوريا، كما يحاولان، بطرق خاصة بهما، إيقاف نفوذ تركيا عند نقطة ما. بيد أن ذلك المخطط ليس من وضعهما، بل ما هو إلا جبهة من جبهات حسابات تمزيق العالم الإسلامي. لقد صدرت إليهما تعليمات بـ "إيقاف التوسع التركي"، فصدقاها وأيداها بغبائهما.

هدف أردوغان: تلقيا ضربة موجعة في عفرين

ولهذا السبب فإن بن سلما وابن زايد هما من تلقيا الضربة الأكبر من عمليتي درع الفرات وغصن الزيتون أكثر من بي كا كا وأمريكا وإسرائيل. وأما العمليات الجديدة في شرق الفرات فستنزل عليهما ضربات أكبر. وإذا أخذنا بعين

الاعتبار أن حتى أسيادهما لم يقدرُوا على تركيا وكذلك الكفاح الذي نخوضه في هذا المجال منذ عشر سنوات، سيرى الجميع أن الحسابات القذرة للأميرين لن تتمكن من الوصول إلى أي مكان. أعلن أن هذا الثنائي آذى الرئيس أردوغان كثيرا، وأنهما ارتكبا الكثير من أفعال الشر. كما أنني أكتب مقالات للفت الانتباه إلى هذا الخطر منذ عام ونصف العام منذ أن كان أحدا لا يعلم شيئا عن هذا الأمر. كتبت أكثر من مرة أقول "سيفشلان إن عاجلا أو آجلا وستكون نهايتهما أليمة". وهو ما يتحقق حاليا.

كانوا يضعان مخططات لـ "معارضة" و"تدخل" جديد في تركيا

كانوا يحاولان هذه الأيام، بالتعاون مع أسيادهما، وضع أساس "معارضة وتدخل جديد" داخل تركيا. وللأسف فإن بعضنا سقط في هذا الفخ، عن قصد أو غير قصد، لكنه لا يزال غير مدرك لذلك. وكنت أشعر بالحزن الشديد لأن البعض "من داخلنا" يهلك نفسه بالتفكير في الحسابات الضيقة والسيناريوهات المغرضة بالرغم من الكفاح الكبير الذي نخوضه بلادنا وتصفية الحسابات الكبرى التي يشهدها العالم حاليا. والآن بدأت العاصفة تهب باتجاههم، وانفجرت بعض الأشياء مع واقعة خاشقجي. وسنتابع من الآن فصاعدا هذه الأجنحة السرية بشكل أكثر دقة.

لقد انتهى الطريق بالنسبة لهما

لقد خططا لقتل معارض في قلب إسطنبول بطريقة وحشية من أجل النيل من تركيا والتقليل من مكانتها والانتقام منها والحيولة دون أن تكون أراضيها ملاذا آمنا للمعارضين العرب والمسلمين. لقد فشلوا في ذلك وفضحا على الملأ، بل لم يتمكنوا حتى من ستر هجميتهما. كما فشلوا في تنفيذ مخططات أسيادهما من رجال الاستخبارات الإسرائيلية بحذافيرها.

لقد سخرا عشرات الأشخاص والطائرات والسيارات من أجل شخص واحد. نصبوا الفخ لـ خاشقجي داخل قنصليتهم. لكن كل شيء كشف وفشلا في التستر على جريمتهم. لم يكفيهما أكثر رجالهما ثقة وتكتيكات الاستخبارات الإسرائيلية وخبرة المخابرات المصرية في مجال الجرائم.

لقد سقط الزعيمان، حصانا طروادة، منفذا مشاريع تدمير المنطقة. ولا شك أن مصائبهما في الماضي ستكشف كذلك عقب واقعة خاشقجي، ليكشف النقاب عن أعمال الشر التي أقدموا عليها ضد تركيا وفي المنطقة. ولن تتركهما هذه الملفات طيلة حياتهما، فستلتصق بهما الجرائم والاغتيالات والعمليات السرية وحركات الأموال.

تركيا تحصل على ورقة رائعة

لقد نجحت تركيا حتى اليوم في المحافظة على صمتها وتعقلها ورزانتها، وها هي تحصل على ورقة مهمة للغاية من أجل الانتقام لملف جرائم زعيم الخليج المعادي لها ولقائدها أردوغان. لقد حصلت على معلومات مؤثرة للغاية لمواجهة الشر والعداوة. والاحظ كذلك أن وسائل الإعلام في الولايات المتحدة والعالم تتلقى معلومات مؤثرة جدا حول الواقعة. تدير تركيا حملة إعلامية جادة للغاية. كما أن الحكومة تتصرف بمنتهى الحذر والذكاء بعدما رأت إلى أين ستؤول الأمور وكيف ستجبر هذه الواقعة كلا من بن سلمان وبن زايد على الاستسلام. فنحن أمام طريقة عقلانية لإدارة الأمور.

سيمارس البيت الأبيض ووسائل الإعلام الأمريكية، وكذلك وسائل الإعلام والأوساط السياسية حول العالم، ضغوطا شديدة على هذين الزعيمين. وربما يكونان قد وصلا إلى نهاية الحلم لتبدأ المناقشات حول ملفات جرائمهما والادعاءات والأدلة وطرق المحاكمة الدولية.

ينبغي لتركيا محاسبة المتورطين

ينبغي لتركيا، بهذه الطريقة، محاسبة بن سلمان وبن زايد على ما فعلاه. يجب محاسبتهم على الجرائم التي ارتكباها ضد بلدنا. والأهم من ذلك هو أن عليها توجيه الجميع والكشف عن إمكانية إنقاذ المنطقة بأسرها من شرور هذين الرجلين اللذين فقدوا صوابهما.

يعتقدان أن بإمكانهما فعل كل شيء وشراء أي شخص بالمال، ويظنان أنه في حالة زوال المال فإنهما يستطيعان مواصلة الطريق عن طريق التهديد والابتزاز. وربما يريان هذه المرة أن الأمور ليست كما يظنان. لقد وصل الزعيمان إلى نهاية الطريق، على أن يصطدما بالجدار ويصيرا أسيرين لشرورهما إن عاجلا أو آجلا.

ملفاتنا جاهزة!

إن ملفنا جاهز. لن نحملهما مسؤولية واقعة خاشقجي وحسب، بل كذلك مسؤولية الكثير من الأحداث بما في ذلك محاولة الانقلاب الفاشلة ليلة ١٥ يوليو وتمويل الإرهاب ضد تركيا وتسليح بي كا كا وداعش والحرب التي يديرانها ضد تركيا في شمال سوريا وشراكتهم في الهجمات الدولية التي تضمنت محاولة اغتيال الرئيس أردوغان. ولنر جميعا ماذا تعني مجابهة تركيا وخوض حرب سرية ضدها!

لقد أقدم النموذجان المعاصران من لورانس العرب في القرن الحادي والعشرين على تصفية الحسابات مع تركيا التي تحاول لم شمل المنطقة. الجميع في المكان ذاته بعد قرن من الزمان، لكنهم وضعوا حساباتهم بطريقة خاطئة. فبعد مائة عام نحن نسير نحو القمة، وأما هم فنحو الهاوية، أي أنهم سيسخرون.

"منفذو العمليات الداخلية" في تركيا والسعودية، ومثال إسقاط الطائرة الروسية. هل اختفاء خاشقجي مخطط

لفتح جبهات جديدة في المنطقة؟ استيقظوا فجميعنا في سفينة واحدة! Oct ١٦

بن سلمان وبن زايد: لورانس العرب القرن الحادي والعشرين، مولا الانقلاب والإرهاب، هدف أردوغان. تلقيا ضربة موجعة في عشرين سقطا هذه المرة شر سقطوا! نحن في المكان ذاته بعد مائة عام! Oct ١٢

من "مراكز التعذيب" و"طائرات السي آي إيه!" إلى جريمة خاشقجي على يد بن سلمان وبن زايد. أوقفوا هذين الشريرين! Oct ١٠

قتل خاشقجي عقلية داعشية. من كم دولة جاؤوا بفرق الاغتيال بتلك الطائرة؟ عمل تخريبي إماراتي-إسرائيلي: هل هذا أيضا سيناريو طائرة روسية؟ Oct ٠٨

يمكن أن يطلق صاروخ بالخطأ أو تصطدم سفينتان حربيتان سيعرف العالم كيف يوقف أمريكا وإسرائيل ٠٥ Oct

محاولة المعاقبة السياسية من خلال الإرهاب الاقتصادي نصب "الضمير" لمدعي المعرفة على الشاشات وفي الصحف! كانوا يجعلوننا نقول "الحق" عندما انهارت الدولة العثمانية! Oct ٠٣

انهيار "فكرة العالم" ذي المركز الغربي إذن لا تتدمر أو تتسكع بالجوار وتعال إلى "الجبهة" الأمامية.. هذا كفاح القرن! Oct ٠١

..زلزال...أمريكا خرجت عن السيطرة...من أجل من ستقوم القيامة؟ مخطط حرب الخليج الكبرى Sep ٢٧
التدخل في شرق الفرات: خطة المعارضة السرية في الداخل. صدام جديد في خليج العربي.. كل شيء سيتم القيام به من أجل تلك الخريطة! Sep ٢٥

هناك "احتلال صليبي" في شرق الفرات سنكافح سويا يوما ما! Sep ٢١

قريلان: الدولة التركية تسعى لاحتلال سوريا والعراق وجنوب كردستان

وكالة ROJ للأنباء: ٢٠١٨/١٠/٢٠

أكد عضو اللجنة الإدارية في حزب العمال الكردستاني مراد قريلان أن الدولة التركية تسعى لاحتلال سوريا والعراق وجنوب كردستان، منوهاً إلى أن هذه المحاولات تعد خطراً على جميع شعوب الشرق الأوسط وليس الشعب الكردي فقط.

جاءت تصريحات مراد قريلان هذه أثناء حديثه في برنامج خاص مع فضائية ستيرك الكردية، حيث تطرق فيها إلى مواضيع كثيرة هامة تتعلق بالوضع الراهن في تركيا وسوريا والعراق ووضع قائد حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان.

الصمت الدولي

انتقد مراد قريلان في بداية حديثه صمت المؤسسات الأوروبية حيال العزلة المفروضة على أوجلان، قائلاً " فضحت محكمة حقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب الأوروبيتين اللتان تعدان مؤسستان دوليتان نفسيهما عبر موقفهما المخزي من نظام التعذيب المتعب في سجن جزيرة إيمرالي".

العزلة تناهض التقدم

ولفت قريلان إلى أن براداغما قائد العمال الكردستاني أوجلان لقت صدىً واسعاً بين البشرية جمعاء، وقال مضيفاً "العزلة على أوجلان ليس عزلة على شخص، ولا عزلة على شعب فقط، بل هي عزلة على قيم الديمقراطية والحرية والإنسانية المتقدمة، والشعوب المضطهدة".

عمليات الكريلا

تطرق قريلان في سياق حديثه إلى عمليات قوات الكريلا (قوات الدفاع الشعبي الكردستاني) وقال "ما نشهده الآن في كردستان هي حرب ومقاومة. تسعى الدولة التركية إلى إخفاء خسائرها عبر الإعلام وإتباع أسلوب الحرب الخاصة. لكن في الواقع إرادة الجنود الأتراك ضعيفة، وهم يسعون لمحاربتنا عبر التقنيات الحديثة والمرتزقة".

وأعلن قريلان عن أن عمليات قوات الكريلا ستستمر، وتابع قائلاً "عمليات الكريلا ليست بعمليات عادية. هي عمليات نفذت بتكتيكات وروح عالية، ولم نخسر فيها أية شهداء، لذلك نحن نعتبرها عمليات مباركة". وأكد قريلان أن نضال قوات الكريلا ليس في سبيل الشعب الكردي فقط، إنما في سبيل جميع الشعوب المضطهدة، وأردف قائلاً "كان أردوغان يقول سنقتل ٨٠٠ منهم عبر ٨ جنود، هذه ليست لغة رئيس دولة طبيعي، بل هذه لغة دولة مرتزقة النظام الذي يحكم فيها نظام فاشي يبني نفسه على الدماء".

اتفاقية إدلب السورية

وصرح عضو اللجنة القيادية في حزب العمال الكردستاني مراد قريلان بأن الاتفاق الذي أبرمته تركيا مع روسيا في سوتشي حول مدينة إدلب السورية، له علاقة مباشرة بانتخابات آذار القادم في تركيا.

وقال قريلان إن "الاتفاق الذي أبرم بين روسيا وتركيا حول إدلب، هو اتفاق مؤقت". ووصف بأن "أردوغان ترجى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في اجتماع سوتشي، لبقاء قواته في إدلب حتى الربيع المقبل، لأن أردوغان يرسم سياسته الحالية حسب الانتخابات التي ستجري في شهر آذار من العام المقبل ٢٠١٩.. فأردوغان يعلم جيداً بأنه في حال خروجه من إدلب قبيل الانتخابات، سيتعرض لهزيمة مدوية. وفي نفس الوقت كان هناك مصالح لروسيا أيضاً في إبرام هذه الاتفاقية المؤقتة. ونحن متأكدون أن هذه الاتفاقية لن تدوم".

عفرين تتعرض لتطهير عرقي

انتقد مراد قريلان الصمت الدولي تجاه الاحتلال التركي لمنطقة عفرين (منطقة كردية واقعة أقصى شمال غربي سوريا)، متهماً الدولة التركية بممارسة التطهير العرقي هناك. وتساءل قريلان "لماذا لا يتحدثون عن ممارسات أردوغان ومرتزقته في عفرين؟ هل لأن عفرين منطقة كردية؟ ترتكب جرائم ضد الإنسانية في هذه المنطقة، أين هي مؤسسات حقوق الإنسان الدولية من كل هذا؟".

بيع كنيسة القس الأمريكي بعد رحيله من تركيا

(زمان التركية) : ٢٠١٨/١٠/٢٠

بيعت كنيسة "القيامة" التي كان يعمل بها القس الأمريكي أندرو برونسون، المفرج عنه الأسبوع الماضي رغم اتهامه بالتورط في أعمال تجسس سياسي وعسكري. وتقول تقارير إن أشخاصاً تابعين لجمعية الكنيسة اشتروا المبنى الذي كان مؤجراً، واشترها كل من أليف دوغان وسيمرا تشاتين المقربين من جماعة الكنيسة. وأوضح مقربون أن كلا من أليف دوغان وسيمرا تشاتين يحاولان شراء مبنى الكنيسة منذ عام تقريباً، مشيرين إلى أن عملية الشراء تمت قبل الجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم على برونسون. وتم شراء مبنى الكنيسة بقيمة ٢٧٠ ألف دولار أمريكي، وتم سداد قيمة عملية الشراء بالليرة التركية بالرغم من أن قيمة التعاقد كانت بالدولار الأمريكي. وأوضح القائمون على الكنيسة أن المبنى سيستمر في تقديم خدماته ككنيسة لخدمة المسيحيين في مدينة إزمير غربي تركيا. ومن جانبه نفى محامي القس أندرو برونسون الادعاءات التي تزعم كون أليف دوغان وسيمرا تشاتين المالكين للكنيسة موكلين له.

حول لقاءات وتصريحات وزير الخارجية الأمريكي في تركيا

وزارة الخارجية الأمريكية / مكتب المتحدث الرسمي : ٢٠١٨/١٠/٢٠

اجتماع الوزير بومبيو بالرئيس التركي رجب طيب اردوغان

يعزى ما يأتي إلى المتحدث باسم وزارة الخارجية هيدر نويرة ١٧ أكتوبر ٢٠١٨:

اجتمع وزير الخارجية مايكل ر. بومبيو اليوم بالرئيس التركي رجب طيب اردوغان في أنقرة، وقد ناقش الزعيمان عددا من القضايا ذات الأهمية الثنائية، بما في ذلك سوريا وإيران ومكافحة الإرهاب. وقد رحب الوزير بقرار إعادة القس أندرو برونسون، كما أعرب عن قلق الولايات المتحدة لاختفاء جمال خاشقجي وشدد على استعداد الولايات المتحدة لمساندة تركيا في هذا التحقيق.

اجتماع الوزير بومبيو بوزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو

يعزى ما يأتي إلى المتحدث باسم وزارة الخارجية هيدر نويرة ١٧ أكتوبر ٢٠١٨:

اجتمع وزير الخارجية مايكل ر. بومبيو اليوم بنظيره التركي مولود جاويش أوغلو، وقد ناقش الوزيران عددا من القضايا ذات الأهمية الثنائية، بما في ذلك سوريا وإيران ومكافحة الإرهاب. وقد رحب الوزير بقرار إعادة القس أندرو برونسون وشدد على استعداد الولايات المتحدة لمساندة تركيا في التحقيق في قضية اختفاء جمال خاشقجي. وناقش الوزيران أيضا الاحتجاز الخاطئ للدكتور سرعان غولكي ومواطنين أمريكيين آخرين وموظفين محليين من البعثة الأمريكية في تركيا.

تصريحات للمجموعة الصحفية المرافقة

١٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٨:

الوزير بومبيو: نحن في طريقنا إلى تركيا حيث ساجتمع بالرئيس اردوغان هذا الصباح إذا سارت الأمور كما هو مخطط لها. سنحت لي بالأمس فرصة عقد عدد من الاجتماعات... اجتماعات موسعة مع الملك سلمان وولي العهد ووزير الخارجية عادل الجبير. وشددت في كل من هذه الاجتماعات على أهمية إجراء تحقيق كامل في اختفاء جمال خاشقجي وقد قدموا التزاما بذلك. قالوا إنهم سيقومون بذلك وقالوا إن التحقيق سيكون شاملا وكاملا وشفافا. سنرى جميعنا نتائج ذلك. لقد تعهدوا بأنهم سيكشفون نتائج تحقيقاتهم للعالم كله. وأشاروا أيضا إلى أنهم سيقومون بذلك بسرعة. لا أعرف الجدول الزمني المحدد لذلك، ولكنهم أشاروا إلى أنهم فهموا أهمية تنفيذ ذلك بسرعة حتى يتمكنوا من البدء في الإجابة عن أسئلة مهمة.

وأتيحت لنا أيضا فرصة للتحدث عن الكثير من العناصر الأخرى للعلاقة بين بلدينا. لدينا العديد من المصالح المتداخلة والمجالات التي نعمل فيها معا ومجالات تحاول فيها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة تحقيق أشياء مهمة في مختلف أنحاء العالم وقضايانا وقتا في مناقشة تلك الأمور أيضا.

السؤال: هل أخبروك بما حصل لجمال خاشقجي يا سيدي؟

الوزير بومبيو: قالوا لي إنهم سيجرون تحقيقا شاملا وكاملا وشفافا. كما تعهدوا بمساءلة أي شخص ذي صلة بأي خطأ في هذا الإطار، حتى لو كان مسؤولا أو زعيما كبيرا. وقد وعدوا بمحاسبة أي شخص يحدد التحقيق أنه يستحق المساءلة.

السؤال: حتى لو كان هذا الشخص فردا من العائلة المالكة؟

الوزير بومبيو: لم يحددوا أي استثناء للأشخاص الذين سيحاسبونهم. كانوا... كانوا واضحين جدا. إنهم يفهمون أهمية هذه المسألة. إنهم مصممون على فهم ما حصل وسيضعون تقريرا وستسمح لنا فرصة الاطلاع عليه. لقد وعد كل من الزعماء الذين اجتمعت بهم بالقيام بذلك من أجلنا.

السؤال: وهل ذكروا ما إذا كان السيد خاشقجي ميتا أو على قيد الحياة؟

الوزير بومبيو: لا أريد التحدث عن أي من الوقائع. لم يرغبوا في التحدث عن أي منها أيضا إذ يرغبون في استكمال التحقيق بطريقة شاملة.

السؤال: هل تصدقون نفيهم؟

الوزير بومبيو: أظن أنه من المنطقي أن نمنحهم هذه الفرصة ثم نحكم ونقيم العمل الذي قاموا به.

السؤال: ما الذي يدفعكم إلى الشك وتصديقهم حتى الآن بالنظر إلى التقارير القادمة من تركيا؟

الوزير بومبيو: أنا أنتظر استكمال التحقيق. لقد وعدوا بالقيام بذلك وأنا أعتد على ذلك، لقد وعدوني بذلك. سنرى جميعا ما سيقدمونه ضمن هذا الالتزام.

السؤال: هل تحدثتم عن أي عواقب في حال تم تحديد تورط سعودي؟

الوزير بومبيو: تحدثنا عن أهمية استكمال التحقيق.

السؤال: وماذا يحصل بالنسبة إلى الولايات المتحدة إذا ثبت تورط السعوديين؟

الوزير بومبيو: تحدثنا عن أهمية استكمال التحقيق بسرعة والتأكد من أنه شفاف بما فيه الكفاية لنقيم العمل الذي جرى لتحديد ما حدث. تمثل هدف الزيارة بذلك وقد كانت الزيارة ناجحة جدا من هذه الناحية. لقد حصلنا على التزامات منهم باستكمال التحقيق وأنا أعتد عليهم للقيام بذلك. شكرا للجميع.

تقرير: ٤٨ مليوناً يعيشون مستوى خط الفقر في تركيا

(زمان التركية) : ٢٠/١٠/٢٠١٨

كشف تقرير جمعية حقوق المستهلك التركية أن هناك ١٦ مليون شخص في تركيا لا يحصلون على التغذية الكافية، و٤٨ مليون آخرين يعيشون مستوى خط الفقر. ونشرت جمعية حقوق المستهلك التركية تقريرها عن الجوع والتعاسة في تركيا بمناسبة يوم الغذاء العالمي الموافق ١٦ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٨.

وأوضح التقرير أن هناك ٤٨ مليون شخص في تركيا يعيشون مستوى خط الفقر، مشيراً إلى أنهم يحاولون العيش دون الحصول على المواد الغذائية الكافية.

ويحتفل العالم أجمع بيوم الغذاء العالمي، الذي يسلط الضوء على معدلات الجوع والفقر في العالم، والتي أصبحت في تزايد مستمر في تركيا.

وأشار التقرير إلى أن عدداً كبيراً من المستهلكين لا يستطيعون الحصول على المواد الغذائية الكافية في يوم الغذاء العالمي، قائلاً: "لأن نسبة كبيرة لا تمتلك مستوى الدخل الذي يمكنها من التغذية الصحية والمتوازنة والكافية. للأسف نحو ٢٠٪ من المستهلكين في تركيا أي ما يعادل ١٦ مليون شخص تحت خط الجوع. وأكثر من ٦٠٪ من المواطنين أي ما يعادل ٤٨ مليون إنسان يعانون من الفقر".

أردوغان يستخدم الإرهاب للتحكم بالجماهير

*إرغون باباهان

أحوال تركية: ٢٠/١٠/٢٠١٨

عندما وصل رجب طيب أردوغان إلى السلطة عام ٢٠٠٢ لم تكن لديه القوة البشرية المؤهلة التي يمكنه استخدامها داخل الدولة. من ناحية أخرى كانت الجماعة تعمل بهدوء منذ سنوات على تكوين تنظيمها في السلطة القضائية والشرطة والمالية والتعليم والجيش.

فلما أصبح أردوغان في السلطة تعاون مع كوادر الجماعة، ربما بتعليمات من الإدارة الأمريكية بعض الشيء، فتم تعيين أسماء تنتمي إلى الجماعة في البنوك الحساسة وانتقلت إلى أيدي الجماعة مقاليد الإدارة في وزارة الداخلية والسلطة القضائية والتعليم والمالية إلى حد معين.

وكان التخلص من عناصر النظام الكمالي التي أصبحت تشكل فئة من تلقاء نفسها يصب في مصلحة أردوغان والجماعة على حد سواء، ولذلك استمر التحالف بين أردوغان والجماعة بشكل ناجح للغاية حتى عام ٢٠١٠. وفي اعتقادي أن ذلك التحالف بدأ يخل ويتهافت بسرعة حين بدأت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية تضطرب.

واللافت للنظر هنا هو اختلاف الجماعة في هيكلتها نفسها داخل الدولة عن الطوائف الأخرى، وتعيينها "إماماً" على رأس كل مؤسسة. ولم يدل بعد قادة الجماعة بأي تصريح فيما يتعلق بإمام القوات البرية، وإمام القوات البحرية، وإمام المحكمة العليا.. إلخ: لماذا كان هؤلاء الأئمة، وماذا كانت وظائفهم؟ لقد فضل تلك القادة الصمت في هذه المواضيع.

ونتيجة لذلك تمكنت الإدارة العليا للجماعة من التغلب على ١٥ يوليو بأقل الخسائر، بينما دفع الثمن الآلاف الذين لا يدرون شيئاً عما يجري، ولا زالوا يدفعون "فآلاف من النساء الحوامل أو الأمهات المرضعات، والشيوخ الطاعنين في السن إما أنهم مُلقون في السجون، أو أنهم يعيشون تحت وطأة الجوع والفاقة، إنهم يواصلون البقاء على قيد الحياة وقد جردوا من إنسانيتهم تماماً مثل اليهود في الفترة النازية.

وبالعودة إلى موضوعنا فإن كل من طرق باب الدولة خلال فترة تحالف الجماعة مع حزب العدالة والتنمية "مواطناً عادياً كان أو رجل أعمال ناجحاً، قد تواصل مع بعض المنتمين إلى الجماعة. تواصل مع "أئمة" الجماعة، أو مع فتح الله غولن شخصياً من أجل حل إحدى مشاكله الضريبية، أو من أجل تسوية إحدى قضاياها في المحاكم.

وحسبما فهمت "فإنه لم يكن لدى الجماعة دور كبير في المناقصات بخلاف حماية ورعاية رجال الأعمال المقربين منها، بينما ظل ذلك الموضوع على رأس أردوغان ومنوطاً به دائماً.

كما أن الجماعة لم تمتد يدها بالعون إلى من طرّقوا بابها مجاناً، إذ جمعت التبرعات والهدايا، وتلك حقيقة من الحقائق اللصيقة بالمجتمع الشرق أوسط.

أما بالنسبة للمواطن العادي فقد كان الوضع أكثر تأزماً "لأنه وكما كان من الصعب على من لا تربطه بالجماعة علاقة أن يعثر على عمل في الدولة، لم يكن من السهل عليه أيضاً أن ينجز علمه دون وجود هذه العلاقة. لقد تحولت الجماعة إلى فئة تحمل "امتيازات" خاصة بها داخل الدولة وفي المجتمع على حد سواء، وبدأ الغيظ والغضب يتراكم في الصدور.

وعندما بدأ أردوغان يدخل في صراع مع الجماعة كان الغضب المتراكم ضد هذه الجماعة موجوداً بالفعل. وما فعله أردوغان هو أنه كرر ما قام به هتلر فحسب "حيث وجه الغضب الكامن في المجتمع بطريقة احترافية، ونجح في أن يخفي بشكل ناجح دوره في ظهور ذلك المشهد. واكتفى فحسب بقوله "لقد خُذعت"، وبذلك طوى تلك الصفحة.

كان المجتمع جاهزاً لشن هجوم جماعي على الجماعة "فقد كانت القاعدة الشعبية لحزب الشعب الجمهوري تراها محوراً للشريعة قد استولى على الدولة، وتعرض أنصار تنظيم أرغكون للضغط فترة في صراعهم من أجل السيطرة على الدولة، بينما أتباع حزب العدالة والتنمية كانوا يرونها تشكل تهديداً لرئيسهم، وشريكاً منازعاً لهم في نعم الدولة...

لقد استخدم أردوغان بحرفية ومهارة الجماعة التي ساعدته في الاستقرار في الدولة حتى يؤسس نظامه الخاص الذي قرره في ذهنه "فقد هدم من خلال التماهي مع الجماعة نظام الدولة القديم، وشمر عن ساعديه من أجل إقامة نظام جديد.

وهنا شاهدنا الفرق بين الديكتاتورية الحديثة وحكم الماضي المتعسف: إنه استخدام الإرهاب ليس من أجل القضاء على المعارضين أو إخافتهم، وإنما بهدف التحكم في الجماهير الطيعة بشكل ممتاز... ووفقاً لحنة آرندت -الباحثة اليهودية الألمانية الأصل- يجب من أجل إقامة نظام استبدادي استخدام الضغط والإرهاب كأداة لأيدولوجية خاصة، ولا بد لتلك الأيدولوجية من الحصول على دعم من قبل جماعات واسعة وكبيرة.

وفي هذا السبيل استخدم أردوغان، وبطريقة ناجحة، العداء للجماعة سويماً مع الفكرة الإسلامية والفكرة القومية. أما الطوائف العلمانية التي في المجتمع فقد سارت مع أردوغان على نفس الخط من خلال معارضة الجماعة بعد المحاولة الانقلابية في ١٥ يوليو التي لم يسمح بدراستها ولا تقصي حقيقتها، ودعمت إقامة هذا النظام السياسي الجديد غير القانوني الخالي من "البرلمان" ومن "الكرد".

ولو أن الاقتصاد سار على ما يرام لكان هناك مشهد قلما يشكو منه أحد، ذلك لأن القطاع العلماني أيضاً كان منزعاً من وجود الكرد بقدر الجماعة أيضاً. ولكنه، ومثل كل أنظمة الرجل الواحد "ليس هناك مفر من أن ينهار نظام أردوغان يوماً ما. ونحن نعيش هذه المرحلة اليوم، ونشاهد جميعاً أن عقل الدولة الآخذ في الاختلال يستحيل عليه الصمود والبقاء. ومن الحتمي أن تدفع كل فئات المجتمع الثمن.

"خاشقجي" .. فصل جديد بصراع السعودية وتركيا على الزعامة السنية

* مصطفى أكيول

فورين بوليسي: ٢٠/١٠/٢٠١٨

لاحظ الجميع أن اختطاف -وربما قتل- الصحفي السعودي البارز "جمال خاشقجي" في قنصلية بلاده بمدينة إسطنبول في ٢ أكتوبر/تشرين الأول، أسقط القناع عن الاستبداد القبيح الذي يختبئ خلف الصورة الإصلاحية لولي عهد المملكة "محمد بن سلمان".

ووفقا لمجلة "فورين بوليسي"، فإن هناك أمرا كان ملحوظا بشكل أقل، وهو ما كشفت عنه الفضيحة، أيضا، عن التنافس القديم بين تركيا والسعودية حول زعامة الإسلام السني.

ويكمن أساس هذا الصدد في تباين نماذج الإسلام السني لدى البلدين، وهي نماذج تطورت في مسارات تاريخية مختلفة جدا وولدت رؤى متباينة حول الشرق الأوسط المعاصر.

وإذا كانت الأزمة الحالية تجبر العالم غير المسلم على اختيار جانب بين هذه النماذج الدينية فإن القرار يجب أن يكون سهلا، ورغم أن كلا النموذجين تكتنفهما العيوب، فإنه بناءً على أعمالهما في الماضي وأفكارهما في المستقبل، يسهل القول إن واحدا يستحق الدعم الدولي، وفق المجلة الأمريكية.

الصراع العثماني الوهابي

تعود جذور هذا الصراع إلى القرن الثامن عشر حين كان الكثير مما نطلق عليه "الشرق الأوسط" اليوم، بما في ذلك الجزء الأكثر قابلية للحياة في شبه الجزيرة العربية، جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، التي تم حكمها من إسطنبول -والتي كانت تُسمى آنذاك القسطنطينية- من قبل نخبة عالمية من المسلمين الأتراك والبلقان بشكل أساسي، إضافة إلى البوسنيين والألبان، وكان الحجاز يحظى بالتبجيل لأسباب دينية، لكنه كان منعزلاً دون أي أهمية سياسية أو ثقافية.

في الأربعينيات من القرن الثامن عشر، ظهر في المنطقة الوسطى الأكثر انعزالاً في شبه الجزيرة العربية المسماة "نجد"، عالم دين يدعى "محمد بن عبد الوهاب" بدعوة مثقفة لاستعادة "الإسلام الحقيقي"، داعياً لإعادة إحياء الممارسات الأكثر تشدداً في التراث السني، بما في ذلك تكفير الشيعة وحتى الصوفيين من العثمانيين.

وسرعان ما تحالف "ابن عبد الوهاب" مع زعيم قبلي يدعى "الإمام محمد بن سعود"، لتأسيس الدولة السعودية الأولى، التي نمت من حيث الحجم والطموح، لكن العثمانيين سحقوا الثورة الوهابية في عام ١٨١٢ من خلال القوات الداعمة لهم في مصر، وتراجعت الوهابية إلى الصحراء.

حدث اضطراب آخر في الحجاز عام ١٨٥٦ عندما حظر العثمانيون تجارة الرقيق التي كانت -آنذاك- تجارة مربحة بين الساحل الأفريقي ومدينة جدة، وبناءً على طلب من تجار العبيد الغاضبين، أعلن أمير مكة "الشريف عبد المطلب" أن الأتراك أصبحوا كفارا ودماءهم مشروعة، لكونهم يرتكبون خطايا من قبيل السماح للنساء بالكشف عن أجسادهن، والبقاء منفصلين عن آبائهن أو أزواجهن، والحصول على الحق في الطلاق، وفق ما رصده رجل الدولة العثماني والمؤرخ الشهير "أحمد جودت باشا".

وسمحت التغييرات التي حدثت خلال حركة الإصلاح العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر، والتي استوردت بها الإمبراطورية العديد من المؤسسات والمعايير الغربية، للإمبراطورية العثمانية بأن تصبح في نهاية المطاف ملكية دستورية مع برلمان منتخب، وهو أمر ما زال لا يمكن تخيله في النظام الملكي المطلق للسعودية.

كما سمحت ببروز الجمهورية التركية الحديثة“ حيث أصبح القانون العلماني هو القاعدة، وحصلت النساء على حقوق متساوية مع الرجال، وبدأت الديمقراطية في النمو.

ورغم أن الديمقراطية التركية تنزلق اليوم نحو نزعة استبدادية -حسب مجلة "فورين بوليسي"- فقد كان "النموذج التركي" الذي مثله حزب "رجب طيب أردوغان"، منذ بداية هذا القرن، مصدر إلهام للعديد من المسلمين، كمزيج للإسلام مع الديمقراطية الليبرالية.

خلاف في الانحيازات الحديثة

ومع ذلك، فإن "أردوغان" ورفاقه الإسلاميين لا يزالون هم إسلاميو تركيا، الذين يعملون في إطار أكثر حداثة يعكس تفسيرات أكثر اعتدالا للإسلام السني، مقارنة بنخبة السعودية، وهذا يلقي الضوء على اثنين من الخلافات السياسية الكبرى التي نشأت بين أنقرة والرياض، كما ترصد مجلة "فورين بوليسي".

أول هذه الخلافات يتعلق بإيران“ حيث يؤيد السعوديون إنشاء جبهة سنية موحدة ضد إيران، وهو نهج لا يخلو من كراهية دينية تعد جزءاً لا يتجزأ من الوهابية.

ورغم أن هذا التشدد قد يبدو محبذاً بالنسبة للصقور في واشنطن و(إسرائيل)، إلا أنه لا يؤدي إلا إلى تصعيد الطائفية السامة في المنطقة، التي يتجسد مثالها الرئيسي في الحرب الأهلية الكارثية في اليمن.

أما تركيا في المقابل، فعلى الرغم من خلافها مع إيران طوال سنوات حول الحرب الأهلية السورية، فإنها لم تُدِن إيران كعدو، ناهيك عن تأجيج أي وجهة نظر معادية للشريعة.

وقال "أردوغان" مراراً: "ديني ليس سنة وشيعة، ديني هو الإسلام".

هذا هو النهج الصحيح في منطقة لا تحتاج إلى المزيد من الطائفية“ حيث يعتقد "أردوغان" أن أفضل طريقة لترويض النفوذ الإيراني المزعزع للاستقرار هي من خلال الدبلوماسية بدلا من التهديد والعدوانية.

أما الخلاف الثاني بين أنقرة والرياض -وفق المجلة الأمريكية- فيدور حول جماعة الإخوان المسلمين، الحزب السياسي الإسلامي الرئيسي في مصر، الذي يملك فروعا كثيرة في جميع أنحاء المنطقة“ حيث تصنف الرياض الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية ودعمت الانقلاب العسكري الوحشي في مصر ضدها في ٢٠١٣.

أما أنقرة، فقد أدانت الانقلاب وارتبطت مع الإخوان“ مما جعل إسطنبول العاصمة الجديدة للمعارضين العرب، لا سيما أولئك الذين تحالفوا مع الإخوان.

ورغم أن الإخوان المسلمين هم جماعة سياسية هدفها النهائي هو تطبيق الشريعة، ويمكن أن تكون مصدر قلق للعرب العلمانيين، فإن السعودية في المقابل تطبق بالفعل أكثر تفسيرات الشريعة صرامة، كما أنها تعزز الحركات السلفية في المنطقة، وتتبنى رؤى أكثر رجعية من الإخوان المسلمين فيما يتعلق بقضايا مثل حقوق المرأة.

لكن الخلاف الحقيقي بين المملكة والجماعة هو خلاف سياسي يتعلق بعدم اعتراف الحركة الإسلامية بالسلطة المطلقة للحكام، وهو سبب يكفي لقمعها من وجهة نظرهم.

ومع ذلك، يُظهر التاريخ أن قمع الطغاة العرب للإخوان أفرز جماعات أكثر تشدداً، وكما يقول خبراء مثل "شادي حميد"، فإن "تطبيع الأحزاب الإسلامية" هو في الواقع السبيل الوحيد لبناء ديمقراطيات عربية.

وبناءً على ذلك، ترى "فورين بوليسي" أنه يجب على ولي العهد السعودي الأمير "محمد بن سلمان"، الذي حاول على ما يبدو سحر الغرب بإصلاحاته الشعبية مثل السماح للنساء بقيادة السيارات، أن يفهم أن التحديث لا يتعلق بالتغيرات الاجتماعية التجميلية فحسب، بل أيضا ببعض المعايير للحرية السياسية، وهذا لا يتضمن قتل المنتقدين بلا خجل، وفقا لتعبير المجلة.

يجب عزل بن سلمان وطرد بن زايد من المنطقة

*إبراهيم قراغول

رئيس تحرير صحيفة (يني شفق) الموالية لأردوغان: ٢٠١٨/١٠/٢٠

إن جريمة قتل جمال خاشقجي ليست جريمة جنائية وحسب. ولقد تحولت كيفية ارتكاب الجريمة والتخطيط لها وماذا حدث داخل القنصلية ومن شارك بها أو كان له نصيب منها، وكذلك هوية خاشقجي أو توجهه السياسي والأدلة التي ستصل إليها فرق التحقيق والتطورات القانونية التي من المحتمل أن تحدث مستقبلاً كل ذلك تحول إلى مسائل من الدرجة الثانية من ناحية الأهمية.

وبطبيعة الحال فإننا لا نستقل من أهمية هذه المسائل، فنحن أمام جريمة قتل صحفي، أو إنسان عادي، وتمزيق جسده ما إن دخل قنصلية بلاده، ومن يرتكب هذه الجريمة هو فريق إعدام تابع بشكل مباشر لإدارة تلك الدولة. إنهم يريدون التستر على الهمجية. وعندما يفشلون في ذلك وتظهر التسجيلات الصوتية التي تؤكد هذه الهمجية، تبدأ الإدارة السعودية وبن سلمان وبن زايد بتحميل فريق الإعدام المسؤولية عما حدث لينجوا بأنفسهم. بيد أن العالم يشهد زلزالا عنيفا فيما أصبحت السعودية تحت الانقراض.

جريمة خاشقجي كشفت ملفات قذرة

إننا أمام واحدة من أهم العمليات الاستخباراتية وملفات الاغتيال وتنفيذ الجرائم في منطقتنا منذ عقد من الزمان. بيد أن الحساسية الدولية إزاء الجريمة قد تخطت حجم الجريمة ذاتها، إذ إننا نشهد "تضاربا" أو "مواقف متباينة" داخل جميع الدول بدءا من سياستها الداخلية وصولا إلى علاقاتها الدولية.

إن النقاب يكشف الواحد تلو الآخر عن علاقات القوة وتصفية الحسابات والمخططات السرية على المستويين الإقليمي والدولي، لتظهر تفاصيل في غاية الدهشة. كما أن الكثير من الصور الخاصة بعالم المجهول "لكن يمكن توقعه" أصبحت غير قابلة للإخفاء، وأن الصراعات الكامنة وراء العالم المرئي تكشف أسرارها تدريجيا. إننا نتعرف من جديد إلى الوجه القاسي والشرس للنظام الدولي.

الأمور تسير في هذا الاتجاه

لقد أصبح القادرون على قراءة تطورات الأحداث أمام كتاب مفتوح من الأهداف عالية الأهمية مثل الأوضاع الداخلية في السعودية والصراع على السلطة داخل العائلة المالكة، والحسابات الإقليمية التي تدار من خلال المحور السعودي، لا سيما المخطط الرامي لتدمير المنطقة بأكملها والذي يروج له من خلال بن سلمان وبن زايد، وسير العلاقات الأمريكية – السعودية والخلاف داخل واشنطن حول السعودية، والأهم من ذلك كله أيضا محاولة الابتزاز التي تمارس على الرياض لاستنزاف ثرواتها، ومحاولة إدارة ترامب الوقحة لاستغلال واقعة خاشقجي وتحويلها إلى أموال تدخل خزائنها، بل والأدهى من ذلك تلميح الرئيس الأمريكي بمصادرة مئات مليارات الدولارات السعودية في الأسواق الأمريكية.

أكتب منذ عام ونصف العام عن هذه التطورات. بل إنه في الأيام التي لم يلاحظ فيها أحد الخريطة والسيناريو الإقليمي الجديد الذي يحاولون الترويج له من خلال بن سلمان وبن زايد كنت أكتب باستمرار حول أن هذا الثنائي سيدمر المنطقة وأنه يدير أعمالاً قذرة للغاية ضد تركيا، بل وسيواصل فعل هذا، وأن أساس الحرب السعودية - الإيرانية يوضع من خلال هذين الرجلين الذين يشاركان في كل عملية تدخل "مضادة لتركيا" بالتعاون مع التنظيمات الإرهابية لإغلاق أبواب التدخل أمام تركيا الراغبة في التعامل مع هذه الفوضى الإقليمية، بل وأنهما يتوليان المهام الإقليمية للمخططات الغربية التي تستهدف إسقاط أردوغان من السلطة.

كما سقت الكثير من الأمثلة على ذلك، وحذرت من أن هذا الثنائي يعتبر وجهان لمخطط واحد، وأننا أمام سيناريو دولي يرمي لتدمير المنطقة بأكملها من خلال هذين الزعيمين الخليجين، بل إنني كتبت عبارات من قبيل "يجب منع هذين الرجلين وإيقافهما، لأنه في حالة عدم إيقافهما فإن الشرق الأوسط سيجر إلى أزمات كبرى".

إن الفخ الأساسي نصب للسعودية" إذ وضع المخطط لتدمير السعودية من خلال بن سلمان وبن زايد حتى وإن أسست من خلالهما تقارب سعودي - أمريكي - إسرائيلي وروجوا لنظرية حماية الرياض في مواجهة إيران. لقد كانت منطقة الخليج، لا سيما السعودية، هي الجبهة التالية بعد حرب سوريا، لكنهم لم يدركوا ذلك أبداً، بل فشلوا في إدراكه. بيد أن تركيا أدركت، نحن فهمنا اللعبة، لكنهم أعموا العقلية العربية من خلال هذين الرجلين إلى أن لم يفهم أحد ما يحاك به.

إن السعودية الآن في وضع لا تحسد عليه، فالعالم بأسره يضغط عليها. كما أن ولي العهد بن سلمان يتعرض لاختبار صعب من خلال بن زايد الذي يديره ويوجهه. وإن لم يدرك السعوديون وخامة الأمر من خلال الحقائق التي ظهرت مع جريمة خاشقجي، فإنه لن تمر أعوام كثيرة حتى نصبح أمام "جبهة سعودية". فإدارة ترامب تستغل حتى جريمة قتل صحفي معارض من أجل مصادرة مئات المليارات السعودية في الأسواق الأمريكية، ناهيك أصلاً عن تفكيرها في بيع السلاح أو النهب ليوم أو يومين.

عزل بن سلمان الطريق الوحيد لنجاة الرياض

ينبغي لإدارة الرياض عزل بن سلمان من ولاية العهد في أقرب وقت ممكن. فليس أمامها خيار آخر، وإلا ستدفع الثمن غالياً. فلو عجزوا عن إفشال الفخ المقام للسعودية من خلال بن زايد، فسيصبحون ضحايا تصريحات ترامب التي قال فيها "لن تستطيعوا الصمود لأسبوعين"، وستبدأ تطورات الأحداث تسير في هذا الاتجاه. يجب إفشال المؤامرة التي تحاك من خلال بن سلمان وبن زايد على الفور.

إن الأمر نفسه ينطبق على الجانب التركي وكذلك جميع دول المنطقة. يجب طرد هذا الثنائي من المنطقة بأسرها و"تقليم أظافره"، وإلا فإنه سيشعل النار في المنطقة. ربما يكون هذا غريباً بالنسبة لمن يقرؤون الأمور من خلال واقعة خاشقجي فقط. لكن من يتابعون سير الأمور خلال السنوات الثلاث الماضية سيرون حقيقة هذا السيناريو.

وستعلم تركيا، من جانبها، قيمة ما تمتلكه من أدلة ضد بن سلمان وبن زايد، اللذين يقودان ضدها حملة عدائية شرسة، وكذلك جهازي الاستخبارات المصري والإسرائيلي.

الشعوب الديمقراطي: لجنة مناهضة التعذيب لا تقوم بمهامها تجاه إيمرالي

ANF: ٢١/١٠/٢٠١٨

قالت الرئاسة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي في سور جوشكين وألتونكايناك، إن فكر أوجلان هو فكر السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وتحدث الرئيسان المشتركان لحزب الشعوب الديمقراطي في ناحية سور في آمد سفيم جوشكون ومحمد علي ألتينكايناك، لوكالة فرات للأنباء (ANF) عن العزلة المفروضة على القائد عبدالله أوجلان.

العزلة جريمة بحق الإنسانية

وذكرت الرئاسة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي سيفيم جوشكين أن العزلة مازالت مستمرة منذ ١٩ سنة وحتى الآن، مؤكدة أن العزلة جريمة بحق الإنسانية، وغير قانونية، وأنها وضعت تركيا في فوضى عارمة.

وأوضحت أنهم بنوا في إيمرالي نظام جديد كان أشد من العزلة، اتجهت إليه القوى المهيمنة في تركيا في إطار سعيها لقطع العلاقة بين أوجلان والمجتمع من أجل محاصرة فكره ومنعه من الانتشار. وأضافت "يقومون بتتبع أوجلان داخل السجن بكاميرات مراقبة خلال ٢٤ ساعة على الدوام، كما يمنعون عنه الصحف والاستماع إلى الراديو والتحدث عبر الهاتف إضافة لمنعه من إجراء المقابلات، إنهم يعملون جاهدين لإقامة جدار يعزله عن المجتمع."

وقالت جوشكين إن حرية أوجلان تعني تحقيق السلام وأنه "منذ ٢٧ تموز عام ٢٠١١ وحتى الآن لم يتمكن محاموه من مقابلته ومنذ ٣ سنوات منعت عائلته أيضا من مقابلته، وباتت تراودنا الشكوك وينتابنا القلق فيما يخص الوضع الصحي للقائد أوجلان، لا بد من رفع العزلة المشددة، حرية أوجلان تعني حرية الشرق الأوسط برمته كما يعني تحقيق الأمن والسلام، ويجب إنهاء هذه السياسة التعسفية".

العزلة ستنتهي بنضال وقوة الشعب الكردي

وتحدث محمد علي ألتينكايناك أيضا عن العزلة قائلا: "فرضت العزلة على أوجلان منذ عام ١٩٩٩، وهي منافية للإنسانية ولكافة القوانين الدولية، وهذه العزلة المفروضة على أوجلان تعني العزلة على عموم شعوب الشرق الأوسط، تركيا تسعى من خلال العزلة إلى كسر إرادة الشعب الكردي، لكننا نؤكد أن العزلة ستنتهي بعزيمة ونضال الشعب الكردي".

لن يتم فرض العزلة على أفكار الملايين

وأكد ألتينكايناك أن الدولة تحاول من خلال العزلة محاصرة فكر أوجلان ومنعه من الانتشار موضحاً: "أوجلان ليس شخصاً عادياً إنه قائد الشعب الكردي، الملايين من البشر تمسكوا بفكره، لذلك أقول أنه من الصعب فرض العزلة على أفكار الملايين، ولا يمكن فرض العزلة على السلام، فالدولة التركية تخشى فكر أوجلان، لأنه فكر السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، لذلك فهم يصرون على العزلة".

السكوت عن العزلة هو دعم للعزلة وقبول به

وأشار ألتينكايناك إلى أن الهدف الأساسي لحزب العدالة والتنمية هو العزلة وإبادة الشعب الكردي. وقال إنه منذ ٤٠ سنة والشعب الكردي يعاني الإبادة، والآن العزلة تزيد الأمر سوءاً، والدولة التركية تعمل من خلال العزلة على القضاء على اللغة والثقافة والهوية الكردية، مع تشديد العزلة تشدد الحرب، ومع تشديد العزلة يزيد القتل والخراب والمجازر في كردستان، محكمة حقوق الإنسان الأوروبية ولجنة مناهضة التعذيب في المعتقلات يدعمون العزلة من خلال صمتهم، لقد ابتعدوا جداً عن مهامهم ووظائفهم، يجب عليهم إجراء بحث في إيمرالي والقيام بمهامهم على أكمل وجه".

أردوغان: لم يحدث انتهاك للحقوق الشخصية والدينية في تركيا خلال حكمنا !

(زمان التركية) : ٢١/١٠/٢٠١٨

زعم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إنه لم يكن هناك أي تضيق لمساحة حرية أي شخص أو مجموعة عرقية أو دينية في تركيا خلال السنوات الـ ١٦ الماضية، ولم يتم التدخل في طراز معيشة أي إنسان على حد تعبيره. وتابع أردوغان، نشرنا جواً من الحرية في بلادنا، بحيث لا يتعرض أي شخص فيها للتمييز أو الإقصاء بسبب معتقده أو مظهره الخارجي.

ويأتي هذه التصريحات من أردوغان في الوقت الذي اعتقلت السلطات التركية أكثر من ٥٠ ألف شخص، بينهم صحفيون وأكاديميون بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي جرت في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦، بذريعة صلتهم بحركة الخدمة.

وسمح قانون الطوارئ لإردوغان والحكومة بتجاوز البرلمان في إقرار قوانين جديدة تمكنهم من تعليق الحقوق والحريات.

وشهدت الحملة إغلاق أكثر من ٢٢٠٠ مؤسسة تعليمية خاصة و١٩ اتحاداً عمالياً و١٥ جامعة ونحو ١٥٠ وسيلة إعلام.

وسجنت أنقرة العديد من قادة حزب الشعوب الديمقراطي المعارض الموالي للكرد والعديد من نواب الحزب في البرلمان وعلى رأسهم صلاح الدين دميرناش في اتهامات تتعلق بالإرهاب.

يذكر أن الانقلاب الفاشل أسفر عن خضوع ٤٠٢ ألف شخص لتحقيقات جنائية، واعتقال ما يقارب ٨٠ ألفاً، بينهم ٣١٩ صحفياً، وإغلاق ١٨٩ مؤسسة إعلامية، وفصل ١٧٢ ألفاً من وظائفهم، ومصادرة ٣٠٠٣ جامعة ومدرسة خاصة ومساكن طلابية، بالإضافة إلى وفاة نحو ١٠٠ شخصاً في ظروف مشبوهة أو تحت التعذيب أو بسبب المرض جراء ظروف السجون السيئة، وفرار عشرات الآلاف من المواطنين إلى خارج البلاد، وفق التقارير الأخيرة التي نشرتها المنظمات الدولية ومنها تقرير منظمة العفو الدولية مطلع شهر مايو/ أيار ٢٠١٨، علماً بأن هذه الأرقام قابلة للتغيير نظراً لاستمرار العمليات الأمنية بتهمة المشاركة في الانقلاب على الرغم من مرور عامين كاملين على وقوعها.

كاتب بريطاني: النظام التركي بقيادة أردوغان "وحشي"

(زمان التركية) : ٢١/١٠/٢٠١٨

"الوحشية" أداة النظام التركي في معاملة الصحفيين، بهذا وصف كنان مالك، الكاتب البريطاني، النظام التركي بعد محاولة الانقلاب ضد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ٢٠١٦. وأشار إلى أن خير دليل على القمع والوحشية هو استمرار احتجاز المفكر التركي عثمان كافالا وغيره دون توجيه اتهام إليه.

كما ذكر أن كافالا في نظر الحكومة التركية مثير للشغب والمشاكل نظراً لدوره في الدفاع عن حقوق وحريات الشعب التركي وتبنيه لآراء مختلفة عن تلك الخاصة بالنخبة الحاكمة التي ترى أن الحوار المفتوح تهديداً. وأوضح أن حجم القمع الصادم في تركيا منذ فرض حالة الطوارئ بعد محاولة الانقلاب في يوليو ٢٠١٦، ازداد جداً، حيث احتجزت السلطات التركية أكثر من ١٤٢ ألف شخص، وأغلق ما يقرب من ٢٠٠ وسيلة إعلامية بينما اعتقل قرابة ٣١٩ صحفياً على الأقل من ضمنهم الصحفيين الذين اعتقلوا في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٧، حيث كان ثلثهم في تركيا.

ومن جهة أخرى، في وقت سابق من هذا الشهر، أيدت محكمة الاستئناف التركية الأحكام بالسجن المؤبد داخل السجن على ٤ صحفيين أترك بارزين بسبب صلتهم المزعومة بفتح الله جولن رجل الدين المقيم في الولايات المتحدة والذي تتهمه تركيا بالوقوف وراء محاولة الانقلاب.

أردوغان في ديار بكر: "سكون أول من يقف في وجه ممارسي التفرقة العنصرية"

موقع رئيس الجمهورية التركي : ٢٠١٨/١٠/٢١

قال رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، إن "بناء الدولة ومستقبلها يعتمد على السيف والقلم. يجب أن يكون سيفك حاداً مُشهر بوجه أولئك الذين يطمعون بوطنك وحريتك. كما يجب أن يكون قلمك قوياً حتى تتمكن من إعداد الأجيال للمستقبل من خلال التعليم. إن تركيا تعمل اليوم جاهدة من أجل الدفاع عن نفسها وبناء مستقبلها".

جاء ذلك في كلمة ألقاها الرئيس أردوغان، بمهرجان "الشباب"، في ولاية ديار بكر، جنوب شرقي البلاد، يوم السبت.

قال الرئيس أردوغان في مستهل كلمته إن "الحكومة التركية تمضي قدماً من أجل إعمار وتطوير وتحقيق الاستقرار والازدهار بديار بكر، وليس لاستغلالها". وتابع إن "بناء الدولة ومستقبلها يعتمد على السيف والقلم. يجب أن يكون سيفك حاداً مُشهر بوجه أولئك الذين يطمعون بوطنك وحريتك. كما يجب أن يكون قلمك قوياً حتى تتمكن من إعداد الأجيال للمستقبل من خلال التعليم. إن تركيا تعمل اليوم جاهدة من أجل الدفاع عن نفسها وبناء مستقبلها".

وشدد الرئيس أردوغان، على أن المنظمات الإرهابية أيا كانت مسمياتها ومزاعمها فإن كافة الخيوط التي تديرها تلتقي في نفس النقطة، واستطرد قائلاً: "لا فرق بين عناصر تنظيم غولن الإرهابية الذين باعوا أنفسهم إلى الدجال في الولايات المتحدة مقابل دولار واحد، وبين إرهابي تنظيم داعش، الذين يذبحون المسلمين باسم الإسلام، أو الإرهابيين الانفصاليين الذين يطلقون الرصاص على بلدهم وشعبهم. إن خلفية أولئك الذين يستهدفون بلادنا باستغلال قيم ديانتنا المقدسة هي نفس خلفية أولئك الذين يعلنون الحرب على أمتنا من خلال استغلال اسم إخواننا وأخواتنا الكرد. إن كافة مواطنينا البالغ عددهم ٨١ مليون نسمة سواء أكانوا من الترك أو الكرد أو لاز أو الآشوريين أو العرب أو من مهاجري البلقان أو القوقاز، لديهم دولة واحدة هي الجمهورية التركية". وتابع "كونوا على علم أن كل من يأتي إليكم بأفكار من قبيل التقسيم أو التفكك أو التمييز أو البؤس أو الخوف إنه هو عدوكم الأكبر. حيث أن الشيء الوحيد الذي يمكن أن نراه عندما ننظر إلى خلفية أولئك الذين يأتون بمثل هذه المقترحات هو أعدائنا اللدودين. إن أولئك الذين لم يتمكنوا من هزيمة صلاح الدين أو قلع أرسلان في الماضي قد وضعوا أعينهم عليكم الآن. إن شخصيتهم لا تعرف حدوداً للأكاذيب والافتراءات والوعود والنفاق".

كما شدد الرئيس أردوغان، على أن حكومته ستكون أول من يقف في وجه من يمارس التفرقة العنصرية في تركيا، وقال في سياق متصل "سكون أول من يقف في وجه ممارسي التفرقة العنصرية في تركيا".

وبعد إتمام خطابه نزل الرئيس أردوغان، إلى ساحة استاد كرة القدم في ديار بكر معلناً انطلاق مباراة "فريق الشهرة" في إطار مهرجان "الشباب".

حزب أردوغان يواصل النزف.. وتوقعات بأكبر خسارة بانتخابات ٢٠١٩

سكاي نيوز عربية: ٢٠١٨/١٠/٢١

يواصل حزب العدالة والتنمية الحاكم، الذي ينتمي إليه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، "النزف" وفقدان الناخبين لصالح أحزاب المعارضة، إذ تشير التوقعات إلى احتمال تعرضه لأكبر خسارة في الانتخابات المحلية المقبلة.

ويأتي هذا التراجع في شعبية حزب العدالة والتنمية، في ظل تصاعد شعبية حزب الحركة القومية، وحزب الشعب الجمهوري المعارض في البلاد، وفق أحدث استطلاعات للرأي، بحسب ما ذكرت صحيفة "أحوال" التركية، الأحد.

وستجرى الانتخابات المحلية في تركيا ٣١ مارس ٢٠١٩ في ٨١ مقاطعة في البلاد.

وقد فاز حزب العدالة والتنمية، بـ ١٨ بلدية من أصل ٣٠ بلدية في انتخابات عام ٢٠١٤ بنسبة ٦٠ في المائة من الأصوات.

ونقلت الصحيفة عن كمال أوزكيراز، رئيس مركز "أوراسيا" لأبحاث الرأي العام في تركيا، قوله: "إن ارتباط حزب العدالة والتنمية بالمجتمع ضعف كثيراً مقارنة مع حزب الحركة القومية". وأضاف: "لقد تحول حزب العدالة والتنمية مع الوقت إلى حزب الدولة والبيروقراطية".

وسيحصل حزب العدالة والتنمية على ٣٨ في المئة من الأصوات، في حين سيحظى حزب الشعب الجمهوري على ٣٣ في المئة من الدعم، مما يضيق الفجوة بين حزب المعارضة والحزب الحاكم في تركيا، حسبما أشار أوزكيراز.

وبينما كانت نسبة الأشخاص الذين قالوا قبل ١٠ سنوات إنهم لن يصوتوا أبدا لحزب الشعب الجمهوري المعارض حوالي ٧٠ في المائة، فإن هذه النسبة انخفضت إلى ما يتراوح بين ٣٠-٤٠ في المائة هذه الأيام.

وأشار أوزكيراز إلى أن مدنا مثل إسطنبول وأنقرة وإزمير، ستلعب دوراً محورياً في الانتخابات المحلية المقبلة، خاصة إذا تمكنت الأحزاب المعارضة من خوض الانتخابات بمرشحين مشتركين. وأكد أن حزب العدالة والتنمية سيعاني من أكبر خسارة في الأصوات، إذ رجح أن تذهب نسبة كبيرة من أصوات حزب العدالة والتنمية إلى حزب الشعب الجمهوري.

بعد إطلاق سراح القس الأمريكي.. وهم اسمه دولة القانون في تركيا

الأهرام: ٢١/١٠/٢٠١٨

أنقرة- سيد عبدالمجيد: شهور وأسابيع ممتدة وأهل الحكم يتقدمهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ومن يدور في فلهم لا يتوقفون عن إطلاق نغمة التجسس بحق القس الأمريكي أندرو برانسون، وبالتوازي كانت وسائل الإعلام، معظمها بات في كنف السلطة، يأتمر بأوامرها ويمتثل لتعليماتها ولا يحيد عنها قيد أنملة، يبت لقطات وفيها برانسون يصطف فرحا ومبتهجا بجانب من وصفوا بالإرهابيين في إشارة إلى عناصر منظمة حزب العمال الكردستاني الانفصالية، لا يلتقط فقط معهم الصور التذكارية بل يؤازرهم ويشد من عضدهم في مقاومة الدولة التركية. ولم تشفع له ديانتته المسيحية في أن تبرأ ساحته من الانتماء إلى تنظيم الداعية الإسلامي فتح الله غولن، الذي قاد محاولة الانقلاب الفاشل منتصف يوليو ٢٠١٦، ومنذ ذلك التاريخ وضع القس خلف القضبان عقابا لدعمه الانقلابيين. لكل هذا لم يكن لدى القطاعات العريضة من مواطني البلاد بطول الأناضول وعرضه، أدنى شك في أن عقابا مزلزلا سينزل على «العميل» المتمسح برداء الورع، جزاء على ما اقترفه بحق وطن احتضنه على مدى عشرين عاما. وفجأة بدأت الصورة تتلون وتتغير وتضاف لها رتوش وتطمس منها زوايا وشبكات التلفاز بدورها صارت تروج لشئ ما قد يحدث، تهيأ الرأي العام لخبر ربما لا يسره.

وطبيعي تساؤل الناس: هل الحاصل ما هو إلا تهديد لأمر جليل، حتى لا يصدم الشعب؟ وسرعان ما جاءت الإجابة الصادمة، فما هو القاضي بمحكمة علي آغا بمدينة إزمير يدبج حكمه ويطلق سراح القس الذي خرج من قاعة المحكمة لا إلى منزله كي يلتقط أنفاسه ويعد حقيبته عائدا لوطنه، بل توجه مباشرة إلى مطار عدنان مندريس بذات المدينة المطلة على بحر أيجة، ليستقل طائرة خاصة كانت رابضة بمدرج طوارئ ومحركاتها دائرة، إلى ألمانيا في مشهد لا تفسير له سوى أنه أمد سلفا».

صحف المعارضة بكاملها انتهزت الفرصة لتظهر للرأي العام، الذي تم إيهامه بـ «أن القس جاسوس داعم الإرهاب والإرهابيين»، مدى نفاق حكومتهم إذ تصدر خبر الإفراج عن القس مانشيتات صفحاتها الأولى، في حين توارى «خجلا» بنظيراتها الموالية للرئيس رجب طيب أردوغان إذ جاء مقتضبا صغيرا تكاد لا تراه الأعين. وأجمعت «جمهورية وسوزجو ويني جاغ وميللي جازيته ويورت وايدنليك» على وجود ضغوط خارجية مورست على حكومة العدالة والتنمية لتغيير موقفها بصورة جذرية. وأشارت الصحف نفسها إلى أن «الأمر الرئاسي» بإطلاق سراح القس معلوما لدى الولايات المتحدة مسبقا ودلت على ذلك بما قاله وزير الخارجية الأمريكي قبل يوم من جلسة المحاكمة أن برانسون سيفرج عنه خلال ٣٦ ساعة وهو ما تم. ولم يكن غريبا أن يعلن أيكوت أردوغانو النائب بحزب الشعب الجمهوري عن إسطنبول في تغريده له على تويتر أن «أنجيلا ميركل» ضغطت على الحكومة فتم إطلاق سراح الصحفي الألماني يوجيل التركي الأصل، وضغط ترامب فكان له ما أراد بإطلاق سراح القس. وبعلامات تعجب اختتم أروغدو تغريده ساخرا.. ويقولون: تركيا دولة قانون!! حزب السعادات الذي أسسه الراحل نجم الدين أربكان رغم أنه يصنف في المعارضة، إلا أن مواقفه لا تختلف كثيرا عن الحزب الحاكم، غير أن موضوع القس وما تمخض عنه من تداعيات استفزه بشدة، وقال رئيسه «قره مولا أوغلو» في تغريده على تويتر: «إذا كان هناك شهود يغيرون تصريحاتهم لأسباب واهية فهذا يعني أن القضاء ليس مستقلا» وأضاف قائلا: «كان أردوغان يذكر الرأي العام بين الفينة والأخرى على مدار شهور بواسطة إعلامه أن برانسون- هو العقل المدبر للانقلاب، بالإضافة إلى تقديمه على أنه هو السبب في قلب الأوضاع الاقتصادية للبلاد، ثم موجهها حديثه لأردوغان «لكنكم في نهاية المطاف أركبتم القس طائرته وشيئتموه إلى بلده»!! ووفقا لمحللين أترك فأردوغان سلم «القس» دون أي مقابل، بعد أن فشل في استغلاله لإغلاق بعض الملفات بين البلدين.. وما هو ماكس هوفمان، المدير المساعد لشئون الأمن القومي والسياسة الدولية في «مركز التقدم» يقول في تصريحات أدلى بها للنسخة التركية لإذاعة «صوت أمريكا» إن إطلاق سراح القس الأمريكي أندرو برانسون حتى وأن كان مرضيا، ولكنه لن يحل المشاكل الرئيسية العالقة بين البلدين. وأوضح هوفمان، أن الشارع الأمريكي لا ينظر إلى قضية الإفراج عن القس على أنه حكم قضائي، إذ ترسخت لديه والسلطات الأمريكية إجمالا قناعة بأن القضاء بات ميسسا للغاية وأن مفهوم العدل غائب في تركيا منذ زمن. ولفت إلى أن إدارة ترامب أدركت مدى تأثير ممارسة سياسة العصا والجزرة على أردوغان بحيث اضطر إلى إطلاق سراح القس على الرغم من كل تصريحاته وتحدياته الصارخة.

وليس مستبعدا، إن لم تفرج أنقرة عن بقية الأمريكيين المعتقلين في سجونها، أن تقوم واشنطن بفرض عقوبات جديدة عليها قد تطول هذه المرة مسئولين بارزين آخرين في نظام الرئيس التركي.

باختصار بدت شعارات الأخير وتصريحاته النارية ضد الولايات المتحدة فقط للاستهلاك المحلي وأنه لم يكن يعني حرفيا ما يصرح به بما فيها قضية القس برانسون نفسه.. وليثبت أن بلاده لا هي الدولة الديمقراطية ولا قضاؤها حياديا ومستقلا»!!

هل انتهت الخلافات بين أنقرة وواشنطن؟

*عمر كوش

العربي الجديد: ٢١/١٠/٢٠١٨

يمكن النظر إلى إطلاق السلطات التركية سراح القس أندرو برونسون، وتمكينه مع العودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها خطوة في اتجاه تطبيع العلاقات التركية الأمريكية، بما قد يمهد لإنهاء مرحلة غير مسبقة من التوتر والتصعد الذي اعتري العلاقات بين البلدين الحليفين تاريخياً.

غير أن إطلاق سراح برونسون أطلق العنان لحديث الصفقات، إذ سبق وتحدثت تقارير إعلامية أمريكية عن صفقة، نوقشت وتمت خلال اللقاء الذي جرى بين الرئيسين، الأمريكي دونالد ترامب والتركي رجب طيب أردوغان، على هامش أعمال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، أخيراً في نيويورك، وتقضي بالإفراج عن برونسون مقابل رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية على تركيا، لكن الرئيس ترامب نفى عقد أي صفقة مع نظيره التركي.

في المقابل، تحدثت أوساط إعلامية وسياسية تركية عن صفقة، تقوم على إطلاق سراح برونسون في مقابل تنفيذ اتفاق منبج، أي شرق الفرات مقابل برونسون، رابطة ما بين تصريحات الرئيس أردوغان بشأن اتفاق منبج ما بين الطرفين التركي والأمريكي، وبين توقيت إطلاق سراح برونسون، إذ اعتبر أردوغان، عشية إطلاق سراح برونسون، أن "اتفاق منبج أجل، لكنه لم يمت"، وطالب الولايات المتحدة بتنفيذ بنود الاتفاق، الذي وقع في أنقرة، في الرابع من يونيو/ حزيران الماضي، ما بين وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، ونظيره التركي، مولود جاويش أوغلو.

وإذا كان بعض الساسة الأتراك قد بالغ في توقع الخطوة المقابلة التي قد تتخذها الولايات المتحدة حيال الخطوة التركية، مثلما توقع زعيم حزب الحركة القومية، دولت بهجلي، بأن تقوم الإدارة الأمريكية بخطوة مقابلة، عبر إطلاق سراح المصري، محمد هakaan أتيل، الذي كان يتولى منصب نائب المدير العام لبنك هلق التركي، وحكم عليه بالسجن ٣٢ شهراً، بتهمة غسل أموال إيرانية، حيث سبق أن رفضت الإدارة الأمريكية هذه الصفقة. وتترقب الأوساط التركية الخطوة التي يمكن أن تتخذها السلطات الأمريكية حيال إطلاق سراح القس الأمريكي، أندرو برونسون، حيث تتوقع أن ترفع الإدارة الأمريكية العقوبات الاقتصادية التي فرضتها على كل من وزير العدل التركي، عبد الحميد غول، ووزير الداخلية، سليمان صويلو، بسبب احتجاج القس برونسون، إضافة إلى إلغاء قرارها مضاعفة الرسوم الجمركية التي فرضتها على واردات الصلب والألمنيوم من تركيا، الأمر الذي قد ينعكس إيجاباً على الاقتصاد والليرة التركيين.

لم يخف الرئيس ترامب تباينه وسعادته أمام أنصاره لإطلاق سراح برونسون، لأن ذلك يرضي ناخبه من المتشددين الإنجليين، بما يعني كسب أصواتهم في الانتخابات النصفية المقبلة في نوفمبر/ تشرين الثاني، لذلك شكر الرئيس أردوغان، واعتبر على "تويتر" أن هذه الخطوة ستؤدي إلى "علاقات جيدة، وحتى ممتازة، بين الولايات المتحدة وتركيا"، الأمر الذي يطرح التساؤل عما إذا كان إطلاق سراح برونسون سينهي التأزم والتوتر الذي اعتري العلاقات التركية الأمريكية، وعما إذا من الممكن إزالة نقاط الخلاف الكثيرة بين البلدين حيال قضايا

إقليمية ودولية عديدة، والتي لم تكن مسألة سجن القس برونسون أهمها، بل تمتد إلى اعتراضات أمريكية على ممارسات نظام الحكم في تركيا، وتناول كيفية تعامل الولايات المتحدة من القضية السورية، على خلفية حصر واشنطن أولوياتها في دعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سورية، الذي تعتبره تركيا الذراع السوري لحزب العمال الكردستاني التركي، من أجل محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وغضّ نظر السياسة الأمريكيين عن ممارسات النظام السوري الذي كانت أنقرة تعتبره أصل القضية السورية.

ولعل الأهم هو ما اعتبرته أنقرة تخلي الولايات المتحدة ودول الغرب عنها، حين توترت علاقاتها مع روسيا، بعد إسقاطها إحدى مقاتلاتها في ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ٢٠١٥، ثم رفع الموقف الأمريكي الملتبس من المحاولة الانقلابية الفاشلة، من حدة توتر العلاقات بين البلدين، إضافة إلى رفض الولايات المتحدة تسليم فتح الله غولن الذي يعيش في بنسلفانيا الأمريكية.

وإن كان من المتوقع رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية التي اتخذت على خلفية قضية احتجاز القس برونسون، إلا أن رآب الصدع الذي أصاب العلاقات الأمريكية التركية يحتاج جهوداً كبيرة، تناول إصلاح خط سير العلاقات الأمريكية التركية المتعرج، حيال قضايا منطقة الشرق الأوسط، كونها العامل الأساس، والمساهم الأبرز في توترها وتصدّعها، بدءاً من الموقف من القضية السورية، ومروراً بالعلاقات بين تركيا وإسرائيل، ووصولاً إلى علاقات تركيا مع نظام الملالي الإيراني، خصوصاً في الجانب الاقتصادي، إضافة إلى علاقات تركيا مع روسيا الاتحادية، وما نتج عنها من تفاهاتٍ سياسية بين الثلاثي، الروسي والملالي الإيراني والتركي حيال الملف السوري، وبالتالي ليس متوقعاً أن تزيل صفقة برونسون ركام الخلافات بين أنقرة وواشنطن حول ملفات المنطقة، خصوصاً أن السياسة الأتراك لن يحدوا على مواصلة العلاقات مع نظام الملالي الإيراني، وفي جانبها الاقتصادي، إذ يرفض السياسة الأتراك قطع علاقات بلادهم التجارية مع إيران، ويرفضون كذلك وقف استيراد النفط والغاز منها، لأن ذلك يخص أمن الطاقة التركي، بوصفها دولة غير منتجة لمصادر الطاقة.

ولا شك في أن الوصول إلى علاقات جيدة، بل وممتازة حسبما غرّد ترامب، يتطلب القيام بخطوات عملية، لعل أهمها وقف مشروع القانون الذي وافقت عليه لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، ويقضي بتقييد حصول تركيا على قروضٍ من المؤسسات الدولية. كما أن من المنتظر تشديد العقوبات الأمريكية على طهران، وتطبيق الحزمة الثانية منها في الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، وبالتالي ماذا ستفعل الإدارة الأمريكية إذا واصلت السياسة الأتراك إصرارهم على عدم الرضوخ للعقوبات الأمريكية على نظام الملالي الإيراني؟

ولعل الأهم هو ما الموقف الذي سيتخذه ترامب حيال مشروع قانون أقره مجلس الشيوخ، يقضي بإلغاء بيع تركيا طائرات مقاتلة من طراز "إف ٣٥"، إذا مضت في صفقة منظومة أس ٤٠٠ الصاروخية من روسيا التي تم التوقيع على عقد شرائها في ١٢ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧؟

والحاصل أن إطلاق سراح برونسون خطوة في اتجاه نزع أحد أسباب التآزم في العلاقات الأمريكية التركية، إلا أن عودتها إلى ما قبل مرحلة من التصدّع تتطلب جهوداً كبيرة، خصوصاً في أجواء من العداء الشعبي التركي حيال سياسات الولايات المتحدة، وبالتالي لن تفضي أي صفقة كانت إلى تصحيح مسار من خلافات تراكمت خلال سنوات عديدة.

الأرقام تكذب تصريحات أردوغان حول ملف الحريات في تركيا

(زمان التركية): ٢٠١٨/١٠/٢٢

زعم الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، خلال كلمة ألقاها أثناء افتتاح مركز لوقف الشباب الأتراك بإسطنبول، الأحد إنه لم يكن هناك أي تضيق لمساحة حرية أي شخص أو مجموعة عرقية أو دينية في تركيا خلال السنوات الـ١٦ الماضية، ولم يتم التدخل في طراز معيشة أي إنسان.

إلا أن الأرقام والتقارير لجمعيات دولية وحقوقية تشير عكس تمام ما ادعاه أردوغان وتؤكد أن هناك تضيقاً على نطاق واسع على الحريات واعتقال المعارضين بشكل ممنهج خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا في عام ٢٠١٦.

ووفقاً لأرقام رسمية، حققت تركيا مع أكثر من ٦٠٠ ألف شخص بتهمة الإرهاب والانتماء إلى حركة الخدمة، التي يتهمها الرئيس رجب طيب أردوغان، بتدبير محاولة الانقلاب، في يوليو/ تموز ٢٠١٦.

وحذر ناشطون ومنظمات مدنية من الأوضاع الصحية المتدهورة للسجناء في بعض السجون التركية المكتظة بالنزلاء، لا سيما خلال العامين الماضيين، منذ بدء الحملات الأمنية.

واعتبرت عضو جمعية المجتمع المدني لأنظمة إنفاذ القانون بريفان كوركوت، أن الصحة هي "القضية الأكثر خطورة في السجون التركية الممتلئة"، وتلقت عشرات الرسائل من النزلاء الذين يصفون ظروف الحبس الصعبة.

ووفقاً لتقرير أرسلته وزارة العدل إلى البرلمان التركي قبل أسابيع، كان هناك أكثر من ٢٤٦ ألف سجين في ٤٤٩ سجناً سعتها جميعاً نحو ٢١١ ألفاً، مما يعني أن هناك "حمولة زائدة" تقدر بعشرات الآلاف من السجناء.

وأدت الزيادة المستمرة في عدد النزلاء إلى تقلص المساحات المخصصة للسجناء، الأمر الذي يعد انتهاكاً لحقوق السجناء التي يكفلها القانون.

وتقول كوركوت: "يستغرق الأمر أشهراً للوصول إلى المستشفى. ويتشارك ٣٠ سجيناً في جناح مخصص لـ١٢ فرداً فقط، وبسبب عدم كفاية الأسرة يتشارك المحتجزون في الفراش. وفي بعض السجون توجد أسرة على الأرض أمام مدخل الحمام".

واعتبرت الناشطة المدنية أن "الاكتظاظ مسألة خطيرة (على السجناء) لأنها تعيق خروجهم لممارسة الأنشطة الاجتماعية وممارسة حقوقهم".

وأضافت بحسب ما نقل موقع (اليوم السابع) أن المعتقلين السياسيين يمكن نقلهم إلى ٣ سجون مختلفة في السنة، مما يمثل عبئاً كبيراً على العائلات لزيارة ذويهم، لا سيما في حال وجود كبار سن أو مرضى في الأسرة، حيث "لا يتم النظر إلى مثل هذه الظروف في عمليات النقل. تتم معاقبة كل من النزلاء والعائلة".

كما انتقدت كوركوت نقص الكتب، إذ لا تقبل إدارة معظم السجون الكتب التي ترسلها أسر السجناء، وترفض أيضاً الكتب باللغات الأجنبية بسبب عدم وجود مترجمين يمكنهم مراجعة توافق الكتب مع الأنظمة واللوائح. وبيّنت أن إدارات بعض السجون تحتجز مذكرات السجناء لفحصها، أو ترفض بشكل تعسفي نقل التماسات النزلاء الذين يطالبون بحقوقهم إلى مؤسسات أخرى.

وسلطت الناشطة الضوء على تجاهل الإعلام التركي لنشر التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في السجون، لأن "الناس غير مهتمين بما يحدث في الزنازين".

مكاسب تركيا من أزمة "خاشقجي"

دعم اقتصادي وضغط على السعودية لوقف دعم الكرد في سوريا

أوراسيا ريفيو: ٢٠١٨/١٠/٢٢

مع إعلان المملكة العربية السعودية وفاة الصحافي السعودي جمال خاشقجي في مشاجرة داخل القنصلية السعودية في إسطنبول، وإعلانها التحقيق مع ١٨ شخصا متهمين في الواقعة، فإن تركيا تحاول تعزيز استفادتها من القضية من خلال الضغط على المملكة لمحاولة تحقيق حلم قيادة العالم الإسلامي وإعادة وضع نفسها كحليف رئيسي للولايات المتحدة.

قبل الإعلان الرسمي، عملت تركيا على تسريب ما قالت إنه أدلة تملكها على مقتل "خاشقجي" رغم أنها لم تعلن أي شيء رسمياً، وكان الهدف هو تعزيز موقعها الجيوسياسي في مواجهة المملكة العربية السعودية، وكذلك روسيا وإيران، واحتمال تحقيق ميزة اقتصادية في الوقت الذي تكافح فيه لعكس مسار الانكماش المالي، الناتج عن الأزمة مع الولايات المتحدة قبل عدة أشهر.

وبذلك، أجبرت تركيا المملكة العربية السعودية على السماح للمحققين الأتراك الذين رافقهم المسؤولون السعوديون بالدخول إلى القنصلية، ووضع الرئيس رجب طيب أردوغان نفسه في موقع "المنقذ" للمملكة من خلال هندسة الوضع الذي سيسمح للمملكة بصياغة طريقة لحفظ ماء الوجه من الأزمة.

قدم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للأتراك والسعوديين يد المساعدة من خلال إحالة احتمالات مقتل "خاشقجي" من قبل المارقين، وأرسل وزير خارجيته مايك بومبيو إلى الرياض وأنقرة. وقد استغلت تركيا الموقف لتحقيق مكاسب من خلال التوصل إلى صيغة لا تضر بالأسرة الحاكمة في السعودية، وفي نفس الوقت تعزز النفوذ التركي.

تعزز النفوذ التركي في الأساس من حقيقة أن المملكة العربية السعودية -صورتها في الدوائر الحكومية والسياسية والتجارية، تضررت بشدة من الأزمة- وإدارة "ترامب" تريد ضمان أن الأسرة الحاكمة في المملكة ستخرج من الأزمة سالمة قدر الإمكان.

نتيجة لذلك، من المرجح أن تغير أزمة "خاشقجي" من ديناميكيات المنافسة طويلة الأمد بين تركيا والمملكة العربية السعودية لقيادة العالم الإسلامي. كما أن هذه القضية تعزز موقف تركيا في تحالفها التفاعلي مع روسيا وإيران أثناء مناوئتهما لإنهاء الحرب في سوريا بطريقة تدعم رئاسة بشار الأسد في الوقت الذي تتعامل فيه مع المخاوف التركية.

ومن المرجح أن يستفيد موقف تركيا التنافسي مع السعودية، من حقيقة أنه مهما كان الحل المطروح الذي يمنح المواجهة والذي تتبناه المملكة، من المرجح أن يكون خاطئاً عندما يتم اختباره من خلال الحقائق المتاحة، حتى لو كان الكثيرون يرون تركيا على أنها سهلت الحل السياسي بدلاً من ضمان إثبات الحقيقة.

بالفعل، عائلة "خاشقجي" سبق أن ألمحت ونقلت عنها وسائل الإعلام السعودية، أنها تدعم نفي السعودية للمسؤولية، وألمحت أيضاً أن مصيره كان نتاج مؤامرة من قطر و/أو تركيا والإخوان المسلمين، وألقت بظلال الشك على صحة ما قالته الخطيبة التركية لـ "خاشقجي"، حين دعت إلى "إنشاء لجنة دولية مستقلة ومحايدة للتحقيق في ظروف وفاته".

تختلف تركيا والمملكة العربية السعودية في قضايا متعددة تقسم العالم الإسلامي، فقد تعهدت تركيا بمساعدة إيران على التغلب على العقوبات الأمريكية المدعومة من السعودية، والتي فرضت بعد انسحاب "ترامب" في مايو من الاتفاقية الدولية لعام ٢٠١٥، التي حدثت من الطموح النووي للجمهورية الإيرانية.

وتدعم تركيا بشكل أكبر قطر في نزاعها مع التحالف بقيادة السعودية والإمارات العربية المتحدة التي قاطعت دبلوماسيا واقتصاديا الدولة الخليجية خلال الأشهر الستة عشر الماضية. وكانت هناك بالفعل شكوك حول مصداقية ادعاءات دعم قطر للإرهاب والتطرف، بسبب أزمة "خاشقجي" وعدم الإعلان عن المسؤول عن مقتله لمدة تقارب الأسبوعين قبل أن تعلن المملكة رسميا التحقيق في وفاته. وعلاوة على ذلك، فإن وفاة "خاشقجي" أبرزت توجهات مختلفة في التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين، فقد لجأ العديد من الإخوان إلى تركيا التي يحكمها "أردوغان" الذي يتعاطف مع التنظيم.

كان التنافس السعودي-التركي لقيادة العالم الإسلامي أكثر وضوحا في ردود الدولتين على اعتراف "ترامب" بالقدس عاصمة لإسرائيل وخطة لم تنشر بعد لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

برزت تركيا كزعيم للرفض الإسلامي لتحرك "ترامب" للسفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس والاعتراف بالمدينة كعاصمة لإسرائيل، في حين كان رد السعودية متحفظا وكانت هناك محاولات لكبح جماح المعارضة من قبل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. ولكن في نهاية المطاف، اضطر الملك سلمان إلى التدخل في محاولة لتوضيح موقف المملكة ومواجهة التحركات التركية.

بغض النظر عن الطريقة التي تقرر بها تركيا الإعلان عن أي دليل لديها رسميا، فإن السعودية حددت كيفية ردها لاحتواء الأزمة، ومن المرجح أن تخرج تركيا من الأزمة أقوى، على الرغم من أنها تسير على نحو متزايد إلى الاستبداد والسلطوية والابتعاد عن الليبرالية في الداخل.

إن نجاح تركيا في خطتها كان رائعا، نظراً إلى عدم امتلاكها للعضلات المالية السعودية ولا للعباءة التي ترتديها المملكة باعتبارها خادم الحرمين الشريفين على مكة المكرمة والمدينة المنورة.

من المرجح أن تحصل تركيا من خلال الحل السياسي الناجح لأزمة "خاشقجي" على امتنان إدارة "ترامب" والمملكة العربية السعودية ومنقذها الآخرين، مثل الإمارات العربية المتحدة التي تدعم المملكة، حتى لو كان ذلك الامتنان قد يساعد تركيا على استعادة الشعبية في العالم العربي التي فقدتها نتيجة تأرجحها نحو الاستبداد والتحالف مع إيران وقطر، ودعم التنظيمات الإسلامية.

من المرجح أن يكون الانتصار التركي الفوري موافقة سعودية على مطالبة "أردوغان" بأن تتخلى السعودية عن دعمها للكرد في سوريا التي تعتبرها "أنقرة" إرهابية، وهي خطوة من شأنها أن تعزز موقف تركيا من المناورة التركية الروسية الإيرانية لتعزيز نفوذها في سوريا ما بعد الحرب. ومن المرجح أيضا أن تحصل تركيا على دعم السعودية اقتصاديا.

ومع ذلك، قد تلعب تركيا من أجل تحقيق مكاسب أكبر. تركيا "تريد أن تدفع المملكة العربية السعودية إلى الحائط". وقال الباحث في العلاقات الدولية سيرهات جوفينك، إن تركيا تريد أن "تنتقص من الصورة الإصلاحية التي تقوم السعودية ببنائها في الغرب، في محاولة لجعل الولايات المتحدة تختار أنقرة حليفا رئيسيا لها في الشرق الأوسط، بدلا من المملكة السعودية".

توترت العلاقات التركية في السنوات الأخيرة نتيجة للإصرار التركي على أن الولايات المتحدة تؤوي إرهابيا من خلال رفض تسليم فتح الله غولن، الداعية الذي تتهمه بالتخطيط للانقلاب الفاشل عام ٢٠١٦، واحتجاز رعايا أمريكيين وموظفي القنصلية الأمريكية بتهمة ملفقة مزعومة، وحالة النشوة التي انتابت تركيا بعد شراء نظام صواريخ S-400 الروسي، والتوافق مع إيران، وكذلك توترت العلاقات بشكل أكبر بسبب الدعم الأمريكي للكرد السوريين.

ولكن هذا الأسبوع، بشر "ترامب" بعهد جديد في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا بعد الإفراج عن آندرو برونسون، الواعظ الإنجيلي الذي سجن في تركيا لمدة عامين بتهمة التجسس.

وقال "جوفينك" إن تركيا تأمل في أن يساعد تشويه صورة المملكة السعودية على إقناع "ترامب" بأن تركيا بدلا من المملكة هي أقوى حلفائها وأكثرها موثوقية إلى جانب إسرائيل في الشرق الأوسط. وقال الصحفي فرحات أونلو: "إن تركيا تعرف كيف تدير الأزمات الدبلوماسية. وتتمثل ستراتييجيتها في إدارة التوتر لصالحها".

* الترجمة: المركز الكردي للدراسات

الاحتكاك الشخصي بين ترامب وإردوغان يزيد توتر العلاقات

مركز دراسات الشرق الأوسط: ٢٢/١٠/٢٠١٨

عن العلاقات الأمريكية التركية، نقل الصحافي جون س. فان أودنارن عن الزميل البارز في مركز دراسات الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية في جامعة ليهاي هنري باركي، أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يُسيطر على كل شيء في جهاز الدولة، ومن المرجح أنه يقرر نوع أوراق المباحثات الذي تشتريه الجامعات. كان هذا موضوع دراسة أُعدت أخيراً في مركز المصلحة الوطنية، ما سلط الضوء على بلد يقع بشكل متزايد في قبضة أردوغان الاستبدادية، ومعرضة لمشاكل داخلية وتحديات خارجية.

وعانى باركي نفسه من استبداد أردوغان مباشرة. وذكر الزميل البارز في مجلس العلاقات الخارجية ستيفن أي. كوك، الذي شارك في الحلقة الدراسية أن باركي واجه اتهامات من تركيا بأنه متآمر في المحاولة الانقلابية في يوليو (تموز) ٢٠١٦، علماً أنه كان يشارك يومها، في مؤتمر أكاديمي حول إيران، لكن الاتهام غير المبرر يدل على عمق توجس أردوغان. وقال أودنارن إن النقاش الذي دار في ٤ أكتوبر (تشرين الأول)، أداره جيفري كيمب، كبير مديري برامج الأمن الإقليمي في مركز المصلحة الوطنية. وتركز الحديث على السلوك الداخلي والدولي لأردوغان لأنه كما لاحظ باركي "فإن تركيا تحولت إلى نظام استبدادي فردي شعبوي".

وأكد أنه عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة، عزز أردوغان سيطرته على الجميع، من المؤسسات الرئيسية للدولة والمجتمع التركي، البرلمان، والقضاء، والجيش، والنظام التعليمي. وتبخرت حرية الصحافة.

وصارت تركيا الآن سجنًا للصحافيين. ولكن التحدي الأكبر والأهم الذي يواجه أردوغان هو الاقتصاد. إذ تعاني تركيا تراجعاً اقتصادياً مع نسبة تضخم تساوي نحو ٢٥٪، وحتى أكثر التوقعات الاقتصادية تفاؤلاً تتنبأ بتراجع الناتج المحلي الإجمالي بـ ٣٪ في ٢٠١٩. وقال الصحافي إن أردوغان ربما لا يدرك تماماً عمق المأزق الاقتصادي في تركيا لأنه "أحاط نفسه برجال يقولون نعم لقراراته". وعلى سبيل المثال عين بيرات ألبيرق صهر أردوغان الذي لا يتمتع بخبرة كافية وزيراً للمال.

وأوضح أودنارن أن أردوغان يتعامل مع المفاهيم الداخلية لتركيا على أساس اعتبارها "قوة عظمى قائمة بذاتها"، مشيراً إلى تصريحاته الأخيرة أمام الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة بأن "العالم أكبر من خمسة"، في إشارة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، سعى أردوغان إلى جعل تركيا لاعباً إقليمياً رئيسياً، لكن النتائج كانت متفاوتة حتى الآن. وتشمل التحديات الرئيسية النصر الوشيك لبشار الأسد في سوريا، ودفع تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وتوقف العلاقات المتوترة مع الولايات المتحدة. ومع ذلك، أقر كوك بأن نهج أردوغان الشامل في السياسة الخارجية قد حقق بعض المكاسب، وليس أقلها "علاقة عمل" مع روسيا، وهو أمر لم تتمتع به أنقرة وموسكو أبداً خلال الحرب الباردة. وعلاوة على ذلك، فإن أوروبا غير متحمسة لممارسة ضغوط مفرطة على أنقرة خوفاً من التعجيل بالانفجار الاقتصادي، إذ تحتفظ المصارف الأوروبية بغالبية ديون تركيا.

وشكك كوك في الحكمة التقليدية السائدة في واشنطن بأن العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا "بحاجة إلى الإنقاذ"، مشيراً إلى أن الفائدة الاستراتيجية التي تقدمها تركيا للولايات المتحدة "نظرية"، في هذه المرحلة.

وفي الوقت الذي يزيد فيه الاحتكاك الشخصي بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وأردوغان توتر العلاقات، عزز كوك الخلافات بين الولايات المتحدة وتركيا في المقام الأول إلى العوامل الهيكلية النابعة من المصالح والقيم المتباينة.

حزب العمال الكردستاني PKK يعلن مهامه ومسؤولياته في العام الـ ٤١ للمقاومة

٢٠١٨/١٠/٢٤: ANF

عقدت اللجنة المركزية لحزب العمال الكردستاني PKK اجتماعها الدوري السنوي بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر الجاري رغم كثافة الغارات الجوية التركية. اللجنة ناقشت جميع المشاكل التي تعترض مسيرة نضال حركة التحرر الكردستاني ووضعت مخططاً مهماً وواجباتها للعام الـ ٤١.

وأنتهت اللجنة المركزية لحزب العمال الكردستاني PKK اجتماعها الدوري السنوي الذي عقد بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر الجاري. وناقشت اللجنة بشكل مكثف مجريات الأحداث والتطورات في المنطقة، المشاكل التي تعترض سبيل نضال حركة التحرر الكردستاني ووضعت برنامجها السنوي للعام الواحد والأربعون من عمر المقاومة. وأصدرت اللجنة المركزية بياناً كتابياً في ختام الاجتماع وجاء فيه:

"أنتهت اللجنة المركزية لحزب العمال الكردستاني اجتماعها الدوري السنوي بنجاح. ومن خلاله نحي المقاومة البطولية التي يخوضها حزبنا بقيادة مقاومة إيمرالي، كما ونستذكر في شخص الشهيدة القيادية دلال آمد جميع شهداء المقاومة. وخلال الاجتماع تم مناقشة جميع المشاكل والمهام في مسيرة النضال التحرري ووضع مخطط العام الواحد والأربعين لحزبنا. على الرغم من كثافة الهجمات التي تشنها الفاشية التركية ضد شعبنا وحركتنا إلا أن حركتنا وشعبنا مستعدون لمواصلة النضال والمقاومة على أساس نتائج ومقررات اجتماع اللجنة المركزية للعام الواحد والأربعين.

اللجنة ناقشت وقيمت نضال ومقاومة الحزب خلال العام الماضي من جميع النواحي. كما ناقشت المرحلة الجديدة والانتصارات والنجاحات التي حققتها القوات في سوريا بعد تحرير الرقة. وتناولت اللجنة بشكل مكثف قضية احتلال عفرين من قبل فاشية العدالة والتنمية و حليفها حزب الحركة القومية والهجمات التركية المكثفة على ليلكان (جنوب كردستان)، مناطق الدفاع المشروع، شنكال وعموم المناطق شمال كردستان و تقييم نتائج المقاومة ضد تلك الهجمات وأهميتها من أجل كردستان وعموم الشرق الأوسط. وتم التأكيد على مواصلة النضال والمقاومة حتى النهاية وتحقيق النصر".

اجتماعنا تناول بشكل مكثف الحرب العالمية الثالثة الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، والنضال التحرري في عموم كردستان وتمت الإشارة إلى هزيمة الأنظمة والمؤسسات التي تشكلت في نهاية الحرب العالمية الثانية. ولفت الاجتماع إلى أن القوى التي تدير الحرب العالمية الثالثة عاجزة عن إنشاء نظام جديد وإنهاء الحرب، وهذا يفضي إلى استمرار الحرب وتعمق الأزمة والتي بدورها تمنح المزيد من الفرص للشعب الكردي وشعوب المنطقة لمواصلة النضال من أجل الحرية والديمقراطية.

وتم التأكيد على أن مقاومة حزب العمال الكردستاني من خلال ٤٠ عاماً استطاع إحداث تغيير في المنطقة العربية وعلى المستوى العالمي أحدث تغيير جزئي في سياسة وفكر القوى التي تنكر حق ومطالب الشعب الكردي الديمقراطي. لكن وعلى الرغم من هذا تواصلت الدولة التركية والإيرانية سياسات الإنكار بحق الشعب الكردي. وتم التشديد على ضرورة مواجهة إيران بشكل متزن وحذر وفي مواجهة الفاشية التركية تم التركيز على ضرورة دعم مقاومة الشعب الثورية على كافة الصعد وضرورة مواجهة وتدمير فاشية حزب العدالة والتنمية AKP وحليفه حزب الحركة القومية MHP.

كما وناقشت اللجنة سياسات التعذيب النفسي والعزلة المشددة المفروضة على القائد أوجلان، موضحة بأن تصعيد النضال الديمقراطي ضد الفاشية ضرورة عاجلة على كافة الصعد من أجل توفير شروط تحقيق الحرية

للقائد أوجلان. وأكدت اللجنة على قرار تصعيد النضال وتكثيف الحملات في هذا الاطار وتحت عنوان حملة "كسر العزلة ، تدمير الفاشية وتحقيق حرية كردستان".

وعلى هذا دعت اللجنة جميع قوات الكريلا ، جميع منظمات الشباب والمرأة ، القوى السياسية الديمقراطية إلى دعم هذه الحملات وإغناء الفعاليات في هذا الاطار.

كما ودعت اللجنة جميع أبناء الشعب الكردي والقوى الثورية والديمقراطية في شمال كردستان وتركيا إلى تصعيد النضال المشترك ودعم كل الجبهات في مواجهة الفاشية والانتقال إلى مرحلة مناهضة الفاشية حتى الخلاص من فاشية AKP، MHP في إطار الحملة المذكورة.

ودعت اللجنة شعوب شمال شرق سوريا ومختلف القوى الداعية إلى الحرية إلى مقاومة فاشية الدولة التركية التي تحتل عفرين وبذل كل الجهود لتحرير عفرين. وبناء نظام ديمقراطي على أساس مقاومة الشعب ضد جميع أنواع الهجمات التي تستهدف ثورة الحرية والانضمام بشكل فعال إلى الفعاليات المناهضة للفاشية في إطار الحملة.

ودعت الشعب الكردي في جنوب كردستان والقوى الداعية إلى الحرية إلى التصدي للتحالف المشبوه والتشهير به وتصعيد المقاومة من اجل الحرية ضد الاحتلال التركي وخاصة في مناطق الدفاع المشروع والانضمام بشكل فعال إلى الحملة.

ودعت اللجنة الشعب الكردي في شرق كردستان إلى رص الصفوف والعمل بشكل اكبر في الاطار التنظيمي ،ومناهضة الفاشية ودعم الحملة من اجل تحقيق شرط الحرية ورفع العزلة عن القائد أوجلان.

ودعت الشعب الكردي في أوروبا وخارج البلاد إلى دعم مقاومة كسر الفاشية ونصرة النضال التحرري وتحقيق شروط الحرية ورفع العزلة عن القائد أوجلان والعمل بكل الإمكانيات من اجل إغناء الحملة.

وأكد البيان بأن اجتماع اللجنة المركزية القائم على النقد والنقد الذاتي تناول قضايا نضال الحزب ، مقاومة الكريلا وقضية الأمة الديمقراطية. وشددت على ضرورة تطوير وتعزيز قيادة الحزب من الناحية الإيديولوجية والتنظيمية وركزت على ضرورة وضع الحلول لجميع المشاكل. وعلى هذه الأساس حزبنا يدعو جميع المقاتلين وأبناء شعبنا الوطني إلى للاحتفال بالذكرى الـ ٤٠ لميلاد الحزب بشكل واسع. وتكثيف الفعاليات والاجتماعات في هذا الاطار وإغنائها خلال شهر تشرين الثاني. والتحضير بشكل جيد استعداداً لدخول العام الـ ٤١ للنضال.

وختم بيان اللجنة المركزية لحزب العمال الكردستاني بالقول: "انطلاقاً من نتائج هذا الاجتماع ، شعبنا وحركتنا سيواصل النضال بشكل اكبر واقوى من ذي قبل ويحارب بشكل اقوى حتى تحقيق النصر الكبير هذا العام.

العام الواحد والأربعين سيكون العام الذي يتم فيه كسر العزلة المفروضة على إيمرالي وتحقيق الحرية ، وعلى هذا الأساس نستذكر في شخص الشهيدة بيريتان جميع شهداء الحركة العظام.

وندعو جميع رفاقنا وأبناء شعبنا الوطني وأصدقاءنا إلى مناهضة الفاشية ، وتنظيم النضال بشكل افضل من اجل الحياة الحرة والحرية من اجل القائد APO.

الكرد: تاريخ طويل من القمع التركي

*سانيم دانيوز

أحوال تركية: ٢٤/١٠/٢٠١٨

عند إعادة كتابة تاريخ تركيا غير الرسمي بعد سنوات من الآن، فإن الأمر سيقتضي تخصيص صفحات ومجلدات كاملة لكتابة كل ما يتعلق بالفترة التي عاشتها البلاد من ٧ يونيو إلى ١ كانون الأول من العام ٢٠١٥. فهذه الفترة التي تقدر بخمس أشهر فقط على أوراق التقويم، تعتبر في ذات الوقت شريحة زمنية تحول فيها مسار البلاد إلى النقيض تماماً.

ولعل أهم حلقة في هذه الفترة، هي تلك المجزرة التي وقعت جرّاء تفجيرين انتحاريين استهدفا في ١٠ أكتوبر من العام ٢٠١٥، محطة للقطارات بالعاصمة أنقرة، وتحديداً في حي "أولوس"، وأوديا بحياة ١٠٩ أشخاص من بينهم أطفال صغار. هذا الاعتداء الذي كان الظاهر لنا أن تنظيم "داعش" هو الذي قام بتنفيذه، كانت الدولة لديها معلومات مؤكدة عنه قبل تنفيذه. ومن ثم قامت الجهات المعنية بمحاكمة عاجلة للمتهمين "حتى يختفي هذا الحدث عن ذاكرة الرأي العام، ويصبح نسياً منسياً".

وبعد تلك المجزرة، بات الخروج للشارع أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة للمعارضين بشكل عام. حتى إن الوقفات السلمية تم حظرها، ولنا في وقفات "أمهات السبت" دليلاً على ذلك.

ولا شك أن الكيفية التي تم بها تمهيد الطرق التي أدت بنا إلى ١٠ أكتوبر، كانت واضحة ومعروفة من تلك التفجيرات التي استهدفت تجمعات لأنصار حزب الشعوب الديمقراطي، والتي وقعت في ٥ يونيو من نفس العام ٢٠١٥. لكن رغم هذا فإن نتائج الانتخابات التشريعية التركية التي جرت في ٧ يونيو من ذات العام (وشهدت دخول حزب الشعوب الديمقراطي للبرلمان للمرة الأولى)، خلقت لدى من تعرضوا للقمع، وسحقوا من قبل الدولة (في إشارة للكرد)، شعوراً مفاده أنه بالإمكان "تحقيق النصر مرة أخرى" في الانتخابات التشريعية المبكرة التي أجريت مطلع شهر نوفمبر ٢٠١٥. وربما لو لم تقع مجزرة الـ ١٠ من شهر أكتوبر التي تحدثنا عنها، لتحقق النصر للكرد مرة ثانية وبنفس القوة في الانتخابات المبكرة.

علينا أن نتذكر أن حزب العمال الكردستاني، كدأبه قبل كل استحقاق انتخابي، كان قد أعلن بشكل رسمي وقف إطلاق النار في ١٠ أكتوبر، وبشكل غير رسمي في ٧ من ذات الشهر. وحجة الحزب في إعلانه هذا هو أن "الفترة هي فترة انتخابات". وفي المقابل جاء الرد على هذا الإعلان من الحكومة، من خلال تفجيري محطة قطارات أنقرة كما سبق وأن ذكرنا.

في الوقت الذي كان يجري فيه حزب العدالة والتنمية مفاوضات ومباحثات السلام مع حزب العمال الكردستاني، انكشفت للرأي العام التركي تلك الخطة الاستراتيجية التي أعدها الحزب للتخلص من عناصر الكردستاني، على غرار تلك الخطة التي أعدتها سيريلانكا للتخلص من حركة "نمور التاميل" التي تقاتل ضد الحكومة هناك، بهدف الاستقلال الذاتي في إيلام التاميلية وهي المناطق التي تقطنها عرقية التاميل شمالي وشرقي الجزيرة.

الخطة المذكورة تضمنت العديد من المقترحات التي أعدتها مستشارية الأمن والنظام العام في ٢٠١٤ (وهي نفس المستشارية التي عقدت لقاءات مباشرة مع زعيم حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان المسجون في جزيرة إيمرالي جنوبي بحر مرمرة)، وقدمتها لرئاسة الأركان العامة. ومن هذه المقترحات محاكاة لقصف المدن،

وقتل ١٥ ألف شخص، واستبعاد الصحافة الكردية، وجعل الطائرات المقاتلة تحت قيادة قوات الدرك، والاستيلاء على البلديات. وخلال فترة وقف إطلاق النار التي استمرت عامين ونصف العام تقريباً، كان حزب العدالة والتنمية يواصل من ناحية علاقاته مع أوجلان وحزب العمال الكردستاني في إطار "عملية السلام" التي قيل حينها إنها تهدف لإنهاء الحرب بين الطرفين عن طريق المفاوضات. ومن ناحية أخرى كان الحزب يستعد لشن حرب تضمنت ممارسات عدة مثل ارتكاب مجازر عامة، وفرض التهجير القسري على الكرد، بهدف تصفية الحركة الوطنية الكردية التي يراها أكبر عائق ومنافس له.

الخطة المذكورة كان يرمز لها بكلمة "سري للغاية"، ولقد وضعت قيد التنفيذ قبل انتخابات ٧ يونيو ٢٠١٥. وعلى الرغم من التفجيرات التي وقعت في مدينة ديار بكر، قبل تلك الانتخابات، أثناء تجمع انتخابي لحزب الشعوب الديمقراطي الكردي، فقد أحرز الحزب المذكور، وحلفاؤه انتصاراً كبيراً في تلك الانتخابات. وكان هذا الأمر بمثابة دليل قوي وقاطع على مدى تأخر الدولة التركية وضعفها. هذا التأخر سعت الحكومة التركية لتداركه وتلافيه، من خلال تجاهل نتائج انتخابات السابغ من حزيران، والذهاب لانتخابات برلمانية أخرى مطلع نوفمبر من ذات العام. لكن من المؤسف أن ١٠٩ أشخاص دفعوا حياتهم ضريبة لتلك الخطوة، وذلك حينما سقطوا في مجزرة محطة القطار في العاشر من شهر أكتوبر ٢٠١٥.

وبعد المجزرة المذكورة، قدم نائباً حزب الشعوب الديمقراطي، علي جان أونلو، وأرطغرول كوركجو، استجوابين منفصلين في البرلمان لرئيس الوزراء أحمد داود أوغلو، حول "خطة القضاء والاستهداف"، وذلك يوم ٢٤، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥. وطالب النائبان في استجوابيهما إجابة رئيس الوزراء عليهما بنفسه.

لكن يوم ٢٥، ٢٦ يناير ٢٠١٦، رفضت رئاسة البرلمان الاستجوابين المقدمين من النائبين الكرديين، متذرعة في ذلك بـ "المادتين ٩٦، ٩٧ من اللائحة الداخلية للبرلمان". وبمعنى أدى أدق تهريت الحكومة من الإجابة على الاستجوابين. وكان الرد المقدم هو أن الأسئلة المطروحة "طويلة ومتداخلة ومن الصعب فهمها".

لكن في حقيقة الأمر، كانت الحكومة قد اعترفت قبل ١٠ أيام من ذلك التاريخ (٢٥، ٢٦ ديسمبر تاريخ تقديم الاستجوابين)، بالجواب الذي لم تقدمه في مقر البرلمان. إذ قال رئيس الوزراء آنذاك أحمد داود أوغلو، في تصريحات صحفية أدلى بها خلال رحلة أجراها لبلغاريا في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥: "خلال التقييم الذي أجريناه في شهر نوفمبر ٢٠١٣، كنا قد قمنا بتحديد ١٢ بلدة (كردية) كمناطق حرجة".

البلدات الـ ١٢ التي تحدث عنها داود أوغلو في تصريحاته، هي تلك التي تعرضت لما يعرف بمجازر القبو فيما بعد، مثل مدن جزرة، وسيلوبي، وسور، وإيديل، ونصيبين. ففي شهر فبراير من العام ٢٠١٦ بينت وسائل إعلام تركية أن قوات الأمن وبأمر من الرئيس، رجب طيب أردوغان ارتكبت مجزرة في مدينة جزرة التابعة لمحافظة شرناق جنوب شرق تركيا أدت إلى مقتل ٦٠ شخصا. وذكرت قنوات تلفزة حكومية أن القوات داهمت في السابغ من فبراير ٢٠١٦، قبو المبنى الذي كان يحاصر فيه عدد من الأشخاص المصابين بجروح منذ أكثر من أسبوعين. مدعية أن اشتباكات اندلعت في المكان وأسفرت عن مقتل نحو ٦٠ شخص.

داود أوغلو، وفي تصريحات صحفية أخرى أدلى بها خلال زيارته لهولندا، أوضح بشكل جلي كيف تم استعداد الدولة لمفهوم الحرب، وذلك على النحو التالي:

"في الاجتماعات الأمنية التي عقدناها بعد الهبة الأمنية التي قمنا بها في ٦، ٧، و٨ أكتوبر، أعطيت تعليمات لرجال الشرطة والجيش بالاستعداد لاحتمال انتهاء عملية السلام، لأن كافة التطورات كانت تؤكد وبشكل كبير

احتمال انتهاء تلك العملية دون تحقيق الهدف المرجو منها"، مضيفاً "وقلت لهم (الجنود) حينما أقل لكم أن ذلك اليوم (انتهاء عملية السلام) قد جاء، فيجب أن تكونوا قد اتخذتم كافة استعداداتكم، واستكمال كل ما ينقصكم". وهنا يمكنني القول إنه ليس من الصعب بمكان تناول مجزرة العاشر من أكتوبر والتفكير فيها من خلال التفاصيل الرقمية كما وردت في "خطة القضاء والاستهداف"، وضمن التصريحات السابقة لرئيس الوزراء الأسبق، داود أوغلو، وتلك التفاصيل على النحو التالي ذكره:

"عمليات القمع التي ستتم ستؤدي إلى قتل ما بين ١٠ آلاف إلى ١٥ ألف شخص، فضلاً عن ٨ آلاف مصاب، واعتقال ما بين ٥ إلى ٧ آلاف آخرين، ناهيك عن قيام عدد من الناس يتراوح بين ١٥٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف بتغيير مناطق إقامتهم بسبب الخراب والتدمير الذي سيلحق العديد من المناطق السكنية الكبيرة والصغيرة". وفيما يلي ومن خلال هذا الاقتباس التالي ذكره، دعونا نتذكر معاً كيف كان تصور "خطة القضاء والاستهداف" لمفهوم "وقف إطلاق النار" الذي أعلن في ٧ أكتوبر ٢٠١٥، ومفهوم "السلام" الذي تم تناوله مئات آلاف المرات في العاشر من ذات الشهر:

"دعوات وقف إطلاق النار التي جاءت بشكل مكثف من الولايات المتحدة، وعدد من ممثلي بعض دول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب بعض الجهات بالداخل، ما هي في حقيقة الأمر إلى انعكاساً لطلبات مماثلة جاءت من حزب الشعوب الديمقراطي الذي يعتبر امتداداً للمنظمة الإرهابية الانفصالية (في إشارة لحزب العمال الكردستاني). وفي ظل الخطوات الحاسمة التي تم اتخاذها، باتت المنظمة الانفصالية الإرهابية في موقف صعب، وبذلك أدركوا أن هذه عزيمة الدولة التركية، والخطوات التي اتخذتها، كفيلاً بإنهاءهما (الشعوب والديمقراطي والعمال الكردستاني).

فوقف إطلاق النار المزعوم هذا، من الممكن أن يؤدي بشكل أو بآخر لتعزيز قوة المنظمة الإرهابية بشكل أكبر، وتحقيقها انتصاراً نفسياً" ما يمكنها من شن هجمات أكثر قوة بعد أن تلتقط أنفاسها، وتلملم شتاتها في المستقبل القريب".

ومن المعروف أن مجزرة العاشر من أكتوبر التي نتحدث عنها، وصفتها كافة القطاعات تقريباً على أنها "أكبر مجزرة تشهدها تركيا". لكن علينا ألا نعتبر أن هذه المجزرة التي راح ضحيتها ١٠٩ أشخاص في لحظة واحدة، حدثاً يختلف عن الإبادة الأرمنية التي ارتكبتها العثمانيون بحق الأرمن عام ١٩١٥، أو تختلف عن مجزرة درسيم بولاية تونجالي التركية عام ١٩٣٨ التي شنّها مصطفى كمال أتاتورك و رئيس حكومته عصمت إينونو الكردي الأصل، وأبادوا فيها ما بين ٧٥ - ٨٠ ألف كردي مدني للضغط على الثوار، وقائدهم سيد رضا لوقف الثورة و تسليم أنفسهم و الركوع لأوامر السلطات، والكف عن مطالبهم القومية .

أي علينا أن نربط بين كل هذه المجازر برباط غليظ، على أساس أن استمرارية مثل هذه الأحداث، سمة من سمات الدول. وما "مجزرة أنقرة التي نفذت كأحد سيناريوهات "خطة القضاء والاستهداف" المذكورة إلا صورة محدثة تقريبية لقرار مجلس الوزراء التركي السري الذي انعقد في ٤ مايو ١٩٣٧" وبناء عليه تم تنفيذ مجزرة درسيم. بل هي مرحلة متقدمة من المخططات التي تشهدها المنطقة الجغرافية الكردية منذ تسعينيات القرن الماضي.

إمير: الحكومة الفاشية تهاجم الكرد من أجل البقاء على السلطة

ANF ٢٠١٨/١٠/٢٤

تحدثت النائبة في البرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطي في شرناخ نوران إمير لوكالة فرات للأخبار (ANF) عن تجاوزات حزب العدالة والتنمية بحق الكرد والسياسة التي يتبعونها حيال حزب الشعوب الديمقراطي . وأشارت إمير إلى أنه منذ بداية تأسيس الجمهورية وحتى الآن فإن الكرد الذين يتم صهرهم في بوتقة المجتمع التركي يتم حرق قراهم وقتلهم في ظروف غامضة. وقالت إنه مع كل هذه الظروف فإن الشعب تمسك بالنضال الحر وأسس لنفسه جبهة معارضة. وأوضحت إمير أن السياسة القمعية لحزب العدالة والتنمية بحق حزب الشعوب الديمقراطي ظهرت بشكل واضح منذ ٢٠١٥ حيث اعتقلت العديد من كوادرهم. وأضافت أن حزب الشعوب الديمقراطي لم يضعف ولم يلين أمام ذلك بل إزداد قوة وصلابة.

وأكدت إمير أن ما يتم حالياً من سياسة قمعية هي بأوامر أردوغان، مضيفة: "الشعب بيد واحدة سينهي هذا الأمر، لأن الهجمات الفاشية تزداد يوماً بعد يوم، الهجمات التي تمت في إيله في الآونة الأخيرة تزايدت في ٩ تشرين الأول، وهذا الأمر غير مقبول". وذكرت البرلمانية إمير أن آلية الدولة هزمت في كردستان، وأن الحقوق لا تطبق، وأن الدولة تحولت إلى دولة شرطية، فيما لا تقوم المؤسسات الحقوقية بوظائفها سوى العدلية منها. وشددت: لن نترك مصير الشعب بيد مثل هذه الحكومة، التي تعلم جيداً ما يتم من انتهاكات وأعمال منافية للديمقراطية. وأضافت "نحن في مرحلة مهمة وخطيرة للغاية، لكن لدينا مسؤولون قادرين على حمل المهمة على عاتقهم، سنحول هذه الهجمات إلى فرصة لتقوية عزميتنا، فليطمئن الجميع".

حزب الحركة القومية يفض الشراكة مع أردوغان

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٠/٢٤

صرح رئيس حزب الحركة القومية التركي دولت بهجلي في كلمة ألقاها أمام الكتلة النيابية لحزبه في البرلمان التركي بالعاصمة أنقرة بأنه "لم يعد لدينا أي تطلع إلى تحالف (مع العدالة والتنمية) حيال الانتخابات المحلية المقبلة". ويأتي تصريح بهجلي بعد يوم من تأكيد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن هناك خطوات سيقدم عليها مع رئيس حزب الحركة القومية في الفترة المقبلة، استعداداً للانتخابات المحلية في مارس ٢٠١٩ خلال حوار أجراه مع قناة، "إكوتورك" المحلية، مبدياً رغبته في استمرار التحالف مع حزب الحركة القومية.

وأكد أردوغان أن الحزبين شكلاً فريقيين للعمل سوياً وإجراء نقاشات تتعلق بالانتخابات المحلية. وأضاف أردوغان، الاثنين، إنهم سيحافظون على المفهوم الذي أرساه "تحالف الشعب" بين حزبي "العدالة والتنمية"، و"الحركة القومية" في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وعلى خلفية تصريحات حزب الحركة القومية، انخفضت الليرة التركية أكثر من ثلاثة بالمئة الثلاثاء بما يضعها على مسار صوب أسوأ يوم فيما يزيد على شهر. ونزلت الليرة إلى ٥,٨٤٧٥ دولار بحلول الساعة ٠٨٥٧ بتوقيت غرينتش مقارنة بإغلاق الاثنين البالغ ٥,٦٦٤٠ ليرة. وعلى الرغم من مضي عدة أشهر على انتهاء الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت في يونيو من هذا العام واكتساح حزب العدالة والتنمية الحاكم الأغلبية إلا أن السؤال عن الدور الحقيقي لحزب الحركة القومية ظل يدور في الأوساط السياسية التركية. فزعيم الحزب دولت بهجلي مضى في تحالفه إلى أقصى مدى ممكن وتحول الحزب إلى مجرد رجع صدى لمواقف وقرارات حزب العدالة والتنمية وللرئيس أردوغان شخصياً. ولعل تخلي الحزب عن أي مرشح له في الانتخابات الرئاسية الماضية وترشيح أردوغان كان نقطة تحول في تاريخ الحزب.

يشار أن حزبا العدالة والتنمية برئاسة أردوغان، والحركة القومية برئاسة دولت بهجلي شكلاً تحالف الشعب في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في ٢٤ يونيو الماضي.

باهوز أردال: تركيا تشن حرباً ضد الكرد لتنفيذ إبادتها بشكل منهجي

ANF : ٢٨/١٠/٢٠١٨

قال القيادي في القيادة العامة لقوات الدفاع الشعبي الكردستاني (NPG) باهوز أردال، إن أكبر هجوم يشنّه الاحتلال التركي على المجتمع يتمثل في الحرب الخاصة التي يقودها الاحتلال داعياً العوائل الكردية إلى الانتباه لهذه الحقيقة.

وحلّ القيادي في القيادة العامة لقوات الدفاع الشعبي الكردستاني (NPG) باهوز أردال ضيفاً على إحدى برامج قناة ستيرك (Stêrk TV)، وتحدّث عن الحرب الخاصة والنفسية التي يقودها الاحتلال التركي ضد الشعب الكردي. وقال باهوز أردال في معرض حديثه عن الحرب الخاصة التي تشنّها الدولة التركية، أن تركيا تحاول زرع الشك والريبة في نفوس الشعب، وتابع بالقول: "تمارس تركيا منذ تأسيس الجمهورية وحتى الآن حرباً خاصة ضد شعبنا لتنفيذ إبادتها بشكل منهجي. تستند هذه الحرب الخاصة على الكذب والخداع. وتريد من خلال ذلك زرع التردد في نفوس أبناء شعبنا وخلق الشك والريبة في نفوس الكرد حيال موضوع الكفاح. وتبتكر تركيا الكثير من الأساليب والطرق لتحقيق هذا الهدف" بدءاً من الدعاية وصولاً إلى نشر الأكاذيب، ومن الاعتقال وصولاً إلى التجويع والقتل. يتم كل ذلك في سبيل إخضاع الكرد للدولة التركية وفرض الاستسلام عليهم" أي أن الاحتلال التركي يرغب في بثّ الخوف والرعب في نفوس الكرد".

"يهدف الحصار إلى تجويع الكرد"

وأضاف باهوز أردال أن الدولة التركية فشلت في حربها النفسية والتقنية المتقدمة، لذلك لجأت إلى الأساليب التقليدية لافتاً النظر بشكل خاص إلى الحصار المفروض على الشعب. وقال أردال في ذلك: "مؤخراً كانت تركيا تقول: "سنصل إلى النتائج المرجوة من خلال القصف الجوي". لكن حين أيقنت أنها لن تصل إلى أي نتيجة من خلال القصف الجوي، لجأت مرة أخرى إلى الأساليب التقليدية، فقالت: "سنحاصر شعب كردستان ومنطقتهم، وسنحوّ الكريلا". يعتقدون أن الكريلا تقاتل كالجندود لأجل المال. أولئك الحمقى لم يفهموا بعد أن مقاتلي الكريلا أصحاب قضية عظيمة، ويقاتلون بعقيدة ووفاء. هؤلاء الرفاق مقاتلون في سبيل قضية الحرية، وفدائيون لشعبهم ووطنهم، ومستعدون دوماً للتضحية بأرواحهم على درب الثورة. ترتفع حدة غضب الكريلا وعنفوانهم ضد العدو مع شدة الهجمات التي يشنها العدو وقسوة شروط الحياة، ويصل وفاء الكريلا للكفاح إلى أعلى درجاته. الهدف الرئيسي من هذا الحصار هو تجويع شعبنا الذي لم يخضع من خلال الاعتقال والقتل، فالمستهدف ليس قوات الكريلا، بل شعبنا".

محاولات لتوظيف العملاء

كما تحدّث باهوز أردال عن محاولات الدولة التركية في توظيف العملاء موضحاً أن هذا الأسلوب متبع منذ عهد الدولة العثمانية ضمن سياسة ضرب الكرد ببعضهم البعض. وتابع بالقول: "يستخدمون اليوم الأسلوب ذاته. بالرغم من أن كريلا حرية كردستان كشفوا هذه الحقيقة وأيقظوا شعبنا وأفشلوا هذه الأساليب الفاشية، لكن الدولة التركية مصرة مرة أخرى على اتباع هذا الأسلوب. لقد فشل نظام حماة القرى في كردستان وأضحى عبئاً على الدولة التركية. ومؤخراً قامت تركيا بفصل العديد من عناصر حماة القرى من وظائفهم. الآن هناك رفاق في صفوف قواتنا ينحدرون من عائلات من حماة القرى، لكنهم يقاتلون ضد العدو في صفوف قوات الكريلا".

"العائلات الوطنية تواجه مسؤولية كبيرة في مواجهة العمالة"

ودعا باهوز أردال العائلات الوطنية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة سياسات العمالة التي ينتهجها الاحتلال التركي.

وتابع حديثه بالقول: "تواجه العائلات الوطنية مسؤولية كبيرة في هذا الإطار. لقد أسس حزب العدالة والتنمية ومنظمة أرغكون قوات خاصة. مثلاً، هناك قوة باسم سادات (SADAT) تعمل بشكل خفي ضدنا، وتم الحديث بشكل سطحي عن ذلك في الإعلام. هذه القوات هي من أسست داعش وقامت بتدريبهم، لأن داعش كانت قوة جديدة، فمن أين تعلّمت كل تلك التقنية القتالية؟ لقد قامت هذه القوات بتدريب عناصر داعش على القتال وفقاً لحرب العصابات واستعمال المتفجرات. والآن يحاولون التغلغل في سوريا والعراق وشمال كردستان من خلال خلايا مؤلفة من شخص أو شخصين. أي أنهم يحاولون من خلال سياسة جديدة وناعمة ضرب الكرد ببعضهم البعض، وهدفهم الأول يتمثل في ضرب العائلات الوطنية، لأن الغرباء البعيدين عن الكريلا لا يستطيعون تقديم معلومات عن الكريلا لهم. أعتقد أن شعبنا يعي ذلك وسيؤخذ التدابير اللازمة".

"الحرب ليست بين الكريلا والجيش التركي فقط"

وقال باهوز أردال أن الحرب ليست بين قوات الكريلا والجيش التركي فحسب، بل إن الحرب التركية تستهدف الشعب الكردي بأسره، وأضاف: "الحرب تندلع بشكل شامل بين الدولة التركية وشعبنا، لأن الذهنية الموجودة لا تتقبل الوجود الكردي. هنا أريد الإشارة إلى هذا الموضوع بشكل خاص: مؤخراً، زار أردوغان مولدوفا، هناك أقلية تركية صغيرة في تلك البلاد، فقال أردوغان: يجب أن يتمتع الأتراك هناك بالاستقلالية، وينبغي أن يحافظوا على لغتهم وثقافتهم". وقال الشيء ذاته حين زار ألمانيا وبلغاريا وكركوك ومناطق أخرى. يجب على الكرد أن يفهموا ذلك، الأتراك هناك لا يشكلون أقلية حتى، إنهم مجموعات صغيرة. بالطبع من حق أي مجموعة صغيرة كذلك أن تعيش وفقاً لثقافتها، لكننا نحن الكرد شعبٌ يعيش على أرضه التاريخية".

"لن نقبل صلاتك إن لم تقاوم هجمات الاحتلال التركي"

وأضاف باهوز أردال أن الدولة التركية تحاول القضاء على كل ما يمت للكرد وكردستان بصلة، وتريد إزالة اسم الكرد من صفحات التاريخ، وتابع بالقول: "كيف لكردي أن يقبل بذلك؟ يعمد كل كائن في هذه الطبيعة إلى الدفاع عن نفسه حين يتعرّض عشه للهجوم. نحن شعب، نحن أمة، لنا تاريخٌ يمتد لآلاف السنين، لنا لغة وثقافة، جذورنا ضاربة في تربة هذه الأرض".

كما توجّه القيادي في القيادة العامة لقوات الدفاع الشعبي الكردستاني (NPG) باهوز أردال بحديثه إلى الكرد المسلمين بالقول: "إن لم يقيم الكرد المسلم بشيء حيال ما يحدث، فلن تفيد صلواته وعبادته ولا معنى لها حتى لو صلى الدهر كله".

"كل عائلة كردية تمثل جبهة حرب"

واختتم باهوز أردال حديثه بالإشارة إلى حساسية المرحلة وخطورتها بالقول: "كل عائلة كردية تمثل جبهة حرب. العائلات الكردية تواجه مسؤوليات كبيرة، فالحرب لا تقتصر على المواجهات التي تخوضها قوات الكريلا ضد جيش الاحتلال التركي في الجبال".

السلطات التركية تحتجز عدداً آخر من السياسيين الكرد في إطار الإبادة السياسية

وكالة فرات للأخبار: ٢٠١٨/١٠/٢٨

داهمت السلطات التركية عدداً كبيراً من منازل في "قارس" وأوقفت عدداً كبيراً من السياسيين الكرد. تواصل الفاشية التركية شن حملات الإبادة السياسية ضد السياسيين الكرد، وهذه المرة في مدينة قارس حيث داهمت السلطات التركية عدد كبير من المنازل ووقفت عدداً كبيراً من السياسيين الكرد. ومن بين الموقوفين المعروفين: عضو البرلمان للدورة ٢٥ عن حزب الشعوب الديمقراطي HDP شفق اوزانلي، الرئيس المشترك لمكتب حزب الأقاليم الديمقراطية DBP جنكيز آنلي، الرئيس المشترك لمكتب حزب الشعوب الديمقراطي HDP في قارس أكرم سافاج، الرئيس المشترك السابق لمكتب حزب الشعوب الديمقراطي جنكيز توب باشلي، مستشار رئيس كتلة حزب الشعوب الديمقراطي أيهان بيلغن وهاياتي متمتا وغلو. وأقدمت الشرطة التركية على نقل الموقوفين إلى مديرية الأمن في المدينة. واستنكر مستشار كتلة حزب الشعوب الديمقراطي أيهان بيلغن هذه الممارسات والانتهاكات من قبل الحكومة التركية وكتب عبر صفحته الخاصة على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر": "بعد إعلان المفوضية العليا للانتخابات موعد الانتخابات، بدأت حملة الإبادة السياسية".

دميرهان: سنسترد بلدياتنا التي استولت عليها حكومة العدالة والتنمية

وكالة فرات للأخبار: ٢٠١٨/١٠/٢٨

شدد عضو مجلس حزب الأقاليم الديمقراطية DBP أرول ديمرهان على أهمية الانتخابات المحلية القادمة في تركيا، موضحاً أنهم يعملون على تنظيم صفوفهم للفوز بالبلديات التي استولت عليها الحكومة بشكل تعسفي. أكد عضو مجلس حزب الأقاليم الديمقراطية DBP أرول ديمرهان أهمية الانتخابات المحلية المقبلة في تركيا، والتي يعمل الحزب من أجل حصد أكبر فوز فيها خاصة في البلديات التي استولت عليها الحكومة بشكل تعسفي. وأشار ديمرهان في حديثه لوكالة فرات للأخبار (ANF) إلى تحضيرات حزبهم لخوض الانتخابات المحلية المقبلة في تركيا، موضحاً أن حكومة حزب العدالة والتنمية AKP ومنذ نهاية العام ٢٠١٦ استولت على ٩٦ بلدية كانت تدار من قبل حزبهم وعينت في مكانهم مكلفين من قبل الحكومة. وقال: "إن هذه الممارسات من قبل العدالة والتنمية بالنسبة لنا بمثابة تعيين مكلفين يتحكمون في مصير شعبنا، وتجاهل إرادة الشعب الذي اختار رؤساء بلدياته وتجاهل مطلب الشعب في الإدارة المحلية. لهذا تعتبر الانتخابات المحلية التي ستجري في العام ٢٠١٩ بالنسبة لنا ذات أهمية كبيرة. وعلى هذا يتوجب علينا العمل بشكل كبير وفعال من أجل تنظيم الصفوف لاستعادة بلدياتنا المستولى عليها وكذلك للفوز ببلديات أخرى".

وأوضح ديمرهان أن حزبهم سيتحالف مع حزب الشعوب الديمقراطي HDP في خوض هذه الانتخابات. وأضاف "جماهيرنا موجودة في كل مكان يوجد فيه تنظيم لحزب الشعوب الديمقراطي، لكن هدفنا هي المناطق الكردية وأضنة هي أحد هذه المناطق ويعيش فيها نحو مليوني كردي".

وتابع: "أيضاً يوجد عدد كبير من الكرد في مرسين وهذا العدد الكبير سيكون له تأثيره في نتائج الانتخابات في المدن الكبرى أيضاً. نحن نحضر نفسنا من أجل الفوز وحصد أكبر عدد ممكن من البلديات وفي هذا الإطار شكلنا لجاننا المركزية للإشراف ومتابعة الانتخابات".

وعن عمل اللجان المركزية أوضح ديمرهان أنها ش"تركز عملها على اتجاهين" الأول: في كردستان والثاني: في المدن التركية الكبرى وخاصة مدن تشوكورؤفا، مرسين، أضنة".

وأكد أن "هذه المناطق تعتبر هامة جداً بالنسبة لنا، فشعبيتنا كبيرة في هذه المدن وفي الانتخابات البرلمانية حصداً مقعدين في هذه المدن. ونحن على ثقة تامة من الفوز الكاسح في الانتخابات نظراً للأزمة الاقتصادية التي تسبب بها حكومة العدالة والتنمية وحلفيها الحركة القومية".

ولفت ديمرهان إلى دور حزب الشعوب الديمقراطي HDP في الانتخابات قائلاً: "الجميع في البلاد مستاء من السياسات الفاشية التركية وليس فقط القوى اليسارية، الديمقراطية والاشتراكية وهذا عامل مساهم قوي يدفعهم إلى التقرب من حزب الشعوب الديمقراطي، وبهذا أصبحت وجهة نظرنا للإدارة المحلية أمل كل المجتمع".

"العدالة والتنمية".. تاريخ طويل من التلّون والتّصل من قضاياها

أحوال تركية: ٢٨/١٠/٢٠١٨

حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا قطع على نفسه وعوداً بتنفيذ الكثير من الأشياء منذ قدومه للسلطة وحتى يومنا هذا. فالحزب في محاولة منه للتوفيق بين الديمقراطية ونوع من الإسلام، تبني خطاباً ديمقراطياً محافظاً واجه به الكتل العريضة من الجماهير، وغيرهم من المحاورين الدوليين.

وسعى الحزب لحل كافة المشاكل السياسية والاجتماعية تقريباً. ولقد كان صندوق "باندورا" (هي اول امرأة وجدت على الأرض وفق العقيدة اليونانية) "ممتلئاً عن آخره بالعديد من القضايا. وجاءت المحجبات على رأس هذه الأمور، وكذلك مسألة منعهن من دخول الجامعات، والتعيين في الوظائف العمومية.

فما حدث كان ظلماً حقيقياً له مقابل اجتماعي. وخلال هذه الأزمة (المتعلقة بمسألة الحجاب) التي عمقها انقلابا ١٩٨٠، و٢٨ فبراير ١٩٩٧، اضطرت الطالبات اللاتي أجبرن على كشف رؤوسهن في "غرف الإقناع"، للعودة إلى منازلهن بعد أن فقدن الأمل في مواصلة تعليمهن لرفضهن خلع الحجاب.

يعتبر مصطلح "غرف الإقناع" أحد موارث انقلاب ٢٨ فبراير، حيث كانت تسحب المحجبات من صفوف الطلاب القادمين للتسجيل حديثاً، ويؤخذن إلى لقاءات خاصة. تؤخذ الفتيات لهذه الغرف فرادى أو جماعات" ويختلف ما يدور في هذه الغرف من جامعة لأخرى، إلا أن الأمر المشترك فيها هو أن جميعهن تتعرضن لعنف وتهديد وضغط نفسي حتى يضطررن لخلع الحجاب.

حزب العدالة والتنمية في خامس عام له بالسلطة استطاع أن يتغلب على مسألة الحجاب في الجامعات هذه. غير أنه كان سيحتاج لست سنوات أخرى من أجل حرية ارتداء الحجاب في المؤسسات العامة. لكن شهد شهر أكتوبر من العام ٢٠١٣، حل خلاف كبير. غير أنه قبل هذا التاريخ بأربع أشهر وتحديداً في شهر يونيو من العام ذاته خرجت واحدة من كتلة المحافظين بكذبة، تم الدفاع عنها من على منصة البرلمان.

وهذه الكذبة يمكننا سردها على النحو الآتي كما سردها بطلتها لصحفية منتمية لحزب العدالة والتنمية، حيث نقلت السيدة للصحفية أحداث ذلك اليوم الذي زعمت فيه تعرضها لاعتداء:

"لقد لاحظت وجود ازدحام في منطقة قابا طاش. فاعتقدت أن هذا التجمع دعماً لمظاهرات منتزه غزي. فعبّرت للجهة الثانية وفي يدي عربية بها طفلي. وبدأت الانتظار هناك. وفي لحظة سمعت أصواتاً تردد هتافات تدعو للهجوم علي. فنظرت خلفي فإذا بي أجد مجموعة من النساء يتراوح أعمارهن بين ٢٥ و٣٠ عاماً، تنظرن إلي وكلهن حدة وغضب. وأدركت حينها أيضاً أنهن يتحدثن عني. وفي اللحظة التي لم أستطع فيها أن أدرك ماذا يحدث من حولي، وجدت نفسي بين مجموعة من الرجال يتراوح عددها بين ٧٠ و١٠٠ شخص، لا يرتدون شيئاً على الأجزاء العلوية من أجسادهم، لكن في أيديهم قفازات جلدية. وفي هذه اللحظة فقدت السيطرة على عربية الطفل التي كنت أدفعها بيدي. وعندئذ قالت سيدة وسط هذا الزحام (أي شيء حل بهذا البلد كان بسبب هذا الحجاب، فلتضربوا هذه)، حينها بدأ رجل يسد لي اللكمات، والركلات من الخلف. وفيما بعد بدأت المجموعة تصيح بصوت مرتفع.

أخذوا يرددون هتافات قالوا فيها إنهم قاموا بثورة، واحتلال، وإنهم لن يسلمونا الدولة، وسيعدمون رجب طيب أردوغان، وكذلك نحن. وقالوا كذلك إنهم الأصحاب الفعليين للدولة. وكانوا من ناحية أخرى يسددون اللكمات إلي. بل وأخذوا يقولون: هذا هو الحجاب المقدس، انظروا ماذا سنفعل به. وأخذوا في ذات الوقت يسبونني بأقزع الشتائم التي لا يمكن أن تخطر على بالكم، وواصلوا ضربي ثم ضربي. وتابعوا صياحهم قائلين: سنعدم أردوغان، هل فهمت. حقيقة لا أدري كيف أقول لكم ماذا قالوه حرفياً من شتائم وسباب ما أنزل الله به من سلطان. وفي هذا الأثناء كان هناك رجل كبير على ما أعتقد كان يريد التدخل للدفاع عني. لكنهم أوسعوه ضرباً مبرحاً هو وابنته. وبعد ذلك رحلت هذه المجموعة باتجاه ستاد "إينيغو". وفي هذه اللحظة فقدت الوعي تماماً، ولا أتذكر ما جرى بعد ذلك. ولما استرددت وعيي، كانت ملابسني تفوح منها رائحة البول. فنهضت من مكاني وكل همي أن أعثر على طفلي.

وبحسب ما قيل لي فإن عدداً من الأشخاص الذين ضربوني، قد تبولوا علي. وظلت هناك امرأة تصيح ضد الحجاب، فحاولت أن أهرب من المكان زحفاً لكنني فشلت. وعندما نظرت من وراء من اعتدوا علي جنسياً، وضربوني، وسبوني، وجدتهم يمسكون في أيديهم زجاجات بيّرة. وكانوا يحتسونها وهم يقرعونها ويطلقون قهقهات عالية ويضحكون."

ورغم ما قالته السيدة أعلاه، اشتهرت هذه المرأة والصحفية التي نقلت عنها هذه الرواية بأنهما "كاذبتا منطقة قابا طاش".

وبعد عامين كاملين من هذه الواقعة غردت الصحفية التي قصت لها السيدة حكايتها، وقالت في هذه التغريدة "لقد تعرضت للخديعة، والغفلة، وقلت على ما لم يحدث أنه حدث، وقلت شاهدة وأنا لم أشاهد شيئاً. فهلا عفوتني يا أصحاب الفضيلة". لكن لم تحل المصيبة الكبرى على رأس هذه السيدة "الضحية". بل على رأس حزب العدالة والتنمية الذي أكل أبنائه وقضيته.

على كل لقد حدث ما حدث. ونجح ذلك الحزب في جعل مسألة الحجاب وسيلة للاستقطاب. ولا مانع عنده من أن يسوق الأكاذيب، ويدافع عنها كواقعة المرأة المذكورة، كي يحقق ما يريد ويصبو إليه. لينتقل بذلك وبسرعة لا مثيل لها من "مدافع عن القضية المقدسة" إلى الدافع عن الكذب والافتراءات.

الحزب لم تكن ردة فعله تصديق هذه الكذبة، وإنما كان هدفه الرئيس هو أن تشتعل مسألة تصفية الحسابات، والكرامية التي يضمرونها في صدورهم تجاه الجمهورية. فرغم عدم وجود قضية حجاب يناضلون من أجلها، إلا أنه تم تسويق قضية هذه المرأة "الضحية" بشكل جيد، واستغلالها أفضل استغلال.

ولا ننسى أنه قبل هذه الأحداث بثلاث سنوات كاملة. أي في العام ٢٠١٠، وجد نظام العدالة والتنمية قضية أخرى استخدمها كذلك كوسيلة للاستقطاب، ألا وهي قضية سفينة "ما في مرمرة" التي اعترضتها القوات الإسرائيلية أثناء اتجاهها لفك الحصار عن قطاع غزة الفلسطيني، وقتلت ١٠ نشطاء أترك كانوا على متنها ضمن مجموعة تترأسهم هيئة الإغاثة والمساعدات الإنسانية "إي ها ها". إذ تعرضت السفينة للهجوم من قبل قوات الكوماندوز الإسرائيلية، وهي لا تزال في المياه الدولية.

لكن بعد مرور ٦ سنوات على الواقعة، تغيرت أشياء كثيرة، وخرج رئيس الوزراء آنذاك (في إشارة للرئيس رجب طيب أردوغان حينما كان رئيساً للوزراء)، ليتحدث إلى من نظموا رحلة سفينة "ما في مرمرة" قائلاً: "هل استشرتم رئيس الوزراء آنذاك من أجل نقل المساعدات الإنسانية من تركيا؟ فنحن في حقيقة الأمر قدمنا الكثير من المساعدات لغزة، وفلسطين، ولا زلنا نقدم الكثير قدر استطاعتنا. وما كنا نقوم بذلك من أجل الاستعراض أمام جهة ما أو ما شابه، كل ما قمنا به كان في إطار الدبلوماسية الدولية، وهذا الأمر سنستمر عليه ولن نحيد عنه." وبعد أن دفعت إسرائيل ٢٠ مليون دولار "دية الدم" أغلق الموضوع تماماً في صمت مطبق. ولم يبدو للعلن من أخذ ومن أعطى.

وآخر مشهد من هذه "القضية المقدسة" التي يزعم حزب العدالة والتنمية أنه يدافع عنها، هو اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها إليها. كما أرسل الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، صهره جاريد كوشنر، وابنته إيفانكا ترامب، للمشاركة في مراسم افتتاح سفارة بلاده بالقدس. ولا جرم أن اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لإسرائيل، كان قد تم منذ سنوات، لكن الاعتراف الرسمي كما فعل ترامب، ونقله السفارة إلى المدينة، أنهى مرحلة الاعترافات السابق التي لم تنفذ على أرض الواقع وظلت مجرد حبر على ورق. وهكذا انتهت تماماً أحلام تحقيق السلام في المنطقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وكانت ردود الأفعال التركية حيال الموقف الأميركي من القدس، ونقل سفارتها إليها، لم تخرج عن مجرد احتجاجات نظمت عند أبواب المساجد. وبذلك خبأت "نار فلسطين" التي اتقدت في صدور "الإسلاميين الديمقراطيين المحافظين" في تركيا.

ولم تكن هاتان القضيتان الوحيدتان اللتان تنصل منهما حزب العدالة والتنمية، ولم يدافع عنهما كما ينبغي، إذ أنه تنصل من كافة القضايا تقريباً التي سبق وأن أعلن دفاعه عنها لدرجة أنه لم تعد لديه بعد أية قضية يتبناها. ذلك الحزب الذي بات ملجأ الأغنياء الجدد في العالم البراغماتي والرأسمالي.

ومؤخراً جاءت حادثة مقتل الصحفي والكاتب السعودي، جمال خاشقجي، لتطوي معها آخر الصفحات القذرة من الخطاب الذي دأب العدالة والتنمية على تبنيه لإظهار نفسه على أنه "منقذ الأمة". والأكثر دهشة وغرابة هو أن هذا الحزب يبدو كأنه مشغول لدرجة أنه لا يقوم بعمل إحصاء أو تقصي للقضايا "المقدسة" التي سقط فيها مهزوماً.

جريمة قتل خاشقجي التي ارتكبتها السعودية، قدمت لحزب العدالة والتنمية فرصة من ذهب للقيام وبشكل علني ولأول مرة بإثبات ما مفاده أن "الولايات المتحدة هي المسؤول الأوحده عن الوضع الذي يعيشه العالم الإسلامي". لكن الحزب بسبب أطماعه، وحساباته ضييع من يديه هذه الفرصة.

فهذه هي المرة الأولى التي يظهر فيها وبشكل جلي شكل العلاقة التي تربط بين الولايات المتحدة، وأنظمة بالعالم الإسلامي.

وبحسب صحيفة "إيلاف" السعودية، التي تتخذ من العاصمة البريطانية لندن، مقراً لها، فإن مسؤول أمني إسرائيلي، طلب عدم الكشف عن هويته، أدلى بتصريحات بخصوص واقعة مقتل خاشقجي، أكد فيها أن "نظام تل أبيب يثق في التصريحات والبيانات السعودية، وليس في الأخبار الواردة من تركيا".

ألم يكن هذا هو التوقييت المواتي لحزب العدالة والتنمية ليسقط الأقنعة، ويكشف عن التعاون الأميركي-الإسرائيلي-السعودي كما يقول؟ ألم تكن هذه فرصة كبيرة لزف مثل هذه البشري إلى العالم الإسلامي الذي لا شك ينتظر يوماً كهذا. ألم تكن الأمة الإسلامية بانتظار مثل هذا اليوم؟ ألم يكن هذا الحزب يعد الأيام من أجل الزعامة الكبرى التي ستشرق على العالم الإسلامي، وترفع ستائر الحقائق، وتقوض كافة المؤامرات والألاعيب التي تحاك ضد الأمة الإسلامية؟

ألم تكن هذه فرصة ذهبية جاءت حتى أقدام هذا الحزب في خضم الحرب التي يخوضها من أجل قيادة العالم الإسلامي؟ وألم تكن هذه اللحظة الحاسمة للحزب ذاته لكشف تعاون السعوديين مع "الشیطان الأكبر"؟ ألم تكن هذه لحظة أسداها التاريخ لقيادة الحزب من أجل التأكيد على أن تفتيش المسلمين عن العدالة لن يتعدى كونه مجرد وهم؟

ربما أن هذه اللحظة التي نتحدث عنها سيسجلها التاريخ على أنها لحظة من اللحظات الحاسمة التي لم تستغل بأي شكل من الأشكال.

حسناً، ما هي المحصلة أو النتيجة في تطورات واقعة خاشقجي؟ المحصلة هي أن قادة حزب العدالة والتنمية أظهروا تركيا أمام العالم على أنها الدولة التي سهلت عملية تبرئة النظام السعودي، وتسعى لمناقفة الرياض ضد العالم الإسلامي. فلربما كانت هذه المرة الأولى التي يتم فيها الاقتراب من الإمساك بطرف خيط العالم الاستعماري. لكن أنقرة الآن رجحت التمويه والتلون.

كما تابعتم جميعاً فإن الإعلام الأميركي ذكر أن واشنطن تقف وراء هذه الواقعة. وهذا ادعاء قوي ليس من السهل تكذيبه. وسلطت العديد من الصحف الضوء على مزاعم أثارها خواكين كاسترو، العضو بمجلس النواب الأميركي، أوضح فيها أن كوشنير صهر ترامب، والاستخبارات الأميركية، من الممكن أن يكونوا قد قدموا لولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، أسماء المعارضين السعوديين "الأعداء".

ولقد خطى كاسترو خطوة أخرى، وطلب من الكونغرس في مسعى منه للضغط السياسي، التحقيق حول ما إذا كان كوشنير أو أي مسؤول في إدارة ترامب قد تبادلوا معلومات الاستخبارات الأميركية مع السعوديين أم لا، بما في ذلك قضية مقتل خاشقجي.

هذه هي خلاصة المسألة التي شغلت الرأي العام العالمي على مدار ما يزيد عن ٢٥ يوماً. فالشراكة السعودية الأميركية ستستمر من المكان الذي توقفت عنده.

فيا ليتنا لم نفتح مطلقاً فصل الشرق الأوسط، وباليته لم يظهر بهذا الشكل العلني مدى ارتباطنا من الأعماق بالنظام العالمي.

فهذه هي مأساة العدالة والتنمية، وأزمته، وحكايته.

رسالة أردوغان بمناسبة الذكرى الخامسة والتسعين لتأسيس الجمهورية التركية

موقع الرئيس التركي: ٢٠١٨/١٠/٢٩

قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان: "إنني أرى أن كل مسافة قطعناها نحو اقتصاد قوي وديمقراطية متقدمة في إطار كفاحنا للوصول إلى مستوى الحضارات المعاصرة تمثل ضوءاً مشتعلاً يقربنا خطوة نحو مستقبلنا المجيد". جاء ذلك في رسالة نشرها الرئيس أردوغان بمناسبة الذكرى الخامسة والتسعين لتأسيس الجمهورية. وقال: "بمناسبة عيد الجمهورية ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول أهني مواطنينا الذين يعيشون داخل الوطن وخارجه إضافة لكافة أصدقائنا الذين يشاركوننا فخرنا وعزتنا في هذا اليوم المجيد. وبمناسبة الذكرى الخامسة والتسعين لإعلان جمهوريتنا نستذكر بكل اعتزاز كافة أبطالنا الذين ساهموا في الانتصار في حرب الاستقلال وتأسيس دولتنا الجديدة لاسيما الغازي مصطفى كمال أتاتورك". وتابع الرئيس: "أقدم شكري الجزيل إلى جميع أعضاء مجلس الأمة التركي الكبير منذ البرلمان الأول حتى اليوم والذين بذلوا جهودهم في تحرير بلدنا ونهضتها ونموها ورقيتها. وأترحم على شهدائنا وجرحانا وأجدادنا الذين ضحوا بدمائهم وجهدهم من أجل كل شبر في أراضي وطننا الذي يمتد إلى ألف عام". وأوضح الرئيس أردوغان أن الذكريات الخالدة لقوات الأمن والمواطنين الذين ضحوا بحياتهم في مكافحة الإرهاب وفي مواجهة المحاولة الانقلابية في ١٥ يوليو/ تموز، ستبقى محفورة في أذهان الشعب وفي هوية الدولة إلى الأبد. مستطرداً بالقول: "إنني أرى أن كل مسافة قطعناها نحو اقتصاد قوي وديمقراطية متقدمة في إطار كفاحنا للوصول إلى مستوى الحضارات المعاصرة تمثل ضوءاً مشتعلاً يقربنا خطوة نحو مستقبلنا المجيد". وأوضح الرئيس أن المطار الجديد في إسطنبول يعتبر أحد هذه الأضواء. مضيفاً: "رحلتنا الطويلة التي بدأت من الدولة السلجوقية إلى الدولة العثمانية وامتداداً بالاستمرارية التاريخية لعهد الجمهورية التاريخية سنتوجها بأهداف ٢٠٢٣ ورؤيتي ٢٠٥٣ و٢٠٧١ بالارتقاء بها إلى أعلى مستوى. إن انتصاراتنا التي بدأت في ملاذكرد وتواصلت خلال القرن الأخير في جناق قلعة وكوت العمارة ودوملو بينار إضافة لمواقفنا الإنسانية في سوريا تمثل الموقف الأصيل لأمتنا. إن كل نجاح وإنجاز لتركيا يغذي ويحيي الأمل في قلوب كافة المظلومين والمضطهدين في منطقتنا والعالم والضمير المشترك للإنسانية". وأكد: "لن نتراجع بتاتاً عن موقفنا هذا ولن نسمح لأي عراقيل أو أعمال تخريبية أو أعايب بمنعنا من تحقيق أهدافنا. وسواصل العمل بكل ما نملك من قوة من أجل استمرار الجمهورية التركية إلى الأبد والتي وصلنا اليوم للذكرى الخامسة والتسعين لتأسيسها. وبهذه المشاعر أهنئكم مرة أخرى بعيد الجمهورية ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول".

هذا ما خطه أردوغان أمام ضريح أتاتورك بالذكرى الـ ٩٥ لتأسيس تركيا

جريدة الزمان التركية: ٢٠١٨/١٠/٢٩

احتفلت تركيا يوم الأحد ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول، بالذكرى السنوية الخامسة والتسعين لتأسيس الجمهورية التركية، وتحيي تركيا وجمهورية قبرص الشمالية التركية والبعثات الدبلوماسية خارج البلاد الذكرى بمراسيم رسمية. وجرى الاحتفال في أنقرة في "أنيتقير" حيث يرقد مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية. حيث زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ضريح مصطفى كمال أتاتورك يرافقه كبار مسؤولي الدولة. وقف أردوغان لأداء التحية أمام ضريح مؤسس الدولة بعد أن وضع إكليلاً من الزهور على الضريح وجرى عزف نشيد الاستقلال.

وتوجه أردوغان والوفد المرافق له بعد ذلك إلى برج "الميثاق القومي"، وسطر أردوغان في الدفتر الخاص بالضريح تلك الكلمات الآتية: "نمثل أمامكم نيابة عن الشعب التركي في الذكرى السنوية الخامسة والتسعين من إعلان جمهوريتنا، ونذكركم أنتم ورفقائكم المقاتلين مقدما وسائر أبطالنا بالاحترام، ونلتمس الرحمة من الله عز وجل لشهدائنا. ونحتفل كذلك بهذه الذكرى بافتتاح مطارنا الجديد في إسطنبول، ويمثل هذا الافتتاح التاريخي في مرحلة يتعرض فيها اقتصادنا لهجمات كثيفة، رمزاً لقوة تركيا وإنجازاتها التي حققتها خلال ٩٥ عاماً. لننعم بروحك!".

كيف تحول أردوغان من ديمقراطي محافظ إلى مستبد؟!

*أكرم دومانلي

(زمان التركية) : ٢٩/١٠/٢٠١٨

يبحث الخبراء في تركيا عن إجابة لسؤال مهم وهو: هل كانت لأردوغان أجندة سرية منذ البداية أم أنه تسمم بالسلطة والقوة التي اكتسبها خلال فترة حكمه؟ هناك مؤيدون لهاتين الفكرتين" فالبعض يقول إن أردوغان خدع الجميع بقوله: "لقد تغيرت، لم أعد أؤيد فكرة الإسلام السياسي"، لكنه توقف عن تنفيذ هذه الوعود التكتيكية التي كانت تتطلبها شروط الديمقراطية حينها، وبدأ يتحول إلى دكتاتور بشكل تدريجي، بعد أن تمكن من كل السلطات، واستولى على الدولة. في حين يقول الآخرون إن أردوغان كان ينوي التغيير فعلاً، وبذل جهداً، واتخذ خطوات ملموسة نحو تغيير ديمقراطي، ولكن بعد أن جمع كل سلطات الدولة في شخصه، لم يستطع مقاومة سحرها، وقرر أن يكون الرجل الأوحده في البلاد. لذا عمد إلى إلغاء مبدأ "الفصل بين السلطات" من أجل الهروب من الرقابة الديمقراطية عقب تورط أفراد من عائلته ووزرائه في ممارسات الفساد والرشوة عام ٢٠١٣.

الصورة الأولى لأردوغان

في الواقع، هناك نوعان من أردوغان: الأول هو زعيم التغيير الديمقراطي الذي بدأ في عام ٢٠٠٢. والآخر هو الزعيم السياسي الذي لا يعترف بأي قانون، والذي بدأ في عام ٢٠١٠. في الفترة الأولى، وصف أردوغان نفسه بأنه "ديمقراطي محافظ"، واتخذ خطوات ملموسة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

بدأ أردوغان الثاني في الظهور عام ٢٠١٠، وظهر في صورة الزعيم الفخور المتكبر الممارس للقمع المدفوع بالتحول إلى الرجل الأوحده الذي يريد السيطرة على كل شيء.

أردوغان الأول تلقى الدعم من جميع الذين أيدوا الديمقراطية والتشريعات الإصلاحية في البرلمان. لقد أصبحت تركيا أكثر استقلالية وديمقراطية وشفافية بفضل تلك التشريعات التي سنّها، وكان قد قطع على نفسه وعداً بأنه سيطبق معايير الاتحاد الأوروبي في إطار هدف الانضمام إليه. وقد سجل التاريخ هذا التطور وورد في تقارير مرحلية كان يصدرها الاتحاد الأوروبي بشأن عملية الانضمام. وبسبب هذه النظرة الديموقراطية التقدمية، أصبحت تركيا دولة نموذجية للعالم الإسلامي. فتركيا كانت تحافظ على هويتها الإسلامية من جانب وتلبي متطلبات الديمقراطية الحديثة من جانب آخر، من خلال إحراز تقدم في قضايا مثل حقوق الإنسان وحكم القانون ومبدأ الفصل بين السلطات. واتخذ أيضاً خلال الفترة الأولى من ولايته خطوات شجاعة تجاه المشكلة الكردية المزمنة المستمرة منذ سنوات، وخفض أعمال التعذيب إلى الصفر، وظلت مفاهيم مثل الحقوق والمساواة والعدالة حية فعالة على الدوام.

تاريخ بداية قصة أردوغان الثاني

يقول البعض إن الإصلاحات قد توقفت بالفعل في بداية عام ٢٠١٠، وأصبحت تركيا منطوية على ذاتها، ويعززون السقوط إلى هذه الحقيقة. بينما يعزو الآخرون تراجع أردوغان إلى تظاهرات حديقة "غيزي باركي" في مايو / أيار ٢٠١٣. فهم يعتقدون أن أردوغان الذي عقد مقارنة بين احتجاجات حديقة غيزي باركي والربيع العربي سيطر عليه الخوف، بل أصيب بالذعر.

بدون أدنى شك أن أكثر الخطوات وضوحاً وخطورة نحو الاستبداد بدأت في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣. فقد تسببت الوثائق المكشوفة في ١٧ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٣ حول ممارسات الفساد والرشوة في استقالة أربعة وزراء، لكن أردوغان دافع عن نفسه بأن جميع الادعاءات كانت في الواقع محاولة انقلابية ضده.

أجندة سرية أم رجل المشروع؟

هناك من يقول: "أردوغان لم يتغير بل ظل الرجل نفسه" فقد كانت له أجندة سرية وعرض نفسه وكأنه ديمقراطي في البداية. ولما وجد الفرصة أسقط القناع عن وجهه الحقيقي".

إن الأشخاص الذين يتبنون هذا الرأي لديهم كثير من الأدلة. غير أن معظم الآراء المدافعة عن هذا تستند إلى جملة من نظريات المؤامرة. فبعض الذين يعتقدون أن أردوغان لديه أجندة سرية يرونه رجلاً مكلفاً من بعض القوى الأخرى. ويزعمون أن دور أردوغان في سياق مثل هذا الادعاء هو تنفيذ المشروع المقترح عليه. بحسب جميع الادعاءات التي تعتقد أن أردوغان شخص يعمل لحساب قوى سرية فإن تركيا سيتم تقسيمها وتشتت نسيجها الاجتماعي وإحداث أزمات حتى يبدأ نوع من الحرب الأهلية أو ما شاكلها. هذه المزاعم كبيرة وخطيرة جداً، لكن الجماهير تحب هذا النوع من نظريات المؤامرة، ذلك لأنها بمثابة قفّال يفكّ خيوط الأحداث المعقدة تماماً. ترى هذه النظرية التي تساندها معلومات صحيحة أن أردوغان رجل لا يمكن إيقافه، وليس هناك إلا طريقة واحدة فقط لإيقافه، وفقاً لمن يؤمنون بهذه المؤامرة، وهي نهاية ولايته. وبمجرد انتهاء ولايته سيتم طرحه جانباً.

ويرى قسم من المحللين أن أردوغان حاول حقاً أن يكون ديمقراطياً، لكنه لم يكن قوياً بما فيه الكفاية. وفقاً لبيانه، فإن أردوغان، الذي لا يقرأ الكتب، استمع إلى ملخصات الكتب من البيروقراطيين وحاول تطبيق الديمقراطية، لكنه فشل. قدرته لم تكن كافية لتحقيق الديمقراطية، كما أن طبعه لم يكن منسجماً معها. والوثائق المتعلقة بالفساد والاتهامات الموجهة إليه مثل توفير الأسلحة والقوة البشرية للحرب في سوريا، أجبرته على الفرار من القانون المحلي والدولي. ولم يكن سبب هروبه من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي الناتو وصندوق النقد الدولي إلا الخوف من التفتيش والرقابة.

مبادرة أردوغان إلى إلغاء دور البرلمان، وتحديد الجهاز المركزي للمحاسبات، وربط السلطة القضائية بنفسه، هي الإجراءات التي اتخذها بهدف التخلص من كل معارض في وسائل الإعلام وإزالة خطورة الدعوة للحساب.

شهادة التاريخ

لا شك في أن علماء السياسة والمؤرخين سيقولون ويكتبون أشياء كثيرة عن تغيرات وتحولات أردوغان الحادة المثيرة. هناك شهادات وآراء تسلط الضوء على حقيقة هذا الموضوع. وأنا بدوري سأشاطرهم في هذا المقال اثنين من الذكريات القصيرة التي عشتها مع أردوغان لعلهما يساعدان على فهم التغير والتحول الحاصل في مسار أردوغان بشكل أفضل. في هذا الإطار لا بد من الترحيب بالمعلومات والتفسيرات النظرية التي قد تساعد على فهم هذا الأمر بطريقة أفضل، ويجب على الذين شهدوا هذا التغيير لدى أردوغان أن يتحدثوا عن تجاربهم وذكرياتهم. يشيع أردوغان اليوم الخوف بين الناس، لذا لا يكشف أحد عن تجاربه التي شهدها. لكن من المؤكد أنه بمجرد الكشف عن الذكريات الواقعية الموضوعية سيدرك الجميع بشكل أفضل كيف تحول زعيم منتخب إلى دكتاتور.

أعتقد أن هذه الذكرى التي تكشف عن كلا النوعين من أردوغان سوف تسلط الضوء على ما نحن بصده. بينما كنت في السنغال علمت أن حزب العدالة والتنمية يواجه قضية إغلاق (١٤ مارس ٢٠٠٨). أصبت بالصدمة. لست أنا فقط، بل الرئيس عبد الله جول، والفريق الصحفي المرافق له بما فيهم أنا، في أثناء زيارة السنغال، كانوا أصيبوا بالصدمة أيضاً. كان الرئيس جول تحدث عن الديمقراطية لزعماء الدول الإسلامية وقدم تركيا نموذجاً على ذلك قبل يوم واحد فقط. غير أن هذه الكلمات البراقة التي ذكرها في المؤتمر الإسلامي أُلقيت فجأة في القمامة. ذلك لأن حزب أردوغان الذي انتخب من قبل الشعب واتخذ خطوات ديمقراطية نحو الاتحاد الأوروبي كان يواجه الإغلاق من قبل المحكمة الدستورية، وكان الرئيس جول من بين المتهمين. لقد بتنا في موقف محرج أمام العالم الإسلامي كله.

طلبت من أردوغان موعداً بعد عودتي من السنغال إلى تركيا مباشرة. وحصلت على موعد معه لمدة قصيرة. وجدته متعباً مرهقاً حزياً منهكاً محبباً. أردت أن أقوي معنوياته وأشجعه. وأتذكر أنني قلت شيئاً من هذا القبيل: “أعتقد أن حزبك لن يغلّق”. لكنه رد وقد سيطر عليه اليأس والإحباط: “بل سوف يغلّقونه، ألا ترى؟”. وقلت لأردوغان إنه لا ينبغي إغلاق الحزب، مثلما شددت على ضرورة ذلك في العمود الخاص بي في صحيفة زمان. كان السبب بسيطاً جداً: إذا أغلق حزب سياسي معروف بهويته الإسلامية بعد انتخابه وتسلمه السلطة بطريقة ديمقراطية، فإن هذه الخطوة ستؤدي إلى الاعتقاد بشكل أكثر من أي وقت مضى بأن “الديمقراطية ليست إلا خدعة كما يرى الجميع بوضوح، فلا بد من الكفاح المسلح”. لقد كان هذا توجهاً خطيراً وكانت الحيلولة دون مثل هذا الاحتمال مطلباً ضرورياً لاستمرار الإيمان بالديمقراطية.

بعد ذلك استنكر أردوغان قائلاً: “ما الذي يجب أن أفعل الآن؟ ملايين الناس يحتجون الآن في الشوارع، فهل أوجه أنصاري بإضرام الشوارع وإحداث الفوضى في البلاد؟”

أنا أحببت تلك الجملة: “وضع مواطنين في مواجهة مواطنين آخرين ليس السبيل”. لا شك في أن السياسي الجشع الذي يفكر بخلاف ذلك لن يتردد في جر البلاد إلى حرب أهلية. ومع ذلك فإن أردوغان الذي يملك الملايين من المؤيدين كان يتصرف كزعيم مسؤول ويحاول إيجاد حلول في إطار القانون.

الغضب يسيطر على أردوغان (٢٠١٣)

بدأت احتجاجات حديقة غيزي باركي في مايو ٢٠١٣. كانت الحكومة تعتزم قطع الأشجار في ميدان تقسيم بمدينة إسطنبول في إطار التخطيط العمراني الجديد. لكن لأن السلطات تعاملت بالعنف أثناء التصدي للشباب المحتجين فإن هذه الحادثة خرجت عن السيطرة وتوسعت وانتشرت في جميع أنحاء تركيا. بعد عشرة أيام من هذه الحادثة، حصلنا على موعد لرؤية أردوغان مع زميلين آخرين من الصحفيين. كان غاضباً جداً. ذات مرة قال: “تكلّمت مع رئيس وزراء الجزائر. كانت هناك أيضاً حوادث مماثلة لاحتجاجات غيزي باركي. وهم أرسلوا الشرطة أولاً، لكن لم يجد نفعاً، ثم أرسلوا قوات الدرك، وهذا لم يجد نفعاً أيضاً، ثم قرروا إرسال مؤيديهم شبه العسكريين نحو هؤلاء المتظاهرين وانتهت المشكلة. لم أصدق ما سمعت”.

لقد اختفى أردوغان الذي كان يريد المكافحة متحلياً بالمسؤولية والصبر والقانون عندما كان حزبه يواجه الإغلاق، وجاء بدلاً من ذلك رجل جديد ينوي سحق خصومه مع “أنصاره شبه العسكريين”. هذا كان مرعباً. لذا لم أستطع أن أمنع نفسي وانتفضت في وجه أردوغان قائلاً: “هل ستتبع رئيس وزراء الجزائر وتختار طريقة قمعية في التعامل مع المحتجين؟ هذا سيؤدي إلى تعليق الديمقراطية وسيقود تركيا إلى طريق مسدود”.

للأسف الشديد انتهى كل شيء بالفعل، وتحول أردوغان حقيقة إلى رجل مختلف أو أنه لم يعد بحاجة إلى قناع ديمقراطي بسبب القوة التي اعتقد أنه حصل عليها.

الواقع أن أردوغان تغير وتحول وفقد نفسه بغطرسة القوة والسلطة. الجميع يحاول أن يفهم هذا التحول الكبير. أي هذه الادعاءات أكثر إقناعاً؟ لا أستطيع أن أقول بوضوح وأجزم. المقارنات النظرية لفهم هذا التحول المرعب غير كافية. لذلك يجب على الذين شهدوا التاريخ أن يتركوا مخاوفهم وراءهم ويشاطروا الرأي العام تجاربهم. أعتقد أنه إذا ما تشكلت بيئة أكثر استقلالية وحرّة يوماً ما ستمكنون من الوصول إلى مزيد من المعلومات التي ستفاجئ الجميع.

تركيا تغرق ببطء في مستنقع حكم الرجل الواحد !

*نسرین ناس

أحوال تركية: ٢٩/١٠/٢٠١٨

عندما تُختزل الدولة في شخص رجل واحد وتتركز جميع السلطات في يده، من المنطقي أن يكون مسؤولاً أيضاً عن كافة العواقب الاقتصادية والاجتماعية لهذه النزعة السلطوية. ومع ذلك، فإن أذرع النظام التي تعتمد على حكم هذا الرجل بشكل منفرد دائماً ما تجدها تحاول إلقاء اللوم بشأن تلك العواقب على الآخرين، حتى على الرغم من أن هذه الأجهزة هي نفسها التي تضمن استمرار هذا النظام. وفي غضون ذلك، تقوم هذه الأذرع بتدمير المؤسسات التي تحافظ على تماسك المجتمع والاقتصاد. ومهما اختلفت الظروف وتباينت الأسباب، دائماً ما يحمل نظام حكم الرجل الواحد بذور فشله التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى سقوطه.

وقد علمنا التاريخ أن كل أزمة اقتصادية في أي بلد في العالم هي في الواقع نتيجة لعدم كفاءة قيادة هذا البلد وطموحاتها غير الواقعية، لكن عواقب عدم الكفاءة وامتلاك طموحات غير واقعية دائماً ما تختلف في الدول الديمقراطية عنها في الدول التي تخضع لسيطرة رجل واحد. وهذا يذكرنا بمقولة مأثورة للرئيس الأمريكي الراحل أبراهام لنكولن في القرن التاسع عشر "يمكنك خداع الجميع لبعض الوقت، ويمكنك خداع بعض الناس طوال الوقت، لكن لا يمكنك خداع جميع الناس طوال الوقت".

ففي البلدان الديمقراطية، إذا لم ينجح المسؤولون ممن تم انتخابهم لتولي مقاليد السلطة في تحسين حياة ناخبهم بشكل مستمر أو حاولوا تدمير البنية التحتية لمؤسسات الدولة لتعزيز سلطتهم السياسية الخاصة، فستتم معاقبتهم في الانتخابات اللاحقة. لكن ذلك يقتضي أيضاً وجود أسس ديمقراطية راسخة وصحافة حرة.

أما في البلدان التي تخضع وسائل الإعلام فيها لسيطرة من هم في السلطة، فعلى النقيض من مقولة لينكولن، يمكن بالفعل خداع جميع الناس لفترة طويلة. كما يمكن لأصحاب السلطة إضعاف قدرة المواطنين على التفكير والتصرف بشكل عقلاني ثم العمل على إرباكهم وتشيت انتباههم بشكل مستمر من خلال دفعهم من أزمة إلى أخرى بهدف منهم من رؤية ما يحدث حقاً.

وفي بعض الأحيان، يعتمد هؤلاء على تأجيح مخاوفنا، وأحياناً أخرى يعملون على التفريق بيننا ودفعنا للخوف من بعضنا البعض، وفي معظم الأحيان يلجؤون إلى عزلنا عن العالم الخارجي لمنعنا من سماع أي أحد غيرهم. يقول المؤرخ الإسرائيلي يوفال نوح هراري إن "نظام حكم الأقلية الذي يحتكر وسائل الإعلام يمكنه أن يلقي باللائمة على إخفاقاته على الآخرين ويشتت انتباهنا ويوجه تركيزنا على تأثيرات قوى أجنبية ما... فعندما تتعرض الأمة لهجوم من دول خارجية أو تقع ضحية لقوى الشر، من يمكنه التذمر بشأن المستشفيات المكتظة أو الأنهار الملوثة؟"

وتعد القومية الدينية والإقصائية الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق ذلك. فإذا نجح الطغاة الشعبويون في الحصول، ليس بالضرورة على دعم الأغلبية، وإنما على دعم شريحة كبيرة (ربما من ٣٠ إلى ٤٠ في المئة) من السكان، فسيكون بإمكانهم زيادة جرعة المظلومية من اللامساواة والظلم مع إجراء المزيد من الانتخابات المتلاحقة من أجل تشديد قبضتهم على السلطة خارج نطاق القانون ودون أي قيود.

من ناحية أخرى، إذا كان من بيدهم السلطة في نظام حكم الرجل الواحد قد تخلصوا من جميع الأطر التشريعية والقوانين والقواعد الأخلاقية التي تحد من سلطتهم، فبالتالي ليس هناك سبب في حدوث أزمة اقتصادية سوى استبداديتهم. ولهذا السبب، لا يجرو هؤلاء القادة على التفكير حتى في الاعتراف بوجود أزمة.

وهذا الوضع أشبه بالمرحلة الرابعة من مرض السرطان، حيث تبدأ الأزمة في الانتشار إلى مؤسسات الدولة بالكامل. وفي نظام حكم الرجل الواحد، فإن دعم معصومية الزعيم المفدى وتنزيهه عن الخطأ يكون هو الهدف السياسي الدائم والوحيد. وكل ما عدا ذلك هو مجرد تفاصيل.

وفي الوقت الذي يتوقع فيه الأطراف الفاعلة في الاقتصاد حلولاً للمشكلات التي تواجههم، تلجأ أجهزة النظام باستمرار إلى الترويج لفكرة معصومية الزعيم من الخطأ وأن إظهار الولاء له هو طوق النجاة بالنسبة لهم. وعلى وجه الخصوص، في بلدان مثل بلدنا التي اختارت نماذج نمو اقتصادي تعتمد على نشاط الأوراق المالية وتراكم الديون ومدى إقبال عدد صغير من الأشخاص فاحشي الثراء على الاستثمار والاستهلاك، يمكن أن يكلفك التشكيك في معصومية الزعيم ثمناً باهظاً. وهذا المناخ من شأنه أن يقضي على كل الثقة في الاقتصاد أو في استمرار الاستقرار الاجتماعي ويجعل من إدارة الأزمة أمراً مستحيلاً.

كما يعمل أصحاب السلطة على إعداد تركيبة يجمعون فيها بين الدين والقومية وعود بإعادة الأمة إلى ماضيها المجيد لخداع المواطنين والإيهام بوجود حالة من الرضا بينهم، حتى في الوقت الذي تتفكك فيه المبادئ القانونية والأخلاقية التي تحافظ على ثبات المجتمع واستقراره. لذلك، ليس من المستغرب أن يرفض المواطنون بعد ذلك التصديق بأن الفوضى الاقتصادية التي يعانون منها هي في الحقيقة نتيجة لأزمة ثقة في نظام حكم الرجل الواحد. وبالتالي، ستجدهم يرحبون بخطوات الحكومة لحرمان بعض الفئات من حقوقهم في العمل والملكية، وكذلك سعيها إلى الاستدانة بشكل مستمر وتدميرها للبيئة ونسيج المجتمع.

هذا هو بشكل أو بآخر ما نمر به في تركيا. ولذلك، لم تكن تصريحات الرئيس رجب طيب أردوغان خالية من الدلالة عندما تساءل: "ما هي السلطة الرابعة على أي حال؟"

ومن خلال اختيار تحقيق نمو اقتصادي يعتمد بشكل كبير على الأرباح الرأسمالية، مضت قيادة البلاد قدماً في انتهاج نموذج إدارة سلطوي قائم على المحسوبية والطاعة العمياء بدلاً من بناء مجتمع مزدهر وحر. وفي مثل هذا النظام، يتم تفضيل التبعية على حساب الجدارة، والخنوع على حساب الإنتاجية، والكتمان على حساب الشفافية، كما يجري التغاضي عن نزوات القادة على حساب المساءلة. وفي أثناء ذلك، يعمل أصحاب السلطة بكل جهد على إخفاء التكلفة الباهظة التي يتكبدها المجتمع ككل نتيجة لهذه المساوئ.

وعلى مدار السنوات السبع أو الثماني الماضية بشكل خاص، توقفت جميع المؤسسات الديمقراطية في البلد عن العمل، فيما تلقت سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية الجامعة للكثير من فئات الشعب ضربات قوية قوضت أركانها وحدثت من تأثيرها.

واليوم، لا يوجد أي هامش لحرية الفكر اللازمة لبناء اقتصاد إبداعي أو تحقيق تقدم علمي، ناهيك عن أساسيات سيادة القانون وأبسط الحقوق الضرورية لتحقيق الأمن، بما في ذلك حقوق الملكية.

وما نمر به هذه الأيام لم يعد مجرد أزمة اقتصادية، بل أزمة نظام حكم تهيمن فيه إرادة شخص واحد على كل شيء بلا قيود تكبله أو قوانين تردعه. ولهذا السبب، فإن كلا الأزميتين ستغذيان بعضهما البعض وتزدادان سوءاً. وكون أن هذا النظام غارق أيضاً في الديون يضع المزيد من العبء على قيمته الاقتصادية. وعادة ما يؤدي هذا النوع من الانهيار الاقتصادي المصحوب بمشاكل سياسية واجتماعية خطيرة إلى سقوط النظام. لكن بحلول الوقت الذي يدرك فيه معظم الناس حقيقة الوضع، سيكون الضرر قد حدث بالفعل.

حينها، ستحل مشاعر الغضب وخيبة الأمل محل نظرة التبجيل لمعصومية الزعيم التي كانت سائدة في يوم من الأيام. ولن يكون من السهل على مجتمع تم إضعافه سياسياً بشكل كبير وعاش في ظل نظام حكم الرجل الواحد لكثير من الوقت أن يتخطى هذا النوع من الانهيار. علاوة على ذلك، جعلت الثورة التكنولوجية في القرن الواحد والعشرين البطالة الجماعية تهديداً وشيكاً لا يمكن تجنبه من خلال ارتداء ثوب الشجاعة أو تبني القومية أو الأيديولوجية الدينية أو الجهود النظرية لأي فرد.

وإذا أردنا أن يكون لنا رأي في مستقبلنا، فنحن بحاجة إلى التمسك بالحقائق والانضمام إلى ركب الثورة التكنولوجية القادمة وتبني طريقة تفكير تساعدنا في الاستعداد لنقلة نوعية، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي.

وعندما تساءل أردوغان: "كيف يمكن أن أيا من الجامعات التركية ليست من بين أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم؟" كان يجب أن يجيبه شخص ما بأنه بدون خلق مناخ مناسب يمكن أن تزدهر فيه المعرفة، لن يمكننا أن نحقق أي نتائج.

باختصار، حرية الفكر والصحافة الحرة وإرساء مناخ سياسي حر وبناء مؤسسات ديمقراطية منفتحة على الجميع هي مفتاح نجاحنا في المستقبل. وبخلاف ذلك، لن نخرج أبداً من المستنقع الذي نغرق فيه حالياً.

نواب الشعوب الديمقراطي: الوحدة الوطنية ضرورة لمواجهة الفاشية

ANF : ٢٠١٨/١٠/٢٠

شدد نواب بحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) على أهمية تحقيق الوحدة الوطنية الكردستانية، ودعوا كافة الأطراف والكردستانية إلى تكثيف الجهود والسعي من أجل تحقيق الوحدة.

وبدأ حزب الشعوب الديمقراطي HDP منذ العشرين من شهر تشرين الأول/أكتوبر الجاري بالعمل على التحضير للانتخابات المحلية المقبلة في تركيا وشمال كردستان.

وفي إطار استراتيجية الحزب بدأت بعقد اجتماع مع الأحزاب الكردستانية في شمال كردستان، وتناول الاجتماع النقاشات حول تكثيف العمل والجهود من أجل تحقيق الوحدة الوطنية. عن هذه الاجتماعات والنقاشات التي دارت خلال الاجتماع تحدث نواب حزب الشعوب الديمقراطي HDP طيب تمل وإمام تاشجير إلى مراسل وكالة فرات للأخبار (ANF) مؤكداً أن وحدة الصف الكردي شرط أساسي لوضع وتمثيل الشعب الكردي.

وشدد النائب طيب تمل على ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية في هذه المرحلة بالذات وقال: إن "مكتسبات الشعب الكردي في عموم كردستان باتت مستهدفة من قبل القوى الفاشية ويتعرض شعبنا لهجمات وحشية على كافة الأصعدة وتستمر السياسة التي قسمت كردستان إلى أربعة أجزاء منذ مئة عام إلى اليوم".

وأضاف أنه "في ظل هذه الظروف هناك حاجة ضرورية إلى تحقيق الوحدة القومية الوطنية للتصدي لهذه الهجمات وهذه مسؤولية تاريخية تقع على عاتق جميع القوى السياسية في عموم كردستان وضرورة ملحة".

وأكد تمل ضرورة إبداء موقف وطني موحد ضد الهجمات التي تقودها أنقرة ضد الشعب الكردي. وأوضح: "من الضروري في هذه المرحلة إعلان موقف وطني موحد مشترك من قبل القوى الكردستانية ضد سياسات إنكار وجود الشعب الكردي، إنكار الثقافة، اللغة، التاريخ، الطبيعة وإدارة الشعب الكردي".

ولفت إلى كحزب الشعوب الديمقراطي يعملون على توحيد الصف الكردي ويتواصلون مع كافة الأطراف الكردستانية، كون الوحدة الوطنية في هذه المرحلة تعتبر شرطاً أساسياً لمواصلة نضال ووجود الشعب الكردي. وأوضح أن هذه الضغوط والهجمات على عموم كردستان هي فرصة للقوى السياسية الكردية للتقارب وتحقيق الوحدة. ونحن كحزب نركز سياساتنا في هذه المرحلة ما قبل الانتخابات المحلية على وضع حجر الأساس لهذه الوحدة التي تعتبر حلم وأمل الشعب الكردي في كل مكان وبكافة المراحل".

بدوره أوضح النائب إمام تاشجير أن كردستان ومنذ مئة عام قسمت دون رغبة وإرادة الشعب الكردي. وقال: "إن هذا التقسيم أدى إلى تفرقة وتقسيم الشعب الكردي من الداخل أيضاً، وحن الوقت ليعود الشعب الكردي إلى تحقيق الوحدة. دول الشرق الأوسط لها سياسة تجاه الشعب الكردي وكردستان، ولو تمكن الكرد من عقد المؤتمر الوطني الكردستاني في العام ٢٠١٣ لكان الوضع اليوم مختلفاً إلى حد كبير، ولكان للكرد مكانتهم التي يستحقونها".

وشدد على أن الوحدة القومية شرط للاعتراف وتمثيل الكرد في المنطقة وأن الكرد سيبقون دونها عرضة للمجازر والهجمات، وخاصة في شمال كردستان، فمع تحقيق الوحدة هنا فهذا سيؤثر إيجاباً على باقي أجزاء كردستان. القوى الدولية هي أكبر حاجز يعترض سبيل تحقيق الوحدة، وتشنت القوى السياسية في كردستان وتدخلات القوى العالمية والإقليمية في السياسة الكردي هي من العوامل التي تؤخر تحقيق الوحدة الوطنية الكردية".

أفكار ابن خلدون عن انهيار الدول تنطبق على تركيا الحديثة

*علي أغجاكولو

أحوال تركية: ٢٠١٨/١٠/٣٠

في عام ١٩٨١، أشار الرئيس الأمريكي آنذاك رونالد ريغان في كلمة له إلى كتابات العالم الإسلامي ابن خلدون الذي عاش في القرن الرابع عشر ولا تزال أعماله تتردد صداها حتى اليوم، لا سيما بالنسبة لتركيا المعاصرة. استخدم ريغان أفكار ابن خلدون كمصدر إلهام للسياسات الاقتصادية الأمريكية.

ما أشار إليه ريغان هو كتاب لابن خلدون عن قيام الإمبراطوريات وسقوطها. وقال: "من المعروف أنه في بداية الإمبراطوريات، تدر الضرائب عوائد كبيرة من معدلات ضريبية صغيرة. وفي نهاية الإمبراطوريات، تدر الضرائب عائدات صغيرة من معدلات كبيرة".

يعتبر ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦) مؤسس علم الاجتماع والتاريخ الحديث، وتأثر به كثير من المفكرين على مر التاريخ مثل الفيلسوف الألماني جورج فيلهلم فريدريش هيغل، كما تأثر به كارل ماركس إلى حد ما. من أهم أعمال ابن خلدون كتاب يحمل اسم "المقدمة"، والذي يبحث فيه قيام الدولة وسقوطها، و"العصبية" التي أعرفها بأنها الوعي بالهوية. قدم هذا العمل المهم أيضا بعض الوصفات التي استخدمت في الحيلولة دون انهيار الإمبراطورية العثمانية، كما كان مرجعا لرجل الدولة والعالم العثماني البارز أحمد جودت باشا (١٨٢٢-١٨٩٥).

ووفقا لابن خلدون، هناك خمس مراحل في عمر الدول - المرحلة الأخيرة منها تفضي إلى انهيار الدولة. فبينما تتسم الفترة الأولى بالنصر والتأسيس، تشتهر المرحلة الأخيرة بالانغماس في الشهوات والملذات وإشباع الرغبات. في إطار ذلك، قال ابن خلدون إن تدهور الدولة يبدأ في مؤسستين: المؤسسة العسكرية والجيش (التي تمثل العصبية) والأموال والممتلكات (التي تمثل الرعاية الاجتماعية) فالضغط والاستبداد يفسدان الجيش، والترف والبذخ يفسدان الرعاية الاجتماعية.

يقول ابن خلدون إن حكم الفرد الواحد في الدولة لا يشير إلى هِرم الدولة فحسب، بل كذلك يستهلك وسائل التبرع والرعاية الاجتماعية. في مثل تلك الأوقات، يزيد البذخ ولا تكفي الرواتب، وتعاني خزائن الدولة من عجز ولا يتسنى تغطية نفقاتها. وبهذه الطريقة، ومن خلال تخفيضات في الإنفاق العسكري، تتجلى مظاهر الضعف في النواحي الدفاعية للدولة وتصبح غير قادرة على تغطية تكاليفها. ولتقليص العجز، تفرض الدولة ضرائب جديدة تعسفية وتزيد معدلات الضرائب القائمة. ولا تنخفض تكاليف حياة البذخ والترف، بل تواصل الارتفاع. ويستمر هذا الوضع حتى تنهار الدولة.

وعلى الرغم من أن المبادئ المذكورة أعلاه قد طرحها ابن خلدون منذ قرون من الزمان، إلا أنها كانت تنطبق على زمن الإمبراطورية العثمانية، بل وتظل ملائمة اليوم أيضا. وقد بدأ المفكرون العثمانيون مثل العالم كاتب شلبي والمؤرخ مصطفى نعيمة في استخدام أفكار ابن خلدون إبان ركود الإمبراطورية في القرن السابع عشر.

غير أنه تم حظر مقدمة ابن خلدون في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩). ومن الواضح أن السلطان عبد الحميد الثاني المعروف بحكمه بالقبضة الحديدية في فترة الانحدار قد حظر الكتاب لأنه انتقد ممارساته قبل قدومه بخمسة قرون من الزمان.

ففي الواقع، كانت مظاهر البذخ والترف والفساد الموصوفة في الكتاب تعكس ما كان يجري في ذلك الوقت. لقد كانت فترة يعيش فيها الناس في فقر وبؤس، وحتى عندما كانت الدولة تفقد جزءاً من أراضيها كل يوم، لم يحد السلطان ورجال الدولة من البذخ والأبهة. فعلى سبيل المثال، عاد السلطان - الذي لم يفكر فيما إن كانت القصور القائمة مناسبة لاحتياجاته - إلى اقتراض الأموال من الخارج لتشييد المزيد من القصور والأجنحة. وقد شرح المفكر والشاعر العثماني توفيق فكرت ما كان يحدث في ذلك الوقت في قصيدة تعرف باسم "عيد النهب".

كلوا أيها السادة، فهذه الوليمة الشهية وليمتكم

حتى تشعروا بالشبع والغثيان، كلوا حتى تنفجروا..

التاريخ يدور في حلقات. بمعنى آخر، التاريخ غالباً ما يعيد نفسه، وأعتقد أن هذا هو السبب في أن أعمال ابن خلدون تظل مناسبة جداً لكل العصور حتى الآن.

وها نحن اليوم أشبه بشهود أو مؤرخين لانحيار جديد، لكنه انهيار تكرر عدة مرات على مر التاريخ. كل شيء كما هو في تركيا الحديثة - القصر كما هو، والترف القاتل للرعاية الاجتماعية، والاستبداد الذي يضعف الجيش، والضريبة المتزايدة وغير المناسبة، كلها كما هي. نفس الغطرسة واللامبالاة. وصدق الشاعر حينما قال "المنزل يحترق، والوليمة في الطابق العلوي".

لا أعرف ما الذي أصف به ذلك وكيف أوصفه. إذا أشرت إلى عصائر فاكهة التنين (البتايا) التي قدمت إلى الضيوف في مناسبة أقيمت في الآونة الأخيرة بالقصر الرئاسية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان في وقت تشهد فيه البلاد أزمة اقتصادية، وكانت هناك دعوى قضائية يرفعها الناس المستأؤون الذين لم أذكر لهم أن الشاي الأبيض الذي احتساه البعض هناك تبلغ تكلفته ٧٠٠ دولار للكيلوجرام. إذا قلت إنه أسطول من المركبات، فإنني بذلك أتجاهل ذكر الطائرات البالغة قيمتها ٥٠٠ مليون دولار التي استخدمتها الحكومة. وإذا تحدثت عن القصر الرئاسي لأردوغان الذي يضم ألف غرفة، لربما فاتني ذكر قصر الرئيس الصيفي المكون من ٣٠٠ غرفة والذي تطلب إزالة ٥٠ ألف شجرة في محافظة موغلا في جنوب شرق تركيا.

دعونا نستمع لكلمات الكاتب العظيم توفيق فكرت في قصيدته "عيد النهب":

كلوا أيها السادة، فهذه الوليمة الشهية وليمتكم

حتى تشعروا بالشبع والغثيان، كلوا حتى تنفجروا

هذا الحصاد سينتهي، فلتأخذوا معكم كل ما تستطيعون

غدا قد ترون كل المواقد التي تطلق وهي تزول

بطون اليوم قوية، وحساء اليوم دافئ

اقضمو والتهموا واملؤوا الأطباق

كلوا أيها السادة، فهذه الوليمة الشهية وليمتكم

حتى تشعروا بالشبع والغثيان، كلوا حتى تنفجروا.

النموذج التركي

*بشير عبدالفتاح

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/١٠/٣٠

شاع الحديث طيلة السنوات العشر المنقضية عما يعرف بـ «النموذج التركي»، الذي سعى رجب طيب أردوغان وأوساط غربية إلى طرحه كعلاج لحالة التيبس السياسي والتكلس الاقتصادي التي أطبقت على دول الشرق الأوسط، وآلية لتقويض موجة الفكر التكفيري الجهادي المتنامية في العالم الإسلامي، فضلاً عن ملء الفراغ السياسي الناجم عن سقوط بعض الأنظمة العربية عقب انتفاضات العام ٢٠١١.

لكن السنوات القليلة المنقضية شهدت خفوتاً لافتاً في هذا الطرح، بخاصة في وسائل الإعلام الغربية التي طالما رُوِّجت له. ويذكر أن تأثير العرب بما يدور في تركيا، سلباً أو إيجاباً، إنما يتردد إلى عقود سبقت عهد أتاتورك أو حقبة أردوغان، وتحديداً إبان الفصول الأخيرة من عمر الإمبراطورية العثمانية.

فعلى صعيد العلاقات المدنية العسكرية، تأثرت الدول العربية والإسلامية سلباً بانقلاب جماعة «الاتحاد والترقي» ضد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني في العام ١٩٠٨، والذي سلط الضوء على النشاط التدخلى للانكشارية والجيش العثماني، كما رسخ دعائم الدور السياسي للجيش التركي لاحقاً، وخلف تداعيات عميقة ومصرية على أدوار الجيوش في الدول العربية، خصوصاً بعد مشاركة عناصر من جيوش تلك البلدان في انقلاب «الاتحاد والترقي».

فلقد تأثرت تلك العناصر العسكرية العربية لاحقاً بالاتجاهات الفكرية والسياسية للاتحاديين الأتراك بشروعها في تكوين منظماتها القومية العسكرية السرية الخاصة كـ «الجمعية القحطانية»، وجمعية «العهد»، والتي هيأت بدورها الأجواء للحراك العسكري والشعبي الذي عرف بـ «الثورة العربية الكبرى» عام ١٩١٦، والذي توسلت دول المشرق من ورائه انتزاع الاستقلال عن السلطنة العثمانية بدعم مخادع من البريطانيين حينئذ.

كما أسهمت في بناء الدول الوطنية والجيوش النظامية العربية غداة الحرب الكونية الأولى. وبمرور الوقت، بدأت الدول العربية تعرف ظاهرة الانقلابات العسكرية المستوحاة من التجربة العثمانية، حيث احتل العراق قصب السبق من خلال انقلاب بكر صدقي في العام ١٩٣٦، ثم تبعه اليمن ومن بعده سورية ثم مصر والسودان... إلخ، ليلعب إجمالي الانقلابات العسكرية التي شهدتها الدول العربية بين عامي ١٩٣٦ و١٩٧٠ فقط ٤١ انقلاباً، توالى على إثرها تدخل الجيوش العربية في الشأن العام بصور شتى، توجت بمباشرة بعض تلك الجيوش للدور الوطني التنموي، خصوصاً مع اشتداد وطأة الاضطرابات وطول أمد المراحل الانتقالية بالتزامن مع سقوط الأجهزة والمؤسسات المدنية المنوط بها ذلك الدور التنموي، في براثن العجز والفشل والترهل.

أما على صعيد التحول الديمقراطي ودمج الإسلاميين في العملية السياسية القائمة على المزج بين الإسلام الحضاري والليبرالية الغربية، فقد خطت على دربه تركيا خطوات حثيثة في أعقاب انقلاب عام ١٩٨٠ بقيادة كنعان إيفرين، على نحو تمخض عن اعتلاء حزب «الوطن الأم» بقيادة تورغوت أوزال للسلطة عام ١٩٨٣، ومن بعده حزب

العدالة والتنمية بزعامة أردوغان عام ٢٠٠٢، حتى اعتبر مراقبون أن التجربة التركية دحضت من خلال عملية إصلاح وتطوير تراكمية ومتواصلة، نظرية التعارض بين الإسلام وكل من الديمقراطية والتنمية، من خلال الدمج الآمن للإسلاميين في العملية السياسية، والجمع البارز ما بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في آن، على عكس تجارب عالمية أخرى أدركت الإصلاح السياسي لكنها عجزت عن تحقيق التنمية الاقتصادية.

وإذا كان أردوغان بدأ يروج منذ استعانته بالأكاديمي والديبلوماسي أحمد داود أوغلو قبل خمسة عشر عاماً لسياسة «صفر مشكلات» في التعامل مع المحيط الإقليمي والدولي، فإن جذور تلك السياسة تعود أساساً إلى عهد أتاتورك، الذي رفع قبل زهاء تسعة عقود شعار «سلام في الداخل، سلام مع العالم الخارجي».

وبينما يتباهى أردوغان بجهوده لبناء صناعة دفاع وطنية تركية، فإن هذا التوجه يعود كذلك إلى عهد أتاتورك والذين جاءوا من بعده، وحاولوا، بطرق شتى وقدر المستطاع، الالتفاف على المعاهدات والملاحظات الدولية التي تقيد جهود تركيا في هذا المضمار.

ثمة من يعزى بزوغ «النموذج التركي» إلى عهد تورغوت أوزال، مؤسس حزب «الوطن الأم»، الذي تولى رئاسة الحكومة ثم رئاسة الجمهورية بين ١٩٨٣ و١٩٩٣، وشرع في مأسسة جهود بناء الجمهورية التركية الثانية، المتحررة من هيمنة العسكر، والمنفتحة سياسياً واقتصادياً على الداخل والخارج. فبعد إصلاحات اقتصادية جذرية رافقها انفتاح داخلي وخارجي، حقق أوزال لتركيا انجازات اقتصادية ملفتة وقفز بصاداتها من ٧،٥ بليون دولار عام ١٩٨٣ إلى ٦،١١ بليون دولار عام ١٩٨٩، كما ارتفع بمعدل النمو القومي من ٣،٣ في المئة إلى ٩،١ في المئة.

وسياسياً، كان أوزال أول من سعى إلى تقليص الدور السياسي للجيش، حين أدخل إصلاحات مهمة على بنية النظام السياسي، بخاصة رئاسة الجمهورية، التي كان يحتكرها كبار العسكريين، ككمال أتاتورك، وعصمت إينونو، وجلال بايار وجمال جورسيل وجودت صوناي وفخري قوروتورك وكنعان إيفرين، مفسحاً بذلك المجال أمام سياسيين مدنيين وتكنوقراط مثله وسليمان ديميريل ونجدة سيزار وعبدالله غل، ثم أردوغان وداود أوغلو.

وبعدما عزز مظاهر الإسلام في ربوع البلاد، عمد أوزال إلى تقريب تركيا من دول العالم الإسلامي، فكان أول من استخدم مصطلح «العالم التركي» حينما استضاف مؤتمراً للدول الناطقة بالتركية عام ١٩٩٣، متوخياً تعظيم دور تركيا إقليمياً ودولياً. وفي عهده، تمتعت الأحزاب والتنظيمات الإسلامية بحرية واسعة، حيث ولجت حقل الثقافة والإعلام، عبر إصدار الصحف وتأسيس دور النشر وإطلاق محطات الإذاعة والتلفزة، والاختراق في البيئة الليبرالية الجديدة. وتحسب لأوزال جراته في التصدي للملف الكردي حين طرح في العام ١٩٩١ خطة لتسويته سلمياً عبر إقامة كونفيدرالية بين تركيا وكردستان العراق. كما أحيا حق التمثيل البرلماني لحزب العمال الكردستاني حين أتاح لـ ١٧ وجهاً كردياً ولوج مجلس النواب، ما شجع عبدالله أوجلان رئيس الحزب على قبول وساطة القيادي الكردي العراقي جلال طالباني، بين أوزال وأوجلان، وإعلان الأخير وقف إطلاق النار من جانب واحد في آذار (مارس) ١٩٩٣.

بيد أن وفاة أوزال المفاجئة والغامضة بعدها بشهر واحد جمّدت مشروع تسوية المسألة الكردية، وأعاد الأمور بين الحزب الكردستاني والدولة التركية إلى المربع الرقم واحد.

* كاتب مصري

لماذا يُعتبر الإفراج عن القس بادرة خير في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا؟

*سونر جاغابتاي

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/١٠/٢٠

يُعد قيام تركيا بإطلاق سراح القس الأمريكي أندرو برونسون من السجن خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة للعلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا. فالتطريق المؤدي إلى هذه المرحلة كان وعراً، لا سيما وأن الاتفاق الذي توصل إليه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في آب/أغسطس للإفراج عن القس مني بالفشل، مما أدى إلى إثارة غضب ترامب شخصياً. وفي ذلك الوقت، فرض ترامب عقوبات على تركيا، ساهمت في تراجع الليرة التركية بشكل حاد. كما قام بتجميد العلاقات الثنائية بين البلدين. وقد قلتُ مازحاً إن ترامب أصبح فعلياً "مسؤول العلاقات التركية" في وزارة الخارجية الأمريكية - وله صلاحية منع كل شيء.

وتم اعتقال برونسون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بتهمة التجسس والتواصل مع جماعات إرهابية تعمل ضد الدولة التركية، كما زُعم. وقد رأى بعض الصحفيين في ذلك دليلاً على ضغوط أردوغان المتزايدة على الولايات المتحدة في المفاوضات حول بعض القضايا، مثل طلب تركيا تسليم رجل الدين التركي فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة، حيث يعتقد العديد من الأتراك أن شبكة من أتباعه لعبت دوراً رئيسياً في محاولة الانقلاب الفاشلة ضد أردوغان في تموز/يوليو ٢٠١٦.

وقد كان رد فعل ترامب إيجابياً على إطلاق سراح برونسون حيث قال "سيؤدي هذا الأمر إلى علاقات جيدة وربما ممتازة بين الولايات المتحدة وتركيا!". ومن وجهة نظري، يبدو أن ترامب وأردوغان يستطيعان أيضاً إعادة ضبط علاقتهما. فخلال الأزمة التي وقعت في آب/أغسطس، لم يستهدف الرئيسان أحدهما الآخر شخصياً، تاركان الباب مفتوحاً أمام مصافحة أخرى حين يتصالحان. وذلك اليوم ليس بعيداً.

من الواضح أن الحفاظ على العلاقات الجيدة مع تركيا يصب في مصلحة واشنطن. وتركيا أكبر من أردوغان. فبالرغم من إحكام هذا الأخير قبضته على المجتمع التركي منذ ما يقرب من عقدين من الزمن، إلا أن نصف البلاد - التي تشابه إسبانيا بحجمها الديمغرافي والاقتصادي - لا يزال يرفض التصويت له أو الانضواء تحت جناحه. لذلك لا يجدر بالسياسة الأمريكية المتعلقة بتركيا أن تضيّع الصالح بعزاء الطالح. أضف إلى ذلك أن تركيا تجاور كلاً من إيران والعراق وسوريا والأراضي التي كانت خاضعة سابقاً لسيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» («داعش») وروسيا عبر البحر الأسود أيضاً. ومن الأسهل بكثير وأقل جهداً وتكلفةً على الولايات المتحدة أن تطبق سياساتها المتعلقة بتلك البلدان والكيانات، بوجود تركيا إلى جانبها. وبالطبع إن تركيا هي بحاجة إلى الولايات المتحدة أيضاً. ففي الوقت الراهن، تحتاج أنقرة إلى التزام واشنطن بالتصدي للمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بقتل الصحفي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في إسطنبول.

ومع كسر ترامب للجمود الحاصل في العلاقات الأمريكية - التركية، يمكن الآن للمسؤولين في الحكومة الأمريكية ونظرائهم الأتراك معالجة مختلف القضايا التي تُفرّق بين البلدين. ومع ذلك، ففي حين أيشكل إطلاق سراح برونسون خطوة جيدة نحو التوصل إلى علاقات طبيعية بين البلدين، إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به. وآخر المستجدات هو تهديد الكونغرس الأمريكي بفرض عقوبات إذا ما مضت أنقرة قدماً بخطتها لشراء أنظمة الدفاع الصاروخي الروسية من نوع "أس-٤٠٠" في عام ٢٠١٩، لأن هذه الخطوة تتعارض مع مكانة تركيا كحليف لـ "الناتو". وانطلاقاً من المقابلات التي أجريتها، يبدو أن موقف الكونغرس من أردوغان قد تحسّن بعد الإفراج عن برونسون - الأمر الذي يمهّد الطريق أمام الكونغرس للسماح لترامب ببيع أنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكية من نوع "باتريوت" إلى تركيا. «وإذا أراد» أردوغان توطيد علاقته المتجددة مع ترامب، عليه أن يعيد النظر في قراره بشأنه نظام "أس-٤٠٠". وفي المقابل، يجب على ترامب أن يصغي أيضاً إلى مخاوف أردوغان. فالتغريدة التي نشرها الرئيس التركي في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر على موقع "تويتر" ودعا فيها إلى تعزيز التعاون ضد شبكة فتح الله غولن وتنظيم «الدولة الإسلامية» و«حزب العمال الكردستاني» معبرة بهذا الشأن.

وغولن هو رجل دين مسلم تركي يقيم في الولايات المتحدة بعد أن كان يترأس شبكة سياسية دينية قوية توغلت عميقاً داخل مؤسسات الشرطة والجيش والقضاء في تركيا. وخلال العقد الماضي، ساعد غولن أردوغان على توطيد

نفوذه - عبر القضاء على المبدأ الديمقراطي القائم على الضوابط والتوازنات الرقابية «فصل السلطات» في تركيا، والاستحواذ على المحاكم، وسجن الصحفيين، وإسكات المعارضة.

ولكن ما إن أحكم الثنائي أردوغان وغول نفوذه على المؤسسات الديمقراطية في تركيا حتى ظهرت المشاكل: فكلٌّ منهما أراد تركيا لنفسه. ونشب صراع مستعر على السلطة بين الاثنين.

واليوم غالبية الأتراك، وليس فقط مناصرو أردوغان، مقتنعون بأن ضباط الجيش الموالين لغولن هم من تزعموا الانقلاب الفاشل الذي كاد أن يطيح بأردوغان عام ٢٠١٦. ولكن الذي يتعين على ترامب أن يعرفه عن غولن هو: أن نصف سكان تركيا المؤيدين لأردوغان يحتقرون غولن لأنه حاول قتل أردوغان، أما النصف الآخر الذي يعارض أردوغان فيحتقر غولن لأنه مكن أردوغان وجعله قادراً على القيام بأفعاله.

من الصعب الحصول على أدلة مادية على إعطاء غولن شخصياً الأمر بالانقلاب. ومن المستبعد جداً أن يكون قد راسل مناصريه عبر الهاتف ليقول لهم "نفذوا الانقلاب" - وبالتالي من غير المرجح أن تصدر المحاكم الأمريكية أمراً بتسليمه إلى سلطات بلاده.

لكن في الوقت نفسه، يواصل مسؤولو إنفاذ القانون في الولايات المتحدة وتركيا جهودهم لتتبع الأدلة. وفي آب/أغسطس، أُلقي القبض في أرمينيا على شخصية رئيسية في حركة غولن يدعى كمال أوكسوز على أساس مذكرة توقيف صادرة عن "مكتب التحقيقات الفيدرالي". لذلك يجب أن يواصل الجانبان جهودهما في هذا الإطار.

ولا بد أيضاً أن يعيد الرئيس ترامب النظر في السياسة الأمريكية بشأن التعاون مع «وحدات حماية الشعب» الكردية السورية، وهي جماعة مسلحة اعتمدت عليها واشنطن لمحاربة تنظيم «الدولة الإسلامية». و «وحدات حماية الشعب» هي فرع من «حزب العمال الكردستاني» - الكيان الإرهابي الذي تحاربه تركيا منذ عقود.

وفي أعقاب هزيمة تنظيم «داعش»، استولت «وحدات حماية الشعب» - جماعة ذات أصول ماركسية - على مساحات واسعة من أراضي العرب السنة في سوريا. يجدر بواشنطن أن تقوّي العرب السنة في سوريا لمنع عودة تنظيم «الدولة الإسلامية» الذي يستمد قوته من سخط المسلمين السنة بسبب إقصائهم «من الحياة» السياسية. ومن وجهة نظري، تكمن بذور النسخة التالية من تنظيم «داعش» في سيطرة «وحدات حماية الشعب» الماركسية على القرى العربية المحافظة.

ويتخطى التعاون بين ترامب وأردوغان حدود الشرق الأوسط. وقد علمتُ خلال الأشهر الأخيرة أن واشنطن كثفت تعاونها مع أنقرة لاستهداف قيادي «حزب العمال الكردستاني» في العراق. يجب أن تستمر هذه الجهود، ويتعين على أردوغان الإقرار بها.

إن الهدف الرئيسي لترامب في الشرق الأوسط هو التصدي لإيران. فهو يريد خروج إيران من سوريا وعزلها في المنطقة. يجب أن يستمر أردوغان في دعم مبعوث ترامب الجديد إلى سوريا من أجل التصدي لإيران وروسيا ونظام الأسد في تلك المنطقة. وإذا تم تقديم الأسد للعدالة، سيجد ملايين السوريين الذين تعرضوا لوحشيته خلال الحرب، خاتمة لمعاناتهم وسوف يُغلق الباب أمام عودة تنظيم «الدولة الإسلامية».

بإمكان أردوغان أن يساعد ترامب على عزل إيران خارج الإطار السوري. على سبيل المثال، بإمكان تركيا الانضمام إلى الولايات المتحدة في عقوباتها الاقتصادية على إيران، والتي تترك وقعا ملحوظاً على النظام في طهران.

إن إطلاق سراح برونسون يجعل جميع هذه الأمور ممكنة. لكن الوضع لا يخلو من العوائق الشائكة: إذ يجب على أردوغان أيضاً أن يطلق سراح غيره من المواطنين الأمريكيين والموظفين المحليين العاملين في بعثات دبلوماسية أمريكية والمتواجدين في السجون التركية. وفي الواقع، أن قيام أردوغان بالإفراج عن القس الإنجيلي برونسون قبل الانتخابات النصفية الأمريكية، ساعد ترامب في صناديق الاقتراع. فتغريدات الرئيس الأمريكي تنال عادة إعجاب ما بين ٣٠ ألف و ٥٠ ألف شخص، وتحظى تغريداته الأكثر شعبية بنحو ٨٠ ألف مُعجب. وقد نالت تغريدته المتعلقة بإطلاق سراح برونسون إعجاب أكثر من ١٢٥ ألف شخص.

وأنا أعتقد أن الرئيسين ترامب وأردوغان، بصفتهم رئيسين قويين، سيتفهمان بعضهما البعض جيداً. وقد يكون الطريق أمامهما عسيراً، وربما لن تخلو العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا من الخلافات. ولكن هذين الرجلين المعجبين بأسلوب حكم أحدهما الآخر عادا ليتخاطبا من جديد. وهذا هو الأمر المهم.

*زميل "باير فاميلي" ومدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن.

نظرة في العقد التالي لتركيا إردوغان "الجديدة"

مركز التنبؤات الاستراتيجية (ستراتفور)؛ ٢٠١٨/١٠/٣١

سينان سيدي: بعد فوزه بفترة رئاسته الثانية في يونيو/حزيران، وتولي السلطات التنفيذية القوية التي وافق عليها الناخبون في استفتاء عام ٢٠١٧، عزز الرئيس التركي رجب طيب إردوغان ما كان يسعى إليه منذ فترة طويلة: إنشاء نظام سياسي جديد، نظام يتجسد على نحو متزايد في صورة "إردوغان" نفسه. إن "تركيا الجديدة"، كما يسميها "إردوغان"، هي بلد سريع الانعزال والانفتاح الداخلي. من وجهة نظر "إردوغان"، خلقت النخبة المؤسسة في تركيا من عشرينيات القرن العشرين دولةً ومجتمعاً وثقافةً، وفقاً لتفضيلات رجل واحد هو مصطفى كمال أتاتورك، فلماذا لا يحاول هو أيضاً أن يفعل الشيء نفسه وأن يتعامل مع تركيا جديدة حسب تفضيلاته؟ غير أن الاختلاف الحاسم بين رؤيتي "إردوغان" و"أتاتورك" صريح، وستكون له عواقب متباينة إلى حد كبير على المكانة الدولية والتنمية الاجتماعية للبلد.

إن تركيا الجديدة الأردوغانية موجهة بشكل كامل لإدامة سلطة الرئيس، وفي هذا السعي، ألغى مهندسوها معايير ومتطلبات الحكم الديمقراطي. مارست "تركيا أتاتورك" حكم الحزب الواحد من أجل التطوير التدريجي للحكم الديمقراطي، وكانت تهدف إلى وضع الدولة بين التسلسل الهرمي للدول المتقدمة. واحتضنت البلاد التعددية إلى أقصى حد ممكن، وعززت آليات حوكمة مؤسسية قوية، وتمكين المشاركة العامة. أما "تركيا إردوغان"، فهي تتبع مساراً مختلفاً. إن إتباع طريق حكم "إردوغان" المؤسس يسمح لنا بتمييز ما قد تبدو عليه تركيا بعد عقد من الآن.

عمليات التطهير وتجنيف العقول

استهدفت عمليات التطهير التي أعقبت الانقلاب الفاشل في يوليو/تموز ٢٠١٦ الجيش والبيروقراطية، ولكنها سرعان ما انتشرت إلى قطاعات أخرى من المجتمع، بينما تحركت الحكومة لإسكات منتقدي "إردوغان". بالنظر في التعليم العالي، على سبيل المثال، نجد أن استبعاد الآلاف من الأكاديميين من الجامعات أدى إلى هجرة العقول، حيث سعى باحثون من جميع التخصصات للعمل خارج تركيا، حيث تجري الحريات الأكاديمية على أعلى درجة. وامتد التدفق الخارجي إلى ما هو أبعد من التعليم العالي، ففي عام ٢٠١٧-١٨ وحده، سعى أكثر من ٢٥٠ ألف مواطن تركي للإقامة الدائمة في الولايات المتحدة وحوالي ٢٠ ألف طالب للإقامة في المملكة المتحدة. كان أحد أهداف "إردوغان" المعلنة للذكرى المئوية ٢٠٢٣ لتأسيس الجمهورية التركية، هو جعل البلاد واحدة من أكبر ١٠ اقتصادات عالمية.

من الصعب أن نرى كيف ستحقق هذا الهدف إذا تم طرد أفضل عقولها خارج البلاد واستبدالها بالمعلمين المعيّنين في المقام الأول بسبب ولائهم لـ "إردوغان". خلال عقد من الزمن، من المرجح أن تفتقر تركيا إلى القدرة الأكاديمية اللازمة لتعليم وتطوير أجيال جديدة من المبتكرين والعلماء الذين يساعدون في دعم الاقتصادات ذات القيمة المضافة، إلى الحد الذي يمكن فيه للأفراد الحصول على شهادات في الخارج ومن المحتمل أن تنخفض لديهم الرغبة في العودة والعمل في تركيا بشكل كبير.

والأمر الأكثر إشكالية هو أن تركيا في عمق نظام التعليم الأساسي الذي يتجاهل التحقيق النقدي.

منذ عام ٢٠١٦، تخلى المنهج الوطني في نظام التعليم الابتدائي في البلاد عن تدريس نظرية التطور. وعلى سبيل المثال لا الحصر للتغيرات الجارية، في كل المناهج الناشئة في تركيا الجديدة إشارات واضحة إلى أدوار الجنسين المحددة.

علاوة على ذلك، يتم دعوة الطلاب لاحترام الدولة والسلطة أولاً وقبل كل شيء. في غضون عقد من الزمان، من المحتمل أن يؤدي هذا التلاعب في نظام التعليم إلى إنشاء الجيل الأول لتركيا الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ عاماً الذين يتم تعليمهم الشك في التفكير العلمي والأجانب، ويتطلع إلى سلطة "أردوغان" وممثليه لتحديد ما هو الصواب والخطأ. سوف تعمل وسائل الإعلام على إدامة هذا التحول، حيث سيتم منع القراء والمشاهدين من الوصول إلى مصادر المعلومات المستقلة والنقدية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن محتوى التلفزيون والصحف سيخفى بشكل متزايد من التأثيرات الدولية سواء من الناحية الثقافية أو السياسية، مما يساعد على تعزيز وإدامة مجتمع معزول ومغلق.

أين هو المستقبل هو الآن؟

بعض التوقعات المذكورة أعلاه واضحة بالفعل في جميع أنحاء تركيا، خاصة في الساحة الاقتصادية للبلاد. ويلقي "أردوغان" باللوم على تراجع الليرة التركية على "المضاربين" و"المتلاعبين" بالعملة الصعبة، ويقول إن الحل هو التوقف عن شراء الدولار واليورو واستخدام العملة الوطنية فقط. كلمات "أردوغان" تلقى صدى لدى مؤيديه، لكنهم تركوا الخبراء يتساءلون عما إذا كان يفهم كيف يمكن استخدام أسعار الفائدة للسيطرة على معدل التضخم، الذي تجاوز ٢٥٪ في الفترة الأخيرة. في غضون ذلك، دعا صهر "أردوغان" بيرات البيرق، الذي كان وزيراً للمالية مسؤولاً عن الإشراف على الاقتصاد، الباعة لعدم رفع أسعارهم. كما دعا إنفاذ القانون والمستهلكين إلى الإبلاغ عن "زيادات الأسعار الاعتبائية" من قبل البائعين. لقد تزعزع استقرار الاقتصاد التركي، لكن المجتمع التركي كذلك والمبادئ الأساسية التي عززت ذلك. إن المجتمع الذي ينأى بنفسه عن الخبرة المشبوهة يساعد على خلق بيئة مواتية للحكم الاستبدادي، الأمر الذي يفيد القلة فقط ويضمن استمرارية "أردوغان".

وبينما يتوقف أفراد الجمهور عن طرح الأسئلة الصعبة والتخلي عن الحاجة إلى التغيير، فإنهم سيحددون زعيمهم كإجابة واحدة لمشاكل البلد.

على الرغم من أن قلة من الناس في تركيا أصبحوا يقبلون هذا الاتجاه المتقارب، فإن البلاد تتذكر بشكل متزايد بعض المراقبين من الأنظمة الاستبدادية في أوروبا الشرقية للحرب الباردة.

بالنظر إلى المسار الحالي لتركيا، لن يمر وقت طويل قبل أن تبدأ في عرض المزيد من خصائص تلك الدول.

*سينان سيدي: خبير في السياسات المحلية التركية والسياسات الخارجية. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن عام ٢٠٠٧. *ترجمة: المركز الكردي للدراسات

تركيا.. ولاء باطل وقسم باطل

*نورجان بايسال

احوال تركية: ٢٠١٨/١٠/٣١

نشأت في تركيا، ونمما مثل العشرات من أصدقائي في المدرسة كنت أكره التلاوة اليومية الصباحية لنشيد الولاء لمؤسس تركيا مصطفى كمال أتاتورك، وتكريس وجودنا وممتلكاتنا للأمة التركية.

وفي مرات كثيرة لم نكن ننشد النشيد، وكان كل واحد يتمتم ببعض الكلمات مع نفسه حتى لا يظهر أنه لا يقول شيئاً. لم يكن المدرسون ولا مدير المدرسة يتسامح في هذا الأمر، وكان الأطفال الذين لا يتلون النشيد يُضربون على أياديهم بالمسطرة.

وعندما كنت في المدرسة الابتدائية خلال الثمانينيات، ورغم كل الضغوط وسياسات الاستيعاب التي انتهجتها الحكومة التركية، كنا نعرف أننا كرد، ولم نكن نريد أن نردد عبارة "طوبى لمن يقول أنا تركي". وكان وقع ذلك على بعض التلاميذ شديداً.

كانوا يريدون أن يكونوا "أتراك، محترمون، مجدون، سعداء" كما يقول نشيد الولاء. وإن لم يكونوا أتراكا فقد كانوا يؤمنون بأنهم ليسوا محترمين ولا مجدين. وبالنسبة للسعادة، فقد كانت تراوغنا.

على الأقل، عندما نشأت في حي شيهيتليك بمدينة ديار بكر في جنوب شرق البلاد، لم نكن سعداء للغاية. كان الحي مركز إدارة حالة الطوارئ التي أعلنت بعد الانقلاب العسكري في عام ١٩٨٠.

كانت منطقة ينتشر فيها الفقر والعنف. وفي كل أسبوع كنا نشهد عمليات إخفاء قسرية، واغتيالات سياسية ترتكب علناً، وسلسلة مستمرة من الطلاب الذين يفرون إلى الجبال للانضمام للمقاتلين المتمردين. لقد فقدنا الكثير من الناس في شيهيتليك، الكثير من الناس الجميلة.

فلم يسهم إنشاد "إنني تركي ومحترم ومجد في عملي" كل يوم في استيعابنا، بكل جعلنا أيضاً نشعر بغضب متزايد من نظام فرض ذلك علينا يومياً، وتسبب في تراجع حبنا لهذا البلد شيئاً فشيئاً.

وأعادني قرار القضاء التركي في الآونة الأخيرة بإلغاء قرار سابق للحكومة بوقف نشيد الولاء في المدارس بذاكرتي إلى فترة الطفولة.

وعندما سمعت الخبر لأول مرة كتبت تغريدة تقول "ما هذا، نشيد الولاء المدرسي عاد ثانية!، إنني كردية، وكذلك أطفالي. لماذا يضطر أطفالي لقول "طوبى لمن يقول أنا تركي" في المدرسة كل يوم؟ ليس لكم الحق لفرض هذه الصدمة على الملايين من الأطفال الذين يعيشون بهذا البلد وليسوا أتراكا".

وأود أن أعرض بعض التعليقات التي ردت على التغريدة، وأتجاهل التعليقات التي قالت إنها ستفعل ذلك.. (إنني سأفعل... لأن أخلاقي تمنعني من استكمال كتابتها) وقبول التتريك وهؤلاء الذين أبلغوا الشرطة عني بتهمة أنني إرهابية.

"إذا كنت تعيش هنا كمواطنة تركية فعليك تأكيد ذلك. نحن لا نميز بين الناس، سواء كردي أو أرمني، وفقاً لأصولهم. إن لم تقبلي بالتتريك فلا حق لك في العيش هنا!".

"أنا جورجي، وأشعر بفخر لأن أقول يا لها من سعادة أن تصف نفسك تركياً. أنه لشرف أن أقول يا لها من سعادة أن تصف نفسك تركياً، وأن أكون جديراً بهذه العبارة شرف آخر".

"أنت تعيشين في تركيا، وتأكلين من ثمار التراب التركي، وتكتلين بالتركية (الأمر الذي سمح لك بالحصول على وظيفة)، فإن كانت هذه الأمور لا تشعرك بالراحة فمن فضلك اخرجي وانتقلي إلى شمال العراق".

"كان من الممكن أن أكون يونانياً أو أرمينياً أو كردياً وربما أنا كذلك دون أن أعرف، لكنني ولدت في هذا البلد، وهذه أرضي، ما يا لها من سعادة أن تصف نفسك تركياً!! أقول لك اذهبي إلى كردستان إن لم تكوني تشعرين بالراحة، لكن للأسف ليس لديك مكان تذهبين إليه".

"إما إن تحببها أو تتركها".

"انتبهي إلى تصرفاتك أيتها المرأة، فهذه هي الجمهورية التركية. أولاً ينبغي أن تعرفي كيف ولماذا تعيشين على هذه الأرض. دم من وحياء من التي مكنتك من العيش في هذا البلد بارتياح. وبذلك ستعرفين مكانك".

"طوبى لمن يقول أنا تركي!!" ينبغي عودة نشيد الولاء!!! لا تستغلي الصدمة كعذر إذا كان غرورك لا يقبل (أن نقول) يحيى مصطفى كمال".

"لا أحد يريدك وأمثالك في هذا البلد. لا نريد أن نتنفس نفس الهواء الذي يتنفسه أناس أمثالك. لغة واحدة وأمة واحدة وعلم واحد. ومن لا يقبل ذلك فليخرج (من تركيا)".

"خذي أسرتك وأقاربك وانتقلوا إلى شمال العراق. لن تخسروا كثيراً".

"إذا ذهبنا إلى منطقة برزاني (في شمال العراق) أو إلى منطقة وحدات حماية الشعب الكردية (في شمال سوريا) فلن يضطر أولادك لقراءة نشيد الولاء. لا مكان في هذا البلد لمن لا يحبون الأتراك!".

"سوف ندفنك في المجاري... لن يستغرق الأمر وقتاً طويلاً الآن".

"أغربي بعيداً أيتها الإرهابية".

"تركيا تخص الأتراك".

أود التنبيه أن التغريدات كانت ممتلئة بأخطاء إملائية ونحوية.

وبقراءة هذه التغريدات لم يكن من الصعب الشعور بالخزي للشعب الذي كتبها.

نظرت إلى بيانات هؤلاء الناس على حساباتهم، وكان بينهم "متصيدون" (trolls) لكن كان يوجد أيضاً أطباء ومدرسون وموسيقيون وفنانون. وبمعنى آخر، أناس متعلمون من مختلف المهن.

نظام التعليم والاستقطاب، اللهجة العنصرية التي يفرضها السياسيون علينا تربي الأطباء والمدرسين العنصريين، وليس أمامنا خيار سوى أن نضع صحتنا وصحة أولادنا بين أيديهم.

لا أعرف ما إذا كان نشيد الولاء سيعود أم لا. لكن الذي أعرف أن عودته لن تغير شيئاً. فتلاوة نشيد الولاء لن تسهم في استيعاب أو نشر الحب في قلوب الأتراك والأمن والشركس، واليونانيين، واليونانيين، والأطفال العرب الذين تصرون على إنكار وجودهم.

وعلى العكس، سيشعرون بغضب، وسيظل هذا الغضب معهم بقية حياتهم.

وكيف أعرف ذلك؟ لأن الغضب الذي استشعرته تجاه الذين فرضوا هذه السياسات العنصرية الانقسامية علي كطفلة لم تنته بعد. لم أكرس حياتي لأي أحد ولن يفعل أطفالنا كذلك أيضاً. فالولاءات والعهد ستكون باطلة.

اطمئنوا. العهد الباطلة والولاءات الباطلة لا تحمي مستقبل البلاد. فمستقبل البلد يستقر فقط بمعاملة شعبه كمواطنين متساوين، وبإقامة مجتمع عادل يسمح لأفراد الشعب بالعيش بحرية، يحزنون معاً، ويضحكون معاً، ويحتفلون معاً. مجتمع يحترم حقوق الجميع وأنماط حياتهم.

هكذا يُقدم أردوغان "العثمانية الجديدة" للعالم

الجزيرة.نت: ٢٠١٨/١٠/٣١

محمد عبد الملك-إسطنبول: لم تعد صور ومظاهر إحياء الأتراك لحقبة الإمبراطورية العثمانية أمراً عادياً تخبئه مجلدات التاريخ وتسترجعه الأجيال الجديدة من قصص الأجداد وحكايات كبار السن، ولكن هذه الصور أصبحت خلال السنوات الأخيرة جزءاً من واقعهم وحياتهم اليومية وتكوينهم الثقافي والقومي، وذلك بفعل التوجهات الرسمية والمظاهر الشعبية التي لا تزال حاضرة بينهم وبقوة، وكذلك الدراما التي تملأ شاشات منازلهم. وبعد مئة عام من سقوط الإمبراطورية العثمانية (١٩١٨) يستمر الأتراك في حرصهم على استعادة تفاصيل حدثت خلال فترات حكم الدولة العثمانية، ويجسدونها في واقعهم "مستلهمين منها التقاليد والموروثات الشعبية والدينية وحتى أمور السياسة.

الاهتمام بالدراما

فمن مسلسل قيامة أرطغرل الشهير، الذي بدأ بثه في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، وأنتج على أربعة أجزاء، ومسلسل عاصمة عبد الحميد (بدأ عرض أولى حلقاته في فبراير/شباط ٢٠١٧)، ثم مسلسل محمد الفاتح (بدأ بثه في مارس/آذار ٢٠١٨) وكذلك مسلسل "الكوت والعمارة" الذي انطلق في يناير/كانون الثاني ٢٠١٨، وبقية الأعمال الدرامية التي تجسد وتحاكي تأسيس الدولة العثمانية وفترات الحكم. جميع تلك الأعمال جاءت على عكس أفلام الدراما التركية خلال مرحلة السبعينيات والثمانينيات التي كانت تحاكي الجانب الغربي.

أردوغان يصطحب معه طاقم مسلسل أرطغرل خلال زيارة للكويت (مواقع التواصل)

لتنقل تركيا بحسب مراقبين خلال الفترة الحالية للاهتمام بإبراز ملاحم تاريخ الدولة العثمانية، ليس للأجيال التركية الحالية فحسب، بل إلى أكثر من مئة دولة حول العالم أيضاً، والتي وصلت تلك الأعمال الدرامية وتحتل المرتبة الثانية بعد الدراما الأمريكية، كما تشير التقارير التركية الرسمية.

وحول سبب هذا الاهتمام بالدراما التاريخية التي تتحدث عن نشأة الإمبراطورية العثمانية وصراعاتها قال الباحث والكاتب التركي فراس رضوان أوغلو إن ذلك يعود للاهتمام الذي أولاه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بهذا الجانب، "من أجل إعادة إحياء أمجاد الأمة وتذكير الشباب التركي بتفاصيل كل تلك المراحل"، ويظهر ذلك من خلال زيارة أردوغان لمواقع تصوير مسلسل أرطغرل، واصطحاب أبطاله إلى بعض دول الخليج.

وبحسب حديث أوغلو، وهو باحث في التاريخ، فإن أغلب الشعب التركي حتى فترة قريبة كان بالفعل لا يعرف الكثير من تفاصيل تاريخ بلاده، خاصة ما حدث خلال فترات نشأة وحكم الدولة العثمانية، وساعدته المسلسلات الدرامية في معرفة ذلك عن قرب.

ويفيد أوغلو بأن الدراما التاريخية تعد في الوقت الراهن سلاحاً سائداً وأكثر قبولا وانتشاراً ليس على المستوى التركي فحسب، بل أيضاً على الساحة العالمية بشكل عام، ولهذا اختارت تركيا أن تدخل هذا السباق.

وهذا ما يؤكد أيضاً الباحث اليمني المهتم بالشأن التركي نبيل البكري للجزيرة نت، حيث يرى أن "مسيرة الفن التاريخي خلال مرحلة العدالة والتنمية بمختلف مجالاته (المسرحي والتلفزيوني والإذاعي والدرامي) شكلت واحداً من أهم الملامح التي يراود من خلالها إحياء القومية التركية واستعادة قيم ومجد العثمانيين"، وربط ذلك المجد بوضع تركيا تاريخياً وإعادة وصل ما انقطع من أمجاد المرحلة العثمانية مع جمهورية مصطفى كمال أتاتورك، التي بدأت عام ١٩٢٣.

وأسهمت الدراما في استعادة ثقة الأتراك في ماضيهم، وعززت فكرة القومية والهوية والدولة لديهم، وفقاً للبكيري، "حيث أصبحت تلك المفاهيم اليوم مرتبطة بشخصية الإنسان التركي، وأيضاً بما حققه حزب العدالة والتنمية من إنجازات في إطار سعيه لتشكيل هوية جديدة ليست منفصلة عن الهوية العثمانية، وإنما امتداد لها، كما يعتز بها غالبية الأتراك اليوم ويتحدثون عن ذلك".

مظاهر رسمية

وفي الواقع، إن ما تجسده الدراما التاريخية التركية عن الإمبراطورية العثمانية لا يختلف كثيراً عما يؤمن به الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ويحرص على تذكير الأتراك به في معظم أحاديثه، بل أصبح يهتم باستعادة بعض تلك المظاهر في البروتوكولات الرسمية وخطاباته الشعبية بشكل مباشر.

ففي منتصف مارس/آذار ٢٠١٦، استقبل الرئيس التركي أردوغان نظيره الأذربيجاني إلهام علييف على أنغام موسيقى النشيد العثماني "المارش" وبمواكب الخيول.

وبطريقة مشابهة، استقبل أردوغان كذلك الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وانشرت صور لأردوغان ومن خلفه جنود يرتدون زي المحاربين الأتراك وفقاً للتقليد العثماني، وكانوا يحملون تشكيلة من الأسلحة (سيوف وخنجر وسهام ونبال وخوذات تقليدية ودروع)، وهو ما أثار جدلاً في الإعلام المحلي التركي واعتبره البعض مبالغة.

ولا يتردد الرئيس أردوغان في معظم خطابه في الحديث عن ضرورة استلهام التجارب من الدولة العثمانية، حيث أكد في خطاب في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤ ضرورة استعادة تعلم اللغة العثمانية في المدارس التركية، وقال "أن الألوان للعودة إلى جذورنا، هناك من يشعر بالانزعاج من عودة اللغة العثمانية، وهي في الأصل تركيتنا القديمة، وليست لغة أجنبية، لكن شاؤوا أم أبوا ستعود".

وبحسب باحثين أتراك تحدثوا للجزيرة نت، فإن الاستعراض الرسمي للدولة التركية يتوسع بشكل أكبر، وجرى إنشاء تقاليد أخرى مثل زيارة قبر أتاتورك وضريح الشهداء (الجندي المجهول) والاحتفال بمناسبات لم تكن موجودة في الزمن العثماني.

وهناك التشكيلات العسكرية التي تبدو على نفس الترتيب والأسماء، وكذلك الدوائر الحكومية والدواوين والأرشيف، التي لا تزال كما كانت في السابق، وذلك يعني في مضمونه أن الكثير من مظاهر الدولة العثمانية باقٍ رغم تغيير النظام الحاكم.

موروثات شعبية

في المقابل، لا تزال بعض تقاليد الدولة العثمانية الدينية والشعبية حاضرة في أوساط المجتمع التركي حتى الآن، وتبرز كمزيج مختلط بين القديم والمعاصر، وأبرز تلك التقاليد الدعاء أو ما يطلق عليه الأتراك "الصلوات"، وهو تقليد قديم عند كل الأتراك، ويحرص على أدائه جميع الأتراك، وأداه مؤسس الدولة الجمهورية أتاتورك عندما استخدمه مع قراءة القرآن خلال افتتاح مجلس البرلمان.

وعلى الصعيد الفني والثقافي، فهناك "مارش المهتار"، وهو تقليد عثماني تؤديه مجموعة من الأشخاص بلباسهم الخاص، وهم متخصصون في عزف الأناشيد الحماسية لتشجيع المقاتلين الأتراك، كما توجد حفلة خاصة بظهور الصبيان واللباس الخاص به، والتي تقام على الطريقة نفسها إبان الفترة العثمانية.

وهناك عادات أيضاً لدى الشعب التركي في الأكل والشرب لا تزال قائمة منذ فترة الحكم العثماني حتى الآن، مثل توزيع حلويات عاشوراء.

الربع الاخير نوفمبر 2018

قريلان: هدفنا بناء كريليا القرن الـ ٢١.. ومرترقة الجندرمة تقاتل من أجل المال

ANF: ٢٠١٨/١١/٤

قال القائد العام لقوات الدفاع الشعبي (HPG) مراد قريلان، انهم وفي إطار مواكبة التطورات التقنية العسكرية بدأوا بتطبيق مشروع إعادة هيكلة حرب الكريلا وبناء كريليا القرن الـ ٢١.

في حوار خاص أجرته وكالة فرات للأنباء (ANF) مع القائد العام لقوات الدفاع الشعبي (HPG) مراد قريلان تحدث خلاله عن مشروع إعادة الهيكلة والذي تم الاتفاق عليه خلال اجتماع قوات الدفاع الشعبي HPG. وأوضح قريلان أن قوات الكريلا دائماً ما كانت المحرك الأساسي في مسائل حل القضية الكردية ودمقرطة تركيا، وقال: "لولا وجود قوات الكريلا وصمودها في وجه الهجمات التركية، لتمكنت تركيا من التخلص من قضية ضرورة تطبيق الديمقراطية في البلاد، ولما كانت قضية الشعب الكردي موجودة اليوم. وكانت تركيا ستواصل سياسات الإبادة بحق شعبنا إلى اليوم".

وتابع القائد العام لقوات الدفاع الشعبي: "أيضاً لتمكن حزب العدالة والتنمية AKP من تثبيت ركائز حكمه الفاشي. لذا وكما كانت قوات الكريلا في السابق تقود لواء مقاومة الحرية من أجل الشعب الكردي والنضال الديمقراطي وكانت حاجزاً أمام تمتين أسس الفاشية في تركيا، منذ الآن وصاعداً ستواصل قيادة هذه المقاومة والنضال".

وأشار قريلان إلى ميزة وخصوصية مقاتلي الكريلا في كردستان وقال: "جميع مقاتلي الكريلا في كردستان مقاتلون يتمتعون بالامتلاك الإيديولوجية والسياسة، ولا يمكن مقارنتهم مع أي تشكيل آخر في أي بلد في العالم حيث هناك تمييز بين القيادة والتشكيل. ويمثلون لواء المقاومة بشكلها العام من الناحية العسكرية والإيديولوجية والسياسية".

ونوه قريلان إلى هزيمة قوات الاحتلال التركي على الأرض، بالقول: "تركيا فشلت في التمدد على الأرض بسبب هزائمها المتتالية على أيدي مقاتلي الكريلا، لهذا هي اليوم تعتمد بشكل كلي على القوات الخاصة، الاستخبارات، التقنية العسكرية والحرب النفسية".

ولفت قريلان في حديثه إلى رغبة تركيا في تحديث وتطوير جيشها، موضحاً أن هذا النظام الجديد يتطلب تصغير الجيش، وتركيا لا تجرؤ على اتخاذ هذه المبادرة، وتابع: "تركيا تعتقد انها مع تصغير الجيش سيكون هناك فراغ في المناطق الكردستانية المحاصرة بشكل كلي من قبل القوات التركية، فيوجد ما بين ٢٥-٣٠ ألف جندي في كل مدينة في كردستان وتنتشر على التخوم والهضاب والتلال المحيطة بالمدن بشكل كثيف. فلو نظرنا إلى عدد سكان ناحية جلي هم نحو تسعة آلاف نسمة، ويوجد في محيط جلي نحو ٢٤ ألف جندي خوفاً من وصول قوات الكريلا إلى الناحية وتوجد خلف كل نقطة عسكرية نقطة أخرى داعمه لها. لهذا هي بحاجة إلى أكبر عدد ممكن من القوات وتخشي من تقليل عدد القوات لهذا هي غير قادرة على تحديث وتطوير الجيش التركي لان هذا التطوير يتطلب مصاريف إضافية تفوق قدرة تركيا على تحملها بهذا العدد الكبير من القوات".

وأضاف قريلان: "تركيا وعوضاً عن تطوير جيشها لجئت إلى أسلوب جديد وهو تشكيل قوات شبه عسكرية، واطلقت عليها اسم "حركة الجندرمة الخاصة"، وهذه القوات هي مرتزقة تعمل لصالح الجيش التركي مقابل المال.

الميليشيات شبه العسكرية لن تتحمل ضراوة الحرب

وأضاف: "أن المجموعات التي تقاتل فقط من أجل المال، وحتماً لن تكون قادرة على تحمل ضراوة الحرب، ستهزم وتتراجع في أي لحظة عندما تشعر بحجم المخاطر. وهذه حقيقة في أرض المعركة وفي جميع العمليات التي يخوضها مقاتلو الكريلا اثبتوا عدم مقدرة هذه القوات شبه العسكرية على التصدي لهجمات الكريلا. لهذا بدأ جيش

الاحتلال التركي بالاعتماد بشكل كلي على الغارات الجوية. والحقيقة أنه لا يملك سوى هذه الوسيلة. قوات الجيش التركي على حاله بالإضافة إلى ضم قوات الشبه عسكرية إليه في محاولة يائسة للخروج من هذا الحصار. وفي جانب آخر تعتمد على المعلومات الاستخباراتية في محاولة لإحداث تغير ونجاح بعد انهيار معنويات قوات الجيش بسبب الهزائم والخسائر الكبيرة.

القيادي قريلان أكد أن قوات الكريلا تملك الكثير من الطرق والأساليب والتقنيات للتصدي والتفوق على التقنية العسكرية التركية وقال: "نحن الآن نركز بشكل كبير على سبل تطوير هذه الإمكانيات حتى لا تكون التقنية عائق أمام تقدم الكريلا. رفض تركيا بالعودة إلى حل القضية الكردية سيكلفها الكثير من جميع النواحي، إلى الآن الجيش التركي وبكل إمكانياته وتطوره غير قادر على إيقاف الكريلا ويمنى بهزائم متتالية لهذا هو اليوم يعتمد بشكل كلي على الهجمات الجوية".

وذكر قريلان أن هذه المرحلة هي مرحلة العلم والتكنولوجيا مرحلة الاتصالات وعصر علوم الفضاء مضيئاً أن كل هذه العلوم تستخدم وتطبق في المجال العسكري قبل كل شيء، هذا التطور يؤثر على كافة مناحي الحياة وخاصة في ساحات المعركة وهذا التطور يفرض نفسه بقوة على ضرورة إعادة هيكلة الجيوش والقوات".

نموذج حرب الكريلا في القرن الواحد والعشرين

وتابع: "حركاتنا ومن الناحية الفكرية تمكنت من تطوير وتحديث نفسها من خلال نظريات القائد أوجلان وهذا منح الحركة ميزة كبيرة. بالإضافة إلى هذا دائماً ما كنا نولي أهمية خاصة لقضية تطوير أساليب وتقنيات الحرب لدى الكريلا. وخلال السنتين الأخيرتين كان هناك نقاش مكثف حول مشروع إعادة هيكلة قوات الدفاع الشعبي وتم الاتفاق عليه خلال اجتماع القيادة العامة لقوات الدفاع الشعبي HPG الأخير. هذا المشروع لا يقتصر على التدريب وصقل الاختصاصات والخبرات فقط، إنما لا شك أن صقل الخبرات قضية مهمة للغاية لكن الهدف الأساسي تغير النموذج المعتمد منذ ١٩٨٤ ولغاية ١٩٩٩ المستوحى من نموذج حرب الصين-فيتنام والذي تم تطويره في السنوات اللاحقة. وهدفنا هو بناء نموذج حرب الكريلا القرن الواحد والعشرين. المشروع يهدف إلى إحداث تغيير جذري داخل الهيكلية الكلاسيكية وبناء نظام، وأسلوب الحرب الحديثة، التحرك، والتمركز والتنظيم جديد. هذا المشروع الذي يستند على ٣٤ من الخبرة اليوم يعتبر من أولوياتنا. غايتنا بناء قوات عسكرية قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي وقادرة على التفوق عليها وقادرة على استخدام التقنية الحديثة وسبل إبطالها أيضاً لتحقيق المزيد من الانتصارات.

وأكد قريلان أنهم مصرين على تحقيق هذا الهدف وأنهم يعملون على بناء هيكلية كريلا كردستان وهم في طور إدخالها في حيز التنفيذ".

وتحدث قريلان عن استراتيجية حركة التحرر الكردستاني تعتمد على استراتيجية الشعب الثائر موضحاً بالقول: "هذه الاستراتيجية لا تعتمد على مقاتلي الكريلا فقط، بل هناك جانب كبير ودور فعال للشعب في هذه الحركة. وعلى هذا يجب التركيز على هذين الجانبين".

وختم القائد العام لقوات الدفاع الشعبي HPG مراد قريلان حديثه بالقول: "أنهم في إطار مشروع إعادة هيكلة حرب الكريلا يهدفون إلى تشكيل قوة قادرة على تحقيق النصر وقال: "نحن واثقون بأننا قادرون على إنجاز مهمنا في المرحلة الجديدة بكل نجاح ونكون على قدر المسؤولية وفق ما ارتأى إليه القائد أوجلان، شهدائنا الأبطال، شعبنا الشجاع المناضل وأمهاتنا. ونحن على ثقة من أن الكريلا ستتوج نضالها من أجل الحرية بالنصر الكبير".

وزير دفاع تركيا: فصلنا ١٥ ألفاً و١٥٣ من القوات المسلحة منذ ٢٠١٦

(زمن التركية) : ٢٠١٨/١١/٤

كشف وزير دفاع تركيا خلوصي أكار، عن عدد المفصولين من الخدمة العسكرية، على إثر الحملة الأمنية التي أعلنتها أنقرة لتطهير الجيش عقب انقلاب عام ٢٠١٦.

وقال خلوصي أكار في تصريحات، إنه تم فصل ١٥ ألفاً و١٥٣ شخصا من القوات المسلحة التركية منذ محاولة انقلاب ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٦.

وأرجع وزير الدفاع أسباب الفصل إلى تهم الارتباط المزعوم بحركة الخدمة.

وتتهم الحكومة التركية حركة الخدمة بتدبير انقلاب عام ٢٠١٦، ولكن دون إظهار أدلة، فيما تنفي الحركة وملهمها فتح الله كولن صلتهم بالانقلاب، ويدعون إلى تحقيق دولي، متهمين الرئيس رجب طيب أردوغان بتدبير الانقلاب من أجل تصفية معارضيه.

وكان تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية مؤخراً قال إن ما يقرب من ١٣٠ ألف موظف تم فصلهم من مناصبهم تعسفياً قبل أكثر من عامين في تركيا ينتظرون أن تتحقق العدالة بحقهم.

يذكر أن الانقلاب الفاشل أسفر عن خضوع ٤٠٢ ألف شخص لتحقيقات جنائية، واعتقال ما يقارب ٨٠ ألفاً، بينهم ٣١٩ صحفياً، وإغلاق ١٨٩ مؤسسة إعلامية، وفصل ١٣٠ ألفاً من وظائفهم، ومصادرة ٣٠٠٣ جامعة ومدرسة خاصة ومساكن طلابية.

بالإضافة إلى وفاة نحو ١٠٠ شخصاً في ظروف مشبوهة أو تحت التعذيب أو بسبب المرض جراء ظروف السجون السيئة، وفرار عشرات الآلاف من المواطنين إلى خارج البلاد، وفق التقارير الأخيرة التي نشرتها المنظمات الدولية ومنها تقرير منظمة العفو الدولية مطلع شهر مايو/أيار ٢٠١٨، علماً بأن هذه الأرقام قابلة للتغيير نظراً لاستمرار العمليات الأمنية بتهمة المشاركة في الانقلاب على الرغم من مرور عامين كاملين على وقوعها.

زعيم المعارضة في تركيا يبيع منزله لسداد تعويضات إلى أردوغان

وكالات متعددة : ٢٠١٨/١١/٤

اضطر زعيم المعارضة التركية كمال كليجدار أوغلو لبيع منزله من أجل سد التعويضات التي غرمها إياه القضاء نتيجة للقضايا التي رفعها بحقه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من خلال بيع منزله.

وحتى اليوم رفع أردوغان ٢٩ دعوى قضائية ضد كليجدار أوغلو، وخلال ١٢ دعوى قضائية بت القضاء فيها حُكم على كليجدار أوغلو بتقديم تعويضات بقيمة ٨٧٠ ألف ليرة.

وذكرت صحيفة (ملليت) أن كليجدار أوغلو باع مسكنه التعاوني في بحرانية لسداد التعويضات، كما أضافت الصحيفة أن كليجدار أوغلو أكد صحة هذه الادعاءات مشيرة إلى بيعه منزله نظير ٥٠٠ ألف ليرة.

وأوضحت الصحيفة أن كليجدار أوغلو قام ببيع منزله وسداد التعويضات إلى أردوغان بجانب سداد تكلفة حفل زفاف نجله كرم كليجدار أوغلو الذي تزوج قبل فترة قصيرة.

الصفقة التركية الأمريكية تُعطي ثمارها.. كيف؟

افتتاحية صحيفة (راي اليوم) اللندنية: ٢٠١٨/١١/٤

لم تكن عملية اغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في أنقرة سيئة بالنسبة إلى الحكومة التركية رغم بشاعتها، فقد أدت إلى حدوث تحسن كبير في العلاقات الأمريكية التركية انعكس بشكل إيجابي على سعر الليرة التركية، وإعفاء الولايات المتحدة تركيا من أي عقوبات الحظر على صادرات النفط الإيراني، كما رفعت وزارة الخزانة الأمريكية اليوم الجمعة العقوبات المفروضة على وزيرَي الداخلية والعدل التركيين.

كلمة السر التي تقف خلف كل هذه التطورات إفراج حكومة تركيا قبل شهر عن القس الأمريكي أندور برونسون الذي صدر بحقه حكماً بالسجن ثلاثة أعوام بتهم الإرهاب، وكانت تأمل هذه الحكومة باستغلاله كورقة مبادلة مع الداعية التركي فتح الله غولن الذي تتهمة السلطات التركية بالوقوف خلف محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة قبل عامين.

الرئيس أردوغان استغل جريمة اغتيال الصحافي خاشقجي لتحسين علاقاته مع الإدارة الأمريكية، وزيادة وتيرة التنسيق معها في ميدان التحقيقات في إطار "صفقة" بين البلدين جرى نسج خيوطها بطريقة احترافية عالية.

مايك بومبيو، وزير الخارجية الأمريكي أعرب اليوم عن أمله في أن لا تنسحب تركيا من حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وقال بأن على تركيا أن تعي جيداً بأن الولايات المتحدة تمثل شريكاً أفضل بالنسبة لها من إيران.

الرئيس التركي أردوغان يعرف كيف يلعب أوراقه بما يخدم مصالح بلاده، ويوضح ذلك من تصريحه التهديدي المبكر بعدم التزام بلاده بأي حظر تفرضه أمريكا على صادرات النفط الإيرانية، وقام بقصف قوات حماية الشعب الكردية شرق الفرات لإجبار الإدارة الأمريكية الداعمة الرئيسية لها على تسيير قوات مشتركة تركية أمريكية في مدينة منبج في شمال غرب سورية.

الإيرانيون الذين يصدرون حوالي ٥٠٠ مليون برميل من النفط لتركيا، أي ما يعادل نصف احتياجات الأخيرة سيكونون سعداء من استمرار هذه الصادرات، وزيادة معدل التبادل التجاري السنوي الحالي مع الجار التركي إلى ٣٠ مليار دولار سنوياً إلى ثلاثة أضعاف معدلها الحالي المقدّر بحوالي عشرة مليارات دولار سنوياً.

تركيا هي من أكثر الدول الرابحة من جريمة اغتيال خاشقجي البشعة، فقد وظفتها إعلامياً وسياسياً لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية، وممارسة الضغوط على السلطات السعودية، منافستها الإقليمية على الرعامة الإسلامية، ولا نستبعد توصلها إلى صفقة اقتصادية معها، تعود عليها بعشرات المليارات من الدولارات على شكل استثمارات.

أزمة الليرة التركية تقترب من نهايتها، ولن نستبعد عودتها إلى قيمتها السابقة، إن لم يكن أفضل، بفضل العودة إلى الحليف الأمريكي مجدداً، ولو بشكل تدريجي.

قمع أردوغان.. حينما تعاقب أسرة بأكملها بجرم فرد منها

*هيرقل ميلس

أحوال تركية: ٢٠١٨/١١/٤

هل يفكر الناس في أوقات الأزمات السياسية بمزيد من الدقة والعمق أم على النقيض من ذلك يبتعدون عن الأجواء السياسية وينغلقون على أنفسهم؟ لا شك أنني عندما أقول أزمة سياسية، فأني أقصد بذلك تركيا. كما أنني بالسياسة يمكنني فهم المجتمع، والعلاقات الإنسانية التي تجري في إطار القوانين كافة.

ولربما هناك صيغة أخرى للسؤال المطروح أعلاه، هذه الصيغة بالنسبة لي أهم وأكثر شمولية، ألا وهي: أي علاقة تلك التي تربط بين الناس والسياسة بشكل عام؟ وما مدى عقلانية هذه العلاقة وقدرتها على أن تكون بناءة ومحددة للأمور؟ وهل كما زعم المفكرون القدماء، أن الناس لا يخرجون في الأساس عن كونهم اقتصاديين بطبعهم أو سياسيين؟

أي هل هؤلاء البشر كائنات حية تفكر في المصالح الاقتصادية لها ولمجتمعاتها في إطار مفاهيم سياسية؟ أم هم أشخاص غير عقلانيين يتصرفون وفقاً لمشاعرهم فقط؟

الكثير من الأبحاث الحديثة التي أجريت مؤخراً، جعلت من الضروري التعامل مع الفرضيات الكلاسيكية بشيء من الشك. إذ أن بعض الفرضيات التي تبرر المبادئ الأساسية للديمقراطية ليست صحيحة في مجملها! على سبيل المثال، نرى أن ذاكرة الناخبين محدودة للغاية. وهذا أمر سار في جميع أنحاء العالم. فنسبة الذين يعرفون الحقوق والواجبات التي يكفلها لهم الدستور منخفضة للغاية. حتى إننا قرأنا في تركيا أن القضاة والمدعين العامين يعتبرون مثل هذه الحقوق "أموراً فرعية". كما أن نسبة كبيرة من الناخبين لا توجد لديهم أدنى معلومات اقتصادية. ولا شك أن التفضيلات السياسية لمثل هؤلاء تعتمد في المقام الأول على المشاعر، لا على الأرقام والبيانات التي تعكس حقيقة الأوضاع.

حتى إننا نرى أن هناك شريحة من المثقفين قد أخطأت حينما قالت "لنقم بتربية الناس وتقويمهم أولاً، ثم لنجرب معهم الديمقراطية". إذاً، إن الأشخاص الذين يكونون معلومات قائمة على نماذج سياسية، كانوا من أصحاب الأحكام المسبقة. أي أن "الجهلاء" في حقيقة الأمر هم الأكثر انفتاحاً.

كما أن الناس (أي الناخبين الذين ساهموا في الانتقال للنظام الرئاسي في تركيا) لديهم مشكلة ما في مسألة تحديد المصالح. فبعض الدراسات توضح أن نسبة مئوية كبيرة من المجتمع تراعي مصالحها، ومصالح المحيط المباشر منها، وليس المصالح العامة، ومصالح المجتمع. وفي هذا الصدد قال الكاتب دانيال كانمان، في كتابه الموسوم بـ "التفكير بسرعة وببطء"، إن الناس بشكل عام يفكرون في الأساس وفق المشاعر، وليس وفق العقل، ويستخدمون منطقهم كوسيلة لإثبات مشاعرهم فقط.

والسؤال الآن، هل قيامنا بترتيب كل هذه الأشياء وراء بعضها البعض يعني أنه لم تعد هناك آمال يمكننا تطبيقها على السياسة؟ نعم هذا صحيح جزئياً. لا سيما أننا بتنا في هذه الأيام نرى أنه لم يعد أحد يقتنع بكلام الآخر، وسيطر الاستقطاب على كافة أطراف المجتمع، ولم يعد للحوار وجود بين الناس، وكأن جسور التواصل ممتدة بين أقوام من الصم. بل ويات الاختلاف ينظر إليه على أنه أداة من أدوات التدمير، لا التكامل. الأمر في مجمله يشبه جبهات تشهد حرب وجود وبقاء بين أطراف عدة.

ومن وجهة نظري تعتبر كلمة "الحرب" هي الأهم من بين كل هذا. لأنها لا توضح فقط الصراع الحاد بين الأقطاب المختلفة، بل أيضاً تضيف معنى على ما نشهده اليوم من وحشية. فهل سبق لنا وأن عشنا من قبل مثيلاً لما نراه من وحشية اليوم؟ فالشاعر الكبير ناظم حكمت سبق أن اتهم بالخيانة، وحبس. كما أن الصحفيين أحمد ألتان، وعثمان كافالا، وآخرين كثيرين اتهموا بالإرهاب.

وفي السابق أيضاً كانت تتم مطاردة الطرق الصوفية والجماعات، حتى إن العام ١٨٢٦ شهد عملية قتل جماعية لأتباع الطريقة البكتاشية. وفي السابق أيضاً تم قمع ثورات الكرد. واليساريون والأقلية دفعوا ثمنًا باهظًا لما وجّه لهم من اتهامات.

وأنا على ما أعتقد أرى أن "الأحداث" المشابهة للماضي التي نراها اليوم، تظهر نوعاً من الاختلاف. ففي السابق كانت الدولة هي التي تتبنى الإرهاب. ولم يكن المظلومون والمقموعون يرون أجهزة الدولة ضدهم. حتى إنهم إذا شاهدوا من شاركوا في قمعهم وتعذيبهم من أناس عاديين، يرون أنهم مجرد آلة ووسيلة تستخدمها الدولة، ومنوط بهم تنفيذ أوامر الإدارة المركزية.

وبعبارة أخرى يمكننا القول إن الوحشية تسلفت إلى المجتمع بشكل كبير. فما رأيته وما سمعته مرعب ومفزع. كما لم يعد هناك أي حب أو احترام لجار أو سيده أو مسن أو طفل. وبات الخطاب السياسي ذريعة يزج الناس بها في السجون، ويطردون من أعمالهم. وليست الدولة وحدها هي التي تقوم بذلك، بل إن شريحة كبيرة من المجتمع تفعل ذلك أيضاً.

وبات من الطبيعي في هذه الأيام مصادرة ممتلكات الناس. كما ألف المجتمع أن تعاقب أسرة بأكملها جرّاء جرم ارتكبه أحد أفرادها. هذه الأمور لا يقوم بها النظام الحاكم بمفرده، بل إن المعارضة الرئيسية في البلاد تشارك في هذا أو على الأقل تصمت عليه. فحينما تُطلب براءة المتهمين يصمت الجميع.

لكن هذا الصمت، ليس صمناً سببه الخوف. فأنا أدرك جيداً نتيجة الخوف، بل واحترمت ذلك. فكل إنسان ليس مضطراً ليصبح بطلاً. فكل شخص بالطبع يحمي نفسه، ويريد أن ينأى بها عن الخطر، وبالتالي لزم الصمت فيما عدا ذلك.

وكل من يتكلم، ويكتب، ويعلن عن رأي ما، لكن يصمت وقت وجود وحشية ما، أراهم حالة جديدة في هذا المجتمع. فهؤلاء الصامتون هم في الحقيقة ضالعون بصمتهم فيما تم ارتكابه بحق الآخرين من ظلم وقمع. وهأنا أسعى لتوضيح هذه الحالة الجديدة من خلال البنية الجديدة للمجتمع.

في السابق كانت هناك شريحة كبيرة من المجتمع لا علم لها بما يجري من حولها. وهذا إما لجهل بالقراءة والكتابة أو لمحدودية وسائل الإعلام (إذ لم يكن هناك تلفاز أو حتى إنترنت) أو لأنهم يعيشون بعيداً في القرى، ومن ثم باتوا خارج حدود الإعلام بكافة التطورات من حولهم. أي لم ينجحوا في الاندماج مع المجتمع. أما الآن فباتوا ساحة مفتوحة للحملات الدعائية ولما يسمى بغسيل المخ.

وبالتالي فإن المحصلة النهائية تتشكل تبعاً لذلك: بمعنى أن شريحة عريضة من الناس تشارك في وحشية الدولة، أي وحشية المجموعة الصغيرة القائمة على الإدارة.

والسؤال، هل الرغبة في البحث عن حل سياسي لهذا الوضع الذي أسفر عنه عالم السياسية، باتت طموحاً حقيقياً؟ على ما أعتقد هي ليست كذلك. إذ لا يمكننا انتظار الكثير، من وسائل الإعلام والتربية في أجواء تتم فيها السيطرة على هذه الوسائل بشكل كامل. أي أن انتظار المدد من هذه الوسائل وهي على هذا النحو، أمر لا طائل من ورائه.

ربما أن بعض الديناميكيات والآليات غير السياسية تكون أكثر تأثيراً في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، فإن القيم الأخلاقية التي كانت موجودة قبل الشعوب والدول، يمكنها أن تساعد في هذا الأمر بمقدار وجودها داخل المجتمع.

ولا جرم أن مشاعر مثل الإنصاف، والرحمة، والحب، والتسامح، والتضامن، مشاعر لها جذور تضرب في أعماق القدم. كما أن المفهوم الذي نسميه "الضمير" كان موجوداً على مدار الدهر. كانت هذه هي الديناميكيات التي شكلت المجتمعات، وحافظت على استمراريتها. بل وربما هي نفسها التي نجت من جور وظلم السياسة، بحسب ما أعتقد. وقد تعود يوماً ما كرد فعل لتصرف ما. هذه هي حدود تفاؤلي.

ولا يخفى عليكم أن الذي يبقى على وجود المجتمعات الإنسانية، ليست الدساتير أو القوانين، وإنما الاحتياجات، والمعتقدات، والميول والاتجاهات الغريزية، فكل هذه الأمور كفيلة بنشأة القوانين.

كنت قد استخدمت في فقرة أعلاه كلمة "الضمير". وبعد أن كتبت هذا المقال، قرأت جملة لـ "عثمان جان" في موقع "أحوال تركية"، أعرضها عليكم فيما يأتي:

"إذا خاف الإنسان من صوت الضمير، ولم تكن لديه إرادة لفهمه، والتصالح معه، فإنه حتماً سيفضل عنف الأنظمة الوحشية، من أجل إسكات ذلك الصوت".

حزب الشعوب الديمقراطي: ٦ آلاف من أعضائنا بالسجون و٩٦ بلدية تحت الوصاية

ANF : ٢٠١٨/١١/٦

نظم حزب الشعوب الديمقراطي تظاهرات في تركيا تزامنا مع الذكرى السنوية الثانية لاعتقال وحبس ١١ من نواب الحزب، ومن بينهم رئيسا الحزب السابقين صلاح الدين دميرتاش وفيغن يوكسكداغ. وخلال مؤتمر صحفي عقده في المقر الرئيسي للحزب بالعاصمة التركية أنقرة، أوضح رئيس الحزب سيزائي تمليي أنه يوجد نحو ٦ آلاف من أعضاء الحزب داخل السجون في الوقت الراهن، مشيراً إلى اعتقال السلطات ٥٣ رئيس بلدية تابعة للحزب وفرض الوصاية على ٩٦ بلدية تابعة للحزب أيضاً. وفق ما ذكرت وسائل اعلام تركية. وفي كلمته خلال الفعالية الاحتجاجية أمام مقر الحزب بمدينة ديار بكر بشمال كردستان، ذكر نائب رئيس الحزب ونائب البرلمان عن مدينة ديار بكر حشيار أوزسوي، أن تسعة من أصل ١١ نائبا عن الحزب تم اعتقالهم في الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ٢٠١٦ لا يزالون خلف القضبان. وأضاف أوزسوي أنهم سيواصلون معركة إفشال هذه الهجمات خلال هذه الفترة التي يتم فيها محاولة القضاء على ساحة النضال الديمقراطي بالحملات السياسية والممارسات غير القانونية. وأعلن نائب الحزب عن مدينة ديار بكر موسى فريس أوغلو خلال مشاركته في فعالية الحزب أنه حتى الآن تم اعتقال أكثر من ١٢ ألفا من أعضاء الحزب، وأنه تم حبس البعض والإفراج عن البعض الآخر. وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان هدد الشهر الماضي بتعيين وصاية على بلديات كردية في حال فوز حزب الشعوب الديمقراطي مجدداً بإدارتها في انتخابات المحليات المقبلة، التي ستعقد في مارس/ آذار المقبل.

٨٣٩ صحفياً يواجهون مصيراً مجهولاً في السجون التركية

صحيفة (الوطن) السعودية : ٢٠١٨/١١/٦

في وقت تشن وسائل إعلام تركية حملة منظمة ضد المملكة منذ أكثر من شهر على خلفية قضية الصحفي جمال خاشقجي، بحجة الدفاع عن حرية الصحافة، على الرغم من الإجراءات السعودية الصارمة التي اتخذتها السعودية ضد المتورطين بالجريمة وتأكيد لها للعالم أجمع أن العدالة ستأخذ مجراها وسينال كل من يثبت تورطه الجزاء العادل، كشفت منظمة سلام بلا حدود العالمية، عن اعتقال ٨٣٩ صحفياً في تركيا خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ فقط، يشكلون نحو ثلث الصحفيين المعتقلين في العالم.

التناقض مع الدستور

وقالت المنظمة، في بيان نشرته أول من أمس، إن اعتقال الصحفيين في تركيا يتناقض مع الدستور التركي، الذي يضمن حرية التعبير والنشاط للصحفيين، مضيفة «يعكس هذا النمط فشلاً صارخاً من جانب المجتمع الدولي لمعالجة أزمة عالمية في حرية الصحافة في تركيا».

وتابعت: «وفقاً لجماعات حقوق الإنسان، يواجه أكثر من ٨٣٩ صحفياً في تركيا اتهامات من قبل السلطات التركية بأنهم يشكلون خطراً على الأمن القومي، بينما هناك ٩٢ صحفياً مطلوبين لدى السلطات التركية، وحوالي ١٩١ صحفياً محتجزاً في السجون التركية، ومع ذلك، تؤكد تقارير أخرى لحقوق الإنسان وجود ٣١٩ صحفياً في السجون التركية منذ محاولة الانقلاب الفاشلة في عام ٢٠١٦ حتى الآن، وفر ١٤٢ صحفياً آخرين نحو بلدان أخرى». وضع خطير

وأشارت المنظمة في سياق التقرير إلى أن هذه الأرقام تؤكد خطورة وضع حرية الإعلام في تركيا وتدهور الحريات بوتيرة متسارعة وأسوأ مما يعتقد العديد من المحللين ونشطاء حقوق الإنسان، متابعة: «الأمر الذي يهدد حياة الصحفي في تركيا وقد يواجه اعتقالاً تعسفياً والاختفاء القسري من قبل السلطات التركية».

ولفتت إلى أن منظمات حقوق الإنسان أفادت أن عدداً كبيراً من وسائل الإعلام التركية قد أغلقت بعد محاولة الانقلاب، بما في ذلك ١٨٩ منفذاً إعلامياً مختلفاً، إضافة إلى ٥ وكالات أنباء و٦٢ صحيفة و١٩ مجلة و١٤ محطة إذاعية و٢٩ قناة تلفزيونية و٢٩ دار نشر، كما تم إغلاق ١٢٧٠٠٠ موقع إلكتروني و٩٤٠٠٠ مدونة على الإنترنت، مثل ويكيبيديا.

وأدانت المنظمة العالمية حملة الاعتقالات التعسفية ضد الصحفيين في تركيا، مطالبة بالإفراج عن جميع المعتقلين من زرنانات السلطات التركية، كما تدعو لإجراء تحقيق دولي حول تعذيب الصحفيين من قبل الأجهزة الأمنية في تركيا، معلنة عن تعاطفها مع الصحفيين في تركيا، وتدعو إلى وضع حد لجميع المضايقات التي يتعرض لها الصحفيون في هذا البلد.

جاووش أوغلو: تركيا في بقعة جغرافية معقدة وتجتهد لحماية استقرارها

وكالة الأناضول : ٢٠١٨/١١/٦

قال وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، إن بلاده تقع في بقعة جغرافية معقدة، وإنها تبذل جهودا مضاعفة للحفاظ على استقرارها وأمنها.

وأوضح جاووش أوغلو في ندوة بالعاصمة اليابانية طوكيو بعنوان "السياسة الخارجية التركية والتطورات الأخيرة في الشرق الأوسط"، أن تركيا أقدمت على خطوات من شأنها زيادة الثقة المتبادلة مع دول المنطقة. وأكد أن العالم يمر بمرحلة تحول حقيقية، مشيراً أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول من خلال الأفراد في القرارات، توجيه سير العالم حسب رغباتها ومصالحها.

وأضاف أن اتباع هذه السياسات يولد الحروب الاقتصادية والتجارية والعقوبات والأزمات الإنسانية والفساد ونشوء تيارات مختلفة في العديد من بقاع الأرض.

ولفت إلى أن منطقة الشرق الأوسط كانت وما زالت مسرحاً للحروب والاحتلال منذ عقود طويلة، مشيراً إلى وجود دول تحاول أن تزيد من حدة تلك الحروب.

وفي هذا السياق قال الوزير التركي: "على سبيل المثال لو نظرنا إلى القضية الفلسطينية، فإننا نجد بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ قرارات حول هذه الأزمة بمفردها، وإن توسع إسرائيل غير القانوني ومواصلة تل أبيب هجماتها ضد الفلسطينيين، تعقد أزمات الشرق الأوسط".

وعن الأزمة السورية قال جاووش أوغلو: "تركيا أقدمت على خطوات حقيقية داخل الأراضي السورية، وهي الآن تتواصل مع الأطراف المعنية بالأزمة من أجل إعداد دستور جديد للبلاد، ونبذل جهوداً مضاعفة لتأمين العودة الطوعية للاجئين إلى ديارهم".

لماذا تبقى تركيا الباب مواربا مع السعودية؟

الكرد والمحور السني والروابط في مجالي الدفاع والاقتصاد عوامل تفرمل التهور التركي

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/١١/٦

رغم إعلان السعودية عن تورط عدد من المسؤولين الأمنيين في القضية، وإطلاق تحقيق وتوضيح مختلف الملابس، بما يقفل الجدل العام حول القضية ويحولها إلى تحقيق جنائي خاص لا يحتمل أن يتم توجيهه أو إثارة القلاقل حوله، تأبى تركيا أن يغلق الملف، في موقف أربك الرأي العام العالمي والمتابعين الذين رأوا في سياسة تركيا تناقضا وزدواجية مفضوحة لبناء نفوذ على حساب السعودية وفي نفس الوقت الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية معها.

كلما لاحت فرصة لتهدة الأجواء من الجدل الذي أثاره مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي، واتخذت القضية مجراها القانوني، في مثل هذه الحالات، إلا وسارعت تركيا إلى تأجيج الموقف، تارة عبر الادعاء باكتشاف معلومات جديدة أو طرح أسئلة وفرضيات مربكة لسير التحقيق، وأحيانا عبر اعتماد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خطابا متناقضا يمتدح، من جهة، العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، ويحرض، من جهة أخرى، وإن بشكل غير مباشر، على ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، عراب رؤية السعودية ٢٠٣٠، بكل ما تحمله من تغييرات في صورة السعودية وسياستها.

وتوقف خبراء في مركز ستراتفور للأبحاث الأمنية والاستراتيجية عند هذه الازدواجية متسائلين عن الأسباب التي تجعل أنقرة، رغم كل ما تزعمه بشأن مقتل خاشقجي، ودفاعها المستميت عن حق حرية التعبير، تُبقي على شعرة معاوية في علاقاتها مع السعودية.

خلافات ولكن..

مع كل زيارة خليجية يعود أردوغان محملا بشراكات اقتصادية هامة وبتأكيد خليجي على أن أنقرة شريك استراتيجي، بما يساعده على تجاوز أزمات تمر بها البلاد وتجاوز خطر الدخول في عزلة بسبب السياسة الخارجية التي سلكتها تركيا في السنوات الأخيرة.

يعرف أردوغان أن أي قطع للحبل الرفيع الذي يربط علاقات بلاده بالسعودية، لا يعني فقط خسارة الرياض، بل أيضا خسارة دول إقليمية أخرى، وتأثر تلك الشراكات، وتجربة حليفته قطر ماثلة أمام عينيه. كما يعرف الرئيس التركي جيّدا أن السعودية الجديدة لم تعد تعنيها الخطابات البروتوكولية عن العلاقات الوثيقة ولا عمليات الابتزاز بشعارات حقوق الإنسان، خصوصا عندما تأتي من جهات هي أول من ينتهك هذه الحقوق ويتصدر المؤشرات الدولية في ذلك.

في المقابل، يرى خبراء أن الهدوء السعودي في التعامل مع الموقف التركي، المتناقض، يكشف عن اعتماد الرياض دبلوماسية المصالح ومحاولة تحقيق توازن وعدم التصعيد في ظل الوضع الإقليمي الراهن، والذي تبحث جهات، كإيران، وحتى تركيا، على أي فتيل يمكن أن يزيد في اشتعاله.

ويشير الخبراء في مركز ستراتفور إلى أنه رغم الخلافات الكبيرة بينهما ورغبة تركيا في منافسة السعودية من أجل قيادة العالم الإسلامي السني، يتجنب الطرفان التصعيد بسبب المصالح بينهما.

لا تخاطر الرياض في التعامل مع أنقرة، وتحاول نزع فتيل أزمة خاشقجي، الأمر الذي يدفع الخبراء إلى التساؤل عما تريده تركيا في النهاية بينما تقلق راحة السعودية بقضية خاشقجي على مرّ أسابيع، منذ إعلان اختفاء خاشقجي في الثاني من أكتوبر، ثم مقتله، اتهمت وسائل الإعلام التركية السعودية بـ"التستر على الفاعل الحقيقي". وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أمام البرلمان التركي إنّ "السلطات السعودية خطّطت لقتل خاشقجي".

لكن، يقول خبراء ستراتفور "مع أنّ أردوغان يميل إلى العبارات الطنانة، فإنّ هذا الخطاب كان ضعيفا، بل وجّه الرئيس التركي مناشدة ودية إلى العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، من أجل التعاون على كشف الحقيقة في قضية خاشقجي".

ويصف الخبراء الغاية من المعلومات المسربة باستمرار من جانب السلطات التركية بمحاولة حذرة للضغط على السعودية، التي تختلف رؤيتها للعالم وسياساتها الإقليمية مع رؤية تركيا وسياساتها. ويبدو هذا الحذر واضحا في سياسة الكيل بمكيالين، التي ينتهجها الرئيس التركي "فتارة يعلن عن معلومات جديدة تورط الرياض، وتارة أخرى يتحدث بلهجة "ودية" إلى الرياض، وتحديدًا الملك سلمان.

ويفسر الخبراء هذه السياسية بالقول إنّ أردوغان يحذر المبالغة في المخاطرة بتدمير العلاقات مع السعودية، لكنه في نفس الوقت يترك الباب مواربة لجهة أي تغيير يمكن أن يحصل.

قيادة العالم الإسلامي

يعزو المحللون الحرب الخفية على ولي العهد السعودي إلى الخوف من سعودية جديدة تغادر مربع التشدد وتنفتح على العالم وتصبح مركز الشرق الأوسط، مشددين على أنّ الخلاف في أصله يعود إلى اختلاف المقاربة بشأن زعامة العالم الإسلامي.

ويلفت تقرير مركز ستراتفور إلى أنّ الرئيس التركي يستهدف بشكل خاص الأمير محمد بن سلمان، معتبرين أنّ جانبا من التصرفات التركية في قضية مقتل خاشقجي يعود إلى رغبة أردوغان في التركيز على ولي العهد السعودي. ويقول الخبراء إنّ "تركيا تسعى لتعديل التوازنات داخل الأسرة المالكة، بتأكيد أنّ الملك شريك موثوق، بينما تتسائل علنا عمّن حرّض على القتل، وإن كان ذلك دون ذكر اسم ولي العهد".

ويقود ولي العهد السعودي حملة التغيير في السعودية، والتي تشمل في أحد أبرز نقاطها محاربة تيارات الإسلام السياسي، كما الترويج لصورة السعودية المتسامحة والمعتدلة، الأمر الذي يعزز مكانتها كقائدة للعالم الإسلامي (بكل مذاهبه)، بما يضرب طموح الرئيس رجب طيب أردوغان في أن يحصل ولو على جزء من سيطرة الإمبراطورية العثمانية السابقة على العالم الإسلامي.

وتسعى تركيا إلى ترويج فكرة أنها تمثل معسكرا منافسا للسعودية في قيادة العالم الإسلامي، في حين أنّ الواقع مخالف لذلك، فالسعودية، انطلاقا من مكانتها الدينية، وحضورها التقليدي الممتد من آسيا إلى أفريقيا، ومختلف مناطق العالم، ونظرا للظروف التاريخية التي أعقبت سقوط الإمبراطورية العثمانية وانكفاء تركيا في عهد كمال أتاتورك، ومن خلفه، وتوجهها نحو العالم الغربي واتباع سياسة صفر مشاكل مع الجيران، كلها عوامل تؤكد ضعف القصة التركية عن التنافس على قيادة العالم الإسلامي، فالقضية ليست قضية تنافس بين ندين بقدر ما هي طموح تركي في النفوذ عبر استغلال العامل الديني.

وحتى في عهد حزب العدالة والتنمية لم يكن لتركيا حضور دولي وتدخل في شؤون الإقليم، إلا بعد سنة ٢٠١١، ودعم أردوغان لفكرة تمكين أحزاب الإسلام السياسي من السلطة، وهو الأمر الذي كان يعتقد أنه سيضمن له هذه "القيادة"، إلا أن المشروع سرعان ما كان خاسرا وانهار هيكله، وهو الأمر الذي يفسر موقف أردوغان من الأمير محمد بن سلمان والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، وغيرهما من القادة الذين أعلنوا الحرب على تيارات الإسلام السياسي وكشفوا طبيعة الأجندة الإخوانية المدعومة من تركيا.

اختلاف في زوايا النظر

تلتقي الرياض وأنقرة في دعم القضايا السياسية ذاتها في العالم السني، لكنهما يختلفان في المقاربات وزوايا النظر والعلاج، وهو اختلاف يقوم أساسا على تمسك الجانب التركي بأدلجة سياسته الخارجية. مثلا، يدعم كلا البلدين إنشاء دولة فلسطينية لكنهما يتبعان منهجين مختلفين لتقديم العون الاقتصادي والسياسي للفلسطينيين. فتركيا تدعم حماس، وهي فرع من جماعة الإخوان المسلمين، بينما تدعم السعودية في الأساس حركة فتح، ممثل السلطة الفلسطينية.

وعارضت كل من تركيا والسعودية بشدة نظام بشار الأسد بسوريا، لكنهما دعمتا جماعات معارضة مختلفة. ونظرا إلى أن منع إقامة كيان سياسي كردي مستقل هو الهدف الأمني الأساسي لتركيا، يزداد قلق أنقرة إزاء جهود السعودية ودول الخليج العربي للتواصل مع الكرد في العراق وسوريا. وأغضب الدعم السعودي الأخير للسوريين الكرد تركيا، حليفة روسيا وإيران اللتين تدعمان النظام السوري بقوة.

ويلفت الخبراء في مركز ستراتفور إلى "التنافس" الإيراني السعودي على اجتذاب معظم الاهتمام، لكن "التنافس" التركي السعودي، ينتج هو الآخر آثارا سياسية حقيقية، ويجذب الدول السنية الإقليمية إما إلى معسكر أنقرة وإما إلى معسكر الرياض.

ولأن النموذج السياسي التركي يهدد ثقافة مجتمعات بأسرها في المنطقة، فإن أغلب الدول اصطفت مع الجهود الإقليمية السعودية. لكن، خلافا للأغلبية، اقتربت قطر من تركيا لأن الدوحة تدعم جماعات الإسلام السياسي. ومن الشرق الأوسط إلى أفريقيا، تسعى تركيا إلى بناء نفوذ سياسي وديني واقتصادي وأمني، لكنها تصطدم، بالحضور الروحي للسعودية، وما لذلك من تبعات على بقية المجالات السياسية والتأثير والنفوذ في القارة. ويشير الخبراء، إلى أنه يمكن للسعودية، عبر تعزيز الاقتصادات الأفريقية، المساعدة على إعطاء هذه الدول قوة تفاوضية أعلى مع تركيا.

وكان الأمير محمد بن سلمان وصف، في تصريحات أدلى بها أوائل العام ٢٠١٨، تركيا وإيران والإسلام السياسي بـ"محور شر"، مع ذلك تمنع الأولويات الاقتصادية والاستراتيجية تركيا من نسف علاقتها بالرياض، وإن سعت، وفق خبراء ستراتفور، إلى "بناء نفوذ ضد السعودية مستغلة قضية مقتل خاشقجي".

من بين الملفات التي تمنع أي تهور تركي يقود نحو قطع تام للعلاقات، وسيناريو مشابه لمقاطعة الدوحة، القلق من إيران. فرغم أن البلدين يروجان لفكرة التقارب بينهما إلا أنقرة تقف في الصف السعودي من حيث فكرة احتواء انتشار الهيمنة الإيرانية في المنطقة. كما أن التقارب بين أنقرة وطهران حتمته المقاطعة الخليجية لقطر من جهة، وعلاقات تركيا مع روسيا، حليفة إيران في سوريا، من جهة أخرى. ولطالما سعت تركيا إلى التقرب مع السعودية وتقديم نفسها كحليف رئيسي لتكوين هلال سني يطوق مشروع الهلال الشيعي الإيراني.

وترى واشنطن، التي توترت علاقتها بأنقرة مؤخرا، أن من شأن تحالف تركي خليجي وثيق أن يمثل جدار صدّ متين ضدّ سياسات طهران في المنطقة. وسيكون التقارب التركي السعودي (الخليجي) مفيدا لأردوغان في استعادة علاقات بلاده مع واشنطن.

ويسعى أردوغان إلى المزيد من تنسيق المواقف بشأن ملفات سوريا والعراق والكرد، وتعتبر الرياض، إلى جانب العواصم الإقليمية الرئيسية، محطة ضرورية للباحثين عن حلول لهذه الملفات. وانضمت تركيا إلى التحالف العسكري الإسلامي للحرب على الإرهاب الذي شكلته السعودية في منتصف ديسمبر ٢٠١٥ من ٤١ دولة عربية وإسلامية، لكن تراجعت سريعا عبر التمسك بالتحالف مع إيران، لأن التحالف الإسلامي تأسس بشكل رئيسي لمحاربة الإرهاب وكبح جماح إيران ووقف تدخلاتها في شؤون دول المنطقة.

وشكّلت الاتفاقيات الثنائية بين تركيا والسعودية خلال زيارة الرئيس التركي إلى السعودية في ديسمبر ٢٠١٥، التأسيس لإطار حيوي لعلاقات شراكة استراتيجية بينهما، تم وضعه في سياق مؤسساتي قادر على تجسيده من خلال مجلس التنسيق التركي السعودي الذي أعلن عنه بحضور الرئيس التركي والعاقل السعودي بعد قمتها الخامسة في ١٤ أبريل ٢٠١٦ في مدينة إسطنبول، للاضطلاع بمهمة تطوير العلاقات الاستراتيجية بين البلدين وتعزيزها مستقبلا. ويتوقع الخبراء أن تخفف الروابط الاقتصادية المتزايدة بين البلدين من احتمال وقوع شقاق خطير، لا سيما في المجال العسكري. إذ بدأ التعاون العسكري التركي السعودي، في شهر سبتمبر من عام ٢٠١٣، عندما صادق البلدان على اتفاقية تعاون.

وفي أواخر العام الماضي، أسست شركة أسلسان، وهي واحدة من أهم شركات الدفاع العسكري في تركيا، مشروعا مشتركا مع شركة تقنية سعودية، التي تدعى الشركة السعودية للإلكترونيات الدفاعية، وتركز في الأساس على الإلكترونيات، بما في ذلك أجهزة التشويش والرادارات وأجنحة الحرب الإلكترونية ومستقبلات الأشعة تحت الحمراء. وبدأت الشركتان إنشاء مصنع في السعودية في إطار هذا المشروع المشترك.

وحتى الآن، لم ترم تركيا أي مبيعات أسلحة كبيرة إلى السعودية، مع أن أنقرة كانت تتفاوض لبيع مركبات جوية دون طيار إلى السعودية، وأبدت آمالا لبيع دبابات من طراز ألتاي إلى السعودية، فضلا عن أسلحة ومعدات أخرى. ولأن الروابط الدفاعية الثنائية لا تزال في مهدها، فإن أي شقاق حاد بين البلدين لن يُنهي أي صفقات أسلحة حالية، لكنه بالتأكيد سيعيق طموحات أنقرة لتوسيع سوقها السعودي المربح، ما يعني أن كلا الطرفين لن يستفيد من حدوث تمرّق عميق في العلاقات.

ويدعم السياح السعوديون، الذين يزداد عددهم سنويا، الاقتصاد التركي بإنفاقهم الكبير في أثناء زيارتهم تركيا. وكان المواطنون السعوديون أيضا في طليعة حملة لشراء العقارات التركية، وهو ما يسلط الضوء على مدى أهمية زبائن المملكة للقطاع الاقتصادي في أنقرة.

وفي ما يخص التجارة، تعهّدت كلتا الحكومتين بزيادة التجارة والاستثمار في القطاعات المهمة للطرفين. وبذلك، لا توجد مصلحة في تعكير المناخ السياسي بشكل قد يؤدي إلى إنهاء روابط اقتصادية قيّمة، إذ حظيت بعض شركات الإنشاءات التركية، التي تمثل قطاعا استراتيجيا لأنقرة، بعقدين لبناء مشروعات إسكان سعودية، ومن المقرر زيادة عدد هذه المشروعات إلى حد كبير وفقا لرؤية السعودية ٢٠٣٠ التي أعلن عنها الأمير محمد بن سلمان.

وحتى الآن، لا تخاطر الرياض في التعامل مع أنقرة، وتحاول نزع فتيل أزمة خاشقجي، الأمر الذي يدفع الخبراء إلى التساؤل عما تريده تركيا في النهاية بينما تُقلق راحة السعودية بقضية خاشقجي؟، ليجيبوا بأنه:

على الصعيد الاقتصادي: ربما تطلب تركيا وراء الأبواب المغلقة دعما ماليا سعوديا مقابل إنهاء الضغط الإعلامي على ولي العهد، أو ربما حتى تطلب تخفيف بعض الضغط الدبلوماسي على الدوحة.

على الصعيدين الأمني والسياسي: تسعى تركيا إلى وسيلة لاحتواء الدعم السعودي للكرد.

وحتى الآن، يبدو أن تركيا ترى المنفعة في عدم إثارة فتنة مع السعودية، لكن ذلك لا يضمن أنها لن تغير رأيها.

أردوغان يفسد المخطط ويقول للملك: "أوقف ابنك إنه يدمر بلدك"

*إبراهيم قراغول

استعدادات "حرب الخليج الكبرى": الفخ نُصب للسعودية.. مستقبل مكة والمدينة: جدال حاد بانتظارنا

رئيس تحرير صحيفة (يني شفق) الموالية لأردوغان: ٢٠١٨/١١/٦

لم ولن تحمل تركيا أي فكرة لإلحاق أي ضرر بالسعودية في واقعة اغتيال الصحافي جمال خاشقجي. بل على العكس تماماً، تحاول أنقرة إنقاذ علاقتها مع الرياض من انهيار عظيم والمنطقة من عاصفة عاتية مدمرة، تسعى للحيلولة دون تنفيذ مخطط دولي يستهدف تقويض علاقتها مع الرياض والإضرار بمصالحها وتدمير السعودية.

إنه كفاح ومقاومة عظيمة ومحاولة لمنع نزاع فتيل حرب إقليمية، إنه تحد لمن يحاولون تشكيل جبهة عداوة جديدة بين العرب والأتراك، وهو -في الوقت ذاته- محاولة لحماية السعودية من نفسها، من "زمرة" داخلها، من مخططات تدمير موجهة إليها من خلال هذه الزمرة.

تركيا لاحظت الخطر الكبير.. أسر عقل الدولة السعودية..

إن للقضية بعداً مميّزاً يتعدى بكثير جريمة قتل خاشقجي وحتى العلاقات الثنائية بين البلدين. ولقد كانت تركيا تعلم ذلك منذ فترة طويلة وتحاول منعه. ومع وقوع جريمة خاشقجي صارت الحقيقة التي تعلمها تركيا معلومة على المستويين الإقليمي والعالمي.

ولأن أنقرة لاحظت هذا الخطر الكبير، ولعلمها خصوصاً الجهود التي تدار سرّاً في هذا الاتجاه خلال السنوات الأربع أو الخمس الماضية، فإنها تحاول إفشال هذا الحساب "الدولي"، تسعى لإيقاف تردي الأوضاع أكثر وإفساد مخطط مدمر سيفضي إلى فوضى عارمة إقليمية.

لا أعتقد أن الإدارة السعودية مدركة لهذا المخطط الخبيث. فنحن نرى أن الإرادة التي بسطت نفوذها في الرياض هي إرادة أشخاص آخرين، وأن عقل الدولة سقط في الأسر على يد هؤلاء، وأن السعودية صارت تنقل من جبهة إلى أخرى وفق المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وأن الإدارة السعودية تجبر على تبني الفكرة التي تقول إن هذا إنما يحدث من أجل "مصلحتها"، وهو ما يعتبر نوعاً من أنواع العمى السياسي.

الاستعدادات الأولية لـ "حرب الخليج الكبرى"...

نعلم أن هناك فخاً كبيراً ينصب في المنطقة من اليمن إلى الخليج العربي عن طريق خداع الشارع العربي بعداء تركيا وإيران، ولهذا السبب يقدم الدعم السعودي إلى "ممر الإرهاب" في شال سوريا، وأن قوى ولي العهد السعودي بن سلمان وولي العهد الإماراتي بن زايد تستغل في هذا الإطار، وأن كل هذه المخططات تعتبر استعدادات أولية لـ "حرب الخليج الكبرى" التي يشعل فتيلها عقب انتهاء الحرب في سوريا.

واليوم نركز على منطقة شرق الفرات. فما إن تحل هذه القضية، وربما قبل أن تحل، سيثيرون الفوضى من منطقة الخليج، وسيطلقون حرباً متعددة الجبهات لتجر هذه الأزمة التي ستحمل اسم الحرب الإيرانية - السعودية جميع دول المنطقة لتتورط فيها.

مخطط تميزيق السعودية: أين العقل السياسي العربي؟

إننا أمام التجهيز لمخطط أكبر بكثير مما رأيناه منذ الحرب العراقية - الإيرانية من خلال مخططات الاستخبارات الأمريكية - الإسرائيلية وقوة مصر وأموال السعودية وعمالها السياسي والدور المحوري الذي يلعبه بن زايد وطيش بن سلمان.

وإن هذا المخطط لن يضر، كما هو معتقد، بإيران ولن يهدف لمعاقبته. ذلك أن إيران كانت هي الرابحة في كل الحروب التي اندلعت منذ حرب الخليج فيما خسر العالم العربي. ولو تلاحظون سترون أن الحدود العربية - الإيرانية تزحف نحو الغرب قليلاً مع كل حرب تشهدها المنطقة.

لقد ارتكب العقل السياسي العربي أخطاء بالجملة في كل هذه الحروب. فهذا المخطط موضوع لتمييز السعودية وتدميرها بالكامل. وربما يكون العقل السياسي العربي سيرتكب أكبر أخطائه السياسية في القرن الحادي والعشرين في إطار هذا المخطط.

يجب فتح "ملف دبي" حالا: وليا العهد وغولن اضطلعوا بالأدوار ذاتها..
إن المخطط الذي يروج له من خلال بن سلمان وبن زايد هو "احتلال داخلي" جديد بالمملكة التي ستجر نحو هاوية دمار على يد هؤلاء "المحتلين الداخليين" المحرضين من أجل تنفيذ ذلك المشروع الدولي. وإن هذا الكيان السياسي الداخلي الجديد الذي جرى الترويج له من خلال موجة جديدة من أمواج القومية العربية سيذكره التاريخ على أنه "حركة بيع وخيانة" مشابهة لما حدث في تركيا ليلة ١٥ يوليو.

إن الكيان الجديد الذي يمثل بن سلمان هو النموذج السعودي من تنظيم غولن الإرهابي. ذلك أن الأدوار التي لعبها الجانبان هي عينها من حيث كونها تخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية. ولقد كانت دبي محطة لإدارة عمليات مشتركة بين غولن وهذه الأوساط، إذ شهدت المدينة الإماراتية نقل الأموال في كلا الاتجاهين.

وهذا هو السبب الرئيس لدعم هذه الأوساط الصريح لمحاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، وهو كذلك سبب استهدافهم تركيا بالطريقة ذاتها من خلال أجندة تنظيم غولن الإرهابي في عموم المنطقة بعد الضعف الذي أصاب ذلك التنظيم. ولهذا، يجب على الفور فتح "ملفات دبي" بين بن زايد وغولن وإمالة اللثام عن حركة تلك الأموال.

النسخة السعودية من ١٥ يوليو: سيمزقون المملكة..

وهذا كذلك هو سبب دعم هذه الأوساط لجميع التنظيمات الإرهابية المعادية لتركيا بالتوازي مع تنظيم غولن حتى عقب محاولة الانقلاب الفاشلة ومساهمتها في جميع السيناريوهات الدولية الرامية للتخلص من أردوغان.

ولو نجح هذا الكيان في الوصول إلى مآربه، لن تشهد السعودية "انقلابا"، بل ستخسر كل شيء لتبدأ مرحلة التمزيق. فلو كان غولن قد نجح لكانت تركيا قد مزقت، فالسيناريو لم يكن على الانقلاب، بل على التمزيق والحرب الأهلية. وهو المخطط الذي ينفذ حاليا في السعودية.

إن عدو السعودية داخلها، بين أفراد إدارتها، داخل العائلة المالكة. فأفكار الإسلام المعتدل وموجة التعاطف إنما هي طعم يروج له من أجل الدمار الكبير. يجب على الرياض إعفاء بن سلمان والتخلص من تأثير بن زايد.

أردوغان يفشل هذا المخطط: يقول "أوقف ابنك وإلا يدمر عرشك"

يعلم الرئيس أردوغان هذا السيناريو وذلك المخطط، يعلم مضمون تلك العداوة الموجهة لشخصه وتركيا. فالذين فشلوا ليلة ١٥ يوليو يروجون السيناريو ذاته من المنطقة وقيمون الجبهات التركية - العربية وهم يفعلون هذا. وكل الجانبين يتلقى الدعم من الإرادة والقوى والحساب الإقليمي والتحالفات عينها. وهذا هو سبب محاولة الرئيس أردوغان حماية الإدارة السعودية، لا سيما الملك سلمان، واستثنائها مما يحدث بينما يتحدث عن حساسيته حول قضية خاشقجي.

يحاول أردوغان أن يقول للملك "إن ابنك وبن زايد والتحالف الذي يشاركان به والمخطط الذي يسعى لتنفيذه لن يجلب لكم ولنا والمنطقة بأسرها سوى الدمار، فعليك إيقافه". ويحاول تنبيهه السعودية لما سيحدث.

ماذا سيحدث لو لم يوقف ابن سلمان: سيدمرون الخليج خلال عام أو عامين

وللأسف فإن الرياض لم تدرك ذلك، وربما تعجز عن فعل أي شيء حتى لو أدركت ذلك بتأثير التبعية الشديدة والوقوع في الأسر. لكن ليس هناك أي طريق آخر. فالفخ نصب للسعودية ويجب إفشاله هناك. فماذا سيحدث لو لم تستيقظ الرياض وتتخذ التدابير اللازمة وتتخلص من ذلك الفريق؟

لن ننتظر كثيرا، فخلال عام أو عامين سنكون أمام حرب الخليج الكبرى التي ستتورط بها إيران والسعودية وقطر والبحرين والكويت وعمان والإمارات، كما سيضعون العراقيل العظيمة أمام تركيا لمنعها من التدخل وإنقاذ الموقف. كما سينقلون المعركة إلى قلب السعودية.

"نقل المعركة إلى قلب العالم الإسلامي" ومستقبل مكة والمدينة

كانوا يخططون لفعل هذا منذ سنوات، كانوا يخططون من أجل "نقل المعركة إلى قلب العالم الإسلامي". وهو ما سيحدث... ثم سيدمرون السعودية ويعيدون رسم ملامح المنطقة بأسرها وفقا لذلك. وستتحول وضعية مكة والمدينة إلى نقاش شديد سيهز العالم الإسلامي بأسره.

إن هذا هو استهداف الإسلام من قلبه، وهو الدور المسند إلى بن سلمان وبن زايد! إنها خيانة القرن..

لكن تركيا ستوقف هذه العاصفة حتى لو تتعلق الرياض وتفشل هذه اللعبة. فتصفية الحسابات بدأت حديثا. إن هذا ما نطلق عليه اسم تحويل مجرى التاريخ وتحريك الجينات السياسية التي تبني المنطقة.

وسترون..

ادانة كردية لقرار الخارجية الأمريكية بحق قيادات "الكردستاني"

ANF : ٢٠١٨/١١/٧

أصدر المؤتمر الوطني الكردستاني بياناً كتابياً استنكر خلاله وبشده قرار الولايات المتحدة الأمريكية برصد مكافئة مالية لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى كشف مكان تواجد القيادات الثلاثة جميل بايك، مراد قريلان ودوران كالكان.

وقال البيان: "أعلنت الخارجية الأمريكية (الثلاثاء ٦ تشرين الثاني) وضع كل من القياديين الثلاثة جميل بايك، مراد قريلان ودوران كالكان على قائمة المطلوبين لديها ورصدت مكافئة مالية لكل من يدلي بمعلومات عن مكان تواجدهم. نحن ندين ونرفض بشده هذا القرار وسيكون لنا موقفنا منه".

وأوضح البيان: أن "بايك، قريلان وكالكان ومنذ ٤٠ عاماً يخوضون نضالاً مشرفاً ضمن حركة التحرر الكردستاني، كما أن القياديين بايك وقريلان هم أعضاء في المؤتمر الوطني الكردستاني KNK. وأضاف البيان "أن وجود مثل هؤلاء القيادات ضمن مؤتمرنا مدعاة للفخر، هؤلاء القيادات أفنوا سنوات عمرهم دفاعاً عن قضية الشعب الكردي وحتى اليوم يواصلون هذا النضال بكل جهد ودون أي مقابل. هؤلاء أفنوا سنوات عمرهم في النضال ضد الظلم والاستبداد دفاعاً عن الإنسانية. هؤلاء القادة ومكافئهم على نضالهم هذا يجب كتابه أسمائهم في التاريخ بحروف من ذهب".

وتابع البيان: "الإدارة الأمريكية وبهذا الموقف والقرار المنافي للحقوق والقوانين تعلن وقوفها إلى جانب ظلم واستبداد تركيا، وهذا القرار منافي للقيم والأخلاق الإنسانية، مشابه تماماً للقرارات السابقة (قائمة الإرهاب وقائمة المخدرات) التي هي نتاج اتفاقات قذرة".

وأكد البيان أنه بالنسبة لأمريكا كان "هناك تمييز وازدواجية في التعامل مع قضية الشعب الكردي، فالمناهض للنظام الإيراني، المحاربين لنظام صدام حسين، المقاتلين لتنظيم داعش الإرهابي هم كرد جيدون، أما بالنسبة للكرد الذين يدافعون عن أنفسهم في وجه ظلم، إنكار، مجازر واستبداد تركيا هم كرد سيئون".

واستطرد البيان: "لكننا نؤكد أن نضال الشعب الكردي وبغض النظر عن المكان والزمان هو نضال من أجل الحقوق وضد الفاشية والاستبداد وهذا النضال مشروع ومبارك شاء من شاء وأبى من أبى. ولا يمكن ويحق لأحد تشويه هذا النضال فقط من أجل بعض المصالح مع بعض الدول".

وختم البيان: "مرة أخرى ندين ونستنكر بأشد العبارات هذا القرار الظالم، وندعو الإدارة الأمريكية إلى العدول عن هذا القرار وإلغائه".

خطوة أمريكية لإرضاء تركيا.. مكافأة مالية من واشنطن بملايين الدولارات لمن يدلي بمعلومات عن مطلوبين لأنقرة

هاف بوست عربي ٢٠١٨/١١/٧

أعلن مسؤول أمريكي، أمس الثلاثاء ٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، بعد زيارته أنقرة أن بلاده خصّصت مكافآت مالية بملايين الدولارات لمن يدلّها على مكان وجود ٣ من قادة حزب العمال الكردستاني المحظور. ومن المرجّح أن يكون الإعلان عن هذه المكافآت قد جاء لإرضاء أنقرة التي تحضّ حلفاءها الغربيين منذ وقت طويل على اتّخاذ موقف أكثر تشدّداً ضدّ حزب العمال الكردستاني، الذي يُعتبر إرهابياً في نظر كلّ من تركيا والولايات المتحدة والاتّحاد الأوروبي. وقال ماثيو بالمر، نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي، إنّ المكافآت قد رُصدت مقابل «معلومات تقود إلى التعرّف على، أو تحديد مكان وجود» كل من مراد قره إيلان وجميل بايك ودوران كالاكان. وأضاف، في بيان أصدرته السفارة الأمريكية في أنقرة، أنّ المكافأة المعروضة حول معلومات عن قره إيلان تصل إلى ٥ ملايين دولار، تليها المكافأة حول بايك بأربعة ملايين دولار وكالاكان بثلاثة ملايين.

تركيا ستتعامل بحذر مع الخطوة الأمريكية

تركيا من جهتها تلقت هذا الإعلان الأمريكي بإيجابية، وقالت في بيان إنّ أنقرة تتوقع من واشنطن دعم القرار بإجراء ملموس في سوريا والعراق فيما يتعلق بالحرب ضد حزب العمال الكردستاني والأذرع التابعة له. وقال إبراهيم كالين المتحدث باسم الرئاسة، إنّ تركيا ستتعامل مع الخطوة الأمريكية بحذر وتتوقع أن تقطع الولايات المتحدة جميع العلاقات مع وحدات حماية الشعب الكردية السورية. ويأتي العرض الأمريكي بتقديم مكافآت في وقت بدأ فيه تحسن العلاقات بين أنقرة وواشنطن بعد أن أصدرت محكمة تركية الشهر الماضي حكماً بالإفراج عن القس الأمريكي أندرو برونسون الذي كان موضوعاً قيد الإقامة الجبرية. وفي الأسبوع الماضي رفع البلدان عقوبات فرضت على مسؤولين حكوميين في أغسطس/آب بسبب قضية برونسون. وأعلنت واشنطن الأسبوع الجاري أنّ تركيا ستحصل على إعفاء مؤقت من العقوبات التي أعادت الولايات المتحدة فرضها على إيران. وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أمس الثلاثاء، إنّ المحادثات مع الولايات المتحدة بشأن بنك خلق المملوك للدولة تسير في اتجاه إيجابي. ويواجه بنك خلق احتمال فرض غرامة أمريكية بسبب مزاعم عن خرقه العقوبات المفروضة على إيران. وبدأت القوات الأمريكية والتركية، الأسبوع الماضي، دوريات مشتركة في منبج السورية، كانت الدولتان قد اتفقتا عليها لطرد المتشددين. وكانت تركيا قد قالت من قبل إنّ الولايات المتحدة تؤخر تنفيذ الخطة. وسيلتقي الرئيس الأمريكي دونالد ترمب مع نظيره التركي خلال قمة بباريس في مطلع الأسبوع. وصنّفت وزارة الخارجية الأمريكية حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية في ١٩٩٧، لكنّ تركيا لم تكن راضية عن التعاون في سوريا بين الولايات المتحدة ووحدات حماية الشعب التركية التي تعتبرها أنقرة فصيلاً تابعاً لحزب العمال.

من هما قره إيلان وجميل بايك؟

وقال بالمر إنّ «الولايات المتحدة تثمّن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب مع تركيا حليفتنا في حلف شمال الأطلسي»، مشيراً إلى أنّ المكافآت رصدت في إطار برنامج وزارة الخارجية «مكافآت من أجل العدالة». ونشر البرنامج على حسابه في تويتر صوراً للقادة الثلاثة تحت عنوان «مكافآت مقابل معلومات». وقال الإعلان: «قدّم معلومات والدفع قد يكون ممكناً. السريّة مضمونة مئة بالمئة، وتوفير مكان إقامة آخر قد يكون ممكناً». ويُنظر إلى قره إيلان وبايك على أنّهما زعيما حزب العمال بحكم الأمر الواقع بعد اعتقال تركيا مؤسس الحزب وزعيمه عبدالله أوجلان عام ١٩٩٩. ويقضي أوجلان حالياً عقوبة السّجن المؤبد في سجن خارج إسطنبول. ويعتقد محللون أنّ قره إيلان وبايك موجودان في جبال قنديل النائية في شمال العراق، حيث لحزب العمال قواعد خلفية، مع ترجيح بعض الخبراء إمكان زيارتهما إيران في بعض المناسبات. وشنّ حزب العمال الكردستاني تمرّداً ضد الحكومة التركية دام ثلاث سنوات ونصف السنة بهدف تحقيق الاستقلال للأقلية الكردية في تركيا، قبل أن يخفض سقف مطالبه لاحقاً إلى الحكم الذاتي. وخلف النزاع عشرات آلاف القتلى. وبالرغم من إعلان حزب العمال وقف إطلاق النار عام ٢٠١٥، إلا أنّ المواجهات بين الطرفين لا تزال مستمرة.

ارتياح تركي

وقالت وزارة الخارجية التركية يوم الأربعاء إن تركيا تنظر بإيجابية لقرار واشنطن تقديم مكافآت نظير معلومات عن ثلاثة من كبار أعضاء حزب العمال الكردستاني المحظور مضيغة أنها تتوقع أن ترى خطوات ملموسة في الحرب على المتمردين.

مقاتلون كرد من وحدات حماية الشعب في سنجار بشمال العراق. صورة من أرشيف رويترز.
وعرضت الولايات المتحدة يوم الثلاثاء تقديم مكافآت تصل إلى خمسة ملايين دولار للحصول على معلومات عن ثلاثة من كبار أعضاء حزب العمال الكردستاني الذي يخوض تمردا مسلحا ضد الدولة التركية منذ عقود.
وأضافت الوزارة في بيان "نتوقع دعم هذه الخطوة بإجراءات ملموسة في سوريا والعراق فيما يتعلق بالحرب ضد حزب العمال الكردستاني والأذرع التابعة له".

وأغضب دعم الولايات المتحدة لوحدات حماية الشعب الكردية السورية تركيا التي تعتبر الوحدات امتدادا لحزب العمال الكردستاني. ووحدات حماية الشعب هي أبرز فصائل قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة والتي تقاتل تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا.
وتصنف تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حزب العمال الكردستاني، الذي يقاتل الدولة التركية منذ عام ١٩٨٤، تنظيما إرهابيا.

وقال إبراهيم كالين المتحدث باسم الرئاسة إن تركيا ستتعامل مع الخطوة الأمريكية بحذر وتتوقع أن تقطع الولايات المتحدة جميع العلاقات مع وحدات حماية الشعب الكردية السورية.

ويأتي العرض الأمريكي بتقديم مكافآت في وقت بدأ فيه تحسن العلاقات بين أنقرة وواشنطن بعد أن أصدرت محكمة تركية الشهر الماضي حكما بالإفراج عن القس الأمريكي آندرو برونسون الذي كان موضوعا قيد الإقامة الجبرية. وفي الأسبوع الماضي رفع البلدان عقوبات فرضت على مسؤولين حكوميين في أغسطس آب بسبب قضية برونسون. وأعلنت واشنطن الأسبوع الجاري أن تركيا ستحصل على إعفاء مؤقت من العقوبات التي أعادت الولايات المتحدة فرضها على إيران.

وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم الثلاثاء إن المحادثات مع الولايات المتحدة بشأن بنك خلق المملوك للدولة تسير في اتجاه إيجابي. ويواجه بنك خلق احتمال فرض غرامة أمريكية بسبب مزاعم عن خرقه العقوبات المفروضة على إيران.

وبدأت القوات الأمريكية والتركية الأسبوع الماضي دوريات مشتركة في منبج السورية كانت الدولتان قد اتفقتا عليها لطرد المتشددین. وكانت تركيا قد قالت من قبل إن الولايات المتحدة تؤخر تنفيذ الخطة.
وسيلتقي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع نظيره التركي خلال قمة بباريس في مطلع الأسبوع.

محكمة تركية تحكم بالسجن على برلماني عن حزب الشعوب الديمقراطي

2018/11/24: Xeber24.

أصدرت محكمة تابعة للحكومة التركية بزعامة رجب طيب أردوغان حكماً بالسجن سنتين ونصف السنة بتهمة "الإرهاب" على محمود توغول النائب البرلماني عن حزب الشعوب الديمقراطي.

وأدين البرلمان بتهمة "الترويج للدعاية لحزب العمال الكردستاني"، وذلك خلال خطابين له ألقاهما في عام ٢٠١٦. ويتهم حزب العدالة والتنمية الحاكم حزب الشعوب الديمقراطي، وهو ثاني أكبر حزب معارض في البرلمان، بدعم العمال الكردستاني. وبشكل عام صدرت أحكام بالسجن بحق ١٦ عضواً من حزب الشعوب الديمقراطي، غالبيتهم بتهمة الإرهاب، وأبرزهم زعيم الحزب صلاح الدين دميرتاش. ولا يزال ١٠ من أعضاء الحزب رهن الاعتقال.

وكان حزب الشعوب الديمقراطي قد تحدث في وقت سابق عن احتجاج ما لا يقل عن ٥ آلاف من أعضائه منذ شهر يوليو عام ٢٠١٦، حين شهدت تركيا محاولة فاشلة لانقلاب عسكري، بحسب رويترز.

PYD: حل القضية الكردية ضرورة ملحة وبمثابة مفتاح الأمن والاستقرار في المنطقة

PYD: ٢٠١٨/١١/١٠

أصدر حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، الخميس ٨ تشرين الثاني، بياناً الى الرأي العام، فيما يأتي نص البيان:

بيان إلى الرأي العام

أصدرت الخارجية الأمريكية مؤخراً قراراً بحق ثلاثة قياديين في حزب العمال الكردستاني PKK في وقت يبدو فيه حل القضية الكردية ضرورة ملحة وبمثابة مفتاح الأمن والاستقرار في عموم الشرق الأوسط. وتبدو فيه بأن مفاهيم العيش المشترك وأخوة الشعوب ووحدة مصيرها باتت على المحك بسبب تسلط الأنظمة التوليتارية وممارستها شتى أساليب القمع ضد إرادة الشعوب، وظهور هذه الأنظمة إلى جانب الإرهاب وداعماً للتنظيمات الإرهابية بشكل أو بآخر.

إننا في المجلس العام لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD نرى بداية أن هذا القرار سياسي يفتقد الموضوعية والجانب القانوني والاجتماعي. ونعتبر أن الوقت الذي تم استصداره فيه يأتي خدمة لخطاب الكراهية وثقافة التدمير والدعم الموثق الذي تقدمه أنقرة للإرهاب بتنظيماته المختلفة سواء أكانت داعش أو النصرة وحراس الدين والتركستاني وعموم المسميات التي تم تجميعها وحشدها وتدريبها وتوجيهها إلى سوريا بتعليمات أنقرة ومسؤوليها. نضيف إلى ذلك بأن القرار الأمريكي هذا يضع أمريكا في موقف المتناقض "إن كان في شنكال التي قاوم فيها حزب العمال الكردستاني الإرهاب بضراوة وحافظ على حياة عشرات الألوف من المدنيين والأرواح أو في هولير أو في كركوك أو في كوباني" الأخيرة التي بدأت من عندها بداية تحطيم شوكة الإرهاب الداعشي بدور كبير لمقاتلات ومقاتلي العمال الكردستاني، ولوحدات حماية الشعب والمرأة بدعم من التحالف الدولي بقيادة أمريكا ضد الإرهاب. بات من المؤكد بأن وجود حزب العمال الكردستاني كحركة الحرية الكردستانية تأتت أساساً بهدف إيجاد حل عادل للقضية الكردية، وإذا كان موقع الولايات المتحدة الأمريكية المتقدم في السياسة العالمية وإظهار وجودها اليوم منخرطة في الشرق الأوسط بأهداف محاربة الإرهاب وخلق الأجواء الآمنة المستقرة وحل أزمات الشرق الأوسط كما في حال الأزمة السورية فإننا نرى بأن بيان الخارجية الأمريكية لا يأتي بالمنسجم وذلك وإنما إلى تداعيات وتعقيدات إضافية إلى الوضع الخطر أساساً" وتدفع الأمور الواجب حلها في الاتجاه الخاطئ، وتمنح أنقرة الحجة والذريعة التي تطلبها بالأساس لارتكابها المزيد من العدوان على شعوب المنطقة في مقدمتهم الشعب الكردي وزيادة التصعيد حيالهم وارتكاب سياسات الصهر والإبادة عليهم، وبالمزيد من دعم التنظيمات الإرهابية التي أثبتت تجارب السنين السبع المنصرمة بأنها وأنقرة في لبوس واحد وعملة واحدة بوجه واحد. كما أن مثل هذا القرار له التداعيات السلبية على محاربة الإرهاب.

كما ندعو الولايات المتحدة الأمريكية والآخرين لتحمل مسؤولياتهم بالضغط على أنقرة وتحقيق السلام في تركيا وتفعيل مسار السلام المتوقف منذ أكثر من ثلاث أعوام بسبب تعنت النظام التركي ومواقفه العدائية، ونرى بأن أي قرار يأتي مستهدفاً فيه العمال الكردستاني إنما يعني استهدافاً للقضية الكردية وإرادة الشعب الكردستاني. وبوصفنا حزب يناضل في سبيل احقاق القضيتين الديمقراطية والكردية في سوريا فإننا ندعو جميع الأحزاب الكردية والوطنية الديمقراطية السورية والكردستانية وعموم قوى الشرق الأوسط الديمقراطية وفي العالم، وعموم مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان بالعمل والنضال المشترك لإيجاد حل ديمقراطي عادل مشرف للقضية الكردية إلى جانب حل جميع القضايا وباتخاذ الموقف المسؤول ووقف الهجوم على الشعب الكردي.

المجلس العام لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD

٨ تشرين الثاني ٢٠١٨

منظومة المجتمع الكردستاني تعلق على القرار الأمريكي بخصوص قيادات PKK

منظومة المجتمع الكردستاني : ٢٠١٨/١١/١٠

اعتبرت منظومة المجتمع الكردستاني أن القرار الأمريكي حول قيادات حزب العمال الكردستاني هو استمرار للمؤامرة الدولية التي استهدفت قائد حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان. وناشدت القوى الديمقراطية بالتحرك فوراً والتصدي للقرار.

وأصدرت الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي في منظومة المجتمع الكردستاني بياناً بصدد الإعلان الأمريكي حول منح مكافأة مادية لكل من يدلي بمعلومات تساعد في اعتقال قيادات من حزب العمال الكردستاني. وجاء في البيان "أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قراراً بحق رفاقنا جميل بايق ودوران كالكان ومراد قره يلان الذين هم من مؤسسي حزب العمال الكردستاني ومن الكوادر الطليعية في حركة حرية الشعب الكردي، ويتولون مهام قيادية في حزب العمال الكردستاني ومنظومة المجتمع الكردستانية وقوات الدفاع الشعبي. ويقضي القرار بمنح مكافأة مادية لكل من يدلي بمعلومات تساعد على اعتقالهم.

إن هذا القرار السياسي والعدائي ضد حركة الحركة لا يستند إلى أي أسس سياسية واجتماعية وأخلاقية ووجدانية أو القانون الدولي. بل هو قرار صدر لأسباب إيديولوجية وسياسية وعلى خلفيات عداوية. هذا القرار لا يستهدف حزب العمال الكردستاني ومنظومة المجتمع الكردستانية أو قوات الدفاع الشعبي، بل يستهدف جميع أبناء الشعب الكردي والنضال الديمقراطي."

وأضاف البيان "في السنوات الأخيرة أهم المواضيع التي خرجت إلى الساحة كان السياسة المتبعة في الشرق الأوسط وتأثيرها على العالم وهجمات مرتزقة داعش. قام حزب العمال الكردستاني في شنكال بإنقاذ المجتمع الإيزيدي من الإبادة صاحب أقدم ثقافة تعد من أعرق الثقافات في المنطقة وبذلك أعطت درساً أخلاقياً للقوى الإقليمية والعالمية. الذي وقف في وجه الهجمات على هولير كان مقاتلو قوات الدفاع الشعبي ومقاتلات وحدات المرأة الحرة - ستار. من وقف إلى جانب البيشمركة في التصدي لتهديدات وهجمات مرتزقة داعش على كركوك والسليمانية كانوا أيضاً مقاتلو ومقاتلات قوات الدفاع الشعبي ووحدات المرأة الحرة - ستار هؤلاء المقاتلون والمقاتلات الذين كان لهم دور بارز إلى جانب وحدات حماية الشعب والمرأة في مقاومة كوباني التي تعاطفت معها كافة القوى الديمقراطية والعالم أجمع وقدموا تضحيات كبيرة فيها. حزب العمال الكردستاني لا يحارب فقط مرتزقة داعش بل يقوم بإعادة بناء الشرق الأوسط وفق مشروع الأمة الديمقراطية التي تستند إلى مبدأ أخوة الشعوب وخطى خطوات كبيرة في هذا المجال.

تم استقبال ممثلي مقاتلي ومقاتلات وحدات حماية الشعب والمرأة الذين يناضلون وفق فكر وفلسفة القائد أبو في فرنسا. كما تم استقبال ممثلي ثورة روج آفا في مقر وزارة الخارجية الأمريكية على مدى العالم أجمع. من كانت له علاقات قوية في السنوات الأخيرة مع مرتزقة داعش هو أردوغان وسلطة حزب العدالة والتنمية والآن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمنح جوائز لمن يخبرهم عن مكان تواجد المناضلين الذين قدموا التضحيات الكبيرة ضد داعش."

بيان منظومة المجتمع الكردستانية ناشد الشعب الكردي وجميع شعوب الشرق الأوسط وجميع القوى الديمقراطية في العالم بالتصدي لهذا القرار، وأضاف "في الوقت الذي يتم فيه المطالبة بحرية القائد أبو، وإزالة اسم حزب العمال الكردستاني من قائمة المنظمات الإرهابية، فإن على أبناء شعبنا والقوى الديمقراطية إبداء موقف حازم تجاه الهجوم الذي يستهدف رفاقنا دوران كالكان، وجميل بايق ومراد قره يلان. يجب على أبناء شعبنا والقوى الديمقراطية الانتفاض ضد هذا الهجوم الذي يعتبر جزءاً من المؤامرة الدولية ضد القائد أبو.

نعوم تشومسكي: أردوغان ساعد داعش وعزز استبداده بحجة الانقلاب

أيام التسعينيات المظلمة في تركيا تتكرر في زمن أردوغان

أحوال تركية: ٢٠١٨/١١/١٠

رد المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي على وصف أردوغان له بأنه إرهابي، متهماً إياه بازدواجية المعايير حول الإرهاب، وشرح المفكر تحركات حكومة أردوغان خلال الأعوام السابقة حيث أكد أن الرئيس التركي "ساعد داعش وأفرط في دعم جبهة النصرة"، ووصف المعارضة الغربية بـ "الضعيفة جداً" تجاه عنف أردوغان ضد الكرد الذين كانوا القوة الأساسية ضد داعش.

اتهم المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بازدواجية المعايير حول الإرهاب، وذلك حين اختاره أردوغان تحديداً من بين المئات من الأكاديميين الذين وقعوا على عريضة يعارضون فيها الممارسات التركية ضد الشعب الكردي، ووصفه بأنه إرهابي.

ووقع تشومسكي مع مجموعة من الأكاديميين الأتراك عريضة تعترض على القمع الشديد والمتزايد الذي تمارسه الحكومة التركية ضد الشعب الكردي، وكان واحداً من عدة أشخاص أجانب تمت دعوتهم للتوقيع.

وبعد الهجوم الإرهابي الوحشي في إسطنبول مباشرة شن أردوغان هجوماً عنيفاً ولادعاً على موقعي البيان، معلناً على طريقة بوش أنك إما "أن تكون معنا وإما مع الإرهابيين"، واختاره من أجل سيل من الدم.

وعلى خلفية ذلك طلب الإعلام التركي والأصدقاء من المفكر الأمريكي أن يردّ حيث نقل موقع أحوال تركية رد نعوم تشومسكي على الرئيس التركي وكتب:

"اتهمت تركيا داعش الذي ساعده أردوغان بعدة طرق بأنه وراء الهجوم، بينما يدعم أردوغان جبهة النصرة التي لا تكاد تختلف عن داعش، ثم بدأ هجوماً على هؤلاء الذين يدينون جرائمه ضد الكرد الذين يصادف أنهم القوة الأساسية على الأرض في مواجهة داعش في كل من سوريا والعراق. هل يحتاج هذا إلى تعليق؟".

ويضيف تشومسكي أنّ الأكاديميين الأتراك الذين وقعوا البيان اعتقلوا وتم تهديدهم، وهوجم الآخرون جسدياً، بينما استمر القمع الحكومي في التصاعد.. تكاد أيام التسعينات المظلمة لا تمحى من الذاكرة، وكما سابقاً، سجل الأكاديميون الأتراك وغيرهم أمانة وشجاعة ملحوظة في المعارضة القوية لجرائم الدولة بصورة نادرة ما تجدها في مكان آخر، معرضين أنفسهم للخطر ومتحملين أحياناً عقوبات شديدة بسبب مواقفهم الجديرة بالاحترام. ولحسن الحظ هناك دعم دولي متزايد لهم، رغم أنه مازال أقل بكثير مما يجب.

وفي ردّه على سؤال بأنه يصف أردوغان بـ "دكتاتور أحلامه"، قال تشومسكي في كتابه "العالم إلى أين؟"، إنّه يعني بذلك أن أردوغان قام لسنوات عدّة بخطوات لدعم سلطته متقلّباً على الخطوات المشجّعة نحو الديمقراطية والحرية التي تمت في تركيا في سنوات سابقة. وتظهر كل المؤشرات أنه يسعى لأن يصبح حاكماً مستبدّاً متطرفاً مقرباً من الدكتاتورية، ومن أن يكون حاكماً قمعياً قاسياً.

وعن فكرة أنّ تركيا كشفت في ظل حكم أردوغان عن نشر استراتيجية "العثمانيون الجدد" تجاه الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وما إن كان نشر هذه الاستراتيجية الكبيرة يجري بالتعاون مع الولايات المتحدة أو بمعارضتها، يلفت تشومسكي إلى أن تركيا كانت بالطبع حليفاً مهماً جداً للولايات المتحدة، حتى أنها أصبحت المتلقي الأول للأسلحة الأمريكية في حكم كلينتون. حيث صبّ كلينتون السلاح داخل تركيا لمساعدتها في تنفيذ الحملة الضخمة من القتل والتدمير والإرهاب ضدّ أقلّيتها الكردية. وكانت تركيا أيضاً حليفاً أساسياً لإسرائيل منذ عام ١٩٥٨ كجزء من تحالف عام ضمّ الدول غير العربية برعاية واشنطن لضمان السيطرة على مصادر الطاقة الرئيسية في العالم عبر حماية الدكتاتوريات الحاكمة ضد ما يعرف بـ "القومية الأصولية"، وهو تعبير تلطيفي استخدم من أجل الشعوب.

ويشير إلى أن العلاقة متوترة نوعاً ما اليوم رغم أن التحالف على حاله، ويجد أن تركيا لديها علاقات من الممكن أن تكون طبيعية جداً مع كلّ من إيران وآسيا الوسطى، وهي قد تميل إلى متابعة هذه العلاقات، الأمر الذي قد يزيد التوتر مع واشنطن مرة ثانية، لكن ذلك لا يبدو مرجحاً جداً الآن.

وفي حديثه عن التدخل التركي في الوضع السوري يقول تشومسكي إن ما يحدث في قصة الرعب السورية يفوق الوصف، إذ يبدو أن القوى الأساسية المعارضة لداعش على الأرض هم الكرد، تماماً كما في العراق، وهم كانوا على لائحة الإرهاب الأمريكية. في كلا البلدين، هم الهدف الأساسي لهجوم حليفنا التركي العضو في "الناطو"، الذي يدعم أيضاً فرع القاعدة في سوريا "جبهة النصرة".

ويرى أن الدعم التركي لـ "النصرة" مفرط جداً. لذا رأينا أنه عندما أرسل البنتاغون بضعة أعداد من المقاتلين الذين درّبهم، سارعت تركيا إلى تحذير "النصرة" التي أبادتهم.

وعند الحديث عن أن هناك تغييراً جيوسياسياً يحدث في الدور الإقليمي لتركيا، الأمر الذي كان السبب الأساسي وراء الانقلاب الفاشل في يوليو ٢٠١٦، وهل يجد هذا التغيير جارياً، يرى تشومسكي أن هناك بالتأكيد تغييراً في السياسة الإقليمية منذ عهد رئيس الوزراء التركي الأسبق أحمد داوود أوغلو الذي تحدث عن سياسة صفر مشكلات، لكن ذلك التغيير جاء لأن المشكلات تفاقمت.

ونذكر أن تركيا تسعى إلى أن تصبح دولة إقليمية، ما وصف أحياناً بالعثمانية الجديدة، الأمر الذي يبدو مستمراً، إن لم يكن متسارعاً. ومع زيادة التوتر مع الغرب نتيجة استمرار حكومة أردوغان بانجرافها القوي نحو الحكم المستبد مع معايير قمعية متطرفة تماماً، من الطبيعي أن تتجه تركيا إلى البحث عن تحالفات في مكان آخر، تحديداً مع روسيا.

ويعتقد أن زيارة أردوغان الأولى بعد الانقلاب إلى موسكو لكي يعيد "حلف الصداقة بين موسكو وأنقرة"، إلى ما كان عليه قبل أن تسقط تركيا الطائرة الروسية في نوفمبر ٢٠١٥ عندما زعموا أنها اخترقت الحدود التركية لبضع ثوان بينما كانت تنفذ مهمة قصف في سوريا. ويجد أنه بالنسبة للانقلاب لا تزال خلفيته الأساسية غامضة حتى الآن. ويقول "لا أرى دليلاً على أن التغييرات في السياسة الإقليمية لعبت دوراً فيه".

ويقول تشومسكي إنه لسوء الحظ، هناك معارضة غربية ضعيفة جداً لعنف أردوغان وللتصعيد الشديد للأعمال الوحشية ضد الشعب الكردي في شمال كردستان، الذي يصفه بعض المراقبين الآن بأنه يقارب الرعب الذي حدث في تسعينات القرن الماضي.

ويشير تشومسكي كيف أن الانقلاب على أردوغان ضمن له تعزيز نظام الحكم الاستبدادي جداً في تركيا، حيث اعتقل أردوغان الآلاف من الناس وأغلق وسائل إعلام ومدارس وجامعات تابعة للانقلاب. وربما تكون آثار الانقلاب قد زادت حتى دور الجيش في العلاقات السياسية بما أنه سيصبح تحت السلطة المباشرة للرئيس نفسه، وذلك في حركة كان أردوغان قد بدأها سابقاً.

وعما إن كان ذلك يؤثر في علاقة تركيا مع الولايات المتحدة والقوى الأوروبية إذا أخذنا في الحسبان مزاعم الأخيرة حول حقوق الإنسان والديمقراطية داخل تركيا وحول مساعي أردوغان إلى إقامة روابط وثيقة مع بوتين، يذكر تشومسكي أن "مزاعم" هي الكلمة الصحيحة. وأنه خلال التسعينات من القرن الماضي مارست الحكومة التركية أعمالاً وحشية رهيبة استهدفت فيها الشعب الكردي، إذ قتل عشرات الآلاف، ودمرت الآلاف من القرى والبلدات، وأخرج المئات من الألوف وربما الملايين من بيوتهم، مع كل ما يمكن تخيله من تعذيب. ٨٠ بالمئة من السلاح كان يأتي من واشنطن، وازدادت النسبة بزيادة الأعمال الوحشية.

ويجد تشومسكي أن "العلاقات بين نظام أردوغان والغرب تصبح أكثر توتراً، وهناك غضب شديد ضد الغرب من داعمي أردوغان لأن المواقف الغربية تجاه الانقلاب تنتقده باعتدال، لكن ليس على النحو الذي يكفي النظام. أما باتجاه الاستبداد المتزايد والقمع الشديد، فالانتقاد غير قوي، لكن النظام يراه كثيراً جداً. وفي الحقيقة، هناك اعتقاد كبير بأن الولايات المتحدة هي من بدأت الانقلاب".

وتناول تشومسكي كذلك صفقة المهاجرين الأخيرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي ويرى أنها صفقة "على وشك الفشل"، وكيف أنه مع ذهاب أردوغان بعيداً جداً ليقول علناً إن "القادة الأوروبيين لم يكونوا صادقين".

ويعتقد أن نتائج ذلك ستنعكس على العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، وعلى اللاجئين أنفسهم، إذا فشلت الصفقة، ويرى أن أوروبا رشت تركيا في الأساس لمنع اللاجئين البائسين الهاربين من الجرائم التي يتحمل الغرب مسؤولية كبرى عنها، من الوصول إلى أوروبا. ويصف ذلك بأنه تناقض أخلاقي لكنه أفضل من تركهم يغرقون في البحر المتوسط. ويختم بقوله إن "تدهور العلاقات سيجعلهم يسافرون بطرق أسوأ على الأرجح".

أردوغان طوّع ترسانة إعلامية لنشر التهيب وقمع المعارضة

صحيفة (نيويورك تايمز) ٢٠١٨/١١/١٠

في مقال بصحيفة "نيويورك تايمز"، سلطت كارلوتا غال الضوء على معاملة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للصحافيين في بلده، قائلة إن الرجل الذي يواصل التسريبات في قضية مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده باسطنبول، يستخدم القضية في ما هو أوسع من الحريات الصحافية وانتهاك حقوق الإنسان. وهذا ما جعل الكثيرين في حيرة داخل تركيا، البلد الذي تعرض عشرات الآلاف من مواطنيه للقمع منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة في عام ٢٠١٦.

ولاحظت أن التكتيكات التي استخدمها أردوغان ضد السعوديين هي الأساليب نفسها التي اتقنها الرئيس التركي ضد الأعداء السياسيين في الداخل-تسريبات من مصادر حكومية إلى وكالات أنباء صديقة، ومن ثم يستشهد بها بعد ذلك لتدمير معارضيه. لقد بات هذا النهج عنصراً رئيسياً في ترسانة الرئيس لنشر التهيب وقمع المعارضة. وهو تمكن من توظيفه بفعالية، بما في ذلك ضد السعوديين، وذلك عائد إلى وسائل الإعلام المطوعة التي صاغها على مدى ١٦ عاماً.

وذكرت الصحافية بأن من بين هؤلاء المعتقلين ناشط معروف في مجال الأعمال الخيرية والمجتمع المدني، يدعى عثمان كافالا، سبق لأردوغان أن وصفه بأنه "سوروس تركيا" في إشارة إلى الملياردير جورج سوروس.

وأضافت أنه في الآونة الأخيرة، وبعد أن أصيب كافالا باليأس من العملية القضائية في تركيا، أصدر بياناً عاماً بواسطة محاميه للمرة الأولى منذ احتجازه في أكتوبر (تشرين الأول) من العام الماضي. وأمضى عاماً في الحبس الانفرادي في سجن ذي إجراءات مشددة من دون محاكمة. وكتب: "أتمنى فقط أن يساهم وضعي في فهم الضرر الذي يلحق بمواطني الجمهورية التركية والسلطة القضائية في تركيا على أيدي نظام الاحتجاز المشؤوم".

وأشارت إلى أنه على غرار السيد كافالا، سجن أكثر من مئة ألف شخص بموجب قانون الطوارئ على مدى عامين، بما في ذلك أكاديميون ومحامون وصحافيون وسياسيون من المعارضة على رغم أنه ليست لهم علاقة واضحة بمحاولة الانقلاب. ولا يزال نحو ٥٠ ألف شخص مسجونين بعد عامين ونصف على الانقلاب. واستناداً إلى أرقام نشرتها منظمة العفو الدولية في الآونة الأخيرة، فإن "وضع حقوق الإنسان في تركيا يتسم بالاعتقالات الجماعية والمحاكمات والتهريب وإسكات المجتمع المدني المستقل". وهذا ينطبق بشكل خاص على الصحافيين. وأفادت منظمة العفو الدولية أنه تم إغلاق ١٨٠ وسيلة إعلامية منذ عام ٢٠١٦ وتوقيف ١٢٠ صحافياً.

وأضافت كارلوتا أن الكثيرين في تركيا لا يزالون يخشون التعبير عن أي انتقاد لأردوغان بشكل علني، وخصوصاً من قبل الصحافيين. وصرح الأمين العام لاتحاد الصحافيين في تركيا مصطفى كوليلي: "تحاول منظمات الصحافيين في تركيا التعامل مع المشاكل الهائلة مع عدد قليل جداً من المهنيين: آلاف المحاكمات ضد الأعضاء والمؤسسات الإخبارية، فضلاً عن البطالة وسوء ظروف العمل... كل يوم نذهب إلى المحاكم لدعم الصحافيين".

والكثير من الصحافيين هم من الكرد واليساريين المتهمين بدعم منظمات محظورة أو حركة الداعية الإسلامي فتح الله غولن، الذي يشتبه في أنه حرض على محاولة الانقلاب. وقد وصف أردوغان هؤلاء الصحافيين بأنهم إرهابيون، بما في ذلك مراسل ألماني من أصل تركي لصحيفة "دي فيلت" الألمانية، وكذلك أعضاء مجلس إدارة صحيفة "جمهورية" أحد أقدم الصحف التركية وأكثرها شهرة.

متى تدرك "واشنطن" أنه لا يجب استرضاء تركيا بالضغط على "العمال الكردستاني"؟

واشنطن إنكرامينر : ٢٠١٨/١١/١١

مايكل روبين*: في السادس من نوفمبر/تشرين الثاني، نشرت السفارة الأمريكية في "أنقرة" مذكرة تفيد بأن "وزارة الخارجية قد خصصت مكافآت للحصول على معلومات تفضي إلى تحديد مكان أو اعتقال أعضاء كبار حزب العمال الكردستاني (PKK)، وهم: مراد قره يلان (حوالي ٥ دولارات أمريكية)، جميل باييك (ما يصل إلى ٤ ملايين دولار)، ودوران كالكان (ما يصل إلى ٣ ملايين دولار أمريكي). هذه المكافآت تعد أمراً شائعاً عندما يتعلق الأمر بالإرهابيين الرئيسيين. في السنوات الماضية، أصدرت الحكومة الأمريكية، على سبيل المثال، مكافآت لمن يقدم معلومات عن مؤسس تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، وزعيم تنظيم "داعش" أبو بكر البغدادي، وزعيم جماعة "بوكو حرام" في نيجيريا أبو بكر شيكاو، لكن الرجال الثلاثة الذين تم تسميتهم هذه المرة ينتمون إلى نفس الجماعة.

ليس فقط أنهم لم يستهدفوا الأمريكيين، ولكن ليس من المؤكد حتى أنهم إرهابيون حقيقيون. يعد "قره يلان" أحد مؤسسي حزب العمال الكردستاني والآن زعيمه، وكان "باييك" أيضاً أحد مؤسسي حزب العمال الكردستاني وهو رئيس الجناح المدني للمنظمة. أما "كالكان"، فهو عضو اللجنة القيادية في حزب العمال الكردستاني. ويبدو أن تخصيص هذه المكافآت للحصول على معلومات بشأنهم هو جهد مدروس لاسترضاء تركيا.

تحت حكم الرئيس رجب طيب أردوغان، أصبحت تركيا دولة تفاعلية بشكل أكبر، أي أنها تعتمد على المعاملات وليس التحالفات، بمعنى أنها تحتجز المصالح الأمريكية رهينة لها -بالمعنى الحرفي والمجازي. تحتجز مواطنين أمريكيين (قد يكون الضغط قد أجبر أردوغان على إطلاق القس أندرو برونسون، لكنه ما زال يحتفظ بعالم وكالة ناسا سيركان جولج) ويحتجز مصالح أمريكية أخرى رهينة له، مثل إمكانية ولوج قوات حلف الناتو إلى قاعدة "إنجريك" الجوية، والتعاون في مكافحة تنظيم "داع" مثل وظيفة حلف الناتو، "الإرهابي".

أصبح "أردوغان" مهووساً بشكل كبير بالکرد، ليس بسبب التمرد الكردي فقط، وإنما أيضاً لأن المجتمعات الكردية في تركيا وسوريا تضع الأولوية دائماً للهوية العرقية والثقافية قبل الهوية الدينية.

ومثلما صدق العديد من الدبلوماسيين الأمريكيين والأوروبيين يوماً خطاب أردوغان حول الالتزام بالديمقراطية رغم كل الأدلة المتناقضة، فإنهم اليوم يقنعون أنفسهم بأن "أردوغان" أكثر قومية من الإسلاميين. يمكن للأتراك العيش مع الكرد، ومع ذلك فإنه في الغالب الإسلاميون هم الذين لا يستطيعون العيش سوياً. إنه عدم ثقة أردوغان بالليبرالية الدينية الكردية والتسامح الديني، هما الحافز وراء ازدرائه للکرد، ولهذا السبب قام بسجن القادة السياسيين الكرد المنتخبين مثل صلاح الدين دميرتاش وفيغين يوكسيكداغ بتهمة مزيفة، وعلى الرغم من استخدام الإرهاب كذريعة لإرسال القوات التركية إلى عفرين (دون أن يكونوا قادرين على تسمية حادث إرهابي واحد نشأ في المناطق التي احتلتها تركيا)، ولهذا السبب أشرف بعد ذلك على حملة التطهير العرقي ضد كرد عفرين، وكذلك على جلب الإسلاميين لفرض قوانين اجتماعية ولباس محافظ.

إن ما يجعل التحرك الأخير الذي اتخذته وزارة الخارجية مثير للسخرية بشكل خاص، هو أن الولايات المتحدة متحالفة بشكل فعال مع حزب العمال الكردستاني، عندما لم تقم تركيا فقط بعرقلة القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية وإنما ساعدت أيضاً بنشاط على دعم الجماعة. يشكو المسؤولون الأتراك من تعاون الولايات المتحدة مع حزب العمال الكردستاني، لكن ما يتجاهلونه هو أن "البنجاحون" لم يفعل ذلك إلا بعد السعي أولاً إلى العمل مع تركيا لمجابهة التنظيم الوحشي الذي لا يمكن مواجهته إلا بالرفض التركي. قد يدعي الدبلوماسيون الأمريكيون أنه لا توجد علاقة بين حزب العمال الكردستاني من جهة ووحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية من جهة أخرى، لكن هذا غير صحيح. وبما أن "داعش" لم تعد تسيطر على مدن أو بلدات كبرى، فإن وزارة الخارجية تدير الحلفاء من أجل استرضاء حكومة لا تمكن فقط من صعود "داعش" من خلال توفير ممر حر لمقاتليها الأجانب، بل سعت أيضاً إلى الاستفادة منه.

من الناحية القانونية، من المشكوك فيه أيضاً إذا كان حزب العمال الكردستاني ينتمي إلى قائمة الإرهاب. وقد صُنّف على خلفية الحرب الباردة عندما احتضن الأيديولوجية الماركسية واستهدف أعضاء الناتو إلى جانب الجيش التركي، ولكنه تخل عن ماركسيته في نهاية الحرب الباردة، وعلى خلاف الجماعات التي تستهدفها الولايات المتحدة

(منظمة التحرير الفلسطينية، على سبيل المثال)، لم يستهدف حزب العمال الكردستاني الأمريكيين لعقود ولم يستهدف المدنيين (لا يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لبعض المجموعات الفرعية، لكنها ليست ما تم تصنيفه كجماعة إرهابية). والأهم من ذلك أن "أردوغان" نفسه اعترف بحزب العمال الكردستاني ككيان سياسي شرعي وممثل للكرد عندما بدأ مفاوضات سرية مع زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبدالله أوجلان في عام ٢٠١٢. ببساطة، في حين أن حزب العمال الكردستاني ليس خالياً من العيوب تماماً كما يدعي العديد من مؤيديه، فإن العديد من الاتهامات الموجهة ضده لا أساس لها في الواقع ولا تُستمد إلا من الاتهامات التركية، وهي دولة كانت قضاتها وأجهزة استخباراتها، كما أظهرت قضية "برونسون"، لديك القليل من المصداقية إن وجدت.

تبدو مزاعم تهريب المخدرات والإرهاب اليوم أكثر خيالاً من أن تكون واقعية، حيث تركزت كحكمة تقليدية في التقارير الموروثة ولكن بدون أن يكون لها أساس في الواقع. ومع ذلك، فإن روايات الشر عن حزب العمال الكردستاني قد تم تبنيها بشكل غير مقصود من قبل جيل من الدبلوماسيين الأمريكيين الذين يسعون إلى إرضاء أو استرضاء المضيفين الأتراك. للأسف، مثلما أصبح بعض الدبلوماسيين الأمريكيين أكثر عرباً من العرب في كراهيتهم لإسرائيل أو احتضانهم للمؤامرات من أجل الفوز بعقود سعودية بعد التقاعد، أصبح الكثير من خريجي السفارة الأمريكية في تركيا أكثر تركية من الأتراك في بلادهم، من ناحية الكراهية تجاه التنظيم السياسي الكردي.

مع ذلك، فإن الجوانب الثلاثة الأسوأ في تحرك وزارة الخارجية، هي على النحو الآتي:

أولاً، تخلق سخرية هذا الأمر ثغرة في التعاون المستقبلي بين الكرد والأمريكيين عندما تتعرض المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة للتهديد. بالطبع، لن يقتصر هذا التحذير على الكرد فقط. بما أن الإرهاب الإسلامي لا يزال يمثل مشكلة في جميع أنحاء العالم، يجب على كل مجموعة من السكان الأصليين أن تقلق بشأن التزام الولايات المتحدة. لماذا يجب على الأفغان، على سبيل المثال، أن يخاطروا بمحاربة "طالبان" إذا قامت وزارة الخارجية بدهسهم تحت الحافلة في وقت ما، من أجل إرضاء باكستان؟

ثانياً، تآكل شرعية قائمة الإرهاب برمتها. إن اقتراح أن "قرة يلان وبايك وكالكان" يعادلون بن لادن أو خليفته أيمن الظواهري أو صدام حسين، هو محض هراء. ربما يعتقد وزير الخارجية مايك بومبيو أو المبعوث الخاص (والسفير السابق في تركيا) جيم جيفري، أن هذه الخطوة يمكن أن ترضي "أردوغان"، ولكنها في الواقع ستثير ببساطة أسئلة حول شرعية جميع التصنيفات المستقبلية. من الناحية الموضوعية، الرجال مثل "أردوغان" وصهره بيرات ألبيرق أكثر ملاءمة لتصنيفهما كإرهابيين، نظراً لعلاقتهم بـ "حماس" و "القاعدة" و "داعش"، من الناشطين الكرد.

ثالثاً، تحرك وزارة الخارجية يفترض استرضاء "أردوغان"، لكن استرضاء الدكتاتوريين نادراً ما ينجح، و"أردوغان" لا يرضى أبداً. وقد قوبل كل تنازل يقدمه الدبلوماسيون الغربيون لـ "أردوغان"، بمزيد من الغضب والمطالب الأكثر تطرفاً.

لا تستطيع الولايات المتحدة أن تفوز على تركيا أو تتقدم في موقفها عن طريق التعامل مع الكراهية غير المنطقية لـ "أردوغان" على أنها خاصة بها. لقد حان الوقت لتقليص آثار الحرب الباردة مرة واحدة وإلى الأبد، والتوقف عن افتراض أن تركيا قبل وبعد "أردوغان" أكثر تشابهاً وليس اختلافاً، ووقف الخلط بين الجناة والضحايا، ووضع سياسة مكافحة الإرهاب على أرض الواقع بدلاً من اللطف الدبلوماسي.

*مايكل روبين: مسؤول سابق بوزارة الدفاع الأمريكية "البنتاغون"، وباحث مقيم بمعهد "أمريكان إنتربرايز" للأبحاث والدراسات الاستراتيجية. ترجمة: المركز الكردي للدراسات

الناخبون الكرد سيحسمون معركة الانتخابات المحلية بإسطنبول

أحوال تركية: ٢٠١٨/١١/١١

بنغيسو كوموركورو: من المنتظر أن يلعب الناخبون الكرد دوراً أساسياً في الانتخابات العامة التي ستجرى في مارس بإسطنبول، وهي مدينة يتوالى عليها عمدة إسلاميون منذ عام ١٩٩٤، ذاك العام الذي أصبح فيه الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان عمدة.

وإسطنبول، التي تضم نحو ١٠,٥ مليون ناخب، مهمة جداً لجميع الأحزاب، حيث يُنظر إلى نتائج انتخاباتها على أنها مؤشر على دعم الأحزاب في أنحاء البلاد.

يعيش عدد كبير من السكان الكرد في إسطنبول، معظمهم انتقلوا إلى المدينة من جنوب شرقي تركيا خلال تسعينيات القرن الماضي هرباً من الاقتتال بين القوات المسلحة وحزب العمال الكردستاني.

وعادة ما يفوز حزب الشعوب الديمقراطي المعارض ذو الأغلبية الكردية بعدد مرتفع نسبياً من الأصوات في عدة مناطق بإسطنبول، ويكون ذلك في المدن التي تغيرت تركيبها بفعل الهجرة من الأناضول، وفي الأحياء الأقدم التي يحظى فيها الحزب بدعم من ناخبين غير كرد.

ويقدّر عدد ناخبي حزب الشعوب الديمقراطي في إسطنبول بنحو ١,٥ مليون ناخب، لكن هذا العدد لن يكون كافياً للفوز في الانتخابات، وستكون أحزاب المعارضة بحاجة إلى توحيد صفوفها لكي تصبح أمامها فرصة للمنافسة.

وقال جنكيز أوزونار، نائب رئيس حزب الشعوب الديمقراطي في إسطنبول والمسؤول عن الاستعدادات للانتخابات، إن حزب الشعوب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري اليساري - وهو حزب المعارضة الرئيسي - يجب عليهما العمل سوياً من أجل الفوز بالمدينة من أيدي حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه أردوغان.

وقال أوزونار إن حزب الشعوب الديمقراطي بدأ الاستعداد للانتخابات في بعض مناطق إسطنبول وظل على اتصال بجماعات أخرى بشأن تشكيل تحالفات.

ومناطق غازي عثمان باشا في إسطنبول هي من بين المناطق التي يجب أن يفوز فيها حزب الشعوب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري بأكبر عدد من الأصوات.

وقالت إيسان غول ديمير الرئيسة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي في غازي عثمان باشا إن "غازي عثمان باشا يعيش بها بشكل أساسي كرد، ومهاجرون من دول يوغسلافيا السابقة، ومن بلغاريا وألبانيا، فضلاً عن الروما (العجر) وأناس من منطقة البحر الأسود في تركيا. ويميز التعدد الثقافي والعرقي هذه المنطقة عن غيرها. وفي غازي عثمان باشا، سيلعب حزب الشعوب الديمقراطي دوراً أساسياً".

ونسبة الناخبين الكرد منخفضة نسبياً في شيشلي، وهي منطقة أخرى من مناطق إسطنبول. بيد أن مسؤولي حزب الشعوب الديمقراطي يأملون في المزيد من الدعم في الانتخابات المحلية، لكن ليس لائتلاف مع حزب الشعب الجمهوري.

وقالت داريا غورال الرئيسة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي في شيشلي "من هم حولنا لا يتقنون في حزب الشعب الجمهوري كثيراً. لا أعرف كيف سيتفاعل حزب الشعب الجمهوري مع هذا، لكن ناخبي حزب الشعب الجمهوري أيضاً لديهم مشاكل في الثقة بحزب الشعب الجمهوري".

وقال آيهان يلديز، رئيس المنطقة المشترك بحزب الشعوب الديمقراطي في كايتهانة، إن الجماعات اليسارية موقفها قوي في المنطقة التي يعيش بها نحو ١٠٠ ألف كردي. أضاف أنه واثق من أن أصوات حزب الشعوب الديمقراطي ستزيد.

وأردف يلديز قائلاً "من أجل الفوز في الانتخابات، نحتاج إلى تحالفات. على سبيل المثال، في حالة التحالف، يمكننا الفوز بمنطقة مثل كايتهانة. عندما يكون هناك تحالف، يخسر حزب العدالة والتنمية قوته، ويمكننا أن نحصد أغلبية الأصوات".

وأشار إلى أن الحزب منفتح على التعاون، ليس فقط مع حزب الشعب الجمهوري، ولكن مع الحزب الصالح اليميني المعارض.

لكن بعض ناخبي حزب الشعوب الديمقراطي يعارضون تشكيل تحالف مع حزب الشعب الجمهوري، بالنظر إلى سجل الحزب في القضية الكردية. وقال ناخب من حزب الشعوب الديمقراطي طلب عدم نشر اسمه إن تشكيل تحالف أمر مستحيل في ظل الظروف الحالية وإن على حزب الشعب الجمهوري أن يقبل أولاً بوجود المشكلة الكردية.

وقال صالح الكوجا، وهو أحد ناخبي حزب الشعوب الديمقراطي في شرناق بجنوب شرقي تركيا، إنه يعارض أي تحالف مع حزب الشعب الجمهوري، مضيفاً أن عدم رغبة حزب الشعب الجمهوري في تشكيل تحالفات مع حزب الشعوب الديمقراطي هو السبب الرئيس وراء قوة حزب العدالة والتنمية.

أردوغان: نبذل جهوداً جبارة لتأسيس السلام والأمن في منطقتنا

موقع الرئيس التركي: ٢٠١٨/١١/١١

قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان قبل توجهه إلى فرنسا للمشاركة في فعاليات إحياء الذكرى المئوية لانتهاى الحرب العالمية الأولى: "إننا اليوم نبذل جهوداً جبارة لتأسيس السلام والأمن والأخوة والاستقرار في منطقتنا كما فعلنا في الماضي. فنحن دولة تعرف جيداً آلام ومآسي الحرب، وما تخلفه الحروب من دمار".

جاء ذلك في كلمة الرئيس أردوغان خلال مؤتمر صحفي عقده في مطار أسن بوغا بالعاصمة أنقرة، قبل توجهه إلى العاصمة الفرنسية باريس للمشاركة في فعاليات إحياء الذكرى المئوية لتوقيع الاتفاقية التي أنهت الحرب العالمية الأولى، وذلك تلبية لدعوة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وخلال المؤتمر الصحفي تطرق السيد الرئيس إلى جدول أعمال الاجتماعات التي سيجريها في فرنسا وأجاب على أسئلة الصحفيين.

"منطقتنا بأسرها من سوريا إلى اليمن تحولت إلى بحيرة دماء"

قال الرئيس أردوغان إن تنظيم فعاليات إحياء ذكرى اتفاقية أنهت الحرب العالمية الأولى في الوقت الذي تحولت فيه المنطقة بأسرها من سوريا إلى اليمن إلى بحيرة دماء، هي خطوة هامة من أجل إنهاء الحرب في هذه الدول أيضاً. مضيفاً: "للأسف المنطقة الجغرافية التي تتواجد فيها تركيا تشهد اليوم آلاماً وظلماً وألغاب وخطراً بدرجة أكبر مما شهدتها الدول خلال الحرب العالمية الأولى".

وأوضح الرئيس أن العالم يشهد اليوم اشتباكات وحروباً تشتعل بسبب مصالح ومنافع بعض الدول. وأن المدنيين والأطفال والسيدات والمظلومين والمضطهدين هم فقط الذين يدفعون الثمن. مستطرداً بالقول: "رغم محاولات البعض إخفاء نتائج الحرب السورية إلا أن عدد الذين قتلوا وصل إلى مليون شخص. بالنسبة لنا نؤكد أن علينا القيام بخطوات لمنع تكرار هذه الحروب والأحداث".

وأضاف: "نحن اليوم نبذل جهوداً جبارة لتأسيس السلام والأمن والأخوة والاستقرار في منطقتنا كما فعلنا في الماضي".

"نحن دولة تعرف جيداً ما تخلفه الحروب من دمار"

قال رئيس الجمهورية: "إننا دولة تعرف جيداً آلام ومآسي الحرب، وما تخلفه الحروب من دمار. نحن أمة ضحّت بعشرات الآلاف في حرب جناق قلعة. نحن أحفاد أمة ضحّت بأبنائها من أجل حماية أوطانها من القوقاز إلى القناة ومن العراق وفلسطين وسوريا إلى الحجاز واليمن ورومانيا ومقدونيا وغاليسيا. إننا كأمة تركية نعرف قيمة السلام والاستقلال".

وأضاف أن فعاليات باريس ستكون فرصة للتفكير في أسباب الحروب ونتائجها وتداعياتها. وأنه سيتناول مع الزعماء المشاركين الأوضاع الإنسانية السيئة في سوريا.

وتابع: "أستثمر هذه المناسبة لأترحم على شهدائنا الذين ضحوا بأرواحهم من أجل وطننا واستقلالنا. وأدعو الله ألا نحيد عن طريق شهدائنا العظام".

اللقاء مع الرئيس الأمريكي ترامب

وفي رده على سؤال حول احتمالية لقائه نظيره الأمريكي دونالد ترامب خلال زيارته إلى فرنسا قال الرئيس أردوغان: "قبل فترة أجريت اتصالاً هاتفياً مع السيد ترامب. ولو سنحت الفرصة سنلتقي في فرنسا. عندما نصل باريس ستتم الاتصالات بيننا وبينهم وسنسعى لإجراء لقاء مشترك".

"يجب عدم وضع العراقيل في التحقيق بقضية جمال خاشقجي"

ورداً على سؤال بشأن مجريات التحقيق في قضية الصحفي السعودي جمال خاشقجي الذي قتل في قنصلية بلاده في إسطنبول أوضح الرئيس أردوغان أنهم لا يملكون أي وثيقة بيدهم لكن لديهم معلومات في هذا الخصوص.

وأكد الرئيس أن الأشخاص الثمانية عشر الذين وصلوا إسطنبول يوم الجريمة والمعتقلين حالياً في السعودية يعرفون القاتل ومصير الجثة. مضيفاً بالقول: "وزير الخارجية السعودي صرح بداية أنهم سلموا الجثة إلى متعاون محلي والآن السلطات السعودية تنكر ذلك. منذ تصريح وزير الخارجية السعودي طالبت بالإفصاح عن هوية المتعاون المحلي. قلت لهم أنتم تعرفون هوية المتعاون المحلي وعليكم أن تفصحوا عن اسمه. لكنهم لم يفعلوا ذلك. أما بالنسبة للتسجيلات الصوتية فقد سلمناها إلى السعودية والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا. جميعهم سمعوا التسجيلات ويعرفون ما حدث. وعلى السعودية أن تجعل الأشخاص الثمانية عشر يتحدثون ويعترفون من هو القاتل أو القتلة وما هو مصير الجثة. فلا داعي للمماطلة. لقد أرسلوا النائب العام إلى إسطنبول لكنه جاء لوضع العراقيل. لقد طلب من نائبنا العام الذهاب إلى السعودية. لا أعلم لماذا. الجريمة ارتكبت هنا فلماذا يذهب نائبنا العام إلى هناك. قل ما تريد أن تقوله هنا. لا داعي لوضع العراقيل في التحقيق".

وتابع الرئيس أردوغان: "أنا لست رجل قانون. أنا رجل اقتصاد وأمارس السياسة منذ ٤٠ عاماً. لا أجد تفسيراً لذلك غير ما قلت. ١٨ شخصاً جاءوا إلى إسطنبول ماذا فعلوا هنا؟ جاءوا في رحلات مختلفة الجمعة والإثنين والثلاثاء يوم الجريمة. المؤكد أن القتلة من بين الأشخاص الثمانية عشر. لا داعي للبحث في مكان آخر. أما هوية المتعاون المحلي فعليهم هم أن يفصحوا عن ذلك. لقد أطلعت مبعوثهم الخاص الذي جاء إلى تركيا على كل هذه المعلومات. كما أن مبعوثي الخاص الذي زار السعودية شرح لهم ذلك. أقول بكل وضوح: مقابل حسن نوايا تركيا، يجب على السعودية أن تعلم بأن القاتل أو القتلة من الموقوفين الثمانية عشر، وأن تتحلى بالعدل لدرء هذه الشبهة، وإلا فإنها لن تتخلص منها".

ماذا بقي من إرث أتاتورك بعد ثمانين عاماً من رحيله

صحيفة (الحياة): ٢٠١٨/١١/١١

في الذكرى الثمانين لرحيل مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك (١٨٨١-١٩٣٨)، يتجدد السؤال عما بقي من إرثه بعد رحيله، ولا سيما أن حكومة حزب العدالة والتنمية الإسلامية بقيادة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تحاول تغيير وجه تركيا بعيداً عن الصورة التي أرادها أتاتورك. وبهذه المناسبة شارك الرئيس أردوغان، السبت، في مراسم إحياء الذكرى الـ ٨٠ لرحيل مؤسس الجمهورية، مصطفى كمال أتاتورك.

وحضر المراسم، بحسب الأناضول، أعضاء الحكومة ورئيس البرلمان، بن علي يلدريم، ونواب آخرون، إضافة إلى قادة الجيش ورؤساء المحاكم العليا.

كما حضر زعماء أحزاب، "الحركة القومية" دولت بهجلي، و"الشعب الجمهوري" كمال كليجدار أوغلو، و"الصالح" ميرال أكشينار، و"الاتحاد الكبير" مصطفى دستيجي..

ووضع أردوغان إكليلاً من الزهور على الضريح، وجرى تنكيس العلم، والوقوف دقيقة صمت عند الساعة التاسعة وخمس دقائق، التي توفي لحظتها أتاتورك، في مثل هذا اليوم من عام ١٩٣٨.

ودون أردوغان عبارات على الدفتر الخاص بالضريح، قال فيها: "أتاتورك العزيز، يا قائد حرب الاستقلال ومؤسس جمهوريتنا، نستذكركم بالرحمة مجدداً في ذكرى وفاتكم الـ ٨٠".

وأضاف: "نسير قدماً بكل عزيمة، لجعل الجمهورية التركية، التي هي أمانة من معاليكم ومن شهدائنا الأبرار، إحدى أقوى دول العالم وأكثرها رخاءً، رغم هجمات الأعداء الداخليين والخارجيين".

وعقب المراسم الرسمية، فتحت أبواب الضريح أمام الجماهير القادمة من مختلف الولايات، تعبيراً عن محبتهم لمؤسس الجمهورية في ذكرى رحيله.

وشهد المكان، بحسب الأناضول، ازدحاماً مع توافد الجماهير، حيث حرص مواطنون جاؤوا مع أطفالهم، على وضع زهور على ضريح أتاتورك.

في سياق متصل وقف مواطنون أترك دقيقة صمت في أماكنهم، في مختلف الولايات، مع دوي صافرات الإنذار في الساعة التاسعة وخمس دقائق، في عموم البلاد.

كما أقيمت مراسم بهذه المناسبة في مقر البرلمان بأنقرة، وأخرى في قصر "دولمة باهجة" بإسطنبول، الذي شهد رحيل أتاتورك.

ونقلت الأناضول خبر إحياء السفارة التركية لدى الأردن، السبت، الذكرى الـ ٨٠ لوفاة مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك.

وتقدم سفير أنقرة لدى عمان، مراد قره غوز، البعثة الدبلوماسية وممثلي المؤسسات والهيئات التركية العاملة في المملكة، لإحياء الذكرى بمقر السفارة.

وفي كلمة له، ذكر "قره غوز" ١٠ عبارات ماثورة من مقولات أتاتورك، مشيراً أنها الأكثر شهرة وتعبيراً، وأنه يحبها شخصياً.

ومن أبرز تلك العبارات "مثلما قدموا سيذهبون" و"السلام في الوطن السلام في العالم" و"الفلاحون هم أسياد الأمة"، و"بدني سيفنى ولكن الجمهورية التركية ستبقى للأبد".

وفي هذا التاريخ من كل عام يقف الأتراك داخل البلاد وفي البعثات الدبلوماسية، دقيقة صمت على روحه. وولد مصطفى كمال أتاتورك في ١٩ مايو ١٨٨١ في مدينة سيلانيك الواقعة اليوم شرقي اليونان، وقاد النضال الوطني لتحقيق استقلال البلاد والدفاع عن وحدتها، وصولاً إلى تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣، وترسيخ مؤسساتها وقيمها.

وفي ١٠ نوفمبر ١٩٣٨، وافته المنية في تمام الساعة ٠٩:٠٥ بقصر "دولمه بهجة" في إسطنبول، عن عمر يناهز ٥٧ عاماً، بعد صراع مع المرض.

بولدان: لا لقاءات سرية ولا علنية مع اردوغان

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١١/١٢

نفت رئيسة حزب الشعوب الديمقراطي الكردي بروين بولدان، في كلمتها أمام أعضاء حزبها في العاصمة أنقرة الادعاءات التي انتشرت في الفترة الأخيرة حول عقد حزبها لقاءات سرية مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أو حزبه الحاكم "العدالة والتنمية).

وشهدت الفترة الأخيرة انتشار عدد من الادعاءات والأخبار في وسائل الإعلام والصحف التركية تتحدث عن عقد حزب العدالة والتنمية الحاكم لقاءات مع حزب الشعوب الديمقراطي الكردي. كما زعمت رئيسة حزب الخير ميرال أكشنار أن هناك لقاءات سرية بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعوب الديمقراطي الكردي في الكواليس. ومن جانبها قالت رئيسة حزب الشعوب الديمقراطي بروين بولدان: "لا يوجد أي لقاءات بيننا وبين حزب العدالة والتنمية سواء سرية كانت أو معلنة. نريد أن نعلنها صراحة أنه لن يكون هناك أي لقاءات مع عقلية تأخذ نواب حزبنا رهائن. لن نلتقي مع عقلية تفرض وصاية قسرية على بلدياتنا، وتقول: سنقضي على الكرد". كما علق الرئيس المشارك بالحزب الكردي سيزائي تامالي في اجتماعه مع تكتل نواب حزبها في البرلمان، على الخلافات التي أنهت التحالف بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في انتخابات المحليات المقبلة، قائلاً: "نقولها مرة أخرى، أردوغان بإمكانه حل الأزمة الكردية من خلال لقاء زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان. ولا يمكنه البحث عن حلول للأزمة من خلال البحث عن طرف آخر للتفاوض".

أردوغان يكت

ب "لا لتقسيمات سايكس بيكو جديدة في المنطقة"

تركيا بوست: ٢٠١٨/١١/١٢

أعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن رفضه إجراء تقسيمات "سايكس بيكو" جديدة في المنطقة، داعياً إلى مكافحة التنظيمات الإرهابية مثل "داعش" و"بي كا كا" و"غولن".

واعتبر الرئيس أردوغان أن ذلك ما يقتضيه الاحترام، الذي تبديه تركيا تجاه جيرانها وأمن الأمم الأوروبية التي يتواجد بينها الأتراك. جاء ذلك في مقال كتبه أردوغان، لصحيفة "لو فيغارو" الفرنسية، بمناسبة الذكرى المئوية لانتهاء الحرب العالمية الأولى.

وأشار أردوغان إلى احتضان العاصمة الفرنسية باريس اليوم فعاليات بمناسبة مئوية انتهاء الحرب العالمية الأولى في ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ١٩١٨. وبين أن هذه الفعاليات تذكر بالدروس والعبر، التي يجب استخلاصها من الحرب العالمية الأولى، ومناقشة تأثيرات تلك الحرب على العالم الحالي، فضلاً عن تبادل الآراء حول الخطوات التي ينبغي على الإنسانية اتخاذها من أجل الحيلولة دون وقوع حوادث مماثلة في المستقبل.

وأكد الرئيس التركي أن الحرب العالمية الأولى، التي سمّاها البعض بـ"الحرب التي ستُنهي كل الحروب"، كانت مسألة حياة وموت بالنسبة إلى تركيا. وتابع أردوغان: "استذكر باحترام أجدادنا الذين هزموا أقوى الجيوش في تلك المرحلة في جناق قلعة وكوت العمارة والعديد من المناطق، وأهدوا لنا أراضي تركيا الحالية كوطن مضمين بأنفسهم في واحدة من أكثر الفترات الحرجة في تاريخنا، بمن فيهم جدي مصطفى بن كمال الذي استشهد في معركة صاري قامش". وأعرب عن اعتزازه كحفيد أحد الشهداء حيال تمثيل بلده في الفعاليات المقامة بباريس.

ولفت إلى أن الحرب الدموية التي انتهت قبل ١٠٠ عام، أظهرت بشكل صريح نتائج الاستعمار والتوسعية والعداية على البشرية. وأضاف: "الأخطاء التي ارتكبت في مسألة تأسيس النظام عقب هذه الحادثة، أسست مع الأسف لشروط الحرب العالمية الثانية، لتتسبب بوقوع مأس لم ير التاريخ مثيلاً لها".

متى يتحد المظلومون في تركيا ؟

*نورجان بايسال

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/١١/١٢

قال لي أحد أصدقائي أثناء حديثي معه بالأمس "لا أستبعد أن يأتي يوم يجب فيه بعضنا بعضاً، ولكن الواضح أن يوماً كهذا لن يأتي في ظل هذه الظروف".

كان البحث عن بارقة أمل هو أكثر شيء رأيته في عيون الناس، الذين التقيتهم في معرض توياب للكتاب، أثناء مدة إقامتي في ديار بكر، التي لم تتعد ثلاثة أيام. كان الجميع يتحدثون عن حنينهم، وشوقهم للحب والخير والقيم الإنسانية الراقية. لاحظت أيضاً أثناء تجولي في المعرض أن الناس يشعرون بحالة من الضجر والتبرؤ عند الحديث عن السياسة والشعارات السياسية. الجميع يريدون أن يسمعوا أخباراً سارة، وأن يروا ابتسامة جميلة على الوجوه. السيدات اللاتي بلغن سن السبعين، والأخريات اللاتي جئن بأطفالهن ينتظرن مني أن أدعبن بكلمات رقيقة. كان الجميع يريدون غصنا من الأمل يتعلقون به.

الجميع يريدون أن يروا في بلدهم شيئاً واحداً فقط يبعث على الأمل، ولعل هذا هو السبب نفسه الذي جعل الجميع يحاولون الفرار من واقع مرير يعيشون فيه "بالنزول بكثافة إلى معرض الكتاب. أعتقد أنهم مُحقون في ذلك" فقد اشتاق أبناء ديار بكر كثيراً إلى الالتقاء على شيء جميل.

سنت لي الفرصة قبل بداية معرض الكتاب كي ألتقي مجموعة من المثقفين والكتاب، وأن أحدث معهم. تحدثوا معنا عن وسائل الخروج من الظلمة السرمديّة التي نعيش فيها منذ أن جاء أردوغان إلى سدة الحكم.

ما الذي يتعين علينا فعله، وكيف يتأتى ذلك؟ سؤال يبحث له الكثيرون عن إجابة، أو بعبارة أخرى سؤال عجزت عن إيجاد إجابة مقنعة له. ومع هذا، أعتقد أنه سيكون من الصواب أن نتناقش سوياً في هذا المقال بخصوص ما حلّ بنا من بلاء. تضم لعبة السياسة عدداً من العناصر أو القوى الفاعلة" يؤدي كل عنصر منها دوراً مختلفاً عن الآخر، وتتداخل الأدوار فيما بينها في بعض الأحيان. هذه العناصر هي "الشعب والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. تتأثر هذه القوى الثلاث ببعضها البعض، وينتج عن هذا التناغم فيما بينها ظهور بناء سياسي فاعل في الدولة. وإذا ضُعب أحد هذه العناصر الثلاثة، أو أصبح أكثر قوة من العنصرين الآخرين، فإن هذين العنصرين سيتأثران بهذا أيضاً" لأن البناء السياسي يشبه الحلقات المتشابكة مع بعضها البعض، التي لا بد لكل منها أن يعتمد على الآخر" حتى يستمر هذا التناغم والتداخل فيما بينها.

وبالنظر إلى الوضع الحالي في تركيا، ندرك أنه من الطبيعي للغاية أن نرى هذه الدرجة من الفتور والتقهقر من جانب الأحزاب السياسية والشعب ومنظمات المجتمع المدني، في ظل ما يتعرضون له من قمع وتكثير من جانب الدولة بقوتها الباطشة. أو بمعنى آخر، إن هناك خللاً قد وقع في التواصل بين هذه القوى، وضاق المجال الذي يمكنها أن تتحرك داخله، وبالتالي انقطع التعاون فيما بينها من أجل إنتاج عملية سياسية فاعلة في الدولة. وأصبح من الصعب على الشعب، في ظل هذه الظروف، التواصل مع رجال السياسة، ولم يعد رجال السياسة يصغون إلى أصوات الشعب" في مشهد بدت فيه كل حلقة من الحلقات الثلاث وكأنها قد انفصلت تماماً عن الأخرى، ولم يعد هناك أمل في إعادة التواصل فيما بينها مرة أخرى. لذلك يمكن القول إن مفهوم الزعامة كان منقوصاً لدى هؤلاء القادة ممن هم على شاكلة أردوغان.

لقد تعرّضت هذه القوى الثلاث إلى ضربة قاسية، خلال الفترة الماضية، ضربة أصابها بوهن شديد" حيث قامت يد السلطة الباطشة بالزج بأعداد كبيرة من أبناء الشعب في السجون، وأغلقت منظمات المجتمع المدني، ووضعت يدها على ممتلكات الأفراد، والمؤسسات المعارضة لها. ولم يختلف مصير الكثيرين من رجال السياسة المخضرمين عن هذا كثيراً" فقد قبع بعضهم في السجون، واضطر البعض الآخر إلى الهروب خارج تركيا حتى لا يتعرض لمصير أقرانه.

وفضلاً من قرر منهم البقاء أن يمارس السياسة في ظل ظروف سيئة للغاية. لقد أضعفت هذه الضربات المتلاحقة من قوة التناغم والتأزر بين هذه القوى، ووصلت حالة الفتور بينها إلى درجة سيئة للغاية" أفقدت كل طرف الثقة في الطرف الآخر.

ونتيجة لهذا الانفصال وعدم التناغم بين الأطراف الثلاثة لم تعد السياسة نابعة من فكر، ولم تعد مؤسسات المجتمع المدني تعمل بشكل منظم، واختفت قيم التضامن والتعاقد من المجتمع كذلك. وكان لحالة العجز عن إنتاج سياسة مؤثرة ردة فعل سلبية على المعارضة، التي ارتبطت، هي الأخرى، بعبثية السلطة الحاكمة. ومع هذا، كانت المعارضة تتحرك بدرجة ما كلما أقدمت السلطة على خطوة رعناء.

وبمرور الوقت، تحولت حالة الفتور، التي وجدت بين هذه القوى الثلاث، إلى ما يشبه العداء، ولم تقتصر نظرة العداء تلك على فئة معينة كالكرد، بل أخذت دائرتها تنتشر وتتسع بين جميع طوائف المجتمع التركي. ظل هذا العداء في الانتشار حتى تحولت إلى إحساس مُجَرَّد لدى المواطنين. وفي هذه المرحلة بدأ كل شخص ينظر ويتفحص في عيوب الآخرين وفي نقائصهم فقط" وهو أمر نراه كثيراً مع كل هجمة تتعرض لها كل يوم. وكان من الطبيعي أن تنتشر، نتيجة لهذا، حالة من عدم الثقة بين طوائف المجتمع المختلفة.

ومن ناحية أخرى، أصيب المواطنون بحالة من الإجهاد من لغة التحريض والقتل التي يسمعونها كل يوم عن هذا الطرف أو ذاك. وفي أثناء ذلك، بذل المجتمع جهوده لإيجاد وسيلة للخروج من دوامة الخلاف هذه، ولكن محاولته تلك باءت بالفشل بعد أن عجز عن التكتل من جديد، كما أنه لم يجد ضالته عند الأحزاب السياسية كذلك.

وعلى الجانب الآخر، كان من الطبيعي، مع تفاقم مشكلات المجتمع وهمومه، أن يجد كل شخص ما يشغله من مشكلات وهموم عن البحث عن مشكلات المجتمع. فعلى سبيل المثال، سيشهد الأسبوع القادم فقط محاكمة ٤٣ أكاديمياً. ومن ناحية أخرى، لم تتوقف قوات الشرطة عن مدهمة المنازل، واعتقال الأفراد في المحافظات التي يسكنها الكرد. تصيب هذه المحاكمات والمدهمات المواطنين بحالة من الجمود والتعب، وتجعل كل فرد منهم منطوياً على نفسه.

وبالتالي لا يمكننا أن نشعر بالطمأنينة والأمان تجاه أي شيء "تجاه عائلتنا وأصدقائنا وبلدنا، وتجاه مستقبلنا كذلك" لأن أموراً كهذه ستجعلنا نشعر بالخوف باستمرار، ولن نستطيع النوم قريري العين، بل وسنتحسب حتى في ضحكاتنا، وفي طعامنا.

كنا نشتهي في الماضي من أن النظام القضائي لدينا يفتقر إلى المصداقية الكاملة، ولكن في النهاية كان لدينا نظام قضائي، أما الآن فلم يعد لدينا حتى هذا النظام القضائي. ونحن الآن نحاول أن نفسر ما يحدث وفقاً للوضع السياسي الراهن، وليس لما تقتضيه أحكام القانون والمحاكمات العادلة" لأن القضاء أصبح يستقي أحكامه وفقاً للوضع السياسي الراهن.

وعلى الجانب الآخر، أصبح كل منا يبتعد عن الآخر بمرور الوقت" وهو أمر لا تتحمل السلطة الحاكمة مسؤوليته وحدها "لأننا جميعاً شاركنا في ذلك" لأننا لم نعد نحترم آراء الآخرين وأفكارهم، حتى إن كانوا معارضين لنا. لم نعد نتحلى بالتسامح والمرونة والتفهم لآراء الآخرين...

فقدنا كل هذه القيم. لم تترك أي شيء مما كنا نشتهي منه في الماضي إلا وفعلناه اليوم. لم نعد نتحمل حتى من يقفون إلى جوارنا، إن هم اختلفوا معنا في صفات الأمور. عجزنا حتى عن الجلوس والتناقش بشكل جاد فيما بيننا.

السؤال الآن، هل ما زالت هناك بارقة أمل، وإن كانت الإجابة بنعم، فمن أين يمكن أن يأتي ذلك؟

كيف يمكننا أن نصل العلاقة بين المجتمع المدني والسياسة والشعب مرة أخرى؟

لا شك أنه ما زالت هناك فرصة لإعادة العلاقة والتواصل بين هذه القوى إلى سابق عهدها "فقد كانت الأمور تسير على النحو نفسه قبل عدة أشهر، إلى أن جاء موعد انتخابات غرفة التجارة والصناعة في ديار بكر فاتحد رجال الأعمال في ديار بكر، وتقدموا بقائمة أمام القائمة التي رشحتها الحكومة، واستطاعوا بالفعل الفوز في هذه الانتخابات. وهذا يعني أنه ما زالت هناك فرصة لكسب مواقع جديدة.

بالطريقة نفسها استطاع الفنانون والممثلون، الذين طُردوا من مسرح مدينة ديار بكر بعد إغلاقه، أن يحققوا فوزاً جديداً عندما اتحدوا فيما بينهم، وافتتحوا مسرحاً جديداً في المدينة. هناك بعض الأمثلة الأخرى التي، وإن كانت قليلة العدد، إلا أنه يمكننا أن نتخذ منها مثلاً يُحتذى.

يمكننا أن نستمد الشجاعة من هذه النماذج. من أجل هذا، فنحن بحاجة ماسة إلى القيام بالكثير من النماذج المشابهة. نحن بحاجة إلى شعب شجاع وسياسة شجاعة ومؤسسات مجتمع مدني شجاعة كذلك.

نحن بحاجة إلى أن يشعر كل منا بالآخر من جديد. يجب أن تولد لدينا الثقة من جديد في أننا سنجد من يمد لنا يد العون إذا تعرضنا للسقوط. فإذا شعر كل منا بالآخر فسنعود إلى الطريق الصحيح، وبالتالي يولد الأمل من جديد.

في هذه الحالة فقط، يمكننا أن نضع أسساً لنضالنا، استناداً إلى هذا الأمل. فإذا خسرت المعركة فسيقف كل منا بجوار الآخر ليؤاسيه، وليشد من أزره.

حينها يمكننا أن نقول "لم ننجح، ولكن كنا جيدين".

ربما يتأخر اليوم الذي نرجوه، ولكن على الأقل سنقول إننا أصبحنا نهتم لأمر بعضنا، ويَشُدُّ كل منا على الآخر.

تفريق طاولة الدمار المقامة في باريس

*إبراهيم قراغول

أتاتورك وأردوغان: عهد التأسيس والصعود.. حقبة الانحدار بالنسبة لهم والارتقاء بالنسبة لنا

رئيس تحرير صحيفة (يني شفق) الموالية لأردوغان: ٢٠١٨/١١/١٢

تعد طاولة في باريس قبل مائة عام بالتمام والكمال وتوضع نقطة النهاية من خلال وقف إطلاق النار لأكبر حرب شهدتها تاريخ الإنسانية أتت على الأخضر واليابس وأفضت إلى مقتل ملايين البشر ومحت بعض الدول من على الخريطة وأخرجت بعض الأمم من التاريخ السياسي للعالم وأدت إلى إقامة نظام عالمي جديد.

إن هذه المعاهدة التي أنهت الحرب العالمية الأولى هي - في الواقع - أنهت "الحرب الأهلية الأوروبية". وقبل مرور وقت طويل ستبدأ "حرب أهلية أوروبية" جديدة سيطلق عليها الحرب العالمية الثانية. لكن هذه الحرب الثانية لن تفضي إلى تغيير ممنهج على مستوى النظام العالمي الحالي، بل ستعزز قدرات معادلة القوى العالمية أكثر ليوصل طريقه من حيث توقف.

لقد كانت الطاولة التي أقيمت في باريس قبل مائة عام هي طاولة "نهاية الحرب بالنسبة لأوروبا ومشروعاً تدميرياً بالنسبة لنا". لقد قرّر أعداؤنا تدمير الدولة العثمانية من الناحية السياسية ونفي الأتراك خارج الأناضول ومحو المسلمين من التاريخ.

لقد قرّروا نهب المنطقة الواقعة من المحيط الأطلسي حتى سواحل المحيط الهادئ ومحوها من الخريطة السياسية وتصفية المنطقة بالكامل من القوة السياسية التي بدأت مع السلاجقة واتجهت نحو أوروبا من خلال الأناضول حتى أوقفت على أبواب فيينا.

لقد احتلوا جميع أراضيها ونهبوها وتشاركوها فيما بينهم وأسأوا إليها ونفذوا أكبر عملية سلب ونهب في التاريخ. كما حلت موجة دمار كبرى على الكيان السياسي والثقافي الممتد لمئات السنين من شمال أفريقيا إلى الخليج العربي ومن القدس إلى المدينة المنورة ومن أواسط أفريقيا إلى البلقان وآسيا.

لقد قسّموا الأرض والمجتمعات ونصّبوا الأنظمة والكيانات السياسية التي يتحكمون بها، كما ضلّلوا العقول والقلوب. وفي نهاية المطاف حاولوا احتلال الأناضول، قلب المنطقة والسلطة السياسية، من أربعة جوانب. ولهذا فقد كان هذا مخططاً من أجل "نفينا" من المنطقة والتاريخ.

لقد عاشت هذه الديار أكبر عملية دمار شاملة من بعد الحملات الصليبية. ذلك أنّ الحملة الصليبية الجديدة التي قاموا بها خططوا لها لتكون انتقاماً للحروب الصليبية.

لقد انسحبنا إلى "الحصن الداخلي" وانتظرنا هذه الأيام..

لقد خاضت هذه الأمة مقاومة شرسة في مواجهة كل محاولات الاحتلال الغربي من الخليج العربي إلى اليمن، ومن القدس إلى المدينة المنورة، ومن قناة السويس إلى باكو، ومن بغداد إلى دمشق، ومن جاناقل قلعة إلى كوت العمارة، وهو ما أفضى في النهاية إلى الانسحاب إلى "الحصن الداخلي"، أي الأناضول.

ولقد وصل المخطط التدميري إلى هدفه بشكل كبير. لكنهم أغفلوا أن المقاومة بدأت في الأناضول عقب الحروب الصليبية واحتلال المغول، وأنها ستبدأ للمرة الثالثة كذلك على هذه الأرض، بل وظنوا أن بإمكانهم السيطرة على هذا البلد عن طريق وضعها تحت الوصاية ليحولوا دون وقوع هذا "الخطر".

صبر استمر لقرن من الزمان..

لقد أخطأوا التقدير.. ذلك أن مقاومة الأناضول، مقاومة الحصن الأخير، بدأت مباشرة عقب "مخطط التدمير" الذي كان في باريس. وكانت الأناضول مهداً لصعود نضال وحيد وشريف. وكان الهدف الأول هو حماية هذه الأرض وإيقاف مجرى التاريخ هنا. وبعدما أن أوقفنا مجرى التاريخ ظنوا أنهم نجحوا في السيطرة علينا لإدارتنا. وهكذا مر

قرن من الزمان. وفي الواقع كانت الحرب العالمية الأولى لم تنته، بل كانت مستمرة، ولا تزال مستمرة إلى اليوم. كنا نحن فقط صابرين منذ مائة عام، جمدنا أذهاننا وأفقنا وحماسنا وأهدافنا.

واليوم استيقظنا من سباتنا. وإن تصفية الحسابات الكبرى هذه تحمل معنى إعادة اكتشاف رموزنا التاريخية ورموزنا الذهنية وذكرياتنا في المنطقة منذ عقدين من الزمان واستدعائها إلى حاضرتنا. ولقد تحرك العقل المؤسس والجينات السياسية والقدرة على رسم ملامح المنطقة من جديد ودخلنا مرحلة تصفية الحسابات النهائية. وستحدد نتيجة تصفية الحسابات هذه نتيجة الحرب العالمية الأولى. ولهذا السبب فإنهم - في الواقع - أقاموا تلك "الطاولة" من جديد مباشرة عقب الحرب الباردة، واتخذوا قرارات من أجل نفينا من الأناضول مجدداً، كما حاولوا إخراجنا خارج عجلة التاريخ مرة ثانية والحيلولة دون صحة هذه القوة وصعودها.

ولقد حرّضوا ضدنا منظمي بي كا كا وغولن وتنظيم داعش الإرهابي وسائر التنظيمات الإرهابية الأخرى وكذلك "المحتلين الداخليين" لتنفيذ هذا الغرض. كما حرّضوا الكثير من الأوساط من أصحاب الهويات السياسية المختلفة التي استثمروا بها على مرّ السنين. ولقد كان هجوم ١٥ يوليو/تموز (محاولة الانقلاب الفاشلة ٢٠١٦) هو أشرس هجمات تصفية الحسابات هذه، إذ كان محاولة لتمزيق الأناضول.

ولا تزال تصفية الحسابات النهائية مستمرة في الداخل وكذلك في المنطقة. فهم من ناحية يستثمرون في الكيانات المالية لهم في الداخل، ومن ناحية أخرى يقيمون محور وجبهة "إيقاف تركيا" في المنطقة.

أتاتورك وأردوغان: عهد التأسيس والصعود

لكن "المقاومة الشرسة" قد بدأت ولا يمكن إيقافها بأي حال. ذلك أنّ مجرى التاريخ قد تحول وبدأ عهد صعود جديد في تركيا. فكما كانت حرب الاستقلال نوعاً من أنواع المقاومة، فإن تصفية الحسابات الحالية هي نضال من أجل الارتقاء. وكما كان مصطفى كمال أتاتورك هو زعيم التأسيس، فإن رجب طيب أردوغان هو رائد النهوض. فلا تزّنوا هذه الكلمات بالعبارة التافهة المحفوظة والأحكام المسبقة. انظروا إلى تركيا والمنطقة والعالم وستفهمون. لم يذهب الرئيس أردوغان إلى باريس للمشاركة في الذكرى المئوية للمعاهدة التي أنهت الحرب بصفته وريث دولة مدمرة، بل ذهب إليها بصفته قائداً منتصراً لتصفية حسابات مستمرة منذ مائة عام. فهذه رسالة مفادها "إذا كنتم حاولتم تدميرنا ومحونا فإننا أقوى من أي وقت مضى".

إنه نصر أتى بعد صبر استمر لمائة عام، إنه تفريق لطاولة التدمير التي أقيمت من جديد في القرن الحادي والعشرين، إنه انهيار آمال إيقاف تركيا من خلال الإرهاب والهجمات الاقتصادية وأصحاب العمليات الداخلية والحصار من جانب سوريا وإقامة معادلة إقليمية جديدة.

حاولوا فهم تركيا وهي في مرحلة الصعود بغض النظر عما تؤمنون به. لقد أنشأنا "محور تركيا"، وهو محور قوي للغاية لمواجهة من يخططون من أجل "إيقاف تركيا". كما عاد العقل السياسي الذي يمتد لمئات السنين إلى السير في طريقه الطبيعي. وبغض النظر عن الهوية السياسية التي تنتمون إليها، فإنه لا يوجد في تركيا أي هوية سياسية أو حساب أو غرض أكبر من هذا، كما لا يوجد أي موقف أكثر حكمة وعمقاً من هذا الموقف أبداً.

واليوم في الوقت الذي يسرون فيه نحو "الحرب الأهلية الأوروبية الثالثة"، فإن تركيا أصبحت أقوى لغة للمنطقة الشاسعة الممتدة من سواحل الأطلسي إلى المحيط الهادئ. وفي الوقت الذي يتراجعون فيه ويدخلون مرحلة الانهيار، فإن تركيا بدأت منذ زمن بعيد "عهد الصعود الثالث". فهذه هي القضية.. ومن عجز عن إدراكها سيدفع خارج عجلة التاريخ.

ولهذا أدعو الجميع لمراجعة المكان الذي يقفون به!

خطاب مفتوح إلى صحيفة واشنطن بوست

*نورجان بايسال

أحوال تركية: ٢٠١٨/١١/١٣

كانت صدمتي كبيرة وأنا أقرأ كلمات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بشأن مقتل جمال خاشقجي. فبالنسبة لي كصحفية وناشطة كردية من تركيا تدافع عن حقوق الإنسان، سبق أن كتبت عن انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وجرائم الحرب والقضية الكردية منذ عام ٢٠١٣. وعندما انهارت عملية السلام بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني في يوليو ٢٠١٥، اندلع الصراع مجددا في المدن الكردية.

لكن هذه المرة تركز القتال في وسط تلك المدن، على خلاف المعهود في السابق حينما كانت المعارك محصورة في الجبال على مدار الثلاثين عاما الماضية. وفي أغسطس ٢٠١٥، أعلنت الدولة حظر تجول في المدن الكردية في جميع أنحاء جنوب شرق تركيا. وعلى الرغم من تأثر نحو ١,٥ مليون شخص بهذا القرار، لا يزال ذلك الحظر قائما حتى اليوم.

وعلى مدار فترات حظر التجول التي فرضها الجيش، كانت مدننا تتعرض للقصف بشكل يومي، ولم تسمح الدولة حتى للأسر بدفن موتاهم. وفي بعض مناطق حظر التجول، تم إطلاق النار على أشخاص يحملون أعلاما بيضاء أثناء محاولتهم الفرار من المنطقة أو دفن أقاربهم. وفي ديار بكر، ظلت الجثث ملقاة في الشوارع لعدة أشهر. كما شهدنا الكثير من جرائم الحرب وانتهاكات مروعة لحقوق الإنسان.

في غضون ذلك، أغمضت وسائل الإعلام التركية أعينها عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المستمرة في المنطقة الكردية، لذلك وجدت نفسي مجبرة على الكتابة ولعب دور نشط في توعية الرأي العام بشأن حقيقة ما يحدث هناك.

وقد تعرضت بالفعل على نحو منتظم وممنهج لتهديدات ومضايقات ومحاولات ترهيب على وسائل التواصل الاجتماعي كما حظرت السلطات الأمنية بعض مقالاتي بشكل غير قانوني. وعلاوة على ذلك، تم فتح العديد من التحقيقات بحقي بسبب مقالاتي ومشاركاتي على وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي فبراير من هذا العام، صدر حكم ضدي بالسجن لمدة ١٠ أشهر لكتابتي مقالا عن جرائم الحرب في بلدة جزيرة ابن عمر. وعندما تم رفع حظر التجول عن البلدة في مارس من عام ٢٠١٦، ذهبت إلى هناك وشهدت بنفسني العديد من جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الأمن. ورأيت بعيني كيف تم هدم البلدة بأسرها وتحويلها إلى كومة من الأنقاض وكيف تم إحراق المئات أحياء وهم مختبئون في أقبية منازلهم. وكم من مرة مررت بموقع لحادثة شنيعة نفذتها قوات الأمن داخل منازل المدنيين. كانت الملابس الداخلية للنساء معروضة على مرأى الجميع، وكانت هناك واقيات ذكرية مستعملة ملقاة في الأرجاء بطريقة عشوائية. والتقطت وقتها نحو ١٠٠ صورة وكتبت عن هذه المشاهد في العمود الخاص بي.

وقد أثار المقال بالفعل ردود فعل عنيفة. وبعد أسبوع، تم وضع مقالاتي تحت رقابة مشددة من قبل المديرية العامة للأمن التركي. وبعدها بعامين، أصدرت المحكمة حكما ضدي بالسجن لمدة ١٠ أشهر بتهمة "إهانة قوات الأمن التركية"، لكنها قررت تعليق الحكم لمدة خمس سنوات.

وفي ٢١ يناير من هذا العام، وبعد أيام من انطلاق الهجوم التركي على منطقة عفرين السورية، تم احتجازي بسبب مشاركاتي على وسائل التواصل الاجتماعي ضد الحملة التركية. يومها، حطم رجال الشرطة باب منزلي، حتى بالرغم من سابق معرفتهم بوجود طفلين صغيرين بالداخل. وفوجئت باقتحام ما يقرب من ٢٠ من ضباط شرطة العمليات الخاصة المدججين ببنادق الكلاشينكوف وغيرها من الأسلحة لمنزلنا. وبعد احتجازي في أحد مراكز الاعتقال لمدة ثلاثة أيام، تم إطلاق سراحي لكن مع رفع دعوى قضائية ضدي. وجدت نفسي متهمه "بتحريض الناس على الكراهية والعداء" بسبب خمس تغريدات انتقدت فيها سياسات الحرب التي تنتهجها الحكومة التركية وطالبتها بالعمل على إرساء السلام. ويطالب المدعي العام الآن بتوقيع عقوبة السجن علي لمدة ثلاث سنوات بسبب هذه التغريدات الخمس.

لكنني حتى هذه اللحظة أعتبر نفسي أحد الصحفيين المحظوظين في تركيا. فعلى الأقل، ما زلت خارج السجن ويمكنني الكتابة. لكن هذا لا ينفي حقيقة أن هناك المئات من أصدقائنا لا يزالون قابعين في غياهب السجون أو عالقين في المنفى. واليوم، يوجد أكثر من ١٧٠ صحفياً وراء القضبان في السجون التركية.

والأمثلة كثيرة على المأساة التي عاشها ولا يزال يعيشها الصحفيون الأتراك تحت حكم الأنظمة المتعاقبة في بلاد الأناضول. فهناك نديم تورفنت، الصحفي الكردي المعتقل، الذي حُكم عليه بالسجن لمدة ثماني سنوات وخمسة أشهر، رغم أن شهود الادعاء قالوا في المحكمة إنهم شهدوا ضد الصحفي تحت وطأة التعذيب. كما حكمت محكمة تركية على أحمد ألتان ونازلي إليجاك بسبب عملهما الصحفي. وهناك موسى عنتر، الصحفي والكاتب الكردي، الذي اغتيل على يد أتباع الدولة العميقة في تركيا في عام ١٩٩٢ عن عمر ناهز ٧٢ عاماً. وتم ضرب الصحفي الشاب متين جوكتنبه حتى الموت على أيدي أفراد الشرطة في مركز احتجاز في عام ١٩٩٦. وحتى يومنا هذا، لم يتم تقديم الجناة إلى العدالة.

وبلا شك، أنا أيضاً أريد العدالة لخاشقجي، ولكن لإفساح مساحة لنشر رأي شخص يزج بالصحفيين وراء القضبان هو ببساطة أمر غير مقبول. فتركيا اليوم تظل أكبر سجن للصحفيين في العالم وهي من آخر الدول التي يمكنها التحدث بشأن حقوق الإنسان والمطالبة بالعدالة للصحفيين.

وكما كتب أردوغان في مقاله: "قتل خاشقجي لا يمكن تفسيره"، أؤكد: نعم، قتل خاشقجي لا يمكن تفسيره وغير مقبول، شأنه شأن قتل الصحفيين وحبسهم في تركيا. وبصفتنا صحفيين في تركيا، نتوقع بعض التقدير والدعم من صحيفة واشنطن بوست، بالنظر إلى أن العديد من أصدقائنا وزملائنا يقبعون خلف القضبان أو مجبرون على العيش في المنفى. عار عليكم!

أكتب هذه الكلمات مع العلم أنه يمكن أن تكون هناك عواقب لها. وأعلم أنني بصفتي صحفية وناشطة كردية في مجال حقوق الإنسان، فأنا لست بنفس أهمية خاشقجي. لكنني أمل أن تسألوا يا صحيفة واشنطن بوست عن مصيري وعن مصير صحفيين آخرين في تركيا وكردستان ممن يقال عنهم إنهم إرهابيون بسبب وقوفهم إلى جانب الحقيقة ويُقتلون ويُسجنون ويُجبرون على ترك بلادهم جراء ذلك.

التسوية مع حزب العمال الكردستاني فرصة للاستقرار في تركيا وسوريا

*كال اورتون

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/١١/١٣

اتخذت الولايات المتحدة خطوات في سوريا في الأشهر الأخيرة توحى بتحول تجاه مصالحة مع تركيا. وحتى إن كان هذا صحيحاً، فعلى الرغم من ذلك، مازال هناك انقسام عميق حول النظرة الاستراتيجية بأن هذه الخطوات يمكن أن يتم إلغاؤها بسهولة، مما يفتح جولة جديدة من الشك في شمال سوريا مع اقتراب ٢٠١٨ على الانتهاء.

وبدأت أولى الدوريات العسكرية الأمريكية - التركية المشتركة على مشارف مدينة منبج السورية في الأول من شهر نوفمبر الجاري. وكانت منبج قد أدت إلى حدوث مشاكل في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا لمدة عامين، حيث كانت المدينة تخضع لسيطرة وحدات حماية الشعب الكردية السورية التي تتهمها أنقرة بأنها الامتداد السوري لحزب العمال الكردستاني الذي يحارب داخل تركيا منذ أكثر من ثلاثين عاماً.

وانتزعت وحدات حماية الشعب الكردية السيطرة على منبج من تنظيم الدولة الإسلامية في شهر أغسطس من عام ٢٠١٦ بمساعدة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. وكانت تركيا قد قدمت الدعم للهجوم الذي شنه التحالف ووحدات حماية الشعب الكردية على منبج، على الرغم من أنها وضعت خطاً أحمر ضد عبور وحدات حماية الشعب نهر الفرات، لأن الوعود الأمريكية، نصت بصورة علانية، على أن تنسحب وحدات حماية الشعب وأن يتم السماح للعرب المحليين بحكم المدينة. لكن هذا الوعد لم ينفذ على الفور.

وقد دفعت وحدات حماية الشعب بعد ذلك إلى الأمام من منبج باتجاه الحدود التركية، مما أدى إلى شن عملية درع الفرات التي قضت على تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة الحدودية في إقليم حلب الواقع شمال شرق البلاد. ومن خلال السيطرة على هذه المنطقة، منعت تركيا وحدات حماية الشعب من السيطرة على الحدود بالكامل عن طريق ربط مقاطعاتها الشمالية مع جيب عفرين الذي تسيطر عليه في الغرب. وطهرت تركيا عفرين من مقاتلي وحدات حماية الشعب في عملية استمرت شهرين حملت اسم غصن الزيتون، وانتهت في شهر مارس الماضي.

وتشكل وحدات حماية الشعب الجزء الأكبر من قوات سوريا الديمقراطية، كما تربط بعض الوحدات العربية المستقلة مع قواتها، ومن بين هذه الوحدات مجلس منبج العسكري.

وفي محاولة لحل هذه القضايا بين حليفي حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تم إنشاء جماعتين عاملتين في شهر فبراير الماضي: تعمل واحدة منهما على ملف سوريا، في حين تعمل الأخرى على القضايا الأكبر التي تؤدي إلى تضرر العلاقات بين البلدين مثل قضية فتح الله غولن، وقضية بنك خلق، وشراء تركيا لمنظومة الدفاع الجوي الصاروخية الروسية إس - ٤٠٠، وقضية المواطنين الأمريكيين المعتقلين في تركيا. وانبثقت "خارطة طريق منبج" التي تم التوصل إليها في شهر يونيو من المسار السوري، فقد ركزت على انسحاب وحدات حماية الشعب من منبج، وإقامة دوريات مشتركة لتخفيف التوترات التركية.

وقال مجلس منبج العسكري في شهر يوليو الماضي إن المستشارين العسكريين لوحدها حماية الشعب أكملوا انسحابهم. وكما هو الحال مع الادعاءات السابقة بمغادرة المدينة، فقد كان هذا الادعاء زائفاً هو الآخر. وكانت المرة الوحيدة التي انسحبت فيه وحدات حماية الشعب من المنطقة المحيطة بمنبج لتسليم القرى للحكومة السورية والقوات الإيرانية.

وتكمن المشكلة في طبيعة مجلس منبج العسكري، أحد مكونات الهيكل الحاكم لوحدها حماية الشعب في المنطقة التي يُطلق عليها منطقة الإدارة الكردية في شمال سوريا. وللإيفاء بأدنى المتطلبات الأمنية لتركيا فإن هذه المتطلبات تقتضي إعادة هيكلة كاملة لإدارة منبج، أي تغيير النظام ليصبح محلياً بصورة فاعلة. وتقترح الولايات

المتحدة شيئاً مثل هذا، مع تدقيق مشترك للأفراد لكي يمضي مجلس منبج العسكري قدماً. ومع الوضع في الاعتبار حجم الطموح، فإن التفاصيل قليلة بشكل مثيرة للقلق.

واستمرت الدوريات المشتركة في منبج، على طول الحدود بين منطقة درع الفرات ومجلس منبج العسكري، بدون وجود عقبات، لكن منذ بدأ تبادل نيران المدفعية بين تركيا ووحدات حماية الشعب حول كوباني، وتعهد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بشن هجوم على وحدات حماية الشعب شرق الفرات، ومن المحتمل أن تكون البداية في تل أبيب.

وتقول جينيفر كافاريلا، مديرة التخطيط الاستخباراتي في معهد دراسة الحرب، إنها "غير متأكدة حقيقة من أن أردوغان سيشن هجوم في هذا التوقيت. إنه لا يتخذ أي نوع من الاستعداد العسكري الذي نتوقع أن نراه". وقد نفى المتمردون أنفسهم التقارير التي قالت إن تركيا حشدت بالفعل ١٢٠٠ من الوكلاء من المتمردين السوريين.

وسواء كانت تركيا ستشن هجوماً جديداً شرق الفرات أم لا، فإن مشكلة خارطة طريق منبج تظل متعلقة بأساسياتها: فالولايات المتحدة تعتقد أن هذا التنازل يقترب من التنازل الأخير الذي سيكون ضروري لتأمين منطقة الإدارة الكردية في شمال سوريا ضد جهود تركيا لزعزعة استقرارها، وتعتقد أنقرة أن هذه هي بداية الطريق أمام الولايات المتحدة للتخلص من وحدات حماية الشعب.

وألقت وحدات حماية الشعب باللوم على توقفها عن شن عمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية ضد الجيب الأخير للجهاديين في هجين الواقعة في إقليم دير الزور الواقع شرق سوريا، على القصف التركي. وفي الحقيقة، فقد توقفت وحدات حماية الشعب قبل ذلك بأيام بسبب هجوم مضاد وحشي قام به تنظيم الدولة الإسلامية. لكن الادعاء بأن تركيا تقدم الدعم المباشر لتنظيم الدولة الإسلامية ينسجم مع استراتيجية وحدات حماية الشعب لتقديم مشروعها السياسي كمهمة لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية.

وتلعب الرسائل التي توجهها وحدات حماية الشعب، والتي يركز إطارها على تنظيم الدولة الإسلامية، على الرأي الرسمي بالإضافة إلى الرأي الشعبي في الغرب، الذي يمثل قاعدة الدعم الضرورية للنجاح طويل المدى لوحدة حماية الشعب. وأولوية الحكومة الأمريكية في سوريا هي تنظيم الدولة الإسلامية. وسواء كان تنظيم الدولة الإسلامية يمثل الأولوية أم لا فإن هذا قابل للجدل، لكن حتى بتعريفاتها الأضيق فإن السياسة التي تركز فقط على تنظيم الدولة الإسلامية لن تؤدي إلى هزيمته. ويعارض المسؤولون الأمريكيون إدخال تعديلات على منطقة الإدارة الكردية في شمال سوريا لأن هذه المنطقة مستقرة. وهذا قصر نظر. ويتجه اتجاه الترتيبات الحالية نحو عدم الاستقرار.

وفي سوريا، لا يوجد تصعيد حتى الآن لنشاط تنظيم الدولة الإسلامية يُشبه تقدم التمرد الإرهابي للتنظيم في العراق، لكن استراتيجية ما بعد الخلافة التي تنتهجها الجماعة الجهادية من هجمات واغتيالات العصابات جارية والانقسامات السياسية التي تحتاج إليها الجماعة لعودة مماثلة تصبح أكثر اضطراباً بمرور الوقت. فالرقعة عند نقطة الغليان، في حين تنهار الأشياء في دير الزور.

وقد أثارت تجاوزات بارزة بشكل خاص موجة الغضب الأخيرة والواضحة للناس في دير الزور نحو كبار قادة وحدات حماية الشعب، لكن السبب أعمق من ذلك. ويقول عمر أبو ليلى المدير التنفيذي في دير الزور ٢٤، وهي منبر إعلامي محلي "كان يعول عدد كبير من الناس في دير الزور على تدخل الأتراك" بعد ذهاب تنظيم الدولة الإسلامية. لكنهم أدركوا أن المسافة كانت تمثل مانعاً، وكانوا مستعدين، على الرغم من التحفظات الضخمة نحو وحدات حماية الشعب، للتعامل معهم.

وقال أبو ليلى إن فترة شهر العسل بين أهل دير الزور ووحدات حماية الشعب تتجه نحو الانتهاء، بسبب ما يقول إنه أسلوب استفزازي لحكم وحدات حماية الشعب والمتمثل في الاستبداد، والنزعات الاقصائية، والخداع، وإرسال مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية من العرب للمشاركة في معارك مع تنظيم الدولة الإسلامية، في حين "يقف المقاتلون الكرد موقف المتفرج بدون المشاركة الفعلية". وقال أبو ليلى إن الأمريكيين سيحصلون على أفضل خدمة عن طريق "التواصل بصورة مباشرة مع الأشخاص الحقيقيين ذوي التأثير في المجتمع"، من أجل بناء هيكل حكم شرعي مع قاعدة دعم الحاضنة الشعبية. وأضاف أن هذه هو الطريق الوحيد "للاستقرار وإعادة بناء الإقليم، والقضاء على التهديد الإيراني في المنطقة".

هل ستغير الولايات المتحدة المسار؟ وهل ستتمكن من هذا؟

ستستمر الولايات المتحدة في التشوش الحالي من خلال السياسية، بتنازلاتها المخصصة إلى تركيا بشأن الدوريات والفحص المشترك لمجلس منبج العسكري، وتأمل أن يؤدي هذا إلى تسوية الأمور. وهذا غير مرجح على نحو كبير. وبالتناوب، يمكن للولايات المتحدة أن تختار بوضوح إما الانحياز إلى جانب تركيا أو الانحياز إلى جانب وحدات حماية الشعب، والانحياز لأي من الجانبين سيكون له تكاليفه الخطيرة، ولا يبدو أن أيًا منهم واقعيًا في الوقت الحاضر. وثمة خيار أخير يتمثل في أن الولايات المتحدة يمكنها أن تقوم بدور الوسيط بين شريكها. ولا يمكن أن يوجد مثل هذا الحل بصورة جوهريّة في سوريا. والمآزق الموجود في شمال شرق سوريا نتيجة للسياسات التركية، التي تنشأ منها وحدات حماية الشعب.

وسيكون من الصعب جداً التوصل إلى تسوية بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، لكنها تقدم فرصة لاستقرار مستدام في تركيا وسوريا، وسيكون هذا تقدمًا استراتيجيًا كبيرًا للولايات المتحدة. ومن المستحيل إبرام اتفاقية سلام في ظل المناخ الحالي.

وهناك دلائل على أن السياسة الأمريكية تدفع باتجاه إحضار حزب العمال الكردستاني إلى الطاولة. ويمكن تفسير ترتيبات منبج على أنها جزء من هذا. وفي شهر أغسطس الماضي، أشارت تقارير إلى أن الولايات المتحدة قدمت معلومات استخباراتية لغارة تركية أودت بحياة إسماعيل أوزدان (المعروف بالاسم الحركي زكي شنكالي)، زعيم حزب العمال الكردستاني في العراق. ويوم الثلاثاء، أعلنت الولايات المتحدة لأول مرة عن ملايين الدولارات من برنامج المكافآت من أجل العدالة لأي معلومات تؤدي إلى اعتقال ثلاثة من كبار المسؤولين في حزب العمال الكردستاني.

ومن الصعب في هذه اللحظة أن نقول ما إذا كانت الولايات المتحدة تتعهد بسياسة منسقة لإصلاح العلاقات مع تركيا، بناء على إطلاق سراح القس الأمريكي أندرو برانسون الشهر الماضي. ويجب القول إنه إن كان هذا ما تفعله الولايات المتحدة، فإنها لا تحصل على التأثير المرغوب فيه، وقد أدى الافتقار إلى التفسير إلى إرباك الأتراك وأثار أفكاراً مظلمة. وقد أعرب المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالين عن هذا علانية. وفي الوقت الذي تم فيه الترحيب بالمكافآت المخصصة للإدلاء بمعلومات تؤدي لاعتقال قادة حزب العمال الكردستاني بحرص، أعرب كالين عن شكوكه في أن هذه المكافآت تُعد جزءاً من الجهود المبذولة لفرض تمييز بين وحدات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني.

وقد أثبتت الولايات المتحدة تعنتها في رهانها في موقفها في سوريا على وحدات حماية الشعب، مبررة ذلك بالمقاومة وتقديرات قصيرة المدى لاستقرارها. وليس ثمة من شك في أن إدارة الرئيس دونالد ترامب قادرة على إيضاح الفكر، والإصرار على التنفيذ، الضروريان لإعادة صياغة السياسة الأمريكية بطريق أكثر توازناً. وعلى الرغم من ذلك، فإن صفقة منبج تمثل بداية محتملة، وحدثت الأشياء الأكثر غرابة في الآونة الأخيرة.

بعد صمت.. عودة الذباب الإلكتروني السعودي لمهاجمة تركيا

الجزيرة.نت: ٢٠١٨/١١/١٣

أمين حبال: قبيل أزمة اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي كانت العلاقات السعودية التركية تمر بمرحلة من التوتر الصامت، مع افتراق الخيارات وتباين السياسات بين البلدين في مرحلة ما بعد صعود ولي العهد محمد بن سلمان، وبعد اندلاع أزمة خاشقجي بدت علاقات الطرفين كأنها دخلت مرحلة أشد حسماً وقطعاً، إما عودة للتفاهم والوئام، أو ذهاباً نحو القطيعة والخصام.

اتجه الموقف الرسمي التركي نحو تصعيد متدرج، حاول المزاجية بين التصويب المباشر نحو ولي العهد محمد بن سلمان، مع تبرئة ساحة الملك سلمان بن عبد العزيز، وسعي للمحافظة على العلاقة مع السعودية، في حين بقي الموقفان الرسمي وشبه الرسمي السعوديان يتأرجحان بين الصمت أحياناً والثناء في أحيان أخرى على تركيا ورئيسها، علناً، ثم مهاجمته سرا، مع تجنب أي تصعيد إعلامي قد يستفز الأتراك ويُخرج الأمور عن دائرة السيطرة.

بيد أن تطوراً جديداً بدأ لافتاً على الأقل في توقيته وسياقه، فقد استيقظ رواد موقع تويتر للتواصل الاجتماعي اليوم على وسم أطلقه مغردون سعوديون: #نطالب_تركيا_بوقف_حرب_الکرد، حيث يتهجم على تركيا ويطالبها بوقف الحرب على الكرد. فهل يمثل الأمر مقدمة لرد فعل سعودي أقوى على التصعيد التركي؟ وهل يعني ذلك مبارحة لحالة الصمت والكمون التي انتهجها الإعلام السعودي في الآونة الأخيرة تجاه تركيا بعد ثناء ولي العهد محمد بن سلمان على رئيسها؟

سياقات

يتضح من خلال تعاطي صناع القرار السعودي مع أزمة خاشقجي عدم امتلاكهم جواباً واضحاً على سؤال الخطوة التالية بعد مقتل خاشقجي، ولم تكن لديهم استراتيجية واضحة للتعاطي مع تداعياته الثقيلة، ولذلك تراوح تعاطيهم مع الأزمة بين خيارات عديدة، أبانت -حسب ما يقوله عديدون- عن تخبط في المعالجة، وسوء في التقدير لطبيعة الحدث وتداعياته، ومن بين تلك الخيارات:

- الصمت: في الأيام التالية لاغتيال خاشقجي سيطر صمت مطبق على وسائل الإعلام السعودية. وعلى المسؤولين الرسميين، وبدأ أن ما يوصف بالذباب الإلكتروني السعودي -الذي تعود على افتعال الأزمات والشراسة في الخصومات- أخذ على حين غرة، وفقد البوصلة الهادية في هذه القضية.

- الهجوم على خديجة جنكيز خطيبة القتل، واتهامها باختلاق القصص وفبركتها، وانتحال صفة لا وجود لها، والإساءة للمملكة وقائدها.

- التعريض بجمال نفسه، واتهامه بخيانة الوطن، وهي نبرة حضرت -وإن على استحياء وفي نطاق محدود- في بدايات الأزمة قبل اعتراف القيادة السعودية بمقتل الراحل وتعزيزتها في رحيله، وتعهدها بمحاسبة الضالعين في جريمة اغتياله.

- الهجوم على تركيا وقطر، وهو الهجوم الذي تحول لاحقا إلى محاولة استرضاء ومغازلة، بعد ثناء محمد بن سلمان على الرئيس أردوغان، وتأكيده أنه لن يستطيع أي كان دق أسفين الخلاف بينهما طالما أنه والملك سلمان على عرش المملكة وأردوغان في رئاسة تركيا.

- الآن وبعد فشل كل السيناريوهات السابقة في إيقاف الزخم المتزايد لقضية خاشقجي، وفي الحد من الاندفاع التركي في كشف تفاصيلها، ومطالبة السعودية برفع الغطاء عن الفاعلين الحقيقيين" يبدو أن ماكينة التصعيد الإعلامية السعودية بدأت تتجه نحو مسار آخر: إعلان دعم الكرد.

فرضيات

احتوى الـوسم الذي أطلقه مغردون سعوديون تحت عنوان: #نطالب_تركيا_وقف_حرب_الكرد على الكثير من التدوينات التي تهاجم تركيا ورئيسها رجب طيب أردوغان، وتتهمها بارتكاب مجازر جماعية ضد الشعب الكردي. وافتتح حساب باسم المستشار أبو الفوارس التغريد على هذا الـوسم، متمنيا على الجميع المشاركة فيه بكل قوة لمطالبة "تركيا بوقف الحرب على الكرد، أريده ترند يا أبطال". ومن الواضح أن هذا الـوسم جاء على خلفية تطورات قضية خاشقجي وذهاب تركيا فيها إلى أسقف أعلى مما كان متوقعا على مستوى صناع القرار السعودي" فقد كتب المغرد نفسه بعد ذلك "همتكم يا أبطال شاركوا بقوة الان ترند الثالث... هل تستطيع جعله الأول... تركيا الان أعطت الضوء الأخضر للمليشيات كي يشاركون بمظاهرات أمام القنصلية السعودية بتركيا يطالبون بوقف الحرب باليمن".

ولم يتوقف مغردو هذا الـوسم عند الهجوم على تركيا ورئيسها ومطالبتها بوقف الحرب على الكرد، بل ذهب أبعد من ذلك في اتجاه تحريض المجتمع الدولي على التدخل ضد تركيا، والدعوة إلى حسم موضوع الدولة الكردية ومنحها الاستقلال الكامل.

وبغض النظر عما ورد في الـوسم المذكور من مضامين" فإن طرحه بدا غريبا في السياق الحالي الذي تتصاعد فيه الضغوط على السعودية، وتزداد فيه محاولات التقرب من تركيا ومغازلتها، ربما خشية مما بيدها من معلومات وأدلة ووثائق بشأن قضية خاشقجي، قد تكون مدينة لمن يُراد لهم سعوديا أن يبقوا بعيدين عن شررها وضررها.

ويمكن قراءة وتفسير تلك المفارقة وفق معطيات الحاضر وسوابق العلاقة بين الطرفين، وفق الاحتمالات التالية: - أن تكون مجرد حملة معزولة يقودها بعض عناصر الذباب الإلكتروني انتصارا لولي العهد السعودي ودفاعا عنه في وجه حملة الانتقادات الواسعة التي يواجهها من الرأي العام العالمي بعد مقتل خاشقجي.

ورغم وجهة احتمال من هذا القبيل، فإن العارفين بطبيعة الأشياء في السعودية يؤكدون أن الحملات ذات الطبيعة السياسية الموجهة من الصعب -وربما المستحيل- أن تكون بمعزل عن إرادة ولي الأمر الذي يتحكم في نبض التغريد في الفضاء الافتراضي بالمملكة، خاصة إذا كان الأمر يتعلق أيضا بمهاجمة دولة خارجية تمر العلاقة بها بمرحلة غاية في الحساسية والصعوبة.

- أن تكون تسخيئا محدودا ومتحكما فيه، لتوجيه رسالة خاصة إلى تركيا مفادها أن عليها تجنب مزيد من التصعيد في ملف خاشقجي، وإلا فإن لدى المملكة أيضا ملفات وأوراقها التي تستطيع تحريكها في أي وقت، خاصة في الموضوع الكردي ذي الحساسية البالغة لدى الأتراك.

وينتظر—إن كان الأمر كذلك فعلا— أن يتوقف التصعيد عند هذا الحد، ويعود الذباب الإلكتروني سريعا إلى غمده ويتوارى خلف صمته الطويل.

— أن تكون بداية لمرحلة جديدة من التصعيد الإعلامي والسياسي ضد تركيا، ومما يعزز ذلك الاحتمال أن خطوات التهدة وسياسات الإغراء التي انتهجتها السعودية طيلة الأسابيع الماضية لم تُجد نفعا ولم تقنع المسؤولين الأتراك في التراجع عن تصعيد قضية خاشقجي إلى سلم الاهتمام الدولي، وهو ما يحتم —بالنسبة للمسؤولين السعوديين— البحث عن خيارات أخرى ربما أكثر خشونة وأقل وداعة.

كما أنه من الواضح أن قضية خاشقجي دخلت مع الأسبوع الجاري مرحلة جديدة من التصعيد الدولي، بعد حديث الأتراك عن توصل المحققين لقناعات نهائية بتذويب الجثة والتخلص منها واستحالة الوصول إليها“ ولذلك ليس من المستغرب أن يتغير النهج السعودي في التعاطي مع المرحلة الجديدة عنه في المرحلة الأولى.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تجد في وسائل الإعلام السعودية ما يشير إلى شيء من هذا القبيل، كالخبر الذي أوردته اليوم صحيفة سبق المقربة من ولي العهد السعودي، تحت عنوان "صور التقطت لأردوغان خلال احتفالية الذكرى المئوية لانتهااء الحرب العالمية الأولى، تثير تساؤلات جديدة عن صحة الزعيم التركي".

بيد أن الراجح هو أن الديوان الملكي السعودي ليس في وارد فتح جبهة إعلامية الآن ضد تركيا، على الأقل حتى تتضح مآلات قضية خاشقجي ومسارات التصعيد الدولي بشأنها.

عود على بدء

إذا كانت اليد السعودية الآن "مغلولة" وغير قادرة—وفقا للاعتبارات السابقة— على المغامرة في الانخراط في حملة إعلامية وأمنية ضد تركيا بفعل تداعيات قضية خاشقجي“ فهي لم تكن كذلك قبل عدة شهور وخلال نهاية العام الماضي وبداية العام الجاري، حين تكشففت معلومات عن مخطط سعودي يهدف إلى طعن تركيا في حديققتها الخلفية بالشمال السوري.

واستند "المخطط" السعودي الإماراتي وقتها بشكل رئيسي إلى قوات كردية تبسط سيطرتها في الوقت الحالي على منطقة واسعة بالشمال السوري، ومليشيات عربية تحظى بتزكية ورضا الولايات المتحدة، وتمويل سعودي إماراتي سخي، ومباركة من واشنطن.

وذكر حينها موقع "سوبر خبر" إلى أن حزب العمال الكردستاني تلقى دعما ماليا سعوديا يقدر بنحو مليون دولار، وأن كلا من السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة رصدت مجتمعة موازنة قدرها مليار دولار للإنفاق على مشروعها السياسي في حلب ودير الزور والرقعة، وفق تقدير الموقع.

ووصل المشروع السعودي ذروته مع زيارات قام بها وزير الدولة السعودي لشؤون الخليج العربي ثامر السبهان لمدينة الرقة في ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ بصحبة المبعوث الأمريكي الخاص في التحالف الدولي بريت ماكفورت، واجتمعا مع قادة عسكريين في قوات سوريا الديمقراطية وفي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، الذي تعتبره تركيا امتدادا لحزب العمال الكردستاني المصنف تنظيميا إرهابيا.

وجاءت تلك التحركات السعودية الداعمة للکرد —حسب مراقبين— ردا على تركيا نتيجة موقفها في الأزمة الخليجية، وقبل ذلك من انقلاب مصر، قبل أن يتراجع لاحقا مع التفاهات التركية الأمريكية في منبج وما حولها.

الحزب الكردي يبدأ إضراباً عن الطعام في ٥ مدن تركية

موقع (زمان التركية) - جماعة غولن: ٢٠١٨/١١/١٩

انطلقت حملة للإضراب عن الطعام لمدة يومين في ٥ مدن تركية، على رأسها مدينة ديار بكر الواقعة في جنوب شرق تركيا ذات الأغلبية الكردية، دعماً للنائبة البرلمانية عن حزب الشعوب الديمقراطي الكردي "ليلى جوفان". فقد أعلن حزب الشعوب الديمقراطي الكردي انطلاق حملة للإضراب عن الطعام في خمسة مدن هي: فان، وديار بكر، وأضنة، وحكاري، وشانلي أورفا.

كما أعلن عدد من أعضاء الحزب ونواب البرلمان مشاركتهم في الحملة من أجل دعم النائبة البرلمانية الكردية المعتقلة ليلى جوفان، وكذلك من أجل رفع العزلة المفروضة على زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، المعتقل مدى الحياة في سجن إمرالي.

وزعمت نائبة حزب الشعوب الديمقراطي ليلى جوفان، أن السلطات التركية تفرض حالة من العزلة على عبد الله أوجلان في محبسه، وأعلنت استمرار إضرابها عن الطعام داخل محبستها في سجن ديار بكر لمدة غير محددة اعتباراً من ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري.

وكانت السلطات التركية قد ألقت القبض على جوفان بسبب منشورات لها على مواقع التواصل الاجتماعي حول عملية غرض الزيتون التي تشنها القوات المسلحة التركية على مدينة عفرين في شمال سوريا، وصدرت في حقها مذكرة اعتقال في ٣١ يناير/ كانون الثاني الماضي. وبدأت الإضراب عن الطعام بعد أن وجهت لها تهمة "تأسيس تنظيم إرهابي وقيادته".

وقال أحد قادة حزب الشعوب الديمقراطي نجم الدين بوركماك إن الغرض من الحملة هو جذب الأنظار إلى وضع أوجلان.

وبمناسبة انطلاق الحملة، علقت لافتات في قاعة مؤتمرات "فيدات آيدن" التابعة لرئاسة مدينة ديار بكر، مدون عليها: "ليلى جوفان محقة، يجب انتهاء العزلة"، "سنكسر العزلة، سنهدم الفاشية".

واشنطن: على تركيا احترام حرية التعبير وضمان محاكمات نزيهة

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١١/١٩

أبدت وزارة الخارجية الأمريكية قلقها بشأن توقيف تركيا عدداً من الناشطين والصحفيين المرتبطين بجمعية أنطاليا الثقافية. وحثت الناطقة باسم الخارجية هيدز نوريت تركيا على احترام حرية التعبير والتجمع وضمان محاكمات نزيهة وقضاء مستقل وإطلاق سراح من أوقفوا تعسفاً.

وقالت إن الشفافية وحكم القانون وحرية التعبير هي أسس جوهرية في ديموقراطية سليمة، لافتة إلى أن العلاقات الأمريكية- التركية تزدهر بازدهار الديموقراطية التركية.

وألقت الشرطة التركية ١٢ شخصاً بينهم أكاديميان في إطار تحقيق بشأن الناشط الحقوقي البارز ورجل الأعمال عثمان كافالا.

والأكاديميان هما توركوت طرhanلي من جامعة بيلجي في إسطنبول، وبتول طنباي من جامعة بوغازيجي، في حين إن "الأربعة الآخرين موظفون في منظمة الأناضول الثقافية التي يملكها كافالا والمعنية بالترويج للثقافة والحقوق".

واحتجز كافالا في أكتوبر/تشرين الأول العام الماضي، وسجن بعد ذلك تمهيداً لمحاكمته بتهمة السعي للإطاحة بالحكومة في إطار التحقيق في أمر الشبكة التي تتهمها أنقرة بتدبير محاولة انقلاب العام ٢٠١٦.

وأعربت السفارة الأمريكية لدى أنقرة، عن قلقها حيال الحملة الأخيرة التي شنتها السلطات التركية ضد عدد من الناشطين والحقوقيين والصحفيين والأكاديميين، واعتقلت على إثرها عدداً منهم. جاء ذلك وفق بيان صادر عن

السفارة الأمريكية بأنقرة، نقله الموقع الإلكتروني لصحيفة "جمهورية" التركية، تعليقاً على حملة الاعتقالات التي شنتها السلطات، أمس الجمعة، وطالت عدداً من النشطاء والأكاديميين.

وقامت السلطات التركية بتنفيذ مدهامات ضد أكاديميين وأعضاء في المجتمع المدني وأفراد في القوات الجوية وأئمة، على خلفية الاشتباه بصلتهم بجماعة "فتح الله كولن" الذي تتهمه أنقرة بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦.

وقالت السفارة في بيانها "على تركيا احترام حرية التعبير، والحق في تأسيس الجمعيات، وكذلك حرية التجمع"، موضحة أن الولايات المتحدة الأمريكية قلقة للغاية حيال اعتقال قادة منظمة الأناضول الثقافية، مطالبة بسرعة إطلاق سراح المعتقلين بشكل تعسفي.

العفو الدولية: على أردوغان وضع حد للانتهاكات الحقوقية باسم "الأمن القومي"

إلى ذلك دعت منظمة العفو الدولية "أمنيستي" إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارس في تركيا ضد المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان باسم "الأمن القومي".

وقالت "أمنيستي" إنه "منذ محاولة انقلاب يوليو/ تموز ٢٠١٦، أطلقت حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان، حملة مروعة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمحامين والأكاديميين، وكثيرين غيرهم ممن يُنظر إليهم على أنهم معارضون.

وأشارت المنظمة الدولية، إلى أن "العديد من قوانين الطوارئ المسيئة التي وضعت بعد محاولة الانقلاب الفاشلة على أنها مؤقتة، أصبحت الآن دائمة"، موضحة أنه هذه القوانين تشمل "صلاحيات استثنائية للفصل التعسفي للقضاة وغيرهم من الموظفين العموميين، وفرض قيود على سفر الأشخاص داخل تركيا، وحظر التجمعات العامة، وتمكين الشرطة من احتجاز المشتبه بهم لفترات طويلة دون توجيه تهمة".

وذكرت "العفو الدولية" أن من كانوا في مقدمة الدفاع عن حقوق الإنسان دفعوا "ثمناً باهظاً على الصعيد الشخصي"، غير أنها استبشرت بالإفراج عن تانر كيليش، المدير الفخري للفرع التركي لمنظمة العفو الدولية، في أغسطس/ آب، بكفالة، وذلك "بعد أن أمضى أكثر من ١٤ شهراً في السجن لمجرد قيامه بوظيفته كمحام في مجال حقوق اللاجئين".

وقالت "العفو الدولية" إن تركيا بحاجة ماسة إلى المجتمع المدني القوي والصحافة الحرة والقضاء المستقل أكثر من أي وقت مضى، في ظل ما تواجهه من حالة "عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي".

وقالت المنظمة الدولية إنه "لا يجب السماح لحكومة الرئيس أردوغان بمواصلة تقويض حقوق الإنسان"، داعية إلى التوقيع على عريضة عبر موقعها الإلكتروني لمطالبة الرئيس أردوغان باتخاذ خطوات لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان باسم "الأمن القومي" في تركيا "تمثلت في:

- إلغاء القوانين المسيئة التي تتجاوز التدابير المشروعة لمكافحة تهديدات الأمن القومي.
- إطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم بتهم لا أساس لها.
- ضمان تمكين الناس من التجمع والاحتجاج بطريقة قانونية وبدون الشعور بالخوف.
- ضمان تقديم طعون مفيدة بسبب فصل عمال القطاع العام، وإعادة هؤلاء الذين ثبت أنهم أبرياء.
- السماح لمنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام التي تم إغلاقها تعسفاً بإعادة فتحها، وإعادة ممتلكاتها المصادرة.

وكان تقرير صدر نهاية الشهر الماضي عن منظمة العفو الدولية قال إن ما يقرب من ١٣٠ ألف موظف تم فصلهم من وظائفهم تعسفياً قبل أكثر من عامين في تركيا خلال فرض حالة الطوارئ ينتظرون أن تتحقق العدالة بحقهم، موجها انتقادات لاذعة إلى الحكومة التركية بسبب عدم وجود آلية فعالة للطعن في قرارات الاعتقال والفصل.

تركيا مستمرة في مطاردة معارضيها بالخارج رغم انتفاء الأدلة

موقع (زمان التركية) : ٢٠١٨/١١/١٩

تواصل الحكومة التركية وأجهزتها الأمنية مطاردة معارضيها، وبخاصة من تعتبرهم أعضاء في حركة الخدمة التابعة للداعية الإسلامي فتح الله غولن، التي تدعي دون أي دليل ملموس أنها "حركة إرهابية"، على الأراضي التركية وخارجها.

وفي هذا السياق قال وزير الخارجية، مولود جاويش أوغلو، الأربعاء، حسب ما أوردته وكالة الأناضول الرسمية، إن تركيا جهزت ملفات لتسلم ٤٥٢ شخصاً مرتبطين بأنشطة تنظيم "غولن" في الخارج، وأرسلت تلك الملفات إلى ٨٣ دولة.

جاء ذلك في كلمة ألقاها جاويش أوغلو، خلال مشاركته في اجتماع لجنة الموازنة والتخطيط بالبرلمان التركي. وتقوم المخابرات التركية بتكثيف عملياتها الاستخباراتية خارج تركيا من خلال التعاون مع أجهزة الأمن في عدد من الدول من أجل اعتقال وتسليم من تشتبه بأنهم من أنصار الداعية "فتح الله غولن" الذي تتهمه أنقرة بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو/ تموز ٢٠١٦ والتي لم تقدم الحكومة التركية حتى الآن أي دليل ملموس على اتهامها هذا. نفذت الاستخبارات التركية عمليات خارج تركيا استطاعت من خلالها استعادة عدد من أنصار مفترضين لغولن مدعية بأنهم شاركوا في محاولة الانقلاب الفاشل. بعض تلك العمليات كانت من خلال التنسيق مع بؤر معينة في استخبارات دول أخرى مثل ما حدث في أوكرانيا في يوليو/ تموز الماضي عندما صرحت الشرطة الأوكرانية أن مدوناً تركيا يشتبه بأنه من أنصار غولن أوقف في أوكرانيا.

كما تم توقيف ثلاثة أشخاص في مارس في الغابون وأعيدوا إلى تركيا في أبريل مع عائلاتهم. ونفذت بعض تلك العمليات من خلال "الخطف" ففي نهاية مارس/ آذار الماضي، أعادت الاستخبارات إلى تركيا خمسة مدرسين وطبيباً تركياً يقيمون في كوسوفو خلال عملية سرية أثارت أزمة سياسية في بريشتينا حيث نددت بها وسائل الإعلام.

ويتهام المسؤولون الأتراك بأن أجهزة الأمن تمكنت حتى الآن من إعادة ٨٠ مطلوباً من الأنصار المفترضين لغولن بعد أن تم إيقافهم في ١٨ بلداً حول العالم دون أي تهمة حقيقية. عمليات الاعتقال والإيقاف لأفراد حركة الخدمة لم يحدث أي منها في الدول الكبرى التي تحترم القانون.

خلفاً لأردوغان.. رئيس برلمان تركيا يعترف بالأزمة الاقتصادية

وكالات متعددة : ٢٠١٨/١١/١٩

قال رئيس البرلمان التركي بن علي يلدريم إن الاقتصاد التركي يواجه أزمة اقتصادية كبيرة، على عكس ما يزعم الرئيس رجب طيب أردوغان ومسؤولو حزب العدالة والتنمية والوزراء المعنيون بالاقتصاد. فقد أشار بن علي يلدريم في إجابته على أسئلة الصحفي "هاب مونييار" من جريدة "حرية"، إلى أن المؤشرات الاقتصادية غير سليمة، وأضاف: "نحن نواجه أزمة اقتصادية حقيقية. ومن الخطأ أن نقول إننا لا نواجه أزمة. هناك أزمة اقتصادية. وما نعيشه من أوضاع سيئة ظاهر للجميع. لم تتحقق توقعاتنا الخاصة بالاقتصاد". وأوضح يلدريم أنه من الممكن أن يطيل الحديث حول أسباب الأزمة الاقتصادية، قائلاً: "هذه الأزمة مختلفة قليلاً عن مثيلاتها في السابق. في الماضي كانت الأزمة في القطاع العام. أما هذه المرة القطاع العام ليس في مركز الأزمة، وإنما الأزمة الحقيقية في سوق المال والأعمال".

وأكد بن علي يلدريم أن حل الأزمة الاقتصادية على المدى القريب صعب، قائلاً: "علينا أن ندرك جيداً أن الحل سيكون على المدى البعيد. يجب أن يتم نقل تلك الأزمة من القطاع الخاص إلى العام. لأن قطاع الأعمال يجب عليه أن ينتج. لا يجب أن تختل موازناتهم المالية".

يذكر أن الرئيس أردوغان قد نفى بشكل قطعي في تصريحات سابقة له وجود أية أزمة اقتصادية في تركيا.

يوم آخر حزين للديمقراطية في تركيا

صحيفة حريت التركية: ٢٠١٨/١١/١٩

"إنه يوم حزين آخر بالنسبة للديمقراطية التركية المتداعية"... عنوان مقال سركان ديميرطاش، معلق سياسي لدى صحيفة حريت التركية، استنكر فيه اعتقال عدد من الناشطين والأكاديميين الأتراك الذين احتجوا على استمرار احتجاز الناشط عثمان كافالا منذ أكثر من عام، دون إدانته.

ويستهل ديميرطاش مقاله بالإشارة لما أوردته صحيفة حريت، في ١٥ نوفمبر (تشرين الثاني) الجاري، حول اجتماعات ستعقد، خلال الأسبوعين المقبلين في أنقرة، بين تركيا والاتحاد الأوروبي بمشاركة مسؤولين رفيعي المستوى، مشيراً إلى أن فيديريكا موغيريني، الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي، ونائبة رئيس اللجنة الأوروبية، بصحبة جوهانس هان، المفوض الأوروبي لشؤون توسيع الاتحاد، اللذين سيصلان إلى أنقرة قريباً.

وحسب كاتب المقال، يأتي انتعاش الاتصالات بين أنقرة وبروكسل عقب محاولات بذلتها العاصمة التركية لتطبيع علاقاتها مع عواصم ومؤسسات أوروبية. فقد عقد اجتماع المجموعة المعنية بالإصلاح في أنقرة، في نهاية أغسطس (آب) الأخير بعد قطيعة دامت ثلاث سنوات. كما ستعقد المجموعة اجتماعات جديدة في ١١ ديسمبر (كانون الأول) تماشياً مع وعود بإجراء إصلاحات سياسية وديمقراطية.

ويقول الكاتب إنه على رغم أن الكلام كان أكثر من الأفعال في هذا الشأن، تعلق كثيرون بآمال بأن تقود العودة لتطبيق أجندة الاتحاد الأوروبي لإجراء تحولات جذرية في الشؤون السياسية والديمقراطية.

ولكن، برأي ديميرطاش، تبددت تلك الآمال من جديد بعدما تم الإخلال بوعود الإصلاحات، وذلك جراء اعتقال عدد من الأكاديميين ونشطاء المجتمع المدني صباح ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) في إطار التحقيقات المتواصلة مع الناشط الحقوقي ورجل الأعمال عثمان كافالاس.

وكان من بين المعتقلين البروفيسور تورهان طارهانلي، عميد كلية القانون في جامعة بيلغي، وبتول طانبي من قسم الرياضيات لدى جامعة بوكاسجي، فضلاً عن أكاديميين بارزين منهم هاجان آلتيناي ويجيت إكماكجي وسيجدين ماتر.

وفي وقت كان عدد كبير من الأتراك يتوقعون الإفراج عن عثمان كافالا نتيجة الفشل في إثبات تهمة محاولته خرق الدستور، شكلت تلك الموجة الجديدة من الاعتقالات صدمة.

وقال الجنرال ثوربجورن جاكلاند، الأمين العام للمجلس الأوروبي: "أشعر بقلق شديد جراء اعتقال مجموعة من الأكاديميين، وسأثير هذا التطور المقلق مع الحكومة التركية بوصفه مسألة عاجلة".

وأسف ديميرطاش لاستمرار اعتقال هذا العدد من الأكاديميين ونشطاء المجتمع المدني دون سبب يذكر. وقد يكون لهذه الاعتقالات الجديدة أثر مدمر على المجتمع لأنها تزرع الخوف وانعدام الأمان في الجامعات ودوائر المجتمع المدني. وهذا يظهر أيضاً استمرار حملة تطهير الأكاديميين والنشطاء في ظل النظام الرئاسي الجديد، رغم سعي عدد كبير من المسؤولين لوقف هذا التوجه.

ويضيف الكاتب أنه على رغم تلك الاعتقالات والممارسات بحق الأكاديميين، كان مسؤولون في هذه الحكومة التركية ورئيسها، رجب طيب أردوغان هم من طالبوا أساتذة جامعات وباحثين يقيمون خارج البلاد للعودة إلى وطنهم لممارسة عملهم، في محاولة لوقف هجرة الأدمغة.

وحسب الكاتب، على الحكومة أن تكف عن التناقض اللفظي الذي أكدته اعتقال مزيد من الأكاديميين، خاتماً "إنه ليوم حزين للديمقراطية في تركيا ولمن يدعمونها".

أردوغان: مشروع السيل التركي سيدخل الخدمة عام ٢٠١٩

وكالة الاناضول : ٢٠١٨/١١/١٩

دشن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والروسي فلاديمير بوتين، الاثنين، القسم البحري من مشروع السيل التركي لنقل الغاز الروسي إلى تركيا وجنوب أوروبا. وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الإثنين، إن مشروع السيل التركي سيكون جاهزاً وسيدخل الخدمة عام ٢٠١٩. جاء ذلك في كلمة ألقاها الرئيس أردوغان، خلال حفل أقيم بمركز اسطنبول للمؤتمرات، بمشاركة نظيره الروسي فلاديمير بوتين، بمناسبة انتهاء العمل بالجزء البحري من مشروع السيل التركي. وأضاف أردوغان أن بلاده وصلت إلى المرحلة النهائية لمشروع السيل التركي، وأن العلاقات التركية الروسية تشهد خطوة جديدة من التعاون بمجال الطاقة للمضي في الارتقاء بالعلاقات الثنائية.

وشدد الرئيس أردوغان، أن مشروع "السيل التركي" لن يعود بالفائدة على تركيا وشعبها فحسب، بل على جيرانها ومنطقتها أيضاً. ولفت أردوغان أن تركيا اشترت من روسيا ٣٨٧ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي منذ ١٩٨٧ وهذا دليل على اجتياز العلاقات الثنائية كافة التحديات في مجال الطاقة.

وتابع أردوغان أن روسيا بالنسبة لتركيا مصدر مهم للغاز الطبيعي، ودولة صديقة نتق بها ويمكننا التعاون معها على المدى الطويل. كما أثنى الرئيس بوتين على الشجاعة والإرادة السياسية التركية لتنفيذ المشروع.

و"السيل التركي"، مشروع لمد أنبوبين باستطاعة ١٥,٧٥ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً لكل منهما، من روسيا إلى تركيا ومنها إلى أوروبا عبر البحر الأسود، على أن يغذي الأنبوب الأول تركيا، والثاني دول جنوب شرقي، وجنوبي أوروبا.

أردوغان: "الخطر يهدد مستقبل واستقلال الأمة التي تهمل شبابها"

موقع الرئيس التركي : ٢٠١٨/١١/١٩

قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان في افتتاح أسبوع المولد النبوي لعام ٢٠١٨: "إن الأمة التي تهمل شبابها وتدير ظهرها لهم ولا تهتم بإعمار عالمهم الروحي والوجداني سيصبح مستقبلها واستقلالها في خطر. ونحن نولي أهمية كبيرة لشبابنا منذ ١٧ عاماً وفقاً للسنة النبوية لرسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم". شارك الرئيس أردوغان في حفل افتتاح أسبوع المولد النبوي لعام ٢٠١٨. وألقى كلمة في الحفل الذي أقيم في صالة سنان أردم الرياضية بمدينة إسطنبول.

وفي بداية كلمته هنا رئيس الجمهورية الحضور والعالم الإسلامي في كافة أرجاء العالم بمناسبة المولد النبوي الذي يصادف يوم الإثنين المقبل متمنياً أن تكون هذه الذكرى وسيلة لصحوة أمة سيدنا محمد ورفيقها ونهضتها من جديد.

قال الرئيس أردوغان إن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يكن فقط وسيلة لإيصال القرآن الكريم من الوحي إلى الناس بل عاش القرآن الكريم ومثله بنفسه وروحه. مضيفاً: "إن السيرة النبوية لا تخبرنا فقط بحياة رسولنا الكريم بل هي مصدر أساسي للأجيال القادمة. كما تعد حياة الرسول صلى الله عليه وسلم أفضل وأهم مرجع ليس لأمته فحسب بل للبشرية جمعاء. لا يمكن أن يحيا الإسلام بدون السيرة والسنة النبوية. إن ارتباط الإنسان المسلم بدينه يكون قوياً ومتيناً بدرجة قوة ارتباط حياته بالرسول الكريم صلى الله عليه وسلم".

وأوضح الرئيس أردوغان أن الرسول محمد عليه الصلاة والسلام كان نموذجاً للمسلمين في شبابه وزواجه ورئاسته لعائلته وصداقته وحروبه وإدارته وعمله التجاري وكفاحه وغزواته التي شارك فيها وكافة مجالات حياته.

أكد الرئيس أن شعار أسبوع المولد النبوي لهذا العام "النبي والشباب" يمثل أهمية كبيرة للمسلمين. مستطرداً بالقول: "يجب على شبابنا أن يتعرف على حياة رسولنا الكريم بكافة مجالاتها وأن يدركوا الميراث العظيم له وأن يعوا جيداً ذلك وأن يطبقوها فعلياً. حيث تعتبر مرحلة الشباب الأهم في حياة الإنسان. كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يدرك طاقة الشباب وحماسه وشجاعته أولى أهمية كبيرة لهم.

وتابع رئيس الجمهورية: "إن الأمة التي تهمل شبابها وتدير ظهرها لهم ولا تهتم بإعمار عالمهم الروحي والوجداني سيصبح مستقبلها واستقلالها في خطر. ونحن نولي أهمية كبيرة لشبابنا منذ ١٧ عاماً وفقاً للسنة النبوية لرسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم. إننا نسعى لفتح الطريق أمام شبابنا في كافة المجالات مثل التعليم والحياة العملية والسياسة وإدارة الدولة.

استهداف واشنطن لقادة "الكرديستاني" وعلاقته بعدم فتح جبهة ضد إيران

*إرغون باباهان

أحوال تركية: ٢٠١٨/١١/١٩

دار حديثنا "نبض المنطقة" الذي أجريناه مع فهم طاش تكين عن سوريا أيضاً وعن خطة اللعب للولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر لاعباً مهماً في سوريا. ففي حين اتخذت الإدارة الأمريكية موقفاً واضحاً ضد هجمات أنقرة على سوريا، وضعت مكافأة مالية للحصول على قادة حزب العمال الكردستاني. خلفية هذا القرار الأمريكي ضد منظمة ليست لها أية هجمات مسلحة ضد الأمريكيين أو المدنيين منهم كانت غريبة بالطبع. وقد تحدثنا مع فهم طاش تكين عن خلفية هذا القرار.

إن قرارات أمريكا بشأن المنطقة وما ستؤول إليه خطة ترامب الذي تضعف قوته وشوخته في واشنطن من أهم القضايا المطروحة على أجندة الأحداث اليومية. وإليك الأسئلة التي طرحناها على فهم طاش تكين وإجاباتها...
ما الذي يعنيه أن تواصل إدارة الولايات المتحدة الأمريكية تعاونها مع الكرد في سوريا من جانب، وتضع مكافأة مالية قدرها ١٢ مليون دولار من أجل الحصول على معلومات بشأن أماكن قادة حزب العمال الكردستاني من جانب آخر؟

إن هذا القرار غير محيرٍ جداً لسببين. أولهما: أن الولايات المتحدة الأمريكية مارست سياسة مزدوجة منذ أن بدأت مساعدة وحدات حماية الشعب الكردية ضد داعش في سوريا. فقد غضت الطرف عن عمليات تركيا العسكرية الموجهة ضد حزب العمال الكردستاني حتى لا تجعل من شراكتها مع وحدات حماية الشعب الكردية مشكلة أو أنها قدمت دعماً غير مباشر.

إن العودة إلى مفهوم الحرب مع الكرد عام ٢٠١٥، وإلقاء عملية السلام معهم في سلة القمامة، وبدء عمليات قصف جبال قنديل، وحتى إقامة نقاط قصف على سنجار يستحيل أن يكون بدون علم الولايات المتحدة الأمريكية. أما السبب الثاني: أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية حزب العمال الكردستاني ضمن قائمة المنظمات الإرهابية عام ١٩٩٧، وبعد عامين من ذلك أيضاً ساعدت في عملية القبض على عبد الله أوجلان وإرساله إلى تركيا. ولقد استغل الطرفان فرص التعاون التي أنتجتها الظروف في سوريا وهما على وعي تام بهذه الحقيقة، وإن هذه السياسة المزدوجة لا تزال مستمرة.

وعند النظر إلى الأمر من حيث توقيت الإعلان عن قرار المكافأة يتضح أنه صدر تماماً أثناء بدء تركيا ضرب شرق الفرات، كوباني، وتل عبيد، وزور مغار. من الواضح أن هذا استمرار لمحاولات استرضاء أنقرة. الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تقول لها "افعلي ما تشائين في الداخل وفي أطراف العراق ضد حزب العمال الكردستاني، ولكن لا تنفذي أية عملية عسكرية على مناطق شرق الفرات حتى ينتهي عملي في سوريا."
خلفاً لهذا قد يكون هناك مسألتان أخريان عرضة للتأويل: أن الولايات المتحدة الأمريكية درست الخيارات المناسبة لكي تنفصل وحدات حماية الشعب الكردية عن حزب العمال الكردستاني وتصبح كياناً وهيكلًا مستقلاً ومختلفاً تماماً في سوريا، وجست النبض، وأصدرت تعليماتها. ولكنها فهمت أن الكيان الموجود في منطقة الإدارة الكردية شمال سوريا لن يتخلى عن هويته "الإرهابية".

إن هذا القرار بشأن قادة حزب العمال الكردستاني يثير في الذهن هذا التساؤل: "تُرى هل تزيد من ضغوطها على وحدات حماية الشعب الكردية". أما النقطة الثانية فهي أن: "الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع الحصول على التعاون الذي انتظرته من الكرد في منطقتها السياسية الجديدة بحيث تضيق الخناق على إيران في الشرق الأوسط."
فعندما اندلعت الأحداث في سوريا عام ٢٠١١، ربما كان استئناف حرب حزب الحياة الحرة الكردي (PJAK) التي كادت تصل إلى وقف إطلاق النار في إيران هي ما أرادته إدارة ترامب. وربما أنهم لم يروا أنه من المنطقي قبول خيار من شأنه أن يغيظ طهران حليف دمشق قبل أن يتم تأمين مشروع الحكم الذاتي في سوريا.
وقد لوحظ وجود تناقض مماثل لهذا أيضاً في المشهد السوري. فالفكرة الرئيسة في السياسة الأمريكية هي قطع اتصال إيران بسوريا عبر العراق، وانتقالها من هناك براً إلى لبنان وفلسطين.

لقد كان انتشار وحدات حماية الشعب الكردية حتى حدود الأردن حيث قاعدة طناف في الجنوب على طول الحدود السورية العراقية بعد الرقة ودير الزور شيئاً لطالما رغبت فيه الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن وحدات حماية الشعب الكردية لم تتطوع لذلك. ونظراً لأن عبور وحدات حماية الشعب إلى جنوب الفرات كان سبباً لإفساد العلاقة مع روسيا فقد أصبح ذلك محل نقاش في الداخل.

بالإضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم بما يتردد من آراء بشأن "مساوئ الإمبريالية الأمريكية"، حتى وإن غلبت الرغبة في الاستفادة من فرص الشراكة مع أمريكا على كوادرات حماية الشعب. أي إنه كانت هناك احتياطات لدى كلا الطرفين تتعلق بمستقبل الشراكة بينهما، ليست معلنة حالياً، ولكنها موضوعة في الاعتبار.

وإذا ما انتبهنا إلى هاتين النقطتين أيضاً يتبادر إلى العقل هذا السؤال: "ثرى هل استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية الكوادرات التي حملتها المسؤولية لأنها لم تجد التعاون الذي انتظرتة من الكرد في فتح جبهة ضد إيران؟" إننا لا نعرف إجابة هذا. ولكنني وكما قلت ربما يكون هذا الفعل خطوة بسيطة لاسترضاء تركيا.

وبقدر أهمية السيناريوهات المتعلقة بالدور الذي حددته الولايات المتحدة الأمريكية للكرد في سياساتها طويلة المدى في المنطقة، يبدو السيناريو المتعلق بأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تنهي حربها مع داعش سوف تحقق تقارباً مع دمشق في موضوعات معينة، وتنهي تعاونها مع وحدات حماية الشعب الكردية دون أن تزج على نحو أكثر تركيا حليفها المهم في حلف الناتو لأنه يمكن العثور على المدافعين عن كلا الاتجاهين في الإدارة الأمريكية.

تنشر الولايات المتحدة قوات في سوريا باسم مكافحة داعش، ولكن القسم الأكبر من هذه الوحدات منتشر في المنطقة القريبة من الحدود التركية. فهل تخشى الولايات المتحدة الأمريكية من أن تزج تركيا بسوريا في حالة فوضى جديدة، أم أن هناك خطة للعبة أخرى؟

في رأيي أن استراتيجية الانتشار لم تكن وفقاً لخارطة طريق معدة مسبقاً، وإنما سارت على خطة تسير حسب التطور الطبيعي لسير العمليات العسكرية.

بعد القضاء على داعش تمت إقامة أول قاعدة عسكرية في منطقة تحت كوباني مباشرة. ثم حررت منبج. وكلما اتسعت المنطقة التي تم تطهيرها من داعش كثرت القواعد العسكرية. كما أن الابتعاد قليلاً عن مناطق العمليات العسكرية للجيشين الروسي والسوري ربما كان ينبع من الاتفاق على الحيلولة دون حدوث مصادمات في الجو.

لقد تم اتخاذ مواقف رادعة بهدف منع العمليات العسكرية التركية، ولكنه من الصعب أن نقول إن اختيار المواقع للقواعد العسكرية في المناطق الأخرى، باستثناء منبج، كان يتم تنفيذه لهذا الهدف. أو على الأقل ليست لدي أنا شخصياً بيانات حول هذا.

تحاول أمريكا أن تقول لتركيا "لا تطلق النار، إن تفعلني تصيبيننا نحن." من خلال تكتيك التلويح بالراية. وما فعلوه في عمليات إطلاق النار خلف الحدود كان بمثابة قيام بدوريات على الخطوط الحدودية مع وحدات حماية الشعب الكردية واستعراض للقوة. وكان العامل الرادع هو الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية، وليس مدى قرب العساكر من الحدود.

على حين كان اردوغان يقف إلى جانب روسيا ضد أمريكا من ناحية، كان يسعى من ناحية أخرى إلى إرضاء واشنطن. إلى متى يمكن الحفاظ على هذا التوازن، وماذا يمكن أن تكون نقطة اختراقه؟

هنا يوجد العديد من عوامل التوازن. فالأطراف الثلاثة (الأمريكيون والروس والأتراك) يمتلكون علاقات متقاطعة مضطرين لأخذها بعين الاعتبار. وفي مثل هذه الحالات يحدث توازن مرعب. يمكن أن ينكسر أو لا ينكسر على الإطلاق. وما يجعل التقارب التركي الروسي في سوريا غير قابل للشك والنقاش هو استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في دعم وحدات حماية الشعب الكردية التي أصرت تركيا على اعتبارها منظمة إرهابية.

كما أن صبر روسيا على توجه أنقرة إلى موسكو حياً وإلى واشنطن حياً آخر إنما ينبع من أن تركيا بدت منفتحة على استخدام الازدواجية في التعامل. ومن أجل التخلص من هذا الأمر عبر تقليل مخاطر وتكاليف الحرب السورية فإنهم يريدون مواصلة الشراكة التي سنحت لهم مع تركيا. ولكنهم يشعرون بقلق عميق من أن تزج تركيا بطموحاتهم ورغباتهم الشخصية في المسألة.

ونظراً لأن التقارب التركي الروسي تسبب في خلل داخل حلف الناتو فإن فلاديمير بوتين حالة خاصة وفريدة وذلك فإن الأطراف المعنية ستضطر إلى إجراء خيارات محددة وواضحة.

وهذا الأمر لا يقتصر على سوريا. ولا سيما أن الاستثمارات الروسية الاستراتيجية الموجودة في تركيا وبيعها صواريخ إس-٤٠٠ لها سيظل نقاطا فاصلة وهامة في العلاقات ما بين واشنطن وأنقرة. كما أن تغيير تركيا لقواعد اللعبة في سوريا، وعودتها إلى مفهوم ما قبل عام ٢٠١٤ مع الولايات المتحدة الأمريكية كان خطأ أحمر بالنسبة لروسيا.

من الواضح أن الانتخابات الأمريكية قد آذت ترامب، وربما أنها تسببت له في زعر. فما هو التأثير الذي يمكن أن تحدثه نتيجة الانتخابات على العلاقات التركية الأمريكية؟

في الواقع من الجيد تكرار ذلك. إننا نناقش هذا الأمر بعد كل انتخابات تجرى في الولايات المتحدة الأمريكية. إن القضايا الداخلية هي أكثر ما يحدد الاتجاهات في الانتخابات، وليس السياسة الخارجية. ونظراً لأن وعود المرشحين تكون موجهة إلى الداخل بشكل مكثف فإن جدول أعمال الكونغرس يسير في هذا الإطار. بالإضافة إلى أن السياسة الخارجية تبدو وكأنها مبادرة من الرئيس.

ففي الكونغرس مثلاً يكون مجلس الشيوخ هو صاحب الكلمة في مجال السياسة الخارجية أكثر من مجلس النواب. وقد عمل الجمهوريون على تقوية موقفهم في مجلس الشيوخ بإضافة ثلاثة مقاعد. وبطبيعة الحال يستمر الحديث عن الاستمرارية. غير أن هناك وضعاً مختلفاً يتعلق بالأسلوب السياسي لترامب، إذ يعتقد ترامب أنه كسب الانتخابات بموقفه العدواني والهجوم. وعلى الرغم من أن الجمهوريين خسروا الأغلبية في مجلس النواب إلا أنه ما زال يفكر هكذا.

كما يظن أنه حقق نتيجة في كل من تركيا وكوريا الشمالية من خلال مواقفه العدوانية الهجومية. وقد خلق إطلاق سراح القس برانسون قبل الانتخابات القادمة نوعاً من التفاؤل حول انفتاح صفحة جديدة. وقد زادت من هذا التفاؤل إضافة تركيا إلى قائمة الدول المستثناة من العقوبات المفروضة على إيران.

وحتى وإن افترضنا أن ترامب أبدى رغبته في توسعة مجالات العمل مع الرئيس رجب طيب أردوغان فقد يكون من الخادع رفع مستوى التوقعات بحدوث تغيير. وإن أول ملف يخطر ببال الإنسان فيما يتعلق بتغيير الموقف هو ما يدور حول الطائرات طراز إف-٣٥. ومن المعلوم أن الكونغرس اتخذ قراراً بتجميد التعاون مع تركيا إلى حين وصول قرار من البنتاغون. وربما يساند ترامب تركيا في القرار المرتقب صدوره.

ولكن قضية "بنك خلق"، وطلب شراء صواريخ إس-٤٠٠، وسلسلة العقوبات التي ستشتد أكثر ضد إيران" كل ذلك يعتبر عناوين تخرج عن المسار. ربما تكون قدرات ترامب على التدخل في هذه المواضيع محدودة. لا يختلف الأمر كثيراً سواء أكان الكونغرس الأمريكي يسيطر عليه الجمهوريون أو الديمقراطيون، هناك فوبيا من روسيا. فبينما الملف الروسي يزعج ترامب فلا ريب أنه لا يريد أن يلقي نفسه في النار من أجل تركيا. إن ترامب مضطر هذه الفترة إلى إبداء صورة يبدو فيها أكثر انسجاماً في الكونغرس.

ما هي التداعيات والنتائج المحتملة بناء على إعداد نيابة نيويورك العامة مذكرة ادعاء جديدة بحق بنك خلق التركي؟

إن الوضع في قضية بنك خلق لا زال مفتوحاً للنقاش. وربما يتجه ترامب خلال التدابير التي ستتخذها إدارته إلى عدم إزعاج تركيا. وإن التوقع الأكثر تفاؤلاً ربما هو استخدام المبادرة في تقليل العقوبة المالية التي ستقرها على تركيا وزارة الخزانة. ولكن تركيا تصر على إسقاط الدعوى.

وعند وضع نظام القضاء الأمريكي في الاعتبار يتبين أن هذه الأشياء ليس من قبيل تلك التي تتحقق بمجرد قول "تحققي". علاوة على ذلك لماذا يخطو رئيس متهم بالتدخل في سير العملية القضائية خطوة من أجل تركيا قد تفقده منصبه.

وبعبارة أخرى فإن ترامب لا يستطيع أن يصدر تعليمات إلى النيابة العامة في نيويورك حول مسار ومحتوى القضية. ولا يستطيع المغامرة بالإقدام على هذه الفضيحة في الظروف الراهنة. ثمة شيء آخر وهو أن لائحة الاتهام تأتي في فترة فرضت فيها أشد العقوبات على إيران في تاريخها.

إن إيران تمثل أكثر المواضيع تحدياً في السياسة الخارجية بالنسبة لترامب. أما قضية بنك خلق فهي تتعلق بآلية التفافية تأسست في تركيا من أجل خرق العقوبات المفروضة على إيران. إذن مجال المناورة ضيق جداً. ربما يتجهون إلى أسلوب إطالة العملية حتى لا يحدث شقاق مع تركيا، ولكنهم لا يستطيعون التعامل وكأنه ليست هناك أية قضية. من المحتمل أن يستخدم ترامب هذه القضايا كوسيلة ضغط لتعزيز وجعل تركيا شريكاً له في سياسته لعزل إيران.

أمريكا تريد أن تأكل كعكة تركيا والکرد

أحوال تركية، صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠/١١/٢٠١٨

بول إيدن: عرضت وزارة الخارجية الأمريكية الأسبوع الماضي مكافآت بعدة ملايين من الدولارات لمن يدلي بمعلومات تؤدي للقبض على ثلاثة من زعماء حزب العمال الكردستاني. يوحي توقيت هذا الإجراء بأن واشنطن تهدف إلى استرضاء تركيا، التي قصفت في وقت سابق هذا الشهر وحدات حماية الشعب الكردية السورية، حليف أمريكا في سوريا ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

وبرغم أن تركيا ترحب بالتأكيد بعرض المكافآت، متبينة نهج "أن تأتي متأخرا أفضل من ألا تأتي أبدا"، فهي تريد أيضا من الولايات المتحدة التوقف عن دعم وحدات حماية الشعب، التي تصر أنقرة على أنها لا تختلف عن حزب العمال الكردستاني. وأعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الآونة الأخيرة "نحن نعلم جيدا كيف أن هؤلاء الذين يعلنون حزب العمال الكردستاني حزبا إرهابيا ويعرضون مكافآت للقبض على زعمائه يعملون جنبا إلى جنب معه".

وفي حين أن الولايات المتحدة تعتبر حزب العمال الكردستاني رسميا منظمة إرهابية منذ عام ١٩٩٧، فهي تعتبر وحدات حماية الشعب جماعة مختلفة ومنفصلة عنه.

وقال جيمس جيفري ممثل الولايات المتحدة الخاص بسوريا الأسبوع الماضي "موقفنا بشأن حزب العمال الكردستاني واضح، لكننا لا نصنف وحدات حماية الشعب كمنظمة إرهابية. لم نفعل ذلك قط". وأضاف "نحن نتفهم مخاوف تركيا الأمنية. نتفهم القلق بشأن العلاقات بين حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب. ولهذا نتصرف بحذر شديد للغاية. نحن نبلغ تركيا بما نفعله ولماذا نفعله".

ووحدات حماية شعب هي الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري الذي تأسس في ٢٠٠٣ لنشر أفكار عبد الله أوجلان مؤسس حزب العمال الكردستاني السجين من خلال اتحاد مجتمعات كردستان. واتحاد مجتمعات كردستان هو المظلة التي تشمل تحتها حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي وحزب الحياة الحرة في كردستان الإيراني.

وقال سرهات وارتو المتحدث باسم اتحاد مجتمعات كردستان متحدثا مع "أحوال تركية" إن المكافآت الأمريكية للقبض على زعماء حزب العمال الكردستاني ليست أمرا جديدا، مضيفا أنها تشكل استمرارا لسياسة أمريكية طالما ساعدت تركيا في استهداف زعماء حزب العمال الكردستاني. وأشار إلى أن واشنطن هي من ساعدت تركيا في عام ١٩٩٩ في القبض على أوجلان، الذي يعتبره مثالا يظهر كيف أن السياسة الأمريكية تجاه القضية الكردية في تركيا تحابي دائما الدولة التركية.

وأضاف وارتو أنهم يعتبرون المكافآت تدخلا واضحا في الشؤون الكردية في تركيا وباقي مناطق كردستان، وأن كل ما يهمهم واشنطن هو مصالحها الخاصة.

وفيما يتعلق بكردستان السورية (روج آفا)، حيث تعمل إدارة يهيمن عليها الكرد عن كثب مع القوات الأمريكية ضد تنظيم الدولة الإسلامية، قال إن الولايات المتحدة موجودة هناك لخدمة مصالحها وإن كرد روج آفا ربما يواصلون التعاون مع الولايات المتحدة برغم المكافآت.

غير أنه أصر على أن كرد روج آفا متحالفون مع حزب العمال الكردستاني وزعيمه السجين. ولذلك فإن المكافآت الأمريكية قد "تثير الشكوك والمخاوف بشأن سياسة الولايات المتحدة حيال روج آفا".

في الثاني من نوفمبر، بدأت القوات الأمريكية تسيير دوريات على الحدود السورية مع تركيا في محاولة واضحة لردع تركيا عن قصف مواقع وحدات حماية الشعب هناك. ورصد مكافآت للقبض على زعماء حزب العمال الكردستاني بعد ذلك بأربعة أيام فقط ربما كان محاولة من واشنطن لاسترضاء أنقرة التي تزداد غضبا. ويعتقد نيكولاس ايه. هيراس الباحث في شؤون أمن الشرق الأوسط لدى مركز الأمن الأمريكي الجديد أن الأمر قد يكون كذلك.

وقال هيراس متحدثا إلى "أحوال تركية"، إن "فريق (الرئيس الأمريكي دونالد) ترامب يحاول شراء دعم أردوغان في سوريا برصد المكافآت للقبض على زعماء حزب العمال الكردستاني هؤلاء". وأوضح قائلا "هذا يهدف لأن يظهر لتركيا أن الولايات المتحدة ربما تعمل مع وحدات حماية الشعب في سوريا، لكنها تدعم تركيا فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني داخل تركيا". وأضاف "يحاول فريق ترامب هنا انتهاج الاستراتيجية الكلاسيكية 'الاحتفاظ بالكعكة وأكلها أيضا' وذلك على أمل أن يرضى أردوغان عن سياسة الولايات المتحدة في سوريا إذا لاحق الأمريكيون حزب العمال الكردستاني في تركيا. المؤسف بالنسبة لفريق ترامب أن أردوغان لا يقتنع بهذه الخطوة، ويريد من الأمريكيين قتل أعضاء حزب العمال الكردستاني في كل مكان، حتى في سوريا".

وعلى نحو مشابه، يرى لاوك غفوري المحلل الكردي المستقل أن المكافآت لا تأثير لها. ومتحدثا إلى "أحوال تركية"، قال غفوري "مكافآت الولايات المتحدة للقبض على زعماء حزب العمال الكردستاني لا تغير من الأمر شيئا لأن الحزب مدرج بالفعل على قائمة الإرهاب الأمريكية". وأضاف "غير أنها خطوة مهمة بالنسبة لأنقرة فيما يتعلق بتحسين العلاقات مع الأمريكيين".

وندد الدكتور محمود عثمان، وهو دبلوماسي كردي عراقي مخضرم، بالخطوة الأمريكية في تغريدة على تويتر قائلا إن المكافآت "غير مقبولة وغير بناءة بالمرّة" قبل أن يصر على أنه "يجب على الولايات المتحدة العمل من أجل إحياء عملية السلام بين حزب العمال الكردستاني وتركيا بدلا من تشجيع حرب أردوغان التي لا طائل من ورائها على الكرد".

وانهار وقف لإطلاق النار في الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني في يوليو ٢٠١٥ بعدما تم تطبيقه بنجاح في مطلع عام ٢٠١٣. وفي محاولة واضحة لتخفيف النقد لحملتها التي أعقبت ذلك، سمحت أنقرة للتحالف بقيادة الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية باستخدام قاعدة إنجريك الجوية ذات الأهمية الاستراتيجية قبل أن تشرع في الحملة الوحشية على حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا ذي الأغلبية الكردية. وأشار يريفان سعيد الباحث لدى معهد أبحاث الشرق الأوسط إلى أن قرار رصد المكافآت جاء خلال زيارة ماثيو بالمر نائب وزير الخارجية الأمريكي لأنقرة.

وأعلن بالمر في بيان صحفي بشأن الزيارة أن الولايات المتحدة "تقدر التعاون في مكافحة الإرهاب مع شريكنا في حلف شمال الأطلسي تركيا" قبل أن يمضي ليقول "يسرني أن أعلن" عن المكافآت التي تستهدف الأعضاء الثلاثة البارزين في حزب العمال الكردستاني.

وفي حديث مع "أحوال تركية"، قال سعيد "يبدو لي أن واشنطن أعدت هذا لإرضاء أنقرة". وأضاف "ما يدعو للسخرية هو أنه كان يفترض أن أنقرة هي من يحاول استرضاء الولايات المتحدة في ضوء كل المشكلات التي سببتها

تركيا بسبب سياستها الخارجية غير المساعدة في المنطقة. برغم ذلك، فالقرار رمزي في أغلبه في الوقت الحالي، نظرا للتعاون الوثيق بين الجيش الأمريكي ووحدات حماية الشعب في روج آفا". وأوضح أنه برغم أن المكافآت لا تعدو كثيرا كونها رمزية فقد أثار القرار غضب الكرد.

وقال "حدثت ردود فعل واسعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تندد بقرار الولايات المتحدة دعم أنقرة بينما يواصل الرئيس التركي أردوغان دعم الإسلاميين في سوريا بالتمويل والتدريب"، مشيرا أيضا إلى سجن أنقرة لآلاف الكرد الأتراك بينهم سياسيون وصحفيون، بشكل غير قانوني. وأضاف "يعتبر الكرد قرار واشنطن طعنة في الظهر لأحد أقرب حلفائها في الشرق الأوسط، الذي شكل درعا في مواجهة الجهادية العالمية والتطرف خلال الأعوام الخمسة الماضية".

مقابلة أردوغان لا تهدأ.. اعتقالات جماعية تطال عشرات المواطنين

zaman arabic : ٢٠١٨/١١/٢٠

استسلمت تركيا بقيادة رجب طيب أردوغان لمشاعر الغضب والحقد والعداوة والكراهية تماماً منذ بدء تحقيقات الفساد والرشوة التاريخية في عام ٢٠١٣، فلا يمضي يوم إلا وتشهد البلاد حملات مdahمة واعتقال وفصل جديدة تطال معارضين ومدافعين عن أوضاع حقوق الإنسان بل حتى الذين يساعدون أسرى ضحايا هذه الحملات، إلى جانب المجموعات المعارضة لسياسات الحكومة الهوجاء.

فقد نفذت السلطات التركية يوم الاثنين مdahمات في أكثر من ٢٥ مدينة والعاصمة أنقرة، وذلك عقب صدور مذكرات اعتقال من النيابة العامة بحق ٨٩ شخصا على خلفية صلتهم بالانقلاب الفاشل الذي شهدته تركيا في ١٥ تموز / يوليو ٢٠١٦ والذي يصفه المعارضون التركية بـ"الانقلاب المدبر" من قبل أردوغان وحلفائه من أجل إعادة تصميم السياسة والمجتمع والجيش.

وذكرت وكالة الأناضول الرسمية للأنباء أن الادعاء أصدر أوامره بالقبض على ٥٠ جنديا في مدينة تكيرداغ بشمال غرب تركيا فقط، مشيرة إلى أن السلطات تبحث عن المزيد من المشتبه بهم في أكثر من ٢٥ مدينة. وقد جرى إلقاء القبض على سبعة من أفراد القوات الجوية، ستة منهم كانوا في الخدمة، في مدينة إسكي شهر بشمال غرب تركيا، وفق ما ورد في موقع "أحوال تركية".

تأتي هذه الحملة الجديدة من الاعتقالات بعد حملة سابقة قبل بضعة أيام استهدفت عشرات الجنود في الجيش والبحرية التركية على خلفية محاولة الانقلاب قبل أكثر من عامين.

وعادة ما تلصق السلطات التركية بالمعارضين ومنهم هؤلاء الجنود تهمة جاهزة بأنهم على صلة بالداعية الإسلامي فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة والذي تحمله حكومة أنقرة المسؤولية عن محاولة الانقلاب، في حين أنه يرفض تلك الاتهامات جملة وتفصيلاً ويدعو إلى تحقيق دولي في هذا الشأن، دون استجابة من الحكومة التركية.

وحسب تقارير تركية، فقد ألقت الشرطة في إسطنبول أيضا القبض على ٢١ آخرين من المشتبه بهم، بتهمة استخدام خدمة رسائل مشفرة تزعم السلطات أنه كان وسيلة تواصل الانقلابيين فيما بينهم. يذكر أن أغلب هؤلاء المشتبه بهم معلمون وأكاديميون سابقون.

أتاتورك مقابل أردوغان.. معركة الأساطير

*ياوز بيدر

أحوال تركية: ٢٠١٨/١١/٢٠

لا يوجد شيء ما يشير إلى متى سينتهي صراع القوى القاسي في تركيا، أو ما إذا كان هذا الصراع سينتهي في الأساس. وربما يُبدد وجود شعور أدنى للنهاية بعض من انعدام الثقة بين طوائف المجتمع. وعلى الرغم من ذلك، فإن سياسات التفرقة التي ينتهجها حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي ينتمي إليه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان هي التي تحدد هذه اللحظة. وتخدم هذه السياسات مصالح أردوغان بصورة جيدة.

ويُمثل الحاضر انعكاساً للماضي أيضاً. فعلى أحد المستويات، تعكس الاختلافات بين العلمانيين، والإسلاميين، والكرد، واليساريين انقساماً كبيراً يمزق البلاد. فالمجتمع منقسم بين أولئك الذين يحترمون، ويوقرون مصطفى كمال أتاتورك، مؤسس الجمهورية التركية الحديثة والنصف الآخر الذي يحترم أردوغان. وبالنسبة لهم، فإنه معصوم من الأخطاء، ويؤيد هذا سيطرته الكاملة تقريباً على وسائل الإعلام التركية.

وكما زادت سيطرة أردوغان على المؤسسات الرئيسية للدولة، كلما زاد التفوق الذي يدعيه على أتاتورك الذي يُلقب عليه باللوم في "قمع السنة المتدينين". ومن الواضح أن أردوغان يحقد على أتاتورك بسبب الشعبية التي تمتع بها أتاتورك لعقود من الزمان بعد وفاته.

وهذا كله عن صنع أسطورة في دول يتم فيها نقل الثقافة المتوارثة الضاربة الجذور والسلطة من جيل لآخر. فأتاتورك أسطورة بالنسبة للملايين من أبناء الشعب التركي، وما يطمح أردوغان لتحقيقه هو فرض أسطورة عن نفسه، وبهذه الطريقة يقضي على أسطورة أتاتورك. ويأمل أردوغان، على أقل تقدير، في أن يجعل أسطورة أتاتورك ثانوية في العقلية الجمعية.

ويمثل العاشر من شهر نوفمبر من كل عام أحد الطقوس الدفينة بالنسبة لتركيا. حيث تُسمع فيه النواقيس وهي تدق في تمام الساعة التاسعة وخمس دقائق صباحاً وهو التوقيت الذي مات فيه "الأب" في عام ١٩٣٨. ويتوقف الأشخاص في مساراتهم في الأماكن العامة. وتتوقف السيارات عن الحركة. ويقدم القادة التعازي إلى الأمة. وخلال اليوم بأكمله، تتزين الصفحات الأولى من الصحف وشاشات التلفزيون بصورة أتاتورك.

وبالنسبة للنصف الآخر من الأتراك – وهو غالبية الناحيين الموالين لأردوغان – فإن ذكرى وفاة أتاتورك تمثل بالنسبة لهم مسألة لا مبالاة بشكل عام، باستثناء الذكرى السبعين لوفاته والتي شابها بعض الحوادث.

وتجلى هذا الاتجاه بصورة رمزية كبيرة في العاشر من شهر نوفمبر الجاري، أكثر من أي ذكرى سنوية أخرى. فقد قام علي أرباش، رئيس رئاسة الشؤون الدينية التركية، بزيارة رمز مثير للجدل، حتى وإن كان هامشياً، اشتهر بما يعتبره العلمانيون لغة تشهيرية ضد ذكرى أتاتورك. وطبقاً للقانون التركي، فإن هذه الزيارة تُعد جريمة.

وقد أصبحت رئاسة الشؤون الدينية التركية بشكل خاص مؤسسة الوصاية الأقوى في البلاد بعدما ضعف الجيش التركي. وتم التقاط صور لأرباش مع الرجل الذي كان يزوره، وحتى على الرغم من أن الزيارة كانت يوم التاسع من نوفمبر، فإنها كانت بارزة بما يكفي لإثارة غضب العلمانيين.

كما لوحظت أحداث أخرى في أنحاء البلاد. ففي أحد الأقاليم الحدودية مع سوريا، هاجم أحد اللاجئين تمثالاً لأتاتورك، كما هاجمت امرأة في الأناضول الغربية تمثالاً لأتاتورك.

وليس ثمة سرّاً في أن السنة الذين يبالغون في التدين يعتبرون التماثيل غير مقبولة في حد ذاتها. ومع الوضع في الاعتبار شخصية أتاتورك المفرطة في العلمانية، فإن تماثيله تُعد أهدافاً. ويجعل المذهب الإسلامي التركي، الذي يعتنقه أردوغان بشدة، والذي تضرب جذوره في المجتمع التركي، من نزعة صفة الأسطورة عن الأب المؤسس المسار الطبيعي بالنسبة له.

وعلى الرغم من ذلك، فإنها معركة طويلة، كما أنها تسير ببطء. فقد بنى أتاتورك دولةً ومجتمعاً من أنقاض إمبراطورية كان عمرها ٦٠٠ عام، كما كان يتصور. وبإصرار وعزيمة تصل إلى حد العناد، قام بالبناء على أرضية متصدعة، وكان هذا عبارة عن مجتمع يتكون من جماعات متلاصقة ببعضها البعض بطريقة صناعية بعض الشيء فيما يتعلق بالانتماء التركي. وقد كان مجتمعاً لا يوجد به مكان للأقلية. وكان العمود الفقري للجمهورية التركية نموذجاً قاسياً من العقيدة العلمانية التي تسببت في مشاكل طويلة المدى.

ويبدو أن تركيا الجديدة التي يسعى أردوغان لتأسيسها لن تختلف كثيراً في سماتها الرئيسية. ففي تصوره فهو يريد أن تكون انعكاسية ومنقسمة بشدة، ومعارضة لأتاتورك، وأن تكون هويتها السنية واضحة بصورة تماماً.

كما يعلم أردوغان أنه يمكنه تحقيق هدفه هذا فقط من خلال مساعدة يمكن أن يحصل عليها من القوميين اليمينيين المتطرفين، الذين يغمر تعاطفهم مع أتاتورك بطرق عديدة أسطورة القومية التركية الضاربة في عمق آسيا الوسطى. وكان أتاتورك يعارض هذا المظهر. ويمكن القول إن أردوغان يعمل ببراعة على دمج أيديولوجيتين معاً ألا وهما القومية التركية والإسلامية التركية.

كما يرغب أردوغان في أن يرتقي فوق هذا الدمج وأن يكون أكثر نجاحاً لفترة أطول من تلك التي تمتع بها أتاتورك. وربما يأمل في أن يكون الزعيم الأبدي لتركيا. ومع الوضع في الاعتبار تأييد الحشود المحافظة له، فقد ينجح أردوغان في مسعاه هذا.

زعيم المعارضة: أردوغان أفقد تركيا كثيراً من استقلالها السياسي والاقتصادي

٢٠١٨/١١/٢٠: zaman arabic

اعتبر رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض، كمال كليجدار أوغلو، أن تركيا فقدت استقلالها السياسي والاقتصادي بنسبة كبيرة، بعد تنازلات الرئيس رجب طيب أردوغان المتتالية في عدد من الملفات.

وقال كليجدار أوغلو أن أردوغان يسعى لحكم البلاد من خلال سياسة الاستقطاب والتكتلات، وأن تركيا فقدت استقلالها السياسي والاقتصادي بنسبة كبيرة خلال السنوات العشر الأخيرة، زاعماً تسليم أردوغان تركيا للمحتكرين في لندن، وأنه يفعل ما يطلبونه.

وكان كليجدار أوغلو سبق وأن أعلن أن إنجلترا ستحصل على ٤٥٠ مليار دولار فوائد قروض من القطاع العام والخاص في تركيا.

وبحسب البنك المركزي التركي تبلغ ديون القطاع الخاص الخارجية في تركيا ٢٤٠ مليار و٥٠٠ مليون دولار أمريكي.

وفي حديثه مع صحيفة (بيرجون) ذكر كليجدار أوغلو أن تركيا أصبحت تستدين لسداد فوائد الديون التي اقترضتها.

ولفت كليجدار أوغلو إلى رضوخ أردوغان لقرار رفع الفائدة، رغم أنه كان يصر في كل خطابه عن عدم رفع الفائدة، لكنه استجاب لأن كل الأطراف التي تسعى للاستدانة منها اشترطت رفع الفائدة وفقاً لوجهة نظر كليجدار أوغلو.

وقال رئيس حزب الشعب الجمهوري أن الرئيس التركي أفقد تركيا استقلالها السياسي والاقتصادي بتنازلاته المستمرة، مدلاً على ذلك بالقول: "اليوم ينفذ -أردوغان- كل مطالب هذه القوى، ينفذ مطالب القوى الاستعمارية في كل المجالات بما يشمل أيضاً الإفراج عن القس الأمريكي، والإفراج عن الصحفيين الفرنسيين والألمان في أعقاب لقاءاته مع ميركل وماكرون. ومؤخراً قضية جريمة قتل جمال خاشقجي... تجاهل مغادرة القنصل السعودي الذي يعد الشاهد الرسمي الذي يعرف المتهمين، ورغم أنه لم يتورط مباشرة في الجريمة. كل هذه الأمور أدلة ملموسة على فقدان تركيا لاستقلالها السياسي والاقتصادي".

وكانت وزارة التجارة والميزانية التركية قد أعلنت أن الديون الخارجية لتركيا بلغت ٤٥٧ مليار دولار اعتباراً من الثلاثين من يونيو/حزيران.

دميرتاش يعلق على قرار المحكمة الأوروبية برسالة موجهة الى الرأي العام

ANF : ٢٤/١١/٢٠١٨

علق الرئيس المشترك العام السابق لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP)، والمعتقل في سجون الدولة التركية صلاح الدين دميرتاش، على قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ان اعتقاله جاء دون وجه حق، و أكد انه لم يتخل عن إيمانه بالديمقراطية والعدالة، الذي يستمد من الشعب، كما تقدم دميرتاش بالشكر لحزب الشعوب الديمقراطي والشعب الداعم له.

وقال الرئيس المشترك العام السابق لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش بعد صدور قرار عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يطالب أنقرة بالإفراج عنه: "يجب إنهاء حملات الاعتقال"، جاء ذلك في رسالة له موجهة إلى الرأي العام، وقراها محاموه في اعقاب اللقاء به بسجن ادرنه التركي.

وجاء في نص الرسالة انه "مع صدور هذا القرار عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، تم تثبيت التسجيل القانوني لاعتقالي كرهينة سياسية. وكما قلنا منذ اليوم الأول" العمليات التي تستهدف حزب الشعوب الديمقراطي ومحاكماتنا واعتقالنا لا يمت للقانون بصلة، وجميعها تنبع من خلفيات سياسية. لقد هدم هذا القرار جميع الافتراءات والقضايا التي كان يتم محاكمتنا على أساسها. لقد ارتكبت جميع المحاكم التي حاكمتني -وفي مقدمتها المحكمة الدستورية- انتهاكات كبيرة، وجاء هذا القرار ليؤكد ويسجل جميع تلك الانتهاكات. الوصاية التي تمارسها السياسة على القضاء تشكل تهديداً كبيراً على مستقبل المجتمع والديمقراطية. هذا الموضوع لا يتعلق بقضيتي فحسب، فكما أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قرارها، ما يحدث يشكل خطراً على مجتمع تركيا ككل. منذ عامين يتم اعتقالي دون وجه حق، وبالرغم من ذلك لم أتخل عن إيماني بالديمقراطية والعدالة، وهنا أستمد إيماني من الشعب. أتقدم بالشكر لحزب الشعوب الديمقراطي وشعبنا وجميع من يدعمنا".

وقال محامي دميرتاش، رمضان دمير، في المؤتمر الصحفي الذي عقده بغرض قراءة الرسالة، في معرض رده على موقف أردوغان الذي صرح أن قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ليس ملزماً لتركيا، ان "هذا التصريح لا يصدر من بلاد تحترم القانون. هذا التفكير يناقض منطق دولة القانون. المادة التسعون من الدستور واضحة للعيان، والمادة السادسة والأربعون من نظام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كذلك واضحة للعيان. لذلك ليس لرئيس الجمهورية ولا لرئيس الوزراء ولا للنائب العام ولا لأي شخص آخر أن يقول أنه لا يهتم بهذا القرار".

وكانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ادانت الثلاثاء، اعتقال دميرتاش، وطالب باطلاق سراحه على الفور.

أعرب عن قلقه البالغ من استمرار اعتقال أكاديميين ونشطاء

الاتحاد الأوروبي مخاطباً تركيا: تطلوا بالديمقراطية وأطلقوا سراح ديميرتاش

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١١/٢٤

أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ من استمرار اعتقال أكاديميين ونشطاء في تركيا، وطالب بالإفراج الفوري عن منافس الرئيس التركي المرشح الرئاسي السابق صلاح الدين ديميرتاش.

جدد الاتحاد الأوروبي مطالبه بالإفراج عن السياسي الكردي المعارض والمرشح الرئاسي السابق صلاح الدين ديميرتاش، وقالت الممثلة العليا للسياسة الخارجية الأوروبية فيديريكا موغيريني، من أنقرة، "نأمل أن يتم الإفراج عنه قريباً"، بعد أكثر من سنتين على سجنه.

وأعربت وزيرة الخارجية للاتحاد الأوروبي عن "مخاوف جدية" بشأن استمرار الاعتقالات للأكاديميين والناشطين في تركيا، وتناقلت الصحف، حديثها في مؤتمر صحفي بعد محادثات مع وزيرة الخارجية التركية، حيث دعت فيديريكا موغيريني أيضاً إلى إطلاق سراح زعيم حزب الشعوب الديمقراطية، وذلك تمشياً مع حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هذا الأسبوع، حيث تأتي هذه التصريحات بعدما طالبت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هذا الأسبوع تركيا بإنهاء توقيف ديميرتاش المسجون منذ أكثر من سنتين، وهو القرار الذي عارضه الرئيس التركي واعتبره غير ملزم.

وأعربت مسؤولة السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية عن قلقها من توقيف مثقفين مرتبطين برجل الأعمال عثمان كفال المسجون في تركيا منذ أكثر من عام، وأيضاً أعربت عن قلق الاتحاد الأوروبي من سجن وتوقيف نشطاء المجتمع المدني والأكاديميين والباحثين ورجال الأعمال الأتراك، وتابعت: "تركيا ستكون أقوى بمجتمع موحد ووسائل إعلام حرة وحوار دائم ومفتوح بين المجتمع المدني والقادة".

وجاءت زيارة المسؤولة الأوروبية والوفد المرافق لها المعني بعملية توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي، في وقت لا تزال فيه المفاوضات مجمدة، كما تزيد انتقادات حقوق الإنسان من إمكانية نسف الحلم التركي بالانضمام للتكتل الأوروبي، وزعم وزير الخارجية التركي مجدداً خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع الوفد الأوروبي، أن تركيا كان هدفها دائماً الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كدولة "كاملة العضوية"، معتبراً إن "التصريحات التي تستبعد تركيا وتجاهل وضعها كعضو مرشح لا تفيد في شيء".

وشنت تركيا مجدداً حملة للإبادة السياسية شملت مئات من الأكاديميين والنشطاء. ووفقاً لإحصائيات رسمية، فقد أعلن وزير العدل التركي عبد الحميد جول الأعداد الرسمية للسجناء والمعتقلين في البلاد، موضحاً إن السجون التركية تضم ٢٦٠ ألف شخص، من بينهم ٢٠٢ ألفاً و٤٣٤ شخصاً صادرة في حقهم أحكام، و٥٧ ألفاً و٧١٠ منهم.

وكان الوزير "العدل" التركي قد أعلن مؤخراً، أمام لجنة الخطة والموازنة بالبرلمان، أنه من المقرر افتتاح ٣٨ سجناً جديداً خلال العام الجاري، وتخطط وزارته لإنشاء ٢٢٨ سجناً جديداً في السنوات الخمسة المقبلة، لاستيعاب نحو ١٣٧ ألفاً و٦٨٧ سجيناً جديداً.

والتقت موغيريني والمفوض السامي لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع، يوهانس هان، بوزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو اليوم الخميس، وعقب الاجتماع أدي المسؤولون الثلاثة بتصريحات صحفية مشتركة، حيث أعربت موغيريني عن سعادتها من قرار تركيا تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وجهودها الإصلاحية، مفيدة أن تركيا دولة مرشحة لعضوية الاتحاد وشريك استراتيجي.

ومن جانبه، قال مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون الدول المرشحة لعضوية التكتل، يوهانس هان، بعد محادثات مع وزير الخارجية التركي أن الأوروبيين لديهم مخاوف قوية بشأن العدد الكبير من الصحفيين والأكاديميين الذين ما يزالون محتجزين في تركيا.

وشدد يوهانس هان مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون الدول المرشحة لعضوية التكتل يوم الخميس على أهمية الحوار السياسي. لكنه قال إن التكتل يشعر بالقلق إزاء اعتقال صحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء من المجتمع المدني.

وأضاف هان في المؤتمر الصحفي وإلى جواره جاويش أوغلو "يجب أن تعتمد الإجراءات الجنائية والقضائية على افتراض البراءة. يجب أن يتمكن الصحفيون ونشطاء المجتمع المدني من أداء عملهم المهم".

وكان هان يشير إلى الناشط الحقوقي المسجون عثمان كافالا و١٣ أكاديميا احتجزتهم السلطات الأسبوع الماضي في إطار تحقيق يتهمهم بمحاولة الإطاحة بالحكومة من خلال احتجاجات حاشدة في عام ٢٠١٣.

وفي بيان صدر عقب الاجتماعات التي عقدت يوم الخميس، قال الاتحاد الأوروبي إن على تركيا "اتخاذ إجراء حاسم لتغيير الاتجاه الراهن لحكم القانون والحقوق الأساسية".

ورد جاويش أوغلو سريعا على ذلك داعيا الاتحاد الأوروبي للتوقف عن الدفاع عن "هؤلاء المنخرطين في أنشطة تهدف إلى إسقاط الحكومة التركية المنتخبة ديمقراطيا".

ورفض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الخاص بدمرداش قائلا إنه يرقى إلى دعم الإرهاب.

سجن ديميرتاش يشعل حرباً كلامية بين تركيا وأوروبا

هذا وتبسبب رفض انقرة قرار محكمة الاتحاد الأوروبي بإطلاق سراح المعارض الكردي المعتقل في سجون السلطات التركية "صلاح الدين ديميرتاش" في إشعال حرب كلامية بين تركيا وأوروبا، حيث قالت تركيا الجمعة، إن الاتحاد الأوروبي "يتجاوز قليلا الحدود"، بدعوته إلى إطلاق ديميرتاش المسجون منذ أكثر من سنتين.

وصرح وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو لشبكة "سي إن إن ترك" الجمعة: "لقد تجاوزت الحدود قليلا"، وذلك بشأن تصريحات وزيرة خارجية الاتحاد فيديريكا موغيريني، التي عبرت عن الأمل في إطلاق سراح صلاح الدين ديميرتاش "قريبا".

وألقي القبض على ديميرتاش (٤٥ عاماً)، وهو أحد أشهر السياسيين الأتراك، في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٦ في اتهامات تتعلق بالإرهاب، وحكم عليه بالسجن أكثر من ٤ سنوات في سبتمبر (أيلول) الماضي بتهمة إهانة رئيس الجمهورية، بسبب كلمة ألقاها عام ٢٠١٣، لكنه يواجه اتهامات أخرى كثيرة. واعتقلت السلطات التركية أكثر من ٧٧ ألف شخص، وعزلت أكثر من ١٧٠ ألفاً آخرين، أو علقت مهامهم، في إطار عمليات التطهير التي أعقبت محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها البلاد وتعرضت لانتقادات حادة في الخارج، لكن أنقرة تعتبرها ضرورية للقضاء على أي خطر بحصول تمرد. ويقول الغرب ومعارضون لإردوغان إنه يستغل محاولة الانقلاب الفاشلة في سحق معارضيه وتأسيس نظام حكم ديكتاتوري في تركيا.

"الرفاه من جديد" .. حزب تركي لنجل نجم الدين أربكان

وكالات متعددة: ٢٤/١١/٢٠١٨

بعد أكثر من ٢٠ عاماً على حظر حزب "الرفاه"، الذي أسسه الزعيم التركي الراحل نجم الدين أربكان، من قبل العسكر الانقلابي، يعود نجله فاتح أربكان للإعلان اليوم عن تأسيس حزب "الرفاه من جديد"، في ظل أوضاع سياسية تركية مختلفة، مع أقول نجم قوة الجيش.

ففي عام ١٩٩٨، أجبر العسكر رئيس الوزراء الأسبق، والزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان، على الاستقالة من حكومته، وإغلاق حزبه لاحقاً، ومنع من مزاولة العمل السياسي، وهي مسيرة تعرض فيها للاعتقال، ليؤسس أحزاباً أخرى، ولكن بقيت تلك القوى ترتبص به وتلاحقه إلى حين تولى حزب العدالة والتنمية الحكم في عام ٢٠٠٢، واستطاع الأخير تقليص أظافر الجيش.

وبعد صلاة الجمعة اليوم، أعلن فاتح أربكان أنه قدم طلبه بشكل رسمي إلى وزارة الداخلية التركية من أجل تأسيس الحزب الجديد، مبيناً في تصريحات صحافية أن "الوقت اكتمل ليأتي وقتهم، وبعد حيرة سنوات، وبفرحة أرف لكم البشرى بتأسيس الحزب، الذي سيكون وفق ما يرغب فيه الشعب التركي، بعيداً عن التجاذبات أو أي انتقام". وأضاف "نحن قادمون من أجل الشكر لكل أعمال الخير، ومباركة من فعلها، وتقديرها، ومع هذا سنعمل من أجل إكمال النواقص، وتصحيح الأخطاء، وهذه الخطوة تاريخية للأمة الإسلامية وللشعب التركي، وأن هذه الخطوة هي نقطة تحول في تاريخ الشعب".

ومن اللافت أن هذا الحزب يشترك فيه حفيد السلطان عبد الحميد الثاني، المدعو عبد الحميد كايهان عثمان أوغلو، حيث انتشرت صورهما وهما يوقعان الطلب أمس، على وسائل التواصل الاجتماعي، كما أن فاتح أربكان أعلن ذلك في كلمته.

ولعل وجود هذا الحزب ذي التوجه الإسلامي، يعد بديلاً مناسباً للناخبين المحافظين، عن حزب العدالة والتنمية الحاكم، وفي حال لم يحقق الحزب بداية جيدة كما حصل مع أربكان الأب، فإن المضي قدماً بخطى ثابتة ربما يؤثر في الحياة السياسية التركية، ويستقطب تيارات وقادة إسلاميين له، ممن لا يتوافقون مع توجهات حزب العدالة والتنمية.

ونقلت وسائل الإعلام التركية عن نمل قره موللا أوغلو، رئيس حزب السعادة الذي أسسه أربكان الأب، أن مكان فاتح أربكان هو الحزب الذي أسسه والده، أي حزب السعادة، معتبراً تشكيل الحزب "عملية خاطئة".

ويرى مراقبون أن هذه العودة ربما سيكون لها وقع في الشارع التركي، خاصة مع انخفاض شعبية حزب العدالة والتنمية الحاكم، واضطراره للتحالف مع حزب الحركة القومية اليميني المتطرف، وتصريحات فاتح أربكان تشير إلى أنه قادم بقوة ليستكمل مسيرة العدالة والتنمية، التي أزاحت حكم العسكر، وغيّرت نظام حكم البلاد، وزال خطر الانقلابات، مع الحفاظ على علمانية الدولة.

ونجم الدين أربكان من أبرز زعماء تيار الإسلام السياسي في تركيا، وقد بدأ حياته السياسية بعد تخرجه من كلية الهندسة، وأصبح رئيساً لاتحاد النقابات التجارية ثم انتخب عضواً في مجلس النواب عن مدينة قونية، لكنه منع من المشاركة في الحكومات المختلفة بسبب نشاطه المعادي للعلمانية، وتولى رئاسة وزراء تركيا في الفترة بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧، أيام كان رئيساً لحزب الرفاه، قبل تنحيه بفعل تدخل الجيش وحظر حزب الرفاه وأحيل أربكان إلى القضاء بتهم مختلفة، منها انتهاك موثيق علمانية الدولة، ومنع من مزاولة النشاط السياسي لخمس سنوات، لكن أربكان لم يغادر الساحة السياسية فلجأ إلى المخرج التركي التقليدي ليؤسس حزباً جديداً باسم الفضيلة بزعامة أحد معاونيه وبدأ يديره من خلف الكواليس.

وتم حظر هذا الحزب في عام ٢٠٠٠. ومن جديد عاد أربكان ليؤسس بعد انتهاء مدة الحظر في عام ٢٠٠٣ حزب السعادة، لكن خصومه من العلمانيين، تربصوا به ليجري اعتقاله ومحاكمته في نفس العام بتهمة اختلاس أموال من حزب الرفاه المنحل، وحكم عليه بالسجن عامين وكان يبلغ من العمر وقتها ٧٧ عاماً.

وخلال وجوده في إحدى حكومات بولنت أجاويد، حاول أربكان فرض بعض قناعاته على القرار السياسي التركي، وأسهم في تطوير العلاقات مع العالم العربي، وأظهر أكثر من موقف مؤيد صراحة للشعب الفلسطيني ومعاد لإسرائيل.

أردوغان يحول تركيا إلى دولة أحياء- أموات؟

صحيفة "ذي اراب ويكلي" ٢٠١٨/١١/٢٤

شكل ما دار خلال جلسة نقاش برلماني تركي منطلقاً لمقال الصحافي ياوز بيدري في صحيفة "ذي اراب ويكلي" اللندنية. فقد قال رئيس المجلس النيابي وهو عضو في حزب العدالة والتنمية: "نحن نظهر الجميع" من غير المفاجئ أن نخباً تركية كثيرة بدأت تبحث عن الحياة خارج تركيا. وهي تنضم إلى هجرة جماعية لأولئك الذين يفقدون الأمل سريعاً وكلمة "الجميع" تعني كل الذين يختلفون مع حزب الرئيس التركي. "التطهير" هو نمط أسسه الحزب عبر إقالة "الجميع" من مؤسسات الدولة والمناصب العامة. ومع دخول تركيا عامها الثالث بعد الانقلاب الفاشل، لم يتباطأ هذا التطهير. رد النائب الكردي ميرال دانيش بشطاش قائلاً: "انظر حضرة الرئيس المحترم، حين يأتي الوقت وتصبح موضع اتهامات جنائية، لن أتردد وأصدقائي للدفاع عنك قانونياً، لكن الآن، ماذا تظن أنك فاعل حين تقول إنك تطهر الجميع؟ لقد طردتم قضاة، ضباط شرطة، ضباط جيش، معلمين، مهندسين، أطباء. من تظنون أنفسكم؟"

يوضح بيدري أن هذا النقاش حدث حينما كان البرلمان يدرس مشروع قانون مثير للجدل. إن الأطباء الذين أقيلو من المؤسسات الصحية العامة بمرسوم رئاسي بعد اتهامهم بالارتباط بمجموعات إرهابية، سيمنعون من العمل في القطاع الخاص. إن تقريراً صادراً عن منظمة العفو يقدّر عدد الأشخاص الذين تم إعفاؤهم من مناصبهم بعد انقلاب ٢٠١٦ ب ١٥٠ ألف شخص تقريباً. من بين هؤلاء بيروقراطيون من وزارات الحكومة المركزية إضافة إلى مسؤولين إداريين على المستوى المحلي. كما قال بشطاش، هنالك قضاة وضباط في الشرطة والجيش وأساتذة وأطباء من بين هؤلاء. تحدثت منظمة العفو إلى ٩٠٠ مسؤول تعرضوا للطرد وخلصت إلى أنه لم يكن هنالك من أمل أمامهم كي يعيشوا بشكل طبيعي مجدداً ناهيك عن العودة إلى مناصبهم. إن لجنة تلقي الشكاوى عملت لأكثر من سنة لكنها لم تفعل أي شيء تقريباً بالنسبة إلى المعارضين، وفقاً للمنظمة نفسها.

إن مشروع القانون الذي هو في الطريق إلى التصويت هو فعل تطهير خطير. في بعض المحافظات التركية، يتسبب النقص في الأطباء والعاملين في القطاع الصحي بمشاكل عدة. يرفع النواب المعارضون الصوت إزاء هذه المسألة لكنهم لا يتلقون آذاناً صاغية بشكل صحيح من قبل برلمان يسيطر عليه التحالف القومي الإسلامي بين حزب الحركة القومية وحزب العدالة والتنمية.

يضاف إلى ذلك أن الرئاسة التنفيذية الجديدة في تركيا تعني شللاً في البرلمان التركي. هنالك نمط واضح في المجموعات المستهدفة بالتطهير وهو يوضح الهدف الاستراتيجي لحكومة أردوغان التي تتألف من كوادري قوميين وإسلاميين متشددين.

على الرغم من مرور وقت طويل على الانقلاب الفاشل، يقول معارضون من داخل وخارج البرلمان إن الدولة التركية مصممة على تحويل المجموعات المعارضة تعسفاً إلى "أموات-أحياء". ومن بين هذه المجموعات الغولنيين والكرد المتعاطفين مع حزب الشعوب الديمقراطي والعلمانيين واليساريين بشكل عام. بحسب وجهة النظر الرسمية، يشكل هؤلاء أعداء داخليين للدولة والمجتمع.

لو تم إقرار هذا القانون سيفرض حظر على بعض الأطباء من ممارسة الطب في القطاع الخاص. أما بالنسبة إلى سبب استهداف هذه الفئة تحديداً، فيشير بيدري إلى أن من سيطر بشكل واسع على هذا القطاع بشكل تقليدي هم العلمانيون الذين يميلون لليسار، خصوصاً في النصف الغربي من الأناضول والمحافظات التي يسيطر عليها الكرد في جنوب شرق تركيا. يعلم أردوغان أنه على الأرجح لن يستطيع كسب تأييدهم. ما يوشك الأطباء أن يواجهوه هو ما سبق أن واجهه أشخاص من مهن أخرى كالمحاماة. إن محامين معارضين كثيراً موجودون في السجن أو محرومون من أهلية ممارسة مهنتهم. الرد الرسمي على ما تراه الدولة أنه عدم ولاء هو العقوبة القصوى: الهبوط إلى منطقة الأموات الأحياء. ويبدو أن السلطات غير مهتمة بأن هذا السلوك مدمر بالنسبة إلى دولة تعاني من نقص في اليد العاملة المؤهلة. إن استنتاجات منظمة العفو الكئيبة قد تكون صحيحة. إذا تم الوصول إلى الهدف الاستراتيجي الذي تخاف منه المعارضة، سيتحول ملايين المواطنين إلى ما وصفه أحد الصحافيين يوماً بـ "الزومبي" (الأموات الأحياء) لأنهم "غير مرغوب بهم". من غير المفاجئ أن نخباً تركية كثيرة بدأت تبحث عن الحياة خارج تركيا. وهي تنضم إلى هجرة جماعية لأولئك الذين يفقدون الأمل سريعاً بأن تذهب تركيا بالاتجاه الصحيح.

كالكان: الوحدة الوطنية سبيلنا إلى النصر الكبير

مصممون على تصعيد المقاومة ونؤكد أننا سنحقق النصر

ANF : ٢٠١٨/١١/٢٥

بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس حزب العمال الكردستاني (PKK)، تحدث عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمال الكردستاني دوران كالكان لوكالة فرات للأنباء (ANF) عن أهدافهم ونضالهم في الذكرى الحادية والأربعين من عمر الحركة.

وأوضح أنهم وكما تعلموا في مدرسة القائد أوجلان سيلخصون من نضال العام الـ ٤٠ كل الأخطاء والسلبيات وعلى أساسها وانطلاقاً من مبدأ النقد والنقد الذاتي وسيعملون على دعم تنظيمهم لخوض نضال ومقاومة العام الجديد من عمر الحركة بشكل مخطط، مدروس وأكثر عزمًا على تحقيق الانتصار.

وأشار كالكان إلى أن ذكرى تأسيس PKK هذا العام يتم الاحتفال بها بشكل غير مسبق، في كل مكان. وقال: "شعبنا المضحي وأصدقائه يحتفلون هذا العام بشكل واسع بذكرى تأسيس الحزب ويطمحون إلى مستقبل أفضل بكل ثقته وإيمانه من خلال حركتنا. ويعملون على فهم فكر أوجلان وPKK وإيصاله إلى الجميع في كل مكان وشعارهم الموحد هو: سنواصل النضال حتى كسر العزلة ودحر الفاشية.

وتطرق كالكان في حديثه إلى قرار الولايات المتحدة الأمريكية الأخير بحق قيادات حركة التحرر الكردستانية الثلاث. وتابع: "أمريكا، التي قادت المؤامرة الدولية في العام ١٩٩٩، تحاول اليوم انعاش المؤامرة التي أفشلها فكر أوجلان. القرار الأخير وإن دل على شيء فهو يدل على أن المؤامرة الدولية وبعد مضي عشرين عاماً أثبتت فشلها. ولو تمكنت أمريكا وحلفاؤها من تحقيق أهدافها من المؤامرة التي استهدفت القائد APO قبل عشرين عاماً لما تكررت ولجأت إلى إصدار قرار كالذي صدر قبل عشرين عاماً".

وأكد أن "هذا القرار بمثابة اعتراف بالفشل من قبل قوى المؤامرة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى الآن فإن معالم المخطط الجديد غير واضحة بشكل جيد لكن الواضح أنها تمهد لشن هجوم، وخلق المزيد من الفوضى وتخويف بعض الأطراف الكردية وتمزيق وحدة صف بعض الأطراف الأخرى".

ولفت كالكان إلى أن فاشية حزب العدالة والتنمية AKP وحليفها حزب الحركة القومية MHP التي تواصل ممارسة سياسات الإنكار والإبادة تتجه في طريقها إلى الهزيمة، مؤكداً أن حركة التحرر الكردستانية والشعب الكردي في نفس الوقت يزداد قوة. وأضاف "بالنظر إلى العشرين عاماً الماضية على المؤامرة مازلنا نحقق المكاسب ونزداد قوة وبتنا أقرب إلى تحقيق النصر من أي وقت مضى. ومن الضروري أن نواصل نضالنا ضد هذه الهجمات وهذا ما سيحقق النصر لحركة التحرر الكردستانية".

وحذر كالكان من خطورة هذه الهجمات الجديدة التي تستهدف حركة التحرر، وقال: إن "القوى الرجعية التي تمارس سياسات الإنكار والإبادة تتصيد الفرص للانقضاض على حركة التحرر وإبادة الكرد، هدفها تصفية PKK، تشتيت الكرد ومواصلة سياسات الإنكار والإبادة".

وشدد على أن "هذه المخاطر لاتزال تشكل خطراً على الكرد ولم تزل. لكن مع مواصلة النضال فيمكن إضعاف هذه القوى إلى حد كبير. الولايات المتحدة الأمريكية وخلال السنوات الخمس أو الست الأخيرة حسنت علاقتها

وموقفها من الشعب الكردي في بعض الأماكن وخاصة في روج آفا وشمال سوريا وهذا ما منحها بعض القيمة على المستوى العالمي لكن اليوم ومن خلال قرارها الأخير بحق قيادات التحرر الكردستاني فقدت تلك القيمة".

وأضاف "الشعب الكردي وشعوب المنطقة والقوى الديمقراطية مستاءة جداً من هذا القرار وغاضبة منه. بهذا القرار تفقد الولايات المتحدة الأمريكية هيبتها، في سبيل نيل بعض الدعم من الجانب التركي، ولثني تركيا عن توطيد علاقتها مع روسيا وإضعافها واستخدام تركيا كأداة في صراعها مع إيران. ولتحقيق هذا تدعم بشكل وآخر سياسات إبادة الكرد، ومن ثم فهي شريكة في أي هجوم يستهدف الكرد".

وتابع: "أمريكا تريد قطع العلاقة بين تركيا وروسيا وتحقيق مصالحها القذرة، الضيقة، سياسياً وعسكرياً، وهذا من خلال دعم فاشية MHP – AKP التي تشن حربها على القوى الداعية إلى الحياة الحرة والشعوب المضطهدة الأصلية في المنطقة والشعب الكردي. بمعنى آخر هذه محاولة لإنعاش المؤامرة وعلى الجميع أن يدرك حجم المخاطر ويسعى إلى وضع حد لهذه المؤامرة".

وبالحديث عن أهمية توحيد الصف الكردي في المرحلة الراهنة قال كالكان، إن "العدو عدو وسيواصل عداه طالما هو قادر على إيذاك. لذا يتوجب على الكرد أن يدركوا هذه الحقيقة ويتعاملوا مع هذه القرارات بشكل جدي ويواصلوا الحذر منها".

وأكد أنه "يتوجب تحقيق وحدة الصف الكردي وعقد المؤتمر الوطني الكردي. كذلك على جميع أبناء الشعب الكردي وأصدقائه في كل العالم أن يدركوا أن هذا القرار له أبعاد أخرى ويستهدف الجميع ولا يستهدف PKK أو جزءاً من الكرد".

وشدد على ضرورة أن تعلن جميع الأحزاب الكردستانية موقفها بكل وضوح من هذا القرار، لافتاً إلى أن "هناك حاجة كبيرة في هذه المرحلة إلى تصعيد النضال. هذا القرار وفي شخص قيادات حركة التحرر يستهدف حرية كردستان، سياسة وأحزاب كردستان وكل القوى الثورية، ويستهدف الديمقراطية في الشرق الأوسط وكل العالم. لذا على الجميع أن يعلن موقفه من هذا القرار ويصعد من نضاله وهذا هو سبيل النجاح".

وأوضح دوران كالكان في ختام اللقاء، أن "العدو يحاول في ذكرى تأسيس الحزب تجديد المؤامرة وإنعاشها. والأهم بالنسبة لنا هو إعادة تنظيم صفوف المقاومة ضمن الحركة وفقاً لما تم الوصول إليه من خلال الاجتماع المركزي للحركة. نحن نبدأ عامنا الجديد بكل قوة وأكثر تنظيماً. أهدافنا كبيرة ونصرنا سيكون كبيراً".

وأضاف "هدفنا تحقيق حرية القائد APO وحرية كردستان هذا العام لهذا بدأنا النضال على أساس "كسر العزلة، دحر الفاشية وتحقيق الحرية لكردستان". وضد المؤامرة الدولية سنواصل نضالنا بكل روح فداية، كحركة وشعب".

وختم حديثه قائلاً: "نحن مصرون على تصعيد المقاومة ونؤكد أننا سنحقق النصر. وعلى هذا الأساس نهني قائد الحركة أوجلان، وكل أبناء شعبنا الوطني، رفاقنا في كل مكان وأصدقائنا. وندعو الجميع في كل مكان إلى المشاركة بكل حماس في احتفاليات الذكرى الأربعين لتأسيس حزب العمال الكردستاني".

إضراب عن الطعام في ممثلية HDP باقليم كردستان

ROJ : ٢٥/١١/٢٠١٨

بدأ ممثلو حزب الشعوب الديمقراطي في اقليم كردستان باضراب دائم عن الطعام على شكل مجموعات متناوبة، يوم (٢١ تشرين الثاني) في مقر ممثلية HDP بمدينة أربيل. ودخل الاضراب في يومه الخامس، وهدفه رفع العزلة على قائد حزب العمال الكردستاني عبدالله اوجلان. كما يأتي الاضراب تضامناً مع النائبة عن الحزب ليلي كوفن المضربة عن الطعام منذ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٨، والمعتقلة حالياً في سجن A بمدينة آمد. وتناوبت في اليوم ثالث مجموعة أخرى عن الثانية، وتبقى عملية الاضراب مستمرة بالتناوب بين المجموعات حتى تحقيق هدفها. وقال ممثل الحزب عابد ايكة في مؤتمر صحفي "اننا قمنا منذ ٢١ تشرين الثاني الجاري بالاضراب عن الطعام احتجاجاً على العزلة المفروضة على القائد اوجلان، وتضامناً مع الاضراب الدائم عن الطعام الذي اعلنته النائبة عن حزبنا والمعتقلة في سجون الزام التركي ليلي كوفن للهدف ذاته، منذ ٧ تشرين الثاني الجاري". ووجه ايكة شكره الى جميع القوى السياسية والمدنية التي اعربت عن تضامنها المعنوي مع نشاط الاضراب واجرت زيارة الى مقر الممثلة لهذا الغرض، متمنياً ان يزيد من مواقف التضامن مقبل جميع الاحزاب في جنوب كردستان، مشيراً ان هجمات الدولة التركية اليوم على الكرد في شمال كردستان وغدا (ويقصد المستقبل) سيكون لها هجوم على الاجزاء الاخرى ايضاً. والجدير بالاشارة الى ان عضو مجلس ممثلية حزب الشعوب الديمقراطي HDP، ناصر ياغز، وهو من ضمن المضربين عن الطعام، قال انه سيواصل الاضراب الابدي حتى تنتهي العزلة على القائد اوجلان.

حتى الرضع الكرد لا يسلمون من السجون التركية

Xeber24.net : ٢٥/١١/٢٠١٨

يطالب الاتحاد الاوروبي تركيا بالمزيد من الحريات واطلاق سراح السجناء الذين تم اعتقالهم لاسباب سياسية او بتهم باطلّة تطلقها السلطات التركية على كل من تريد ان تزج بهم في السجن، لكن هذا المطلب يزعج تركيا كثيراً وتدعي بأنها دولة ديمقراطية لكن في الحقيقة حتى الرضع لا يسلمون من سجونها، حيث عادت طفلة من كرد تركيا إلى حضن أمها مرة أخرى، لكن في السجن حيث تتهم الأم بدعم حزب العمال الكردستاني. وتسلمت زليخة محمد عقيل المعتقلة في السجون التركية، طفلتها دجلة البالغة من العمر عامين لتكمل حياتها داخل السجن، بعد أن فارقتها عدة أشهر حيث لم ينجح جدها في توفير مكان لها بجانب سجن أمها. وبحسب صحيفة "زمان"، اعتقلت زليخة محمد عقيل (٣٠ عاماً) وزوجها محمد عقيل كاراداش (٣٠ عاماً)، في نوفمبر ٢٠١٧، بتهمة عمل دعائية ودعم لحزب العمال الكردستاني والانتماء له، ودخلت الأم مع طفلتها إلى السجن بينما لم تتجاوز عامها الأول. وكانت الطفلة دجلة بجوار أمها داخل السجن في مدينة أورفا لمدة عشرة أشهر، إلا أن السلطات قررت فصلها عن أمها وتسليمها إلى جدها قبل ثلاثة أشهر بسبب "الازدحام داخل السجن". ومع دخول دجلة عامها الثاني، عادت الجمعة إلى حضن أمها مرة أخرى داخل السجن. يشار إلى أن محكمة تركية أصدرت حكماً على زليخة في نوفمبر ٢٠١٧، بالسجن ٤ سنوات وشهرين، بينما حكمت على زوجها بالسجن ٩ سنوات. يذكر أن جمعية حقوق الإنسان التركية أعلنت، في تقريرها لعام ٢٠١٨، أن السجون التركية تضم ٧٤٣ طفلاً بجانب أمهاتهم، فيما اعتبر تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، أن وجود معتقلات قبل الوضع بفترة قصيرة أو بعده مثير للقلق، مشيراً إلى أن أعداد الأطفال الموجودين داخل السجون بجوار أمهاتهم حوالي ٦٠٠ طفل.

تركيا ثاني دول العالم من حيث أعداد السجناء مقارنة بتعداد السكان

موقع "جريدة الزمان التركية" : ٢٥/١١/٢٠١٨

كشفت بيانات منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون (OECD)، لعام ٢٠١٨، أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول عالمياً على رأس قائمة الدول التي تضم أكثر عدد من السجناء مقارنة بتعداد السكان، بينما جاءت تركيا في المركز الثاني. جاء ذلك في تقرير أعدته منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون (OECD) حول أعداد السجناء حول العالم مقارنة بالتعداد السكاني لكل دولة خلال عام ٢٠١٨. وأوضحت أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول عالمياً على رأس قائمة الدولة الأكثر من حيث عدد السجناء مقارنة بتعداد السكان، بنسبة بلغت ٦٥٥ سجيناً بين كل ١٠٠ ألف نسمة. بينما جاءت تركيا في المركز الثاني بنسبة ٢٨٧ سجيناً بين كل ١٠٠ ألف نسمة. أما المركز الثالث فقد كان من نصيب إسرائيل التي بها ٢٦٥ سجيناً بين كل ١٠٠ ألف نسمة. أما نهاية القائمة فقد كانت من نصيب آيسلندا التي تضم ٣٨ سجيناً بين كل ١٠٠ ألف نسمة، وقبلها اليابان. يشار إلى أن أعداد السجناء في تركيا شهدت زيادة كبيرة عقب محاولة انقلاب ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦، حيث ألقت قوات الأمن التركية القبض على أكثر من مائة ألف شخص بتهمة الانتماء لتنظيمات إرهابية. وبحسب تقارير شهر سبتمبر/ أيلول الماضي، حول السجون التركية البالغ عددها ٤٤٩ سجنًا، يوجد ٢٥٣ ألفاً و٥٣٥ سجيناً ومعتقلاً.

أردوغان: لا نسعى لسلب عقول أمتنا بل كسب قلوبهم وأفئدتهم

موقع الرئيس التركي : ٢٥/١١/٢٠١٨

شارك رئيس الجمهورية التركية ورئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم رجب طيب أردوغان في اجتماع بمركز الخليج للمؤتمرات في مدينة إسطنبول للتعريف بمرشحي حزبه للانتخابات البلدية المقبلة التي ستقام في ٣١ مارس/ آذار ٢٠١٩. وألقى السيد الرئيس كلمة خلال الاجتماع تطرق فيها إلى الإنجازات البلدية التي حققها حزبه خلال الفترة الماضية.

وفي بداية كلمته أشار الرئيس أردوغان إلى أن حزبه شارك منذ تأسيسه في ١٤ استحقاقاً انتخابياً تمكن من تحقيق الانتصار بها جميعاً، وقدم السيد الرئيس الشكر الجزيل إلى كافة المواطنين الذين منحوه هذه الثقة.

أعرب أردوغان عن شكره العميق لرئيس حزب الحركة القومية دولت بهجه لي لالتزامه بـ "تحالف الشعب". وقال رئيس الجمهورية: "إننا نجدد اليوم مرة أخرى التزامنا بتحالف الشعب الذي يعتبر أحد أهم دعائم أمتنا في كفاحها من أجل البقاء. أقدم شكري الجزيل للسيد دولت بهجه لي لأنه أعلن أن حزبه لن يقدم مرشحين للانتخابات البلدية في ولايات إسطنبول وأنقرة وإزمير وسيدعم مرشحي العدالة والتنمية في تلك الولايات".

أكد الرئيس أردوغان أن حزبه العدالة والتنمية يعمل ليلاً ونهاراً من أجل تقديم الخدمات لأمته. مستطرداً بالقول: "إن رؤيتنا لعامي ٢٠٥٣ و ٢٠٧١ التي سلمناها كأمانة للشباب هي رؤية تحالف الشعب أيضاً. إن البعض يعتقد أن التحالفات مرتبطة بالانتخابات وصناديق الاقتراع فقط. لكننا سنترك التحالف الذي أسسناه ميراثاً للأجيال من بعدنا".

قال الرئيس أردوغان إن رؤساء البلديات الذين ينتمون لحزب العدالة والتنمية حققوا نهضة وتطوراً كبيراً في مختلف المجالات في كافة الولايات. مضيفاً: "لقد طورنا البنى التحتية وقمنا باستثمارات ومشاريع كبيرة في جميع الولايات التي ترأسنا فيها البلديات منذ الانتخابات البلدية الأولى التي شارك فيها حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٤".

وتابع: "إن حزب العدالة والتنمية حقق إنجازات كبيرة في مسيرته على مدار السنوات الـ ١٦ الماضية، وسنواصل إنجاز مشاريع كبرى لخدمة الشعب. لقد وصلت العديد من المدن إلى حد الغرق بسبب الإهمال لسنوات طويلة، ولكنها اكتسبت مظهراً جديداً بفضل بلديات حزب العدالة والتنمية".

"منذ أن وصل حزب العدالة والتنمية للحكم وفزنا بالبلديات سعينا لحل الأزمات التي تشهدها كافة ولاياتنا في مختلف المجالات. وقمنا بإنجاز المشاريع واحداً تلو الآخر. من ناحية قمنا بحل مشاكل مدننا المزمنة واحدة تلو الأخرى ومن ناحية أخرى أكسبنا العمل في مجال البلديات مفهوماً جديداً. إن أسلوبنا في هذا الخصوص واضح وبسيط وهو أننا لا نسعى لسلب عقول أمتنا بل محاولة كسب قلوبهم وأفئدتهم".

كاتب يرصد أسباب الأداء الهزيل للمعارضة التركية

موقع جريدة الزمان التركية : ٢٥/١١/٢٠١٨

تناول الكاتب الصحفي التركي "غوكهان باجيك" الدور المخبى للمعارضة العلمانية في الواقع التركي، في مقاله الذي نشره موقع "أحوال تركية".

أرجع "باجيك" أسباب سقوط اليسار العلماني في كل من تركيا وأوروبا إلى تصرف وسلوك المثقفين العلمانيين في تركيا، والديمقراطيين الاشتراكيين في أوروبا، كحركات دينية أو أخوية إلى حد كبير، ووضعهم حواجز سميكة لإبعاد الآخرين، في حين أن قصصهم المختزلة تصور أنفسهم على أنهم المجموعة الوحيدة التي تولي اهتماماً بالديمقراطية. ويرى أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان استطاع الاستفادة من التيار العلماني الذي يحتل المرتبة الأولى بين خصومه في تحقيق أهدافه، فهو لا يريد القضاء عليهم نهائياً "لأنه المستفيد الأكبر من تقديمهم، سواء كان من خلال أعضائهم في البرلمان التركي أو شاشات التلفزيون، لأن تقديمهم هذا يساعد في إضفاء الشرعية على نظامه الإسلامي.

وفي سياق متصل يوضح "باجيك" المميزات التي وجدها الرئيس أردوغان في إخوانه العلمانيين. الميزة الأولى تتعلق بالمسألة الكردية. فالعلمانيون يدعمون السلام مع حزب العمال الكردستاني، وهو موقف حزب الشعب الجمهوري، وهذا الموقف يجعل المعارضة العلمانية تبدو وكأنها تدعم أعداء تركيا الإرهابيين، إذ تصنف تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حزب العمال الكردستاني كجماعة إرهابية.

وسواء كانت أنقرة تقاتل حزب العمال الكردستاني، أو تجري محادثات سلام، فإن أردوغان يخرج بمظهر جيد. تتعلق الميزة الثانية بجهد أنقرة المستمر لتفكيك حركة فتح الله غولن، التي يتهمها الرئيس بتدبير محاولة الانقلاب الفاشل في عام ٢٠١٦. ويساعد المثقفون العلمانيون، بمشاعرهم المناهضة لأنصار غولن، في إضفاء الشرعية على معركة أردوغان وجني المكاسب السياسية.

ويضرب "باجيك" أمثلة على ذلك من خلال تصرفات بعض العلمانيين التي ترضي أردوغان، فعندما تم إلقاء القبض على أحد المفكرين العلمانيين البارزين في الآونة الأخيرة، قال إن ما هو مخجل بالنسبة له ليس إلقاء القبض عليه، بل اتهامه بالانتماء لحركة غولن. وقال علماني آخر ألقى القبض عليه إن التهم الموجهة إليه جاءت من لائحة اتهام كتبها ممثل ادعاء ينتمي لحركة غولن قبل سنوات ويرحب أردوغان بردود الأفعال هذه، لأنه يفلت من تحمل اللوم.

يؤكد باجيك أن عقلية المثقفين العلمانيين هذه ساعدت أردوغان في تحقيق أهدافه وترسيخ حكمه. كما يرجع الحالة المحزنة التي تعيشها تركيا الآن لفشل المعارضة الأساسية في تركيا التي يمثلها العلمانيون من خلال حزب الشعب الجمهوري والذي يتبع سياسة الاسترضاء بدلا من انتقاد الحزب الحاكم وإظهار عيوبه ويصف حديثهم بالبعيد عن كونه عالمياً، لأنه لا يخاطب الكثير من ضحايا النظام السلطوي اليوم، مثل الكرد أو الأعضاء المتهمين في حركة غولن.

ولأن حديثهم يقلل من حجم المشكلات السياسية التي تواجه تركيا اليوم. فنبغي على العلمانيين، مثل حزب الشعب الجمهوري، أن يعبروا عن غضبهم اليومي رداً على تقطيع أردوغان لأوصال المؤسسات التركية والتآكل المطرد للديمقراطية.

ضحايا جُدد في الدفاع عن الحقوق والحريات المدنية

***هايلي أكاي**

أحوال تركية: ٢٥/١١/٢٠١٨

يوم السبت، قدمنا شاباً آخر من خيرة شباب هذا البلد رهينة للظلم في تركيا، وآمل أن يكون ذلك لفترة وجيزة. فعندما وصلتنا قائمة الـ ١٣ شخصاً الذين تم احتجازهم يوم الجمعة كان يغيت أكسك أوغلو أحد الأسماء التي توقعنا أن يطلقوا سراحها فوراً.

لقد ظننا ذلك، بالطبع لأننا لا زلنا لم نستطع التخلص من تبرير الأمور من أجل فهم المواقف غير المنطقية تماماً. كان احتجاز هؤلاء الأشخاص الـ ١٣ موقفاً غير منطقي ولا معقول أساساً، وكانت التهم بعيدة عن الواقعية، كما كانت هناك مجموعة من الحسابات التي لا نعرفها. نظرنا حولنا يميناً ويساراً، وقیمنا الوضع، وقلنا لن يحدث شيء لـ /أكسك أوغلو في الغالب. لكن الآلهة اختارته كبشاً وفداءً.

ليست هناك إمكانية لمعرفة السبب في اختياره كبش فداء. فبعد هذا القدر من الضجيج والصخب لا يبدو أنهم عازمون على إطلاق سراح أحد، دعونا نقل لقد وقعت عليه القرعة. أكسك أوغلو هو اسم مشهور جداً في مجاله، أي في أعمال المجتمع المدني، ولكنه بالطبع شخص لا يعرفه الرأي العام عن قرب.

أكسك أوغلو إنسان يعمل منذ سنوات من أجل أفكاره المثالية، في مركز المجتمع المدني بجامعة بيلغي منذ تأسيسه وحتى اليوم، وقد ساهم في العديد من الجمعيات والمبادرات وبذل فيها جهوداً. وفي الآونة الأخيرة كان يعمل على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

أما بالنسبة لسبب انجرافه في هذه الموجة من الاحتجاز فيبدو أنه عمله حول قضايا العصيان المدني والأعمال السلمية بعد أحداث احتجاجات منتزه غيزي. ومن الواضح أنه قام بعملية "التسهيل" و"الإدارة والتوجيه" في الاجتماعات التي عقدت في هذا الشأن، وبهذه الطريقة يكون حاول إلغاء النظام الدستوري.

من الممكن الحديث باستفاضة عن التاريخ الطويل لـ /أكسك أوغلو، وعما قام به من أعمال. ولكن جميع الأشخاص الذين يقعون ضحايا لهذه المظالم معتبرون وأجلاء، ومن المؤسف جداً محاولة إثبات ذلك. وبدلاً من الحديث عن ذلك "يبدو أنه سيكون من الأدق والأنسب مناقشة لماذا تحمل هذه الموجة من الترهيب الموجهة لما نسميه "المجتمع المدني" وللمجتمع المدني نفسه، معنى أكثر بكثير من مجرد كونها موجة لسحق المعارضين الموضوعيين.

إننا حين نتحدث عن العاملين في المجتمع المدني أو المدافعين عن حقوقه نجدهم مجموعة لا يسر بها كثيراً قطاع المعارضة الثائرة، والذي يروقه وصفهم بـ "المتأمرين" و"أذناب الاتحاد الأوروبي" و"الليبراليين".

إنها شبكة غير هرمية ربما لم يعرف معظمها البعض الآخر طيلة حياته. إنها تجمع بين أكثر الأمور تبايناً في تركيا، إنها المجموعة الأكثر تنوعاً. يُقال إن الناس المقيمين هنا كانوا منذ سنوات ينجزون أعمالاً قليلة بسيطة بأموال كثيرة ضخمة. وعموماً تنجز أعمال صغيرة أحياناً، وبسيطة أحياناً بحسب الظروف. إنكم حين تنظرون في تلك الأعمال الصغيرة، واحدة تلو الأخرى، قد تبدو لكم تافهة بلا معنى، ولكنها حين تكون مجتمعة إلى بعضها البعض،

ولا سيما في الوقت الحاضر، فإنها تبدو مهمة جداً حتى يتنفس المجتمع الصعداء قليلاً. وغالباً ما يصعب شرح ذلك على من يرون فقط الصورة الكبيرة دائماً.

إن المجتمع المدني أو العاملين في مجال الحقوق يقضون أيامهم يكابدون معضلة واحدة اعتباراً من ٢٠١٣ تحديداً، بل وربما منذ فترة أقدم من هذا.

إنه الخوف عندما يأتي نظام استبدادي سلطوي من التساؤل: "ماذا الذي سيحدث إن تركنا المحاولة؟" مع الشعور "ألهذا أسعى وأعمل؟"

ذلك لأن الحياة تستمر. إنكم لا تستطيعون القول إننا نغلق الملجأ حتى تتغير السلطة وعلى النساء المتعرضات للعنف أن يجدن حلاً لأنفسهن.

لا تستطيعون الابتعاد عن الساحة وتقولون "وما لنا نحن" إذا كان أبناء العاملين الموسمين لا يتمكنون من الحصول على التعليم. ولا تستطيعون التغاضي عن الوضع والقول "آه، ماذا عسانا نفعل، ليت المناخ يتغير سريعاً".

علاوة على أن هناك حاجة لذلك، حتى إنها تتزايد بشكل مفرغ في الوقت الراهن. وكما يقول الناشطون في هذه الأعمال فقد زادت حاجة الناس إلى مجالات جديدة يمكنهم التقاط أنفاسهم فيها، وبالتالي زاد اهتمامهم بهذه الأعمال.

لهذا السبب فإن الحديث إلى النساء عن الصحة الإنجابية لا زال مستمراً عبر تجوال كل الولايات، ويتم تنظيم دورات الزراعة الحضرية في إسطنبول، وتعد اجتماعات لبحث تكافؤ الفرص في التعليم.

وفي دولة سادها الاستقطاب مثل تركيا، وركن كل فرد إلى جماعته وعشيرته حتى إنه لا يتحدث مع الآخرين إلا إذا اضطر لذلك، لا تزال تلك الأعمال والنشاطات قادرة على الجمع بين أصحاب الآراء المختلفة، وتيسر اللقاء بينهم.

هذه الأعمال أيضاً توفر ربط الأمر بالسلطة المركزية أو المحلية إلى حد كبير. فمثلاً لو أنكم تشتكون من صعوبة في التواصل لا تستطيعون القول إن هذه البلدية تابعة لحزب العدالة والتنمية، فلننتظر أن تنتقل إلى غيره.

إي إنه إذا كان البقاء كمجتمع واحد لا يزال أمراً مهماً، فإن كل هذه الجهود تحمل معنى حقيقياً وجاداً.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية إذ بهذا المجال أخذ في التوسع بدلاً من الانكماش. حيث تنشأ -مثلاً- ينشأ نبات الشبّيط-مبادرات جديدة، وتتم مناقشة قضايا لم تناقش قط، وتجري تجربة واختبار مناهج وأساليب جديدة تماماً. وإن كانت هذه البلد لا تزال تتمتع بشيء قليل من الحياة والبريق بالرغم من مكابدة الألم والمعاناة في معظم الوقت، فإن جزءاً من ذلك البريق يأتي من تلك الأعمال والأنشطة.

إننا بشكل عام نقصر في الحديث عن كون هذه المقاومة موقفاً سياسياً. ولا نستطيع تقدير الناس الذين يريدون المعارضة دون صراخ ولا ضجيج، وبطريقتهم الخاصة في مجالاتهم، وعلى نحو غير متوقع.

إن يغيت أكسك أوغلو واحد ممن جاءوا من قلب هذا المجال، ومن أكثر الأسماء شهرة في عالم المجتمع المدني بفضل الجهود التي يبذلها منذ سنوات. إنه أحد الأبطال المجهولين.

أمل أن يخرج من هناك في أقرب وقت ممكن. أمل ألا تُصاب جميعاً بالجنون شيئاً فشيئاً بينما نحاول دائماً إعادة الناس إلى عجلة الحياة واستردادهم.

أمل أن يحافظ كل من يعمل في مجال الحقوق على قدرته في الاستمرار" لأنني أخشى إذا فقدنا هذه القوة ألا يبقى من تركيا شيء سوى الوقاحة والجلافة والحدة.

أردوغان.. "أفئدة متعددة" و"وجه واحد"

*حسين الشيخ

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٥/١١/٢٠١٨

في كل مكان وزمان وعلى مرّ التاريخ يحاول البعض تعويم أنفسهم وبناء مجدهم، لا سيما الحكام الباحثين عن صناعة أسطورتهم الخاصة وتقديم أنفسهم كرموز وشخصيات تاريخية على مبدأ (التاريخ يكتبه الأقوى) ليخطوا فترات ولاياتهم كما شأوا لها أن تكون، ولكن هذا في زمن مضى أما اليوم فلا تخفي الحقيقة على المتمحص والمدقق والقارئ المتمكن، ففي ظل الثورة التكنولوجية والانتشار الواسع للأخبار والحقائق صوتاً وصورة باتت هذه الألعاب مكشوفة إذا استطعنا الربط بينها. من هذه الشخصيات على سبيل المثال لا الحصر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي تسلق موجة الاضطرابات التي يشهدها محيطه الإقليمي (العربي) ولم يترك فرصة أو مناسبة لإظهار نفسه كزعيم بل سلطان أيضاً، معتمداً بذلك على عنصر الدين بشكل رئيس، خاصة أنه ينتمي بمفهومه العقائدي لتنظيم "الإخوان المسلمين" الذي ينادي بقيامة ما يُطلق عليه مصطلح "الأمة" على حساب أمن الأوطان واستقرارها.

السعي الحثيث للرئيس التركي نحو القيادة جعله يطرح نفسه غير مرة وإن بطرق غير مباشرة على أنه حامي حمى المسلمين، المدافع المنافع عن المضطهدين، المؤمن باستقلال وحرية الشعوب، هذا ما يسعى أردوغان لإظهاره للعالمين القريب المتمثل بالداخل التركي والبعيد المحيط الإقليمي العربي منه على وجه الخصوص، لبناء حلمه بالسلطنة. ثلاثة دعائم يرتكز عليها أردوغان للوصول إلى مبتغاه:

المرتكز الأول والرئيسي هو لبوس الدين، وهو القناع الذي يجيد ارتدائه أردوغان مستغلاً القضايا التي تلامس قلوب الشعوب المسلمة ولا سيما القضية الفلسطينية والقدس التي هي من أقدس أقداس المسلمين، فلا يترك الرئيس التركي مناسبة إلا وأصابه تشير إلى القدس وتمكنها من قلبه وضرورة تحريرها وفك أسرها من براثن الصهاينة قتلة الأطفال ورعاة الإرهاب الأول، كما يصفهم بخطابات تجعل سامعها من العرب والمسلمين يرى فيه صلاح الدين لهذا القرن، ولكن حقيقة الأمر أن تركيا أردوغان تقيم علاقات لا حدود لها مع إسرائيل، وإن كانت قد تأزمت -شكليا- بعد مقتل مواطنين أتراك في حملة أسطول الحرية عام ٢٠١٠، تطالعنا اليوم وسائل إعلام إسرائيلية بأن العلاقات التركية الإسرائيلية ستعود قريباً إلى سابق عهدها، فقد نقلت صحيفة (يديعوت أحرونوت) العبرية منذ أيام عن مصادر دبلوماسية وصفتها برفيعة المستوى أن تركيا وإسرائيل ستتبادلان السفراء بعد فترة الأعياد اليهودية، وأن الخارجية الإسرائيلية نشرت إعلاناً لتعيين سفير إسرائيلي جديد في تركيا اعتباراً من صيف ٢٠١٩، أما على الصعيد الاقتصادي وعلى الرغم من التصريحات الأردنية بضرورة مقاطعة إسرائيل انتصاراً للدين والمقدسات تطالعنا النسب الاقتصادية والأرقام الإحصائية التي لا تقبل التشكيك، بأنه منذ وصول أردوغان إلى سدة القرار التركي ارتفعت نسب التبادلات الاقتصادية والتجارية، وحسب الإحصاءات الصادرة عن وزارتي التجارة في البلدين فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل بين عامي ٢٠٠٢-٢٠١٧ إلى ٢,٥ ضعفاً، كما ارتفعت الصادرات بواقع ثلاثة أضعاف والواردات بواقع الضعفين تقريباً ١,٨ عما كانت عليه من قبل، أرقام تكشف عدم صدقية التصريحات والخطابات التي يتباهى بها "الزعيم التركي" بين حين وآخر.

المرتكز الثاني هو القناع الإنساني الذي يصرخ عبره أردوغان بأعلى صوته من أجل نصرة المظلومين، ومن ذلك قضية اللاجئين السوريين الذين يتباكي عليهم ليل نهار، وفي الواقع لم يكن هؤلاء سوى ورقة ضغط يبتز بها الدول الأوروبية بعيداً عن الوازع الإنساني، بل كانت المصالح السلطوية هي البوصلة، فبعد استقبال أردوغان لما يكفي لسياسته من اللاجئين لم تعد الحدود التركية مفتوحة أمام لاجئ جديد وإن كان الموت يطارده، بل صارت خط موت قضى عليه مئات اللاجئين نحبه برصاص الجندرية وحرس الحدود.

المرتكز الثالث يتمثل بدفاع "السلطان" عن حرية الشعوب وحقوقها في التعبير ومعارضة أنظمة الحكم في دولها، وهذا مسموح وفق سياسية حزب العدالة والتنمية الذي يترأسه أردوغان خارج الحدود التركية، بينما الداخل لا يمكنه ممارسة هذه الحقوق، ولعلّ العدد الكبير من السجناء الأتراك من ضباط وسياسيين ومعارضين وصحفيين ورجال أعمال خير دليل على العنف المتبع من قبل حكومة أردوغان باتجاه شعبها، وتظهر حجم التضليل الكبير الذي يسوق له رجال الرئيس التركي وداعموه المؤدلجون بأن تركيا تعيش حالة من الديمقراطية غير مسبوقة.

كل هذا وغيره من الممارسات والسياسات التي يتبعها أردوغان في الواقع ما هي إلا الحقيقة الدامغة التي يخفيها وراء التصريحات الصاخبة والخطابات الرنانة سعياً لبناء السلطنة الأردنية، على غرار السلطنة العثمانية التي ما زال من شهودها وأعيانها من يعيش بيننا راوي مآسي ٤٠٠ عام من الظلم، فضلاً عن التاريخ الذي لم يترك شاردة وواردة مارسها السلاطين العثمانيون بحق وطننا العربي إلا وسجلها، لذلك مهما بلغت الأفئدة من السبك والإتقان لدى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلا أنها تبقى غطاء لوجه واحد يسعى جاهداً لتحقيق حلمه بالعودة إلى ما كان عليه أجداده العثمانيون قبل نحو مئة عام، وهذا ما يرفضه الكثير من الشباب العربي ويناضلون من أجل عدم تحقيقه.

الزعيم الكردي ديميرتاش يشكل تهديداً على أردوغان

أصبح رمزا للتحول الديمقراطي ومستقبل تركيا الجديد

أحوال تركية : ٢٦/١١/٢٠١٨

يحيى مدرا: في شهر فبراير من العام ٢٠١٠، صار صلاح الدين ديميرتاش على نحو غير متوقع نسبياً الرئيس المشترك لحزب السلام والديمقراطية، وهو حزب مؤيد للكردي في تركيا وسلف حزب الشعوب الديمقراطي، حين اتهم شقيقه الأكبر والرئيس المشترك المنتخب حديثاً آنذاك نور الدين ديميرتاش وأدين بتهمة التهرب من الخدمة العسكرية.

وعلى الرغم من أن صلاح الدين ديميرتاش تولى المنصب كخيار ثانٍ، إلا أن أسلوبه الفطن وبلاغته في استخدام اللغة السليمة سياسياً سرعان ما جذباً انتباه الناخبين الكردي وغير الكردي.

وفي العام ٢٠١٤، عندما حصل على ما يقرب من عشرة في المئة من الأصوات كمرشح للرئاسة عن حزب الشعوب الديمقراطي المؤسس حديثاً آنذاك، ظهر ديميرتاش على الساحة الوطنية العامة كشخصية كاريزمية تتمتع بالقدرة على جمع كل فئات المجتمع الديمقراطية حولها، بغض النظر عن خلفياتها العرقية أو الدينية.

وبالفعل، حقق ديميرتاش نجاحاً خلال حملة الانتخابات البرلمانية التي أجريت في السابع من شهر يونيو من العام ٢٠١٥، حين فاز حزب الشعوب الديمقراطي بنسبة ١٣ في المئة من الأصوات وحال دون تشكيل حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لحكومة أغلبية.

وخلال الحملة الانتخابية، تحدث ديميرتاش إلى الجماهير المتحمسة في أنحاء تركيا، مستخدماً خطاباً يسارياً مؤيداً للطبقة العاملة ذا صبغة سياسية ديمقراطية راديكالية تتناقض تناقضاً صارخاً مع الخطابات المبعوضة التي يستخدمها أردوغان بل وكل المرشحين الآخرين.

لقد كان ديميرتاش يمثل تركيا المستقبل، تركيا التي كانت في طريقها لطبي صفحات الماضي المظلمة والمخزية، تركيا القائمة على الشمولية والمساواة، تركيا التي تقدر تنوعها الداخلي لا تحاول طمسها، تركيا التي تتمتع بالتعددية النابضة بالحياة لا كتلة متجمدة بلا روح.

وكما قال عرفان أكتان من قبل في وصف متعمق للغاية للصورة السياسية، فإن ظهور ديميرتاش باعتباره شخصية سياسية واثقة من نفسها ذات قدرة على إقناع الآخرين لم يأت إلا في سياق كفاح الحركة السياسية الكردية المستمر منذ ثلاثة عقود كي تظل حركة قانونية على الرغم من أن مساعي الدولة التركية لاضطهادها قد عزلتها عن الساحة العامة إما بحظر حزب سياسي تلو الآخر أو بسجن جيل بعد جيل من السياسيين الكردي.

إن التاريخ، كما يذكرنا الماركسيون، يُصنع من خلال النضال المنظم للطبقات والجماهير. غير أن الجماعات الناجحة بتميزها بالشخصيات القيادية الكاريزمية تظل عناصر لا غنى عنه لتحقيق الترابط السياسي والتحفيز على إنشاء الحركات السياسية. وقد أثبت ديميرتاش بكاريزميته الفذة وقدرته على

تطبيق مبادئ حزب الشعوب الديمقراطي للمساواة بين الجنسين دون عناء أنه بديل ونظير للنموذج الذكوري الاستبدادي الذي يطرحه أردوغان ويدير فيه البلاد مثلما تدار الشركات.

ذاك التعارض بين هاتين الشخصيتين المتناقضتين هو عرض من أعراض انقسام أعمق ربما يفسر الأزمة الحالية التي تمر بها الجمهورية.

وقد أدى إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان وحبسه في العام ١٩٩٩ إلى تسريع وتيرة التحول الأيديولوجي الجاري بالفعل داخل الحركة الكردية بعيدا عن أصولها الستالينية ونحو كونفدرالية ديمقراطية علمانية قائمة على المساواة بين الجنسين مستوحاة من كتابات صاحب النظريات الاجتماعية الأمريكي موراي بوكتشين. وسمح ذلك للجناح القانوني للحركة الكردية بإعداد برنامج ديمقراطي راديكالي، كما أفسح المجال أمام عملية السلام ووقف إطلاق النار الذي استمر عامين بين الدولة وحزب العمال الكردستاني وانتهى في ٢٠١٥.

لقد أصبح ديميرتاش رمزا لهذا التحول الديمقراطي في الحركة الكردية، والتفت حوله جميع القطاعات الديمقراطية في المجتمع، بغض النظر عن خلفياتها العرقية والدينية، باعتباره بشيرا لتركيا المستقبلية. وعلى النقيض من ذلك، أضحى أردوغان، بداية من فترة ولايته رئيسا لبلدية إسطنبول في تسعينات القرن العشرين، يمثل تيار الإسلام السياسي المستبد.

جرى إلقاء القبض على ديميرتاش في شهر نوفمبر من العام ٢٠١٦، ولا يزال قابعا وراء القضبان يواجه عقوبات محتملة بالسجن لفترات يزيد إجمالها على ١٠٠ عام بمجموعة من الاتهامات المتعلقة بالإرهاب. وفي الأسبوع الماضي، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بضرورة الإفراج عن ديميرتاش لأن استمرار احتجازه يمثل انتهاكا لحقوقه، لكن أردوغان قال إن تركيا ليست ملتزمة بهذا الحكم.

واليوم، وفي وقت تشهد فيه البلاد أزمة اقتصادية وسياسية، يسعى أردوغان للحفاظ على حكمه ومواصلة بناء نظامه الجديد، وإن كان ذلك يتم بصورة عشوائية، من خلال التظاهر بالدفاع عن الجمهورية القديمة في مواجهة مطالب الكرد بالحكم الذاتي التي يعتبر أنها تشكل تهديدا على وجود الدولة.

وبإبقاء ديميرتاش محتجزا، فإن النظام الجديد يجرم الجناح القانوني للحركة الكردية، ويفصلها عن الساحة السياسية، ويحولها إلى عدو للدولة. فهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله للنظام الاستبدادي الجديد أن يضمن عدم خروج تركيا الديمقراطية القائمة على المساواة بين الجنسين إلى النور.

إن قدرة ديميرتاش على تحطيم خرافة الخطر الذي ينذر بتفكيك تركيا يجعله يشكل تهديدا على عرش أردوغان.

الرئيسية المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي: لأحد يخاف والنضال مستمر

ANF: ٢٠١٨/١١/٢٦

قالت الرئيسة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي بروين بولدان بأن العزلة تفرض على هوية ومستقبل الشعب التركي من خلال شخص القائد أوجلان ، لذلك فإن قضية العزلة المفروضة على أوجلان تخص الجميع ولا تخص ليلى كوفن بعينها .

انتقدت بروين بولدان الرئيسة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي من خلال حديثها لوكالة فرات للانباء (ANF) قرار محكمة حقوق الإنسان الأوروبية الذي صدر بحق الرئيس المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش وعن حملة الإضراب عن الطعام التي أطلقتها ليلى كوفن للمطالبة برفع العزلة عن أوجلان.

لأحد يخاف والنضال مستمر

وذكرت بولدان أن قرار محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بحق دميرتاش هو أكبر إثبات على أن دميرتاش شخصية سياسية فذة.

بولدان أشارت إلى أن عدم الشرعية في إصدار القوانين بحق السياسيين الكرد ليس أمراً جديداً ، عمليات الإعتقال التي تطال السياسيين منذ سنين تعمل على إنهاء السياسة الديمقراطية ، كما ونوهت بولدان بأن نواب البرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطي معتقلون منذ سنتين في إطار هذا المفهوم وبأن حكومة حزب العدالة والتنمية تسعى من خلال هذه السياسة الى تهريب أعضاء البرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطي وعموم الشعب الكردي والمعارضين بشكل عام لكنها لم تفعل بعد في غايتها والسبب في ذلك أنه لا أحد تخلى عن النضال خارج أسوار السجن وداخله.

العزلة قرار ضد عموم شعب تركيا

بولدان وفي نهاية حديثها عبرت عن دعمها للنائبة ليلى كوفن الرئيسة المشتركة العامة لمؤتمر المجتمع الديمقراطي في حملة الإضراب التي قامت بها منذ عشرين يوم من أجل رفع العزلة عن القائد أوجلان وقالت بأن الفعالية التي قامت بها ليلى كوفن فعالية مشروعة وحقوقية لذلك يجب على الجميع دعمها .

كما لفتت بولدان النظر إلى الغاية التي تطمح إليها من خلال القيام بمثل هذه الفعالية وقالت "ثلاث سنوات لم نسمع عن أية معلومات عن أوجلان ، العزلة مستمرة بشكل مشدد ، هي عزلة داخل عزلة ، قضية العزلة لا تخص ليلى كوفن فقط بل هي قضية عموم الشعب التركي ، لأن العزلة ليست مفروضة فقط على القائد أوجلان بل هي عزلة مفروضة على هوية ومستقبل الشعب التركي من خلال شخص أوجلان ، ولذلك من الضروري تحقيق مطلب ليلى كوفن ورفع العزلة عن أوجلان.

أوراق التوت الأردوغانية

*نجيب يمانى

شبكة العين: ٢٠١٨/١١/٢٦

لا يداخلني أي نوع من التعجب والاندعاش حيال الطريقة التي تتعامل بها إدارة الرئيس رجب طيب أردوغان مع ملف قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، عليه رحمة الله، ومحاولة الانحراف به عن مساره الجنائي المفروض إلى ساحة السياسة، واللعب المكشوف والمضمر، والمنظور في طريقة التسريبات لبعض وسائل الإعلام، وإطلاق التلميحات المبطنة، في مسلك يشي بنوايا مفخخة، لا تستهدف الحقيقة المحضة، بقدر ما تسعى نحو استغلال الواقعة لتحقيق أجندات أخرى.

هذا المسلك «الأردوغانى» لا يثير عجبى ودهشتى، كما أسلفت، فكثير من الشواهد تكشف بجلاء أن هذه الطريقة هي السمة الغالبة - إن لم تكن الأساسية - في تعاطي أردوغان وإدارته مع الملفات الشبيهة، خذ مثلاً الانقلاب العسكري الفاشل الذي تعرضت له تركيا منذ زمن ليس بالقصير، سنجد أن «رجب» ما زال يستغلّه بصورة تكرر لقبضة الحزب الواحد، وتجذر لسلوك ديكتاتوري بلا ريب، فقد استطاع بهذه الذريعة أن يقصي كل خصومه السياسيين في الداخل بشكل مريب، ويحيد نشاطهم السياسي عبر الزج بهم في أتون الاتهامات الجائرة، وتقديم بعضهم لمحاكمات صورية، انتهت بالآلاف إلى الفصل من الخدمة، وفقدان وظائفهم في كل القطاعات بلا استثناء، بما يثير الاستغراب والأسئلة القلقة، فالذي نعرفه في الانقلابات العسكرية أنّ المشاركين فيها عادة ما لا يتعدى عددهم العشرات على الأكثر، دون بلوغ المئة، وهو أمر مفهوم من الحاجة إلى الكتمان، وتضييق دائرة الاتصال "تحرراً من انتشار الخطط، وساعة الصفر، وما إلى ذلك من ترتيبات الانقلابات العسكرية وأدبياتها، والتخطيط لها، والمشاركين فيها، ويمكن الاستدلال على ذلك بالنظر إلى عدد المجالس العسكرية التي استطاعت الوصول إلى السلطة في عدد من الدول العربية والأفريقية في عصرنا الحديث على وجه التحديد، والتي احتفظت جميعها بمسمى «مجلس قيادة الثورة»، الذي غالباً لا يتجاوز عدد المنضمين إليه العشرين أو يزيدون قليلاً.. لكننا في الحالة «الأردوغانية» أمام آلاف شاركوا في هذا الانقلاب، بزعم النظام الحاكم، وهو أمر لا يستقيم عقلاً، ولا منطقاً.. والحال كذلك فمن غير المحرج على الإطلاق القول إنّ «أردوغان» استطاع الركوب على ظهر الديموقراطية لبسط سلطان الديكتاتورية في أرجاء تركيا باستغلال هذه الواقعة، مسنوداً في ذلك بآلة إعلامية نشطة، وقودها الأيديولوجية الإخوانية بنزعاتها المعروفة.

وواقع الحال كذلك يشير إلى أن أردوغان استطاع أن يدجن الساحة السياسية التركية لصالح حزبه بشكل يضمن له البقاء في السلطة بنزعة «السلطان» الأمر، ولا تعدو العملية الانتخابية التي تجري في تركيا بهذا الشكل كونها مجرد استغلال لإحدى الوسائل الديموقراطية في الإيهام بالحرية، والانسجام مع أدبيات المجتمعات الأوروبية، والحال المشاهد على أرض الواقع على غير هذا الظاهر على الإطلاق.

ولكن يبقى معارضو الخارج شوكة في حلق أردوغان وسلطته، ومظهر ذلك يتجلى في سعي «رجب» الدؤوب من أجل القبض على غريمه اللدود“ فتح الله غولن، بحجة قيادته للانقلاب العسكري، والحكم عليه بذلك من قبل القضاء التركي، ويتولى أردوغان بنفسه مهمة مطاردة «غولن» وبعض مناصريه في أقطار العالم، حاملاً حكم قضاته في حقيبتة، وملوحاً به في زيارته للبلدان التي تؤوي هؤلاء المعارضين لحكمه، على نحو ما جرى في زيارته لجمهورية ألمانيا الاتحادية أخيراً، حيث لم يكتف بالمطالبة في حدّها المتسم بالأعراف الدبلوماسية“ بل وجّه انتقاداً للحكومة الألمانية في إيوائها للمعارضين والانقلابيين - على حدّ زعمه -“ ليقابل ذلك بهجوم معاكس من قبل القيادة الألمانية في صورة انتقادات واضحة وصريحة للمسالك غير الديمقراطية التي انتهجها في موضوع الانقلاب العسكري الفاشل، واستغلال ذلك في تصفية خصومه السياسيين، غير معترفين بما انتهت إليه محاكمه من إدانات، بما يسقط عنها أي التزام بالتسليم.. مما أدخل «أردوغان» في حرج بالغ، خصوصاً أن تلك الزيارة شهدت العديد من المظاهرات المنندة بحكومته وما اقترفته في حق معارضيه.. والمدهش أن «رجب» وصف الزيارة بـ«الناجحة»!

إنّ ما جرى لـ«أردوغان» في ألمانيا، كان له نظير في الولايات المتحدة الأمريكية، وسيكون له مثيله في كلّ الأقطار، طالما ظلّ «رجب» يقوم بوظيفة «الإنتربول»، ويطارد معارضيه بهذه الطريقة التي لا تنسجم مع وظائف رئيس الدولة، فلو كان منسجماً مع روح الديمقراطية التي يدّعيها“ لترك للأجهزة المعنية أن تقوم بأداء مهامها دون إملاءات أو خطابات ديماجوجية تحشيشية، أو أساليب قمعية، عندها سيحترم العالم قضاءه، ويلتزم بما يصدره من أحكام، ويساعد في إنفاذها بما يستطيع تحقيقاً للعدالة، وبخلاف ذلك“ فمن «الغباء» إلزام دول راسخة في قواعد اللعبة الديمقراطية، بالمساعدة في تكريس نفوذ ديكتاتوري، عبر مشهد هزلي ساذج في المسرحيات الأردوغانية..

ولهذا أكاد أجزم أن مشهد التعامل مع الانقلاب العسكري سيكون حاضراً عند «رجب» في ملف «خاشقجي»..

إن تركيا الأردوغانية بشكلها الحاضر، وسياستها الماثلة تعيد إنتاج الدولة العثمانية بشكل أو آخر، في زمن لا يحتمل «السلطين»، ولا يفسح مجالاً لـ«الظل العالي»، و«الأحلام الاستعلائية»، وطالما بقيت مثل هذه الأحلام واقرة في العقل القائد لتركيا اليوم، فسيظلّ وجودها في المحيط الأوروبي قلقاً من الناحية السياسية، وكأنّها مستنبة جغرافياً في غير موضعها اللائق بها، ولن تنال حظوة الدخول في الاتحاد الأوروبي مهما داومت القرع وهي على هذه الحالة المتأرجحة ما بين إكمال شروط الديمقراطية على المنهج الأوروبي، ونوازع التسلط على وقع الإرث العثماني. كما سيظلّ وجودها في أطراف الشرق الأوسط اليوم، مسوّراً بالريبة، ومحفوفاً بالخطر، تثقله ذاكرة التاريخ بما صنّعتة الدولة العثمانية، وتنتاشه شواهد الحاضر بما تصنّعه الأيديولوجيا الإخوانية التي تسيّر مفاصل الدولة الأردوغانية، مذكراً بما يفعله رجب مع إسرائيل التي يملك علاقات مميزة معها وفي نفس الوقت يضحك على السذج والمضحوك عليهم أنه نار عليهم في خطاب تحريضي ممجوج.

من طلعت باشا إلى أردوغان: نظام الإستبداد واحد ولو اختلف الزمن والمنهج

*إرغون باباهان

أحوال تركية: ٢٦/١١/٢٠١٨

حلّ الشتاء مبكراً في أمريكا الشمالية... غطت الثلوج، التي تتساقط بغزارة منذ الأمس، كافة المدن هناك. أما نحن فشتاؤنا يسكن بداخل أرواحنا، لا يكاد يغادرها منذ وقت بعيد.

يعاني أبناء المجتمع التركي اليوم، الذين لم يشهدوا أحداث مذابح الأرمن، آلاماً مشابهة، بعد مرور مائة عام على هذه الواقعة، بما يروونه فظائع تُرتكب بحق الكرد من جهة، ومحاولة السلطة الحاكمة في تركيا اليوم تكمين أفواه المثقفين والعلماء الأتراك" بإلصاق تهم الانضمام إلى منظمات اختلقوها، لا وجود لها على أرض الواقع، من جهة أخرى.

نعاني اليوم نفس نموذج السياسة، التي اتبعتها طلعت باشا (مؤسس جمعية الحرية العثمانية، وأحد القادة البارزين في الدولة العثمانية، ومن مؤسسي جمعية الاتحاد والترقي) في الماضي لجعل الأناضول تركية مسلمة، ولكن الفارق هنا أن هذا النموذج يجري تطبيقه الآن بشكل يتوافق مع الظروف الراهنة" إذ كانوا في تلك الفترة يشنقون كل من يبدي تعاطفاً مع الأرمن، أو يمد يد العون لهم. أما الآن، فالسلطة الحاكمة في تركيا اليوم، تزج في غياهب السجون كل من يقف إلى جوار الكرد، أو يساند قضيتهم.

وكانت محاولة الدولة إلصاق تهمة الإرهاب بمركز الأناضول الثقافي وغيزي مظهراً آخر من مظاهر هذه الكوميديا السوداء، التي تفتّق عنها عقل الحكومة التركية الحالية" لأننا نعرف جميعاً هؤلاء الأشخاص، ونرى بأعيننا ما يقومون به من أعمال، ونعلم يقيناً أنه لا يوجد بينهم من له علاقة بأية منظمات إرهابية، أو بارتكاب أحداث عنف داخل تركيا. أعتقد أن الشيء الوحيد، الذي يمكن أن يُلام عليه هؤلاء الأشخاص، أنهم كانوا من أصحاب الضمائر اليقظة في تركيا اليوم.

كان من الطبيعي ألا تترك الدولة التركية اليوم، بقيادة أردوغان، هؤلاء، وكل من على شاكلتهم من أصحاب الضمائر اليقظة، دون أن تلصق بهم التهم، وتكيل لهم الاتهامات" لأن عقلية الدولة التركية اليوم، وعقلية من يمثلونها تشبه، إلى حد كبير، الخرق البالية، التي تبيع روحها بثلاث عملات. لا يحتاج الأمر لكثير من الجهد" حتى ندرك الحقيقة مجردة، لا شية فيها. يكفيها فقط أن نلقي نظرة على الإعلام الموالي للسلطة وأذنا به لنعرف كل شيء.

يمكن لمتابع هذه الصورة القائمة أن يجد تشابهاً كبيراً بين فظائع مذابح الأرمن، وما قامت به حكومة أردوغان من ترويع واعتقالات في ٢٤ إبريل الماضي. عزأؤنا الوحيد أن أصدقاءنا هنا لن يُقتلوا في طريقهم إلى أنقرة كما حدث مع الأرمن في الماضي.

هؤلاء الأشخاص هم المثقفون، الذين يتمتعون بالاحترام والمصداقية في مجال عملهم على مستوى العالم، الذين لا يشغلهم سوى إرساء السلام والصداقة، وترسيخ مبادئ الديمقراطية والقانون" لذلك كان من المخجل حقاً أن نلصق بمثل هؤلاء تهماً من قبيل ارتكاب أعمال عنف، أو التحريض على التمرد، كما أن هجومات قوات الأمن على منازلهم في السادسة صباحاً، واقتيادهم من فراشهم إلى مخفر الشرطة هو، في حقيقة الأمر، إجراء يُذكرنا بفترة النازية، وما كان يُرتكب بها من فظائع.

نعيش الآن مرحلة يعجز فيها اللسان عن النطق. وما يدعو للأسى حقاً أننا لا نجد على الساحة اليوم معارضة مجتمعية حقيقية يمكنها أن تتصدى، بشكل حقيقي، لهذه الفاشية الطاغية. لقد عملت الأيدولوجية، التي اتبعتها طلعت باشا واستمرت حتى إعلان الجمهورية، على تنشئة قطاعات، لا يستهان بها من المجتمع التركي، على كراهية الأرمن والكرد.

وما يدعو للأسى أن هذه النظرة الجاحدة الحاقدة تسلفت كذلك إلى داخل حزب الشعب الجمهوري "فرأينا قادة حزب المعارضة الرئيس، وهم يتكالبون على مقاعد رؤساء البلديات، وينأون بأنفسهم عن الخوض، أو مجرد التعليق على مشكلات الدولة الأساسية" فلم يعد يصدر عنهم أي ردود أفعال يمكن التعويل عليها. لم يعد الحزب، أو القائمون عليه يلقون بالاً بأمور مثل القانون والحقوق...

أما حزب الشعوب الديمقراطي، فهو في مُنزلقٍ آخر. لقد فتّ في عضدهم كثيراً ما لقوه، وما عانوه من اعتقالات وتنكيل، ولم نعد نرى منهم أثراً لنشاطهم وحيويتهم الماضية. وسأتناول هذا الموضوع بشكل مفصل في مقال آخر...

والحقيقة أن التطلع إلى هذه الصورة البائسة العاجزة، في حد ذاته، يدفع الإنسان إلى التشاؤم. ومع هذا، فلا يجب أن يعرف اليأس لنا طريقاً، لأن الأمل هو السبيل إلى الحياة والنهوض من جديد، كما أن لدينا إيماناً راسخاً بأن كل سعي لا بد أن يتبعه مستقبل مشرق.

من المؤكد أنه سيأتي ذلك اليوم، الذي سترى فيه قطاعات الشعب، التي التزمت الصمت إزاء الظلم وانتكاس الديمقراطية والإجراءات الفاشية، الديمقراطية، وهي تسير، جنباً إلى جنب، مع الرفاهية. ولكنهم سيدركون هذه الحقيقة بعد أن تصطدم رؤوسهم بالحائط.

ستدرك هذه الشريحة من المجتمع، في النهاية، أنها مدينة للبيت الذي تقيم فيه، وللسيارة التي تستقلها، وللمدرسة التي ترسل إليها ابنها، وللعطلة التي تخرج إليها في الصيف، ولوتيرة التفاوض للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، التي بدأت منذ ٢٠٠٢. ستدرك أنها مدينة لأية خطوة اتخذت من أجل التحول إلى الديمقراطية، وضمان استقلالية القضاء.

أعرف أن هذا سيأتي متأخراً، وأن الثمن سيكون باهظاً، ولكن هذه نهاية حتمية، ستحدث لا محالة "لأن النظام القمعي، الذي يعتمد على حكم الشخص الواحد، لن يجني سوى الفقر والقمع وضيق الأفق والعزلة عن العالم.

وعندما نضيف إلى القضية الكردية ما يحدث اليوم في سوريا، فنحن لم نبتعد بحديثنا كثيراً عن عقلية الدولة ذاتها "لأننا سنصطدم بالحديث مجدداً عن الإبادة الجماعية للأرمن عام ١٩١٥، التي مرت كصفحة مخزية من تاريخ تركيا" فقد تحولت الدولة بأكملها اليوم، تحت حكم حزب العدالة والتنمية، إلى ما يشبه السجن المفتوح.

والواقع أن هذه العقلية، التي لم تتورع عن تلفيق اسم منظمة غيزي "لتلصقه بعثمان كافالا، هي في حقيقة الأمر تجسيد لفكرة الانتقام الشخصي، ولكن بعقلية دولة. وهي، في الوقت نفسه، محاولة من أردوغان للثأر من هؤلاء بسبب هزيمته الوحيدة. وهذه السياسة، التي دفع أصدقائنا ثمنها باهظاً، لن تجني على الدولة إلا مزيداً من الكوارث، ولكنها ستسقط حكم الرجل الواحد في النهاية، ستسقط أردوغان.

قمة قطرية - تركية جديدة حول الشراكة الاستراتيجية

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١١/٢٦

أنقرة - عشرات الاتفاقيات للتعاون في جميع المجالات تلك التي وقعتها تركيا مع قطر في اطار تحالف استراتيجي يحقق لكل طرف مصالحه مع الطرف الآخر.

الحكومتان اللتان يعرف عنهما رعايتهما لتيارات الاسلام السياسي التي تتحرك على اكثر من ساحة عربية، كل منهما تريد من الاخرى ان تحقق لها اهدافها.

قطر من جانبها تشعر بالخوف من محيط عربي وخليجي لا يكن لها ودا ولا يثق في سياساتها وتجد في العثماني الجديد حاميا لها ومطمئنا لمخاوفها.

حكومة العدالة والتنمية من جانبها، لديها اسباب اخرى كثيرة لمثل هذا التعاون اقلها التمدد العسكري على تخوم الخليج العربي والاستثمار في الازمة القطرية - الخليجية وفتح السوق القطرية للشركات التركية.

سياسيا يتدخل الطرفان في الشؤون الداخلية في العديد من الدول، من العراق الى سوريا الى ليبيا الى افريقيا.

وامتدادا لهذا التنسيق تستضيف مدينة إسطنبول، يوم غد الإثنين، فعاليات الاجتماع الرابع للجنة الاستراتيجية العليا القطرية التركية، حسب وكالة الأنباء القطرية الرسمية.

وبحسب وكالة انباء الاناضول فإن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد سيشهدان فعاليات الاجتماع.

وذكرت انهما سيبحثان "سبل تعزيز وتطوير الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في شتى المجالات"، إضافة إلى "عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك".

كما سيشهد الطرفان، حسب المصدر ذاته، التوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم بين البلدين في مختلف المجالات.

وعقد ٣ اجتماعات سابقة للجنة الاستراتيجية العليا بين قطر وتركيا منذ تأسيسها "عقد اثنان منها في الدوحة وواحدة في تركيا في ولاية طرابزون (شمال).

وفي تصريحات سابقة للسفير التركي بالدوحة فكرت أوزر قال إن "عدد اتفاقيات التعاون الموقعة خلال اجتماعات اللجنة السابقة وصلت إلى ٤٠ اتفاقية".

وأضاف أنه "من المرجح أن ترتفع إلى ٥٠ اتفاقية خلال الاجتماع المقبل، في ظل حرص البلدين على ألا تبقى الاتفاقات على الورق وتفتح الباب لمشاريع تعاون جديدة".

وفي ديسمبر ٢٠١٥، عقدت اللجنة الاستراتيجية التركية القطرية العليا أول اجتماعاتها بالدوحة، برئاسة الرئيس أردوغان والأمير تميم.

فيما كان الاجتماع الثاني للجنة في ولاية طرابزون التركية في ديسمبر ٢٠١٦، والاجتماع الثالث بالدوحة في نوفمبر ٢٠١٧.

وبعد سلسلة من الاتفاقيات والتفاهات بين الطرفين أعلنت نائب وزير التجارة التركية، جونكا يلماز باتور، أن قطر وتركيا سيوقعان اتفاقية جديدة للتعاون التجاري والاقتصادي.

وقالت باتور إن الجانبين أنهما المفاوضات للتوصل إلى اتفاقية توسع التعاون التجاري والاقتصادي الثنائي وتمنحه دفعة كبيرة في السنوات القادمة بعد أن سجل بالفعل نموا كبيرا خلال العامين الماضيين.

وقالت باتور "من المرجح أن يشهد حجم التجارة الثنائية بين قطر وتركيا قفزة كبيرة هذا العام. ومن المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للتبادل التجاري ثنائي الاتجاه ٢ مليار دولار مع نهاية عام ٢٠١٨، مسجلة نمواً بنسبة ٥٤ في المئة مقارنة بـ ١,٣ مليار دولار في العام الماضي.

و أشادت باتور بالعلاقات الاستراتيجية بين بلدها وقطر التي تطورت لتصبح علاقات أخوية، مشيرة إلى أن العلاقات بين البلدين لا تقتصر على التعاون التجاري والاقتصادي.

وأثنت باتور على قرار قطر بالاستثمار في مجموعة من المشاريع الاقتصادية والاستثمارات والودائع لدعم الاقتصاد التركي.

ودعت إلى تعميق العلاقات الاقتصادية بين قطر وتركيا وتعزيزها نحو آفاق أقوى وأكثر مرونة. وأكدت أن هذا من شأنه أن يؤثر تأثيراً إيجابياً في حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي نما بالفعل بشكل ملحوظ.

وأكدت أن البلدين طورا أرضية لتشجيع الاستثمارات للمساهمة في بناء علاقة اقتصادية طويلة الأجل في مختلف المجالات الاقتصادية.

حزب العمال الكردستاني يناضل من أجل الديمقراطية لجميع شعوب الشرق الأوسط

KCK : ٢٧/١١/٢٠١٨

هناك منظومة المجتمع الكردستاني بالذكرى السنوية الـ ٤٠ لتأسيس حزب العمال الكردستاني، وناشدة أبناء الشعب الكردستاني بالتحرك من أجل رفع العزلة عن قائد الشعب الكردي عبدالله أوجلان والقضاء على الفاشية. وأصدرت الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني بياناً بالتزام مع الذكرى السنوية الـ ٤٠ لتأسيس حزب العمال الكردستاني.

البيان أشار إلى أن حزب العمال الكردستاني وعلى مدى ٤٥ عاماً من النضال المتواصل قدم تضحيات جساماً من أجل الشعب الكردي "لقد خاض نضالاً أسطورياً وقدم عشرات الآلاف من الشهداء، وعشرات الآلاف من جرحى المعارك، واعتقل مئات الآلاف من أنصاره، كما تعرض مئات الآلاف من كوادره وسياسييه للتعذيب". وجاء في البيان أيضاً "إلى جانب أننا أصحاب أقوى حرب للكريل في التاريخ، فإننا أيضاً نملك شعباً صامداً ومقاوماً ومنتفضاً منذ عقود. لنا تاريخ طويل من النضال شاركت فيه العديد من الأجيال. ولقد تمكن الحزب من بناء ميراث وقوة عظيمة للنضال، وتغلغل في خلايا الشعب الكردستاني. الشعب الكردي يملك من المقومات التي تمكنه من تحقيق النصر المؤكد."

وأكدت منظومة المجتمع الكردستاني في بيانها أن النضال المتواصل من الآن فصاعداً سيكون من أجل تسطير تاريخ هذه الانتصارات.

وأضاف البيان "حزب العمال الكردستاني الذي سار على نهج القائد أبو، لم يناضل فقط من أجل تحقيق حياة حرة وديمقراطية للشعب الكردي فقط، بل يقود طليعة النضال من أجل الديمقراطية والحرية لجميع شعوب الشرق الأوسط. الشعب الكردي يقود طليعة الثورة الديمقراطية في كل مكان وجد فيه".

القرار الأمريكي امتداد للمؤامرة الدولية

منظومة المجتمع الكردستاني أشارت أيضاً إلى القرار الأمريكي المتعلق بقيادات حزب العمال الكردستاني، وقالت بهذا الصدد "إن القوى المعادية للحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط وفي طليعتها سلطة حزبي (العدالة، والحزب القومي) الفاشية في تركيا سعدت من هجماتها ضد الشعب الكردي. جميع القوى المعادية للثورة تشن هجمات متزامنة ضد نضال الحرية بقيادة حزب العمال الكردستاني، بهدف القضاء على الثورة الديمقراطية. إن القرار العدائي الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية ضد طليعة الثورة من قيادات حزب العمال الكردستاني، هو موقف لحماية سلطة الاستبداد والإبادة. إن هذه المؤامرة هي استمرار للمؤامرة الدولية التي استهدفت القائد أبو".

يجب تصعيد النضال

الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني ناشدت في ختام بيانها أبناء الشعب الكردي وأصدقائه والقوى الديمقراطية في الشرق الأوسط "بتصعيد النضال من أجل دحر المؤامرة، وتحرير القائد أبو وبناء كردستان حرة وشرق أوسط ديمقراطي. وناشد جميع أبناء شعبنا وعلى رأسهم الشباب والنساء بالانتفاض في كل الميادين وتصعيد النضال ضد العزلة المفروضة على القائد أبو والقضاء على الفاشية وتحقيق الحرية لكردستان".

القيادة العامة للدفاع الشعبي: متجهون نحو حرية القائد أوجلان وشعبنا

ANF : ٢٠١٨/١١/٢٧

أصدرت القيادة العامة لقوات الدفاع الشعبي (NPG) بياناً بمناسبة الذكرى السنوية الـ ٤٠ لتأسيس حزب العمال الكردستاني، مؤكداً أن العام الواحد والأربعين هدفه تحقيق حرية القائد أبو وشعبنا. وهنأت القيادة العامة لقوات الدفاع الشعبي من خلال بيانها القائد أوجلان، والشعب الكردي، وعائلات الشهداء، ومقاتلي جبال كردستان، والمناضلين الوطنيين ومناضلي السجون وجميع الرفاق والإنسانية. وأوضحت القيادة العامة في بيانها أن حزب العمال الكردستاني حزب الشهداء، مستذكراً جميع شهداء المقاومة الذين التحقوا بموكب الشهداء خلال الأربعين عاماً، مؤكداً أن راية الحرية التي رفعت من خلال تضحيات الشهداء ستبقى شامخة حتى تحقيق الأهداف كلها.

وقال البيان: "حزب العمال الكردستاني حركة مناهضة للعبودية وقمع النضال التحرري. حركتنا والتي تأسس بشكل رسمي قبل أربعين عاماً وضعت بصمتها على كل الإنجازات والمكتسبات التي تحققت في عموم جغرافية كردستان والمنطقة خلال الأربعين عاماً. وساهم نضالنا في إحياء النضال بين كافة قطاعات المجتمع وفئاته وخاصة حركات المرأة والشبيبة. كذلك لها تأثيرها على عموم حركات التحرر الشعبية في دول الجوار من أجل الحرية. وأشار البيان إلى النضال التحرري وصل إلى أعلى مستوياته بفضل المقاومة الفدائية والبطولية، وتابع: "فكر وفلسفة القائد أوجلان ونضاله الكبير، وتضحيات شهدائنا الكبيرة من حقي قرار وصولاً إلى دلال، وزكي وآتاك، وتضحيات شعبنا العظيمة الذي التف حول حركتنا في كل الظروف أوصل PKK إلى هذه المرحلة. حركتنا والتي تعتمد على هذه الأسس من أجل مطالبها الشرعية وقفت في وجه الفاشية والقوى المتحالفة معها والتي لا تفرض سوى الظلم على أبناء شعبنا، وستحقق النصر وتكسر نضال شعبنا بالحرية والعيش الكريم. مع تحقيق كل هذه الانتصارات والتقدم بخطوات متسارعة نحو تحقيق الأهداف وتضييق الخناق على العدو بدأت قوى الاحتلال والفاشية التي هزمت في جميع المراحل في حربها ضدنا تكثيف هجماتها الوحشية الهمجية على شعبنا، وتواصل تشديد العزلة على القائد أوجلان، وحملات عسكرية على مناطق الكريلا، وممارسة العنف والقمع بحق أبناء شعبنا المدني والقوى السياسية الديمقراطية الكردية".

وأشار بيان القيادة العامة لقوات الدفاع الشعبي إلى أن الشعب الكردي لم يعد يحتمل العزلة المشددة المفروضة من قبل الفاشية على القائد الكردي أوجلان وأضاف: "ضد هذه العزلة المشددة المفروضة على القائد أوجلان، بات واضحاً أن شعبنا وضع نصب عينيه هدف تحقيق الحرية للقائد أوجلان وجعل العام الواحد والأربعين من عمر الحركة عام الحرية من كافة الجوانب. في هذه المرحلة بات واضحاً أن جميع أبناء شعبنا في كردستان والخارج، والكريلا، وكوادر الحركة، كل القوى الكردستانية وأصدقاء الشعب الكردي مصرة على مواصلة النضال المشترك ضد الفاشية وتؤكد على تحقيق النصر. وبناء على ذلك ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فمن الضروري جداً أن تتحقق الوحدة الوطنية ونركز على قضية توحيد الصف الكردي والوحدة الوطنية خلال عامنا الجديد من عمر الحركة".

وأعلنت القيادة العامة لقوات الدفاع الشعبي أن الحركة في أوج قوتها وعطائها، مؤكداً إصرارهم على مواصلة النضال وانها تملك تلك القوة والإمكانات اللازمة لتحقيق النصر من خلال فكر أوجلان والتمسك بجوهر PKK. وختم البيان بالقول: "انطلاقاً من التجديد والتطوير ندخل عامنا الجديد متجهين نحو تحقيق حرية أوجلان والشعب الكردي. خلال هذا العام وعلى أساس دعم قوة الكريلا بشكلها الجديد المطور المتفق مع ضرورات المرحلة، ونؤكد أننا سنلبي جميع تطلعات شعبنا. ونؤكد أننا كحركة بكل كوادرنا سنؤدي دورنا ومهامنا التاريخية في المراحل القادمة حتى نحقق النصر. من أجل تحقيق أهداف حزبنا PKK في عامه الجديد سنعمل بكل قوتنا وإمكانياتنا. مرة أخرى نهني جميع رفاقنا وكوادر الحركة ونتمنى النصر المؤزر والنجاح الدائم للجميع في مسيرة النضال التحرري".

الكريلّا تحتفل بذكرى تأسيس PKK في جبال كردستان

ANF : ٢٠١٨/١١/٢٧

نظمت احتفالية مهيبّة في مناطق الدفاع المشروع بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لتأسيس حزب العمال الكردستاني PKK، وحضر الاحتفالية أعضاء القيادة المركزية لقيادة قوات الدفاع الشعبي باهوز أردال وكليستان كولها، ومشاركة قيادات قوات الدفاع الشعبي HPG ووحدات المرأة الحرة YJA/STAR جيندار زغروس، ريزان احمد وفرزند وأن. وألقى القيادي باهوز أردال كلمة قال فيها: "إذا ما تمت مراجعة تاريخ مقاومة PKK خلال أربعين عاماً ستجدون أن حركتنا لم تهزم يوماً ولن تهزم يوماً، قضيتنا المشروعة ونضالنا سيتركز بالنصر مهما امتدت سنوات المقاومة". أردال وفي بداية حديثه هنا قائد ومؤسس العمال الكردستاني أوجلان، الشعب الكردي وشعوب كردستان والمنطقة وجميع رفاق، قيادات ومقاتلي العمال الكردستاني.

وأوضح أن العمال الكردستاني وضع بصمته على تاريخ أربعين عاماً في كردستان وقال: "لا توجد قوة في المنطقة إلا وشنت هجماتها على حركتنا. بعض الكرد الخونة ابرموا اتفاقات سياسية وعسكرية مع القوى المحتلة لكردستان وتعاونوا معهم في شن الهجمات على حزبنا. أيضاً قوى الاحتلال في المنطقة وبالتعاون مع القوى الدولية التي تبحث عن مصالحها نفذت المؤامرة الدولية على قائدنّا أوجلان ضد شعبنا وحركتنا. الاحتلال التركي قتل الآلاف من أبناء شعبنا وأقدم على تدمير وحرق نحو أربعة آلاف قرية كردية وتهجير سكانها بالقوة، قصف عموم الأراضي الكردستانية ورغم كل هذه الهجمات العنيفة إلا أنه لم يضعف حركتنا وصمدت صمود جبال جودي. بل العكس فمع ازدياد العجمات ازدادت قوتنا وهيبتنا كحزب. رغم كل الضغوطات والمؤامرات إلا أن مقاومة PKK استمرت في النضال ومواصلة نضالها كما يواصل نهرا دجلة والفرات جريانها في نفس المسار.

وأوضح أردال أن كردستان والمنطقة لم تشهد حركة استمر نضالها بهذا الشكل ولمدة أربعين عاماً رغم كل المؤامرات، المخططات والهجمات. وتابع: "البعض يقول: ماذا حقق PKK؟ رداً عليهم كآلاتي: خلال أربعين عاماً من النضال والمقاومة ما الذي لم يحققه PKK؟ انظروا إلى كل المكتسبات والانتصارات في كردستان وتركيا سترون بصمة العمال الكردستاني عليها. وهذا ليس فقط من الناحية السياسية والعسكرية بل في كل النواحي وخاصة الاجتماعية وحتى الفكرية. الذين يسألون ماذا حقق PKK؟ عليهم أن يعودوا إلى التاريخ وينظروا إلى الفرق بين مرحلة ما قبل وبعد PKK. هؤلاء إن لم يكونوا عديمي الضمير سيعلنون بأنفسهم بإنجازات PKK ويفهمون ما حققناه. إذا ما أصبح اليوم الشعب الكردي قوة وباتت معروفة على مستوى العالم والكل يحترمه فهذا بفضل مقاومة ونضال العمال الكردستاني.

وأشار أردال إلى خوف الاحتلال التركي من تعاظم قوة PKK وإلى عداوة الاحتلال التركي للشعب الكردي والشعوب الأصلية في المنطقة وقال: "أردوغان يسافر إلى مولدوفيا، واشنطن، باريس، سوتشي ويتحدث عن PKK. في تركيا يجتمع مع أعضاء حزبه، مع رؤساء البلديات مع مخاتير القرى ويتحدث عن PKK. يتحدث إلى التجار يتطرق إلى PKK، وربما يتحدث في أحلامه عن PKK أيضاً. هذا يؤكد مدى الرعب الذي يشكله PKK بالنسبة للفاشية في تركيا وفي الوقت نفسه يؤكد مدى قوة حركتنا وحجم الانتصارات التي حققناها".

وأوضح أردال أن موقف أردوغان من الشعب الكردي هو نفسه موقف هتلر من اليهود وأضاف: "أردوغان هو هتلر بالنسبة للكرد. وحتى يتمكن من إبادة الكرد يستخدم كل السبل كما يفعل تنظيم داعش الإرهابي. ممارسات أردوغان وحزبه (حزب العدالة والتنمية AKP) في عموم كردستان هي عينها ممارسات هتلر وداعش. عدو الشعب الكردي عدو لا يفهم شيئاً في الإنسانية والأخلاق، كما أنه لا يفقه شيئاً في الحوار والسياسة. بل يفهم شيئاً واحداً ويعمل لأجله وهو إبادة الكرد. قد يكون هناك بعض الكرد الخونة يقفون في صفه وغالبية الكرد أيضاً يرفضون ما يمارسه أردوغان والفاشية التركية بحق شعبنا".

وأكد عضو القيادة المركزية لقوات الدفاع الشعبي باهوز أردال أن العمال الكردستاني يزداد إصراراً على مواصلة المقاومة مع ازدياد الهجمات وقال: "مهما اشتدت الهجمات وازداد العنف بحق شعبنا المدني، مهما ازدادت عمليات التعذيب والاعتقال بحق أبناء شعبنا وازداد إرهاب الدولة الفاشية، مهما كثفت الفاشية هجماتها على مقاتلي الكريلا فلن تحقق أي انتصار في هذه المعركة. مقاومة ونضال PKK من أجل شعوب كردستان، تركيا والمنطقة ستحقق الحرية. إذا ما راجعنا نضال حركتنا خلال أربعين عاماً مضت سنؤكد أنها لم تهزم يوماً وأن هذا الإصرار على المقاومة سيكلل بالنصر الكبير".

وختم أردال حديثه بالقول: "على خطى الشهداء سنواصل المقاومة من أجل تحقيق أهداف رفاقنا الذين ضحوا بحياتهم من أجلنا".

أردوغان يخشى كاريزما الزعيم الكردي صلاح الدين دميرتاش

موقع جريدة الزمان التركية : ٢٧/١١/٢٠١٨

إن النظام الحاكم في تركيا الذي يتبع سياسة الرجل الواحد المتمثلة في شخص أردوغان، لا يترك مجالاً لأي شخصية كاريزمية في البروز على الساحة لذلك نجد السجون التركية مكتظة بالكوادر والشخصيات العامة المحبوبة ومن أبرز تلك الشخصيات المرشح الرئاسي السابق "صلاح الدين دميرتاش".

نشر موقع "أحوال تركية" مقالاً للأكاديمي والمتخصص في الإقتصاد والسياسة التركية "يحيي مدرا" تحت عنوان "الزعيم الكردي دميرتاش يشكل تهديداً على أردوغان".

يقول "مدرا" أن دميرتاش ظهر على الساحة الوطنية العامة كشخصية كاريزمية تتمتع بالقدرة على جمع كل فئات المجتمع الديمقراطية حولها، بغض النظر عن خلفياتها العرقية أو الدينية وحقق نجاحاً خلال حملة الانتخابات البرلمانية التي أجريت في السابغ من شهر يونيو/ حزيران من العام ٢٠١٥.

ويتجلى هذا في فوز حزب الشعوب الديمقراطي بنسبة ١٣ في المئة من الأصوات ومنع تشكيل حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إليه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لحكومة أغلبية.

وخلال الحملة الانتخابية، تحدث دميرتاش إلى الجماهير المتحمسة في أنحاء تركيا، مستخدماً خطاباً يسارياً مؤيداً للطبقة العاملة ذا صبغة سياسية ديمقراطية راديكالية تتناقض تناقضاً صارخاً مع الخطابات المبعوضة التي يستخدمها أردوغان بل وكل المرشحين الآخرين.

ويرى الباحث والأكاديمي "يحيي مدرا" أن تركيا المستقبل القائمة على الشمولية والمساواة والتي تقدر تنوعها الداخلي لا تحاول طمسه، تتمثل في شخصية دميرتاش باعتباره شخصية سياسية واثقة من نفسها ذات قدرة على إقناع الآخرين.

تلك الشخصية التي جاءت بعد كفاح الحركة السياسية الكردية المستمرة منذ ثلاثة عقود كي تظل حركة قانونية على الرغم من أن مساعي الدولة التركية لاضطهادها قد عزلتها عن الساحة العامة إما بحظر حزب سياسي تلو الآخر أو بسجن جيل بعد جيل من السياسيين الكرد.

ويؤكد أن دميرتاش بكاريزميته الفذة وقدرته على تطبيق مبادئ حزب الشعوب الديمقراطي للمساواة بين الجنسين دون عناء يمكن أن يكون بديلاً للنموذج الذكوري الاستبدادي الذي يطرحه أردوغان ويدير فيه البلاد مثلما تدار الشركات.

ويشير إلى إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان وحبسه في العام ١٩٩٩، والذي اعتبره نقطة تحول في تغير أيولوجية الحركة الكردية بعيداً عن أصولها ونحو ديمقراطية علمانية قائمة على المساواة بين الجنسين حيث سمح ذلك للجناح القانوني للحركة الكردية بإعداد برنامج ديمقراطي راديكالي، كما أفسح المجال أمام عملية السلام ووقف إطلاق النار الذي استمر عامين بين الدولة وحزب العمال الكردستاني وانتهى في ٢٠١٥.

ويجد أن دميرتاش أصبح رمزاً لهذا التحول الديمقراطي في الحركة الكردية، حيث التفت حوله جميع القطاعات الديمقراطية في المجتمع، بغض النظر عن خلفياتها العرقية والدينية، باعتباره بشيراً لتركيا المستقبلية. وعلى النقيض من ذلك، أضحي أردوغان، بداية من فترة ولايته رئيساً لبلدية إسطنبول في تسعينات القرن العشرين، يمثل تيار الإسلام السياسي المستبد.

ويستكمل "مدرا" حديثه قائلاً إن إلقاء القبض على دميرتاش وإتهامه بمجموعة إتهامات متعلقة بالإرهاب تزيد عقوباتها عن ١٠٠ عام، تجعل النظام الجديد يجرم الجناح القانونية للحركة الكردية، ويفصلها عن الساحة السياسية، ويحولها إلى عدو للدولة. وإن كان ذلك يتم بصورة عشوائية، من خلال التظاهر بالدفاع عن الجمهورية القديمة في مواجهة مطالب الكرد بالحكم الذاتي التي يعتبر أنها تشكل تهديداً على وجود الدولة.

فهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله للنظام الاستبدادي الجديد أن يضمن عدم خروج تركيا الديمقراطية القائمة على المساواة بين الجنسين إلى النور.

وفي نهاية مقاله يؤكد الأكاديمي "يحيي مدرا" أن قدرة دميرتاش على تحطيم خرافة الخطر الذي ينذر بتفكيك تركيا يجعله يشكل تهديداً على عرش أردوغان.

تركيا تلجأ إلى الكرد مرة أخرى

أحوال تركية: ٢٧/١١/٢٠١٨

أشهر قليلة تفصلنا عن الانتخابات البلدية التركية التي ستجرى في الربع القادم والتي تعول عليها الأتراك آملاً كبيرة كونها ستضع تركيا على المحك، ومع كل تقرب من موعد هذه الانتخابات تزداد التعقيدات وتكثر التساؤلات. بعض الكتاب والمحللين الأتراك يتناولون هذا الموضوع ببعض من الشفافية، فالكاتب التركي موسى أوزجلو في مقال له في صحيفة (دوفوار) كشف عن احتمال لجوء حزب العدالة والتنمية إلى التحالف مع حزب الشعوب الديمقراطية HDP وبوساطة أمريكية“ بينما يُصرّح أحد المسؤولين في حزب الشعوب الديمقراطية بأن ما يقرب من ٧ آلاف من أعضاء حزبنا معتقلون لدى حكومة العدالة والتنمية، ولا نقبل التطرق إلى هذا الموضوع ورفاقنا يقبعون في السجون“ بيد أن الكاتب ظل مصمماً على حديثه مؤكداً أن الرئيس التركي يعتريه وحزبه القلق مخافة خسارة البلديات خاصة وأن استطلاعات الرأي تكشف عن فقدان العدالة والتنمية لشعبيته بدرجة كبيرة في الشارع التركي بشكل عام بسبب الأزمة السورية وتدخل تركيا السافر فيها وانتهاكات الفصائل المدعومة منها في عفرين السورية، وهذا برأي الكاتب قد يجبر العدالة والتنمية إلى اتخاذ هذا الإجراء، ويضيف الكاتب أن كرد تركيا من بين أبرز الكتل التصويتية في هذه الانتخابات والحزب الحاكم وأحزاب المعارضة يتطلعون دوماً إلى التنسيق معهم لأن كلا الطرفين يدركان جيداً أهمية أصوات الكرد خاصة في مدن الجنوب والجنوب الشرقي من البلاد.

ماذا عن دخول واشنطن على الخط؟

إن صح ما كتبه أوزجلو فإن التحالف الدولي بقيادة واشنطن ترى في حليفها ضد داعش أي الكرد حليفاً استراتيجياً يمكن الاعتماد عليهم مستقبلاً وترى في تركيا كتلة من “طين” إما أن تستعملها وتستفيد منها أو تُزِيلها من طريقها إن لم تكن كتلة صالحة لاستعمالاتها، وبالتوازي مع التهديدات التركية باقتراب ساعة الصفر لمهاجمة شرق الفرات“ تحاول واشنطن وضع حدٍ لهذه التهديدات وهذه المعضلة باستغلال الانتخابات داخل تركيا وطرح خطة التنسيق بين الحزبين في هذه الانتخابات مقابل تسوية الأوضاع ومنع أية عملية عسكرية تركية في شرق الفرات مع ضمان وجود أمن لقوات سوريا الديمقراطية إضافة إلى إطلاق سراح أعضاء الحزب السجناء مقابل القبول بالتنسيق بين الطرفين في الانتخابات البلدية للحفاظ على ماء الوجه لاردوغان وحزبه.

يقين القول: على الدول القومية إدراك الحقائق والوقائع بشكل صائب والتراجع عن سياسة الإنكار والإبادة بحق شعوبها والرضوخ للأمر الواقع، ومسايرة شعوبهم في اختيار نظامهم السياسي الطوعي والمشارك بعيداً عن كل أشكال التعصب من خلال وفاق دستوري ديمقراطي مبني على ركيزة الاعتماد على “دمقرطة المجتمع”.

وتركيا اليوم بأشد الحاجة إلى تآلف شعوبها أكثر من أي وقت مضى لأنها أصبحت شبه وحيدة في المنافسة مع جوارها والعالم وهي في مأزقٍ حرجٍ الآن، وخلاصها يكمن في اعترافها بالمشروع الديمقراطي الذي اختاره الكرد في شمال وشمال شرق سوريا.

العمال الكردستاني لماذا ليس إرهابياً؟!

*سيدار رمو

٢٠١٨/١١/٢٧: PYDrojava

بعد مساعٍ حثيثة تمكنت تركيا (أكثر الدول التي تجد الكرد أعداء لها) من وضع حزب العمال الكردستاني على قائمة الأحزاب الإرهابية، وبات من المحظور اليوم الحديث عن حزب العمال الكردستاني والحركة التحررية الكردية، فمن المعروف أنه حزب إرهابي، إلا أن محكمة الاتحاد الأوروبي في الأسبوع الفائت اعتبرت أن وضع حزب العمال الكردستاني في لائحة المنظمات المحظورة عالمياً قراراً خاطئاً، وعليه ألغت المحكمة القرارات السابقة للدول الأعضاء ووجدت المحكمة إن مجلس الدول الأعضاء لم يقدم أسباباً كافية أثناء وضع الحزب في لوائحها أعوام ٢٠١٤-٢٠١٧ وإن الاتهامات والقرارات بحق الحزب كانت ناقصة أي أنها لم تكن قانونية.

هذا كان موقف محكمة الاتحاد الأوروبي، فما هي هذه المحكمة؟!

هي أحد مؤسسات الاتحاد الأوروبي السبع تتألف من ثلاث محاكم: «محكمة العدل» و«المحكمة» و«محكمة الخدمة العامة». تتكفل المحكمة بتطبيق قانون الاتحاد الأوروبي وتفسير موحد له لكل دول الاتحاد، ولتحقيق هذه الغاية، فإنها تقوم بمراقبة مشروعية أعمال المؤسسات وفق قواعد الاتحاد الأوروبي ومدى امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها بموجب المعاهدات، وتفسر المحكمة أيضاً قانون الاتحاد الأوروبي بناء على طلب من المحاكم الوطنية. ورغم هذه القرارات والإثباتات الجديدة فإن الحظر على الحزب لا يزال ولن يغير في التعامل غير العادل بحقه شيئاً لأن هنالك لوائح حظر جديدة تم إصدارها خلال العام الحالي ٢٠١٨ إرضاءً لتركيا بسبب تقاطع مصالح دول الاتحاد الأوروبي مع سلطات الإرهاب والقمع التركية.

ويقال أن العمال الكردستاني يشكل خطراً على تركيا ويهدد أمنها القومي، ولكن ما لا يتم رؤيته وقوله أن تركيا تهضم حقوق شعبٍ بأكمله على نحو ٤٠ عاماً، أكثر من ٤٠ مليون نسمة كردية تُنكر ثقافتهم ولغتهم الأم في تركيا، علاوة على ذلك تقتل السلطات التركية الأجنحة في رحم الأمهات الكرديات، تهدم المدن الكردية، تضرب النساء، تعتقل الرجال، ولم يعد الكردي كردياً بسبب ممارسات الدولة التركية، والدول الأخرى المحتلة لكردستان بفعل اتفاقية سايكس بيكو الدولية قبل مئة عام من الآن.

فالحقيقة الواضحة هي أن تركيا والقومية التركية هي التي تشكل خطراً على الكرد.

يقال أن العمال الكردستاني إرهابي، ولا يأتي في ذاكرة أحد أن قائد العمال الكردستاني الذي هو قائدٌ ومفكرٌ وطلبة الشعوب والأمم الشرق الأوسطية والعالمية الحرة طرَحَ في عام ٢٠١٥ مبادرة سلام لحل القضية الكردية، وتركيا هي التي رفضت!!

سأتي معكم وأقول أن العمال الكردستاني حزب إرهابي عالمي، لكن لماذا لم نجد له أي أعمال تخريبية حول العالم؟، مثلما تفعله داعش اليوم من تفجيرات وأعمال قتل جماعية واستهدافات فردية وأخرى جماعية؟!

لو لم يدافع العمال الكردستاني عن حقوق شعب مظلوم لوجدناه داعشاً آخر، وليس مخلصاً ومنقذاً من الإرهاب، وما وجدنا مقاتليه كرسل السلام في نكبة شنكال ومحنتها يمدون يدون العون لهؤلاء الشنكاليين الذين لا يملكون حولاً ولا قوة، بعدما تخلت عنهم السلطات الحاكمة التي فرّت من المكان وقتها، لا بل ساعد العمال الكردستاني الأهالي ونَقَلَهُمْ إلى برّ الأمان، وساهم في تحرير مناطقهم من إرهاب داعش.

العمال الكردستاني ليس بالإرهابي كما يعتقد العالم، بل إنه يدافع عن حق شعب مضطهد.

الربع الاخير ديسمبر 2018

استمرار حبس دمرتاش رغم قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٢/١

قال محامون يدافعون عن السياسي التركي صلاح الدين دمرتاش على «تويتر» (الجمعة)، إن محكمة تركية قضت باستمرار حبسه رغم أن كبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي دعوا الأسبوع الماضي إلى سرعة الإفراج عنه. وقبل عامين أُلقت السلطات القبض على دمرتاش، الزعيم المناوب السابق لحزب الشعوب الديموقراطي المؤيد للكرد وأحد أشهر السياسيين الأتراك، بتهم ينفيها وتتصل بالإرهاب. وصدر حكم عليه بالسجن مدة تزيد على أربع سنوات، بسبب خطاب ألقاه في عام ٢٠١٣. وأمضى فعلياً هذه العقوبة، لكنه يواجه تهماً أخرى تتصل بالإرهاب يمكن أن يعاقب عليها بالسجن ما يصل إلى ١٤٢ سنة إذا دُينَ بها. وقبل عشرة أيام دعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تركيا إلى تسريع وتيرة النظر في قضية دمرتاش، قائلة إن احتجازه على ذمة محاكمته استمر فترة أطول مما يمكن تبريره. وبعد ساعات من حكم المحكمة الأوروبية يوم ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر)، طلب محامو دمرتاش الإفراج عنه فوراً، قائلين إن إبقاءه في السجن يصل إلى حد «تقييد للحرية». وفي الحكم الذي أصدرته المحكمة التركية الجمعة، قالت إن قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ما زال غير نهائي، ورفضت بالإجماع التماس الإفراج عنه. وقال محاميه بنان مولو على «تويتر» إن حكم المحكمة التركية لا أساس له. وقال: «حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لا يحتاج أن يكون نهائياً حتى يطبق. كل ثانية يقضيها (دمرتاش) في السجن رغم حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بمثابة جريمة ترتكب».

وأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ملزمة قانوناً، لكن هناك أمثلة كثيرة لعدم التزام تركيا بها. واستنكر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حكمها بشأن دمرتاش، قائلاً إنه يصل لحد تأييد الإرهاب.

الشعوب الديمقراطية: هدفنا الفوز بـ ١٣٠ بلدية في الانتخابات المحلية

ANF: ٢٠١٨/١٢/١

أوضح المتحدث باسم حزب الشعوب الديمقراطي صاروخان أولوج أن العزلة المفروضة على إيمرالي انتهاك للإنسانية، مؤكداً أن حملة الإضراب ضد العزلة ستنتسح. وعن الانتخابات المحلية أكد عزمهم على حصد مئة وثلاثون بلدية. وتحدث أولوج خلال مؤتمر صحفي عقد في مقر الحزب حول الانتخابات المحلية (انتخابات البلديات) المقبلة في تركيا وشمال كردستان. وأشار إلى قرار محكمة حقوق الإنسان الأوروبية الداعي إلى إخلاء سبيل الرئيس المشترك السابق للحزب صلاح الدين دمرتاش وقال: "يجب أن يصدر قرار إخلاء سبيل دمرتاش من جهات قانونية رسمية في تركيا". ولفت أولوج إلى حملة الإضراب المفتوحة المعلنه منذ ٢٣ يوماً من قبل عضو البرلمان عن حزبهم النائبة ليلي كوفن مشيراً إلى أنه "احتجاجاً على العزلة المشددة المفروضة على أوجلان منذ نحو ثلاثة سنوات ونصف أعلنت كوفن إضرابها المفتوح. نحن نؤكد تضامنا مع مطالب كوفن في كل الجوانب. وفي الأيام القادمة ستكون هناك حملات إضراب تضامنية مع كوفن في ثلاثة مدن كردستانية وثلاثة تركية".

وأكد أنه إذا لم يتخذ رئيس البرلمان خطوات جدية في ما يتعلق بإضراب كوفن فهذا يعني أنه مأمور ولا يقدر على فعل شيء، وأن عليه اتخاذ خطوات جدية دون أي تأخير. وأشار صاروخان إلى الدعاوى القضائية المرفوعة بحق نواب البرلمان مؤخراً، مؤكداً أن مثل هذه الممارسات المناهضة للحرية والديمقراطية لن تؤثر في شيء على

مواصلة النضال. وأضاف "هؤلاء لا يطمحون إلى تحقيق الديمقراطية وبناء دولة القانون في تركيا وبناء قضاء يلتزم بالمعايير الدولية، هدفهم القضاء على نضال حزب الشعوب الديمقراطي HDP وإبعاده عن الساحة السياسية الديمقراطية، ومرة أخرى نؤكد أننا سنُفشل هذه المساعي والمخططات".

وعن المرشحين لرئاسة البلديات قال: "تنتهي آخر مهلة للترشح في الخامس من كانون القادم، وسيتم اختيار المرشحين وفقاً لآلية محلية".

وأضاف "نسبة المشاركة وفق الرئاسة المشتركة سيكون خمسون بالمئة، نحن نقرب من نهاية المرحلة الثانية للتحضير لخوض الانتخابات المحلية. وسندخل المرحلة الثالثة بعد اختيار وإعلان المرشحين ومن هنا سنبدأ حملتنا الانتخابية بداية شهر كانون الثاني".

وعن أهداف الحزب في هذه الانتخابات قال أولوج: "هدفنا حصد جميع البلديات التي تم الاستيلاء عليها من قبل الحكومة في المناطق الكردستانية، سنوضح لشعبنا ونكشف جميع الانتهاكات والتجاوزات بحق مناطقنا من قبل هؤلاء المكلفين على مناطقنا من قبل السلطة الحاكمة. كما أن هدفنا حصد جميع البلديات في المناطق الكردستانية التي لم نتمكن من حصدها في انتخابات ٢٠١٤. وهدفنا الأساسي تحقيق خطوات عملية في قضية تحقيق الديمقراطية المحلية والإدارة المحلية". واستطرد: "مرة أخرى نؤكد أن لا أحد يدافع عن هؤلاء المكلفين من قبل الحكومة سوى وزير الداخلية سليمان سويلو، في كل مكان تم فيه الاستيلاء على البلديات مؤكداً أنه المكان الذي هزم فيه تحالف حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية. وسنستعيد بلدياتنا بدعم جماهيرنا".

وأشار أيضاً إلى أن "الشعوب الديمقراطي HDP يواصل نشاطه في المناطق الغربية وليس فقط في المناطق الكردستانية. هناك لقاءات، واجتماعات وزيارات مكثفة مع الجهات المحلية من أجل تقديم المرشحين البارزين. عملنا متواصل في كل مكان للتضييق على هيمنة تحالف حزبي حزب العدالة والتنمية AKP وحزب الحركة القومية MHP الذي اثقل كاهل المواطنين في كل البلاد".

نظام أردوغان يواصل قمع المعارضة.. اعتقال ٤ قياديين بحزب ديميرتاش

قررت محكمة تركية، يوم الجمعة، اعتقال ٤ قياديين من حزب الشعوب الديمقراطي الكردي، بعد رفض القضاء طلباً بإخلاء سبيل زعيمه السابق صلاح الدين ديميرتاش، ضمن سلسلة من المضايقات التي يمارسها نظام أردوغان على المعارضين. وأفاد الموقع الإلكتروني لصحيفة "جمهورية"، بأن قوات الأمن التركية في ولاية إزمير غربي البلاد أوقفت، بناء على طلب من الادعاء العام، ٨ أعضاء وقيادات في الحزب قبل ٤ أيام.

وبعد إجراء التحقيقات أحالت النيابة العامة الموقوفين إلى المحكمة، التي قررت اعتقال ٤ منهم وإطلاق سراح البقية، شريطة وضعهم تحت المراقبة القضائية.

وتندرج الخطوة ضمن المضايقات التي تمارسها السلطات التركية ضد حزب الشعوب الديمقراطي وأعضائه ومنتسبيه، بدعوى مكافحة الإرهاب.

«الناٲو» ینتقد وضع الديمقراطية وحقوق الإنسان فی تركيا

تقرير للبنٲاغون یتحدث عن بدائل لصفقة (إس ٤٠٠) مع روسيا

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٢/١

وجه حلف شمال الأطلسي (ناتو) انتقادات للتطورات التي شهدتها تركيا في الفترة الماضية على صعيد الديمقراطية وحقوق الإنسان. وذكر تقرير أعدته الجمعية البرلمانية لحلف الناتو، أن تركيا هي الدولة الوحيدة ضمن دول الحلف المصنفة كبلد «غير حر». وقالت أورسولا شميت، العضو في البوندستاغ الألماني، إن تركيا مرت بتحول مقلق بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها في منتصف يوليو (تموز) العام ٢٠١٦.

ولفت التقرير، الذي نشر أمس (الخميس) إلى أن حلفاء تركيا الغربيين وجماعات حقوق الإنسان رأوا أن تصرفات حكومة أنقرة في أعقاب محاولة الانقلاب كانت غير ملائمة. وتم التعبير عن هذا الرأي بشكل متكرر من قبل أعضاء حلف الناتو خلال الدورة السنوية للجمعية في إسطنبول في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٦. وأفاد التقرير بأن ٥٠ ألف شخص احتجزوا (إضافة إلى من أفرج عنهم بعد التحقيق معهم)، وأن أكثر من ١٥٠ ألف موظف مدني واكاديميين فقدوا وظائفهم، فضلا عن إغلاق ١٥٠٠ من مؤسسات المجتمع المدني و٩ اتحادا عماليا وأكثر من ٢٠٠٠ مدرسة و١٥٠ مؤسسة ومنصة إعلامية.

وأشار التقرير إلى محاكمة أعضاء البرلمان من حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للکرد. بعد إقرار قانون في مايو (أيار) ٢٠١٦ تم بموجبه رفع الحصانة البرلمانية عن ١٢٨ نائبا، وتم اعتقال ١٢ نائبا من الحزب بينهم الرئيسان المشاركان له صلاح الدين دميرتاش وفيجن يوكسداغ، بزعم اتهامهم بالإرهاب كما سمحت حالة الطوارئ التي فرضتها الحكومة باستبدال رؤساء البلديات في ٨٢ من أصل ١٠٣ بلديات فاز بها حزب الشعوب الديمقراطي بالانتخاب وتمت إحالة أكثر من ٤٠ ألف موظف إلى التقاعد.

وأعرب السياسيون الأوروبيون ومراقبو حقوق الإنسان مرارا وتكرارا عن قلقهم إزاء احتجاز الكثير من ناشطي المجتمع المدني البارزين. وجمعت منظمة هيومن رايتس ووتش معلومات عن ١٣ حالة تعذيب وسوء معاملة للمحتجزين المرتبطين بمحاولة الانقلاب بدرجات متفاوتة من الشدة.

وقال التقرير إن النظام الدستوري أصبح محددًا من قبل النظام الرئاسي بعد أبريل (نيسان) ٢٠١٧. في الاستفتاء الذي فازت به حزب العدالة والتنمية الحاكم بأغلبية ضئيلة. وخلص مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أن الاستفتاء جرى على أرضية غير منصفة.

وأشار التقرير إلى أنه في الفترة من يناير (كانون الثاني) إلى سبتمبر (أيلول) ٢٠١٨، خسرت الليرة التركية أكثر من ٤٠ في المائة من قيمتها مقابل الدولار. وقد حدث هذا نتيجة لمجموعة من العوامل، منها انخفاض ثقة المستثمرين وتوتر العلاقات مع الولايات المتحدة.

وذكر موقع «مركز ستوكهولم للحريات» أن السلطات التركية اعتقلت ٥٨٥ شخصا خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٦ نوفمبر الجاري. ومنذ الانقلاب الفاشل، أقالَت السلطات التركية نحو ١٤٠ ألف موظف حكومي من وظائفهم، وخضع ٦٠٠ ألف شخص للتحقيق بتهم تتعلق بالإرهاب.

في السياق، اعتبرت وزارة الخارجية التركية، في بيان أمس، أن رفض السلطات البريطانية طلبات تسليم أعضاء من حركة غولن أمر «غير مقبول». وكانت محكمة وستمنستر الجزائية، رفضت أول من أمس طلب تركيا تسليمها أعضاء من حركة غولن، هم حمدي أكين إيبك، وعلي تشيليك، ومصطفى يشيل. وأكدت أن تركيا ستواصل مساعيها الرامية إلى ملاحقة منتسبي حركة غولن الإرهابية.

في موازاة ذلك، بدأت تركيا تحركات لتنشيط علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي التي تتسم بالجمود. وهناك تحضيرات لعقد قمة بين الطرفين خلال الرئاسة الدورية القادمة لرومانيا التي تبدأ مطلع يناير المقبل.

في سياق متصل، قال مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون الهجرة والداخلية والمواطنة، ديميتريس أفراموبولوس، إن تركيا باتت قريبة جداً من استكمال المعايير الـ ٧٢ اللازمة لإعفاء مواطنيها من تأشيرة «شنغن» لدخول دول الاتحاد. وأضاف أفراموبولوس في تصريحات لصحافيين أترك، في بروكسل أن «المسؤولين الأتراك عازمون على استكمال المعايير بأقرب وقت، وأن تركيا ستستمر في البقاء كشريك استراتيجي للاتحاد الأوروبي، مؤكداً أهمية التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في مجال مكافحة الإرهاب.

في شأن آخر، ذكرت تقارير أن الحكومة الأمريكية قد تعيد النظر في مشاركة تركيا ببرنامج تطوير المقاتلة الأمريكية إف - ٣٥، إذا ما استمرت جهود أنقرة في الحصول على صواريخ إس - ٤٠٠ الروسية المضادة للطائرات.

وحتى لو تم التوصل إلى حل لهذه المعضلة، فإنه قد تكون هناك عقبات أخرى في عدم تسليم المقاتلات الشبح الأمريكية إلى سلاح الجو التركي.

وفي تقرير سري مقدم من وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) إلى الكونغرس، طالب الأخير بتضمين مطلب لوزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، برفع ملخص إلى الكونغرس بحلول نهاية العام ٢٠١٨، يفصل فيه مخاطر شراء تركيا لمنظومة الصواريخ الروسية، وتأثير وقف مشاركة تركيا ببرنامج تطوير وتصنيع المقاتلة إف - ٣٥.

وتركيا هي الجانب الوحيد، بالإضافة إلى شركة «نورثروب غرومان» الأمريكية، التي تشارك في تصنيع هذا النوع من الطائرات، وأي وقف للمشاركة التركية قد يعطل مشروع إنتاج وتسليم المقاتلات مدة عامين على الأقل.

وقد توافق الولايات المتحدة على منظومة الصواريخ الروسية لتركيا، مقابل الحصول على معلومات استخباراتية بشأن منظومة التسليح الروسية (إس - ٤٠٠)، كما حدث عندما اشترت قبرص صواريخ أس ٣٠٠. واضطرت إلى نقلها إلى اليونان بضغط من تركيا والنااتو، وتمكنت واشنطن عندها من الحصول على معلومات استخباراتية مهمة عن تلك الصواريخ.

وفيما يتعلق بمنظومة إس ٤٠٠ أضاف التقرير أن «تركيا تعتبر المركبات الجوية والصواريخ الباليستية تهديداً أمنياً وإقليمياً متزايداً ضدها، وهي منزعة من بحثها منذ أعوام عن نظام دفاع جوي وصاروخي. وتطرق التقرير إلى مشاركة تركيا في برنامج مقاتلات الـ «إف - ٣٥»، والذي انخرطت فيه عام ٢٠٠٢، واستثمرت نحو ١,٢٥ مليار دولار حتى الوقت الراهن، وتنوي شراء ١٠٠ طائرة من طراز «إف - ٣٥ أيه».

واستعرض التقرير البدائل التي تقدمها الولايات المتحدة لتركيا، مبيناً أن إدارة واشنطن أعدت حزمة قادرة على تلبية جميع احتياجات تركيا الدفاعية وتضمن نظاماً جوياً وصاروخياً قوياً ويمكنه العمل مع النااتو.

علاقة ترامب وأردوغان ليست كما تعتقدون

***هنري باركي**

صحيفة (كرستيان ساينس مونيتور) : ٢٠١٨/١٢/١

إن إصرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على دعم السعوديين وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في قضية اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي يبدو ظاهرياً أنه خلق شقاً على السطح بين الولايات المتحدة وتركيا. وعلى أية حال، فإن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان هو من تصرف على أن الأمير محمد هو المتهم الرئيسي كما أن أردوغان يدفع نحو زيادة الاهتمام العالمي بالقضية. ومن المفارقة أن هذا لم يؤد إلى تدمير العلاقات بين ترامب وأردوغان، لكن الوضع بأكمله كان له تأثير عكسي.

ونجح أردوغان والسلطات التركية منذ لحظة اختفاء خاشقجي داخل القنصلية السعودية في إسطنبول في استمرار التركيز على الاختفاء عن طريق الكشف عن معلومات بصورة يومية، غالباً لا يتم نسب هذه المعلومات لأحد، عن عملية الاغتيال. وغالباً ما أدت هذه المعلومات غير اللائقة إلى حد كبير والمثيرة للقلق إلى تركيز انتباه وسائل الإعلام الدولية. ومن خلال توليد هذا الضغط المستمر، نجح أردوغان في وضع الأمير محمد وترامب في موقع الدفاع.

والأمير محمد وأردوغان على خلاف مع بعضهما البعض منذ فترة. وحصل أردوغان على دعم جماعة الإخوان المسلمين في مصر وفي كل مكان آخر، وقد أغضب دعم أردوغان لقطر في خلافها مع باقي دول الخليج وولي العهد السعودي. فضلاً عن ذلك، حقيقة أن الزعيمين يناوران لزعامة العالم الإسلامي. ويركز أردوغان حالياً، بعد تعزيز سلطته داخل البلاد بعد سلسلة من التعديلات الدستورية ونتائج الانتخابات المشكوك فيها، على تطوير شخصيته ودوره دولياً.

وطريقة أردوغان المفضلة لتعزيز صورته محلياً هي الاضطراد المستمر لخصومه المحليين. فقد تعرض عشرات الآلاف من الأتراك للسجن، كما أنه حول البلاد إلى أكبر دولة بها عدد من الصحفيين السجناء. وتعرض معارضون محليون أترك، بدءاً من زعيم ثالث أكبر حزب في البرلمان صلاح الدين دميرتاش حتى واحد من أكثر زعماء المنظمات غير الحكومية احتراماً عثمان كافالا، للسجن في اتهامات وهمية. وقد أدى هذا إلى جعل صورة أردوغان تعاني بدرجة هائلة في العالم الغربي وخاصة في أوروبا. ونتيجة لذلك، اضطر أردوغان إلى تحويل تركيزه على العالم الإسلامي حيث حقق درجة من الشعبية في السنوات الأخيرة. وبدأت الصحافة التركية الخاضعة، والتي يسيطر عليها أردوغان والمقربين منه حالياً بصورة كاملة تقريباً، في الآونة الأخيرة مدحه على أنه زعيم العالم الإسلامي. وقد وفر اغتيال خاشقجي لأردوغان أكثر من فرصة.

وانحاز ترامب بوضوح إلى جانب الأمير محمد في هذه القضية، واستخدمها لتشجيع الرياض لزيادة إنتاجها من النفط لجعل الأسعار منخفضة في الوقت الذي يفرض فيه عقوبات على صادرات الخام الإيراني بالإضافة إلى الانخفاض الحاد الذي يشهده إنتاج النفط الفنزويلي. وبطريقة غير مسبقة، دافع ترامب أيضاً عن ولي العهد السعودي من خلال رفضه قبول الاستنتاج التحليلي الذي توصلت إليها وكالات الاستخبارات الأمريكية بأن الأمير محمد لابد وأنه خول باغتيال خاشقجي.

وحتى الآن يلعب الأتراك مع ترامب بهدوء. ومع تعلمهم من خبرتهم السابقة أثناء اعتقال القس الأمريكي أندرو برانسون بأن الإثارة غير الضرورية لمزاج ترامب لها عواقب اقتصادية وسياسية غير مرغوب فيها، فقد فضل الأتراك عدم مواجهة الرئيس الأمريكي السريع الغضب. وبدلاً من ذلك، تروى أردوغان في موقفه العام تجاه ترامب وفي نفس الوقت أطلق العنان للسانه اللاذع وضغطه على الولايات المتحدة طيلة الوقت. وتعرض أمريكا بصورة يومية إلى السخرية والتشهير بها بسبب نواياها العدوانية في الإطاحة بنظام أردوغان، ودعمها للكرد في سوريا وإيوائها للمنشقين. وهناك قضية نزاع خطيرة بين البلدين تجاوزت هذه القضايا، تشتمل على نية الأتراك شراء نظام الدفاع الجوي الصاروخي الروسي إس-٤٠٠ والذي يهدد التوصل تسوية بشأن أفضل طائرة مقاتلة أمريكية وهي إف-٣٥، واستمرار الاعتقال بناء على اتهامات غير مقنعة ووهمية لعاملين أترك بوزارة الخارجية أو العاملين المحليين بالسلك الدبلوماسي الأمريكي.

لكن الزعيمين أجريا عدداً من المحادثات الخاصة مؤخراً، وكان من المقرر أن يجتمعا في قمة مجموعة العشرين التي تُعقد في العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس. ومن الواضح أن أردوغان اكتشف، ربما مثله مثل الكثير من الزعماء الآخرين وخاصة من الشعبويين والمستبدين، خداع ترامب بمزيج من المديح والموافقة وفي نفس الوقت يحاول تقويضه من خلف ظهره.

وهناك بعض الدلائل الواضحة للجميع. فقد أحجمت الإدارة الأمريكية عن انتقاد سجل حقوق الإنسان البالغ السوء في تركيا. والأكثر من ذلك، فقد قالت وزارة الخارجية الأمريكية علناً بعد إطلاق سراح برانسون أنه لا يوجد شيء يتعلق بموظفيها المعتقلين، مما يُعطي انطباعاً بأن هذه القضية ربما لا تكون ذات أولوية بالنسبة لها. ولكن للتأكيد، فإن هناك محادثات مستمرة عن مصير العاملين المحليين بالسلك الدبلوماسي الأمريكي لكن رد الحكومة الأمريكية كان خجولاً بالمقارنة بالطريقة التي تعاملت بها مع قضية برانسون.

ومن الواضح أن ترامب غير مطلع بشكل كاف عندما يتعلق الأمر بآراء أردوغان في الولايات المتحدة وسياساتها. ويُحسب لأردوغان أنه قادر على رسم استراتيجية تجعله مُحبباً من جانب البيت الأبيض وفي نفس الوقت يقوض ساكنه. ويجب أن يقلق ترامب إذا خرج خاوي الوفاض من اجتماعه مع أردوغان في بوينس آيرس حيث سيكون هذا إشارة على أن الولايات المتحدة يُمكن التلاعب بها، مما يؤدي إلى زيادة الإضرار بوضعها الضعيف في الشرق الأوسط وما وراءه.

لماذا ألغى ترامب اجتماعه مع أردوغان في قمة العشرين؟

*إلهان تانير

أحوال تركية: ٢٠١٨/١٢/١

بينما كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يتوجه بطائرته إلى العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس الخميس، لحضور قمة مجموعة العشرين، قال البيت الأبيض لمجموعته الصحفية إن اجتماع ترامب الرسمي المقرر في القمة مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان أعيد ترتيبه ليصبح اجتماعاً قصيراً غير رسمي. ولا يوجد احتمال يذكر أن تتم مناقشة أي شيء جوهري في مثل هذا الاجتماع ويمكن اعتبار هذا بشكل أو بآخر كبديل مهذب عن إلغاء الاجتماع تماماً.

قالت سارة ساندرز المتحدثه باسم البيت الأبيض في تغريدة على تويتر "لكي أكون واضحة.. لا تزال الاجتماعات مع كوريا الجنوبية وتركيا في جدولها الزمني ولم يتم إلغاؤها".

لكن جيسي رودريغيز رد على تغريدتها بتغريدة أخرى على تويتر قائلاً "على متن طائرة الرئاسة الأمريكية - البيت الأبيض: إلغاء الاجتماعين الرسميين مع تركيا وكوريا الجنوبية بدلاً من ذلك، سيتحدث ترامب بشكل غير رسمي مع الزعيمين في قمة مجموعة العشرين".

لم يتم تقديم أي سبب رسمي لهذا التغيير، لكن الأحداث على مدى الأيام القليلة الماضية تعطينا أدلة كافية لفهم الأمر.

ففي ظل التصريحات الصادرة من أنقرة التي غالباً ما تتخذ نبرة عدوانية تجاه الولايات المتحدة، ربما قرر البيت الأبيض ببساطة أن يجنب نفسه الإهانة التي قد تنجم عن إجراء اجتماع رسمي.

خلال الكلمة التي ألقاها أمام نواب حزبه في البرلمان يوم الثلاثاء، قال أردوغان إن تنظيم الدولة الإسلامية الجهادي المتطرف لم يكن موجوداً في سوريا، ووصف الجهاديين الذين بقوا في البلاد بأنهم "عدد صغير من العصابات" المدربة والمجهزة من قبل دول أجنبية كبرى لنشر الفوضى في المنطقة.

بقول ذلك قد وصف أردوغان صراحة سبب الولايات المتحدة المعلن في الحفاظ على وجودها في سوريا، أي هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية بشكل حاسم، على أنه ليس أكثر من ذريعة. وجاء التصريح في الوقت الذي أعلنت فيه واشنطن عن خطط لإقامة مراكز مراقبة في المناطق التي تقطنها أغلبية كردية في شمال سوريا على الحدود مع تركيا حيث تتمركز غالبية القوات الأمريكية.

ومضى أردوغان يقول إن "المنظمات الإرهابية والقوى الداعمة لها" استخدمت تنظيم الدولة الإسلامية كذريعة لغزو المنطقة والمطالبة بمواردها النفطية، مضيفاً أنه إذا غادرت هذه الجماعات ببساطة، فإن المشاكل التي تواجه سوريا ستحل نفسها.

من الصعب عدم اعتبار هذه التصريحات توبيخاً واضحاً للولايات المتحدة، بعدما دأب أردوغان وحكومته على مدى شهور على إدانة دعم الولايات المتحدة لوحدة حماية الشعب الكردي السورية. وترى أنقرة أن وحدات حماية الشعب الكردية منظمة إرهابية بسبب صلاتها بحزب العمال الكردستاني، الذي تضعه أنقرة وواشنطن على قائمة المنظمات الإرهابية بسبب صراعه المسلح على مدى عقود ضد القوات المسلحة التركية.

بعبارة أخرى، كان أردوغان يلقي باللائمة فيما يتعلق بتنظيم الدولة الإسلامية ومشاكل المنطقة الأخرى على الولايات المتحدة، البلد الذي كان حتى وقت قريب يعتبر أعظم حليف لتركيا.

وأيضاً في ٢٧ نوفمبر، أصدر اجتماع مجلس الأمن القومي التركي، الذي يرأسه أردوغان نفسه، بياناً وضع مرة أخرى نصب عينيه الولايات المتحدة، معلناً أن أخطر تهديد لتركيا في سوريا يوجد في المنطقة إلى الشرق من نهر الفرات، وهي منطقة تسيطر عليها وحدات حماية الشعب الكردية السورية ووحدات تابعة لها تتلقى الدعم من الولايات المتحدة.

علاوة على ذلك، كانت هناك تصريحات أدلى بها وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو وأردوغان قبل أن يبدأ الرحلة إلى الأرجنتين، وأصر مرة الألف، منذ التوقيع على اتفاق في ديسمبر الماضي، على أن تركيا سوف تمضي قدماً وتشتري أنظمة الدفاع الصاروخي الروسية إس-٤٠٠. كانت صفقة الأسلحة مصدر قلق بالنسبة لواشنطن، التي ذهبت إلى مستوى التلويح بفرض عقوبات إذا قامت أنقرة بذلك. إلا أن أردوغان، الذي لا يرتدع، أعرب عن تصميمه على شراء الأسلحة، وتعهّد باستخدام العملة المحلية وليس الدولار عند القيام بذلك.

وجرى استعراض توثيق العلاقات مع روسيا مرة أخرى الأسبوع الماضي عندما قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة تركيا للاحتفال بإنجاز جزء من مشروع خط أنابيب غاز ترك ستريم تحت الماء. وسينقل خط الأنابيب الجديد مليارات الأمتار المكعبة من الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا ثم إلى أوروبا، وسيؤدي ذلك إلى زيادة سيطرة روسيا على سوق الطاقة الأوروبية، وهي نتيجة أخرى غير مرغوب فيها بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وكان من المتوقع أن تتحسن علاقات تركيا مع الولايات المتحدة منذ أكتوبر، عندما أطلقت أنقرة سراح القس الأمريكي أندرو برانسون، الذي كان محتجزاً في سجن تركي بتهمة تتعلق بالإرهاب والتجسس لمدة عامين. ومع ذلك، يبدو رغم ذلك، وبرغم محاولة الولايات المتحدة استرضاء تركيا من خلال تخصيص مكافآت كبيرة لمن يدلي بمعلومات عن ثلاثة من قادة حزب العمال الكردستاني، إلا أن العلاقات بقيت على نفس المنحدر.

في هذا الأسبوع أيضاً، قدمت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) للكونغرس تقريرها حول تأثير منع مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تركيا، وهي خطوة جاءت بمبادرة لمجموعة من المشرعين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في مجلس النواب ومجلس الشيوخ رداً على عزم شراء تركيا منظومة الدفاع الصاروخي الروسية إس-٤٠٠. وتكشف أجزاء التقرير التي تم تسريبها إلى الصحافة، أنه لا يمكن استبعاد تركيا فحسب من سلسلة إنتاج الطائرات المقاتلة الجديدة من طراز إف-٣٥ إذا ما استمرت في الصفقة، بل يمكن أن تشهد أيضاً تعليق إمداداتها من أجزاء طائرات إف-١٦ المقاتلة المصنوعة في الولايات المتحدة وتعليق المشاركة في مشاريع أخرى.

من ناحية أخرى، يبدو أنه لم يتم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بطلب أردوغان بتسليم الداعية الإسلامية فتح الله غولن أو أتباعه المقيمين في الولايات المتحدة. واتهمت حكومة أردوغان حركة غولن بمحاولة التسلل إلى مؤسسات الدولة والسيطرة على الحكومة وتدير محاولة انقلاب في يوليو عام ٢٠١٦ عندما فشلت هذه الخطة.

في ظل كل مصادر الخلاف هذه بين الدولتين، فإن السؤال الحقيقي هو لماذا يجب عقد اجتماع في الأرجنتين في المقام الأول.

قرر البيت الأبيض على ما يبدو أنه في ضوء كل هذا، فإن عقد اجتماع في قمة مجموعة العشرين مع أردوغان لن يقدم شيئاً يعود بالنفع عليهم، بل سيعتبره الرئيس التركي نصراً جديداً.

سيتم وضع اللمسات الأخيرة على صفقة منظومة الدفاع الصاروخي الروسية إس-٤٠٠ أو إلغاؤها في عام ٢٠١٩. وفي حين أن واشنطن لا تزال ترى أن من الممكن إثناء تركيا عن الشراء، فمن الواضح أنه لن يكون هناك أي خيار في حال تمت الصفقة سوى استبعاد تركيا من مشروع الطائرات الأمريكية المقاتلة إف-٣٥. في الوقت نفسه، ثمة فرصة كبيرة بأن تصبح تركيا أكثر عدوانية في موقفها إزاء الولايات المتحدة في المناطق الكردية السورية إلى الشرق من نهر الفرات في العام المقبل.

قد يكون مخطط العلاقات الأمريكية التركية للسنة القادمة واضحاً بالفعل الآن.

المحكمة الأوروبية تدين انتهاك تركيا لحقوق الإنسان

أحوال تركية: ٢٠١٨/١٢/٢

اومت كرداش: أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكماً يدين انتهاك تركيا لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بقضية احتجاج الرئيس السابق لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش لمدة عامين.

ذكرت المحكمة، في قرارها، أن احتجاج دميرتاش يتنافى مع مبادئ القانون المحلي والدولي، على حد سواء، ومن ثم كان يتعين على الحكومة التركية أن تنهي فترة احتجاج دميرتاش "لأنها لم تقدم ذرائع، أو أدلة جديدة" تدينه أو تُبرر استمرار احتجاجه، إلّا أنها قرّرت الاستمرار باحتجازه من دون أن تولي أي اعتبار للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وعلى الطرف الآخر، تحدّث رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، مُعقّباً على هذا القرار، بقوله "قرار المحكمة الدولية لحقوق الإنسان غير ملزم لنا. اتخذت المحكمة حتى يومنا هذا العديد من القرارات المتعلقة بالتنظيمات الإرهابية، وكانت جميعها ضد تركيا. هناك الكثير مما يمكننا فعله في المقابل، سنكمل حملتنا المضادة، فالإرهاب لا يزال مستمراً".

ومن جانبه، تحدّث وزير العدل التركي عبد الحميد غول، في تعليقه على قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قائلاً "سننظر في شأن هذا القرار. سيكون الحكم في النهاية للسلطة القضائية المعنية بهذا الموضوع". وهذا يعني أنه يحيل الموضوع برمته إلى الحكم القضائي، الذي نشك في مصداقيته وحياديته من الأساس "لأنه لا يتفق ومبادئ القانون.

كانت هذه التصريحات سبباً في تناول الكثير من النقاشات موضوع مدى إلزام قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لتركيا، ومدى إمكانية تطبيق هذا القرار، تزامناً مع تصريح للمتحدث باسم الأمين العام لمجلس أوروبا، دانييل هولتجين، قال فيه "القرارات الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مُلزمة لجميع الدول الأعضاء، وفق نص المادة ٤٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان".

رصدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في قرارها، ثلاثة انتهاكات لحقوق الإنسان "يمكن تلخيصها كالآتي: الانتهاك الأول" يتمثل في استمرار الحكومة التركية في اعتقال دميرتاش مدة طويلة" بما يشكل انتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان، والتعدي على حقه في المحاكمة العادلة، خاصة وأن المحكمة لم تستند إلى ذرائع وأدلة ملموسة تُبرر هذا الإجراء من جانب المحكمة التركية.

تقضي المادة ٣/٥ من الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان بضرورة أن يُقدّم المُحتجز، دون أي تأخير، للمحاكمة، والمثول أمام قاضٍ أو مسؤول مُعيّن في القضاء. وأن يكون لهذا الشخص صلاحية إطلاق السراح، سواء خلال فترة المحاكمة، أو خلال فترة معقولة من بدء المحاكمة.

الحرية هي حق أصيل غير مشروط للأفراد. وتؤكد "قرينة الحرية" أن الحرية مكفولة لأي إنسان. لهذا السبب، كفلت المادة ١٩ من الدستور، والمادة ٥ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان حماية الحرية الشخصية للأفراد ضد كافة الممارسات القمعية.

وتصف هاتان المادتان هذه الضمانات بأنها حق مطلق للأفراد "لأن أي شخص، سواء أكان حراً، أم كانت حريته مقيدة، يستفيد من هذا الحق، ولا يمكنه التنازل عنه برغبته.

كما أن العيش بأمان هو أيضاً حق أصيل من حقوق الإنسان، لا يمكن انتقاظه تحت أي مسمى، حتى لو كان بداعي المصلحة العامة.

شدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في حكمها الصادر عام ١٩٧٦، على هذا الأمر، على النحو الآتي: "رأت المحكمة أن الفقرة رقم ١ من المادة رقم ٥ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان شددت على ضمان الحرية الموضوعية للأفراد، وأن الهدف من وضع هذه القاعدة كان لضمان عدم حرمان أي شخص تعسفاً من حريته الشخصية، وأضافت أن هذه المادة إنما تمثل نقطة الانطلاق، والمعيار الذي يمكن من خلاله التيقن إن كانت الحرية الشخصية للشخص قد تم التعدي عليها أم لا، ويكون ذلك عن طريق مراقبة وضع الفرد الفعلي وفحصه، ومراقبة كافة العوامل والمؤثرات المحيطة به مثل نوع الإجراء المتخذ ضده ومدته وتأثيره وأسلوبه".

الأمر المهم في الحكم الصادر بشأن صلاح الدين دميرتاش هو أن بعض الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات التركي، والمادة رقم ١٠٠ من قانون المحاكم الجنائية تتنافى مع بنود الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان من نواحٍ عدة منها فرضية الشك في هرب المتهم، التي تعد أحد أسباب التحفظ على المشتبه به أو اعتقاله وفق هذا القانون. وهذا يعني وجود مخالفة قانونية في تطبيق هذين البندين.

الانتهاك الثاني، وفقاً لما جاء في القرار "يتعلق بحق الفرد في الترشح للانتخابات، والإدلاء بصوته". يؤكد قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حدوث انتهاكات في هذا الشأن فيما يخص دميرتاش "سواء فيما يتعلق بحرمانه من حقه في الترشح للانتخابات، أو بالتضييق على الناخبين للتصويت لصالح دميرتاش" بسبب استمرار اعتقاله بما يتنافى مع المادة رقم ٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

تقيّد القرارات، التي صدرت سابقاً عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حرمان الشخص من ممارسة حقه في الترشح للانتخابات، بمراقبة تطبيق القانون المحلي في أية دولة من الدول الأعضاء، وعمّا إذا كانت هذه الإجراءات تتم ضد هذا الفرد بشكل تعسفي أم لا.

وفي السياق نفسه، بحثت المحكمة، في تناولها لقضية "صاداق وآخرون في تركيا"، مسألة حرمان كافة نواب البرلمان الأعضاء في الحزب، الذي أغلقته الحكومة التركية، تحت زعم قيام أعضائه بأعمال مخالفة للدستور، من عضوية مجلس النواب، ووصفت هذا الإجراء حينها بالتدخل غير المناسب من جانب الحكومة التركية. واعتبرت المحكمة، في قرارها، ما قامت به الحكومة التركية انتهاكاً لحق هؤلاء في الترشح للانتخابات، وفي التعيين في مجلس النواب، وانتهاكاً لحقوق الناخبين، الذين منحوا أصواتهم إلى هؤلاء الأشخاص. وهو ما يعني في الوقت نفسه انتهاكاً لحق شرعي من حقوق الأفراد كذلك.

كان هذا مشابهاً لقرار المحكمة، بخصوص قضية نازلي إليجاك التي فحصت فيها، في إطار المادة رقم ٣، حقها في التصويت والترشح للانتخابات، والتضييق على نشاطها، واعتدال الإجراءات الحكومية في هذا الإطار من عدمه. الانتهاك الثالث، كما جاء في الحكم الخاص بدميرتاش، يتعلق بالنتائج السياسية المترتبة على هذا الانتهاك. أدت الضغوط، التي يمارسها رئيس الجمهورية أردوغان على القضاء، إلى التأثير على حياديته "الأمر الذي جعل مبرر الاحتجاز يتجاوز الشكل القانوني" لياخذ أبعاداً سياسية أخرى "تستهدف إسكات أصوات المعارضة في الأساس. وتشير المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في هذه النقطة، إلى أن تركيا انتهكت نص المادة رقم ١٨ من الاتفاقية أيضاً.

رأت المحكمة أن التضييق، الذي تعرّض له ديميرتاش، كان بهدف إبعاده عن السياسة، وإقصائه عن الانتخابات“ بما يخالف نص المادة رقم ١٨ من الاتفاقية الأوروبية.

مما لا شك فيه أن تركيا ستُضطر إلى تنفيذ هذا القرار“ فقد حذرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في ثنايا قرارها، استناداً إلى المادة ٤٦ من الاتفاقية، التي تنص على أن تتعهد الدول الموقعة على الاتفاقية بالامتثال إلى كافة الأحكام النهائية الصادرة عن المحكمة، ووضعها موضع التنفيذ، وأن يُرسل القرار النهائي للمحكمة إلى لجنة من الوزراء“ تتولى الإشراف على تنفيذ هذا القرار.

ومع هذا، فالأهم من هذا كله أن السلطة السياسية في تركيا قد عطّلت بالفعل العمل بالمادة رقم ٩٠ من الدستور“ مما جعلها تبتعد كثيراً عن مفهوم دولة القانون. لقد نزلت السلطة الحالية بالقانون إلى مستوى متدنٍ للغاية“ الأمر الذي أضر كثيراً بمكانة تركيا الدولية.

ومن ناحية أخرى، تُزيد الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من المسؤولية السياسية والقانونية الواقعة على السلطة الحاكمة في تركيا بسبب ما تقوم به من ممارسات تعسفية عملت على تزايد الانتهاكات في الحقوق، وما قد تضطر إلى سداذه من أموال خزينة الدولة التي هي في الأساس أموال دافعي الضرائب. ستجد تركيا نفسها في النهاية مضطرة إلى تنفيذ أية اتفاقية دولية وقعت عليها. أما قول السلطة السياسية إنها لا تعترف بقرارات المحكمة، أو أن هذه القرارات لا تروق لها، فلن يجني على تركيا سوى المزيد من اهتزاز الثقة في الدولة في الداخل والخارج. وهو ما سيجعل السلام في تركيا أمراً مستحيلاً.

أزمة بين تركيا ومحكمة حقوق الإنسان الأوروبية بسبب القضاة الأتراك

(زمان التركية) : ٢٠١٨/١٢/٢

رفضت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا جميع القضاة الأتراك المرشحين للعمل في محكمة حقوق الإنسان الأوروبية.

فقد وضعت محكمة حقوق الإنسان عدداً من الشروط الواجب توافرها في القضاة المرشحين للعمل لديها، من بينها أن يجيد اللغتين الفرنسية والإنجليزية، وأن يكون متمكناً من القانون العام الدولي، وأن يكون لديه سابقة أعمال في مجال حقوق الإنسان، الأمر الذي أدى إلى رفض لجنة اختيار القضاة لعشرة مرشحين من تركيا، وبهذا يستمر القاضي إيشيل كاراكاش في منصبه الذي انتهت مدته في ٣٠ أبريل/ نيسان ٢٠١٧، لحين اختيار قاضي جديد تتوافر فيه الشروط.

وكانت الحكومة التركية قد قدمت قائمة مكونة من ثلاثة أسماء لشغل منصب كاراكاش تضم القضاة حاج علي أتشيك جول، وفاطمة بيليم، ويوسف أكسار. إلا أن لجنة اختيار القضاة رفضت ثلاثتهم. وفي القائمة الثانية قدمت الحكومة التركية قائمة ضمت كلا من فاميل أرسان، وعضو مجلس الدولة بصري باغجي، ونائب مستشار رئاسة الوزراء أرجين أرجول، إلا أن ثلاثتهم رفضوا لعدم توافر الشروط.

وأرسلت تركيا قائمة جديدة للمرة الثالثة، تضم كلا من البروفيسور نجاتي بولات، والبروفيسور سلامي كوران، وعضو هيئة التدريس سلمى بينار“ إلا أن البروفيسور كوران انسحب من الترشح، وترشح بدلاً منه البروفيسور إسراء كيباز، إلا أن هذه القائمة أيضاً تم رفضها.

قرار المحكمة الأوروبية بشأن ديمرتاش يشمل باقي المعتقلين السياسيين

أحوال تركية: ٢٠١٨/١٢/٢

برهان اكينزي: يتردد الحديث في تركيا هذه الأيام حول الحكم، الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مؤخراً، بشأن الرئيس السابق لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش.

وكانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد شددت في حكمها الصادر في ٢٠ نوفمبر الماضي على أن اعتقال دميرتاش إنما يعود إلى أسباب سياسية، وليست جنائية، وطالبت الحكومة التركية بإطلاق سراحه على الفور، دون أي تأخير أو تراخ. ومن جانبهم، تقدّم محامو دميرتاش بالتماس إلى محكمة الجنايات في الدائرة رقم ١٩، طالبوا فيه بإطلاق سراح موكلهم، ولا يزال الجميع يترقب صدور قرار بهذا الشأن إلى الآن.

وعلى الجانب الآخر، صرّح أردوغان، مُعقّباً على هذا القرار، بقوله "قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان غير ملزم لنا. سنقوم بحملتنا المضادة، وسنُنهي الأمر" وهو ما اعتُبر تدخلاً سافراً في عمل القضاء التركي.

كانت السلطات التركية قد اعتقلت السياسي الكردي، الذي جابت شهرته الآفاق خلال السنوات الأخيرة، صلاح الدين دميرتاش، خلال عملية أمنية قامت بها في ٤ نوفمبر عام ٢٠١٦، ومنذ ذلك الحين، وهو يقبع في سجن أدرنه. وجّه دميرتاش رسالة مؤخراً عبر محاميه "أكد فيها أن السلطة الحاكمة في تركيا اليوم تمارس ضغوطاً شديدة على القضاء للحيلولة دون صدور قرار بإخلاء سبيله، أو على حد قوله:

"بدأت الحكومة التركية الشهر الماضي في ممارسة ضغوط سياسية شديدة على محكمة الاستئناف" حتى تؤيد حكماً بالحبس لمدة أربع سنوات وثمانية أشهر" كانت محكمة الجنايات في إسطنبول قد أصدرته من قبل بحقي، وبحق السيد سري ثريا أوندر. يريدون أن يجعلوا مني سجيناً مُداناً بقرار سياسي مُلّفَق".

تحدثنا حول تصريحات أردوغان الأخيرة، ووضع القضاء التركي في الفترة الحالية مع الرئيس السابق لنقابة المحامين عن منطقة ديار بكر، أمين أكتار، وجاء نص الحوار على النحو التالي:

سؤال: لم تنفذ المحكمة التركية إلى الآن حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بإطلاق سراح صلاح الدين دميرتاش. أود في البداية أن أسأل عن هذا القرار، وكيف تنظرون إليه؟

هذا القرار هو أول قرار من نوعه تصدره المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد تركيا. وهو الأول كذلك من ناحية توجيه الاتهام لتركيا بالإخلال ببنود المادة رقم ١٨ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والمادة رقم ٣ من البروتوكول الملحق بها. رصدت المحكمة الأوروبية خرقاً صريحاً لبنود هاتين المادتين في حالة دميرتاش، وظهر هذا جلياً في قولها إن السلطة الحاكمة في تركيا اليوم تستخدم أحكام القضاء "فراغة" لإسكات المعارضين بصفة عامة، ولهذه القضية على وجه التحديد. لم تعد المعارضة في تركيا تثق في القضاء التركي وأحكامه الظالمة، خاصة بعد أحداث ١٥ يوليو (محاولة الانقلاب الفاشلة)؛ إذ أصبح من اليسير للغاية تليفق التهم لأي شخص لا يروق للحكومة التركية، والزج به في السجون، ولا يستدعي هذا وجود سبب حقيقي مقنع لإصدار مثل هذه الأحكام، ووصل الحد بهم إلى أنهم اعتبروا المحادثات التليفونية، أو العلاقات الشخصية مبرراً كافياً لإلصاق التهم بهذا أو بذاك. ومع ذلك، فإن تطبيق هذا القرار، دون أي تراخ، قد يوفر ضماناً للقضاء التركي "تجعله يتحرى العدل، ويتخلص من الضغوط السياسية عليه.

سؤال: هل تتفق معي في أن القرار المتوقع صدوره من محكمة الجنايات التركية بشأن دميرتاش، سواء كان إيجابياً أو سلبياً، سيكون بمثابة اختبار للقضاء التركي كله؟

الواقع أن الأمر قد تخطى مرحلة الاختبار "فالقضاء التركي قد رسب بالفعل. ومع هذا، فلا تزال أمامه الفرصة" كي يحقق انطلاقة جديدة من أجل مجتمع جديد. لقد تقدّم المحامون بطلب إلى المحكمة. والآن تطلب وزارة العدل نسخة مترجمة من قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد عقد أصدقاؤنا المحامون اليوم لقاء في المحكمة بأنقرة مرة أخرى، وقدموا نموذجاً مترجماً للقرار هناك. وعلى الرغم من أن المحكمة قد تسلمت منهم النسخة المترجمة، إلا أن وزارة العدل تقول إنها بدأت في ترجمة القرار إلى التركية، وإنها تنتظر انتهاء عملية الترجمة.

وقد علمنا اليوم فقط أيضاً أن المحكمة قد حوّلت ملف القضية إلى المفوض بتاريخ ١٩ نوفمبر الماضي. لم يوجه أي اتهام إلى دميرتاش في هذا الملف، ولم يكن هناك داعٍ للعجلة لاتخاذ هذا الإجراء. وأنا هنا أذكر بتصريح أردوغان، الذي أعقب هذا القرار، عندما قال "سننخذ ما نراه ضرورياً حيال ذلك، سننخذ الخطوات المناسبة". اعتقد أن الأمور صارت أكثر وضوحاً الآن بما قصده من وراء هذا التصريح.

سؤال: وجّه ديميرتاش رسالة من سجن أدرنه نقلها محاموه، قال فيها "يريدون أن يجعلوا مني سجيناً مداناً بقرار سياسي مُلغٍ". هل توافق على ما جاء في هذه الرسالة؟

نعم، بالطبع، من الطبيعي أنه يجري الإعداد لأمر كهذا. وقد ظهر هذا من الحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات بحبس ديميرتاش أربع سنوات وثمانية أشهر لمجرد حديث نطق به في الاحتفال بعيد النيروز في ٢٠١٣. لم يحدث أن أصدرت محكمة من قبل حكماً كهذا في قضية الترويح لدعاية ضد الدولة، والتي لا يتعدى الحد الأقصى لها مدة خمس سنوات. ومع هذا، فقد خططوا للأمر بشكل جيد بإبقاء العقوبة أقل من خمس سنوات.

سؤال: ولكن لماذا؟

لأنهم بذلك قد سدّوا الطريق تماماً أمام ديميرتاش للتظلم لدى محكمة النقض إذا تخطت العقوبة مدة خمس سنوات. من أجل هذا، جاءت العقوبة أقل من خمس سنوات" كي يبقوا على ديميرتاش داخل السجن.

سؤال: صرّح رئيس الجمهورية أردوغان عقب صدور هذا القرار قائلًا "قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان غير ملزم لنا. سنقوم بحملتنا المضادة، وسننهي الأمر". في رأيك ماذا قصد أردوغان بقوله حملتنا المضادة؟

أعتقد أنه قصد هذا المعنى تماماً. وهذا ما رأيناه عندما تعمدت محكمة الجنايات في أنقرة المماثلة في اتخاذ قرار بإطلاق سراح ديميرتاش. ومن ناحية أخرى، رأيناها، وهم يحيلون ملف القضية إلى محكمة فرعية، وإذا صدّقت هذه المحكمة على الحكم الأول الصادر بحق ديميرتاش، فهذا يعني أنه سيصبح "مداناً ويواجه عقوبة الحبس"، على الرغم من القرار الذي قد تصدره محكمة الجنايات بإطلاق سراحه، وفي هذه الحالة لن يتركوا ديميرتاش يغادر محبسه.

سؤال: هل صلاح الدين ديميرتاش يحمل هذا القدر من الأهمية لديهم؟ كي ينتهكوا القانون الدولي والمحلي من أجل الإبقاء عليه داخل السجن؟

يحمل ديميرتاش أهمية كبيرة للغاية" بسبب دوره في الحركة السياسية الكردية، وسياسته القانونية. هذا بالإضافة إلى كونه سياسياً مُحكماً يمتلك من السمات ما يؤهله لقيادة المعارضة في تركيا. وعندما يكون الأمر على هذا الشكل، فمن الطبيعي إذن أن نراهم يحاولون جاهدين التخلص من هذا الرجل. إذا كانت لكم الغلبة، وكان في أيديكم الأغلبية في البرلمان، فحينها يمكنكم أن تقوموا بالإجراء القانوني الذي تريده. من أجل هذا، لم نعد نرى برلماناً بالمعنى الحقيقي" فالدولة تُدار حالياً بمراسيم قرارات، وهم يستصرون ما يشاءون من قرارات، ويسنون القوانين بما يوافق هوى شخص واحد فقط له السلطة فوق الجميع. لقد أتاح قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الفرصة أمام القضاء التركي" كي يُظهر للجميع أنه لا يزال قوياً متماسكاً، وأنه وحده صاحب القرار إن كان سيستغل هذه الفرصة أم لا" فإذا لم ينتهز الفرصة، فسيكون هذا بمثابة استسلام للقوة الأحادية، وتكون الدولة قد غرقت في مستنقع كبير.

سؤال: هل قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ملزمة لتركيا؟ وهل من الممكن أن تتعرض تركيا لأي نوع من العقوبات حال عدم تنفيذ هذا القرار؟

بالطبع ستكون هناك عقوبات. لقد طلبت المحكمة الأوروبية من تركيا صراحة إخلاء سبيل ديميرتاش، ولكن قد تلجأ الحكومة التركية، في المقابل، إلى القول إن الحكم ليس باتاً (قاطعاً) حتى الآن. ولكن هذا يتعلق بحكم التعويض، وسداد مصروفات المحاماة، الذي يتعين على الحكومة التركية دفعه، بعد ثلاثة أشهر أو خلال تلك المدة. أما فيما يتعلق بمسألة احتجاج ديميرتاش، فهذا أمر لا جدال فيه" فكل لحظة تمر عليه، وهو لا يزال في محبسه، يُنظر إليها بوصفها انتهاكاً جديداً من جانب الحكومة التركية، انتهاكاً في حق الفرد في الأمن، وانتهاكاً لبنود المادة ١٨، والمادة ٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

سؤال: ولكن ماذا إذا استمرت الحكومة التركية في عنادها؟

تركيا عضو في المجلس الأوروبي. وهذا المجلس يمثل ضمانة لتنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بحيث ترى الدول الأعضاء نفسها ملزمة بتنفيذ قرارات هذه المحكمة. ولكن إذا لم تقبل إحدى هذه الدول قراراً من هذه القرارات، فإن الموضوع برمته سيحال إلى لجنة الوزراء، تمهيداً لتوقيع عقوبات على تلك الدولة. وقد يضطر المجلس الأوروبي نفسه، إذا اقتضى الأمر، أن يصدر قراراً بهذا الشأن.

سؤال: هل من الممكن أن يشمل قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان باقي المعتقلين السياسيين في تركيا أيضاً؟

بالفعل" لأن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ذكرت صراحة أنها تستهدف من قرارها الضغوط التي تتعرض لها المعارضة المنتخبة بتلفيق التهم إليها جزافاً. وهذا يعني أنها قصدت التعميم وليس ديميرتاش فقط. من أجل هذا، كان من الطبيعي أن تصدر قراراً مماثلاً يشمل نواب البرلمان، ورؤساء البلديات المعتقلين. وإذا نظرنا للموضوع من زاوية أن هذا القرار يشمل جميع المنتخبين، الذين يقعون في السجون، فهذا يعني أنه يشمل نواب البرلمان، ورؤساء البلديات. من أجل هذا، يتعين أن يوضع موضع التنفيذ بالنسبة إلى هؤلاء كذلك.

تركيا والعقدة الكردية

*علي العبدالله

العربي الجديد: ٢٠١٨/١٢/٢

على الرغم مما شهدته العلاقات الأمريكية- التركية من انفراجة، على خلفية إفراج تركيا عن القس الأمريكي، أندرو برونسون، برفع العقوبات التي كانت واشنطن فرضتها على وزير الداخلية والعدل التركيين وتحريك خطة خريطة الطريق في منبج، إلا أنها بقيت انفراجةً ظاهريةً، فالخلاف بين الطرفين ما زال عميقاً، ويهدد بأزمات جديدة في ضوء تعارض المواقف والتصورات إزاء الملف الكردي الذي تعتبره تركيا الجذر العميق للخلاف وت تسعى، عبر إدارة شبكة علاقات وتوازنات إقليمية ودولية، ناهيك عن تحركات ميدانية، إلى دفع الولايات المتحدة إلى تغيير موقفها منه، وممارستها فيه، وتبني التصور التركي الذي يعتبر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي فرعاً لحزب العمال الكردستاني، ينطبق عليه ما ينطبق على الأصل وتصنيفه، بالتالي، حزباً إرهابياً، ووقف التحالف معه، وتزويده بالأسلحة والذخائر والأموال، لما لذلك من أثر على الأمن القومي التركي.

لم تقبل تركيا التبرير الأمريكي للتحالف مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وجناحه العسكري (وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة)، ولا مع التشكيلة البديلة "مجلس سورية الديمقراطية" (مسد) وجناحه العسكري "قوات سورية الديمقراطية" (قسد)، اعتبرته خدعة مكشوفة، بل ذهبت إلى التصعيد والمزاوجة بين السياسي والميداني، في تحركها للضغط على الولايات المتحدة، لإجبارها على التراجع عن موقفها من الملف، أو تحقيق أهدافها، رغماً عن الموقف الأمريكي بالانخراط في عمل سياسي وميداني مع روسيا، عدوة الولايات المتحدة وفق ما جاء في وثيقة الأمن القومي الأمريكي أخيراً، وتوثيق علاقتها مع إيران، على الرغم من إدراكها طبيعة الاشتباك الأمريكي الإيراني، وتقاطع مصالحها مع المصالح الأمريكية ضد الوجود الإيراني في سورية، بالإعلان عن رفض العقوبات الأمريكية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عليها، والانتقال من التهديد باجتياح منطقة شرق الفرات إلى حشد قواتها، في بداية شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في مواجهة مدن وبلدات على الحدود السورية التركية وقصفها بين حين وآخر، وتحضير فصائل سورية موالية للمشاركة في عملية الاجتياح، بإخضاع عناصرها لتدريبات خاصة، ونقلها إلى مواقع على الحدود مع سورية، تحضيراً للهجوم الموعود، مع حملة دبلوماسية مكثفة، لقاءات مع مسؤولين سياسيين وعسكريين أمريكيين اتصالات هاتفية مع البيت الأبيض ووزارة الخارجية وانتقادات رسمية وإعلامية مركزة حول عدم صدقية الولايات المتحدة، وتقديم اتفاق منبج دليلاً على ذلك.

ردت الولايات المتحدة بإجراءات ميدانية، هاجسها الإبقاء على زخم العملية العسكرية التي تخوضها "قوات سورية الديمقراطية" (قسد) في ناحية هجين/ محافظة دير الزور ضد الجيب الأخير لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وقرعة اندفاع تركيا، بإقامة أبراج مراقبة على الجانب السوري من الحدود التركية السورية (ه) أبراج ٣ في تل أبيض و٢ في عين العرب/ كوباني، ستعقبها خطوات مماثلة في رأس العين وعامودا والدراسية، جاء قرار إقامة أبراج المراقبة بالتفاهم بين "قوات سورية الديمقراطية" وأمريكا وفرنسا وبريطانيا، خلال الاجتماع الذي جمع بينهم في بلدة عين عيسى شمال مدينة الرقة، خطوة ووجهت بانتقاد تركي حاد، بعد أن كانت سيرت دوريات مشتركة مع "قسد" في البلدات السورية الحدودية شرق الفرات، ما أثار حفيظة تركيا، وتسيير دوريات أمريكية تركية مشتركة في منبج. الخطوة الثانية في اتفاق منبج بين الطرفين، كانت الولايات المتحدة قد ماطلت في تنفيذها، كي لا تخسر حليفها المحلي، وكي تبقى الاتفاق ورقة مساومة مع تركيا، بدءاً من مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، لطمأنة "قسد" على تأمين ظهرها، من جهة، وسحب حجج تركية ومخاوفها حول أمنها، من جهة ثانية، وعرضت دفع ملايين الدولارات مقابل معلومات عن ثلاثة من كبار قادة حزب العمال الكردستاني، في إشارة إلى رغبتها فصل حزب الاتحاد الديمقراطي عن حزب العمال الكردستاني، قوبل العرض ببرود تركي، لا يستجيب لطلبها: وضع نهاية للتحالف مع حزب الاتحاد الديمقراطي، وجناحه العسكري، ووحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة.

أتاح التجاذب الأمريكي التركي الجديد المجال لتحرك روسي إيراني للاستثمار في لحظة التوتر عبر التقدم بخطوات داعمة لتركيا، وأخرى ضاغطة عليها، حيث بادرت روسيا إلى تعزيز تنسيقها مع تركيا، بالاتفاق على "مواصلة العمل على ضمان الاستقرار في مدينتي إدلب وتل رفعت"، وانتقاد موقف حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، بالحديث عن توجهات انفصالية، وشن حملة دبلوماسية وإعلامية على الولايات المتحدة، بدعوى وجود

أجندة أمريكية خفية في سورية، وخصوصا شرق الفرات، ودعوة تركيا، في الوقت نفسه، إلى حسم ملف الجماعات المتطرفة في إدلب، تنفيذًا لبنود اتفاق سوتشي بشأن المحافظة، وتنفيذها قصفا جويًا على ريف غرب حلب، هو الأول منذ عقد الاتفاق، بذريعة قصف فصائل معارضة أحياء في حلب بغاز الكلور. أما إيران فدفعت بتعزيزات عسكرية إلى محيط إدلب، وشنت هجوما مباغتًا على مواقع جيش العزة في ريف حماة الشمالي، وأعلنت، على لسان قائد الحرس الثوري الإيراني، اللواء محمد علي جعفري، بقاء قواتها في سورية ونيتها إرسال قوات حفظ سلام إلى إدلب ومنطقة شمال غرب حلب، بناء على طلب من الحكومة السورية، وتعزيز وجودهم غرب نهر الفرات في مدن الميادين والبوكمال ودير الزور في مواجهة خطوط انتشار القوات الحليفة للولايات المتحدة، وتجنيد الحرس الثوري الإيراني سوريين وتدريبهم لتأسيس تنظيمات مسلحة موالية من أبناء المحافظة، لزعجها في المواجهة المرتقبة مع القوات الأمريكية وحلفائها.

تنطلق الولايات المتحدة، في تعاطيها مع تركيا والملف الكردي، من أنها دولة عظمى لها استراتيجية كونية، متعددة المداخل والملفات والقضايا والحلفاء والخصوم، وكلها تشكل وحدة واحدة مترابطة ما يقودها إلى الربط بين المواقف والملفات والفرص والمخاطر في كل ملف، وأخذ تأثيراتها المتبادلة بالاعتبار، وهذا قادها إلى وضع السيطرة على منطقة شرق الفرات، ضمن استراتيجيتها للشرق الأوسط، التي تتضمن مواجهة إيران لقطع طريق الإمداد بين طهران - بغداد - دمشق - بيروت، ما دفعها إلى التمسك بالحليف المحلي، حزب الاتحاد الديمقراطي، مع العمل على الاحتفاظ بعلاقتها مع تركيا التي تربطها بها علاقة سياسية واستراتيجية قديمة، فاشتباكها مع روسيا والصين من جهة، وسعيها إلى احتواء التمدد الإيراني في الإقليم أعطى للوجود الأمريكي في سورية والعراق أهمية جيوسياسية وجيوسياسية حاسمة، في ضوء حقائق السياسة وتوازنات القوى القائمة فيه. وهذا جعلها تتحسب لتوجهات تركيا، إن في سعيها إلى التمايز عنها وعن حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو نزوعها إلى لعب دور إقليمي ودولي خارج النسق الغربي، دفعها إلى توثيق علاقاتها مع المكون الكردي، والاعتماد عليه في تنفيذ جزء من برنامجها السياسي والعسكري، خدمة لتوجهاتها السياسية والاستراتيجية في الإقليم والعالم.

لقد رفعت تركيا بعلاقتها بروسيا وإيران مستوى هواجس الولايات المتحدة ومخاوفها، وعمقت قناعتها بضرورة الحليف المحلي الكردي، وبأهمية تعزيز قدراته عسكريا، عبر تنفيذ برنامج تدريبي، مدته سنة كاملة لتدريب ثلاثين ألفا من المقاتلين وعناصر الأمن، واعتماد الموازنة اللازمة لذلك، والعمل على تعديل تركيبة "قوات سورية الديمقراطية"، بزيادة أعداد العرب ودورهم، وإشراك السعودية والإمارات في الرعاية والتمويل، لطمأنة عرب المنطقة، وتخليصها من خلفيتها الماركسية والقومية المتطرفة وإعادة صياغة وهيكلية الإدارة الذاتية، على أمل تحقيق تفاهم وتعاون بين تركيا وقيادة الإدارة وإدارة ملف منبج، لتلين المواقف، وفتح باب التفاهم والتعاون.

حاولت تركيا من خلال المناورة بين الولايات المتحدة وروسيا تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية مباشرة. لكنها، وعلى الرغم من تحقيقها بعض المكاسب، لا تمتلك قدرات للاحتفاظ بها وتطويرها وتكريسها، فهي تعاني من نقاط ضعف جوهرية، فاعتمادها على الخارج في توفير قدرات عسكرية: (أسلحة متطورة وذخائر ذكية، باتت علامة على تطور الدولة ومناعتها، علامة ضعف، وعجزها الذي ظهر في أثناء خلافها مع روسيا بعد إسقاطها طائرة السوخوي، وبروز حاجتها للدعم الأمريكي أخيرا، لوقف الهجوم الروسي الإيراني على محافظة إدلب، وهي بحاجة إلى هذا الدعم للإبقاء على اتفاق سوتشي، واقتصادها، الورقة التي يبرزها الرئيس التركي للإعلان عن نجاحاته، تعتمد على عوامل خارجية: الاستثمارات الأجنبية والسياحة، ناهيك عن الثمن الباهظ الذي دفعته لتحسين اقتصادها، مكشوفة بدين خارجي كبير (٤٥٣ مليار الدولار على الدولة والقطاع الخاص)، وقد برزت هشاشة قاعدتها المالية بانتهاء عملتها الوطنية، وارتفاع نسبة التضخم ومضاعفة قيمة الدين العام، عندما فرضت الولايات المتحدة عليها عقوبات بسيطة.

تستدعي اللحظة السياسية من تركيا تعديل سياستها إزاء ملفات عدة، أولها الملف الكردي الذي تحول إلى ثابت على جدول أعمالها وشكل صداعا دائما طال أمدته "قتل مواطنيها ودمر عمران مناطق واسعة فيها، واستنزاف مواردها المادية والبشرية، فلا مفر من التعاطي معه بروحية جديدة، عبر العودة إلى المسار السلمي مع كردا، والتعامل مع كرد سورية على نمط تعاملها مع كرد إقليم كردستان العراق، ثانياها التحرر من عقدة الملف الوحيد، وإلا صبت جهودها في طاحونة خصومها، واضطرت للتسليم بخيارات روسيا، وتحولت إلى تابع لها، فتكون قد خرجت من تحت الدلف إلى تحت المزراب.

أردوغان الذي يهاجم الجميع ينتهي معزولا في قمة العشرين

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/١٢/٢

لم ينجح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي يعيش الأضواء أن يجذب إليه الاهتمام هذه المرة في قمة العشرين، وبدا في صورة الرئيس المعزول، إذ اكتفى بلقاءات خاطفة مع بعض الرؤساء خلال الافتتاح، وحتى الصور التي التقطت له ظهر فيها منكفئا على نفسه ولا يحكي مع أحد.

وقال متابعون للقمة إن أردوغان ذهب إلى القمة بهدف عزل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، لكن العكس هو الذي حصل إذ خطف ولي العهد السعودي الأنظار بينما عزل أردوغان نفسه بطباعه الحادة ومواقفه الحدية تجاه الجميع.

وقبل القمة، تحدثت وسائل الإعلام التركية عن لقاء مرتقب للرئيس التركي مع نظيره الأمريكي دونالد ترامب، لكن هذا لم يحصل كما يريده أردوغان، وكان لقاء قصيرا، فحين كان ترامب يتوجه بطائرته إلى العاصمة الأرجنتينية، الخميس، قال البيت الأبيض لمجموعته الصحافية إن اجتماع ترامب الرسمي المقرر في القمة مع نظيره التركي أعيد ترتيبه ليصبح اجتماعا قصيرا غير رسمي.

لم يتم تقديم أي سبب رسمي لهذا التغيير، لكن مراقبين اعتبروا أنه رسالة من ترامب لأردوغان على خلفية التصريحات المثيرة للرئيس التركي بشأن علاقة واشنطن بكرد سوريا، وتلويحه بالتدخل العسكري ضد حلفائها، فضلا عن غضب أمريكي واضح من إدارة أنقرة لقضية خاشقجي واستهداف أحد أبرز حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وكانت تقارير أمريكية قد أشارت إلى أن إدارة ترامب لا تخفي انزعاجها من أسلوب أنقرة في استهداف الأمير محمد بن سلمان، وإحراج السعودية، كحليف ستراتيغي لواشنطن في مواجهة إيران والحرب على الإرهاب، فضلا عن أهميتها الاقتصادية.

وفيما ذهب الرئيس التركي إلى القمة على أمل أن يسعى ولي العهد السعودي للقاءه ومصالحته، فإن الأمير محمد بن سلمان أظهرته الصور الرسمية في القمة في قلب الحدث ومحاطا بشكل جيد بحلفاء بلاده الستراتيجيين.

وبين ترحيب حار من بوتين، ولهجة مازحة من قبل ترامب، وبعض الحدية في اللقاء مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، لم يجد ولي العهد السعودي نفسه معزولا خلال القمة مثلما كان يأمل أردوغان.

وإذا كان بعض المحللين توقع أن يكون ولي العهد السعودي في قمة مجموعة العشرين منعزلا فإن ما جرى في القمة برهن عن خطأ هذا التوقع، فالأمير محمد بن سلمان كان نجم شريطي فيديو جرى تناقلهما على نطاق واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ويصور أحد هذين الشريطين المصافحة بين ولي العهد السعودي والرئيس الروسي فلاديمير بوتين والتي تميّزت بالكثير من الود، إذ تصافح الرجلان بحرارة على طريقة الرياضيين، قبل أن يجلسا متجاورين على طاولة القمة وهما يتحادثان ويتبادلان الابتسامات.

وسرعان ما تناقلت شبكات التلفزيون ومواقع التواصل الاجتماعي صور هذا اللقاء الودي بين ولي العهد السعودي والرئيس بوتين اللذين يجمع بين بلديهما امتلاكهما كميات هائلة من النفط.

وأعلن البيت الأبيض أن الأمير محمد بن سلمان "تبادل المزاح" مع ترامب على هامش القمة. والمعروف أن الرئيس الأمريكي من أبرز داعمي ولي العهد السعودي.

كما شوهد ولي العهد السعودي وهو يتبادل الكلام مع ابنة الرئيس إيفانكا ترامب، ثم يصافح الرئيس الفرنسي حيث جرى بينهما حديث مقتضب.

وعقب محادثة ماكرون والأمير محمد بن سلمان انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي شريط فيديو لهذه المحادثة مدته دقيقة ونيف. ونشرت وسائل إعلام عديدة هذا الشريط الذي لم تتضح في الحال الجهة التي صورتها ونشرته على تويتر، لكن بدر العساكر مدير المكتب الخاص للأمير محمد بن سلمان أعاد نشر هذا الفيديو على حسابه على تويتر.

وفي شريط الفيديو هذا يظهر الرئيس الفرنسي وهو يتحدث بالإنكليزية بحدة مع ولي العهد السعودي الذي بدا في المقابل أكثر ارتياحا وبادر بالضحك لبضع لحظات ما أن رأى الكاميرا تصوير المحادثة.

أردوغان: لن نسمح بتشكيل كيان في شمال سوريا يهدد أمن بلدنا ومنطقتنا

موقع الرئيس التركي: ٢٠١٨/١٢/٢٠

قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان في مؤتمر صحفي عقب قمة العشرين: "لن نسمح أبداً بتشكيل كيان في شمال سوريا يهدد أمننا وأمن منطقتنا. وكما فعلنا في مناطق غرب نهر الفرات سنخلص مناطق شرق الفرات من اضطهاد واحتلال منظمة بي كي كي الإرهابية الانفصالية في أسرع وقت ممكن. وننتظر من حلفائنا في هذا الخصوص إخلاصاً لا ازدواجية في المعايير".

انتهت قمة دول العشرين التي أقيمت في العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس وشارك فيها ١٩ زعيماً. وفي مأدبة طعام شارك فيها الرئيس أردوغان تم توقيع البيان الختامي للقمة. وعقب عرض قدمه الرئيس الياباني شينزو آبي حول قمة العشرين ٢٠١٩ الذي تستضيفها بلاده العام المقبل قرأ الرئيس الأرجنتيني ماوريسيو ماكري البيان الختامي للقمة المنتهية.

وعقب انتهاء القمة عقد الرئيس أردوغان مؤتمراً صحفياً تطرق فيه إلى المسائل التي تناولتها القمة ولقاءاته الثنائية مع الزعماء المشاركين إضافة إلى القضايا الدولية وآخر التطورات الراهنة. وعقب المؤتمر أجاب على أسئلة الصحفيين.

وقال الرئيس إن قمة العشرين الثالثة عشرة التي استضافتها بوينس آيرس تناولت عدداً من القضايا مثل المسائل المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والمخاطر التي يواجهها العالم في هذا الخصوص. كما تم قبول خطة عمل حول السياسات قصيرة ومتوسطة الأمد من أجل نمو عالمي أكثر استدامة واتزان وشمولية.

قال الرئيس أردوغان إنه قدم خلال لقمته في القمة إلى تجارب تركيا في مجالات البنى التحتية والعديد من المشاريع العملاقة التي نفذتها تركيا خلال الفترة السابقة على رأسها مطار إسطنبول الجديد. واتفقوا على زيادة عدد مشاريع البنى التحتية خلال رئاسة اليابان لقمة العشرين السنة المقبلة. مضيفاً: "اتفقنا على آلية لتأقلم الموظفين مع التقنية الحديثة من أجل الوصول إلى حياة عملية أكثر نضوجاً. وتناولنا سبل تعزيز دور الشباب وأهدافهم خلال الفترة المقبلة. إضافة إلى عمالة الأطفال والتشغيل القسري وتجارة تهريب البشر والعبودية الحديثة".

أكد رئيس الجمهورية أنه لن يسمح بفرض أمر لاغتصاب حقوق جمهورية شمال قبرص التركية صاحب الحقيقي لغاز الهيدروكربون (المحروقات) في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط. إن تركيا مصممة على حماية مصالحها ومصالح القبارصة الأتراك. وكلما واصلت إدارة الشطر الجنوبي لجزيرة قبرص سياسات التغاضي عن حقوق القبارصة الأتراك سنتخذ كافة التدابير اللازمة لمنع ذلك".

أوضح الرئيس أنه تطرق خلال القمة إلى أهمية التغييرات في هيكلية مجلس الأمن الدولي إضافة للمساعدات التنموية التي يجب أن تقدم للمحتاجين واللاجئين في كافة أنحاء العالم. مضيفاً: "أكدت أن على العالم أن يتخذ موقفاً وفق القيم الإنسانية والمعيشية للاجئين وليس وفق المخاوف الأمنية التي يمكن أن تطال البلاد. إن تركيا تحتضن أكثر من ٤ ملايين لاجئ قدموا من سوريا ومختلف أنحاء العالم، وهي أكثر بلد في العالم يستضيف لاجئين على أرضيه. لقد أنفقنا حتى اليوم نحو ٣٣ مليار دولار من مواردها الخاصة". وتابع: "تركيا لم تحجز اللاجئين في مخيمات للتجميع بل أسست لهم مدناً ومخيمات خاصة على مستوى عالٍ من والأمان والرفاهية. وسمحنا لهم بالسكن في كافة أنحاء البلاد والتجول دون قيود. إننا لم نضع الأسلاك الشائكة على حدودنا لمنع تدفق اللاجئين الهاربين من الاشتباكات والجوع".

أردوغان بين الحليف الاستراتيجي والصديق الموثوق به

*حسني محلي

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/١٢/٢

وصف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بعد لقائه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، علاقات بلاده بالولايات المتحدة الأمريكية بـ«التحالف الاستراتيجي»، فيما قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد لقائه أردوغان إن تركيا «دولة صديقة موثوق بها». بوتين الذي اعتبر أنبوب الغاز بين روسيا وتركيا «إثباتاً واضحاً على استقلالية السياسة الخارجية التركية»، لم يمنع أردوغان من الحديث مع ترامب عن الوضع في إدلب ومنبج والشمال السوري عموماً، وهي قضايا من اهتمامات بوتين وأردوغان والرئيس الإيراني حسن روحاني، قبل ترامب الذي سيستضيف اليوم في واشنطن ممثلين عن مصر والسعودية وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والأردن لبحث الوضع في سوريا. واكتسبت أقوال بوتين عن تركيا وحديث أردوغان عن التحالف الاستراتيجي مع واشنطن أهمية إضافية لتوقيتها بالتزامن مع المعلومات التي تتحدث عن ضغوط أمريكية على أنقرة لإقناعها أو إجبارها على إلغاء صفقة صواريخ «أس ٤٠٠» الروسية، كما سبق لها أن ألغت عام ٢٠١٥، وتحت ضغوط مماثلة، صفقة الصواريخ الصينية «HQ9». وتحدثت المعلومات أيضاً عن مساعي الكونغرس الأمريكي لإلغاء أو تأخير تسليم تركيا طائرات «أف ٣٥» الأمريكية (لا تملكها الآن سوى إسرائيل)، علماً أن تركيا مساهمة في تصنيع هذه الطائرات. وتقول مصادر الكونغرس إن أمريكا لا يمكن لها أن تقبل بصفقة «أس ٤٠٠» الروسية، باعتبار أن تركيا عضو في حلف «شمال الأطلسي»، وهذه الصواريخ تتناقض مع أنظمة التسليح الأطلسية. كما يهدد الكونغرس، بتحريض من اللوبي اليهودي، بإلغاء العديد من الاتفاقيات المحتملة لتطوير وتحديث وبيع تركيا طائرات «أف ١٦» ومروحيات «سيكورسكي» وصواريخ «باتريوت». ويدفع الموقف الأمريكي هذا أنقرة للاستعجال في تنفيذ مشاريع عملية لتطوير الصناعات العسكرية التركية، بما في ذلك الطائرات المقاتلة والمروحيات والدبابات والمدركات والطائرات المسيّرة التي يتم تصنيعها في تركيا من قبل شركة يملكها سلجوق بايراقدار، الصهر الثاني للرئيس أردوغان.

يعرف الجميع أن للفتور والتوتر بين أنقرة وواشنطن العديد من الأسباب، من بينها الداعية فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة، وعلاقة تركيا مع إيران، واستمرار الدعم الأمريكي لوحدة الحماية الكردية شرق الفرات، وهو الدعم الذي قال عنه أردوغان: «إن ذلك لا يليق بدولة حليفة كامريكا». ذلك في الوقت الذي لا تجد المعارضة أي تفسير لعدم إغلاق القواعد الأمريكية - الأطلسية الموجودة في تركيا، وعددها عشر قواعد، أهمها قاعدة «إنجريك» القريبة من الحدود مع سوريا والعراق، وقاعدة «ملاطيا» التي تتجسس وتتنصت على كل التحركات والاتصالات العسكرية في إيران وسوريا والعراق وجنوب روسيا. يرى الإعلام المعارض في كل هذه المعطيات تناقضاً بارزاً في سياسات الرئيس أردوغان الذي تحالف مع الدول الغربية، في مقدمها أمريكا، ومعها الدول الخليجية في سوريا، ثم اضطر للتقارب مع روسيا وإيران لحل الأزمة السورية، بعد أن أصبح طرفاً مباشراً فيها، حيث تخلت عنه الدول الغربية ومعها السعودية والبحرين والإمارات ومصر التي تحولت إلى دول معادية بعد أن كانت إيران «العدو الطائفي الفارسي» كما كانت روسيا العدو الأكبر «الذي لولاه لسقط النظام في سوريا»، على حد قول المسؤولين الأتراك. يفسّر ذلك التوتر الخطير بين أنقرة وموسكو بعد إسقاط الطائرة الروسية في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، حين دفعت كل تلك التطورات أردوغان في ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٦ للاعتذار من بوتين بما يتعلق بإسقاط الطائرة

الروسية، ليكون هذا الاعتذار كافياً لفتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية بعد القمة الأولى في ٩ آب/ أغسطس ٢٠١٦. وسمح بوتين، بعد هذه القمة بأسبوعين، بدخول القوات التركية إلى جرابلس في ٢٤ آب/ أغسطس (وهو الذكرى الـ ٥٠٠ لدخول السلطان سليم إلى مرج دابق عام ١٥١٦). كان هذا اللقاء بداية لمرحلة جديدة في العلاقات الروسية التركية ببعديها الثنائي والإقليمي. فقد عاد السياح الروس إلى تركيا (حوالي خمسة ملايين سائح سنوياً)، كما عادت المنتجات الزراعية التركية إلى الأسواق الروسية. ثم عادت الشركات التركية إلى نشاطها العادي في روسيا، وهي نفذت وتنفذ منذ عام ١٩٩٠ مشاريع إنشائية زاد حجمها على ٥٠ مليار دولار، مقابل ٣٥ مليار دولار لحجم التبادل التجاري السنوي بين الدولتين. ودشن الرئيسان بوتين وأردوغان في الـ ١٩ من الشهر الماضي بتدشين القسم البحري لأنبوب الغاز الروسي الذي سينقل سنوياً ٣٢ مليار متر مكعب من الغاز من روسيا إلى تركيا ومنها إلى أوروبا. وتستورد تركيا نحو ٥٦ في المئة من حاجتها من الغاز من روسيا ونحو ١٢ في المئة من إيران. وجاء قرار أردوغان بشراء صواريخ «أس ٤٠٠» من روسيا ليثير الكثير من التساؤلات في ما يتعلق بتناقضات السياسة التركية، لأن تركيا دولة أطلسية ونظام التسليح فيها امريكي - أطلسي، ومن ثم ضد من ستستخدم تركيا هذه الصواريخ؟ فقد تحولت إيران «العدو التقليدي» إلى صديق في إطار الحوار الروسي التركي الإيراني من أجل الحل السياسي للأزمة السورية عبر أستانا وسوتشي، على رغم تشكيك البعض بأهداف الرئيس أردوغان ومخططاته ومشاريعه في سوريا.

وتتحدث المعلومات باستمرار عن مساعي أنقرة لـ«تترك» الشمال السوري غرب الفرات، حيث تتواجد القوات التركية مع ما لا يقل عن ٥٠ ألف عنصر من الفصائل الإسلامية المختلفة، البعض منها تركمانية تم تنظيمها من قبل الجيش التركي مباشرة. وكان قادة هذه الفصائل قد التقوا في الـ ١٩ من الشهر الماضي في مدينة الراعي غرب جرابلس مع قيادات العشائر التركمانية، وأعلن المجتمعون عن اختيار علم وطني للتركان وتشكيل مجلس تركماني سيتحمل مسؤولية إدارة المناطق التركمانية غرب الفرات، كما تدير المجالس الكردية أمور مناطق شرق الفرات. وتستبعد المعلومات أي مواجهة، بل حتى توتر، مع «النصرة» وأمثالها، باعتبار أنها مجموعات إسلامية لا ولن يفكر أردوغان بمعاداتها طالما أنه يقول إنه زعيم الأمة الإسلامية والمسلمين، أي الإسلاميين في سوريا والعالم أجمع. فكل قيادات «الإخوان» الهاربة من بلدانها موجودة في إسطنبول مع العشرات من وسائل الإعلام الموالية لهم. تدفع هذه المعطيات المتناقضة العديد من الدبلوماسيين لطرح العديد من التساؤلات عن الموقف المحتمل للرئيس بوتين مع استمرار الرفض أو التأخر التركي في تطبيق اتفاق سوتشي في ما يتعلق بإدلب، وبالتالي الاستمرار في مساعي أردوغان لتترك الشمال السوري وكسب ود وتضامن ودعم السوريين المقيمين في تركيا لأي مشروع تركي مستقبلي خاص بالشمال السوري أو سوريا عموماً. هذا في حال خروج القوات التركية من الشمال السوري، وهو ما تستبعده بعض الأوساط العسكرية التي تقول إنه حتى إن خرجت هذه القوات - وهو ما تسعى وأنقرة لتأخيره - فإن السلطات التركية ستترك خلفها من يمثلها في الداخل السوري من عناصر الفصائل المختلفة والمدنيين الذين وظفتهم تركيا خلال الفترة الماضية، وهذا ما تحدث عنه كل المعلومات الواردة من مناطق وجود القوات التركية. وذلك من دون أن يكون واضحاً بعد الموقف المحتمل للرئيس بوتين الذي لا يدري أحد كم الأوراق التي يملكها في مساوماته مع الرئيس أردوغان، ليس فقط في ما يخص إخراج الجيش التركي من سوريا، بل أيضاً لإبعاد تركيا عن حليفاتها الاستراتيجية واشنطن. وسينعكس ذلك على علاقات روسيا الاقتصادية الحالية والمستقبلية مع تركيا التي تبني

أول مفاعل نووي بالاتفاق مع روسيا، وهو بقيمة ٢٢ مليار دولار. ويتساءل البعض في ما إذا ستكون سوريا ورقة للمساومة بين أردوغان وبوتين الذي يسعى لضم تركيا إلى «منظمة شانغهاي» ومجموعة «البريكس»، ليساهم ذلك في كسب أنقرة إلى جانبه ضمن خطة روسية ذكية تساهم في إخراج تركيا من الحلبة الأمريكية الغربية التي كانت كافية لرهن إرادتها السياسية والعسكرية بانعكاسات ذلك على مجمل السياسات التركية، الداخلية منها والخارجية، منذ عام ١٩٤٦، ومن ثم انضمام تركيا لحلف «شمال الأطلسي» ومن بعده حلف بغداد، والاعتراف بإسرائيل. وعلاقات أنقرة بإسرائيل، هي الأخرى، شهدت أخيراً سلسلة من التناقضات الغربية، فقد هدد وتوعد الرئيس أردوغان إسرائيل في كل مناسبة، إلا أنه عاد وأرسل إليها إشارات ودية عبر لقاءاته مع قيادات اللوبي اليهودي في أمريكا. كما أمر بإسقاط الدعاوى المقامة ضد الضباط الإسرائيليين في المحاكم التركية، بعد أن تبرعت تل أبيب بعشرين مليون دولار لضحايا سفينة مرمرة التي هاجمها الجيش الإسرائيلي وهي في طريقها إلى غزة نهاية أيار/ مايو ٢٠١٠. وسبق هذا العدوان بعدة أيام قرار الحكومة التركية يوم ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٠ بعدم استخدام حق الفيتو ضد انضمام إسرائيل لمنظمة «التعاون والتنمية العالمية» (OECD)، ولحق بذلك في ٥ أيار/ مايو ٢٠١٦ قرار تركي آخر بعدم الاعتراض على فتح ممثلية إسرائيلية عسكرية في مقر «الأطلسي» في بروكسيل، وهو ما اعتبرته أوساط المعارضة محاولات أردوغانية للحفاظ على علاقاته مع إسرائيل التي لم تنقطع علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع تركيا أبداً.

ويبقى الرهان دائماً على التناقضات المحتملة لمواقف الرئيس أردوغان الذي يعرف الجميع أنه لا ولن يتخلى عن مشروعه السياسي والعقائدي الذي يهدف إلى أسلمة الأمة والدولة التركية بكل مؤسساتها العسكرية والأمنية والقضائية، ليكون هو حاكمها المطلق من دون أي معارضة ومهما كانت، لأنه لا يريد ولن يسمح بعد الآن لأحد أن يعرقل تنفيذ مخططاته ومشاريعه الداخلية. وهي مشاريع نتاج أو امتداد لسياساته الخارجية وخصوصاً الإقليمية، طالما هو يتحدث بين الحين والآخر عن أحلام الخلافة والسلطنة العثمانية التي تحمل في طياتها العديد من الحسابات التاريخية، وجميعها مع روسيا وإيران والمنطقة العربية، وبالذات سوريا والعراق اللذين كانا ضمن حدود الدولة العثمانية حتى عام ١٩١٨. ويراهن البعض على مدى استعداد الرئيس أردوغان للتراجع عن كل ما قام ويقوم به في سوريا والمنطقة، وبالتالي لتغيير صفحات التاريخ التركي الذي تحدث دائماً عن عداء روسيا السوفياتية والإمبراطورية لتركيا العثمانية والجمهورية التي كانت ولا تزال خندق الدفاع الأول عن «الأطلسي». ويراهن آخرون على احتمالات التخلي عن الفكر التركي العقائدي، العثماني منه والجمهوري، الذي كان يرى في إيران «الفارسية الشيعية» الخطر الأكبر بعد أن أفشلت طهران المشروع التركي في سوريا، ومن خلالها في الربيع العربي الذي أراد له أردوغان أن يساعده على إحياء ذكريات الخلافة العثمانية من خلال استضافة إسطنبول أسبوعياً لفعاليات إسلامية إقليمية ودولية يشترك فيها المئات من الإسلاميين من مختلف أنحاء العالم. ويبقى الرهان على قوة كل من بوتين وترامب وما يملكه كل منهما للتأثير في الرئيس أردوغان الذي أثبت طيلة ١٦ عاماً من حكمه أنه ليس سهلاً، كما أنه هو الآخر يملك العديد من الأوراق التي يمكن أن يساوم بها بوتين وترامب، ومن دون أن يكون واضحاً مدى تأثير هذه الأوراق في واشنطن وموسكو اللتين تتنافسان في سوريا، وعبرها في المنطقة، التي بات واضحاً أن أردوغان وعبر سياساته في سوريا بات لاعباً أساسياً فيها، في البداية بفضل أمريكا وبعدها بالضوء الأخضر الروسي!

هل تخضع تركيا في النهاية لقرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؟

زمان التركية : ٢٠١٨/١٢/٢

جاء قرار القضاء التركي بتمديد مدة احتجاز الرئيس السابق لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش لمدة عامين، مستفزاً للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي أصدرت قبل أيام قراراً يطالب بالإفراج عن "دميرتاش" ويدين انتهاك تركيا لحقوق الإنسان.

وصدر الحكم من محكمة تركية على "دميرتاش" المرشح السابق لرئاسة الجمهورية، والمسجون منذ ٢٠١٦ خلال محاكمته في اتهامات تتعلق بالإرهاب، بسبب تصريحاته خلال كلمة ألقاها عام ٢٠١٣ حينما كانت الحكومة تجري محادثات سلام مع مسلحين كرد.

يأتي ذلك بعد أن كانت المحكمة الأوروبية اعتبرت، "احتجاز دميرتاش يتنافى مع مبادئ القانون المحلي والدولي، على حد سواء، ومن ثم كان يتعين على الحكومة التركية أن تنهي فترة احتجاز دميرتاش" لأنها لم تقدم ذرائع، أو أدلة جديدة" تدينه أو تُبرر استمرار احتجازه، إلّا أنها قرّرت الاستمرار باحتجازه من دون أن تولي أي اعتبار للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

ومن جانبه، عقبَ رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، على القرار المحكمة الأوروبية، قائلاً "قرار المحكمة الدولية لحقوق الإنسان غير ملزم لنا. اتخذت المحكمة حتى يومنا هذا العديد من القرارات المتعلقة بالتنظيمات الإرهابية، وكانت جميعها ضد تركيا. هناك الكثير مما يمكننا فعله في المقابل، سنكمل حملتنا المضادة، فالإرهاب لا يزال مستمراً".

كما عقبَ وزير العدل التركي عبد الحميد غول، على قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قائلاً "سننظر في شأن هذا القرار. سيكون الحكم في النهاية للسلطة القضائية المعنية بهذا الموضوع". تلك التصريحات الغير مكتررة لحكم المحكمة جعلت المتحدث باسم الأمين العام لمجلس أوروبا، دانييل هولتجين، يشدد قائلاً "القرارات الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ملزمة لجميع الدول الأعضاء، وفق نص المادة ٤٦ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان".

استندت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في قرارها، على ثلاثة انتهاكات لحقوق الإنسان.

الانتهاك الأول: استمرار الحكومة التركية في اعتقال دميرتاش مدة طويلة، والتعدي على حقه في المحاكمة العادلة، بالإضافة الي عدم استناد المحكمة إلى ذرائع وأدلة ملموسة تُبرر هذا الإجراء من جانب المحكمة التركية.

الانتهاك الثاني: يتعلق بحق الفرد في "الترشح للانتخابات، والإدلاء بصوته". يؤكد قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حدوث انتهاكات في هذا الشأن فيما يخص دميرتاش "سواء فيما يتعلق بحرمانه من حقه في الترشح للانتخابات، أو بالتضييق على الناخبين للتصويت لصالح دميرتاش" بسبب استمرار اعتقاله بما يتنافى مع المادة رقم ٣ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. بحسب تقرير لموقع (أحوال تركية).

الانتهاك الثالث: يتعلق بتأثير رئيس الجمهورية أردوغان على حيادية القضاء التركي، الأمر الذي جعل مبرر الاحتجاز يتجاوز الشكل القانوني "ليأخذ أبعاداً سياسية أخرى" تستهدف إسكات أصوات المعارضة في الأساس. هذا ما تعتبره المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان انتهاكاً لنص المادة رقم ١٨ من القانون الدولي أيضاً.

يذكر أن السلطة السياسية في تركيا قد عطّلت بالفعل العمل بالمادة رقم ٩٠ من الدستور الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية "مما جعلها تبتعد كثيراً عن مفهوم دولة القانون". الأمر الذي أضر كثيراً بمكانة تركيا الدولية.

يري المراقبون أن تركيا ستجد نفسها في النهاية مضطرة إلى تنفيذ أية اتفاقية دولية وقعت عليها. أما قول السلطة السياسية إنها لا تعترف بقرارات المحكمة، أو أن هذه القرارات لا تروق لها، فلن يجني على تركيا سوى المزيد من اهتزاز الثقة في الدولة في الداخل والخارج. وهو ما سيجعل السلام في تركيا أمراً مستحيلاً.

المجلس الأوروبي يحذر تركيا ويدعوها لإعادة حقوق ضحايا الطوارئ

أحوال تركية ٢٠١٨/١٢/٣

حذر المجلس الأوروبي تركيا ودعاها إلى فتح الطريق أمام الطاعنين على قرارات الاعتقال والفصل من العمل بموجب مراسيم حالة الطوارئ للجوء إلى المحاكم حال فرض طلباتهم من قبل لجنة التحقيق في إجراءات حالة الطوارئ وقراراتها.

وأفاد المجلس الأوروبي أنه سيواصل تقييم وبحث أداء لجنة التحقيق في إجراءات حالة الطوارئ. وخلال اللقاء الذي أجري مع وفد تركي من لجنة التحقيق في إجراءات الطوارئ في مدينة ستراسبورغ الفرنسية يوم أمس، تناول وفد المجلس الأوروبي بشكل مفصل حقوق المفصولين من أعمالهم في ضوء الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وشهد اللقاء التأكيد على الانعكاسات المهمة لعمليات الفصل والطرء في تركيا على مجال حقوق الإنسان، والنتائج المهمة لانتهاك حرية الفكر والتعبير عن الرأي والدين وتشكيل الجمعيات وحق الأسرة والحياة الشخصية والملكية لهؤلاء الأشخاص بشكل غير معياري وأحادي الطرف بعيداً عن القانون والدستور.

وشدد المجلس الأوروبي على أن لجنة التحقيق في إجراءات الطوارئ مؤسسة إدارية وليست محكمة قضائية، مؤكداً ضرورة فتح المجال أمام من تم رفض طلباتهم باللجوء إلى المحاكم الإدارية في تركيا.

تطرق المجلس أيضاً إلى أهمية تناول المحاكم الطلبات المقدمة إليها بحيادية وعدل، مشيراً إلى إمكانية اللجوء إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد اللجوء إلى المحاكم المحلية في تركيا.

هذا وشهد اللقاء أيضاً مناقشة عدم رد اللجنة على الطلبات المقدمة بالسرعة اللازمة على الرغم من كثرتها. يذكر أن حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا أعلنت حالة الطوارئ في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦ وتحولت خلال فترة قصيرة إلى أداة لمعاقبة المعارضين، وإصدار قرارات اعتقال وفصل من العمل طالت مئات الآلاف من المدنيين، الأمر الذي انتقدته منظمات عالمية معنية بحقوق الإنسان، وعلى رأسها الأمم المتحدة والمجلس الأوروبي، ومنظمة العفو الدولية.

وكانت منظمة العفو الدولية ذكرت في تقرير أن حوالي ١٣٠ ألف موظف في تركيا ينتظرون أن تتحقق العدالة بحقوقهم بعد فصلهم من مناصبهم بصورة تعسفية قبل أكثر من عامين، وأشارت لعدم وجود آلية فعالة للطعن على قرارات فصلهم من العمل.

ولفت تقرير أصدرته المنظمة إلى أن مصير آلاف المفصولين من العمل في تركيا لا يزال مجهولاً رغم مرور أكثر من عامين على تلك القرارات التي اتخذت بعد إعلان قانون الطوارئ في البلاد.

وورد في التقرير الذي حمل عنوان "عمليات فصل غير قابلة للرجوع: لا يوجد حل فعال للموظفين المفصولين من القطاع العام" أن "الأطباء والشرطيين والمدرسين والأكاديميين وعشرات الآلاف من موظفي القطاع العام المفصولين بدعوى الصلة بالإرهاب لم يتم إعادتهم لمناصبهم أو تعويضهم، ولا تعمل اللجان التي شكلت من أجل تقييم قرارات الفصل والإبعاد وفق أهدافها".

وقال أندرو غاردنير، المسؤول في قسم الدراسات والاستراتيجية التابع لمنظمة العفو الدولية في تركيا، في تصريحات أدلى بها في هذا الصدد: "عشرات الآلاف من الأشخاص الذين فصلوا من وظائفهم بعد وصمهم بالإرهاب لا يزالون ينتظرون أن تتحقق العدالة بحقوقهم".

وكانت منظمة العفو الدولية دعت إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارس في تركيا ضد المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان باسم "الأمن القومي" حيث هناك نحو ٥٠ ألف معتقل بتهمة الانقلاب في تركيا، بينهم نحو ١٧ ألف امرأة و٧٤٣ طفلاً تحت سن السادسة، كما فصل من العمل أكثر من ١٣٠ ألف موظف بالتهمة ذاتها.

محكمة تركية تتجاهل أوروبا وتؤكد الحكم الصادر بحق ديميرتاش

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٢/٥

إسطنبول - أكدت محكمة استئناف تركية، يوم الثلاثاء، حكما بالسجن بحق صلاح الدين ديميرتاش الرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي الموالي للکرد.

ورفضت محكمة تركية الثلاثاء الطعن الذي تقدم به المعارض الكردي صلاح الدين ديميرتاش ضد إدانته بـ"الدعاية للإرهاب"، بحسب ما أفاد محاميه في ضربة جديدة للسياسي البارز الذي يعد خصما محتملا للرئيس رجب طيب أردوغان.

ويواجه الزعيم السابق لحزب الشعوب الديمقراطي الذي لا يزال شخصية مؤثرة وتحظى بشعبية واسعة في الأوساط الكردية، عدة دعاوى جنائية. والشهر الماضي، اعتبرت محكمة حقوقية تابعة للاتحاد الأوروبي أن اعتقاله الذي سبق محاكمته كانت دوافعه سياسية.

وحكم عليه بالسجن لأربع سنوات وثمانية أشهر في سبتمبر لنشره "دعاية للإرهاب". وأيدت المحكمة إسطنبول الثلاثاء هذا الحكم.

ونشر محاميه محسوني كرمان القرار على موقع "تويتر". ويأتي ذلك بعدما دعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ٢٠ نوفمبر تركيا إلى إطلاق سراح ديميرتاش.

وأوضح كرمان أن المحكمة الأوروبية منحت السلطات التركية فرصة "لإصدار حكم بالإفراج عن (ديميرتاش) في القضية التي لا يزال محتجزا بموجبها والقول انظروا، استجبنا للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان".

وأضاف "لكن ديميرتاش سيبقي رهينة حيث تم تأكيد الحكم (بالسجن) لأربع سنوات وثمانية أشهر".

وقال المحامي كريم الطيبارماك لوكالة الأنباء الألمانية إن محكمة استئناف أكدت الحكم بالسجن لمدة أربع سنوات وثمانية أشهر الصادر بحق ديميرتاش. وأضاف المحامي إن الحكم قضى على أية فرص بشأن الإفراج عن ديميرتاش. من جانبه، رفض ديميرتاش الحكم، وقال "سوف نواصل مقاومة الفاشية وسوف ننتصر".

وظل ديميرتاش رهن الاحتجاز الذي يسبق المحاكمة منذ نوفمبر عام، ٢٠١٦ على خلفية اتهامات بالإرهاب.

وبرز ديميرتاش من خلال أدائه اللافت في انتخابات العام ٢٠١٤ التي فاز فيها أردوغان. وترشح المعارض الكردي ثانية في الانتخابات الأخيرة التي جرت في حزيران ٢٠١٨ من زنزانته.

ويرى محللون أن ديميرتاش بين الشخصيات القليلة في تركيا القادرة على مجاراة خطابات أردوغان والتحول إلى خصم يشكل خطرا على الرئيس. وأشارت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أن اعتقاله خصوصا خلال استفتاء جرى على توسيع صلاحيات أردوغان في أبريل ٢٠١٧ ولاحقا خلال الانتخابات الرئاسية في يونيو ٢٠١٨، كان يهدف إلى "خنق التعددية وتقييد حرية النقاش السياسي"، داعية إلى إطلاق سراحه.

وتم توقيف ديميرتاش منذ نوفمبر ٢٠١٦ بانتظار محاكمته بتهم تشمل إدارة "منظمة إرهابية" و"التحريض على ارتكاب جرائم". ويواجه أحكاما بالسجن لمدة ١٤٢ عاما في حال تمت إدانته.

وكثيرا ما يتهم أردوغان، الذي رفض دعوات المحكمة الأوروبية، حزب الشعوب الديمقراطي بأنه ذراع سياسي لحزب العمال الكردستاني المحظور الذي خاض تمردا ضد الدولة التركية منذ العام ١٩٨٤.

وتصنف أنقرة وحلفاؤها في الغرب حزب العمال الكردستاني على أنه مجموعة "إرهابية".

بدوره، ينفي حزب الشعوب الديمقراطي اتهامات أردوغان ويشير إلى أنه مستهدف بسبب معارضته للحكومة.

الولايات المتحدة تبدأ مُعاقبة تركيا عسكرياً

روسيا اليوم : ٢٠١٨/١٢/٥

مع تصاعد تحذيرات الولايات المتحدة لتركيا فيما يتعلق بحصولها على أنظمة "إس-٤٠٠" الصاروخية الروسية، وإنذارها بوجوب أن تختار بين روسيا والغرب، كشفت صحيفة روسية عن تأجيل واشنطن فعلاً لتوريد محركات للمروحيات التركية T-129.

وتحت عنوان "تركيا دفعت ثمن تخليها عن المروحية الروسية"، أوضح كل من أوليغ موسكفين وأنا كوكوشكين وميخائيل موشكين، في مقالهم بـ "فرغلياد"، أنه ليس هناك ضمانات بأن هذه الشحنات الأمريكية ستنفذ على الإطلاق.

وأكد المقال أن تلك المروحيات هي اليوم موضوع ابتزاز واشنطن لأنقرة، وذلك بعد تخلي تركيا في حينه عن عرض روسي لبيعها مروحيات قتالية واختيار مروحيات إيطالية بمحركات أمريكية بدلا منها.

تجدر الإشارة إلى أن روسيا كانت قد عرضت على تركيا مروحياتها. ففي العام ١٩٩٧، طورت شركة كاموف الروسية مروحية Ka-50-2 Erdogan، التي هي في الأساس نسخة من Ka-52 معدة للتصدير، خصيصاً للمشاركة في مناقصة ATAK التركية (لشراء طائرات هليكوبتر هجومية واستطلاعية تكتيكية).

إلا أن الأتراك اختاروا عرض مشروع الشركة الإيطالية Agusta Westland A129 Mangusta، ثم إنشاء الطراز التركي T129 ATAK. وتركيا الآن تحصد النتائج، وفقاً للصحيفة الروسية.

وسبق أن حذرت الولايات المتحدة مراراً من التأثير السلبي للصواريخ الروسية على العلاقات التركية الأمريكية ودور تركيا داخل "الناطو"، فضلاً عن احتمال تعرض تركيا لعقوبات أمريكية، وتعريض حقوقها في شراء وصناعة مقاتلات الـ "إف-٣٥" للخطر، وإمكانية تراجع قدرتها على العمل المشترك مع الناتو وظهور نقاط ضعفها بسبب الاعتماد المتزايد على روسيا.

ونقل موقع بلومبرغ الأمريكي، عن رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ، جيمس إنهوف، الذي حلّ محل السيناتور الراحل، جون ماكين، مؤخراً في هذا المنصب، أنه قد حان الوقت لأن تقرر أنقرة وتتصرف وفقاً لوضعها كعضو في حلف شمال الأطلسي "الناطو".

وقال إنهوف: "يجب على تركيا أن تختار بين روسيا والغرب. فإذا كانت تريد شراء مقاتلاتنا من طراز "إف-٣٥"، فعليها رفض شراء منظومات صواريخ "إس-٤٠٠" الروسية".

الخبير العسكري فاسيلي كاشين، كتب يقول: "في الأساس، العقوبات ضد المجمع الصناعي العسكري التركي". كما قال الأستاذ في أكاديمية العلوم العسكرية، فاديم كوزيولين، لـ "فرغلياد": "يمكننا افتراض وجود علاقة مع صفقة إس ٤٠٠... لكنني لا أستبعد أن تكون هناك أسباب أخرى.. فلدى باكستان (صاحبة المصلحة في المروحيات التركية) الآن علاقة معقدة مع الولايات المتحدة. لذلك، يمكن أن تكون (العقوبات) على صلة بباكستان أكثر من روسيا والعقوبات ضدها".

وبالنسبة لباكستان، من المستبعد أن يشكل فسخ العقد مع الأتراك خسارة جدية. فيمكن لإسلام أباد أن تتحول إلى الصينيين، الذين يدخلون الآن بنشاط سوق السلاح الباكستانية. لكن على الأتراك، الذين يرغبون في بيع منتجاتهم، أن يجدوا جهة تساعد في تعميم مروحياتهم.

وفي الصدد، قال مدير مركز تحليل الاستراتيجيات والتقنيات لصحيفة، رسلان بوخوف، لـ "فرغلياد"، إن تركيا، بصرف النظر عن الجهة التي ستشتري منها محركات لمروحياتها، سيكون من الصعب جداً عليها إنجاز ذلك... أحد الأسباب، ضرورة الحصول على ترخيص.

وأضاف بوخوف: "التصميم مصنوع لطائرات هليكوبتر محددة، وهذه المروحية ليست تركية بحتة، إنما تركية - إيطالية. الترخيص إيطالي، وهذا يحتاج إلى تنسيق مع المصممين الإيطاليين، وهو أمر غير واقعي عملياً".

طاهر أجي.. أب لأبناء ضحايا القتل والاختفاء القسري

*فاروق باليكجي

صحيفة (العرب) اللندنية: ٢٠١٨/١٢/٥

ثلاث سنوات مرت منذ أن قُتل طاهر أجي رئيس نقابة المحامين في ديار بكر أثناء إدلائه ببيان صحفي لحماية مسجد الشيخ مطهر التاريخي، المعروف أيضا باسم المئذنة ذات الأرجل الأربع والذي جرى بناؤه في القرن السادس عشر، وكذلك لإبقاء الاشتباكات بين المتمردين الكرد المسلحين والقوات الحكومية بعيدة عن المناطق المدنية. ولإحياء ذكرى أجي، أردنا أن نجري مقابلات مع موكله الذين عرفوه عن كثب واعتبروه أخا لهم وليس محاميهم.

جميع موكلي أجي الذين تقابلنا معهم تقريبا، بغض النظر عن أعمارهم، يشيرون إلى محاميهم بوصف "الأخ طاهر". ويقول أحد الموكلين: "لقد مات (أجي) وهو يسعى لوقف تعرض الناس للقتل". ويعتقد موكل آخر أن مسار الإجراءات القانونية لقضاياها التي لا حصر لها كان سيختلف تماما لو لم يتم اغتياله.

كان أجي، رئيس نقابة المحامين المحلية في وقت وفاته، معروفا بدفاعه المستميت عن المحرومين وقلبه الذي لا يعرف الخوف. اشتهر أجي بقضاياها المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي أقامها أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان نيابة عن الأسر الكردية، والتي فاز بكثير منها.

اشتهر أجي أيضا بدفاعه عن المعارضين المختفين قسريا وأسرهم في تسعينات القرن العشرين. كان دائما على استعداد لقبول القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب في أماكن الاحتجاز.

كانت واحدة من أهم قضايا أجي هي مذبحة كوشكونار (المعروفة أيضا باسم مذبحة كوشكونار وكوتشايلي) التي قتلت فيها القوات الحكومية ٣٨ قرويا كرديا ودمرت قريتي كوتشايلي وكوشكونار بالقرب من محافظة شرناق في جنوب شرق تركيا. قصفت القوات الحكومية في العام ١٩٩٤ القريتين بالطائرات المقاتلة، ودمرت جميع المنازل، بل وقتلت حتى حيوانات المزارع.

رفع أجي دعوى قضائية على الحكومة لانتهاكها حق الحياة. ورفضت المحكمة التركية الدعوى لانقضاء مدتها وسقوطها بالتقادم. وعلى مدى العشرين عاما التالية، استأنف أجي أمام المحاكم التركية كما استأنف أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان نيابة عن القرويين في العام ٢٠٠٦، وحكمت المحكمة في ٢٠١٣ لصالح القرويين وأمرت بصرف ما إجماليه مليونين و٣٠٥ آلاف يورو تعويضا لهم عن آلامهم ومعاناتهم، ودفع تعويضات عن الأضرار المالية قدرها ٥٧٠٠ يورو لمقيمي الدعوى البالغ عددهم ٣٨ مدعيا.

يقول أحد سكان قرية كوشكونار ويدعى عبد الله بوزان: "أفتقده كثيرا... لقد قُصفت قريتنا. ولم يكن هناك أحد يريد تولي قضيتنا، لكنه تولاها. وحتى عندما استسلمنا، لم يستسلم هو".

يقول الرئيس السابق لبلدية إيديل في محافظة شرناق والمحامي رسول صادق إن ألجي بطل محلي، والسبب الوحيد وراء عدم انتخابه عضوا في البرلمان في انتخابات العام ٢٠٠٢ هو الحد الانتخابي البالغ عشرة في المئة. وقال صادق إن ألجي أقام دعوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لإلغاء الحد الانتخابي، لكن المحكمة رفضت دعواه.

وأشار صادق إلى أن ألجي ليس مجرد ناشط حقوقي يدافع بقوة عن حقوق الإنسان، بل كان محاميا متخصصا في حقوق الإنسان أيضا. وأضاف: "كان محاميا مدهشا، تطوع للدفاع عن الكثير من الطلاب الذين لا يقدرّون على توكيل محام بغض النظر عن معتقداتهم السياسية. كانت علاقته وثيقة جدا بكل موكله، وتولى كثيرا من القضايا بدون مقابل".

يقول مصطفى أكيول، ابن عبد الرحمن أكيول الذي قُتل في العام ١٩٩٥ على مسافة ١٥٠ مترا فقط عن منزله في جزيرة: "لقد كان شخصا مهذبا للغاية"، مضيفا أن ألجي تعامل معه كابن له وليس موكلا عنده، وأحس بالامه ومعاناته.

يعتقد أكيول أن شخصية طاهر ألجي ومعتقداته لم تكن فرصة للكرد فحسب، بل لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها. فيقول: "كان يؤمن بالحلّ السلمي. وقُتل لأنه يتمتع بالشجاعة الكافية للدفاع عن المواطنين العاديين في مواجهة الحكومة. لقد دفع ثمن شجاعته".

يصف أكيول المحامي ألجي بأنه رجل متواضع لم يكن يستسلم بسهولة. فيقول: "كان أخا لنا جميعا. لم يعرف هذا البلد قيمته. لقد عاش لمساعدة الناس".

أناب طاهر ألجي أيضا عن الكاتب والناشط الكردي المعارض موسى عنتر، الذي اغتيل على يد قوات الدرك للاستخبارات ومكافحة الإرهاب، الذراع المثيرة للجدل لقوات الدرك التركية، في سبتمبر من العام ١٩٩٢. ويقول دجلة عنتر ابن موسى عنتر، إنه أصيب بالصدمة حين سمع الخبر، مضيفا: "كان واحدا من المحامين القلة الذين جرّأوا على قبول قضايا القتل التي لم يتم حلها". ويرى عنتر أن قضية والده قد ساءت بعد وفاة ألجي، قائلا: "لم تكن قضيتنا وحدها هي التي تأثرت بالسلب. بل كذلك قضية روبوسكي".

ويقول نور الدين ديميرهان، ابن م. صالح ديميرهان الذي قُتل: "شعرت وكأنني فقدت أخي. لم نستطع إيجاد أي أحد يدافع عنا. الأخ طاهر لم يقبل قضيتنا فحسب، بل دفع مالا من جيبه.

"كنت في الثانية عشرة من عمري حين قُتل والدي. كان الآخر طاهر أبا للأطفال اليتامى الذين وقع آبائهم ضحايا لجرائم القتل غير المحلولة. لقد ساعد الناس على المطالبة بالعدالة".

اعتقال المتحدث باسم وفد إيمرالي سري سوريا أوندر

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٢/٨

اعتقلت السلطات التركية المتحدث باسم وفد إيمرالي سري سوريا أوندر بعد الحكم عليه لمدة ثلاثة أعوام وستة أشهر.

تمت إدانة البرلمان السابق لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) والناطق باسم وفد إيمرالي سري سوريا أوندر والحكم عليه لمدة ثلاثة أعوام وستة أشهر في سجن كاندرلي بسبب خطابه الذي ألقاه في عيد النوروز في عام ٢٠١٣. وقبل اعتقال أوندر كتب بياناً جاء فيه: "هذه العملية هي وضع مفاجئ للعاملين في مجال السلام والديمقراطية. هذه الذاكرة ليست على قدر الإمكان للتنبؤ. والوضع الحالي يبدو غير جيد ولكن الأيام الجميلة ستكون قريبة لهذا البلد. سيتم إنشاء ابتكارنا من خلال فرص قليلة وكل الأحاديث التي أدلينا بها و كل المحاولات التي قمنا بها تثبت كرامتنا.

أرسل تحياتي الحارة ودعني لجميع أصدقائي ورفاق الدرب".

محامو أوجلان يلجأون للمحكمة العليا لطلب لقائه

هذا وتوجه محامو الدفاع عن القائد الكردي عبدالله أوجلان إلى محكمة الدولة العليا في مدينة بورصة، للسماح لهم بلقائه. قصد محامو قائد الشعب الكردي عبدالله أوجلان وهم كل من جنكيز جيجك، فائق أوزغور أرول وعبدالمجيد يلدريم، محكمة الدولة العليا في مدينة بورصة، لطلب لقاء موكلهم. وتعد هذه المرة الـ ٧٧ التي يتوجهون فيها إلى محكمة الدولة العليا في مدينة بورصة. هذا وإن قائد الشعب الكردي عبدالله أوجلان منذ ٢٧ تموز ٢٠١١ وحتى الآن لم يلتق محاميه.

القضاء التركي يأمر بإصدار نشرة حمراء بحق قياديين كرد

أحوال تركية: ٢٠١٨/١٢/٨

أصدر القضاء التركي أمراً بإصدار النشرة الحمراء بحق عدد من قياديين حزب العمال الكردستاني، وذلك من ضمن ١٢ مشتبهاً بهم في عملية تفجير وقعت في إسطنبول ٢٠١٦، وأودت بحياة عدد من الضحايا. ونقلت وكالة الأناضول خبراً أفادت فيه أن القضاء التركي أمر بإصدار النشرة الحمراء بحق ١٢ مشتبهاً بينهم قياديون من حزب العمال الكردستاني الذي تصفه أنقرة بالإرهاب، في إطار التحقيقات المتعلقة بالتفجير الإرهابي الذي وقع في حي "وزنجيلر" في مدينة إسطنبول عام ٢٠١٦ وخلف عدداً من القتلى والجرحى. جاء ذلك خلال جلسة عقدها محكمة الجنايات التركية في إسطنبول، الجمعة. وقررت المحكمة مواصلة حبس ٨ مشتبهين في إطار القضية المذكورة، بعد تقييم طلب للمدعي العام. وحكمت بإصدار النشرة الحمراء من أجل تنفيذ قرار القبض على ١٢ مشتبهاً، بينهم قياديو "PKK" مراد قره يلان، وجميل بايك، ودوران كالكان.

وفي يونيو ٢٠١٦، شهد حي "وزنجيلر" في إسطنبول تفجيراً بسيارة مفخخة، استهدف عربات تقل عناصر شرطة. وأسفر الهجوم عن مقتل ١٢ شخصاً، بينهم ٦ عناصر الشرطة، وإصابة ٣٦ آخرين. وتشهد تركيا صراعاً مسلحاً بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني منذ أكثر من ثلاثين عاماً. وتصنف تركيا حزب العمال الكردستاني على لائحة الإرهاب، كما أن الحزب موضوع على لائحة الإرهاب من قبل حلفاء تركيا، ولاسيما الولايات المتحدة وأوروبا.

ولفت الباحث إدوارد لمود في مقال سابق له في موقع أحوال تركية إلى أن السلطات التركية تستغل الإنترنت لملاحقة معارضيه في الخارج. وذكر أن الإنترنت يبقى من حيث نظامه الأساسي محايداً سياسياً. فالمادة الثالثة من النظام الأساسي للمنظمة تقول إنه "يحظر تماماً" على الدول الأعضاء استخدامه لملاحقة مجرمين يواجهون تهماً "ذات طبيعة سياسية".

وتقول المنظمة على موقعها الإلكتروني إن المذكرات الحمراء تصدر بشأن من "يشتهب في ارتكابهم جريمة لكن لم تتم بعد محاكمتهم ومن ثم تجب معاملتهم كأبرياء إلى أن تثبت إدانتهم".

أردوغان يتهم كليجدار أوغلو بمناصرة الإرهابيين

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٢/٨

بدأت معركة الانتخابات المحلية والبلدية في تركيا تشتد يوماً بيوماً، وذلك في سياق السباق الانتخابي لإطلاق الوعود، ومحاولة ضرب الخصوم والتشكيك بمصداقيتهم، ولاسيما من قبل حزب العدالة والتنمية الحاكم، وزعيمه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

ونقلت وكالة الأناضول خبراً أفادت فيه بأن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان انتقد زعيم حزب "الشعب الجمهوري" المعارض كمال كليجدار أوغلو، بسبب لقائه نوابا ألمانا يناصرون منظمة "PKK". جاء ذلك في كلمة ألقاها الخميس في المقر الرئيسي لحزب العدالة والتنمية بالعاصمة أنقرة، خلال اجتماع موسع لرؤساء فروع الحزب.

وقال أردوغان إن كليجدار أوغلو يلتقط أنفاسه دائماً في ألمانيا كلما جرت انتخابات في تركيا. وأشار إلى أن كليجدار أوغلو أجرى خلال زيارته إلى ألمانيا لقاءات، جميعها مغلق تقريباً، وهو ما يجعلها جولة غريبة.

وأوضح أن زعيم "الشعب الجمهوري" التقى خلال الزيارة نواباً وشخصيات كرست حياتها السياسية لمعاداة تركيا وتُعرف بقربها من المنظمات الإرهابية التي تهاجم تركيا.

وشدد الرئيس التركي، بحسب الأناضول، أن هذه الشخصيات التي التقط معها كليجدار أوغلو الصور، كانت قد تحدثت على منبر المجلس الاتحادي الألماني رافعة راية التنظيمات الإرهابية.

وأكد أردوغان أن واحدة من تلك الشخصيات التي التقاها كليجدار أوغلو، نائبة من أصل تركي تُعرف بسعيها الشديد لإخراج "PKK" من قائمة الإرهاب في ألمانيا.

ولفت أردوغان إلى أنه لا يريد ذكر اسم تلك النائبة حتى لا يعطي لها قدراً وقيمة، مؤكداً أنها تتصدر جميع الاجتماعات الداعمة لامتدادات "PKK" في ألمانيا.

وبيّن، وفق الأناضول، "أن هذه النائبة تعد من بين المناصرين المتعصبين للمنظمة الإرهابية، إلى درجة أنها رفعت راية "YPG" الامتداد السوري للمنظمة، في البرلمان الألماني".

أردوغان قال إن "كليجدار أوغلو شارك في ندوة مغلقة مع صحفيين ألمان وأعضاء من حزبه في برلين، وإن من بين المشاركين في الندوة شخصية تُعرف بأنها متحدثة باسم منظمة "غولن" الإرهابية في ألمانيا، إلى جانب مناصرين لـ"PKK".

وكان أوغلو قد زار ألمانيا في نهاية الشهر الماضي، والتقى من بين آخرين، سياسيين يساريين، بينهم سيفيم داجديلين، نائبة زعيم الحزب اليساري الألماني.

وقال أردوغان "بصراحة نسأل أنفسنا ماذا ناقش كليجدار أوغلو مع نائبة ألمانية لديها هذا السجل المظلم". وداجديلين، من أصل كردي، معارضة شديدة لأردوغان.

ورفضت داجديلين اليوم هذه المزاعم ووصفتها بأنها "حملة تشويه من جانب أردوغان".

وقالت داجديلين لوكالة الأنباء الألمانية إن اتهامها بنشر دعاية لحزب العمال الكردستاني بمثابة "هراء". وأضافت "أردوغان يجب بشكل عام اتهام المعارضين السياسيين للإرهاب، محاولاً تشويه سمعتهم".

يشار إلى حزب العدالة والتنمية أعلن أنه سيخوض الانتخابات المحلية القادمة في مارس بالتحالف مع حليف حزب الحركة القومية اليميني الذي يتزعمه دولت بهجلي، وأن "تحالف الشعب" الذي كان قد أعلنه أردوغان وبهجلي قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية الماضية سيواجه المعارضة التي تبدو مشتتة، وغير جاهزة بعد كما يجب إلحاق الهزيمة بأردوغان وحليفه في المدن الكبرى التي تشكل مصدر ثقل لمختلف الأحزاب.

دوندار ينتقد إصدار محكمة تركية مذكرة توقيف بحقّه

وكالة رويترز : ٢٠١٨/١٢/٨

تواصل السلطات التركية حملتها لملاحقة المعارضين لها في الداخل والخارج بتهم مختلفة، تدور في فلك التآمر على الدولة والارتباط بجماعات إرهابية أو الترويج لدعاية إرهابية، وغير ذلك من التهم التي باتت مثيرة لسخرية المنتقدين والمتابعين. وانتقد الصحفي التركي المعارض جان دوندار، الذي يعيش في منفى اختياري في ألمانيا، اليوم الخميس السلطات التركية، وذلك بعدما أصدرت محكمة في مدينة إسطنبول أمس مذكرة لتوقيفه بتهمة المشاركة في احتجاجات مناهضة للحكومة عام ٢٠١٣ .

وكتب على حسابه على موقع تويتر: "يجري توقيف من كانوا في طليعة (احتجاجات متنزه) غيزي بناء على مزاعم سخيفة". وكانت وكالة "الأناضول" ذكرت أن محكمة في إسطنبول أصدرت أمرا لتوقيف دوندار، متهمة إياه بالعمل مع متآمرين محليين وخارجيين "للتحريض على الفوضى" وتشجيع "الإرهابيين" خلال احتجاجات عام ٢٠١٣ . ونفى دوندار صحة الاتهامات الموجهة ضده، ووصفها بأنها "تهديد واقتراء". وأكد أنه فخور بدعمه لاحتجاجات غيزي "السلمية". وكان دوندار، وهو رئيس التحرير السابق لصحيفة "جمهورية" العلمانية المنتقدة للحكومة، قد فر إلى ألمانيا عام ٢٠١٦ بعدما أدين بإفشاء أسرار الدولة بشأن شحنات أسلحة تركية للمسلحين في سورية. ويواجه إعادة المحاكمة غيابيا.

وكانت احتجاجات غيزي قد بدأت كحركة سلمية مدافعة عن البيئة، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى احتجاجات انتشرت في أنحاء البلاد ضد حكومة رئيس الوزراء حينذاك الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان. وكانت الاحتجاجات قد شهدت سقوط العديد من القتلى.

وخرج مئات الآلاف من الأشخاص في مسيرة عام ٢٠١٣ للاحتجاج على خطة لبناء نموذج للشكنات العثمانية في متنزه غيزي بوسط المدينة. وتحولت الاحتجاجات إلى تحد مباشر لحكومة أردوغان.

وكانت السلطات ألقت القبض قبل أسبوعين على ١٣ شخصا في إطار التحقيق في احتجاجات غيزي. ويقول أردوغان إن الاحتجاجات نظمها ومولها عثمان كافالا، وهو رجل أعمال وناشط حقوقي. واعتقل كافالا منذ أكثر من عام فيما له صلة بالتحقيق. ولم توجه السلطات له تهما بشأن الاحتجاجات وينفي الزعم الموجه ضده.

وأفادت الأناضول بأن ممثلي الادعاء قالوا أيضا في أمر اعتقال مكتوب إلى المحكمة إن دوندار كان على صلة بكافالا خلال الاحتجاجات.

وإلى جانب التحقيق في احتجاجات متنزه غيزي، اعتقلت السلطات عشرات الآلاف من الأشخاص في أعقاب محاولة انقلاب عام ٢٠١٦ نفذها معارضو حكومة أردوغان.

وانتقد حلفاء تركيا الغربيون الحملة على الصحفيين والأكاديميين والنشطاء الحقوقيين، كما انتقدوا أردوغان لاستغلاله الحملة لإسكات المعارضة وزيادة سلطاته.

فخّ الاستبداد في تركيا

*عرفان كورتاران

أحوال تركية: ٢٠١٨/١٢/٨

ليتنا استيقظنا من غفلتنا عندما حذرتنا أيسون قِيَاجي، حين كُنّا نتجه بخطى واثقة على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بقولها "صوتي ليس كصوت راعٍ يسكن الجبال". لو استمعنا إلى تحذيرها، ربما كانت الأمور قد أخذت مساراً أفضل مما نعيشه اليوم. لم نفهم قصد أيسون حينها، أو ربما أسأنا فهمها.

لم تقل ابنتنا إن صوتها أعلى درجة، أو أرقى من صوت أي شخص. لم تقل كذلك إن صوت الراعي في القرى النائية أقل قيمة من صوتها، إنما بدت كلماتها، وكأنها تستشرف المستقبل، كأنها تنبأت بما حدث من تلاعب في أصوات الناخبين في القرى القصية!

لقد وقعنا رويداً رويداً في الفخ، الذي غلّفته حكومة حزب العدالة والتنمية بصبغة إسلامية. وبدلاً من أن نتكاتف جميعاً، ونبحث عن مخرج من البئر العميقة، التي سقطنا فيها، أخذ كل منا ينظر إلى حال الآخر، مكتفياً بالتعهد والتحسر لحاله.

وعلى الجانب الآخر، كانت الصورة العاجزة المنقسمة للمعارضة واحدة من أكبر الإنجازات التي حققها القائمون على السلطة، الذين يمارسون السياسة بمنطق الغريزة الحيوانية، وليس استناداً إلى موروث ثقافي أو أكاديمي لتركيا.

ليتنا فهمنا ما قصدته أيسون قِيَاجي بقولها..

دعونا على أية حال نستقي العبرة من التاريخ.

لم يقدم هتلر الدعم الملائم لألمانيا، في وقت كانت برلين على وشك السقوط، ولم يتغير هذا الوضع كثيراً عندما كان الروس يغتصبون ٧٠ ألف امرأة ألمانية في برلين.

وكذلك عندما كان صدام حسين يببّد الكرد ومعارضيه من الشيعة، كان المحافظون من السنة ينظمون الاحتفالات للاحتفاء بقادتهم، ويطلقون النيران من بنادق الكلاشينكوف في الهواء.

نعم كانت هناك معارضة في هذين النموذجين، ولكنها معارضة ضعيفة "يكنّ كل طرف منها الضغينة للطرف الآخر.

أصبحت جبهة المعارضة الديمقراطية، التي انفطرت عقدها، في مواجهة بعضها بعضاً، إذ أصبحت داعمة للأنظمة السلطوية، التي تقوم على سلطة الرجل الواحد" لذا لا يحق للذين لم يأخذوا ما يحدث على محمل الجد، حتى دقت قوى الاستبداد أبوابهم، أن يسخروا من أيسون قياجي.

هل كان الذين لم يتأثروا لأجل رجال اعتُقلوا بسبب تغريدة واحدة كتبوها، أو الذين هُلّوا لإطلاق سراح آخرين من السجن بعد أن قضوا به سنة أو اثنتين بسبب رسالة كتبوها على إحدى وسائل التواصل الاجتماعي معتبرين ذلك انتصاراً للعدالة، هل كانوا أكثر براءة من أيسون قياجي، هل اعتبروا أنفسهم كذلك؟ ربما كان بعض العاملين في صحيفة "قرار"، ممن ظنوا أن الإسلاميين سيأتون بنموذج جيد للديمقراطية، يعتقدون أنهم بذلك سينالون الحظوة لدى رؤسائهم.

ربما لم يكن يخطر ببالهم، ولو في أحلامهم، أن أشخاصاً مثل أحمد داوود أوغلو، وعبد الله غول، وبولنت أرينج وآخرين سيتلقون تهديدات من أحزابهم، أو من أعضاء ينتمون إلى هذه الأحزاب.

لم ندرك، ونحن نحاول الفرار بأنفسنا في الماضي من محظورات المحكمة الدستورية، ومؤيدي الفكر الكمالي المدعومين من الجيش التركي أننا سنقع في فخ جديد "يقوم على نظام استبدادي، وحكم سلطوي" يضع كافة الصلاحيات في يد فرد واحد فقط.

كانت أتعس المواقف التي رأيتها بنفسني عندما أعرضت أعداد من المواطنين عن التصويت في الانتخابات. لم يدرك هؤلاء حينها أنهم لن يرحلوا عن السلطة. ولماذا يرحلون؟ فأنتم عندما تمتنعون عن التصويت، فإنهم سيسرقون الأصوات، وتتعاظم قوتهم ومقاومتهم.

ومن ناحية أخرى، أود أن ألقى السؤال التالي على كل من يعتقد أن "قوتهم ستتهاوى عندما تشتد الأزمة الاقتصادية، وبالتالي سيظهر من حلفائهم من سيحجم عن التصويت لهم":

هل تعتقدون أن شخصاً ينفق مائة مليون دولار لبناء قصر مصيف، ويستقل طائرة شديدة الرفاهية بمئات الملايين من الدولارات، تزامناً مع انهيار الاقتصاد، هل تعتقدون أنه يفكر في الرحيل؟ كان أكثر سؤال يُوجّه إلى نجم الدين أربكان، وهو يخوض غمار المعترك السياسي "سيدي، هل من الممكن أن يمنحك الجيش صلاحيات في حكم تركيا، حتى لو استطعت الفوز بالأصوات؟ وكان أربكان يدافع حينها ويقول "سترون أنهم سيعملون لصالح الوطن أيضاً..".

وبالمنطق نفسه، طُرح هذا السؤال على محرم إينجه على النحو التالي "سنعطيك أصواتنا، ولكن هل تثق أنك ستحقق الفوز؟" وبالفعل كانت هذه الانتخابات واحدة من أكثر الكوابيس المفزعة للذين انتخبوا محرم إينجه..

لم يعد بعدها مكان للإعلام الحر أو للقانون أو للحريات الفردية الأكاديمية – الاجتماعية أو للحريات.. يمكنكم القول، بعد كل هذا، إن تركيا قد تحولت مع الإسلاميين، الذين جاؤوا إلى الحكم، رافعين راية الحريات، إلى دولة التسلط والقمع. وكيف لا، وهي تشرع في بناء سجون جديدة، وتعلق تنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن إطلاق سراح صلاح الدين دميرتاش.

الحكم على عثمان بايديمر ويلي برليك بالسجن في اليوم العالمي لحقوق الإنسان

ANF: ٢٠١٨/١٢/١٠

بعد وصفه للحكومة الفرنسية بأنها تحارب الديمقراطية عبر قمع مظاهرات السترات الصفراء، يستمر الرئيس التركي في مسلسل فاشيته بتكليم أفواه المطالبين بالديمقراطية، وفي حلقة جديدة من هذه الفاشية حكمت الدولة التركية عبر سلطاتها القضائية على النائبين الكرديين عن حزب الشعوب الديمقراطي في البرلمان التركي (عثمان بايديمر ويلي بيرليك) بالسجن لمدة سنة وستة أشهر بتهمة معارضتهما المزعومة لقانون الاجتماعات والمظاهرات، والاحتجاج على الإبادة الكردية من خلال فرض حظر التجوال الذي بدأ في عام ٢٠١٥ في (آمد- سور- ماردين- جزا- سلوبي- شرناخ).

هذا وتم البت في القضية التي فتحت في محكمة الجنايات الابتدائية، حيث صرح القاضي بأن (بايديمر ويلي بيرليك) اللذين شاركا في المظاهرات مخالفين القانون الرقم ٢٩١١ بشأن الاجتماعات والتظاهر، وحكم عليهما بالسجن لمدة سنة و ٦ أشهر.

حزب الشعوب الديمقراطي ينهي الإضراب الذي بدأه في البرلمان

نحن أقوياء ومصممون، وسننتصر بالرغم من جميع الهجمات التي نتعرض لها

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٢/١٠

أنهى حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) الإضراب عن الطعام الذي بدأه عشرة نواب في البرلمان بينهم الرئيسة المشتركة العامة للحزب بروين بولدان.

لليوم الثامن والعشرين على التوالي يستمر الإضراب عن الطعام الذي دخلته الرئيسة المشتركة لمؤتمر المجتمع الديمقراطي (KCD) والنائبة عن حزب الشعوب الديمقراطي عن ولاية جولمرك، والمعتقلة في السجن نموذج (١) في آمد ليلي غوفن لكسر العزلة الشديدة المفروضة على القائد عبدالله أوجلان.

وبدأت في العديد من المدن فعاليات إضراب عن الطعام شارك فيها ناشطون وساسة دعماً ومساندة لمطالب ليلي غوفن. كما شهد البرلمان إضراباً عن الطعام بدأه حزب الشعوب الديمقراطي للهدف ذاته، حيث استمر الإضراب الذي شارك فيه ١٠ نواب ليومين، وانتهى اليوم الأربعاء.

شارك في الإضراب عن الطعام الذي انتهى، كل من الرئيسة المشتركة العامة لحزب الشعوب الديمقراطي بروين بولدان بالإضافة إلى النواب بدران أوزتورك ومدحت سانجار وديلان دراية تاشدمير وسربيل كمال باي وشفين جوشكون وأردال آيدمير وكمال بلبل وحبيب أكسيك وزليخة كولوم.

وأعلن حزب الشعوب الديمقراطي على حسابه على موقع تويتر إنهاء الإضراب في البرلمان بالقول: "نحن أقوياء ومصممون، وسننتصر بالرغم من جميع الهجمات التي نتعرض لها".

محامو أوجلان: تشديد العزلة هو امتداد للمؤامرة الدولية

ANF: ٢٠١٨/١٢/١٠

أكد المحامي إبراهيم بيلمز "محامي القائد عبدالله أوجلان"، أن "تشديد العزلة على إيمرالي يأتي في إطار تحقيق أهداف سياسية ولا شك أن استمرار العزلة وتشديدها مؤخراً هو امتداد للمؤامرة الدولية. موضحاً أن الهدف منها هو القضاء على الحراك الشعبي الجماهيري من أجل الحرية في شخص أوجلان، الذي تحدث في مذكرة الدفاع عن نفسه بشكل واضح عن هذه المؤامرة وكشف أهدافها لأنه كان ضد تدخل ومصالح القوى العالمية لذلك تم استهدافه وأسره.

مشيراً إلى أنه في المحصلة تلك القوى التي نفذت المؤامرة بدءاً من الضغط على دمشق ووصولاً إلى رفض الدول الأوروبية استقباله فشل في تحقيق أهدافها والحد من انتشار فكر وإيديولوجية أوجلان". واختتم بيلمز: "لأن أوجلان تمكن من الوصول إلى حل الأزمة والاحتقان الداخلي في منطقة الشرق الأوسط وتمكن من خلق البدائل وطرح الحلول التي تخدم مصالح دول وشعوب المنطقة، طرح نموذجاً جديداً للمنطقة عوضاً عن نموذج الدولة القومية، لهذا بدأت قوى الهيمنة العالمية بتنفيذ المؤامرة ووضع أوجلان في سجن جزيرة إيمرالي التي ومنذ العام ١٩٩٩ يفرض عليها نظام عزله مشدد".

٢٥٠ منظمة تركية ترتدي السترات الصفراء انتقاماً

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٢/١٠

أكد مراقبون أن أردوغان يرغب بالانتقام من فرنسا بسبب موافقة الجمعية الوطنية الفرنسية على الاعتراف بالمذابح التركية ضد الأرمن. كما أكد (محسن عثمان) الباحث في شؤون الجماعات الإسلامية وجود أكثر من ٢٥٠ منظمة إسلامية تعمل في الشارع الفرنسي تحت إمرة (عمار لصفر) رجل أردوغان في باريس، وتشارك في الاحتجاجات وأعمال العنف في فرنسا.

وأوضح عثمان بأن أردوغان يسعى إلى الضغط على الحكومة الفرنسية لكي تخفف من دعمها لكرد سوريا، مشيراً إلى أن العلاقات الفرنسية التركية تعيش حالة من التوتر منذ ٢٠١١ عندما أقر البرلمان الفرنسي قانوناً يجرم مذابح الأرمن التي ارتكبتها الأتراك، والذي على أثره قرر أردوغان تعليق العلاقات مع فرنسا وسحب السفير التركي من باريس، ومنع الطائرات العسكرية الفرنسية من الهبوط في المطارات التركية، ومنع السفن الحربية الفرنسية من الرسو بالموانئ التركية، حيث كان أردوغان يشغل آنذاك منصب رئيس وزراء تركيا.

كما لفت عثمان لفت إلى أن إعلان ماكرون عن رغبته في أن تتوسط فرنسا بين تركيا والكرد أغضب أردوغان بشدة.

مصرع ١٤ ألفاً و ٩٦٠ سيدة في عهد "العدالة والتنمية" بسبب العنف

موقع (زمان التركية) - جماعة غولن : ٢٠١٨/١٢/١٠

استعرض نائب حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض، سازجين تانري كولو، تقريراً عن الانتهاكات التي شهدتها تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في عام ٢٠٠٢ وحتى اليوم.

وكشف التقرير عن مصرع ٣٦٣ سيدة خلال الأشهر العشر الأولى من العام الحالي ليصل إجمالي السيدات اللاتي لقين مصرعهم خلال الـ ١٦ عاماً الأخيرة إلى ١٤ ألف و ٩٦٠ سيدة على الأقل. وتؤكد منظمات المجتمع المدني أن الخطابات السياسية تزيد العنف تجاه المرأة.

وبلغت معدلات جرائم قتل المرأة في تركيا أبعاداً مخيفة، حيث كشف تقرير منصة "سنوقف جرائم قتل النساء" الخاص بشهر نوفمبر/ تشرين الثاني هذا العام عن مصرع ٦٥٢ سيدة على يد الرجال خلال تسعة عشر شهراً، كما أوضح التقرير أن شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المنصرم شهد ٧ جرائم قتل مريبة وعدم التوصل إلى سبب مقتل ٨ نساء ومقتل ٥ سيدات لأسباب اقتصادية بالإضافة إلى مصرع ١١ سيدة لرغبتهم في اتخاذ قرار بشأن حياتهم الخاصة.

وشهد يوم أمس مقتل ٥ سيدات في شتى أرجاء تركيا. في العاصمة أنقرة توجه مواطن يدعى رضا ي. للقاء زوجته مهتاب ي. التي تقطن منذ فترة مع أسرته نظراً تنتظر الطلاق من زوجها، حيث أقدم رضا على قتل زوجته وحماه معزز ك. بعد شجاره معه وإصابة شقيقة زوجته جوليستان ك.

أردوغان: جدران الأمن التي يعتز بها الغرب بدأت تتزعزع

موقع الرئيس التركي : ٢٠١٨/١٢/١٠

قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، إن "أولئك الذين أثاروا مشاعر معاداة اللاجئين والإسلام من أجل الشعبوية السياسية وقعوا في الحفرة التي حفروها. حيث إن جدران الأمن التي يعتز بها الغرب بدأت تتزعزع على يد مواطنيهم بالذات وليس من قبل اللاجئين والمسلمين".

جاء ذلك في كلمة القاها الرئيس أردوغان، خلال مراسم افتتاح عدد من المشاريع في حي أوسكودار بإسطنبول.

"كل من يعادي تركيا سيدفع الثمن عاجلاً أم آجلاً"

شدد الرئيس أردوغان على أن كل من يعادي تركيا سيدفع الثمن عاجلاً أم آجلاً، لافتاً إلى آخر التطورات في العاصمة الفرنسية باريس، وقال "هؤلاء هم الذين التزموا الصمت حيال ما تعرضنا له خلال المحاولة الانقلابية في الخامس عشر من يوليو/تموز. ترون الآن وضع من التزموا الصمت حيال الذين حاولوا تلطيخ شوارعنا بالدم وإحراقها بالنار".

كما نوه إلى أن شوارع العديد من الدول الأوروبية وعلى رأسها باريس ملتهبة، مشيراً إلى أن وسائل الإعلام تضح بصور ومشاهد السيارات المحترقة وأماكن العمل المنهوبة واستعمال ضباط الشرطة القوة المفرطة والتدخل العنيف في حق المتظاهرين.

"جدران الأمن التي يعتز بها الغرب بدأت تتزعزع على يد مواطنيهم بالذات"

قال الرئيس أردوغان، "نحن لم نوافق على التعبير عن المطالب المشروعة عن طريق العنف، ولن نفعل ذلك أبداً. يمكن التعبير والنضال عن كافة الأفكار والمطالب في إطار الديمقراطية".

كما أعرب عن معارضته مشاهد الفوضى التي تسبب بها متظاهرون في شوارع أوروبا، والقوة المفرطة تجاههم على حد سواء، واستطرد قائلاً: " لكن المشهد الماثل أمامنا كشف فشل أوروبا في امتحان الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات. حيث أن الذين أثاروا معاداة اللاجئين والإسلام من أجل الشعبوية السياسية وقعوا في الحفرة التي حفروها".

وتابع إن " جدران الأمن التي يعتز بها الغرب بدأت تتزعزع على يد مواطنيهم بالذات، وليس من قبل اللاجئين والمسلمين. لقد حذرناهم لسنوات من حماية أنصار المنظمة الإرهابية الانفصالية. في الوقت الراهن هؤلاء من أبرز مسببين الفوضى. كما أن امتدادات تنظيم بي كي كي الإرهابي موجودة هناك، وتنظيم DHKP-C هناك أيضاً. كلما التقينا بهم أخبرناهم بأن الإرهاب مثل الثعبان سيلدغكم في نهاية المطاف أيضاً. نحن لسنا سعداء لأن الأيام أثبتت إننا على حق، لكن هذه هي الحقيقة".

المجلس الأوروبي: تركيا دولة يستحيل العيش فيها لبعض الأشخاص

موقع (زمان التركية) - جماعة غولن: ٢٠١٨/١٢/١٠

أفادت مفوضية حقوق الإنسان بالمجلس الأوروبي، دونجا مياتوفيتش، أن قوانين مكافحة الإرهاب جعلت تركيا دولة يستحيل العيش فيها لبعض الأشخاص.

ونشرت مياتوفيتش تقريراً عن تأثير سوء استغلال قوانين مكافحة الإرهابي في أوروبا على حرية التعبير عن الرأي، حيث ذكرت مياتوفيتش أن مكافحة الإرهاب حق مشروع لكل الحكومات، غير أنه يجب ألا يتم مكافحة الإرهاب على حساب حقوق الإنسان وخصوصاً حرية التعبير عن الرأي.

وفي الجزء الخاص بتركيا أفادت مياتوفيتش أن بعض القوانين التي أعدتها تركيا لمكافحة الإرهاب جعلت العيش في البلاد مستحيلاً لعدد من الأفراد، وأن السجون التركية تضم أشخاصاً تعتبرهم السلطات عناصر إرهابية محتملة أو متورطين في عمليات إرهابية، مؤكدة أنها ستبحث هذا الأمر مع السلطات التركية خلال زيارتها القادمة إلى تركيا. هذا وشددت مياتوفيتش على ضرورة انصياح أنقرة لقرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن الإفراج عن رئيس حزب الشعوب الديمقراطي الكردي التركي السابق صلاح الدين دميرتاش.

وكانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد قضت بإخلاء سبيل صلاح الدين دميرتاش، غير أن محكمة تركية صدقت على قرار بتمديد حبس دميرتاش لعامين آخرين.

وهناك أكثر من ٥٠ ألف شخص تعرضوا للاعتقال في تركيا عقب الانقلاب الفاشل الذي وقع عام ٢٠١٦، بينما فصل من العمل أكثر من ١٣٠ ألف شخص.

وكانت منظمة العفو الدولية "أمنيستي" دعت إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارس في تركيا ضد المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان باسم "الأمن القومي".

وقالت "أمنيستي" إنه "منذ محاولة انقلاب يوليو/ تموز ٢٠١٦، أطلقت حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان، حملة مروعة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمحامين والأكاديميين، وكثيرين غيرهم ممن يُنظر إليهم على أنهم معارضين.

وكان تقرير آخر صدر نهاية الشهر الماضي عن منظمة العفو الدولية قال إن ما يقرب من ١٣٠ ألف موظف تم فصلهم من وظائفهم تعسفياً قبل أكثر من عامين في تركيا خلال فرض حالة الطوارئ ينتظرون أن تتحقق العدالة بحقهم. موجها انتقادات لاذعة إلى الحكومة التركية بسبب عدم وجود آلية فعالة للطعن في قرارات الاعتقال والفصل.

يذكر أنه عقب إلغاء تركيا في يوليو/ تموز الماضي حالة الطوارئ التي ظلت مفروضة في البلاد طيلة عامين، وفصل واعتقل بموجبها الآلاف، أقر البرلمان التركي بعدها بأيام قانون "مكافحة الإرهاب" الذي اعتبرته المعارضة كبديل عنها.

نظرة معمقة على تقرير البنتاغون بشأن برنامج إف-٣٥ التركي

*يشارياكش

أحوال تركية: ٢٠١٨/١٢/١٠

أضاف مجلس الشيوخ الأمريكي تعديلا مهما على مشروع قانون الإنفاق العسكري في شهر مايو. هذا التعديل في قانون إقرار الدفاع الوطني اقترح إزالة تركيا من برنامج الطائرات المقاتلة المتقدمة إف-٣٥ ووقف مبيعات الطائرة لها

طلب مجلس الشيوخ من وزير الدفاع أن يقدم إلى الكونغرس تقريراً تقييماً في غضون ٩٠ يوماً، جرى خلالها تعليق مبيعات الطائرات إف-٣٥ إلى تركيا. وطلبت اللجنة المعنية من البنتاغون صراحة تفاصيل التداعيات والآثار المترتبة على بيع الطائرات إف-٣٥ إلى تركيا، باعتبار أن الحكومة التركية تخطط أيضاً لشراء المنظومات الصاروخية الروسية المضادة للطائرات إس-٤٠٠.

فقد انتاب القلق مجلس الشيوخ الأمريكي من وصول معلومات حساسة عن المقاتلات إف-٣٥ إلى الحكومة الروسية من خلال منظومات إس-٤٠٠ الدفاعية.

وفي الشهر الماضي، سلم وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس تقريراً وزارته. لا نعلم ماذا يقول التقرير في الأجزاء التي لم يتم الكشف عنها، لكن الملخص غير السري للتقرير يصف تركيا بأنها "حليف أساسي في حلف شمال الأطلسي (الناتو)"، وهو ما يبدو مؤشراً إيجابياً. وفي مايو، حث ماتيس أعضاء مجلس الشيوخ على عدم منع تركيا من شراء الطائرات إف-٣٥ وعارض تعليق تسليمها. وإذا نظرنا إلى موقفه وإلى موجز التقرير، يمكننا افتراض أن وزارة الدفاع الأمريكية تعارض تعليق مبيعات الطائرات إف-٣٥ إلى تركيا.

ذلك أن استبعاد تركيا من برنامج المقاتلات إف-٣٥ قد يأتي بنتائج عكسية على الصناعة الأمريكية من ناحيتين. الأولى أن قرار تركيا وقف شراء ١٠٠ طائرة من طراز إف-٣٥ قد يفقد الولايات المتحدة بعض الوظائف، والأمر الثاني هو أن بعض مكونات تلك الطائرات يجري إنتاجها في تركيا.

فالشركات التركية الدفاعية الناجحة للغاية مثل هافلسان وأسلسان وآيساش وألب للطيران تنتج مكونات مهمة لبرنامج المقاتلات إف-٣٥، إذ تصنع شركة أسلسان عناصر بصرية متقدمة لنظام التتبع والاستهداف الكهربائي البصري في الطائرة إلى جانب وحدة تحكم الواجهة الإلكترونية في منظومة الاتصالات والملاحة وتحديد الهوية بالطائرة. وتنتج شركة ألب للطيران هيكل الطائرة وتركيباته ومكونات عدة الهبوط وأجزاء المحرك وأجزاء مضخة الوقود.

هذه الشركات التركية استثمرت أكثر من ١,٢٥ مليار دولار لإنشاء خطوط الإنتاج اللازمة. وإذا توقفت تركيا عن تصنيع هذه المكونات، فإن المورد الرئيس وهو شركة لوكهيد سيضطر إلى البحث عن موردين بدائل. وبحسب بيان صدر في شهر مايو، فإن البحث عن موردين آخرين قد يتسبب في تأخيرات تصل إلى عام في إنتاج الطائرات إف-٣٥. ويبقى سؤال مهم، وهو ألا يستطيع الروس الحصول على نفس المعلومات الحساسة بخصوص الطائرات إف-٣٥ بدون منظومة الدفاع الجوي إس-٤٠٠؟ لا يستطيع الإجابة على هذا السؤال سوى الخبراء العسكريين، لكن من الواضح تماماً أن هؤلاء الأعضاء في مجلس الشيوخ يستغلون هذه المسألة في معاقبة تركيا. ونص التعديل يعزز هذا الاحتمال.

على الجانب الآخر، يحمل تقرير ماتيس بعض النقاط السلبية عن تركيا أيضاً. ثمة تكهنات بأن وضع تركيا باعتبارها شريكا من المستوى الثالث في المشروع ربما يكون عرضة للخطر. وإذا صح ذلك، فهذا يعني أن ماتيس قد غير موقفه السابق ويميل الآن إلى تعليق مبيعات المقاتلات إف-٣٥ لتركيا. وبالفعل، علق الكونغرس الأمريكي مبيعات الطائرة إلى تركيا بعد تلقيه تقرير ماتيس.

ربما تحاول وزارة الدفاع الأمريكية تلطيف الأمور بتذكير الكونغرس بأهمية تركيا الاستراتيجية، لكن من الصعب في الوقت الراهن القول إن المزاج الأمريكي يحبذ تركيا.

وقال السيناتور توم تيليس، وهو أحد الموقعين على تعديل قانون إقرار الدفاع الوطني، إنه يجب على تركيا أن تلبي شروطاً أخرى. وأضاف تيليس في بيان: "يبدو أن وزارة الدفاع قررت أن تركيا أوفت بالتزاماتها المتعلقة بشراء الطائرات إف-٣٥ بموجب أحكام قانون إقرار الدفاع الوطني. كان إطلاق سراح القس برانسون خطوة إيجابية تتيح الفرصة لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا. لا تزال هناك بعض القضايا العالقة التي ينبغي حلها للمضي قدماً، ومن بينها شراء تركيا لمنظومة إس-٤٠٠ من روسيا واحتجاز تركيا لمواطنين أمريكيين آخرين".

أطلقت تركيا سراح القس الإنجيلي الأمريكي أندرو برانسون بعد احتجازه نحو عامين. وبجانب الإفراج عن برانسون، طالب أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي أيضاً بإطلاق سراح سيركان غولغي، العالم التركي الأمريكي في وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) الذي لا يزال محتجزاً في تركيا، في تعديلهم لقانون إقرار الدفاع الوطني.

وفي الشهر الماضي، أصدر مجلس العلاقات الخارجية، وهو مركز بحثي أمريكي، تقريراً يقع في ٣٦ صفحة بشأن صورة تركيا في الولايات المتحدة. هذا المركز البحثي يشتهر بكونه منظمة تعكس إلى حد كبير جداً تفكير صناع القرار في الولايات المتحدة. في مقدمة هذا التقرير الذي يحمل عنوان "لا صديق ولا عدو"، قال رئيس المنظمة ريتشارد هاس: "لقد آن الأوان للولايات المتحدة أن تعيد التفكير في نهجها تجاه تركيا. ما نشهده هو زوال تدريجي، ولكن مطرد، للعلاقة (بين البلدين). ربما تكون تركيا حليفاً على الصعيد الرسمي، لكنها ليست شريكاً".

هذا بالطبع ليس أكثر من مجرد تقرير صادر عن أحد المراكز البحثية، وقد نشرت وسائل الإعلام الأمريكية انتقادات مماثلة لتركيا في الماضي، غير أن شدة الانتقاد هذه المرة قد تكون الأولى من نوعها. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذا الانتقاد يأتي من منظمة تشكل آراء صناع القرار في الولايات المتحدة. قد تكون هذه بداية عهد جديد في العلاقات التركية الأمريكية. وربما يجد البنتاغون صعوبة أكبر في تغيير النبرة السائدة في واشنطن في مثل هذه الظروف.

ماذا قالت خليفة أنجيلا ميركل عن تركيا وأردوغان؟

(زمان التركية) ٢٠١٨/١٢/١٠

تتجه الأنظار في تركيا نحو رئيسة حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني (CDU) أنغريت كرامب كارينباور، التي تم اختيارها لتكون خليفة للمستشارة الألمانية الحالية المنتهية ولايتها أنجيلا ميركل، وتترقب كيف سيكون موقفها تجاه تركيا خلال المرحلة القادمة.

وكان من بين تصريحات أنغريت كرامب كارينباور في الأشهر الأخيرة عن تركيا، ما يدور حول حرية الصحافة في تركيا في ظل حكم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية.

وعلمت أنغريت كرامب كارينباور على الأحكام الصادرة في نهاية شهر أبريل/ نيسان الماضي، بالسجن في حق العاملين بجريدة "جمهورية" التركية التي كانت تحسب على المعارضة وقتها، قبل تغيير مجلس إدارتها، بتهمة "مساعدة تنظيم إرهابي عمداً، بالرغم من عدم الانتماء له"، عبر حسابها الشخصي على تويتر، قائلة: "إنه تطور مثير للقلق في تركيا. كل تدخل من تركيا في حرية الصحافة كما حدث مع جريدة جمهورية، يبعد تركيا عن أوروبا".

كما تطرقت إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كانت تستعد لها تركيا في يونيو/ حزيران ٢٠١٨، قائلة: "لا يجب أن يكون هناك حملات انتخابية تركية في ألمانيا".

وأكدت قبيل الانتخابات المبكرة التركية أن الحملات الانتخابية يجب أن تجرى في تركيا وليس في ألمانيا كما كان يخطط أردوغان وحزبه لاستعطاف الجالية التركية المقيمة في ألمانيا، قائلة: "يجب عدم نقل الخلافات الموجودة بين الأتراك في تركيا إلى ألمانيا".

كذلك انتقدت أنغريت كرامب كارينباور، التي كانت في ذلك الوقت أميلاً عاماً لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، مشاركة الرئيس أردوغان في حفل افتتاح الجامع المركزي في ولاية كولن، خلال زيارته لألمانيا في سبتمبر/ أيلول الماضي، وقالت عبر حسابها على تويتر: "إن الافتتاح الذي أجراه أردوغان، ليس انفتاحاً للإسلام، وإنما رمزاً لانغلاقه"، على حد تعبيرها.

بايك: لا قوة قادرة على القضاء على PKK

ANF : ٢٠١٨/١٢/١١

استضاف برنامج "Ulken Ozel" على قناة "Medya Haber TV" الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK) جميل بايك وتحدث خلاله عن نضال حزب العمال الكردستاني PKK ودخول حركتهم عامها الحادي والأربعين وقرار الولايات المتحدة الأمريكية الأخير بحق قيادات الحزب.

وأشار بايك إلى سياسات الإبادة التي تستهدف الشعب الكردي، مؤكداً أن لا شيء أهم من نيل الحرية بالنسبة للشعب الكردي.

ولفت بايك إلى أن أعداء الشعب الكردي وعبر تاريخ كردستان تمكنوا من القضاء على جميع حركات التحرر الكردستانية واحدة تلو الأخرى، وبعد كل هزيمة كان المجتمع الكردي يفقد قوته وينهار وهذا ما كان يشجع أعداء الكرد على تنفيذ المزيد من المجازر والإبادة بحق المجتمع الكردي. وقال: "كان من الضروري تغيير هذا الواقع وهذا الفهم، وفي نفس الوقت أخذ العبر من تلك التجارب وتنظيم المجتمع الكردستاني استناداً على تلك التجارب والعودة إلى المقاومة مجدداً".

وأضاف "القائد أوجلان تمكن من تنظيم المجتمع الكردي استناداً إلى تجارب الثورات والانتفاضات السابقة، فالذين كانوا يقولون أن لا وجود للكرد بعد اليوم تفاجئوا بمجتمع وحركة كردية منظمة قادرة في كل الظروف على الدفاع عنه نفسه ويواصل نضاله لنيل الحرية. مجتمع منظم يرفض الموت، ولديه إصرار على العيش بحرية. يطمح إلى مستقبل حر لنفسه ولكل الشعوب المستضعفة ويواظب على النضال والمقاومة من أجل أهدافه".

ولفت إلى أن "عدو الشعب الكردي بعد أن تفاجأ بهذه المقاومة الكبيرة، كثف من هجماته على الكرد ظناً منه أنه ومن خلال توسيع وتكثف الهجمات سيكون قادراً على قمع الكرد، لكن كان الرد هو تصعيد النضال والمقاومة على كل المستويات، وكانت المحصلة أن فشلت كل الهجمات والمخططات وحقق الكرد نجاحاً كبيراً". وأكد أن ما حققه الكرد من مكتسبات وفي فترة قصيرة لم يحققه أي شعب، ليؤكد على مكانته الأصلية بين شعوب الشرق الأوسط وبات يمثل أمل المناضلين في العالم والشعوب المناضلة من أجل الحرية والديمقراطية.

وتابع بايك: "الذين كانوا يعتقدون أنهم سيتمكنون من القضاء على النضال التحرري ومن خلال تنفيذ المؤامرة الدولية التي استهدفت القائد أوجلان فشلوا في تحقيق غاياتهم وأهدافهم، وتمكن العمال الكردستاني والشعب الكردي من إفشال المؤامرة وانقلب السحر على الساحر".

ولفت إلى أن قوى المؤامرة حاولوا استدراك الفشل وخلق فتنة داخل حركتنا، عبر مؤامرة جديدة، وبهذا يتمكنون من النيل منها، لكن مرة أخرى منيت كل محاولاتهم بالفشل. وتابع: "هم يعودون اليوم إلى محاولات تقسيم وإضعاف حركة النضال التحرري الكردستاني وإلغاء تأثيرها وإجبارها على الخضوع. حزب العمال

الكردستاني، اليوم لم يعد تأثيره يقتصر على شعوب كردستان فقط بل تمدد تأثيره على كل شعوب الشرق الأوسط، وعلى الساحة الدولية تمدد تأثيره على الحركات الاشتراكية، حركات المرأة والشبيبة والحركات الداعية إلى الحرية الديمقراطية. وبات يمثل أمل الجميع ويمنحهم القوة والشجاعة على مواصلة النضال". وأشار بايك إلى أن قوى المؤامرة من جديد تأكدت أنها غير قادرة على منع وإلغاء تأثير الـ PKK لهذا بدأت بإصدار قرارات جديدة تخص الحركة.

وتطرق بايك إلى قرار الولايات المتحدة الأمريكية الأخير بحق قيادات الحركة والذي يتضمنه، قائلاً: "هذه محاولة لمنع تقدم الحركة وتطورها. لكن المؤكد أن هذه المحاولة أيضاً ستفشل كما فشلت المخططات السابقة، الشعب الكردي يدرك جيداً أن لا غنى عن تحقيق هدف الحرية ولا يقبل التراجع خطوة واحدة في النضال والمقاومة، الشعب الكردي لم يعد ذاك الشعب الضعيف سابقاً وعلى الجميع أن يفهم هذا وعلى أساسه يتعامل بجدية مع قضية الشعب الكردي".

وأكد أن حزب العمال الكردستاني اليوم بات يمثل الروح التي يعيش بها المجتمع الكردستاني، فكر ومستقبل الشعب الكردي. لهذا يؤكد أن لا أحد قادر على القضاء عليه، فالـ PKK لم يعد حركة صغيرة بل بات كل الشعب الكردي هو الـ PKK والشعب يؤكد التفافه حول فكر القائد أوجلان وفكر الحزب ويؤكد على مواصلة النضال.

وأضاف "جميع القوى التي تعلن نفسها صديقة للشعب الكردي وحتى القوى المعادية لحزب العمال الكردستاني وتسعى إلى تحقيق أهداف المؤامرة، يمارسون سياساتهم من خلال استغلال قضية الـ PKK والقائد أوجلان. ما لم يفعلوا ذلك فمؤكد أنهم لن يتمكنوا من شيء فيبنون كل سياساتهم على هذا الأساس للحفاظ على وجودهم وهذا يدل على قوة الـ PKK وأوجلان، قوة لا تهزم ونضالهم مبني على أساس مناصرة الشعوب المستضعفة والمظلومة".

وقال: "لولا القائد أوجلان و الـ PKK ولولا تشكيل قوات الدفاع عن كردستان وتنظيم المجتمع الكردستاني ونشر فكر الحرية بين باقي المجتمعات والشعوب ولولا تأثيرهم على الجميع ودفعهم إلى التحرك للمطالبة بالحقوق والحريات لما نفذت المؤامرة بحق أوجلان واليوم تصدر قرارات جديدة بحق قياداتها". وختم حديثه قائلاً: "في الخلاصة نستطيع القول أن كل إنسان كردي، كل مثقف واعٍ ومن كل طبقات المجتمع في كل العالم يناضل ويسعى إلى الحرية والديمقراطية بات يدرك حقيقة نضال القائد أوجلان وحزب العمال الكردستاني".

تركيّا تدعو إلى العدالة في قضية خاشقجي وفقا للقانون الدولي وتمنع زيارة أوجلان

ANF: ٢٠١٨/١٢/١١

قالت تركيا يوم الاثنين، إنه ينبغي للعالم السعي من أجل العدالة للصحفي السعودي جمال خاشقجي وفقا للقانون الدولي وذلك بعدما استبعدت السعودية تسليم مسؤولين اثنين كبيرين يشتبه مسؤولون أترك بتخطيطهما لقتله في اسطنبول.

وقال فخر الدين ألتون مدير الاتصالات بالرئاسة التركية إن رفض الرياض تسليم المشتبه بهما أمر محبط للغاية وسيؤيد حجة المنتقدين "الذين يعتقدون أن السعودية تحاول التستر على القتل".

وأضاف ألتون لرويترز أن السلطات السعودية لم تتعاون بشكل كاف وأن تركيا لا ترى "دليلا يذكر على اعترام ممثلي النيابة السعودية كشف ما حدث للسيد خاشقجي". وأضاف أنه لذلك "سيكون من مصلحة المجتمع الدولي أن ينشد العدالة للصحفي السعودي الراحل وفقا للقانون الدولي".

كان وزير الخارجية التركي قال الشهر الماضي إن بلاده ربما تطلب تحقيقا رسميا من الأمم المتحدة إذا وصل التعامل مع السعودية إلى طريق مسدود، لكن تعليقات ألتون تمثل على ما يبدو أول دعوة مباشرة حتى الآن لتوسيع التحقيق.

وقال ألتون إن عملاء للمخابرات السعودية، من بينهم خير تشريح، سافروا إلى اسطنبول بهدف محدد هو قتل خاشقجي. وأضاف أن القنصل السعودي "كان على ما يبدو متواطئا في الجريمة".

كان مسؤولون أترك قالوا الأسبوع الماضي إن مكتب الادعاء في اسطنبول خلص إلى أن هناك "اشتباها قويا" بأن سعود القحطاني، أحد كبار مساعدي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، واللواء أحمد عسيري، النائب السابق لرئيس الاستخبارات العامة السعودية، شاركا في التخطيط لقتل خاشقجي داخل القنصلية السعودية باسطنبول في الثاني من أكتوبر تشرين الأول.

واستبعد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير يوم الأحد تسليمهما إلى تركيا لمحاكمتهما. وقال الجبير خلال قمة خليجية في الرياض "نحن لا نسلم مواطنينا".

الى ذلك توجه كل من محامي القائد الكردي عبد الله أوجلان "ريزان ساريجا، نيروز اويسال وسانان زنجير إلى مكتب النيابة العامة في بورصة من أجل اللقاء بموكلهم.

وتمنع الدولة التركية منذ تاريخ ٢٧ تموز ٢٠١١ محامي القائد أوجلان من زيارته على الرغم من تقديم ٧٧١ طلباً حتى الآن، وترفض المحكمة طلبهم بحجج منها: السفينة معطلة، احوال الطقس، اصلاح السفينة، اعادة اصلاح السفينة، وحجج رئاسة الميناء بان الاوراق قديمة، ولم يصلنا حتى الان أي اذن للمقابلة، او بحجة العطل الرسمية.

تركيا والعقدة الكردية

*علي العبدالله

بوينيريس: ٢٠١٨/١٢/١١

على الرغم مما شهدته العلاقات الأمريكية- التركية من انفراجة، على خلفية إفراج تركيا عن القس الأمريكي، أندرو برونسون، برفع العقوبات التي كانت واشنطن فرضتها على وزير الداخلية والعدل التركيين، وتحريك خطة خريطة الطريق في منبج، إلا أنها بقيت انفراجةً ظاهريّةً، فالخلاف بين الطرفين ما زال عميقاً، ويهدد بأزمات جديدة في ضوء تعارض المواقف والتصورات إزاء الملف الكردي الذي تعتبره تركيا الجذر العميق للخلاف وت تسعى، عبر إدارة شبكة علاقات وتوازنات إقليمية ودولية، ناهيك عن تحركات ميدانية، إلى دفع الولايات المتحدة إلى تغيير موقفها منه، وممارستها فيه، وتبني التصور التركي الذي يعتبر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي فرعاً لحزب العمال الكردستاني، ينطبق عليه ما ينطبق على الأصل وتصنيفه، بالتالي، حزباً إرهابياً، ووقف التحالف معه، وتزويده بالأسلحة والذخائر والأموال، لما لذلك من أثر على الأمن القومي التركي.

لم تقبل تركيا التبرير الأمريكي للتحالف مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وجناحه العسكري (وحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة)، ولا مع التشكيلة البديلة "مجلس سورية الديمقراطية" (مسد) وجناحه العسكري "قوات سورية الديمقراطية" (قسد)، اعتبرته خدعة مكشوفة، بل ذهبت إلى التصعيد والمزاوجة بين السياسي والميداني، في تحركها للضغط على الولايات المتحدة، لإجبارها على التراجع عن موقفها من الملف، أو تحقيق أهدافها، رغماً عن الموقف الأمريكي بالانخراط في عمل سياسي وميداني مع روسيا، عدوة الولايات المتحدة وفق ما جاء في وثيقة الأمن القومي الأمريكي أخيراً، وتوثيق علاقتها مع إيران، على الرغم من إدراكها طبيعة الاشتباك الأمريكي الإيراني، وتقاطع مصالحها مع المصالح الأمريكية ضد الوجود الإيراني في سورية، بالإعلان عن رفض العقوبات الأمريكية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عليها، والانتقال من التهديد باجتياح منطقة شرق الفرات إلى حشد قواتها، في بداية شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في مواجهة مدن وبلدات على الحدود السورية التركية وقصفها بين حين وآخر، وتحضير فصائل سورية موالية للمشاركة في عملية الاجتياح، بإخضاع عناصرها لتدريبات خاصة، ونقلها إلى مواقع على الحدود مع سورية، تحضيراً للهجوم الموعود، مع حملة دبلوماسية مكثفة، لقاءات مع مسؤولين سياسيين وعسكريين أمريكيين اتصالات هاتفية مع البيت الأبيض ووزارة الخارجية وانتقادات رسمية وإعلامية مركزة حول عدم صدقية الولايات المتحدة، وتقديم اتفاق منبج دليلاً على ذلك.

ردت الولايات المتحدة بإجراءات ميدانية، هاجسها الإبقاء على زخم العملية العسكرية التي تخوضها "قوات سورية الديمقراطية" (قسد) في ناحية هجين/ محافظة دير الزور ضد الجيب الأخير لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وفرملة اندفاع تركيا، بإقامة أبراج مراقبة على الجانب السوري من الحدود التركية السورية (٥ أبراج ٣ في تل أبيض و٢ في عين العرب/ كوباني، ستعقبها خطوات مماثلة في رأس العين وعامودا والدراسية)، جاء قرار إقامة أبراج المراقبة بالتفاهم بين "قوات سورية الديمقراطية" وأمريكا وفرنسا وبريطانيا، خلال الاجتماع الذي جمع بينهم في بلدة عين عيسى شمال مدينة الرقة، خطوة ووجهت بانتقاد تركي حاد، بعد أن كانت سيرت دوريات مشتركة مع "قسد" في البلدات السورية الحدودية شرق الفرات، ما أثار حفيظة تركيا، وتسيير دوريات أمريكية تركية مشتركة في منبج. الخطوة الثانية في اتفاق منبج بين الطرفين، كانت الولايات المتحدة قد ماطلت في تنفيذها، كي لا تخسر حليفها المحلي، وكي تبقي الاتفاق ورقة مساومة مع تركيا، بدءاً من مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، لطمأنة "قسد" على تأمين ظهرها، من جهة، وسحب حجج تركية ومخاوفها حول أمنها، من جهة ثانية، وعرضت دفع ملايين الدولارات مقابل معلومات عن ثلاثة من كبار قادة حزب العمال الكردستاني، في إشارة إلى رغبتها فصل حزب الاتحاد الديمقراطي عن حزب العمال الكردستاني، قوبل العرض ببرود تركي، لا يستجيب لطلبها: وضع نهاية للتحالف مع حزب الاتحاد الديمقراطي، وجناحه العسكري، ووحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة.

أتاح التجاذب الأمريكي التركي الجديد المجال لتحرك روسي إيراني للاستثمار في لحظة التوتر عبر التقدم بخطوات داعمة لتركيا، وأخرى ضاغطة عليها، حيث بادرت روسيا إلى تعزيز تنسيقها مع تركيا، بالاتفاق على "مواصلة العمل على ضمان الاستقرار في مدينتي إدلب وتل رفعت"، وانتقاد موقف حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، بالحديث عن توجهات انفصالية، وشن حملة دبلوماسية وإعلامية على الولايات المتحدة، بدعوى وجود أجنحة أمريكية خفية في

سورية، وخصوصا شرق الفرات، ودعوة تركيا، في الوقت نفسه، إلى حسم ملف الجماعات المتطرفة في إدلب، تنفيذاً لبنود اتفاق سوتشي بشأن المحافظة، وتنفيذها قصفاً جويًا على ريف غرب حلب، هو الأول منذ عقد الاتفاق، بذريعة قصف فصائل معارضة أحياء في حلب بغاز الكلور. أما إيران فدفعت بتعزيزات عسكرية إلى محيط إدلب، وشنت هجوماً مباغتاً على مواقع جيش العزة في ريف حماة الشمالي، وأعلنت، على لسان قائد الحرس الثوري الإيراني، اللواء محمد علي جعفري، بقاء قواتها في سورية ونيتها إرسال قوات حفظ سلام إلى إدلب ومنطقة شمال غرب حلب، بناءً على طلب من الحكومة السورية، وتعزيز وجودهم غرب نهر الفرات في مدن الميادين واليوكمال ودير الزور في مواجهة خطوط انتشار القوات الحليفة للولايات المتحدة، وتجنيده الحرس الثوري الإيراني سوريين وتدريبهم لتأسيس تنظيمات مسلحة موالية من أبناء المحافظة، لزعجها في المواجهة المرتقبة مع القوات الأمريكية وحلفائها.

تنطلق الولايات المتحدة، في تعاملها مع تركيا والملف الكردي، من أنها دولة عظمى لها استراتيجية كونية، متعددة المداخل والملفات والقضايا والحلفاء والخصوم، وكلها تشكل وحدة واحدة مترابطة ما يقودها إلى الربط بين المواقف والملفات والفرص والمخاطر في كل ملف، وأخذ تأثيراتها المتبادلة بالاعتبار، وهذا قادها إلى وضع السيطرة على منطقة شرق الفرات، ضمن استراتيجيتها للشرق الأوسط، التي تتضمن مواجهة إيران لقطع طريق الإمداد بين طهران - بغداد - دمشق - بيروت، ما دفعها إلى التمسك بالحليف المحلي، حزب الاتحاد الديمقراطي، مع العمل على الاحتفاظ بعلاقتها مع تركيا التي تربطها بها علاقة سياسية واستراتيجية قديمة، فاشتباكها مع روسيا والصين من جهة، وسعيها إلى احتواء التمدد الإيراني في الإقليم أعطى للوجود الأمريكي في سورية والعراق أهمية جيوسياسية وجيوسياسية حاسمة، في ضوء حقائق السياسة وتوازنات القوى القائمة فيه. وهذا جعلها تتحسب لتوجهات تركيا، إن في سعيها إلى التمايز عنها وعن حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو نزوعها إلى لعب دور إقليمي ودولي خارج النسق الغربي، دفعها إلى توثيق علاقاتها مع المكون الكردي، والاعتماد عليه في تنفيذ جزء من برنامجها السياسي والعسكري، خدمة لتوجهاتها السياسية والاستراتيجية في الإقليم والعالم.

لقد رفعت تركيا بعلاقتها بروسيا وإيران مستوى هواجس الولايات المتحدة ومخاوفها، وعمقت قناعتها بضرورة الحليف المحلي الكردي، وبأهمية تعزيز قدراته عسكرياً، عبر تنفيذ برنامج تدريبي، مدته سنة كاملة لتدريب ثلاثين ألفاً من المقاتلين وعناصر الأمن، واعتماد الموازنة اللازمة لذلك، والعمل على تعديل تركيبة "قوات سورية الديمقراطية"، بزيادة أعداد العرب ودورهم، وإشراك السعودية والإمارات في الرعاية والتمويل، لطمأنة عرب المنطقة، وتخليصها من خلفيتها الماركسية والقومية المتطرفة وإعادة صياغة هيكلية الإدارة الذاتية، على أمل تحقيق تفاهم وتعاون بين تركيا وقيادة الإدارة وإدارة ملف منبج، لتلئين المواقف، وفتح باب التفاهم والتعاون.

حاولت تركيا من خلال المناورة بين الولايات المتحدة وروسيا تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية مباشرة. لكنها، وعلى الرغم من تحقيقها بعض المكاسب، لا تمتلك قدرات للاحتفاظ بها وتطويرها وتكريسها، فهي تعاني من نقاط ضعف جوهرية، فاعتمادها على الخارج في توفير قدرات عسكرية: أسلحة متطورة وذخائر ذكية، باتت علامة على تطور الدولة ومناعتها، علامة ضعف، وعجزها الذي ظهر في أثناء خلافها مع روسيا بعد إسقاطها طائرة السوخوي، وبروز حاجتها للدعم الأمريكي أخيراً، لوقف الهجوم الروسي الإيراني على محافظة إدلب، وهي بحاجة إلى هذا الدعم للإبقاء على اتفاق سوتشي، واقتصادها، الورقة التي يبرزها الرئيس التركي للإعلان عن نجاحاته، تعتمد على عوامل خارجية: الاستثمارات الأجنبية والسياحة، ناهيك عن الثمن الباهظ الذي دفعته لتحسين اقتصادها، مكشوفة بدين خارجي كبير (٤٥٣ مليار الدولار على الدولة والقطاع الخاص)، وقد برزت هشاشة قاعدتها المالية بانهيار عملتها الوطنية، وارتفاع نسبة التضخم ومضاعفة قيمة الدين العام، عندما فرضت الولايات المتحدة عليها عقوبات بسيطة.

تستدعي اللحظة السياسية من تركيا تعديل سياستها إزاء ملفات عدة، أولها الملف الكردي الذي تحول إلى ثابت على جدول أعمالها وشكل صداماً دائماً طال أمده، قتل مواطنيها ودمر عمران مناطق واسعة فيها، واستنزاف مواردها المادية والبشرية، فلا مفر من التعاطي معه بروحية جديدة، عبر العودة إلى المسار السلمي مع كردتها، والتعامل مع كرد سورية على نمط تعاملها مع كرد إقليم كردستان العراق، ثانياً التحرك من عقدة الملف الوحيد، وإلا صبت جهودها في طاحونة خصومها، واضطرت للتسليم بخيارات روسيا، وتحولت إلى تابع لها، فتكون قد خرجت من تحت الدلف إلى تحت المزراب.

دميرتاش: لو اخترنا الخضوع لكنا الآن في القصر

ANF: ٢٠١٨/١٢/١٥

شهدت صالة المحاكمات في حرم سجن سنجار مجريات اليوم الثاني من جلسة قضية الرئيس المشترك العام السابق لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) صلاح الدين دميرتاش المعتقل في سجون الاحتلال التركي. وعُقدت جلسة المحاكمة في المحكمة الجنائية التاسعة عشرة في أنقرة. وتابع الجلسة الرئيس المشترك العام لحزب الشعوب الديمقراطي سزاي تمللي والعديد من نواب حزب الشعوب الديمقراطي. وسمحت سلطات الاحتلال التركي بدخول ٥ أشخاص من الهيئة الأجنبية إلى صالة المحاكمة فيما لم تسمح لـ ٦ منهم بالدخول بحجة عدم وجود اعتماد. كما لم تسمح السلطات في اليوم الثاني للإعلام بتغطية الجلسة. وحضر الجلسة كذلك العشرات من المحامين.

"أنتم ترتكبون جريمة بشكل علني"

وبدأ دميرتاش الحديث باللغة الكردية في المحكمة، ثم انتقل للغة التركية وخاطب هيئة القضاة قائلاً لهم إنه لن يطلب منهم أن يطلقوا سراحه، ووصف نفسه بأنه رهينة سياسية. تحدث دميرتاش بداية عن رد القاضي لطلب إطلاق سراحه بالقول: "لا يمكن لمحكمة أن تتصرف بهذا الشكل. إن كنتم لا تعترفون بقرار المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان فإنكم تستطيعون القول إن قرارات المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان لا تعنيكم. على الأقل قررنا إن كنتم طرفاً في القضية أم لا. لما لم ترسلوا القضية إلى المحكمة الجنائية العشرين. لما لم تقولوا: "نحن لسنا طرفاً". لكنكم أثرت إصدار القرار بأنفسكم، ولم تحولوا القضية إلى محكمة أعلى. أنتم ترتكبون جريمة بشكل علني".

"أنتم تخدمون السلطة"

وتابع دميرتاش دفاعه بالقول: "أنتم تستخدمون وظيفتكم بشكل سيء. لا يمكنكم خداعنا، ولن نقبل بذلك. تستخدمون وظيفتكم في تصفياتي وتصفية المواطنين الذين انتخبوني وتصفية هويتي السياسية لصالح السلطة. منذ الجلسة الأولى ونحن نطلب التسجيل الصوتي، لكنكم تأجلون الجلسات وترفضون مطلبنا بشأن ملف التسجيل الصوتي. أقول إن الصوت ليس لي، أقول إن لدي اعتراض على هذا الصوت، لكنكم لا تأتون بالتسجيل الصوتي. أنتم تخدموننا".

"إن اخترت الخضوع من قبل لكنت الآن في القصر"

"إن كان قرار المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان لا يعنيكم، فلما تدافع وزارة العدل منذ عامين في أروقتها؟ هذا القرار كشف للجميع بأنكم تتقون السياسة أكثر مني. أنا مسؤول عن الدفاع عن كرامة الإرادة التي أمثلها. إن خضعت من قبل لأردوغان لكنت الآن في القصر عوضاً عن السجن".

"أنتم تسحقون كرامتنا"

وقال دميرتاش إن حزب العدالة والتنمية (AKP) هو من يحاكمه، وتابع بالقول: "أنتم تصدرون القرارات بناء على طلب أردوغان، لكنكم لا تستطيعون الاستمرار بإصدار هذه القرارات بناء على طلب العدالة والتنمية. لا أخاف أحداً غير الله، ولن أسمح لأحد بأن يدوس كرامتي. قضيت حياتي وأنا أدافع عن كرامتي، ولن أسمح لأحد بسحقها". بعد أن أنهى صلاح الدين دميرتاش دفاعه، قدم المحامون دفاعهم وطالبوا المحكمة بالتراجع عن موقفها. وقال المحامون إن المحاكمة ليست قانونية، وطالبوا بإعادة تقييم رفض القاضي مرة أخرى. وقررت المحكمة بعد جلسة فترة الظهيرة الاستمرار في اعتقال الرئيس المشترك العام السابق لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرتاش، وعلقت الجلسة حتى ٢٣-٢٤-٢٥ كانون الثاني لعام ٢٠١٩.

تهديدات أردوغان الأخيرة للشعب الكردي.. "تحليل"

*انس يلدز

ANF: ٢٠١٨/١٢/١٥

تهدف تهديدات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للشعب الكردي بالأساس إلى قمع الأصوات المناهضة للعزلة المفروضة على إيمرالي، قمع حملات الإضراب، وكل من يتحدث عن حقوق الشعب الكردي وكردستان وكسر إرادة الشعب الكردي.

وسط أجواء الحرب العالمية الثالثة الدائرة بشكل متخفي، يبرز صراع وحرب أعلنها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على الشعب الكردي. إلى جانب تهديدات ومحاولات إبادة الكرد وقمعهم هناك محاولات للخلاص من مشكلة تاريخية في المنطقة.

فمنذ معاهدة لوزان وحتى اليوم هناك مناقشات حول إبادة الشعب الكردي، وقضية من هو الأحق بضم الموصل، كركوك وحلب إلى حدود بلاده لا يمكن فصلها عن مسألة رفض تركيا الاعتراف بحقوق ووجود الشعب الكردي وبقائه على أرضه التاريخية.

بعد أسر القائد الكردي عبدالله أوجلان من خلال المؤامرة الدولية، بدأت كل من أمريكا، روسيا، إسرائيل، ألمانيا وغيرهم من الدول والقوى الكبرى بوضع مخطط ترتيب المنطقة وإعادة التوازنات في الشرق الأوسط بعيد المدى. بهذا تم تمديد الحرب الدائرة على الشعب الكردي. لكن ومن خلال مقاومة ونضال الشعب الكردي تمكن من إحداث تغيرات كبيرة في المنطقة ومن خلال مقاومة الـ PKK بدأت معركة الوجود في كردستان والشرق الأوسط. رغم عدم القدرة على تحقيق الوحدة الكردية إلا أن الكرد تمكنوا من الصمود ومواصلة المقاومة في وجه محاولات الإبادة الثقافية والفكرية.

وتتمكن الشعب الكردي، الذي كان يواجه بمفرده الإبادة، من بناء قوته وبناء علاقات أكثر من جيدة مع جميع المكونات في المحيط، الذي يعيشون فيه ومثال على هذا روج آفا وشمال سوريا.

لهذا وفي الأيام الأخيرة ازدادت التهديدات المباشرة للكرد ومناطق شمال سوريا. بسبب الاتفاق الصلب وقوة المقاومة التي أبداها المقاتلين الكرد والعرب في صف واحد في كوباني، منبج والرقعة ضد أعنف تنظيم إرهابي في العالم وقدرتهم على إعادة الاستقرار إلى المنطقة وتصعيد النضال من أجل الحقوق عبر كل تلك المحاولات للنيل والإبادة، تعود تركيا اليوم لتهدد الكرد وترفض أي وجود لهم أينما كانوا، وترفض وجود قوة للكرد ونيلمهم حقوقهم وتعلن الشعب الكردي في كل مكان على أنهم إرهابيين.

وفي هذه المرحلة يخطط أردوغان لمشاريع طويلة وقذرة، فالقضية ليست قضية الوجود الكردي في سوريا وشرق الفرات فقط، لكن هناك انتخابات محلية في تركيا آذار العام القادم، حملة الإضراب المفتوح عن الطعام احتجاجاً على العزلة المشددة المفروضة على إيمرالي بقيادة البرلمان ليلي كوفن، مقاومة المعتقلين

السياسيين في تركيا، مقاومة الكريلا ضد محاولات الاحتلال التركية، كل الشعب الكردي في كردستان والعالم يناضل ويدعو إلى رفع العزلة المفروضة على إيمرالي، بالمختصر المفيد نفذ صبر الشعب الكردي حيال العزلة المشددة المفروضة على أوجلان.

الجميع بات يدرك أن أوضاع المنطقة ستسوء بشكل أكبر وأن الأزمة ستتعمق مع استمرار سياسات الحرب تجاه الكرد واتهامهم بالإرهاب.

مرة أخرى أردوغان وفي ظل كل ما ذكرناه يصعد من تهديداته ويسعى إلى شن هجوم على مناطق شرق الفرات وتنفيذ المزيد من المجازر هناك، وهو يرفض وجود أي تمثيل للشعب الكردي في سوريا ويرفض وجود أي قوة كردية تدافع عن نفسها ونظامها الإداري الديمقراطي. أيضاً أردوغان مستاء جداً من العلاقات الجيدة بين الشعب الكردي والعربي وفي كل تصريحاته يقول: "لن نسمح ببناء دولة كردية في سوريا ولن نسمح بوجود ممر أو منفذ للكرد على الحدود التركية".

والواضحة في مواقف تركيا بشكل كبير من الشعب الكردي واحتلالها عفرين أنه كله إثبات على نية تركيا وموقفها من الكرد. أردوغان يرفض الاعتراف بالكرد على الساحة الدولية ويرى أن مقاومة ونضال الشعب الكردي الكبيرة تشكل تهديداً على نظامه الاستبدادي، وحاول عبر الجماعات المرتزقة في سوريا، وسخر كل الإمكانيات لكسر إرادة الشعب الكردي وإخراجه من المعادلة السورية المتأزمة وبهدف فرض هيمنه واحتلاله للمنطقة ووجه كل سياساته إلى محاربة الكرد وبهدف منع التمثيل الكردي في العملية السياسية لحل الأزمة السورية استخدم كل السبل وسخر كل الإمكانيات فحسباً يلجأ إلى إرضاء روسيا وبعض الأحيان يعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأخرى يلجأ إلى ألمانيا والغرب.

ملامح هذه المرحلة تشير إلى أن سياسات أردوغان ستواجه صعوبات ليس في قضية الهدنة المعلنة في إدلب ولا حتى في تدخلاته في الأزمة السورية بشكل عام، إذا ما الذي يسعى إليه أردوغان في هذه المرحلة من خلال هذه التهديدات؟

أردوغان يحاول إيصال رساله مفادها: أنه "يوجد في شرق الفرات إرهابيين ويجب القضاء عليهم. في جبال كردستان توجد قوات الكريلا ويجب القضاء عليهم".

وأردوغان ومن خلال هذه التهديدات يقول: يجب أن لا يطالب أحد برفع العزلة المفروضة على إيمرالي، يجب أن لا ينضم أحد إلى حملة الإضراب المفتوحة في تركيا، يجب أن لا يتحدث أحد عن حقوق الشعب الكردي وكردستان، يعلن الكرد الاستسلام والخضوع لنظامه الاستبدادي، هذه هي رسالة أردوغان في هذه المرحلة.

ما الذي سيحمينا من أمثال هتلر في تركيا ؟

*نورجان بايسال

صحيفة "العرب" اللندنية، أحوال تركية: ٢٠١٨/١٢/١٥

قبل ٧٠ عاما من اليوم، تكاتفت مجموعة من الرجال والنساء البواسل من أجل تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يمثل علامة فارقة في تاريخ الحضارة.

ففي أعقاب أهوال الحرب العالمية الثانية، قرر الناس أنهم بحاجة إلى وثيقة، آلية تحمي البشرية في المستقبل من أي فظائع على غرار محرقة الهولوكوست. كان مصدر الإلهام الرئيسي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو القتل الجماعي الوحشي الصادم الذي ارتكبه النازيون بحق اليهود الأوروبيين والغجر وغيرهم من المجموعات المهمشة. فقد أراد العالم واستشعر حاجته للتذكير بالكرامة المتأصلة في الإنسان.

وبعد أجيال قليلة، داس طغاة الديكتاتورية كرامة الإنسان بأقدامهم من جديد.

منذ أربع سنوات، حين هاجم تنظيم الدولة الإسلامية قرى إيزيدية في شمال العراق، ذهبت إلى المنطقة وبدأت العمل الطوعي في تقديم المساعدات بمخيمات الإيزيديين. توجهت إلى الموصل والتقيت بنساء إيزيديات جرى بيعهن في سوق السبايا. شاهدت انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان، من اغتصاب واسترقاق وإبادة جماعية وفقدان للكرامة الإنسانية.

وفي الآونة الأخيرة، رأيت انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان في بلدي.

فخلال حظر التجول العسكري في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، حين تعرضت مدينتي ديار بكر، أكبر مدينة في جنوب شرق تركيا، لقصف كثيف من القوات المسلحة التركية، تُركت الجثث ملقاة في الشارع لأشهر، وأُحرق عشرات الأشخاص أحياء بينما كانوا يختبئون في الأقبية، وتعرض المعتقلون للتعذيب، بل وأكثر من ذلك بكثير.

لم يمنع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الدولة التركية من ارتكاب الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب بحق مواطنيها.

لقد أغمض المواطنون الأتراك والمجتمع الدولي أعينهم إلى حد كبير عن هذه الجرائم وعن المشاكل المستمرة في منطقتهم. وحري بنا أن نتذكر أن هتلر لم يأت إلى السلطة بفضل دعم الشعب الألماني فحسب، بل لأن بقية العالم أيضا غص الطرف عن أفعاله التي أصبحت مثيرة للقلق المتزايد.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يمثل قوة أخلاقية لنا جميعا. لكن في مواجهة الأنظمة الديكتاتورية والفاشية، نحتاج لأكثر من القوة الأخلاقية. فهذا الإعلان لم يحل دون اضطرار أم الفتاة جميلة ابنة العشرة أعوام إلى وضع جثة طفلتها في الثلاجة للحفاظ عليها من التحلل والتعفن، ولم يمنع حرق أكثر من ١٥٠ شابا كرديا وهم أحياء في أقبية جزيرة. ذلك الإعلان لم يمنع القوات الحكومية من تدمير موقع عمره سبعة آلاف عام

من مواقع التراث العالمي المسجلة لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في وسط ديار بكر مسقط رأسي.

وفي السنوات الأخيرة، بات وصف الإرهابي يُطلق على أي شخص يدعو إلى السلام واحترام حقوق الإنسان في تركيا، ويُزج به في السجن أو يُجبر على مغادرة البلاد، وهي جميعها انتهاكات للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي وقعت عليه تركيا قبل ٦٩ عاما لكنها لم تدخله حيز التطبيق بعد.

وبعد مرور ٧٠ عاما على الإعلان، لا تزال شعوب العالم عرضة لقسوة طغاة الديكتاتورية والمستبدين. فالملايين يواجهون التطهير العرقي والإبادة الجماعية والاضطهاد والتمييز وانعدام الحريات الأساسية وغيرها من الفظائع. وفي الأسبوع الماضي، حذرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه من أن النظام العالمي "الذي عزز فعالية رؤية الإعلان العالمي تقوضه الحكومات والساسة الذين يركزون بشكل متزايد على المصالح القومية الضيقة".

وعلى الرغم من أنني شاهدت عددا لا حصر له من انتهاكات حقوق الإنسان، دائما ما كانت أعتقد أن الكرامة الإنسانية ستنتصر في نهاية المطاف. لكن بعد ما رأيته عينا، من الموصل إلى جزرة، ومن سنجار إلى كوباني، ومن شرناق إلى ديار بكر، باتت الشكوك تساورني الآن. فحقوق الإنسان لم تهن بهذا الشكل من قبل، ولم تكن حياة الإنسان قط بهذا الرخص، ولم تدهس كرامة الإنسان يوما على هذا النحو.

بعد مرور ٧٠ عاما على تكاتف مجموعة من الأشخاص البواسل للاتفاق على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حان الوقت لاتخاذ خطوة أخرى شجاعة. لقد آن الأوان لإخبار جميع الأنظمة والدول والطغاة بأن حقوق الإنسان حق للبشرية حقا. فهي ليست محلية أو ثقافية، ولا غربية ولا شرقية، ولا إقليمية ولا وطنية. بل هي عالمية، واحترامها ليس اختياريا، إنما هو التزام قانوني، ومنتهكو تلك الحقوق يجب أن يواجهوا عواقب أشد.

غير أن الواقع المحزن هو أن الدول والزعماء يواصلون انتهاك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دون أي عواقب حقيقية. اليوم، لا توجد حماية حقيقية لشعوب العالم من الإبادة الجماعية أو الفظائع المنهجية. واليوم إذا بقي طغاة الديكتاتورية في الحكم، واستمر الاسترقاق، وإذا بقينا في بلدي نتوسل من أجل دفن أحبائنا بكرامة، وإذا سُجنا بسبب مطالبتنا بحقوق الإنسان، فلن يكون رئيسنا وغيره من القادة هم المذنبين فحسب، بل كلنا جميعا.

بدون محاسبة، وبدون آليات لمواجهة الإفلات من العقاب بكل قوة، ستستمر تلك الفظائع. فهل نريد حقا أن تعني كلمة "لن يحدث مرة أخرى" عدم تكرار الأمر بكل ما يحمله ذلك من معنى؟ إذا كنا نريد ذلك، فإننا نحتاج لتأسيس سلطة شرعية قادرة على معاقبة المنتهكين بما يستحقون وإنقاذ الناس من جميع أنواع الفظائع. دعونا نؤسس آلية عالمية قوية تحمي من أمثال أدولف هتلر في المستقبل.

نعرف أنهم موجودون. لذا، فلنتأكد من أننا مستعدون لإيقافهم.

ديار بكر: لن ندفع ثمن الأزمة الاقتصادية

أحوال تركية: ٢٠١٨/١٢/١٧

رغم الرقابة الأمنية المُشدّدة، تظاهر آلاف الأشخاص الأحد في ديار بكر جنوب شرق تركيا، وهي ولاية ذات أغلبية كردية في جنوب شرقي تركيا المضطرب، للاحتجاج بشكل خاص على ارتفاع الأسعار في الأشهر الأخيرة، ولوحظ أن بعضهم قد أشاد بمتظاهري "السترات الصفراء" في فرنسا، بحسب مراسل فرانس برس.

وتجمع المحتجون الذين لبوا نداء كونفدرالية نقابات عمال الخدمة العامة، في وسط مدينة ديار بكر، كبرى مدن جنوب شرق تركيا، وكتب على إحدى اللافتات "لن ندفع ثمن الأزمة الاقتصادية"، في إشارة لتدهور الوضع الاقتصادي كثيرا في الأشهر الأخيرة بسبب تراجع قيمة الليرة التركية على خلفية توتر دبلوماسي مع واشنطن صيف ٢٠١٨ ورفض الأسواق السياسات الاقتصادية لأنقرة.

وبلغ التضخم في نوفمبر ٢١,٦٢ بالمئة بالنسبة السنوي متباطئا بشكل ضئيل عن مستواه في أكتوبر. ورغم الإجراءات الحكومية يشعر السكان يوميا بارتفاع الأسعار.

وأشاد بعض المحتجين بحركة "السترات الصفراء" في فرنسا المطالبة بالمزيد من العدالة الاجتماعية. وقال محمد سيرين وهو أحد المحتجين "إنّ مطالبنا مماثلة (...) وللمطالب الأهداف ذاتها لكن هناك فوارق في كل بلد (...) نحن ببساطة نطلب ظروف عيش انسانية".

وطالب المحتجون الذين قدموا من مختلف مناطق الجنوب والجنوب الشرقي أيضا بإعادة المطرودين الـ ١٤٠ ألفا من وظائفهم إثر محاولة الانقلاب في ٢٠١٦، إلى أماكن عملهم.

وجرت احتجاجات ديار بكر في أجواء احتفالية واستمرت نحو ثلاث ساعات، دون توتر مع قوات الأمن. والأربعاء الماضي احتجّزت الشرطة التركية ٥٠ من أنصار ومديري حزب موال للکرد، حسبما أكدت متحدثة باسم حزب الشعوب الديمقراطي برمالي ديميردوجين، التي قالت إنه تمّ احتجاز هؤلاء الأشخاص خلال مدهمة لمقر الحزب في ديار بكر.

وكان المحتجون قد بدؤوا إضرابا عن الطعام تضامنا مع المشرعة من حزب الشعوب الديمقراطي ليلي جوفين المسجونة في ديار بكر.

ووفقاً لوسائل الإعلام التركية، فإن جوفين بدأت إضراباً عن الطعام منذ الثامن من الشهر الماضي للاحتجاج على العزلة المفروضة على زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون، عبدالله أوجلان.

وتم احتجاز ستة وعشرين من أنصار حزب الشعوب الديمقراطي في مدهمة مماثلة الاثنين الماضي، في ديار بكر أيضاً. ومنذ محاولة الانقلاب الفاشلة في عام ٢٠١٦، قامت تركيا بحملة قمع ضد أنصار حزب الشعوب الديمقراطي ونشطاء كرد.

ويقيم الآلاف من أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي في السجن، بما في ذلك الرئيس المشارك للحزب صلاح الدين دميرتاش. وتم عزل العديد من شخصيات المعارضة من جنوب شرقي البلاد من مناصبهم بعد اتهامهم بأن لهم صلات بحزب العمال الكردستاني.

وتشهد تركيا انتخابات محلية في مارس المقبل، ويعد جنوب شرقي تركيا معقلا لحزب الشعوب الديمقراطي. ويرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن حزب الشعوب الديمقراطي - وهو حزب سياسي قانوني - امتداد لحزب العمال الكردستاني الذي يُصنّف "إرهابيا".

السترات الصفراء عدوى انتقلت إلى تركيا

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٢/١٧

نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي التركي في الأشهر الأخيرة، وتراجع قيمة الليرة التركية، وتوتر العلاقات مع الولايات المتحدة ورفض الأسواق العالمية السياسات الاقتصادية للرئيس رجب طيب أردوغان ما أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار وبسببه تظاهر آلاف من الأشخاص في مدينة آمد جنوب شرقي تركيا أمس. وتجمع المحتجون الذين لبّوا نداء "كونفيدريالية نقابات عمال الخدمة العامة"، وسط آمد التي تقطنها الغالبية الكردية، في ظل رقابة أمنية مشددة. وكتب على لافتة "لن ندفع ثمن الأزمة الاقتصادية". كما وأشاد بعض المحتجين إلى حركة "السترات الصفراء" في فرنسا مطالبين بمزيد من العدالة الاجتماعية، هذا وقال أحد المشاركين في التظاهرة محمد سيرين المشارك "مطالبنا مشابهة وأهدافها ذاتها، لكن هناك فوارق في كل بلد ونطلب ظروف عيش إنسانية. هذا وطالب المحتجون بإعادة حوالي ١٥٠ ألف شخص طردوا من وظائفهم.

انهيار الاقتصاد ووصول نسبة البطالة إلى ١١٪

وانحدر الاقتصاد التركي إلى مستويات منخفضة في حين يشتكي المواطن من قلة المواصلات، وارتفاع معدلات الاسعار. أعلنت الحكومة التركية نسبة البطالة، ففي ايلول عام ٢٠١٨ وصلت النسبة إلى ٠,٨ نقطة أي ما يعادل ١١,٤٪. وصلت البطالة في تركيا بشكل عام من العمر خمسة عشر وما فوق في عام ٢٠١٨ إلى ثلاثمائة وثلاثون ألف بالنسبة للسنوات المنصرمة. أي ما يعادل مليون وسبعمائة وتسعة وأربعون ألف شخص. وزادت نسبة البطالة من عمر الخمسة عشر إلى أربعة وعشرون إلى ١٠,٦ أي ما يعادل ٢١,٦ بالمائة. ووصلت نسبة البطالة من عمر خمسة عشر إلى أربعة وستون عاما ٠,٩ أي ما يعادل ٧,١ بالمائة.

رغم تكذيب ترامب.. أنقرة تزعم أن الرئيس الأمريكي وعد بترحيل كولن

(زمان التركية) - جماعة كولن: ٢٠١٨/١٢/١٧

زعم وزير خارجية تركيا مولود جاويش أوغلو أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قال لنظيره التركي رجب طيب أردوغان: "نحاول ترحيل فتح الله كولن ومعه الآخرين". وادعى جاويش أوغلو في كلمة له على هامش منتدى الدوحة في العاصمة القطرية، قائلاً: "قال ترامب لأردوغان في الأرجنتين نحاول ترحيل جولن والآخرين". كما دافع عن أنه رأى بعينه ملفات أمريكية تكشف إقدام متعاطفين مع حركة الخدمة على التهرب من الضرائب في الولايات المتحدة. وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد أجرى زيارة للأرجنتين لحضور اجتماعات مجموعة العشرين في ٣٠ نوفمبر/ تشرين الثاني - ١ ديسمبر/ كانون الأول الجاري، والتقى على هامشها نظيره الأمريكي دونالد ترامب. وكذبت السلطات الأمريكية مزاعم وادعاءات تقول إن الرئيس الأمريكي ترامب يفكر في تسليم تركيا فتح الله كولن من أجل تحرير المملكة العربية السعودية من الضغط التركي، على خلفية واقعة خاشقجي. وبحسب وكالة رويترز، فقد قال ترامب في تصريحاته للصحفيين: "لا، لا يتم التفكير أو مناقشة موضوع كهذا". كانت تلك الإجابة رداً على ادعاءات قناة "NBC NEWS" التي زعمت أن البيت الأبيض يفكر في تسليم جولن للحكومة التركية وإبعاده عن البلاد. وكانت الصحيفة زعمت في خبرها بعد واقعة مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي أن: "هناك توجه لدى واشنطن لترحيل كولن من أجل تهدئة أردوغان وتخفيف الضغط الممارس على السعودية". وفي هذا الشأن أيضاً أصدرت وزارت الخارجية والعدل الأمريكيتان نفيًا لتلك الادعاءات التي تزعم دراسة الإدارة الأمريكية لترحيل كولن إلى تركيا أو طرده خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

أردوغان : "تركيا ستواصل دفن الإرهابيين في الحفر التي يحفرونها"

موقع الرئيس التركي : ٢٠١٨/١٢/١٧

قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان "نحن نسكن في عقل الإرهابيين دائماً، ونعرف كيف يفكرون، فما أن يحفروا حفرة إلا ودفنناهم فيها وسنواصل دفنهم. لذا لن يشكل الارهابيون تهديداً لأمتي بعد الآن".
جاء ذلك في كلمة القاها الرئيس أردوغان، خلال افتتاح منتزه للشعب إلى جانب عدد من المشاريع الخدمية في منطقة "أسنلر" بمدينة إسطنبول.
وقال الرئيس أردوغان بمستهل كلمته في معرض تأكيده على أهمية إسطنبول، إن "إسطنبول هي أحد الأسباب الرئيسية وراء العداء الذي يحيط ببلدنا وشعبنا. نحن ندرك حقيقة إننا كلما تمسكنا بإسطنبول كلما زادت مساهمتنا في بناء مستقبل بلدنا".

"لن يشكل الارهابيون تهديداً لأمتي"

أفاد الرئيس أردوغان، أنه يقدم خدماته للأمة بالمحبة، مضيفاً "نفذنا عمليتي غصن الزيتون اليس كذلك؟ نعم. والآن ننفذ عملية سنجار اليس كذلك؟ نعم. نحن نسكن في عقل الإرهابيين دائماً، ونعرف كيف يفكرون، فما أن يحفروا حفرة إلا ودفنناهم فيها وسنواصل دفنهم. لذا لن يشكل الارهابيون تهديداً لأمتي بعد الآن".

الحليات التركية.. تثبيت طموحات أردوغان السلطوية

شبكة العين الإخبارية : ٢٠١٨/١٢/١٧

تعد الانتخابات المحلية التركية، المقرر لها مارس ٢٠١٩، جولة مصيرية بالنسبة لعدد كبير من الأحزاب والقوى السياسية، خاصة حزب العدالة والتنمية الحاكم، الذي يسعى إلى تثبيت طموحات الرئيس أردوغان السلطوية وغرس مخالفه في جسد المجتمع والإمساك وحده بمفاصل الدولة.
مع الانتخابات البلدية التركية تطفو على السطح عدة قضايا مثيرة للجدل، منها الحفاظ على هوية الدولة التركية، وعلاقة الحكومة التركية بالكرد، والمعارضة العلمانية.
لكن في الوقت الذي تستعد فيه تركيا للانتخابات المحلية ضعف كثيراً ارتباط حزب العدالة والتنمية بالمجتمع، كما أن "تحالف الشعب" الذي جمع أردوغان مع حزب الحركة القومية وحزب الاتحاد الكبير في الانتخابات التي أجريت في ٢٤ يونيو ٢٠١٨، رغم استمراره، إلا أنه يعاني من التصدع في ظل اتساع رقعة الخلاف بين أردوغان ودولت بهجلي زعيم حزب الحركة القومية المعارض، لرفض الأخير جزءاً واسعاً من سياسات الرئيس أردوغان.
أدى تحول حزب العدالة والتنمية منذ تحول البلاد لجهة النظام الرئاسي إلى حزب الدولة والبيروقراطية، إلى خسارته جانباً من قاعدته الانتخابية لمصلحة أحزاب المعارضة التي حققت حضوراً لافتاً في الشهور الماضية.
وتشير بعض التوقعات إلى احتمال تعرض حزب أردوغان لأكبر خسارة في الانتخابات المحلية المقبلة، خاصة في المدن الكبيرة مثل أنقرة وإسطنبول وأزمير وآضنة وقونيا، إضافة إلى المناطق ذات الأغلبية الكردية، إذا تمكنت الأحزاب المعارضة من خوض الانتخابات بمرشحين مشتركين.
ولم يقلص فوز رجب طيب أردوغان بالانتخابات الرئاسية الأخيرة من حدة التحديات التي تواجه النظام التركي في استحقاق المحليات، حيث يتزامن مع تزايد الاستقطاب المجتمعي، والاختلالات الاقتصادية في البلاد خلال الأشهر الماضية، على غرار تدهور قيمة العملة مقابل الدولار، إضافة إلى توبيخ الاتحاد الأوروبي لأنقرة بفعل سياستها تجاه الكرد.

ويسعى الرئيس أردوغان إلى توظيف واستثمار التصعيد ضد الكرد في تأمين أكبر قدر من الأصوات القومية لصالح حزبه في الانتخابات المحلية المقبلة، سواء عبر رفض الإفراج عن الزعيم الكردي عبدالله أوجلان والنائب البرلماني صلاح الدين دميرتاش والمحبوس احتياطياً دون سند قانوني منذ نوفمبر ٢٠١٦، أو عبر دعوة أردوغان في أكتوبر الماضي حكومته إلى وضع يدها على البلديات التي سيفوز بها من وصفهم بالمقربين من الإرهاب، في إشارة إلى حزب الشعوب الديمقراطي.

عصا أردوغان في وجه الكرد

الأرجح أن رفع أردوغان العصا الغليظة في وجه الكرد، ورفضه تطبيق حكم المحكمة الأوروبية الصادر في ٢٠ نوفمبر الماضي بضرورة الإفراج عن دميرتاش، يأتي في سياق إدراك أردوغان أن شعبيته اهتزت بشكل كبير، ولذلك هو في أمس الحاجة إلى دعم حزب الحركة القومية الذي تجمعها رغبة مشتركة في التصدي لكل طموحات الحركة السياسية الكردية في تحقيق أهدافها.

يظهر مما سبق أن ملامح ملف الانتخابات المحلية المرتقبة تبدو مختلفة عن كل ما سبقها من استحقاقات محلية سابقة، فهذه الانتخابات ستكون شائكة ومعقدة، ومفتوحة على أكثر من صعيد، كما أنها تبدو مختلفة كلياً من حيث التكتيكات أو الأهداف، لرغبة الرئيس أردوغان في تفصيل المشهد المحلي على مقاس طموحاته، ورفض المعارضة التركية على اختلاف توجهاتها السياسية السياسات الأحادية التي ينتهجها حزب العدالة والتنمية.

وتعتبر المعارضة انتخابات ٣١ مارس ٢٠١٩ المخرج الأخير لتركيا قبل أن تدخل نفقاً مظلماً لا يلوح فيه أي بصيص للديمقراطية، خاصة أنه لا توجد أي انتخابات أخرى مقررة حتى عام ٢٠٢٣.

في سياق متصل، فإن المعارضة التركية ستعمل على تعظيم حضورها في الانتخابات المحلية المقبلة للضغط على مؤسسة الرئاسة وحزب العدالة والتنمية، من أجل إثبات عدم صلاحية النظام الرئاسي، الذي تراه يؤسس لحقبة جديدة في تاريخ البلاد.

وراء ما سبق، فإن هذه الانتخابات يتوقع أن تعزز حالة الاستقطاب السياسي التي تعانيها تركيا منذ الانقلاب الفاشل في يوليو ٢٠١٦، ثم الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي حولت البلاد لجهة النظام الرئاسي في أبريل ٢٠١٧.

كما ستعزز هذه الانتخابات من مساحات التوتر بين النظام التركي والكرد جنوب شرق تركيا، وكان بارزاً هنا تعيين السلطات التركية ٩٤ قائماً بالأعمال من بين رؤساء ١٠٢ بلدية في المدن والبلدات ذات الأغلبية الكردية، كانوا فازوا في الانتخابات المحلية التي أجريت في عام ٢٠١٤، حيث بدأت السلطات التركية في عزلهم منذ انقلاب ٢٠١٦.

في هذا السياق العام، فإن ثمة تداعيات متوقعة على الحياة السياسية التركية ستفرزها الانتخابات المحلية المقبلة، أولها أن هذه الانتخابات تكشف عن تراجع شعبية أردوغان وتحالفه السياسي، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن شعبية حزب العدالة والتنمية انخفضت إلى ٣٣٪.

لذلك يسعى أردوغان بشكل مكثف إلى استخدام كافة الأوراق لضمان حسم معركة المحليات، بدءاً من تجنيد المساجد للدعاية الانتخابية لمصلحة حزبه، وكذلك الدفع في البلديات المقبلة بمرشحين يتمتعون بقبول شعبي لضمان الفوز، خاصة في البلديات الكبيرة.

وتعكس مساعي أردوغان في تأمين مرشحي الاستحقاق المحلي شعوراً عميقاً باليأس، لدرجة أنه حاول إقناع أحد أكثر مؤيديه، وهو بن علي يلدريم رئيس البرلمان، ليرشح نفسه لمنصب رئيس بلدية إسطنبول الكبرى، لكنه فشل في حمله على التقدم بأوراقه.

على صعيد متصل، فإن إسراع أردوغان إلى توطيد سلطته في الداخل عبر جهوده للهيمنة المطلقة على البلديات، قد يعرض الديمقراطية التركية لخطر أكبر، فضلاً عن تداعيات سلوك أردوغان تجاه إدارة المشهد المحلي على تصاعد حدة الاستقطاب داخل حزب العدالة والتنمية نفسه، فقد تصاعدت في الآونة الأخيرة حدة الخلافات بين مؤسسة الرئاسة وداخل الحزب نفسه، وتجلّى ذلك في استهداف الحكومة رؤساء بلديات من الحزب الحاكم ذاته، فأجبرت الحكومة قبل عدة شهور ٦ رؤساء بلديات مدن كبرى من حزب العدالة والتنمية على الاستقالة، في محاولة لإقصاء جناح الممانعة داخل الحزب قبل بدء الانتخابات المحلية ٢٠١٩.

ويتعلق الأمر الثاني بمسألة الهوية التركية، حيث يضمن فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات المحلية إعادة هندسة كامل الحياة العامة في تركيا، فسيطرة أحزاب المعارضة على بعض البلديات التركية، خاصة الكبيرة منها، يمثل تحدياً ضاعطاً على توجهات الرئيس أردوغان.

السيطرة على المحليات بجوار صلاحيات النظام الرئاسي المطلق يمنح العدالة والتنمية فرصة ممتازة لإعادة هندسة المجتمع التركي بما يتوافق مع قناعاته الإيديولوجية، خاصة أن باقي مؤسسات الدولة التي كانت تحافظ على ثبات المبادئ العليا للدولة باتت مضغعة لينة في فم السلطة وفي الصدارة منها الجيش، والبرلمان الذي فقد جانبا معتبرا من اختصاصاته، وكذلك المؤسسة القضائية.

خلف ما سبق، قد تسفر الانتخابات المقبلة عن تراجع الحضور الكردي في المشهد المحلي لمصلحة تعزيز، والحفاظ على التحالف الإسلامي القومي الذي يضم العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية، وبدا ذلك في مطالبة أردوغان علنية بمنع وصول أي مرشح كردي للفوز في الانتخابات المحلية المقبلة، وإصرار حكومة العدالة والتنمية على فرض سياسة الأمر الواقع في مواجهة الأقلية الكردية دون الاستجابة لمطالبها الملحة.

وعلى الرغم من تأرجح مواقف بهجلي زعيم حزب الحركة القومية في دعمه لأردوغان في الفترة الأخيرة، لم تعد تهديداته بالانسحاب من التحالف في الانتخابات المحلية المقبلة سوى كونها مناورات تكتيكية، وفي الوقت الذي يبدو فيه حزب العدالة والتنمية أكثر ضعفاً يعزز بهجلي نفوذه للدرجة التي أصبح فيها أردوغان بمثابة رهينة لديه.

في المقابل، فإن سلوك حزب العدالة والتنمية في إدارة الانتخابات المحلية المقبلة -إضافة إلى التغييرات التي يتبناها في شكل وبنية الإدارة السياسية والاقتصادية للبلاد- قد يسهم في تعميق الشكوك بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، خاصة حزب الشعب الجمهوري وحزب الخير وحزب السعادة والقوى العلمانية، والتي تسعى عبر الانتخابات المحلية المقبلة إلى تحجيم نفوذ الرئيس أردوغان.

والواقع أن قسماً كبيراً من الأصوات التي ظل يحصدها حزب أردوغان مع كل استحقاق انتخابي فيما مضى كان يأتيه صاغراً ليس عن اقتناع، وإنما لعدم وجود بديل سياسي مقنع أو أفضل ناهيك عن أن أحزاب المعارضة الرئيسية كانت تصر على النهج الإيديولوجي الذي يغفل الاهتمام بالاقتصاد والسياسة الخارجية لمصلحة البنية الفوقية التي تتعلق بالإيديولوجيا ونسق القيم والأفكار.

غير أن ثمة تطور إيجابي في ذهنية المعارضة التركية فيما يخص الاشتباك مع قضايا الواقع، وكان بارزاً الحضور القوي لمرشحي المعارضة في الانتخابات الرئاسية الماضية، خاصة محرم إنجة مرشح حزب الشعب الجمهوري، الذي لم تخل أجندته الانتخابية من القضايا الملحة التي تهم الناخب التركي.

وكذلك المرشح الكردي صلاح الدين دميرتاش الذي خاض المنافسة من محبسه وحل ثالثاً في نتيجة الاقتراع، ونجح نسبياً في توسيع رقعة انتشار الكرد حزبياً وسياسياً خارج مناطق الكثافة السكانية الكردية في جنوب شرق تركيا، وتقديم حزب الشعوب الديمقراطية كحزب سياسي يعمل في نطاق تركيا بأكملها.

كما يبقى فوز مرشحي العدالة والتنمية هذه المرة متوقفاً في ظل هيمنة الحزب على مقاليد الدولة ومؤسساتها، ولكنه محفوف بالخوف والقلق في ظل تآكل الرصيد التقليدي للحزب، وكشف عنه مناخات التردي الاقتصادي وتراجع تصنيف تركيا اقتصادياً، وضعف مناعتها الإقليمية والدولية.

هل يحتاج أردوغان فتوى للقتل؟

نسبات أونلاين، (زمان التركية) - جماعة كولن: ٢٠١٨/١٢/١٧

في ظل استمرار مسلسل القمع الأردوغاني الذي طال مئات الآلاف من المواطنين الذين تم اعتقالهم وتسريحهم من وظائفهم وأعمالهم، والذي امتد إلى تشريد عشرات الآلاف من العائلات والأسر، وفي ظل عمليات الخطف القسري المستمرة في الداخل والخارج، يخرج واحد من أكبر الأكاديميين الإسلاميين الموالين لأردوغان ليمنح أردوغان رخصة شرعية بالقتل.

ففي حوار هاتفي أجرته قناة Akit tv الموالية للنظام الحالي في تركيا، مع الأكاديمي الإسلامي أحمد أق كوندوز رئيس جامعة روتردام الإسلامية في هولندا، أجاز أق كوندوز قتل كل مخالف لأردوغان بحجة أنهم بغاة حتى ولو كانوا من أولياء الله الصالحين -على حد تعبيره- فأيات القرآن هي التي تأمر بذلك.

ويبدو أنه تمت مواجهته بتساؤلات حول شرعية الإجراءات القمعية التي تمارسها السلطة الحالية ضد أبناء الخدمة رغم نشاطاتهم المدنية المحمودة التي أسهمت في تنمية المجتمع وساعدت في نهضته في السابق حيث قال في حوارهِ التلفزيوني: "استمع إلى كلمتي هذه! فهذا الكلام هام! لأنهم يسألونني في الأناضول، يقولون لي: جماعة فتح الله كولن، اتقى وأورع منا! وأنا أقول: ممكن أن يكونوا كذلك ولكن لا فرق! حتى ولو كانوا من المتقين ومن أولياء الله! فالنص صريح في آيات سورة الحجرات: أنه يجوز قتل الخارجين على الدولة طبقاً لما ورد في القرآن، وعليه أقول: جماعة فتح الله وإن قدمت خدمات في السابق! فإن ما قامت به في ١٥ تموز هو خروج على الدولة! وبالتالي فهم بغاة طبقاً للشريعة الإسلامية!!".

وقد أثارت هذه الفتوى ردود أفعال واسعة في منصات التواصل الاجتماعي، ولاقت انتقادات حادة على كافة الأصعدة، دفعت وزير التعليم الهولندي إلى التحري عن هذا الموضوع، واصفاً ما صدر عن "أق كوندوز" بأنه "عبارات مخيف للغاية!".

والسؤال هنا، هل يحتاج أردوغان في ظل تأزم الأوضاع الاقتصادية، وارتياح قطاع كبير من الشعب التركي في جدوى وشرعية إجراءاته القمعية إلى فتوى تشرعن له القتل، بعدما فشل في استرجاع أحكام الإعدام بشكل قانوني؟ الجدير بالذكر أن الأكاديمي أحمد أق كوندوز رئيس جامعة روتردام الإسلامية في هولندا، كان قد تقدم مراراً لحركة الخدمة بطلبات مساعدة للإسهام معه في تأسيس الجامعة التي يرأسها في هولندا، لكنه انقلب إلى أكبر خصومها بعدما تعثرت إجراءات هذه المساعدات.

لقد صرح الأستاذ فتح الله كولن مراراً وتكراراً بأنه لا صلة له بهذا الانقلاب المزعوم، وطالب بلجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في ملابسات هذا الانقلاب، وأعلن عن استعداده لتسليم نفسه إلى العدالة إذا ثبت أنه ضالع في هذا الانقلاب بأي دور، وقد قوبلت كل هذه الاقتراحات بالرفض.

كما شدد الأستاذ كولن في مناسبات كثيرة على محبيه بألا يقوموا بأي رد على أي إجراءات تعسفية تقوم بها الدولة في حقهم وأكد على سلامة الدولة وأمن المجتمع قبل كل شيء، مقراً -في الوقت ذاته- بأنه يحترم إرادة شعبه التي أتت بأردوغان رئيساً للبلاد رغم قناعته بأنه غير مؤهل لهذا المنصب.

كما صرح الأستاذ كولن في مناسبات عديدة، بأنه تواترت معلومات تفيد بأن النظام الحالي يحاول أن يخلق فوضى في بعض السجون تتيح له أن يقوم بمذبحة جماعية يتخلص بها نهائياً من المعتقلين من أبناء الخدمة في سجون النظام الحالي.

فهل تكون هذه الفتوى في هذا التوقيت مقدمة لإجراءات من هذا النوع؟!

الحرب المنسية ضد الكرد.. أردوغان على خطى صدام

صحيفة الإندبندنت البريطانية: ٢٠١٨/١٢/١٨

تناولت كاثلين كيرن، محررة لدى صحيفة إندبندنت البريطانية، مقتل قرويين كرد في حرب تجاهلها العالم منذ وقت طويل، معتبرة أنه بسبب عدم الاهتمام بتدمير آلاف القرى الكردية في التسعينيات على أيدي قوات تركية، ما زالت أنقره تعتقد أنها تستطيع فعل ما يحلو لها، دون رقيب ولا حسيب.

بسبب عدم اهتمام المجتمع الدولي بتدمير آلاف القرى الكردية في التسعينات، ومقتل واختفاء عدد لا يحصى من الكرد، تواصل الدولة التركية حملتها في قتل مدنيين كرد، وإخلاء قرى كردية من سكانها وزارت المحررة قرية بارميزا الكردية في شمال العراق، بعد مضي يوم على قصف الجيش التركي سيارة حمدة عثمان درويش، ٢٠ عاماً، عندما كان في طريقه إلى عمله. ويستخدم عدد آخر من المدنيين ذات الطريق - وهم ليسوا من مقاتلي PKK الذين تدعي تركيا قصف تلك القرى لاستهدافهم. وقد ترك حمدة وراءه زوجة ورضيعاً في شهره الرابع. وروى سكان القرية للمحررة تفاصيل ما يبدو أنها استراتيجية يتبعها الجيش التركي لإفراغ بارميزا من ساكنيها. ويواجه قرويون القتل أو الخطف عند اقترابهم بقطعان ماشيتهم ٤٠٠ متر في أي اتجاه يقود لأي من ثلاث عشرة قاعدة تركية في جبال المنطقة.

وضع مماثل

وحسب المحررة، تواجه عشرات من القرى الكردية وضعاً مماثلاً، لأنها تتعرض لقصف، على طول الحدود، من كل من إيران وتركيا، ولأن رجال عصابات يقاومون حكومتي طهران وأنقره يتخذون مساكن لهم في كهوف تقع في جبال كردستان العراق. وترى المحررة أن حلفاء تركيا في أوروبا والولايات المتحدة لا يبالون بقصف طائرات تركية لمدنيين كرد - بسبب صفقات أسلحة مجزية مع تركيا، ولكون موقعها يشكل قاعدة لعمليات عسكرية في الشرق الأوسط، فضلاً عما يبدو خطة تركية طويلة الأمد لإعادة تأسيس الإمبراطورية العثمانية. وفي سياق مناقشة تشريد تركيا، في ١٩٩٥، سكان أكثر من ٩٠ قرية قرب الحدود، يقول قروي كردي: "يريدون إلزالتنا من الوجود".

خطة خبيثة

ولكن المحررة تقول إن ذلك القروي كان يتحدث عن خطة أكثر خبثاً وإذلالاً. وبالفعل، أشارت تقديرات، نشرت في ٢٠٠٣، وأعدتها جماعات حقوق الإنسان تدمير تركيا قرابة ٤٠٠٠ قرية كردية داخل الأراضي التركية. ولكن حملة أشد وأوسع، عرفت باسم "حملة الأنفال" نفذها صدام حسين، وكشفت تفاصيلها أمام العالم أجمع، وقادت لتدمير قرابة ٥٠٠٠ قرية كردية إبّان الثمانينيات، وحيث قتل ١٨٢ ألف كردي، وشرّد ما يزيد عن مليون آخرين.

وحسب المحررة، بسبب عدم اهتمام المجتمع الدولي بتدمير آلاف القرى الكردية في التسعينيات، ومقتل واختفاء عدد لا يحصى من الكرد، تواصل الدولة التركية حملتها في قتل مدنيين كرد، وإخلاء قرى كردية من سكانها دون خوف من أحد.

وهكذا تتواصل آلام وأحزان سكان تلك القرى الكردية دون أن يكونوا قد ساهموا أو شاركوا في مهاجمة قوات أو منشآت أو مصالح تركية.

أردوغان أغلق الباب في وجه مفاوضات السلام مع "العمال الكردستاني"

جريدة الزمان التركية : ٢٠١٨/١٢/١٨

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إنه لن يعيد فتح ملف المفاوضات والسلام مع العمال الكردستاني أو حزب الشعوب الديمقراطي الكردي مرة أخرى.

وخلال كلمة أردوغان في حفل افتتاح جماعي بمدينة قونيا الواقعة في وسط تركيا، وجه كلمته إلى حزب الشعوب الديمقراطية الكردي (HDP)، قائلاً: "لا تنتظروا منا مفاوضات سلام مرة أخرى. لقد قضي الأمر".

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال فترة توليه رئاسة الوزراء في عام ٢٠٠٩ قد أعلن إطلاق مفاوضات سلام مع حزب العمال الكردستاني الانفصالي، الذي تضعه تركيا على رأس التنظيمات الإرهابية، بواسطة من حزب الشعوب الديمقراطي، إلا أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود مع سقوط أول شهيد من قوات الشرطة في مواجهات مع العناصر المسلحة في ٢٢ يوليو/ تموز ٢٠١٥.

يشار إلى أن حزب العمال الكردستاني بدأ أول عملياته المسلحة في عام ١٩٨٤، واستمر في استهداف قوات الأمن المختلفة خلفاً ما يزيد عن ٤٠ ألف قتيل.

يذكر أنه في يوليو/ تموز صدر مرسوم رئاسي نشر بالجريدة الرسمية، يلغي قانون "عملية السلام". وأنهى المرسوم أي فرصة لاستئناف مفاوضات "عملية السلام" مع الكرد التي توقفت بعد عام على انطلاقتها رسمياً في ٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين ساءت العلاقة بين الحكومة وحزب الشعوب الديمقراطي الذي كان يتولي الوساطة مع "العمال الكردستاني".

كشأنك تدخل في إضراب مفتوح عن الطعام

ANF : ٢٠١٨/١٢/١٨

يزداد الدعم لحملة الإضراب عن الطعام التي أطلقتها الرئاسة المشتركة لمؤتمر المجتمع الديمقراطي والبرلمانية عن حزب الشعوب الديمقراطي ليلي كوفن، المستنكرة للعزلة المشددة التي تطال القائد الكردي عبد الله أوجلان في سجن جزيرة إيمرالي بتركيا.

وأعلنت كشأنك بأن حملتها ستستمر لمدة ١٠ أيام على التوالي.

وأفادت كشأنك: "اليوم سأطلق حملة إضراب عن الطعام المفتوح لكسر العزلة المشددة على القائد أوجلان، وأنا سوف أدمم حملة الإضراب التي انطلقت بنفس الهدف من قبل النائبة ليلي كوفن. ولأجل تحقيق المطالب وكسر العزلة، فهذه مهام كبيرة تقع على عاتق الجميع". وأضافت "العزلة المشددة المفروضة في سجن إيمرالي هي ضد حقوق الإنسان، كما أنها تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون بحيث لا توجد دولة وتريد أن تكون دولة ديمقراطية، ففي المرحلة السابقة ظهر بأن دور القائد أوجلان كان واضحاً وجلياً وله أهمية كبيرة في سلام المجتمع. ولذلك مع كسر هذه العزلة ستكون بداية جديدة لسلام المجتمع".

أنا متأكدة من الانتصار

وناشدت الرأي العام الديمقراطي والمجتمع على فهم مطالب حملة إضراب عن الطعام بشكل صحيح، ودعتهم أن يقدموا لهم الدعم والمساندة، قبل دخول تركيا في الحرب العالمية الثالثة والتي تشكل استعماراً في شرق الأوسط.

وقالت: "كما أننا بحاجة إلى صوت السلام، ولسماع صوت المهام، السلام والحوار يجب رفع العزلة المشددة على السيد أوجلان في إيمرالي، ورفض الحرب، الظلم والقتل وأن يكونوا صوت السلام، وأنا متأكدة من انتصار الشعب الكردي".

لا يسعني سوى الضحك حين يتحدث اردوغان عن العدالة في قضية "خاشقجي"

*جان دوندار عن "اردوغان"

صحيفة (واشنطن بوست) : ٢٠١٨/١٢/١٨

لقد لعب الرئيس التركي رجب طيب اردوغان لعبة قتل خسيصة لاستغلال قضية الصحافي السعودي جمال خاشقجي، وبالتأكيد لمصلحته الخاصة، ومن خلال سعيه الدؤوب للحصول على قتلة خاشقجي، يبدو وكأنه لديه قلق حقيقي بشأن حرية الصحافة، لكنني لا أصدق كلمة منه.

المرّة الأولى التي قابلت فيها "اردوغان" كانت في أواخر التسعينيات، في معرض إسطنبول للكتاب، وقد وقف ليصافحني. في ذلك الوقت كان يشغل منصب عمدة إسطنبول، بعد أن كان إسلامياً نشطاً منذ أيام دراسته الجامعية. وعلى الرغم من أننا كنا على الجانب الآخر من الطيف الإيديولوجي، فإنني رغم ذلك رفضت الحكم عليه بالسجن في عام ١٩٩٧ بالسجن، بسبب قراءته قصيدة ذات توجهات دينية انطلاقاً من إيماني بحرية التعبير.

عند إطلاق سراحه بعد أربعة أشهر، ظهر "اردوغان" وحوله هالة البطل الشعبي. وبفضل هذا المركز الجديد، شكل حزبه السياسي في عام ٢٠٠١، وبدأ في الإعداد للاستيلاء على السلطة. بدأ "اردوغان" بالسفر جواً إلى الولايات المتحدة للقاء كبار المسؤولين الأمريكيين، كما زار فتح الله غولن زعيم المنظمة الإسلامية الشهيرة، وكان اردوغان في ذلك الوقت حريصاً على الاجتماع في دافوس مع جورج سوروس، الذي طلب الدعم منه.

بعد انتخاب اردوغان كرئيس للوزراء، اجتمعنا للمرة الثانية لفيلم تسجيلي، وقد أخبرني بالفخر عن سنوات الفقر التي عاشها، وعن العمل كحارس في شركة للنقل العام في إسطنبول وعن لعب كرة القدم في فريق الشركة.

ومع حصول اردوغان على قوة أكبر، ازدادت غطرسته أيضاً. وبدأ يحول حلفاؤه السابقين إلى أعداء واحد تلو الآخر، بداية من غولن وسوروس. واعتبر أي نقد له بمثابة تشهير، ورداً على عدد لا يحصى من الدعاوى القضائية، وصف منتقديه بأنهم "خونة". أنا بالطبع كنت أحد هؤلاء "الخونة". كنت على وشك إنتاج فيلم وثائقي عن الرجل الذي قضى شبابه في الفقر، بعد أن اكتسب قوة السلطة. وبالإضافة إلى ذلك، قمت بنشر لقطات تظهر جهاز المخابرات التركي يقدم أسلحة بشكل غير قانوني للجماعات الإسلامية في سوريا. لم يكن اردوغان قادراً على دحض الكشف، ولكن في اليوم التالي ظهر على شاشة التلفزيون، معلناً: "الشخص الذي أبلغ عن ذلك سيدفع ثمناً باهظاً".

وقفت في المحكمة لأواجه عقوبتين بالسجن المؤبد، وخدمة ثلاثة أشهر في السجن. حصل هجوم من قبل مسلح في يوم قرار المحكمة. لقد أخطأ المعتدي في هدفه، لكن عندما أطلق النار، صرخ على بنفس اللقب الذي استخدمه اردوغان ضدي: "خائن!" من الجدير بالذكر أنه تم إطلاق سراح من حاول قتلي بدون عقاب، في حين أن زوجتي التي قفزت على المعتدي لحمايتي، مُنعت من مغادرة البلاد حتى أننا انفصلنا عن بعضنا البعض خلال العامين الماضيين.

في خضم القمع المتفاقم لحرية التعبير بعد محاولة الانقلاب في عام ٢٠١٦، قررت ترك تركيا. واصلت العمل كصحفي في ألمانيا، حيث أصبحت الصحافة شبه مستحيلة في وطني. عندما عقد اردوغان مؤتمراً صحفياً مشتركاً مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في ألمانيا في أيلول/سبتمبر، خططت لطرح أسئلة لا يمكن طرحها في تركيا. عندما علم اردوغان أنني كنت يأخض هذا الحدث هدد بإلغاء مشاركته في المؤتمر، قائلاً: "إذا جاء، لن أفعل ذلك"، وقد اخترت عدم حضور المؤتمر الصحفي لدرء أزمة دبلوماسية.

لكن سخط "اردوغان" ساء فقط عند عودته إلى تركيا، حيث تذكر الحادثة القديمة: قبل خمس سنوات عندما تجمع مجموعة من الشباب لمنع بناء مركز تسوق في حديقة في قلب اسطنبول. وسرعان ما أصبحت حركتهم

الاحتجاجية في حديقة (غيزي)، هي الأكبر من نوعها في تاريخ تركيا، فأطلق أنصاره في مواجهة المتظاهرين وبدأ في اعتقال معارضيه.

أولاً، استهدف عثمان كافالا وهو رجل أعمال وناشط في مجال حقوق الإنسان احتُجز لمدة عام في السجن دون أي تهم. وقد أطلق على كافالا، لقب "الرجل الذي مول الإرهابيين في (غيزي)"، ثم قال إن "سوروس"، اليهودي الهنغاري الذي ينفق أمواله في "محاولة تقسيم الأمم" كان وراء كافالا.

بالطبع، لم يدرك أردوغان أبداً أن صورته في اجتماعه مع سوروس ستظهر، وهو ما حدث فعلاً. ليس هناك الكثير من وسائل الإعلام التي لا تزال قادة على نشر مثل هذه الصورة على أي حال، لأن معظمها مرتبط به والباقي وقع عليهم العقاب. في اليوم التالي، أعلنت مؤسسة المجتمع المفتوح التي يمتلكها "سوروس" أنها ستغلق فرعها في تركيا. وقد نشرت وسائل الإعلام المؤيدة لأردوغان ادعاءات مفادها أنني كنت قد حرضت على احتجاجات متنزه غيزي بموجب تعليمات كافالا، وبعد ذلك أصدر المدعون العوام قراراً بتوقيفي.

لحسن الحظ كنت بالفعل في ألمانيا ورفض الألمان تسليمي. الفرق بيني وجمال خاشقجي هو أن المهاجمين كانوا أفضل استعداداً ولم يفوتوا هدفهم. والآن، كلما سمعت أن "أردوغان" يتعهد بمتابعة قضية مقتل "خاشقجي" حتى النهاية، لا يسعني إلا أن أضحك.

* رئيس تحرير سابق لصحيفة "جمهوريت" الرائدة، وهو يعيش الآن في المنفى. ترجمة: هندرين علي

أردوغان يصفى الجيش التركي.. فصل أكثر من ١٥ ألفاً خلال عامين

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٢/١٨

أعلن وزير الدفاع التركي خلوصي أكار فصل ١٥ ألفاً و ١٥٤ من ضباط وجنود وعاملين بالوزارة، منذ محاولة الانقلاب الفاشلة عام ٢٠١٦.

جاء ذلك خلال جلسة بالبرلمان لمناقشة الميزانية المخصصة لوزارة الدفاع التركية.

وقال أكار إن الوزارة عزلت ١٥٠ جنرالاً، و ٧ آلاف و ٥٩٥ ضابطاً، و ٥ آلاف و ٧٢٣ ضابط صف، و ١٢٥٧ جندياً عاملاً ومتعاقداً، و ٤٢٩ موظف دولة وعاملاً.

وأوضح أن عملية العزل جاءت في إطار مواجهة أتباع جماعة رجل الدين فتح الله غولن، الذي تتهمه أنقرة بالوقوف وراء المحاولة الانقلابية الفاشلة عام ٢٠١٦. وهو ما ينفية الرجل المقيم في الولايات المتحدة.

وتشن السلطات التركية بين الحين والآخر حملات اعتقال طالت الآلاف منذ المحاولة الانقلابية، تحت الذريعة نفسها.

يذكر أن محاولة الانقلاب أسفرت عن خضوع ٤٠٢ ألف شخص لتحقيقات جنائية، واعتقال ما يقارب ٨٠ ألفاً، بينهم ٣١٩ صحفياً، وإغلاق ١٨٩ مؤسسة إعلامية، وفصل ١٧٢ ألفاً من وظائفهم، ومصادرة ٣٠٠٣ جامعات ومدارس خاصة ومساكن طلابية.

كما أسفرت عن وفاة نحو ١٠٠ شخص في ظروف مشبوهة، أو تحت التعذيب، أو بسبب المرض جراء ظروف السجون السيئة، وفرار عشرات الآلاف من المواطنين إلى خارج البلاد، وفق التقارير الأخيرة التي نشرتتها المنظمات الدولية.

أردوغان غضب لمقتل خاشقجي فيما دولته قتلت ١٠٠ صحفي وأكثر

أكبر سجان وقاتل للصحافيين

معهد "غايتستون إنستيتيوت" ٢٠١٨/١٢/١٩

كتبت الصحافية أوزاي بولوت أنه منذ اغتيال الصحفي السعودي والناشط الإخواني جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في إسطنبول، أخذ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يدين مرتكبي "الجريمة الوحشية" متعهداً بـ "كشف ما حدث" ومقدماً نفسه كمدافع عن حقوق الإنسان.

الحكومة التركية لم تعترف أو تعتذر عن أي من هذه الجرائم وغيرها كما لم تعوض على المتضررين منها في أي مرحلة من تاريخها وذكرت بولوت في معهد "غايتستون إنستيتيوت" كيف قال أردوغان في مؤتمر صحفي خلال قمة العشرين إن بلاده أطلعت العالم كله على مقتل خاشقجي وأن أجهزته الاستخبارية تجيب على أسئلة الإعلام الغربي والأمريكي وتقدم جميع المعلومات المطلوبة.

تردّ الصحافية على ادعاءات أردوغان عبر التذكير بأن الحكومة التركية هي أكبر سجان وقاتل للصحافيين لدرجة أن رابطة الصحافيين الأتراك تحيي في ٦ أبريل (نيسان) من كل سنة، "يوم الصحافيين المقتولين". تم إطلاق هذا الحدث في اليوم نفسه من سنة ١٩٠٩ حين انتقد حسن فهمي، أول صحفي تعرض للقتل، الحكومة التركية. إن منصة التضامن مع الصحافيين الموقوفين أشارت إلى أنه بين ١٩٠٩ و ٢٠١٢، تم اغتيال ١١٢ صحافياً وكتاباً في تركيا. من جهة ثانية، إن الاستخبارات التركية التي قال عنها أردوغان إنها تؤمن المعلومات للإعلام الغربي عن مقتل خاشقجي، لم تقدم أي معلومة لعائلات الضحايا والذين يبحثون عن الحقيقة حول مصير الصحافيين والناشطين الأتراك الذين اختفوا ولم يتركوا أي أثر.

لا اعتبار لعواطف الأمهات

تضيف بولوت أن الأسوأ هو قيام حكومة أردوغان بقمع منظمة أهلية تُعرف بـ "أمهات السبت" والتي كانت تقيم وقفات احتجاجية سلمية أسبوعية منذ سنة ١٩٩٥ لتذكر أحياء الأمهات المخفيات. في ٢٥ أغسطس (آب) فرقت شرطة إسطنبول تجمعاً بواسطة خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع واعتقلت العشرات من المتظاهرات من ضمنهنّ الثمانينية أمينة أوجاك. منذ ذلك الوقت، واصلت الحكومة قمعها الأسبوعي لهذا التجمع. لقد كانت حالات "الاختفاء" خلال الثمانينات والتسعينات الأكثر رعباً وانتشاراً في تركيا. خلال هذه الفترة، تم اختطاف وقتل العديد من الأشخاص غالبيتهم من المواطنين الكرد، من ضمنهم ناشطون وصحافيون ورجال أعمال. في تلك المرحلة، تأسست "أمهات السبت".

سجن بسبب كتاب

حتى اليوم، يبقى الرقم المحدد للضحايا مجهولاً ولم تتم إحالة أي مرتكب إلى المحكمة. في هذه الأثناء، لا تتحمل حكومة أردوغان حتى النقاش حول هذه المسألة. سنة ٢٠٠٥، حكمت محكمة الجنايات في إسطنبول على رئيس دار أرام للنشر فاتح تاش بالسجن لست سنوات لأنه "أهان علناً جمهورية تركيا" بعد نشره كتاباً بعنوان "يقولون إنك اختفيت". تطرق الكتاب إلى اختفاء الصحفي ناظم بابا أوغلو (١٩ عاماً) سنة ١٩٩٤ والذي احتُجز خلال عمله على تقرير استقصائي في جنوب شرق تركيا.

وفي سبتمبر (أيلول) من السنة نفسها دانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تركيا لانتهاكها حق تاش بالتعبير عن الرأي.

اغتيالات في وضع النهار

للأسف، يستمر الصحفيون والناشطون الحقوقيون بالتعرض للقتل على يد "معتدين مجهولين". في نوفمبر ٢٠١٥ مثلاً، قُتل المحامي الحقوقي الكردي طاهر إيجي في وضع النهار خلال مؤتمر صحفي. بعد ثلاث سنوات، يبقى المجرمون غير محددين ومنعت الشرطة التركية مؤخراً محامين في أنقرة بتنظيم تجمع تذكاري لصالحه. وجريمة اغتيال الصحافي الأرمني هرانت دينك المدافع عن حقوق الأقليات هي قضية بارزة أخرى. كان دينك رئيس تحرير صحيفة "أغوس" الصادرة باللغتين التركية والأرمنية وتحدث عن الإبادة الأرمنية. حوكم وفقاً للمادة ٣٠١ من قانون العقوبات التركي الذي يحرم إهانة تركيا أو الحكومة التركية أو "تشويه سمعة تركيا".

قُتل دينك خارج مقر صحيفته في اسطنبول في ١٩ يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٧. بعد ١١ سنة على الاغتيال، لا تزال المحاكمة جارية. من بين ٨٥ مدعى عليهم، بمن فيهم أفراد من الشرطة والاستخبارات والجيش، ستة فقط قيد الاعتقال لحين انتهاء المحاكمة. وفي ١٨ ديسمبر عُقدت جلسة الاستماع رقم ٨٣.

قتل أفضل طبيب في المنطقة

تم استهداف المفكرين الأشوريين في تركيا بشكل ممنهج. اغتيل ناشر الصحيفة الأشورية مهاديونو دوثوريه البروفسور آشور يوسف وناشرة صحيفة سيفورو بيسار حلمي بوروكو خلال المجزرة التي طالت الأشوريين بين سنتي ١٩١٥ و ١٩٢٣. وبما أن الحكومة تنكر المجزرة بقوة، لم يتم تحقيق العدالة بالنسبة إلى ورثة الضحيتين. من جهة أخرى، لم يتوقف اغتيال الأشوريين مع المجزرة. قُتل العديد من الزعماء في المجتمع المسيحي الأشوري في التسعينات من بينهم إدوار تانريوردي الذي يدعوه المحليون بأنه "أفضل طبيب في المنطقة" في مديات التركية. وبغض النظر عن دعوات الأشوريين المتكررة لتحقيق العدالة، يبقى المجرمون "مجهولين".

اليوم، تصدر جميع وسائل الإعلام في تركيا تقريباً باللغة التركية وأغلقت غالبية الصحف التابعة للأقليات. الصحافة الصادرة باليونانية على مشارف الاختفاء. وخلال الحملات التي طالت اليونانيين في اسطنبول سنة ١٩٥٥، هاجم الأتراك كل ما كان يملكه هؤلاء بما فيه الصحف.

متى يصوب الإعلام الغربي عمله؟

إن الحكومة التركية لم تعترف أو تعتذر عن أي من هذه الجرائم وغيرها كما لم تعوض على المتضررين منها في أي مرحلة من تاريخها. إن الإفلات من العقاب الذي استمر في الماضي هو الذي يؤدي إلى الظلم اليوم. هنالك على الأقل ١٧٠ صحافياً وموظفاً إعلامياً في السجون التركية، وفقاً لمنصة الصحافة المستقلة. وصدرت تركيا عاداتها في ملاحقة الصحافيين المعارضين إلى الجزء الشمالي من قبرص الذي تحتله بشكل غير شرعي منذ سنة ١٩٧٤. يواجه شينير ليفنت، صحافي قبرصي تركي بارز، المحاكمة في "جمهورية قبرص الشمالية" التي تعترف بها تركيا فقط، ومن مدعين عامين في أنقرة.

تشدد بولوت على أن تعبير أردوغان عن الغضب إزاء مقتل خاشقجي هو منافق ومزيف. وتضيف أنه آن الأوان للإعلام الغربي التوقف عن الاعتماد على المسؤولين الأتراك كي يحصلوا على معلومات موثوق بها في تقاريرهم عن خاشقجي، والبدء بتسليط الضوء على اضطهاد تركيا المमित لصحافيينها.

واشنطن تقر صفقة «باتريوت» لأنقرة

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٢/١٩

وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على صفقة بقيمة ٣,٥ مليار دولار لبيع تركيا منظومة «باتريوت» للدفاع الجوي والصاروخي، وذلك لثنيها عن شراء منظومة «أس ٤٠٠» الروسية، في حين أكدت موسكو أنها ماضية في عقد بيع منظومتها لأنقرة.

وذكرت وكالة التعاون الأمني والدفاعي التابعة لـ «البنتاغون»، في بيان، أن وزارة الخارجية أخطرت الكونغرس بموافقتها على بيع ٨٠ صاروخ «باتريوت» موجهاً، و٦٠ صاروخاً آخر إلى أنقرة، ومعدات أخرى ذات صلة بينها أجهزة رادار ومراكز تحكم ومحطات إطلاق، بقيمة تقديرية تبلغ ٣,٥ مليار دولار. وأشار البيان كذلك، إلى أن الموافقة على الصفقة ستمنح الدفاع الجوي التركي «مرونة كبيرة». وتابع: «مع امتلاكها القدرة على ردع التهديدات الجوية والصاروخية والهجمات الأخرى، ستساهم تركيا الأمانة في تحقيق السلام والاستقرار في الناتو (حلف شمال الأطلسي) والقارة الأوروبية».

وكانت «الخارجية» الأمريكية أشارت إلى أنها تعمل مع تركيا في شأن صفقة محتملة لبيعها منظومة «باتريوت» من إنتاج شركة «رايثيون»، وذلك بهدف ثنيها عن شراء منظومة الدفاع الصاروخي «أس ٤٠٠» الروسية. لكن الكرملين أعلن، اليوم، أن روسيا ماضية في عقد لبيع أنظمة «أس ٤٠٠» إلى تركيا، إذ من المتوقع، بحسب الصفقة المبرمة بين الجانبين، أن يبدأ التسليم العام المقبل، على الرغم من تحذير الولايات المتحدة والدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، من أن النظام الروسي لا يتوافق مع دفاعات الحلف.

وقال الناطق باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، إنه «يجب النظر إلى الصفقتين كصفقتين منفصلتين»، مؤكداً أن موسكو تستكمل بالفعل بنود صفقة إمداد تركيا بمنظومة «إس ٤٠٠». وأضاف: «العمليتان غير مرتبطتين ببعضهما. في هذه الحالة ننفذ اتفاقاتنا مع زملائنا الأتراك. نعرفون أنه يجري تنفيذ العقد. سيستمر هذا». وكانت أنقرة أكدت الشهر الماضي، أن الصفقة مع روسيا محسومة «ولا يمكن إلغاؤها»، لكنها أشارت إلى أنها بحاجة إلى مزيد من المعدات الدفاعية، والتي يمكن شراؤها من الولايات المتحدة.

الحكم بالمؤبد على ٢٠٠ شخص منذ محاولة الانقلاب

وكالات متعددة: ٢٠١٨/١٢/١٩

أصدرت المحاكم التركية أحكاماً بالسجن على ٣ آلاف و٥٠ متهماً في ٢٣٩ قضية مرتبطة بأحداث محاولة انقلاب ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦، من بينهم ألفاً و٩٣٤ حكم عليهم بالسجن مدى الحياة.

وبحسب الأحكام الصادرة عن القضاء التركي فقد بلغ عدد المحكوم عليهم بالسجن المؤبد المشدد ٩٥٦ متهماً، و٩٧٨ متهماً آخرين حكم عليهم بالسجن المؤبد.

يشار إلى أن القضاء التركي أصدر أحكاماً في ٢٣٩ قضية خاصة بأحداث الانقلاب المزعوم من بين ٢٨٩ قضية، بينما يستمر القضاء نظر باقي القضايا البالغ عددها ٥٠ قضية ١٨ قضية منها في أنقرة، و٩ منها في إسطنبول. أما القضايا التي صدر فيها أحكاماً فمنها ٣٤ قضية في أنقرة، و٤٦ قضية في إسطنبول.

وصدرت أحكاماً قضائية بالسجن في حق ألفاً و١٢٣ متهماً بأحكام تتراوح بين سنة وشهرين و٢٠ عاماً. يذكر أن الحكومة التركية اتخذت أكثر من ١٦٩ ألف إجراءً ضد حركة الخدمة التي يتهمها أردوغان بالوقوف وراء الانقلاب، وتم اعتقال ٥٠ ألفاً من أنصارها والمتعاطفين معها.

وبحسب البيانات التي أعلنت عنها وزارة العدل التركية في الذكرى الثانية لمحاولة الانقلاب، فقد تم اعتقال ٥٠ ألفاً و٥١٠ متهماً، من بينهم ١٦٩ جنرالاً، و٧ آلاف عميداً ورتب أقل، و٨ آلاف و٨١٥ مسؤول أمني، و٢٤ والي مدينة، و٧٣ نائب والي، و١١٦ قائم مقام، و٣١ ألفاً و٧٨٤ آخرين.

تركيّا هل ستتجاوز أخطأها السابقة !

افتتاحية صحيفة (كيهان) الإيرانية ، ٢٠١٨/١٢/١٩

يبدو ان الجانب التركي الذي بدأت الضغوط تتراكم عليه نتيجة عدم تنفيذ ما اتفق عليه في الوقت المحدد في ادلب بين الدول الضامنة لنزع اسلحة الفصائل الارهابية، بات يصطدم بتهديد دمشق التي تصر على عودة اراضيها الى الحوض السوري في اقرب وقت ممكن، لم تجد انقرة خيارا للتهرب من هذا الاستحقاق سوى التحرك نحو منبج بذريعة محاربة الارهاب وقد بدأت فعلا التحرك على الصعيدين الاعلامي والعسكري في آن واحد حيث تزامن تهديد الرئيس اردوغان بدخول منبج والطلب من الأميركيان اخراج القوات الكردية منها. ومع هذه التطورات برزت مؤشرات توحى بان الخطة التركية لدخول مدينة منبج قد اكتملت من خلال ارسال تعزيزات عسكرية تركية الى المنطقة وهذه رسالة الى أمريكا بان انقرة لن تتراجع عن قرارها فالدخول الى منبج وعلى واشنطن عدم تزويد الكرد بالسلح للضغط عليهم هذا من جانب و من جانب آخر حشدت تركيا الفصائل السورية المسلحة التابعة لها على خطوط التماس مع القوات الكردية في ارياف الرقة وحلب كل ذلك من اجل الاستعداد لاعلان ساعة الصفر التي تحاول انقرة عبرها رفع سقف التفاوض مع واشنطن التخلي عن الكرد وهذا بالطبع ليس مستبعدا فالقاموس الأمريكي حافل بالخيانة والتخلي عن الحلفاء والادوات كشاه ايران ومبارك ومسعود بارزاني وقبله ابيه. ومع ان واشنطن قد تقدمت بعرضا للاتراك تتعهد فيه بفصل القوات الكردية السورية عن حزب العمال الكردستاني وتضع نقاط مراقبة أمريكية الا ان الجانب التركي رفض هذا العرض الذي لا يلبي طلباته.

فالوضع اليوم في الشمال السوري او شرق الفرات هي بالغة التعقيد نتيجة لدخول القوات الأمريكية والتركية عنوة الى الاراضي السورية ويعتبر وجودها غير شرعي ولا يمكن ان تبقى دون تنسيق مع الدولة السورية. فسيطرة وحدات القوات الكردية على مساحة تبلغ ٤٥ الف كيلومتر مربع اي ربع الاراضي السورية تحت حماية الأمريكية وبحضور ستين الف مسلح كردي وعربي مرفوض في كل المعايير والاعراف والقوانين الدولية خاصة وان الأميركيان قد أسسوا عشرة قواعد عسكرية غير شرعية في هذه الاراضي فيما دخل الاتراك بذريعة حماية الفصائل المسلحة لكن كل هذه الامور لا تشفع لهما وعليهما مغادرة الاراضي السورية دون قيد وشرط.

وعلى صعيد آخر التطورات لتحرك الجيش التركي في الاراضي السورية حذرت طهران انقرة من اي عملية عسكرية داخل اراضي السورية من دون موافقة حكومتها وعليها ان تأخذ هذا التحذير على محمل الجد وهذا هو موقف موسكو ايضا لانه لا يحق لأي بلد ان يدخل اراضي دولة اخرى دون التنسيق مع حكومتها، لان ذلك سينعكس سلبا على محادثات آستانة وقد تكون له تداعيات اخرى قد تضر بتركيا اكثر من غيرها وبالطبع ان خطوتها في الدخول الى منبج ليست عملية سهلة مع وجود هذا الحشد الهائل من المقاتلين خاصة اذا ما استداروا فجأة باتجاه دمشق ورفعوا علمها ستسد الابواب امامها وتضع نفسها بموقع الدولة الغازية وعندها ستترب عليها امور اضافية قد يصعب دفع فواتيرها وهي تعلم ان أمريكا اول من ستتخلي عنها وتترك ساحات المواجهة.

النظام الجديد في تركيا والجيش

البروفيسور محمد أفييه تشامان

جريدة الزمان التركية / جماعه كولن: ٢٠١٨/١٢/١٩

شئنا أم أبينا فإن الجيش في تركيا يعد عنصراً مؤسساً للدولة، فالعسكر هم من أسسوا الجمهورية التركية، وكان الطاقم المؤسس للجمهورية، وعلى رأسهم مصطفى كمال أتاتورك، وعصمت إينونو، عسكريين. والأكثر من هذا أن هذا الطاقم كان نتاجاً لوتيرة التحركات التي بدأت بالإصلاحات في الإمبراطورية العثمانية منذ عام ١٨٠٠م وكانوا امتداداً للطواقم السابقة لهم. هذه الصلة نتجت عنها حقيقة كون التاريخ العثماني والتاريخ الجمهوري تجمعهما علاقة خلف بسلف. وعند تأسيس الجمهورية شهدت تركيا مرحلة استغرقت نحو مئة عام لتحويل الدولة التي تمتد جذورها إلى التاريخ العثماني. أثرت كل ديناميكيات التاريخ المعاصر في المفكرين العثمانيين "الإصلاح والنهضة والثورة الفرنسية والثورة الصناعية والتنوير والقومية والدولة القومية ومفهوم الوطن والمواقف الأيديولوجية المعاصرة الأخرى شغلت المفكرين العثمانيين وأثرت فيهم وبدون شك انعكست عليهم سياسياً واجتماعياً.

لكن النقطة المهمة التي أرغب في التأكيد عليها هي أن الجيش أو العسكرية كان أكثر فئة تأثرت بهذه المؤثرات وخضعت لها واستغلتهما كأكثر قوة دافعة في تحويل الدولة، وهذا الأمر جعل الجيش مجموعة من النخبة المحولة في تاريخ الجمهورية، كما أصبح العسكر هم المحولون للدولة العثمانية والمحددون لتاريخ تركيا المعاصر.

المحاولة الانقلابية الملعونة التي شهدتها تركيا في ١٥ يوليو/ تموز عام ٢٠١٦ خلطت كل الإحداثيات الاجتماعية والسياسية في تركيا، وفي تلك الأثناء تم إلغاء المدارس الحربية والثانويات العسكرية وتم القضاء على تقاليد كانت تعد ناقلة للدولة في المخطط العثماني - التركي. كان الجيش مؤسسة سياسية خلال الدولة العثمانية واستمر على هذا المنوال خلال الجمهورية التركية أيضاً، لكن الأكثر من ذلك، أن الجيش في الوقت الذي كان فيه أكثر مؤسسة محورية في السيطرة على الساحات البرية والبحرية والجوية التابعة للدولة كسائر الدول الأخرى بات أيضاً عنصراً في التجزئة المجتمعية في الدول الأفريقية ودول الشرق الأوسط عقب أحداث ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦.

في الواقع صار الجيش المؤسسي القوي لتركيا قوة مسلحة في أمر حزب وفرد واحد، فإلغاء المدارس الحربية والثانويات العسكرية والأكاديمية الحربية والمؤسسات التعليمية العسكرية الأخرى وتحويلها إلى مؤسسات مدنية تحت جناح مؤسسة على شاكلة أكاديمية الدفاع القومي ليس أبداً إصلاح هيكلي سيمنع تدخل الجيش في السياسة. بل ما حدث عكس ذلك، إذ إعادة هيكلة الجيش بعد الانقلاب الفاشل أقحمت الجيش في الأجندة السياسية وحولت المجموعات المختلفة في المؤسسة العسكرية إلى جيش ممزق في المستقبل، وسوف يؤدي إلى تدخل العسكر في السياسة، لأن الجيل الجديد من القادة الذين سيحظون بفرص الترقية بفضل علاقاتها السياسية مع السلطة بدلاً من الكفاءة سيفصلون مستقبلهم العسكري عن المصلحة العليا للبلاد وسيعطون الأولوية لمصالحهم الشخصية. وفي هذا الإطار فإن الجيش التركي ابتعد تماماً عن كونه الجيش الذي نعرفه وتحول إلى ساحة الأعياب السياسية. ومن دون أي شك أنه كانت في الماضي هناك ديناميكية ظاهرة بين الجيش والسياسة، لكن كانت المسيرة العسكرية في الجيش تتطور وفقاً للكفاءة بنسبة كبيرة. كان مجلس الشورى العسكري كيانا مستقلاً بشكل ملحوظ. لا أقصد هنا أن

مجلس الشورى العسكري فوق السياسة، لكنني أرغب في الإشارة إلى أضرار كون المناصب المحورية التي تشكل الدولة الحديقة الخلفية للأحزاب السياسية. بات الجيش التركي اليوم عنصراً من عناصر القصر الرئاسي بكامل طاقمه. ما أقصده بالقصر هو النظام السياسي، بالتأكيد في النظام الجديد بعض العناصر العسكرية أو البنى العميقة قد تكون مؤثرة. وفقاً لما أشرت إليه مسبقاً لا يمكننا الكشف عن أدلة هذه النقاط بعد. بطبيعة الحال آلية اتخاذ القرار الداخلية للدولة سرية للغاية وخصوصاً آليات اتخاذ القرار غير الرسمية، فهذه العلاقات غير الرسمية في الدول التي تفتقر للتسلسل الهرمي لصنع القرار في دول القانون الديمقراطية تصبح المحدد الرئيسي.

هذا الأمر يصعب التحليل السياسي بل ويجعله مستحيلاً، فتركيا اليوم أصبحت في هيكل كهذا تدار بدون دستور لانهايار هيكل الدولة الدستورية. الخلاصة أن العسكرية نالت نصيبها من هذه البنية الفوضوية، واعتباراً من الآن يشعر الجيش بالسيطرة السياسية عليه والسيف المسلط عليه.

الأمر ليس سهلاً وعندما تستيقظ قد تجد أنه تم تصنيفك خائناً للوطن ويزج بك في السجن، فقادة المقاتلات إف ١٦ الذين كانوا أبطالاً بالأمس فصلوا اليوم من مناصبهم استناداً إلى ادعاءات كاذبة ويتم القضاء على مستقبلهم وحياتهم. لم يسبق وأن أهين الجيش التركي وتم تخريبه بهذه الصورة على مدى تاريخ تركيا، بينما الدول المتطورة تعتني بجيوشها عناية فائقة، إذ إنهم يدركون أن الجيش هو الجوهر الأساسي في تشكيل الدولة.

وبعد الانقلاب الفاشل تم بالفعل تجريد تركيا من الجيش وتم القضاء كلياً على عمليات التطور الوظيفي داخل الجيش وإفساد التسلسل القيادي وتهميش معايير الأقدمية وتصميم القيادات المستقبلية وفقاً للتوقعات السياسية، وتحول كل شيء إلى مصلحة النظام. في الواقع هذا الأمر يعد تدميراً وتخريباً أكثر من كونه تحويلاً، فعقب المحاولة الانقلابية الغاشمة تم فصل الكوادر الخيرة من الجيش بادعاءات كاذبة وتجريمهم وتعريضهم للتعذيب وسوء المعاملة، كما أن الكثير من الجنود الذين لم تتمكن الدولة من إثبات مشاركتهم في المحاولة الانقلابية بشكل صريح وواضح يتم اليوم تدميرهم داخل السجون وتعرض أسرهم لظلم مرعب.

حصل الجنود الذين يشغلون مناصب في أقسام مختلفة في حلف الناتو وكانوا يؤدون مهاماً في دول أخرى أثناء المحاولة الانقلابية على نصيبهم من ادعاءات الانقلاب وتم محاكمتهم غيابياً وتم اعتقال وحبس العسكريين الذين استدعوا إلى تركيا بأي حجة. وبإمكان أي شخص أن يدرك أن هؤلاء العسكريين هم صفوة الجيش بالنظر إلى سيرتهم الذاتية، ولعل تصنيف هؤلاء العسكريين الذين منحتهم تركيا جوازات سفر دبلوماسية ويشهدون على المئات من أسرار الدولة المهمة عناصر إرهابية بين عشية وضحاها علامة استفهام تستوجب التفكير من كل شخص عاقل في الأمر. كل هذه الحقائق لا تتصدر الرأي العام في تركيا فقط، بل إن حلف الناتو والمجتمع الدولي يرون هذه الحقائق.

لقد تقدم هؤلاء العسكريون الذين يشغلون مناصب عالية بطلبات لجوء إلى الدول التي كانوا يعملون فيها. هل بإمكان بلد صنف نحو ٥٠ في المئة من جنرالاته وأميرالاته كعناصر إرهابية التمتع بمصداقية كونه دولة؟ هل نشكك في "وصف الدولة" لدولة صنفت نحو ٥٠ في المئة من جنرالاته وأميرالاته كعناصر إرهابية أم نشكك في إسناد هذه الدولة لهذا العدد الهائل من الجنرالات والأميرالات تهمة الإرهاب لأسباب سياسية على الرغم من عدم كونهم عناصر إرهابية؟ أيهما تفضلون؟

ما يثير فضولي هو كيف يؤثر هذا الوضع على الجنود في الجيش؟ هل يمكن لهذا أن يحفز قيادات وجنود جيش أصبح بيدق شطرنج على أداء وظائفهم؟ إلى أي درجة يمكن لهؤلاء الجنود أداء مهامهم إن كانت المعاملة التي يتعرض لها الضباط الذين ننتظر منهم تقديم تضحيات من أجل الوطن إن استدعى الأمر هذا تجعلهم يتساءلون كل ليلة قبل النوم ما إن كانوا سيصنفون كخونة في اليوم التالي. هذا النظام الذي يحيك الأعياب على الجيش يرغب في السيطرة على الجيش لكنه (النظام) في الوقت ذاته سيتأثر بالتحركات الموجودة في الجيش.

في الأنظمة الديكتاتورية بإمكان المسيطر على القوات المسلحة البقاء في السلطة، ونظام أردوغان الذي يعي هذا سيصمم القوات المسلحة الخاصة به باحتمالية كبيرة. ومسودة إعادة هيكلة الجيش التي غرست بمهارة في نقاشات الخدمة العسكرية المدفوعة الأجر هو مرحلة جديدة في جهود النظام لترسيخ. هذا النظام يرى المؤسسة التي تعد عنصر تأسيس من الدولة العثمانية لتركيا الحديثة خطراً عليه ويقوم بالقضاء عليه فعلياً، والآن يعمل على تقديم القوات المسلحة التي تخضع بالكامل لسيطرته على أنه الجيش بعدما قاموا بتصفيته بعد انقلاب ١٥ يوليو/ تموز ٢٠١٦. والآن ويسعون لتأسيس القوات المسلحة الموالية التابعة للقصر. وبالنظر إلى مستوى الانتكاس في المجتمع تزداد مخاوف تجاه تحقيق هذا الأمر بسهولة دون أية مشكلات. هذه اللعبة هي لعبة قوة، وتركيا اليوم تشهد أحد الأشكال التي لم تتحول إلى قاعدة للعبة السياسية، وهذا الأمر يجعلنا وجها لوجه مع أكبر ضعف ودولة معلولة في أراضي الأناضول العريقة. ويعكس هذا الأمر ميل الدولة للانقسام والضعف والتفكك يوما بعد يوم بطريقة ممنهجة للقضاء على نفسها بنفسها. بدون شك سيذكر أردوغان في تاريخ تركيا بصفته السياسي الذي أشعل فتيل هذه المرحلة وارتكب أكبر خيانة في إطار إهانة النظام الدستوري. يجب عدم الانتباه فقط للظلم الذي يمارسه في المخطط الرئيسي بل يجب الانتباه أيضا إلى خيانتة العظمى. وخلال عملية القضاء فعليا على الجيش التركي تم القضاء على النواة الأساسية المركزية للدولة التركية بالديناميكيات الداخلية بصورة أخطر من الأعداء الخارجيين.

لا أستطيع معرفة كيف سيستوعب عناصر الجيش التركي هذا الوضع، لكن ما أعرفه هو أن عقب المحاولة الانقلابية الفاشلة بدأت مرحلة تعفن في كل القوام السياسية والاجتماعية. وتتقدم هذه البنية المسرطنة بسرعة لدرجة جعلت العسكرية أكثر وحدة ظهرت خلالها الأمراض الخبيثة.

أرى مرحلة فوضوية ستقدم فيها المؤسسة التي تعد عنصر مؤسس للدولة على قوانين لمصلحتها في السياسة التركية بالتصدي للقوة غير القانونية والمزعزعة للاستقرار في النظام الجديد. وفي هذا الهيكل لن يظهر من يتمتعون بالرؤية التي ستقذ البلاد بتنسيق حرب الاستقلال أو يتمتعون بالمعدات التي ستفرض الشرعية، ولن يظهر في هذا الكيان حماة الجمهورية ومحبي الوطن الذين سيقدمون للأجيال القادمة بلدا يتمتع بجدية الدولة التي تمتلك نظاما دستوريا جيدا كان أم سيئا، لأن الجيش بات الحديقة الخلفية للقصر الرئاسي ولأن الجيش بات هو السياسة عينها. العسكرية التي كانت العنصر المؤسس والمحول للدولة منذ عام ١٨٠٠ انصهرت في سياسة تركيا الفضولية واللاستورية التي تحولت إلى "جمهورية موز" من الفئة الثالثة، وسيصبح الجيش تابعا للرقابة السياسية. وانتهى حلم تركيا الماضية في عضوية الاتحاد الأوروبي والتي تطور دولة قانون ديمقراطية باغتصاب السياسية للجيش في نظام ديكتاتوري بـ "جمهورية الموز".



 www.pukmedia.com/ensat
 Facebook: **ensatpuk**
 ensatmagazen@gmail.com
 Mobile: **0770 156 4347**